

الكنز اللبني على جامع الترمذي

الجزء الثالث

بمجموع إفادات وتحقيقات للامام المحدث الفقيه ، المربي الجليل ،
المصلح الكبير ، الداعي إلى عقيدة التوحيد الخالص ، والسنة
السنة البيضاء ، الامام رشيد أحمد الكنكوهي (١٢٢٣م)

جمعها و ألفها

العلامة الكبير الشيخ المحدث محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي
(١٢٢٤م)

حققها و علق عليها

العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا بن الشيخ الكبير المحدث الفقيه محمد يحيى الكاندهلوي

طبع الكتاب في

مطبعة ندوة العلماء لكهنؤ (الهند)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الأطحمة عن رسول الله ﷺ

ليس المراد ما روى عن النبي ﷺ فقط بل المراد بذلك أعم من أن يكون قوله أَوْضَحَهُ أو تَقَرَّرَهُ ، قوله [على خوان (١)] هو ما له قوائم غير صفار ، ثم

(١) قال العيني : بكسر الحاء المعجمة و هو المشهور وجاء ضمنها ، قال الجواليقي تكلمت به العرب قديماً ، و قال ابن الفارس أنه اسم أعجمي ، قال عياض إنه المائدة ما لم يكن عليه طعام والأكل عليه من دأب المترفين وصنع الجبايرة قال العيني ليس فيها ذكر بيان هيئة الخوان ، و هو طبق كبير من نحاس تحت كرسى من نحاس ملزوق به طوله قدر ذراع يوضع بين يدي كبير من المترفين ولا يعمل إلا اثنان فأفوقهما ، انتهى مختصراً ، قلت : وما أفاده المصنف - من قوله قوائم غير صفار لم يفيد أهل اللغة بذلك لكنه مفهوم من كلام عامة المفسرين كما يشير إليه كلام العيني ، و قال القاري في شرح الشرائع بعد ذكر الاختلاف في ضبط الصحيح أنه اسم أعجمي معرب ويطلق في المعارف على ما له أرجل و يكون مرتفعاً عن الأرض واستعماله لم يزل من دأب المترفين لئلا ينقرضوا إلى خفض الرأس ، و قال المناوي : يعتاد المتكبرون من العجم الأكل عليه لئلا تنخفض رؤسهم فالأكل عليه بدعة لكنه جائز إن خلا عن قصد التكبر ، انتهى .

إن عدم الأكل عليه ، إما أن يكون قصداً أو اتفاقاً فإن كان الأول لزم كراهته ،
و إن كان الثاني فلا ضير في الأكل على الحيوان إلا أنه لما كان من ديلن (١)
الجبارة هنا كان منياً إذا كان على دأبهم ، و الحاصل أن الأكل عليه بحسب نفس
ذاته لا يربو على ترك الأولوية ، فأما إذا لزم فيه التشبه باليهود أو النصارى كما هو
في ديارنا كان مكروهاً تحريمياً ، و أما إذا لم يكن على دأبهم فلا يخلو أيضاً عن
تقويت منافع ، فإن العلم إذا لم يكن على مكان أرفع يضطر في أكله إلى الانحياز
بقبل بذلك اتساع البطن فيكتفى بالقليل من الغذاء ، و إن القعود على هذه الهيئة
يترفع منه الذل والمسكته بخلاف تلك ، و كذلك الأكل في السكرجة (٢) و هو
مرب سكرى فإن لم يكن مرباً منها فهي في معناه ، و كان ذلك لاكتفائه بالحل

(١) كما تقدم قريباً في كلام العيني و غيره ، و بذلك جزم جمع من الشراح ،
و قال صاحب المجموع : الأكل عليه من دأب المترفين لئلا يفتقر إلى التطاؤن
و الانحياز .

(٢) قال الحافظ : يضم السين والكاف والراء التقبلة بعدها جيم مفتوحة ، قال
عياض كذا قيداء و نقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء و بهذا جزم
التوريشي و هي فارسية معربة ترجعها مقرب الحل ، و قال ابن مكي هي
صحاف صفار يؤكل فيها قال ومعنى ذلك أن المعجم كانت تستعمله في الكوامخ
و الجوارش للتشبي و الحضم و أغرب الداودي فقال هي قصعة مدهونة ،
و نقل ابن فرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود والأول أولى
و تركه الأكل فيها إما لكونها لم تكن تصنع عديم إذ ذاك أو استصغاراً
لها لأن عاداتهم الاجتماع على الأكل و لأنها كانت تعد لوضع الأشياء التي
تعين على الحضم و لم يكونوا غالباً يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالحضم ،
انتهى ، مختصراً .

بطعام واحد فان ذلك داع إلى قلة الأكل ، والتفنن يورث كثرتة والخبز المرقق (١) على هذا القياس فانه مع كونه من دأب المترفين المترفين (٢) يكون سبب الاكثار في الأكل للأكل مع أنهم لم يكن لهم غرايل يغربل فيها الدقيق مع قلة الحنطة ، وكان عامة طعامهم إذ ذاك هو الشعير ، قوله [فقلت لقنادة] لأنه لما علم من تعظيم الطعام ما لا ينكر ، أنكر أن يضمه النبي ﷺ على الأرض ، وقد نفي راوى الحديث أكثر ما كانوا يضعون عليه أطعمتهم بل كل ما كان يضع عليه الأكلة والشرفاء ، فأجابه قنادة بأن طعامه كان يوضع على هذه السفر التي يأكل عليها عوامكم لاما شاع في ملوككم و أمرائكم و تكون من الأديم (٣) و يقوم مقامها السفر من الغريل (٤) .

[باب في أكل الأرب (٥)] قوله [فأدركهما] لما أنه كان من

(١) قال الحافظ : قال عياض مرققا أى ملينا محسناً كخبز الموارى و الرقيق التلين ولم يكن عندهم مناخل ، و قد يكون المرقق الرقيق الموسع ، وهذا هو المتعارف و به جزم ابن الأثير و أغرب ابن التين ، فقال هو السعيد و ما يصنع منه ، انتهى .

(٢) قال المجد : أرفه الرجل ، أدهن كل يوم و دام على أكل النعم ، انتهى .

(٣) قال صاحب الجمع : السفر طعام يتخذه المسافر و أكثر ما يحمل في جلد مستدير فقل اسم الطعام إلى الجلد فالسفرة في طعام السفر كاللثة لطعام يؤكل بكرة ، انتهى .

(٤) هكذا في الأصل ، و الظاهر القرمل و هو شجر ضعيف بلا شوك كما في القاموس ، و يحتمل البرايل و هو عشب الأرض .

(٥) دوية معروفة تشبه العناق لكن في رجلها طول بخلاف يديها والأرب اسم جنس للذكر والأنثى ، و قيل لا يقال الأرب إلا للأنثى ، و يقال إنها شديدة الجبن كثيرة الشبق تكون سنة ذكر أ و سنة أنثى وإنها تحيض كذا في الفتح .

مغامرم (١) ، قوله [فبعت ممي بفخذها أو بوركها] ولعله بيعت (٢) بيها لكنه ذكر في بعضها وركا و في بعضها نخذا و إنما زاد لفظ ممي ، لئلا يظن قضية قبول النبي ﷺ إياه أو أكله إنما هي مسموعة له من غيره و لم يحضرها ثم قول (٣) أنس رضي الله عنه « فأكله » يشير إلى جواز التغير الكثير في رواية الحديث بالمعنى فإن الأكل لما كان لازماً للقبول وضعه موضعه إذ لا يكون القبول في أمثال هذه إلا للأكل و لذلك لم يقبل النبي ﷺ حمار وحش أهدى إليه وهو محرم لما لم يجر له أكله ثم لما صرح بأكل النبي ﷺ ، و كان الظاهر منه معناه الحقيقي سألت عنه هل هو في معنى الأكل نفسه ، قال لا ، إنما أردت منه لازم معناه و إنما هو القبول ومن هنا يعلم أن أمثال هذه التصرفات تكثر في الروايات ولا يلزم في ذلك ضرد إذا لم يتغير المعنى المراد .

قوله [و قد كره بعض (٤) أهل العلم أكل الأرنب] و وجه قولهم بما ورد في بعض الروايات (٥) أن النبي ﷺ لم يأكله و لم يمنع عن أكله ، قلنا هذا

(١) ففي مسلم فسمعت حتى أدركتها و لأبي داود و كنت غلاماً حزوراً ، وهو المراهق ، مكذا في الفتح .

(٢) و يدل عليه رواية مسلم بلفظ فبعت بوركها و نخذيها ، و مكذا في المنتقى و لفظ التساق فبعثي بفخذها و وركها .

(٣) كما يدل عليه قوله قبله بعد قوله أكله ثم الظاهر من ملاحظة الروايات أن التغير والتصرف في هذا اللفظ من شعبة ، فأمل .

(٤) قال المصنف : إباحة أكل الأرنب هو قول الأئمة الأربعة و كافة العلماء إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص و عبد الرحمن بن أبي ليلى ، و عكرمة مولى ابن عباس أنهم كرهوا أكلها و هو رواية عن أصحابنا والأصح قول العامة ، انتهى .

(٥) فقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود بلفظ فلم يأكلها *

عن علامة الحلة إذ لو كان حراماً لما تركهم (١) يأكلون مع أنت ما ورد في الرواية المسوقة هنا أنه قبله نص على المراد ، ثم إن قوله قالوا إنها ندى الظاهر أنه إخبار عن حاله العجبية وإنباء بالنادرة القرية وليس علة (٢) أقولهم بالحرمه لأن الادعاء لا يصلح (٣) علة للحرمه لأن الشرع لم يجعله من أسباب الحرمة و أيضاً فإن الادعاء بمعنى ميلان دم الحيض في أيامه مما يرجع جواز أكله لأنه إذا كان لا يزال يخرج منه الدم الفاسد كان أولى و أنظف و أتق من وصمة (٤) التجاسة و العلف ، نعم يمكن توجيه كلام هؤلاء بحيث لا يخالف كلام الجمهور ، ولا يخالف الحديث المنصوص المذكور و هو أن يقال أرادوا بالكراهة الكراهة الطبيعية عن أكله لا الكراهة الشرعية تحريرية كانت أو تنزيهية و أن الادعاء ليس إخباراً

و لم ينه عن أكلها و من حديث خزيمة بن جزء عند ابن ماجه يلفظ لا آكله و لا أحرمه و من حديث عبد الله بن معقل عند الطبراني لا آكلها و لا أحرما ، كذا في العيني .

(١) هذا و قد ورد نصاً في عدة روايات ذكرها العيني الأمر بأكلها .

(٢) كما ينقل عليه حديث عمار بن ياسر رواه أبو يعلى في مسنده و الطبراني في الكبير ، قال كنا مع رسول الله ﷺ وزلنا في موضع كذا و كذا فأهدى له رجل من الأعراب أرنبا فأكلناها ، فقال الأعرابي إني رأيت دماً فقال لا بأس و روى البيهقي في مسنده عن موسى بن أبي طلحة ، قال عمر لأبي ذر و عمار و أبي الدرداء أنذكرون يوم كنا مع رسول الله ﷺ بمكان كذا و كنا فأناه أعرابي بأرنب فقال يا رسول الله إني رأيت بها دماً فأمرنا بأكلها و لم يأكل قالوا نعم ، الحديث كذا في العيني .

(٣) قد حكى القسطلاني في شرح البخاري عن بعضهم في جملة من تقيض من الحيوانات الناقة أيضاً .

(٤) قال المجدد هو المقعدة في العود و العار ، وفي الصراح هو العار و العيب .

عن حالها بل هو تنبيه على علة الكراهة و إن الادعاء ليس بمعنى إسالة دم الحيض بل المعنى إنها لا تزال يسيل الدم ما غسلها و ذلك مشاهد في لحم الأرنب فإنه لا يزيد الفضل إلا السيلان إلى أن يفتى رأساً و لا يرقاً منه الدم فهذا يدل على ماله من تمامب بالدم المفسوح و إن لم يحمله الشارع حراماً لذلك وهذا غير مستبعد من المقام و الله تعالى اعلم بموارد الكلام .

[باب في أكل الضب (١)] قوله [لا آكله و لا أحرمه] للكراهة

(١) هو دويبة تشبه الجرودون لكنه أكبر من الجرودون ، و يقال ثلاثى ضببة و به سميت القبيلة و يقال أن لأصل ذكره فرعين و لذا يقال له ذكران و ذكر ابن خالويه أنه يعيش سبع مائة سنة وأنه لا يشرب الماء و يبول في كل أربعين يوماً قطرة ولا يسقط له سن ، و يقال بل أسنانه قطعة واحدة كذا في الفتح ، و بسط في أحواله صاحب حياة الحيوان منها أن ينه و بين المقارب مودة فلذلك يودها في حجره لتلسع المتحرش به إذا دخل يده لأخذه ، و حكى الاجتماع على حكمته و كذا حكاه غيره و لا يصح و حكى عياض عن قوم تحريمه و عن الحنفية كراهته و أنكر ذلك النووي و قال لا أضفه يصح عن أحمد فإن صح فهو محجوج بالنصوص و بإجماع من قبله . قال الحافظ ، و قد نقله ابن المنذر عن علي فأى إجماع يكون مع مخالفته و نقل الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم ، وقال الطحاوى في معاني الآثار : كره قوم أكل الضب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، قال البيهقي قد وضع الطحاوى باباً للضباب فروى أولاً حديث عبد الرحمن بن حنبل قال نزلنا أرضاً كثيرة الضباب فأصابنا جماعة فطبخنا منها وإن القدر لتغلي بها إذ جاء رسول الله ﷺ الحديث ، قال ابن حزم حديث صحيح إلا أنه منسوخ بإلشك ، ثم قال الطحاوى ذهب قوم إلى تحريم لحوم الضباب و واحتجوا بهذا الحديث ، وأراد بالقوم الأعمش وزيد بن

الطبيعية و لعدم زول الحكم بعد ثم حرمه النبي ﷺ بعد ذلك كما رواه (١) أبو داود في سننه و أحمد في مسنده ، وفيه دلالة على أن الأصل في الأشياء الإباحة حيث لم يحرمه لعدم زول تحريمه و كان ترك أكله لعدم اعتياده لفقده يمكنه ، وإن يمكن أن تكون أحاديث التحريم قبل هذه ثم نسخت و على هذا ففنى قوله و لا أحرمه لأن الله تعالى أحله لكن الاحتياط لعدم العلم بالتاريخ فيما ذهبنا (٢) إليه ، لأن الترجيح عند اجتماع المحرم و المباح للمحرم .

و ذهب و آخرون ثم قال و خالفهم آخرون فلم يروا به بأساً ، و أراد بهم مالكا و الشافعي و أحمد و إسحاق و الظاهرية و غيرهم ، ثم قال و قد كره قوم أكل الضب ، منهم أبو حنيفة و أبو يوسف و محمد ، انتهى ، قلت : و حديث عبد الرحمن بن حسنة و فيه الأمر بإكفاء القدور أخرجه أحمد و أبو داود و صححه ابن حبان و الطحاوي و سنده على شرط الشيخين كآله الشوكاني .

(١) من حديث عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل الضب ، قال الحافظ في الفتح : إسناده حسن و حديث ابن عباس عن الشاميين قوى ، و هؤلاء شاميون ثقات و لا يفتروا بقول الخطابي : ليس إسناده بذلك ، و قول ابن حزم فيه ضعف ، مجهولون . و قول البيهقي : تفرد به إسماعيل بن عياش و ليس بحجة : و قول ابن الجوزي : لا يصح ففى كل ذلك تساهل لا يخفى فإن رواية إسماعيل عن الشاميين قوية عند البخاري و قد صحح الترمذي بعضها ، انتهى كلام الحافظ .

(٢) و زاد في الإرشاد الرضى يؤيده أيضاً كونه من حشرات الأرض أى و هى من الحبابات و يؤيده أيضاً ما أخرجه الطحاوي و غيره عن عائشة أنه أهدى للنبي ﷺ ضب فلم يأكله فقام عليه سائل فأرادت عائشة أن تعطيه ، فقال لها أتعطينه ما لا تأكلين ، قال محمد بن الحسن دل ذلك على كراهته ✽

[باب في أكل الضيع (١)] باب في أكل لحوم الخيل آ قوله [أطعمنا

نفسه ولغيره و يؤيده أيضاً ما في أبي داؤد والنسائي من حديث أبي سعيد أتيت به رسول الله ﷺ فأخذ عوداً فمد به أصابعه ، ثم قال : إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض الحديث إسناده صحيح كما قاله الحفاظ في الفتح ، ومن الأصل المقرر عند الفقهاء أن الدابة التي وقع على صورتها المسخ لقوم تحرم لا محالة لما أن وقوع المسخ على صورته ينبت عن خبائثه ولذا أفاد الشافعي أن الله أنما يعلم تحريم نوع من الدواب أن ينظر هل وقع على صورته المسخ أم لا وليس المعنى أن المسوخة هي الباقية إلى الآن حتى يرد عليه ما أورده الشافعية أن المسوخة لا تبقى بل المعنى أن ما وقع على صورته المسخ يحرم كالقردة والخنازير انتهى . ما في الإرشاد الرضى بزيادة واختصار .

(١) ليس هذا الباب في الأصل ، ولا ما يتعلق به شئ و الظاهر أنه سقوط من الناقل لما أنه موجود في الإرشاد الرضى ، و حاصل ما فيه أن قوله آكلها قال نعم اجتهد من الصحابي استنبطه من كونه صيداً ، و إلا فأصل الحديث هو صيد وفيه كبش و كونه صيداً لا يدل على إباحة الأكل كالأسد والفهد ، و قال المصنف ليس إسناده بالقوى لو سلم فهو مؤيد و داخل في عموم النهي عن كل ذي ناب وهو معروف على أن الترجيح للحرم عند التعارض انتهى ، و في البذل : الضيع الذكر و الأنثى ضيعان و لا يقال ضبعة و من عجيب خلقه أنه ذكر سنة و أنثى أخرى و إلى جواز أكله ذهب الشافعي وأحمد ، قال الشافعي ما زال الناس يأكلونها و يبيعونها بين الصفا و المروة بخير تكبير ، و ذهب الجمهور إلى التحريم لتحريم كل ذي ناب من السباع و الحديث الترمذي من رواية خزيمة بن جزء انتهى ، قلت : و يؤيده ما أخرجه أحمد وغيره من حديث سعيد بن المسيب ذكره *

رسول الله ﷺ [أى أجازنا طعمه (١)] وما يدل على الكراهة أن غالباً روى رواية التحريم وكانت إسلامه بعد خير ، و روايات الجواز مقيدة بيوم خير ففي رواية خالد حرمتها دلالة على أن حرمتها متأخرة مع أن اجتماع روايتي التحريم والحلة يرجح الحرمة و لذلك ذهب إلى الحرمة أبو حنيفة و مالك و الأوزاعي و غيرهم و الله تعالى أعلم ، قوله [ح و حدثنا ابن أبي عمر] هذا تحويل (٢) من أول الاسناد ، قوله [والمجئمة (٣)] و وجه الكراهة فيها ما في جوازها من الاقدام على هذه الفعلة و الاجترار عليها و لأنها نصير بذلك أقرب إلى الموت فلا تفعل فيها الذكاة كامل فعلها ، وهذا إذا كان ذكائها بعد التجثم والرمى فإذا ماتت و لم تذك ففى حرام مطلقاً و انتهى عن الأكل حينئذ تحريمية .

[باب الفارة تموت في السمن] قوله [القوها و ما حوّلها] هذا تنبيص على أن السمن كان جامداً و على أنه (٤) إذا كان جامداً فإن الحواشي إنما تتحقق

★ الزيلعي ، وفي التعليق المسجد : قد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجه الترمذي و ابن أبي شيبة و أحمد و إسحاق و أبو يعلى و غيرهم كما بسطه العيني في التباية مع الجواب عما استدلل به المخالفون ، انتهى .

(١) قال المجيد : طعمه كسمنه طعماً و طعاماً و أطعم غيره انتهى ، وفي حديث الميراث : إنها أول جدة أطعمها النبي ﷺ .

(٢) به الشيخ بذلك لما أن الرجال قبل التحويل أربعة و من بعده اثنان فكان محل التوهم بأن التحويل من أثناء السند فسدفعه فان ابن أبي عمر من مشايخ المصنف .

(٣) المجئمة بضم الميم و فتح الجيم و تشديد المثلثة بصيغة المفعول كل حيوان ينصب و يقتل إلا أنها قد كثرت في الطير و الأرانب ، و الجثم لزوم المكان أو الوقوع على الصدر أو التلبذ بالأرض كما في القاموس قاله الشوكاني .

(٤) أى نص على أن هذا الحكم مخصوص بما إذا كان جامداً ، ثم لا يذهب

فيه دون الذائب ، قوله [فان الشيطان يأكل بشماله] فيه دلالة على أن من لم يكن موجوداً بين يديه من الكفرة و غيرهم لم يحز التشبه بهم فان حضور من يلزم به التشبه غير مشروط في حرمة التشبه ، فان الشيطان ليس بمعلوم ومحسوس أين هو ؟ ولا يدرك صنعه هذا بحالة و مع ذلك فقد نبهنا عن اختيار فعله فلم لم يكن في قرية من اليهود أحد لم يحز لأهل تلك القرية اختيار عاداتهم و حركاتهم في قيامهم و قعودهم و كذلك في كثير من الأمور ، فانهم و اغتم قائم يفيد فوائد وافقه أعلم .

[باب ما جاء في لقم الأصابع] [علم أن في بعض أجزاء الطعام بركة وفضلا على بعض آخر منها كما أن في بعض أفعال الطعام و حركاته بركة على بعض آخر منها و كل غير معلوم التعيين و معنى الحديث يحتمل الأمرين كليهما فلك أن تحمله على بركة أجزاء (١) الطعام و لك الصورة الثانية إلا أن بعض ألفاظ الحديث آب عن بعضها و لا يتوهم أن هذا تخصيص على كثرة الأكل (٢) لأنها مع كونها

عليك ما زاده في الارشاد الرضى أن في الحديث إشارة إلى تأنيد من يقول

إن الشئ القليل يتجسس بملاقة النجاسة و إن لم يتغير أحد أوصافه .

(١) و هو الأوجه لما ورد في روايات عديدة بسطها الحافظ في الفتح ، من

نص قوله ^{عليه السلام} فإنه لا يدري في أى طعامه البركة ، قال ابن دقيق العيد

جاءت هذه العلة مبنية في بعض الروايات ، وقد يدل بأن مسحها قبل ذلك

فيه زيادة تلويث لما يسمح به مع الاستغناء عنه بالريق لكن إذا صح الحديث

بالتعليل لم يعدل عنه ، قال الحافظ : قد يكون للحكم عتان فأكثر والتخصيص

على الواحدة لا ينفي غيرها وقد أبدى عياض علة أخرى فقال : إنما أمر

بها لئلا يتهاون بقليل الطعام ، انتهى .

(٢) لأنه لا يدري أن البركة فيها أكل أو فيها بقى في الصفحة بل في القدر فلا

يحصل اليقين إلا بتنفيذ ما في الصفحة و القدر وغيرها كلها .

منهية بالروايات (١) الآخر لا تستدعيها هذه الرواية : أيضاً فإن هذا الجزء البركاني إن فاته في هذا الوقت فانه لا يفوته في الطعام الثاني أو الثالث ، أما لو كان في الجزء الذي على أصابعه أو على الصفحة فانه يفوته إذا غسل يديه أو صحفته .
 قوله [لعل أصابعه الثلاث] فيه دلالة على أنه عليه السلام كان يأكل بثلاث أصابع (٢) والحكمة فيه أن فيها كفاية والزيادة عليها كما في الأكل بخمس دالة على

(١) كما بسطها الغزالي في ربيع المهلكات من الاحياء منها الحديث المشهور الموثق
 يأكل في معى واحد والمذاق في سبعة أمعاء ، ومنها ما ملأ ابن آدم وعاماً
 شراً من بطنه ، بحسب ابن آدم لقبيات بطن صلبه الحديث ، ومنها أطول
 الناس جوعاً يوم القيامة أكثرهم شبعاً في الدنيا وغير ذلك من الروايات .
 (٢) وفي حديث ابن عباس عند البخارى مرفوعاً إذا أكل أحدكم فلا يمسه يده
 حتى يلمعها الحديث ، قال الحافظ : يحتمل أن يكون أطلق على الأصابع
 اليد ويحتمل - وهو الأولى - أن يكون المراد باليد الكف فيشمل الحكم من
 أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو بعضها ، و قال ابن العربي : يدل على
 الأكل بالكف كلها أنه عايه السلام كان يتعرق العظم وينوش اللحم ولا
 يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها ، قال شيخنا فيه نظر لأنه يمكن بالثلاث
 سلمنا لكه ممسك بكفه كلها لا أكل بها سلمنا لكن محل الضرورة لا يدل
 على العموم ، ويؤخذ من حديث الباب أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن
 كان الأكل بأكثر منها جائزاً ، قلت : وقد ورد نصاً في جامع الصغير أنه
عليه السلام كان يأكل بالثلاث وقال عياض الأكل بأكثر من الثلاث من الشره وسوء
 الأدب وتكبير اللقمة فإن اضطر إلى ذلك لحقة الطعام وعدم تليفيه بالثلاث
 فيدعه بالرابعة أو الخامسة ، وقد أخرج سعيد بن منصور من مرسل ابن
 شهاب أن النبي عليه السلام كان إذا أكل أكل بخمس فيجمع بينهما باختلاف
 الأحوال ، انتهى مختصراً .

شدة الحرص و باعثة على زيادة الأكل مع أنه إذا كانت لقمة صغيرة يكون للشبع حاصلًا في أقل ما يبيع لو أخذ اللقمة كبيرة وذلك لأنه في صغرها أقدر على المضغ منه إذا كانت اللقمة كبيرة وكلما كانت المضغ أجود كذا الشيخ أسرع لا تشاء أجواء الطعام في المعدة ، و ملأها بها ، ذلك مشاهد في أجواء القوئل إذا قطعت فان أجزاءها كانت أصغر كانت أوفر وله نظائر كثيرة والله أعلم وعلمه أنتم وأحكم ، قوله [استغفرت له القصة] لا حاجة (١) إلى حمله على المجازيل استغفار القصة على حقيقته كما أن نسيجها في قوله تعالى « و إن من شئ إلا يسبح (٢) بحمده » على الحقيقة فأى بعد بعد ذلك في استغفار القصة ، ثم ما دعا القصة (٣) إلى الاستغفار توقها بسبب لمس الرجل اللائح عن سور الشيطان و لعابه لو لعقه بعدم لقمة .

قوله [قال أول مرة الثوم ثم قال الثوم إلخ] فاعل هذين القولين (٤)

(١) قال المصنف : المراد باستغفار القصة يحتمل أن الله تعالى يخلق فيها تغييراً أو تطفلاً تطلب به المخبرة ، و قد ورد في بعض الآثار إنها تقول أجزرك الله كما أجزتنى من الشيطان و لا مانع من الحقيقة و يحتمل أن يكون ذلك مجازاً كى به ، انتهى .

(٢) قال صاحب الجبل : لا يسمها إلا الكمل كالتي و بعض الصحابة ، و جمهور السلف أنه على ظاهره من أن كل شئ حيواناً كان أو جماداً يسبح بلسان المقال ، و هو الذى يشير له قول الجلال .

(٣) يعنى أن الباعث للقصة على اللعاب هو توقها عن سور الشيطان ولعابه فان هذا اللائح لو لم يلح به لعقه الشيطان فانظرة ما في كلام الشيخ موصولة و يؤيد الباعث المذكور ما تقدم في كلام القس ، من قولها أجزرك الله كما أجزتنى من الشيطان .

(٤) قال الحافظ : فقد رواه مسلم عن ابن جريج يلفظ من أكل من هذه

هو الراوى لا التبريد رحمته ، قوله [إن أخاف أن أؤذي] فإن وقت نزول جبريل لم يكن مميئاً ومعلوماً ثم اهتم أن الملائكة ليست كلها يتأذى بأفعال هذه الأشياء وإلا لكان الكل (١) حراماً أو مكروهاً مطلقاً ، وليس كذلك إلى المتأذى هو بعضهم أو كان الرب تبارك وتعالى يجعل للحفظة (٢) أو الكتاب ميلاً حتى لا يتأذون ، قوله [ولا يعمل وكلمه] يمكن أن يكون من الحلال أو الحل خلاف العقد والاولى هو الاول ، قوله [فإن الفويسقة] أعاد لفظ التحليل (٣) وغير طريق الكلام تركباً

★ البقلة الثوم ، وقال مرة من أكل البصل والثوم والسكرات ورواه أبو نعيم نحوه وعين الذي قال وقال مرة ، ولفظه قال ابن جريج ، وقال عطية في وقت آخر غثوم والبصل والسكرات ، انتهى .
(١) هكذا في الأصل ، وهو يحتمل أى صار أكل هذه الأشياء كلها حراماً وصوبه بعض ناظرى هذا التقرير على الحاشية بقوله صوابه الأكل ، ثم زاد في الارشاد الرضى أن استثناء قوله رحمته إلا مطبوخاً يشير إلى أن غلة الاذن في المطبوخ هو إزالة الثمن وهو يحصل عادة بالطبخ فلو طبخه أحد بحيث بقي منه بقيت الكراهة على حالها ولو أزال الثمن بدون الطبخ كما أن ألقوا في الحل ارتفعت الكراهة ، انتهى .

(٢) فقد حكى العيني عن القاضي عياض ليس المراد بالملائكة الحفظة .
(٣) وأوضح لفظ التحليل في حديث جابر عند البخارى بلفظ فإن الفويسقة ربما جرت القيلة فأحرق ثعلب الميت ووقع في سبب الأمر جديتان أحدهما حديث أبي موسى عند البخارى بلفظ لأحرق يث بالمدينة على أهلها من الليل حديث بشاشيم النبي رحمته قال إن هذه البلاد إنما هي عبدولكم فإذا نعيم فأطفئوها عنكم قال الحافظ : أخرج أبو يازد وصحبه ابن حبان والجامع عن ابن عباس قال جلعت فارة جرت القيلة فألقتهما بين يدي النبي رحمته على الحرة التي كان قاعداً عليها فأحرقتهما منها مثل موضع الدرهم فقال النبي رحمته : إذا نمت فأطفئوا سراجكم فإن الشيطان يدل مثل هذه على هذا فيحرقكم ، انتهى .

والفسق (١) لما كان هو الخروج عن الحد و هو خارجة عن حده صح إطلاق القويسمة عليها والتصغير للتخفيف لا لصغر الجثة ، قوله [أن يقرن بين التمرين حتى يستأنن] ثم الاستبذان (٢) إنما هو إذا كانا فيه شربكي ملك أو كان أبيض لهما إلا أنه قليل بحيث لا يكتفى لشبعهما جميعاً فلو سارع أحدهما إلى أكله بقي الآخر جائعاً ، وأما إذا أبيض لهما وكان كثيراً فلا يحتاج إلى الاستبذان منه إلا أنه بين عذره وبين إذا فرغ قبل صاحبه أى إنما شبع لأنى كنت أكثر منك أكلاً بالقران حتى لا يترك صاحبه حياً منه ومن الحضار .

[باب ما جاء في استحباب التمر] قد فهم الترمذى معنى بيت لا تمر فيه على عمومته لكل أهل بيت و لذلك عقد الباب بهذه الترجمة ، والحق أن معنى الحديث أن من في بيته تمر ليس له أن يعد (٣) نفسه جائعاً وإنما الجائع من ليس له شئ حتى التمر ، وإنما قال ذلك لأن أكثر شئ عديم كان هو التمر فكان فيه تليماً للزهد والقناعة والشكر على اليسير ، قوله [أن يأكل الأكلة إلخ] بفتح

(١) قال الدميمى في حياة الحيوان : قيل سميت قويسمة لخروجها على الناس واعتبارها أيام في أمواتهم بالفساد ، وأصل الفسق الخروج و من هذا سمي الخارج عن الطاعة فاسقاً يقال فسقت الرطبة عن قشرها إذا خرجت عنه ، انتهى .

(٢) قال الحافظ : قد اختلف في حكم المسألة ، قال النوى : اختلفوا في هذا النهي هل هو للتحريم أو الكراهة والصواب التخصيص فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا برضاهم ويحصل بتصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة ، وإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه إلى آخر ما بسطه الحافظ .

(٣) فأنهم لا يبالون به بالة ولا يندونه شيئاً يعتد به لكثرة أو لرغبتهم إلى الحيات لقلتها .

القاه (١) أو ضمها والاول يستدعي الحمد على كل شئ ورى ، والثاني على كل لقمة وجرعة . . .

[باب الأكل مع المجدوم] قوله [ثم قال كل بسم الله ثقة بالله] ظاهره مشكل فان المجدوم لا يخاف شيئاً حتى يثق بالله و يتوكل عليه ، و إنما الخائف عن إعدائه هو الذي يأكل المجدوم معه ، والجواب أن المجدوم ربما يخاف على نفسه أن يلحقه عار بإعداد مرضه إلى غيره و أيضاً ربما بهم في أكله مع من يحبه كونه و زوجته فلا يشعرون أن يأكل معه فيمتدئ إليه مرضه و هنا من هذا القيل فان المجدوم لما أشفق على النبي ﷺ لم يشته أن يأكل معه فقال النبي ﷺ كل : ثقة بالله ولا تخف على . . .

[باب ما جاء أن المؤمن يأكل في معي واحد] فيه إشكال فان الأعماء ستة لا سبعة ومع ذلك فان الطعام لا يصل أول ما يرد إلى الأعماء فكيف يصح قوله إنه يأكل في سبعة أعماء ، و الجواب أن هذا تمثيل و تصوير لكثرة أكله و المدة عدت سابعة (٢) الأعماء تغلياً فكان ذلك نظير قول السعدى رحمة الله عليه ع كه يرى أوطاماً تائبين (٣) ، أخرى المرء يبقى حياً بعد اعتلاء جوفه إلى الألف

(١) قال المجد : الأكلة المرة و بالضم اللقمة .

(٢) فقد حكى القاضي غياض ، عن أهل التشريع أن أعماء الانسان سبعة ، المدة ثم ثلاثة أعماء بعدها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق و الثلاثة رفاق ثم الأعور و القولون والمستقيم وكلها غلاظ فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبهه إلا ملأ أعمائه السبعة ، والمؤمن يشبهه مل معي واحد و نقل الكرمانى عن الأطباء في تسمية الأعماء السبعة أنها المصدة ثم ثلاثة متصلة بها رفاق وهى الاثنا عشرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهى اللانقي بنون وفائين أو قافين و المستقيم والأعور ، كذا في الفتح .

(٣) أوله : تنى أزحكتنى بهات آن .

فكان ذلك كناية عن كثرة الأكل وكذلك قوله عليه السلام هذا كناية عن كثرة أكله حتى إنه لم يترك موضعاً في جوفه الأعلى والأسفل إلا وقد ملأه ومنى (١)

(١) قال الحافظ : اختلفوا في ذلك على أقوال أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية لاجتية جزم بذلك ابن عبد البر فقال لا سيل إلى حله على العموم لأن المشاهدة تنقذه فكم من كافر يكون أقل أكلًا من مؤمن وعكسه وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله وإليه يشير حديث أبي هريرة ولذا عتب به مالك الحديث المطلق وكذا فعل البخاري وسبق إلى ذلك الحل الطحاوي في مشكله فقال : كان في كافر مخصوص ، وهو الذي شرب حلاب سبع شياه وتعب بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم ثم كيف يتأق حله على شخص معين مع تعدد الواقعة وورود الحديث المذكور عتب كل واحد منها ، القول الثاني أن الحديث خرج مخرج الغالب وليست حقيقة العدد مرادة والسبعة للتكثير كما في قوله تعالى « والبحر يمدده من يده سبعة أبحر » ، الثالث أن المراد بالمؤمن التام الإيمان فمن حسن إسلامه وكل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده ، فيمنعه شدة الخوف من استيفاء شهوته كما ورد في حديث لأبي أمامة رفعه من كثر تفكره قل طعمه الرابع أن الشيطان لا يشرك المؤمن لما أنه يسمى الله تعالى ، فيكفيه القليل والكافر لا يسمى فيشرکه الشيطان ، الخامس أن المؤمن يقل حرصه ، السادس قال النووي : المختار في المراد أن بعض المؤمنين يأكل في ممي واحد و أكثر التكفار يأكلون في سبعة ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل ممي المؤمن ، السابع قال النووي : يحتمل أن يراد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشر وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن وبالواحد في المؤمن سد خلته ، الثامن ما قال القرطبي شہوات الطعام سبع : شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة الفم .

الحديث أن المؤمن لما كان همه الاشتغال بالطاعة والاكتفاء عن الأطمعة بالمقدار الذي يكفي كان أكله قليلاً بخلاف الكافر .

[باب في طعام الواحد يكفي الاثنين] ليس المعنى بالطعام هنا هو الذي سبق (١) بل المراد به شعبه يعنى أن كفاية الاثنين لا تكون كفاية الثلاثة نعم شعبة الاثنين كفاية الثلاثة ، ويمكن أن يقال إن كفاية الاثنين يكفي الثلاثة إذا أخلصا ثلثه وأكلوا بسم الله فإن البركة تنزل عليه مع أن الكفاية متفاوتة فيكون (٢) أقل وأكثر ، قوله [فأكل الجراد] إلا أن (٣) التي لم يأكله .

❦ وشهوة الأذن وشهوة الأنف وشهوة الجوع ، وهى الضرورية يأكل بها المؤمن ، وأما الكافر فيأكل بالجميع انتهى مختصراً ، والبسط في الفتح .
(١) أى في الحديث السابق من أن المؤمن يأكل في معى واحد والمراد الطعام القليل .

(٢) فإنه كلى مشكك يصدق على أقل مراتب الكفاية وأكثرها ، قال الملب : المراد بهذه الأحاديث الحصر على المكرم والتنع بالكفاية ، وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي للثنين إدخال ثالث طعامهما وإدخال رابع أيضاً بحسب من يحضر ، إلى آخر ما بسطه الحافظ (٣) وبذلك جزم الضميرى وبزیده ما في رواية أبى داود من حديث سلمان أكثر جند الله لا آكله ولا أحرمه ولابن عدى عن ابن عمر أنه رضي الله عنه سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه ، وسئل عن الجراد فقال نحو ذلك ويشكل عليه ما في رواية للبخارى عن ابن أبى أوفى غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات أو سناً كنا نأكل معه الجراد ، قال الحافظ : يحتمل أن يريد باللعبة مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ، ويحتمل أن يريد مع أكله ، ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبى نعیم في الطب و يأكل منا وهذا إن صح يرد على الضميرى من الشافعية ، ونقل التوى الإجماع على حل ❦

قوله . و نهى رسول الله ﷺ . أكل الجلالة [هي من الحيوان ما يكثر من أكل
المذرة وحد حرمة ظهور أثر النجاسة في عرقه و لونه و لحمه و الموثر في إزالتها تركه
أكلها فإذا تركت النجاسة (٢) أي ما طهر لحمه ولا تقدير (٢) في ذلك ، وإنما الموثر
فيه زوال أثر النجاسة فأما ما تأكل المذرة أحياناً فلا كراهة فيه إذ ثبت أن
النبي ﷺ أكل لحم الدجاجة والضئف ومما تأكلان المذرة أحياناً . قوله [و يقول

❖ أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي عن جراد الجحاز
والأنثى قتله في جراد الأنثى لا يؤكل لأنه حرر حصص انتهى . وقال
العمري : أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية
اشتراط التذكية واختلفوا في صفها ، فقيل يقطع رأسه ، و قال ابن وهب
أخذه ذكاه ، وقيل غير ذلك .

(١) فقد كان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثاً ، قال الحافظ : قال مالك و الليث
لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره و إنما جاء النهي عنها تقصيراً
ورجح أكثر العلماء أنها كراهة تنزيه ، وذهب جماعة من الشافعية وهو قول
الحنابلة إلى أن النهي للتحريم ، انتهى .

(٢) قال ابن عابدين وهي من المسائل التي توقف فيها الإمام فقال : لا أدري متى
يطلب أكلها ، وفي التجنيس إذا كان علفها نجاسة تحبس الدجاجة ثلاثة أيام
و الشاة أربعة و الأبل و البقر عشرة ، و هو المختار على الظاهر ، وقال
السرخسي : الأصح عدم التقدير و تحبس حتى يزول الرائحة المستة انتهى ،
و حكى الاختلاف في مدة الحبس صاحب جامع الرموز ، و نقل عن
الاكتفاء الكراهة التزمية ، قلت : و ما يظهر بملاحظة الفروع أنها في حالة
الذين لا يحمل فيكون تحريمية . وعليك بالفرق بين الجلالة والسماك المتولد في
ألفاء التجنس و محله كتب الفروع .

بريه [أى يقول ابن أبى قديك موضع إبراهيم (١) بريه إلخ ، و الخبارى طبر لزيد
اللحم يسمى (٢) فى الهندية تكدر .

[باب ما جاء فى أكل الشواء] أى لا يخلن كراهته بناء على الترفه و التعم ،
قوله [الحلواء و العسل] إما أن يراد به مطلق الخلو فذكر العسل (٣) تخصيص
بعد التعميم ، أو المراد به الاصطلاحى فهو من عطف المغايرة ، قوله [وفضل عائشة
إلخ] و اختلفوا فى عائشة و فاطمة أيتهما أفضل ، و لعل الحق إن لكل منهما فضلا
بجهة ليست فى الثانية فائضة لبقها ، و فاطمة لبنوتها و جزأيتها ، قوله [أنها
و أمرا] لاختلاط لعاب الفم بأجزائه فيكون الذى يجذبه المعدة و لذلك يكون أمرا

(١) قال الحافظ : فى تهذيبه اسمه إبراهيم و بره لقب غلب عليه ، و فى التقريب
هو تصغير إبراهيم .

(٢) قال صاحب المحيط الأعظم : أو را بتركى توغدى و يهندى جرؤانند
طائفة صحرانى بزرگ گردن خاکی رنگ در مقام آن اندك طول و بلای آن
دراز و در طیران شدید تراز طیور دیگر و برای تحصیل رزق خود حیلہ یشتر
کنند و شکم سیر نشود ابتدا بلکه گرمه بمیورد ، قالت : و میانی فى أبواب
الرؤیا أنها يضرب بها المثل فى الحق .

(٣) قال صاحب المجمع : هو بالمد و المراد كل شئ حلو فالعسل تخصيص لشرفه
ثم قال بعيد ذلك : بمد و بقصر و لا يقع إلا على ما دخلته الصنعة جامعا
بين الدسومة و الحلوة انتهى ، قال الحافظ : و وقع فى كتاب اللغة للثعالبي
أن حلوى النبي ﷺ التى كان يحبها هى الجميع بالجيم وزن عظيم و هو تمر
يحقن لبن ، و قد روى أنه كان يحب الزبد و التمر و فيه رد على من زعم
أن المراد بالحلوى أنه ﷺ كان يشرب كل يوم قسده عسل يمزج بالماء ،
و أما الحلوى المصنوعة لما كان يعرفها ، و قيل المراد بالحلوى الفالودج
لا المقودة على النار ، انتهى .

و أمّا ، قوله [ما كان الذراع أحب اللحم إلخ] كأنها أرادت بذلك دفع ما يرد من أن النبي ﷺ كيف رغب إلى لذائذ الدنيا و هو أرفع شأنًا من أمثال هذه فبينت أن رغبته إليه لم يكن لما فيه من الازدواج بحسب و إنما كان يعجبه الذراع لما فيه من جملة النجى و فيه إصرار إلى الاشتغال بالطاعات بتجديد الفراغ عن مثل هذه الحاجات ، ثم بذلك يلزم أنه لطيف أيضاً و إلا لم يسهل منهجه .

[باب ما جاء ، نعم الادم الخل] لعلم أولا أن الادم (١) بكسر الهمزة و الادم بضم الهمزة و سكون الهمزة واللام بضمين جمع ، و ثانياً أن قوله ﷺ هذا ليس بياناً للغة حتى يلزم بذلك كونه إداماً لنفسه و عرفاً وإنما هذا تسليم منه ﷺ أمته (٢) الزهد فكانه قال لا تقذ (٣) يا من عنده الخل إلا إدام ألك ليس معك إدام فإن الخل نعم الادم هو و إن لم يكن إداماً فكانت تلك كما قال النبي ﷺ من أن خير الخلطة إدامه معه أقرى ذلك إلا تسليمًا للزهد

(١) قال النووي : الادم بكسر الهمزة ما يؤتى به جمعه آدم بضم الهمزة والذال ككتاب و كتب و الادم بسكون الذا ل مفرد كإدام انتهى ، وقال الحافظ : الادم بضم الهمزة و الذال المهملة و يجوز إسكانها جمع إدام وقيل : هو بالاسكان المفرد و بالضم الجمع ، انتهى .

(٢) قال النووي : أما معنى الحديث فقال الخطابي والقاضي عياض : معناه مدح الاقتصاد في المآكل ومنع النفس عن ملاذ الأطلعمة ، تقديره اتدوموا بالخل وما في معناه تخفف مؤنته ولا تنافوا في الشهوات فإنها مفسدة للدين مسقة للدين : هذا كلام الخطابي ، و قال النووي : الصواب أنه مدح للخل نفسه و الاقتصاد في المطعم و ترك الشهوات فملوم من قواعد آخر ، انتهى .

(٣) هكذا في الأصل ، والظاهر أنه وقع في النقل شيء من التحريف ، والظاهر لا تعدياً من عنده الخل أن لا إدام لك وليس معك إدام فإن الخل إلخ .

فلا إيراد (١) بذلك على الأحناف في أنهم لم يدخلوا الخل في الأدم في الإيمان و أمثالها إذ مبناها على العرف و اللغة ، قوله [و أم هاني رضي الله عنها ماتت بعد على رضي الله عنه إلخ] فيه دفع لما عسى (٢) أن يتوهم أن الشعبي ليس له لقاء بعلي فلا يكون بأم هاني فيكون الراوية مرسلة منقطعة قدغنه بأنها بقيت بعده ، فالشعبي لقيها و إن لم يلق عليها .

[باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب] البطيخ (٣) هو المشهور فينا بخبره

(١) هكذا في الأصل ، و أوضح منه ما في الإرشاد الرضى أن ما قال الامام البخارى من حلف لا يأتمم فأكل خلا بحث بعيد لأن مبنى الإيمان على العرف و لا يقال في العرف للخل الأدم انتهى ، ر ما يخطر في البال أنه وقع فيه شئ من التخليط فان كون الخل إداماً ليس يختلف عند العلماء و لم أجد في البخارى ، حيث قال ذلك و الظاهر أن هذا الكلام كله يتعلق بالقدر فان ما ورد من قوله فَأَكَلَهُ في القدر مع السكرنة من خبر الشخير هذه إدام هذه و قالوا أشار إليه البخارى في توبيخه في الإيمان باب إذا حلف أن لا يأتمم فأكل تمراً بخبز ، فتقرير الشيخ على الظاهر يتعلق بهذا المعنى فأمل ، و لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

(٢) على أنه نص عليه البخارى في تهذيب الحفاظ ، قال الترمذى في العلل الكبير قال محمد : لا أعرف للشعبي سماعاً من أم هاني ، انتهى .

(٣) اختلفوا في المراد بالبطيخ فقيل هو الأصغر المعبر عنه عندنا بخبره ، و قيل الأخضر المشهور عندنا بربوز و مال القسارى في شرح الشبائل إلى الثاني ، وقال : هو الأظهر لأنه رطب بارد انتهى ، وإليه مال غير واحد من الشراح ، و مال الحفاظ في الفتح إلى الأول ، و تعقب الثاني و هو مختار الشيخ و هو الأوجه لموافقة أهل اللغة فاتهم فسروه بالخريز قال صاحب المحيط الأعظم : البطيخ بر وزن مريخ اسم خربزه أست انتهى ، ❦

و أما ما قال بعضهم في معناه أنه التعرّيز فهو ليس بسديد و منشأ توهمه ما ورد في بعض الروايات (١) أنه كان يبيت بحر الرطب يرده ، والجواب (٢) عنه أن المراد بالحر و البرد ثمة حرارة الحس و اللس و برودته لا حرارة المزاج و برودته فإن الحال من الأشياء بخلاف حار و لا كذلك البطيخ فإنه يتبرد بتركه مقطوعاً ، و أما ما أجاب بعضهم بأنه كان ثياباً غير نضيج قبلي عنه أنه لا يؤكل عادة .

قوله [إثموا من أبو الهل] قد سبق بيانه (٣) ولا ضير في الإعادة فلعلها لا تخلو عن الإفادة ، و هو أن مجدداً قد ذهب بهذا الحديث إلى حلة بول ما كحل اللحم و طهرته ، و قال الامام الهمام إنما كان هذا في ابتدله الاسلام . ثم نسخ فلا يحل إلا إذا اضطر إليه ، و أما الطهارة فلا ، و قال أبو يوسف : إنما يحل للتداوى لا مطلقاً ، وأدلة المذاهب الثلاثة في كتب الفقه المذكورة بأوفى تفصيل وآتم بيان فلا حاجة لنا إلى بيان دليل عليها أو برهان .

و هكذا في غير واحد من كتب اللغات كنفائس اللغات وغيره و لا يذهب عليك أنت ما اختير في ترجمة شمائل الترمسذي مبني على رأى شراح الشمائل ، انتهى .

- (١) فقد ورد هذا التعاليل في رواية أبي داود و غيره .
- (٢) لا حاجة إلى الجواب ، على ما حكوا عن أبي علي بن سينا أن طبع الحرير بارد كما حكاه صاحب المحيط الأعظم وغيره ، أما على المشهور عن الأطباء أنه حار فاختلّفوا في الجواب ، قال الشيخ إلى ظاهر الحرارة كما ترى ، و مال صاحب المجمع أن المراد منه النى ، و إليه مال القارى وغيره من شراح الشمائل و لا شك أنه بعيد كما أعاده الشيخ لأنه لا يؤكل عادة وأجاب المحافظ في الفتح : بأن في البطيخ الأصفر بالنسبة إلى الرطب يروده و إن كان فيه خللونه طرف حرارة ، انتهى .
- (٣) في أول الكتاب في باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه .

قوله [فقالوا ألا تأتيناك بوضوء] أى الماء و الظاهر أن المراد بالوضوء فى السؤال ، و الجواب كليهما هو الوضوء الاصطلاحي و وجه الظهور قوله : إذا قلت إلى الصلاة فإن المأمور به عند ذلك هو الوضوء المصطلح دون الوضوء بمعنى النظافة و على هذا فربما السؤال أن السائل لما علم من حال النبي ﷺ أنه لا يزال على طهر ظن أن ذلك واجب عليه فسأل أن يأتيه بالوضوء ففى النبي ﷺ و جوبه بمقالته تلك ، و هذا التوجيه و إن كان لا بأس به فى بيان معنى الحديث غير أنه لا يوافق رأى المؤلف حيث أورده فى هذه الأبواب و استبطن منه مسألة غسل اليد كما هو مصرح به فالذى يوافق رأيه فى توجيه الرواية أن يقال أن السائل ظن أن غسل اليد قبل الأكل بما لا بد منه فسأل إتيان الماء لغسل اليد فرد النبي ﷺ رعه هذا بنى الوجوب عن جملة أنواعه سواء كان بالمعنى المصطلح أو الغير الاصطلاحي فى غير وقت القيام إلى الصلاة ففيه بيان لما كان السائل غطئاً فيه مع الفائدة الزائدة و هى أنه ليس شئ من الوضوء واجباً فى غير وقت القيام إلى الصلاة و يمكن توجيه الكلام بحيث يراد بالوضوء فى السؤال و الجواب كليهما الوضوء العرفى و لا ينافى مقصود المؤلف أيضاً ، و هو أن يقال إن السائل ظن وجوب الوضوء العرفى قبل الطعام فقصره النبي ﷺ على قيام الصلاة فلا يجب الوضوء العرفى فى وقت إلا وقت القيام إلى الصلاة و لا ينافيه وجوب شئ آخر مع الوضوء العرفى وهو غسل بقية أعضاء الطهارة فافهم و بانه الترفيق، ثم لما نفى النبي ﷺ الماء فى الجواب علم أنه لم يمس ماء و بذلك يعلم أن غسل الأيدي قبل الطعام لا يجب و ذهب الثورى إلى الكراهة بظاهر الحديث حيث أنكر الغسل و نفى الوجوب و أنت تعلم أن نفى الوجوب لا يقتضى الكراهة ، و أما أنه هل يستحب أم لا فالنص عنه ساكت و يتنصص من نصوص أخر وردت فى ذلك و إن كانت ضعافاً فإنها باجتماعها حصلت نوعاً من القوة ، و أما ما يتوهم من أن الضعاف من الروايات تقبل فى فضائل الأعمال - و منها كذلك - فإن الثابت بالحديث ليس إلا بركة الغسل و هى

فضيلة فالجواب عنه ما قدما من قبل من أن ثبوت الفضيلة إنما يكون (١) إذا ثبت نفس ذلك العمل بنص آخر قوى بحسنه الذائق أو باجتماع غيره معه دون هذه الفضيلة فانها ثبتت بالضعيف و هنا من تكلم في نفس الغسل لعدم الثبوت فله أن يتكلم في تلك الفضيلة أيضاً فافهم ، و حاصل ذلك أن ثبوت حكم ما لا يمكن بالضعيف من الروايات ، و أما رجاء المثوبة و الفضيلة فممكن الثبوت بالضعاف ، لما له تعالى من كرم على عباده عظيم و فضل على هذه الخليقة عظيم فلا يرجى منه أن يجيب راجياً فضله لا سيما و قد ناط عليه شغله .

قوله [يعنى الدباء إلخ] ثم إنه شامل لجميع (٢) أنواعه و لا يجوز تخصيصه بنوع دون آخر لعدم ورود النص بذلك و اللفظ يتناول الكل و لعل رغبته ^{في} إليه لما فيه من البرد بحسب المزاج و أمزجة العرب حارة أو لكونه سهل التناول سريع التذيق و لما فيه من الذائقة المرغوبة و اللذة و تقوية بعض الأعضاء (٣) الرئية ، قوله [فان ترك العشاء مهمة] لتوجه الحرارة إلى الباطن فتأخذ في أقاء الرطوب الفريضة إذا لم تجد غيرها ، قوله [أدن يا بني] فيه تسمية الرجل لغير ابنه ابنه ، قوله [قسم الله إلخ] و فيه تأديب الكبير الصغير .
قوله [فليقل بسم الله أولا وآخره] فانه إذا قالها قال الشيطان ما أكل منه وعادت

(١) قال صاحب الدر المختار : شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه

و أن يدخل تحت أصل عام و إن لا يعتقد منية ذلك الحديث ، و أما

الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته إلا إذا قرره بيانه ، انتهى .

(٢) يعنى أنه بمومه و لفته و وجوده في العرب يتناول جميع أنواعه الأربعة

والخسة من الطويل و المستدير و الخالى و المر ، انتهى .

(٣) لا سيما للأمزجة الحارة فان صاحب المحيط الأعظم بسط في خواصه من

منافعه و مضاره أشد البسط إلا أنه سريع الاشتغال إلى مجانسه فيكون

تباً له ، انتهى .

البركة التى كانت خرجت باشتراكه ، قوله [كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً] قضية عين لا قضية استمرار و دوام فعنى جاء أعرابى أنه كان (١) لا يستم بأكلهم حتى جاء أعرابى فأثمه بالفتن وبذلك يعلم أن تسعة أحد من الحاضرين إنما يجزى عن حضر وقت التسمية لا عن لم يحضر بعد وبذلك اجتمعت الروايات التى تنوهم تعارض بينها .



(١) ليس بتفسير لقوله جاء أعرابى بل تمام الكلام ، و المعنى أن الطعام لم يكن بحيث ينفد بأكلهم حتى جاء أعرابى فأخذه بلفظتين .

كتاب الأشربة

[باب في شارب الخمر] قوله [كل مسكر خمر] أما الأئمة الثلاثة (١)

وعمد رحمهم الله تعالى فقد حملوه على أنه بيان اللغة فكان كل ذلك خمرأ لا كالخمر

(١) اعلم أن صاحب الهداية أجاد الكلام هنا مع الاختصار والأحصاء فنورده ملخصاً بلا خوف تطويل فقال الأشربة المحرمة أربعة الخمر وهي عصير العنب إذا غلى و اشتد و قذف بالزبد أو العصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه و هو الطلاء ، و تقيع الخمر و هو السكر ، و تقيع الزبيب إذا اشتد و غلى ، أما الخمر فالكلام فيها في عشرة مواضع ، الأول في بيان ماهيتها و هي التي من ماء العنب إذا صار مسكراً ، وهذا عندنا و هو المعروف عند أهل اللغة و أهل العلم ، و قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا شربْتُم مِّنْ خَمْرٍ أَوْ مَسْكراً أَوْ سكرَةً فَلَا تذكُرُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الخمر من هاتين الشجرتين ، و أشار إلى الكرم و النخلة و لنا أنه اسم خاص باطلاق أهل اللغة فيما ذكرنا ، ولذا اشتهر استعماله فيه و في غيره غيره ، و لأن حرمة الخمر قطعية و هي في غيرها ظنية والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين ، و الثاني أريد به بيان الحكم إذ هو اللائق بمنصب الرسالة ، و الثاني في حد ثبوت هذا الحكم و هذا الذي ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ، و عندهما إذا اشتد صار خمرأ و لا يشترط القذف بالزبد ، و قيل يؤخذ به في حرمة الخمر احتياطاً ، و الثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكر و لا موقوف عليه ، و من الناس من أنكر حرمة عينها ، و قال السكر منه حرام و هذا كفر لأنه جعود الكتاب فانه سماه رجساً ، والرجس ما هو محرم العين ﴿وَالرَّجْسُ الْمَكْتُمُ﴾

❖ و قد جاءت السنة متواترة أن النبي ﷺ حرم الخمر وعليه انعقد الإجماع . ثم هو غير معمول عندنا حتى لا يتعدى حكمه إلى سائر المسكرات ، و الشافعى يمد به إليها . و الرابع أنها نجاسة غليظة كالبول ثبوتها بالدلائل القطعية . و الخامس أنه يكفر مستعملها . و السادس سقوط قومها في حق المسلم حتى لا يضمن متلفها و غاصبها و لا يجوز بيعها ، و اختلفوا في سقوط ماليتها و الأصح أنه مال . و السابع حرمة الاتساع بها لأن الاتساع بالنجس حرام . و الثامن أن يحد شاربها وإن لم يسكر منها لقوله ﷺ : « من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاقطعوه » إلا أن حكم القتل قد انتسخ فبقى الجلد مشروعا و عليه انعقد إجماع الصحابة . و التاسع أن الطبخ لا يؤثر فيها لأنه للنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها إلا أنه لا يحد فيه ما لم يسكر على ما قالوا لأن الحد بالقليل في النوى خاصة وهذا قد طبخ . و العاشر جواز تخليلها وفيه خلاف الشافعى ، هذا هو الكلام في الخمر ، وأما العصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه وهو المطبوخ أدنى طبخة و يسمى الباذق و المنصف هو ما ذهب نصفه بالطبخ فكل ذلك حرام عندنا إذا اشتد و قذف بالزبد ، أو إذا اشتد على الاختلاف ، وقال الأوزاعي إنه مباح . و أما نقيع التمر و هو السكر وهو الذي من ماء التمر أى الرطب فهو حرام مكروه ، و قال شريك بن عبد الله : إنه مباح ، و لنا إجماع الصحابة عليه . و أما نقيع الزبيب و هو الذي من ماء الزبيب فهو حرام إذا اشتد و غلى وفيه خلاف الأوزاعي إلا أن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستعملها و يكفر مستعمل الخمر ، لأن حرمتها اجتهادية و حرمة الخمر قطعية ، و لا يجب الحد بشربها حتى يسكر و يجب شرب قطرة من الخمر ، و نجاستها خفيفة في رواية و غليظة في أخرى و نجاسة الخمر غليظة رواية واحدة ، إلى آخر ما بسطه صاحب الهداية و شراحها .

فوجب لهم القول بنجاسته وحرمة شرب ما لم يسكر و لو قطرة والحد على شاربته ،
و الإمام أبو حنيفة و صاحبه أبو يوسف فقالا : هذا يناق مناصب الرسالة أقره
النبي ﷺ بحث ليعلم العرب لسانهم التي هم أبناء بجدتها (١) و المصير إليهم في حل
مقصدتها فلم يكن مقصوده ﷺ إلا بيان اشتراك كل مسكر بالخمر في الحد على
شاربها لا غير و هذا لا يتحقق ما لم يسكر فان الحكم على المشتق ينشئ عن كون
الماخذ علة للحكم إلا أن الامام مع ذلك حرم أربعا من أنواع الخمر في بعض (٢)

(١) قال المجد : هو ابن بجدتها للعالم بالشئ و للدليل الباهي و لمن لا يبرح عن
قوله و عنده بجرة ذلك أى عله ، انتهى .

(٢) هكذا في الأصل والظاهر أنه وقع فيه شئ من السقوط و لعل العوالم
لاشترائهما ، ثم المراد بالأربعة إن كان مع الخمر فهي الأربعة المذكورة في
كلام صاحب الهداية قبل ذلك ، و على هذا فقوله بعد ذلك ثم حرمتها
ظنية أى حرمة الثلاثة منها غير الخمر ، و إن كان المراد الأربعة غير الخمر
فلا مر في كلام صاحب الهداية أن المصير نوعان الباقي والمتصف ، ثم لا
يذهب عليك حاصل مذهبنا في الإشارة أنها ثلاثة أنواع أحدها الخمر تحرم قطرة
منه و يحدها و يكفر مستحلها . والثاني الإشارة الثلاثة المذكورة يحرم قليلها
وكثيرها لكن لا يحدها عالم يسكر ولا يكفر مستحلها . والثالث ما سوى ذلك
من الإشارة المسكرة يجوز شربها للقوى لا للتلهي ما لم يبلغ حد السكر فان
بلغ مقدار الشرب إلى حد أسكر يحرم هذه الجرعة الأخيرة و مع ذلك
لا يحدها شاربها و إن سكر منه على قول ، قالوا والأصح أنه يحده ، كذا في الفروع .
و هذا القسم الثالث مختلف عند أئمتنا ففي الدر المختار الحلال منها أربعة :
الأول نبيذ التمر و الزبيب إن طبخ أدنى طبخة إذا شرب بلا لمر و ما
لم يسكر فان السكر حرام في كل شراب ، والثاني الخليلجان من الزبيب والتمر
إذا طبخ أدنى طبخة ، والثالث نبيذ العسل والتين والبر و التمر و الذرة ❦

أوصافها ثم حرمتها بعد ذلك ظنية لا غير ، فلا يكفر جاحد حرمتها كما يكفر لو جحد حرمة الخمر .

قوله [لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحاً] اعلم أولاً أن عدم القبول لا يستلزم (١) عدم فراغ الذمة . وثانياً أن المراد بالصباح هو اليوم تسمية للكل باسم الجزء لما أن بداية الصلوات كلها منه . وثالثاً أن الأربعين له صلوح المداخلة (٢) في تغير الآثار و أن الغذاء يبقى أثر ما منه إلى إنقضاء أربعين يوماً . و معنى قوله لم يقبل الله عليه أنه بناء على ما هو الأكثر من عادته سبحانه و تعالى الجارية في عباده من أنه لا يوفقه بعد ذلك للتوبة و إن تاب فالتوبة مقبولة ، و معنى قوله في الرابعة فإن تاب إنما هو إرادته التوبة لا حقيقة لها ، و كذلك معنى قوله وَيُؤْتِي السَّحَابَ شَوَاكِمًا في الرواية المتقدمة فأتى وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة إنما هو إذا استحلها لأنه إذا أدمنها فكثيراً ما لا يبقى في قلبه حرمتها ، أو التقى غير مؤيد أى لم يشربها إلى حين إنقضاء أيام الجزاء الذي قدرله ، أو المعنى لم يشربها في الآخرة لعدم اشتهاؤه إياها بأمر الله تعالى سبحانه و قدرته و تصرفه تعالى على قلبه و شهوته ، ولا يمكن أن يقال إنه تشديد و تظليظ و ليس المراد مدلول لفظه لأنه يلزم عليه أن يكون كذباً ، و

❖ سواء طبع أولاً ، والرابع المثلث الغني ، وحرّم محمد هذه الأربعة التي هي حلال عند الشيخين و به يفتى ، انتهى بزيادة .

(١) كما تقدم مبسوطاً في أول الكتاب و تقدم أيضاً الإجماع على فراغ الذمة في حديث الباب .

(٢) لما ورد في الصحيحين وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه قال حدثنا رسول الله ﷺ و هو الصادق المصدوق أن خلق أحكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك (أى أربعين يوماً) ثم يكون مضغة مثل ذلك ، الحديث . وهذا الحديث ، و أيضاً ميقات موسى أربعين ليلة و غير ذلك مما ورد في الباب مأخذ الصوفية في أربعيناتهم المشهورة المعلومة .

يمكن أن يقال إن من حمله على التشديد و التخليط ليس غرضه أنه كلام لم يرد معناه أصلاً حتى يلزم الكذب بل ، غرضه أنه لم يرد ظاهر معناه و حقيقة المتبادر عنه ، و هو نفي القبول أصلاً ، بل المثنى نوع من القبول خاص و الأخبار متعلقة بنفي توبة مخصوصة و هو الرجوع بالرحمة الكاملة الذي كان لو لم يرجع إلى الشرب رابعة ، إلا أنه أبرزه في صورة العام المطلق تشديداً و تهديداً كالعلم يهدد تلميذه أو المولى يشدد على عبده فيقول : إن لم تفعل هذا قتلوك ليس المراد ظاهر معناه حتى يلزم الكذب ، بل هو محذور عن الضرب الشديد إلا أنه أبرزه في صورة القتل تخليطاً و انتماء للزجر و تشديداً ، و لا يتوهم أن ممدن آخر ليس بأحد شأناً و لا أكثر عقاباً من الكافر ومع ذلك فكثير من الكفار يوفق للتوبة فكيف لا يوفق ممدن آخر ، و عدم التوهم لأن الكافر كان جاهلاً عن نعمة الاسلام و لم يعرف حقيقة أمره فلا يسلخ عليه كما يسلخ على من عرف بشأنه ثم سقط في هوة (١) المتكرات الشرعية ، و نظيره المرتد فإنه ليس أسوأ حالاً من أهل الذمة في نفس الكفر و مع ذلك فقد وجب قتل المرتد دون أهل الذمة لهذا الذي ذكرنا فإن الامتناع أسهل من الارتداد .

قوله [سئل عن البتع] وهو شراب العسل لكن النبي ﷺ أجابهم بقول فصل يهدلهم أصلاً يتفرع عليه جزئيات كثيرة . وهو أن كل مسكر حرام ، أو كل شراب أسكر فهو حرام ، و ما لم يبلغ مقداره إلى حد الاسكار لم يدخل في أفراد الموضوع حتى يصح عليه حمل الحرام ، فبقى على حله ، إلا إذا كان بغير نية التقوى للعبادة فإنه يحرم حينئذ المقدار الغير المسكر أيضاً لكن لا بالنص الذي (٢) ، بل بقوله عليه الصلوة والسلام الآتي بعد ذلك وهو ما أسكر كثيره فقلبه حرام ، و ما أسكر الفرق منه فلا الكف منه حرام ، و هذا الذي ذكرنا محمل لحدِيثين فان قابله

(١) فان المجد : الهوة كقوة ما انهبط من الأرض أو الوحدة الغامضة منها

كالهواة كرمانة .

(٢) يابض في المقول عنه و لعله سقط منه لفظ سبق أو تقدم أو ما في معناهما .

حيث يكثر باعاً على شرب كثيره فيكون سبب الحرام و سبب الحرام حرام و لا يكون منجراً إلى الكثير إذا كان شربه بنية التقوى على الطاعة و إنما يحتاج إلى أمثال هذه التاويلات لما ثبت من بعض (١) الصحابة شرب أمتاخا، فلم يفعله أن انتهى ليس مطلقاً، عاماً ويمكن أن يقال في الرواية الأولى وهو ما أسكر كثيره أن الكثير والقليل كلاهما مسكر إلا أن الكثير أكثر إسكاراً من القليل، فالقليل حيث قد قسمان قليل مسكر و قليل غير مسكر ، والموضوع في الحديث هو القليل الأول دون الثاني، فكان المعنى أن القليل المسكر حرام وإن قل إسكاره، فبقى القليل الغير المسكر على حله، وهذا التأويل جارٍ في قوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر حرام

- (١) ففي البذل عن البدائع : احتج أبو حنيفة و أبو يوسف بحديث رسول الله ﷺ و آثار الصحابة ، أما الحديث فما في الطحاوي عن عبد الله بن عمر رضي الله أن النبي ﷺ أتى بنيذ فشمه فغلب وجهه لشدة ثم دعا بماء فصبه عليه وشرب منه ، و أما الآثار فمنها ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يشرب الفيز الشديد ويقول : إنا لننحر الجزور ، الحديث . ومنها ما روى عنه أنه كتب إلى عمار بن ياسر أتيت بشراب من الشام طبخ حتى ذهب ثلثه و بقي ثلثه ، يبقى حلاله و يذهب حرامه و ريح جنونه ، فر من قبلك فليتسموا من أشربهم ، نص على الحل و نبه على المعنى و هو زوال الشدة المسكرة بقوله : و يذهب ريح جنونه ، و نذب إلى الشرب بقوله : فليتسموا من أشربهم . و منها ما روى عن علي - رضي الله عنه - أنه أضاف قوماً فسقام فسكر بعضهم شدة ، فقال الرجل استقي ثم تجدني ؟ فقال علي : إنما أحذرك للسكر ، و روى هذا المذهب عن ابن عباس وابن عمر أنه قال حين سئل عن النبيذ : اشرب الواحد و الاثنين و الثلاثة فإذا خفت السكر فمدع ، فإذا ثبت الإحلال من هؤلاء الصحابة السكرام فالقول بالتحريم يرجع إلى تفسيقهم ، إلى آخر ما قاله .

قوله [من رسول الله ﷺ] جملة استفهامية حذف (١) منه همزة الاستفهام ،
والنهي عنه منسوخ (٢) كما يتبين بالحدث الآتي بعد ذلك ، ولعل ابن عمر رضي
الله عنه لم يبلغه النسخ ، أو بلغه لكن لما كان ارتفاع النهي بارتفاع عطه و هو وفور
الريجات إليها و التباس بلوغه إلى حد الاسكار عاد النهي بعود عطه ، و يكون
السائل كذلك .

قوله [أو ينسج نسجاً] المراد بالنسج هو الخمرط والصنع ، و الجامع توارد
الحركات المختلفة كما في النسخ ، و قيل : الصحيح (٣) النسخ - بالخاء المهملة - وهو النقر

(١) و هي مذكورة في رواية مسلم .

(٢) قال ابن بطال : النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للذريعة فلما قالوا لا نجد بداً
من الانتباز في الأوعية ، قال : انتبذوا وكل مكر حرام ، وهكذا الحكم في
كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره ، فانه يسقط للضرورة كالتنهي عن
الجلوس في الطرقات ، فلما قالوا لا بد لنا منها ، قال : فأعطوا الطريق حطبها ، قال
الخطابي : ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً ثم نسخ ، و ذهب جماعة
إلى أن النهي عن الانتباز في هذه الأوعية باق ، منهم ابن عمر وابن عباس ، وبه قال
مالك وأحمد وإسحاق ، قال : والأول أصح ، و المعنى في النهي أن العهد باباحة
الخمر كان قريباً فلما اشتهر التحريم أصبح لهم الانتباز في كل وعاء بشرط ترك
شرب المسكر ، و كأن من ذهب إلى استمرار النهي لم يبلغه النسخ ، هكذا في
الفتح .

(٣) فقد أخرجه مسلم بلفظ «وعن النقيير و هي النخلة تنسج نسجاً وتقر قرأ» قال
النودي : هكذا في معظم الروايات و النسخ بين وحاء مهملتين أى تنسج ثم
تقر قصير مخفراً ، و وقع لبعض الرواة في بعض النسخ تنسج بالجيم قال القاضي
وغيره : هو تصحيف ، و ادعى بعض المتأخرين أنه وقع في نسخ صحيح مسلم
وفي الترمذى بالجيم وليس كما قال ، بل معظم نسخ مسلم بالخاء ، انتهى ، وفي ❦

ثم انتهى عن الابتداء في هذه الظروف دون الأسقية لما فيها من خفاء حال المظروف لعدم إمكان انتفاخها عند الاشتداد، و لما فيها من تسارع الاشتداد إليه لعدم نفوذ الهواء، وأما الأسقية فيعلم حال ما فيها إذا اشتد وغلا، و هذا إذا أوكبت أنفواها فانها بانتفاخها يعلم اشتداد ما فيها، و أما إذا لم يوك فالحكم سواه.

قوله [اخر من هاتين] و لا يبنى به الحصر (١) .

قوله [نهى أن يبنى البسر و الرطب] هذا النهى كانهى عن الابتداء في الظروف المتقدم ذكرها، كان (٢) في أول الأمر لما فيه بعد الخلط من قوة فيسرع

◆ المجمع: قيل الصواب بحاء مهملة بمعنى أن يبنى عنها قشرها، و قيل: النسخ ما بجات عن القرم من قشره و ألقاه عما يبقى في أسفل الوعاء، انتهى، قلت: وتفسير الشيخ محمول على حمل النسخ على معناه المشهور من نسخ الثوب بمعنى أراد بالنسخ الصنع مجازاً فإن في صنع الشيء أيضاً يتوالى الحركات من الفوق و التحت كما تكون في نسخ الثوب، قال المجد: نسخ الريح الربع أن يتعاوره ويحان طولاً و عرضاً، انتهى .

(١) قال النووي: ليس فيه نفي الخيرية عن نبيذ النذرة والعسل وغير ذلك، فقد ثبت في تلك الألفاظ أحاديث صحيحة بأنها كلها حرام و حرام، انتهى، وقال أيضاً و اتفق أصحابنا على تسمية جميع هذه الأنبيذة حراماً لكن قال أكثرهم: هو مجاز وإنما حقيقة الخمر عصير العنب، و قال جماعة منهم هو حقيقة، انتهى، قلت: فقول الخفية موافق لقول أكثرهم، وما أفاده الشيخ من عدم الحصر هو المشهور بين أهل العلم من شراح الحديث و أصحاب الفروع، و مال صاحب نتائج الأفكار إلى الحصر فقال بعد البحث: والحق أن المراد بالحكم الذي أريد بيانه بالحديث هو حرمة قليلة وكثيرة، وهذا المعنى لا يتحقق في المتخذ من غير تينك الشجرتين، فيصح الحصر المستفاد من ذلك الحديث بلا تقيد .

(٢) في الهداية: لا بأس بالخليطين لما روى عن ابن زياد أنه قال سقاني ابن عمر رضى

الاشتداد (١) . ثم صار الأمر واسعاً غير أن المسكر حرام أياً ما كان ،
[باب في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة . قوله] فأنما إنسان يأله من
فضة [هذا (٢) الإنسان كان ذمياً ولذلك لم يكسر (٣) حذيفة إياه ، أو يكون

❖ الله عنه شربة ما كدت اهتدى إلى أهل فقدوت إليه من الغد فأخبرته بذلك ،
فقال : ما زدناك على عجمه و زبيب ، وهذا من الخليطين وكان مطبوخاً ، لأن
المروى عنه حرمة نقيع الزبيب و هو النبي منه ، وما روى أنه عليه السلام
نهى عن الجمع بين النمر والزبيب الحديث يحتمل على حالة الشدة ، وكان ذلك
في الابتداء ، يعنى حمله على حالة الشدة والعسرة في ابتداء الاسلام لثلاثين
هو بنوعين و جاره جائع .

(١) قال النووي : ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن الخلط
أن الاسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد
الاسكار و يكون قد بلغه ، قال ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه وإنما
يمنع إذا صار مسكراً ، ولا تخفى علامته و قال بعض المالكية هو للتحريم
إلى آخر ما بسطه .

(٢) وفي رواية للبخاري فأنما دهقان بقدر فضته قال الحافظ : هو كبير القرية
بالفارسية ، و وقع في رواية لأحمد : استسقى حذيفة من دهقان أو علاج ، وفي
اللطيفة للبخاري : فاستسقى فسقاء مجوسى ، قال الحافظ : ولم أقف على اسمه بعد
البحث ، و قال أيضاً : في هذه الأحاديث تحريم الأكل و الشرب في آنية
الذهب و الفضة على كل مكلف رجلاً كان أو امرأة ، و لا يلتحق ذلك
بالخلى للنساء لأنه ليس من النزين ، قال القرطبي : يلتحق بالأكل والشرب ما في
مضاهما من التطيب و التكلل و سائر وجوه الاستعمالات . و بهذا قال
الجمهور ، وأعربت طائفة شذت فأباحن ذلك مطلقاً ، و منهم من قصر التحريم
على الأكل و الشرب ، و منهم من قصره على الشرب فقط .

(٣) وهذا بعد ثبوت أنه لم يكسره وهو الظاهر من كونه علجاً كما تقدم ، لكن ❖

اللائم للذي و إن كان الآتي به مسلماً، و كان قوله إني كنت نهيته إلخ، دفعاً لما يتوهم من أنه كيف يتبادر إلى ضربه و لم ينه بلسانه، و فيه دلالة على جواز التأديب باليد إذا لم يتأديب بتأديب اللسان .

قوله [نهى أن يشرب الرجل قائماً] و ذلك (١) لما فيه من سرعة النفاذ للورود من أعلاه دفعة فيضر المعدة ، و أما قوله في الجواب عن الأكل : (٢) و ذاك أشد، فقياس صحيح فإن ما ذكر من الوجه و إن لم يوجد في الأكل لكنهما يشتركان في وجوه أخر من كثرة مقدار المأكل و المشروب لاتساع البطن و إهانة الطعام إلى غير ذلك، و لكن النهي في هذين لما لم يكن شرعياً و إنما هو لحفظ صحة الحاصلة لا يكون آتياً بارتكاب ما ذكر، و بينه النبي ﷺ بفسله و تقريره سيحى بعد هذا .

قوله [ضالة المسلم حرق النار] و يدخل في المسلم الذي لقوله ﷺ : بذلوا الجزية ليكون أموالهم كأموالنا، ثم الظاهر أن المؤلف أورد هذه الرواية ههنا ليثبت بذلك أن قتادة كثيراً ما يروى عن أبي مسلم بواسطة الآخرين، فلا يتوهم بذلك أنه روى هذه الرواية، رواية النهي عن الشرب قائماً بواسطة، و وجه عدم التوهم قوله : هكذا روى غير واحد إلخ، فإذا اتفقت الرواة على ترك الوساطة في هذا السند كان

★ رواية الاسماعيلي التي ذكرها الحافظ مشعرة بأنه كسره حفظها: فرماه به فكسره،

و فيها أيضاً: لم أكسره إلا أني نهيت الحديث قائل .

(١) اختلفوا في وجوه النهي عن الشرب قائماً على أقوال بسطت في الفتح وغيره،

و اختلف أيضاً في الجمع بينه و بين ما ورد من شربه ﷺ قائماً، و قيل :

النهي منسوخ، و قيل : محمول على النهي طبعاً أو تنزهاً و غير ذلك .

(٢) قال الحافظ في الفتح قبل : إنما جعل الأكل أشد لظول زمنه بالنسبة لزمن

الشرب فهذا ما ورد في المنع من ذلك، و حكى عن المارزي أنه قال : لا خلاف

في جواز الأكل قائماً، و قال ابن عابدين : إن النهي طلي .

لظاهر منه عدم الواسطة، ولا يبعد أن يكون إيراد رواية منالة المسلم إحصارة إلى أن فتادة لما كان مداساً وقد ثبت بينه وبين أبي مسلم واسطة ولو في غير هذا الحديث كان الاتصال في رواية النهي غير متيقن به أيضاً. فلعلة دلس وترك ذكره، والله أعلم. قوله [كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي] ثم كونه مسقطاً (١) للمدالة إذا كان في الأسواق و أمثالها لا ينافي كونه مما ارتكبه أصحاب النبي ﷺ فإن ذلك لما كان أماراً على قلة المروءة كان الظاهر من حاله أن لا يبالى بالكذب في إخباره، ولم يكن هذا في أصحاب النبي ﷺ لما لهم من قدم في امثال الأوامر واجتناب التواهي ثابتة فلا يقاس عليهم غيرهم، مع أنه ليس فيه تصريح بأنهم كانوا يرتكبون ذلك في الأسواق وهو المضر لا مطلق الأكل ماشياً ولو في بيته، على أن الحاكم لو قبل شهادة مثل هذا الرجل لعله بحاله أنه لا يكذب وإن كان يأكل وهو يمشي في الأسواق لم يرتكب بأساً، فليس ذلك مما يخالفه لاندفاع هذا الظاهر بعينه.

قوله [شرب من زمزم وهو قائم] لأن النهي عنه كان لما فيه من مظنة الضرر والتميز عن الاكثار، وكلاهما متضايان فإنه نفع خالص وبركة محضنة والاكثار منه مقصود فملا يكون منهياً، ثم الظاهر من ملاحظة الروايات أنه ﷺ شرب ماء زمزم وهو واقف على بعيره فلم يكن فيه الشرب قائماً، ولعل بعض الرواة فهم من لحظة الوقوف الداية (٢) فاشتبه المعنى فعبّر بذلك لكونه رواية بحسب المعنى في زعمه،

(١) فقد قال ابن نجيم وتبعه ابن عابدين وغيره في بيان مسقطات الشهادة: المراد بالأكل على الطريق أن يكون يمشي من الناس، زاد ابن عابدين: أما إذا شرب الماء أو أكل الفواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لأن الناس لا تسقيح ذلك.

(٢) فيه سقوط حرف من الناقل والمراد ظاهر.

ولا يبعد أن (١) يكون هذا ثابتاً أيضاً فإن القضايا كثيراً ما يتمدد والله أعلم [باب في التنفس في الاناء] له معنيان (٢) تنفس الشارب في نفس الاناء سواء اتصل بالمظروف بأطرافه فيه أو لم يتصل بأن تقع فيه و أطرافه مناة عنه، وتنفسه وهو يأخذ من الاناء، أي لم يتم سقيه وإن باعد الاناء من فيه، وهذا لا يكون في الاناء وإنما يكون خلال الشرب، والأول مكروه (٣) لسكراهة الطبيعة، والثاني

(١) وهو الأوجه لما في الروايات من اختلاف السياق الظاهر مع تعدد وروده **وَيَقَعُ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ**.

(٢) بوب البخاري في صحيحه باب النهي عن التنفس في الاناء وذكر فيه حديث ابن قتادة مرفوعاً إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاناء الحديث، ثم بوب باب الشرب بنفسين أو ثلاثة، وذكر فيه حديث أنه كان يتنفس في الاناء مرتين أو ثلاثاً، وزعم أن النبي **ﷺ** كان يتنفس ثلاثاً، قال الحافظ: كأنه أراد (بالترجمة) أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض إذا الأول صريح في النهي عن التنفس في الاناء، والثاني يثبت التنفس فخطهما على حالين، فحالة النهي على التنفس داخل الاناء، وحالة الفعل على من تنفس خارجه، فالأول على ظاهره من النهي، والثاني تقديره كان يتنفس في حالة الشرب من الاناء، قال ابن المثير: أورد ابن بطال سؤال التعارض بين الحديثين وأجاب بالجمع بينهما فأطرب، وقد أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة، إلى آخر ما بسطه.

(٤) قال العيني: انتهى أدب و ذلك أنه إذا فعل ذلك لم يأمن أن يبرز من فيه الريق فيخالط الماء فيعافه الشارب وربما يروح بنكهة المتنفس إذا كانت فاسدة، والماء للطفه ورقة طبعه تسرع إليه الروائح، ثم إنه بعد من فعل الدواب إذا كرت في الأواني جرعت ثم تنفست فيها ثم عادت فشربت، وإنما السنة أن يشرب الماء في ثلاثة أنفاس كلما شرب نصاً من الاناء ❖

مندوب إليه و هو مبنى على ما إذا كان المشروب على حسب ذلك . و أما إذا كثرت فلا يشربه في الثلاث كما إذا قل لا حاجة إلى تثليث بل يشربه في نفسين أو نفس واحد كما سيظهر (١) بالتأمل .

قوله [لا تشربوا واحداً كشرب البعير] هذا مشير إلى كثرة المشروب فإن المماثلة بشرب البعير لا يتحقق (٢) بدونه .

قوله [كان إذا شرب يتنفس مرتين] يمكن إرجاعه (٣) إلى الثلاث بأن الراوى لم يعد الثالث و إنما ذكر ما يقع منهما في الاناء .

نحاه عن فمه ، ثم عاد مصاً له غير عب إلى أن يأخذ ربه منه ، و التنفس خارج الاناء أحسن في الأدب و أبعد عن الشره و أخف للعمدة ، و إذا تنفس فيه تكاثر الماء في حلقه و أثقل معدته ، و ربما شرق و أذى كبده و هو فعل البهائم ، و قيل : في القلب باين يدخل النفس من أحدها و يخرج من الآخر فيبقى ما على القلب من هم أوقذى ، و لذلك لو احتبس النفس ساعة هلك الأذى ، و يخشى من كثرة التنفس في الاناء إن يصحبه شئ مما في القلب فيقع في الماء ثم يشربه فيتأذى به .

(١) قال الحافظ في حديث أنس المذكور قريباً : يحتمل أن تكون أو للتنويع أو للشك و يؤيد الأول حديث ابن عباس الآتي بلفظ شئ و ثلاث ، و حكى العيني عن الأزم هذه الأحاديث في ظاهرها مختلفة و الوجه فيها عندنا أنه يجوز الشرب بنفس و باثنين و بثلاثة و بأكثر منها لأن اختلاف الرواية في ذلك يدل على التسهيل ، و إن اختار الثلاث حسن انتهى .

(٢) و يمكن أيضاً في التنفس في الاناء كما تقدم في كلام العيني .

(٣) و إليه مال الحافظ إذ قال بعد ذكر حديث ابن عباس هذا : و هو ليس نصاً في الاختصار على المرتين بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب فيكون قد شرب ثلاث مرات و سكت عن النفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع .

قوله [القضاء أراها في الآباء] كأن الرجل حصر طرق إزالة الغذى في النفخ فكأن
 النبي ﷺ أجابه بطريق النزول بعد تسليم الحصر المفهوم من كلامه، فإنه لما أورد
 وقوع الغذى حين نهى النبي ﷺ عن النفخ في الماء، علم من كلامه أنه يسأل عما إذا
 لم يجد مريلاً غير النفخ كما إذا كانت على يديه نجاسة أو شئ مما يكره الطبع ولاشئ
 يخرج به فأجابه النبي ﷺ بذكر ما هو غاية الأمر في إخراجهِ وإن كان له طرق
 آخر أيضاً .

قوله [نهى أن يتنفس في الآباء أو ينفخ فيه] و الفرق بين التنفس و النفخ
 أن صوت النفخ أشد و أرفع، و أجزاء الريق و ريش (١) في الأول منها في الثاني.
 قوله [نهى عن اختناث الأسقية] و سبب (٢) النهى ما فيه من كراهة
 الطبيعة و عذالة النظافة بأثر (٣) تن الغم فيه، فيؤدى إلى اجتماع الذباب (٤) عليه،
 و لما فيه من احتمال أن يكون في داخله (٥) شئ فيؤذيه، و مع ذلك فالشرب هكذا

(١) هكذا في المنقول عنه و وقع في النقل شئ من التخليط، و لا يبعد أن يكون
 الكلام: و أجزاء الريق لا ترش في الأول منها كما في الثاني، وإن لم يكن هذا
 فالمراد هو ذلك .

(٢) اختلف في أسباب النهى على أقوال بسطت في الفتح و غيره اكتفى الشيخ
 منها على سببين .

(٣) و هو نص رواية عائشة رضی الله عنها عند الحاشم بلفظ نهى أن يشرب من
 في السقاء لأن ذلك يفتنه، كذا في الفتح .

(٤) جمع ذباب قال المجد: الذباب بالضم معروف و الواحد ذبابة، جمع أذبة
 و ذبان بالكسر

(٥) فقد وقع في مسند أبي بكر بن أبي شيبة: شرب رجل من سقاء فانساب في
 بطنه جنان فنهى رسول الله ﷺ الحديث، و روى نحو ذلك في عدة روايات
 عند أحمد و ابن ماجه و غيرها ذكرها الحافظ في الفتح .

جائز و لذلك فعله النبي ﷺ أن لا يحملوا النهى على التحريم (١) .
 [باب ما جاء في أن ساق القوم أخرم شرباً] هذا إذ تولى القسم
 ولم يملك المفسوم فأما إذا كان من ماله فهو بالخيار أن يأخذ، وإنما جعل القسم آخر
 لأن في تقديمه نفسه دلالة على الحرص وإثبات نفسه على أصحابه .
 قوله [الحلو البارد] وجهه (٢) الحلاوة ظاهر وسبب استحباب البرد
 حرارة المزاج فلا ينافيه لو ثبت استحباب شئ آخر لوجه آخر .

- (١) فقد قال النووي : اتفقوا على أن النهى هنا للتنبيه للتحريم قال الحافظ : وفي
 نقل الاتفاق نظر فقد نقل عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب
 و قال : لم يبلغني فيه نهى ، و جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهى ،
 و حمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، و أطلق الأثرم صاحب أحمد
 أن أحاديث النهى خاصة للإباحة لأنهم كانوا يفعلون ذلك حتى وقع دخول
 الحية في بطن الذي شرب من قم السماء ففسخ الجواز .
- (٢) قال المناوى في شرح الشماثل : الماء الممزوج بعسل أو المنقوع بتمر أو زبيب
 قال ابن القيم : الأظهر أن المراد الكل ولا يشكل اللبن كان أحب إليه لأن
 الكلام في شراب هو ماء أو فيه ماء .

أبواب البر (١) و الصلة عن رسول الله ﷺ

(١) قال القارى تحت قوله ﷺ البر حسن الخلق أى مع الخلق : بأمر الحق أو مداراة الخلق ومراعاة الحق ، قيل : فسر البر فى الحديث بيمان شئ ففسره فى موضع بما أطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب ، وفسره فى موضع بالإيمان ، وفى موضع بما يقربك إلى الله تعالى ، و ههنا يحسن الخلق ، و فسر حسن الخلق باحتمال الأذى وقلة الغضب وبسبب الوجهه وطيب الكلام ، و كلها متقاربة فى المعنى ذكره الطيلى ، وقال الترمذى : البر ههنا الصلة و الصدق و الطاعة و يجمعها حسن الخلق ، و قال بعض المحققين : تلخيص الكلام أن البر اسم جامع لأنواع الطاعات والأعمال المفريات ، و منه بر الوالدين وهو إسترضاؤهما بكل ما أمكن ، وقد قيل : إن البر من خواص الأنبياء عليهم السلام أى كمال البر ، وقد أشار إليهما من أوتى جوامع الكلم ﷺ بقوله : حسن الخلق لأنه عبارة عن حسن العشرة و الصلة مع الخلق بأن يعرف أنهم أسراء الأقدار و أن كل ما لهم من الخلق و الرزق و الأجل بمقدار فيحسن إليهم فيأمنون منه و يحبونه ، هذا مع الخلق و أما مع الخالق بأن يشتغل بجميع الفرائض و النوافل و يأتى بأنواع الفضائل عالماً بأن كل ما أتى منه ناقص يحتاج إلى الذر و كل ما صدر من الحق كامل يوجب الشكر انتهى ، وأصل الصلة وصل الشئ بالشئ : و صلة الرحم كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والأصهار و التعطف عليهم و الرفق بهم و الرعاية لأحوالهم ، و كذلك إن بدوا وأساؤا ، كذا فى المجموع .

قوله [من أبر] فعل متكلم ، ووجه ذكر الأم ترجيحها على الأب في أحكام (١) البر والعلة ، و أما الامطاعة ففيها تقديم للأب كالتعظيم ، ثم تكرار (٢) الجواب مشعر بكثرة البون بين الابوين في الاتفاق . قوله [أى الأعمال أفضل] اختلفت الاجوبة عن ذلك باختلاف السائل و الزمان و المكان ، ثم إن النبي ﷺ لم يذكر الايمان هنا مع ماله من فضل على سائر الأعمال مسلم انكالا على فهم الذي سأله واعتماداً على علمه باعلامه ﷺ ، أو باجتهاد منه أن الايمان ملك الامر و رأس الطاعات ، أو لأن السائل سائل عن أفضل الجوارح كما هو الغالب في استعمال لفظ العمل ، و ليس الايمان داخلاً فيها .

قوله [الوالد أوسط إلح] ثم إن حال الأم معلوم بذلك مقايضة فصح الاستدلال . قوله [و كان متكثراً بجلس] و هذا للاهتمام بشأنه كالتكرار ، و إنما أكدته دفناً لما يتوهم من تعقيب ذكره أن أمره خفيف ، و لما كثر في النفوس من قلة المبالاة به بخلاف أخويه المتقدمين ولأن ضرره متعدد دون ضرر الشرك ، وكذلك

(١) غنى العالم الكبرية: إذا تضرع عليه جمع مراعاة حق الوالدين بأن يأذى أحدهما

بمراعاة الآخر يرجع حق الأب فيما يرجع إلى التعظيم و الاحترام و حق

الأم فيما يرجع إلى الخدمة والانعام ، وعن علاء الأئمة الهامى قال مشافهاً:

الأب يقدم على الأم في الاحترام و الأم في الخدمة حتى لو دخل على

البيت يقوم للأب ، ولو سألا عنه ماء و لم يأخذ من يده أحدهما فيبدأ

بالأم كذا في القنية انتهى ، قلت: وفيه أن البداية من باب التكريم فأمل .

(٢) قال ابن بطال : مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب من البر ، وذلك

لصعوبة الحل ثم الوضع ثم الرضاع ، فهذه تفرد بها الأم ثم تشارك الأب

في القرية ، وقد وقعت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى : ووصينا الانسان

بوالديه حملته أمه و هنا على و هن و فضاله في عامين ، فسوى بينهما في الوصية

و خص الأم بالامور الثلاثة ، كذا في الفتح .

هو أعم بحسب المورد من الشرك والعقوق ، فكان فيه مضره جزئية تزيد بها علمها و الشهادة المذكورة أخص من قول الزور ، ثم تخييرهم سكوتهم عليه السلام إنما كان لغاية مودتهم إياه ، فكانوا يحبون التخفيف (١) عنه ما أمكن ، فانما قصدوا بذلك أما فهمنا مراده حق الفهم فلا حاجة له إلى تحمل المشقة بعد ذلك .

قوله [و هل يشتم الرجل والديه] إنما سألوا عن ذلك علماً منهم أن مثل ذلك لا يمكن أن يقع (٢) عادة ، و المنع إنما يفيد عملاً يقع عادة ، و أما النبي عليه السلام فلم يحرمهم بأن يدفع عنهم استعباده فيقول : إنه سيقع بعد زمان بل غير الجواب توسعاً للدائرة فقال : إن سبب الشئ له حكمه ، فلما كان السبب في ذلك من السكابر علم حال الارتكاب بالأولى ، و كان السبب شائعاً فيهم فكانوا يلغنون ويشتمون آباء الرجال فيجازون عليه ، قوله [أن أبر البر إلخ] فان (٣) هذا دليل على كثرة

(١) قال الحافظ : أى تخيلاً أنه يسكت إشفافاً عليه لما رأوا من نزاجه في ذلك ، و قال ابن دقيق العيد : اهتمامه عليه السلام بشهادة الزور يحتمل أن يكون لأنها أسهل وقوعاً على الناس و التهاون بها أكثر و مفسدتها أسوأ وقوعاً ، لأن الشرك ينوب عنه المسلم ، و العقوق ينوب عنه الطبع ، و القول الزور فالحوامل عليه كثيرة ، إلى آخر ما في الفتح .

(٢) قال الحافظ : هو استبعاد من السائل لأن الطبع المستقيم يأبى ذلك ، فحين في الجواب أنه و إن لم يتعاط السبب بنفسه في الأغلب الأكثر لكن قد يقع منه التسبب فيه و هو عا يمكن وقوعه كثيراً ، قال ابن بطلان : هذا الحديث أصل في سد الذرائع و يؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل و إن لم يقصد إلى ما يحرم .

(٣) قال النووي : فيه فضل صلة أصدقاء الأب والاحسان إليهم باكرامهم وهو متضمن لبر الأب و إكرامه لكونه بسببه ، و تثبت به أصدقاء الأم والأجداد و المشايخ و الزوج والزوجة ، و قد وردت الأحاديث في إكرامه عليه السلام خلائل خديجة رضى الله عنها ، انتهى .

حبه إياه ، وهذا غير خفى على من ابتلى بحب أحد فان زيادة تعلق قلب الرجل بمتعلق محبته مرتبة على حسب حبه له ، فكل ما كان حبه له أوفر كان التعلق بأهل ورده أكثر .

فن مذهبي حب الديار لأهلها و للناس فيما يشقون مذاهب

[باب في بر الحالة] قوله [فهل لي من توبة] لقد تقرر في أكثر النفوس وروسخ أن الجفافة العظيمة لا تكفرها التوبة باللسان فانه أمر خفيف عندهم ، ويشهد له قصة ماعز و الامراء الأسلية فلمهما لم يريا التوبة مكفراً عنهما حتى قالوا طهرنا مع أن الطهارة قد كانت حصلت بالندامة على ما فرط في جنب الله ، فلما عرفت ذلك فاعلم أن الرجل قد كانت مصيبته غفرت له كائناً ما كان بتدعمه إلا أنه لم يكن يرى هذه الندامة - و هو أمر لا مشقة فيه - مكفرة عنه فلذلك أمر النبي ﷺ ببر الحالة لا لرفع الجنابة فانها كانت ارتفعت ، بل ليحصل في قلبه نوع طمأنينة ، وأيضاً فقد ورد في بعض الروايات أن بدر منه ذنب ثم ندم عليه و الأولى (١) أن يأتي

(١) هكذا في الأصل ، و الظاهر فالأولى ، ثم ما أفاده الشيخ هو بيان المراد ومعنى الروايات على الظاهر فان هذا المعنى ورد بالفاظ مختلفة ، قال الله تعالى : إن الحسنات يذهبن السيئات ، وأخرج السيوطي في تفسيره عن أحمد عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : إن الله لا يمحو السيئة بالسنة ولكن السيئة بالحسن ، وعنه عن معاذ أن رسول الله ﷺ قال له يا معاذ اتبع السيئة الحسنة تمحها وعنه عن أبي ذر قلت : يا رسول الله أوصني قال : اتق الله إذا عملت سيئة فأتبعها حسنة الحديث ، وغير ذلك . و قد ورد عند البخاري وغيره في حديث قصة كعب بن مالك أن من توبني أن أتخلع من مالي ، و قد ثبت من قوله ﷺ من قال لصاحبه : تعالى أقامرك فليصدق ، وغير ذلك من الروايات الكثيرة في الباب كأحاديث التصديق في جماع الخائض ، وتوفيت ⑤

بعده حسنة لينجبر بذلك ما تطرق إلى باطنه من خبث بارتكاب هذا الاثم ، والتوبة
و إن كانت ماحية للذنوب ولكنها لا تمجد هذا النور و السرور الزائل عنه بشوم
الذنوب ، و لعل ذنبه يكون من قطعية رحم مناسب أن يبدل موضعه ما يكون صلة ،
ولا يذهب عليك أن الذنب كان من حقوقه تعالى و سبحانه لا من حقوق العباد
فلا يحتاج في اغفره إلى شئ سوى التوبة و قد حصلت مع أنه لو كان من حقوق
العباد لم يكن السبل إلى اغفره غير عضو صاحب الحق غير أن حقيقة الرحم و
غيرها ما هو متعلق بالعباد لا تخلو عن معصيته تعالى فاحتيج لرفع هذا الاثم إلى التوبة
و بقی بر الحالة مجرد فضل .

قوله [دعوة المظلوم إلخ] فأما إجابة دعوة المظلوم فظاهرة حيث يدعو من
حاق قلبه . و أما المسافر فلما له من انكسار لاحق بالبعد عن الأهل و الوطن
فلا يكون رجاءه إلا إلى الله تعالى خالصاً ، و أما الوالد فلأنه لا يقدم على الدعاء بضرر
الولد إلا إذا بلغ (١) منه الحمد غايته فيكون مجاباً لا عاقلة . و بذلك تبين أن
المراد في الرواية دعوة الوالد على ضرر الولد و إن كانت دعوته له أيضاً بمجابهة
إلا أنها ليست بتلك المثابة ، ثم المراد بالمسافر الازخ عن الأوطان و إن لم يكن
قدر السفر الشرعى ، قوله [لا يجوز ولد والد إلخ] هذا الجزء إنما هو جزء
إخراجه عن اللبس إلى الأيس (٢) لحسب . و بعد ذلك حقوق آخر من تربيته
و إلباسه و إطعامه مدة صغره .

[باب في قطعية الرحم] قوله [و أصلهم إلخ] و كان ابن عوف من
بنى زهرة و أبو الدرداء جرم أنصارى و اعلمها يجتمعان في جد من الأجداد البعيدة

الجمعة و غيرها ، هذا و قد يأتي شئ من ذلك في باب معاشره الناس في
حديث أبي ذر أتبع السيئة الحسنة تمحها .

(١) ليس في المنقول عنه حرف الاستثناء و الظاهر مقوطة من النسخ فردته .

(٢) من الألفاظ الاصطلاحية للنافعة بمعنى الوجرد .

و مع ذلك لم يترك عبد الرحمن أن يعود ويصل إليه فكان أوصل أصحابه ^{ببرق} ،
و لا يبعد أن يكون فيه أمور لم تذكر هنا و هي باعثة لهذا الكلام .

قوله [أنا الرحمن] يعنى بذلك (١) أنى شققها من مادة الرحمة و وضعت
فيها قسماً من الرحمة وإن لكل من اسمه نصيباً ، و لا يبعد أن يراد بالاسم نفس
المسمى .

[باب في حب الولد] قوله [وتجهلون] من الجهل مقابل العلم لا ما يقابل
الحلم فان بعضهم كان بالاشتغال بالأولاد و الأهل لم يحضر المدينة فبقى جاهلاً فزعم
على أن يقتل أولاده و لا يبعد حمله على مقابل الحلم لأنه يكون سببه أيضاً ،
قوله [وإنكم لمن ربحان الله] دفع لما أومح الكلام السابق من أنهم لما كان شأنهم ذلك
فلا ينبغي أن يتوجه إليهم أحد بل ولا ينظر إليهم بمؤخرة عينه أيضاً ، فقال إنكم
من ربحانة الله ، والربحانة (٢) محبوبة مشمومة تورث فرحاً في القلب و حوراً و
توجب تسلياً للكتب و سروراً فكذلك ينبغي أن يكون الرجل بأولاده الأدين
منهم و الأتقين .

(١) و في رواية للبخارى : الرحم شجعة من الرحمن ، قال الحافظ : الشجعة عروق

الشجر المشتبكة أى يدخل بعضها في بعض أخذ اسمها من هذا الاسم كما في
حديث السنن شققت لها اسماً من اسمي ، والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة ،
وقال الاسماعيلي : معنى الحديث أن الرحم اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها
به علفة وليس معناه أنها من ذات الله ، تعالى الله عن ذلك انتهى ، والخلاف
في واطئ اللغات من هو شير .

(٢) قال الحافظ قال صاحب الفائق : أى من رزق الله بقال سبحانه الله وربحانه
أى أسح الله و استرزقه ويحوز أن يراد به الشموم لأن الأولاد يشمون
و يقبلون فكأنهم من جملة الرياحين .

[باب في رحمة الولد] قوله [إنه من لا يرحم إلخ] فان التقييل (١) و أمثاله لما كانت أمارات على رقة القلب علم باتفائه انتفاؤها ، وفيه مراتب بعضها اضطرارية و هي أعلى مراتبها ، و الحكم عليه (٢) بذلك اللفظ منبر بقلة المرحومية على قلة الراحة ، و بكثرتها على كثرتها .

[باب في النفقة على البنات] قوله [و قد زادوا في هذا الاستاد إلخ] و ذلك لأن سعيد بن عبد الرحمن من الطبقة السادسة و لم يشب لقاءه أحداً من الصحابة فلا بد أن يكون بينه و بين أبي سعيد واسطة غير أنه لم يسم (٣) أحد حتى يعلم و الله أعلم ، قوله [فأخبرته] إنما أخبرت عائشة بذلك النبي ﷺ و لم يكن بأمر عجيب يعجب منه لأنها لم تكن ذاق حلاوة الولادة فلم تكن تدرى ما تعلق الولادة بولدها فعجبت أن تؤثر ولدها و هي أحوج منه إلى الأكل .

قوله [دخلت أنا و هو الجنة كهاتين إلخ] المراد بذلك استحقاقه المعية لو

(١) قال الحافظ : وفي جواب النبي ﷺ للائحة إشارة إلى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل المحارم و غيرهم من الأجانب إنما يكون للشفقة و الرحمة لا للذة و الشهوة ، و كذا الضم و الشم و المعانقة ، انتهى .

(٢) يعني قوله ﷺ : من لا يرحم كما يتناول نفي الرحمة رأساً كذلك يشمل قلة الرحمة ، ويقرب عليه جزاؤه الرحمة عليه .

(٣) و قد أخرجه أبو داود عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد الأعشى عن أيوب بن بشير عن أبي سعيد الخدري ، و مثله أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وروايتها تدل على أنه وقع القلب في سند الترمذي المذكور قبل ذلك ، ولا يبعد أن يكون غرض الترمذي الإشارة إلى هذا الرجل أنهم زادوه مع الاختلاف فيما بينهم في عمله ، ثم لا يذهب عليك أن الترجمة على هذا الحديث في النسخ التي بأيدينا النفقة ، و ذكر في الارشاد الرضى أنه يوجد في بعض النسخ فقد بمعنى التفقد و تفحص الحال ، فتأمل .

لم تكن في النبي ﷺ ما يوجب سبقه في الدخول ، أو المراد المعية في الدخول وليس فيه ما يوجب أنه ﷺ لم يدخل قبلها ، أو المعية معية الخادم لمخدومه ، ويمكن أن يقال : إن المراد بذلك غاية القرب بين دخولها لا المعية الحقيقية ، أو يقال : إن الإشارة بالأصبعين الوسطى و السبابة كافية في بيان الفرق في دخولها فإن السبابة متأخرة عن الوسطى ، وإنما احتج إلى هذه الأجوبة (١) لما ورد أنه ﷺ أول من يستفتح باب الجنة و أول من يدخلها ، و أيضاً فإن الأنبياء عليهم السلام سابقون من أفراد الأمم يقبلاً فاحتج إلى توجيهه و الله أعلم . قوله [ينكر هذا التفسير] الذي أنكره سفیان (٢) و غرضه ما أسلفناك أن أمثال هذه لا بين للعوام لئلا يجهلوا على ارتكاب ما أخاف عنه النبي ﷺ .

[باب في رحمة الناس] قوله [من لم يرحم إلخ] ثم عدم الرحم (٣) من

(١) وهذا كله على اتصال الأصبعين ، ورواية البخاري بلفظ : وفرج بين أصبعيه لا تحتاج إلى توجيه كما ذكره الحافظ في الفتح .

(٢) قال العيني : قوله ليس منا أى ليس من أهل سنتنا ولا من المهتدين بهدينا ، وليس المراد الخروج به من الدين جملة إذ المعاصي لا يكثر بها عند أهل السنة اللهم إلا أن يعتقد حل ذلك ، وسفيان الثوري أجراه على ظاهره من غير تأويل لأن إجراؤه كذلك أبلغ في الانزجار عما يذكر في الأحاديث التي صيغها ليس منا انتهى ، و لا يذهب عليك أن المنكر في الترمذي و العيني وغيرهما الثوري ، وفي النووي و غيره ابن عينة و لا مانع من الجمع .

(٣) قال الحافظ : و قد ورد من لم يرحم المسلمين لم يرحمه الله ، و في رواية من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء ، قال ابن بطال : فيه الخس على استعمال الرحمة لجميع الخلق فيدخل المؤمن و الكافر و البهائم و المملوك منها و غير المملوك ، ويدخل في الرحمة التعاهد بالاطعام .

الجانبين له مراتب كثيرة . قوله [كتب به إلى منصور] أى و بعد ذلك لعينه
فقرأته عليه إجازة الإجازة وإن كان (١) يكنى الاكتفاء بالأول . قوله [لا تنزع
الرحمة] مراتب الشفاوة مرتبة على مراتب النزع . قوله [الدين النصيحة] النصيحة
هو الخلوص ، ثم لله (٢) يشمل جميع ما وراه إلا أنه بين بعض أنواعه لمزيد
الاهتمام والتبعية لمن لا يتنبه لدخولها تحته .

و السنن و التخفيف فى الحل و ترك التعدى بالضرب ، ثم ذكر الحفاظ
اختلاف ألفاظ الرواية و الأقاويل فى معنى قوله من لا يرحم بأن أى
أنواع الرحمة يراد ، قال الحفاظ : و هو فى حديث عبد الله بن عمرو
عند أبى داؤد و الترمذى و الحاكم بلفظ : ارحموا من فى الأرض يرحمكم
من فى السماء ، و هذا الحديث قد اشتهر بالسلسل بالأولية انتهى ، قلت :
وهو كذلك تسلسل إلينا بواسطة شيخ المشايخ الشامولى الله الدهلوى وهو
أول حديث من رسائله المسلسلات .

- (١) فإن الرواية بالكتاب جائزة عند جمهور المحدثين كما بسطه أهل الأصول ،
و الحديث بالطريقين معاً الكناية و القراءة أخرجه أبو داؤد .
- (٢) يعنى قوله : النصيحة لله يشمل جميع الصالح كائنة لمن كانت لأنها كلها لله
تعالى لكن أفرد بعض أنواعها اهتماماً بها ، قال الحفاظ قال الخطابى : النصيحة
كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للنصوح له و هى من وجيز الكلام بل ليس
فى الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة ، وهذا
الحديث من الأحاديث التى قيل فيها إنها أحد أرباع الدين ، وقال النووي :
بل هو وحده يحصل لغرض الدين لأنه منحصر فى الأمور التى ذكرها ،
فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل و الخضوع له ظاهره و باطنه و الرغبة
فى محابه بفعل طاعته و الرغبة من مساخطه بترك معصيته و الجهاد فى رد
العاصين إليه ، إلى آخر ما قاله .

قوله [المسلم أخو المسلم] ثم أشار إلى بعض ما تقتضيه الأخوة من آداب حسن المعاشرة ، وقوله يكذب يصح عطفاً و مشدداً . قوله [كل المسلم أخ] ثم أشار إلى تفصيل الكلية ، و قدم المرض لعدم اعتداد أكثر الناس بأعراض إخوانهم فيتمون في أعراضهم بالسب و الشتم ، و لأن المرض أعز من النفس عند الأكثر فكيف بالمال . قوله [إن أحكم مرآة أخيه] في إظهار عيبه عليه بحيث لا يظهر على غيره .

[باب الستر على المسلمين] قوله [و من ستر على مسلم إلخ] يعم ستر عورته و عيبه .

[باب في مواساة الأخ] قوله [علم أقاسبك إلخ] و بذلك يظهر المطابقة بالترجمة و المواساة من جانب الآخر رده عليه أهله و ماله و دعاؤه له بالبركة فيها . قوله [أولم و لو بشاة] الظاهر كونها ترقياً .

[باب في الغيبة] قوله [فقد بهته] مع ارتكاب الغيبة لصدق ما عرف به النبي ﷺ الغيبة .

[باب في الحسد] قوله [لا تقاطعوا إلخ] هو الأعراض من بعد قبل أن يلتقيا ، و التدابر أعراضهما بعد القرب و اللقاء كما سبق من قوله يلتقيان فبعد هذا و بعد هذا ، أو التقاطع بالقلب و التدابر بالظاهر . قوله [لا حسد إلخ] إن أخذ (١) بمعنى النقطة فالمعنى أن النبي ﷺ نفي صلاحية النقطة عن كل الحاصل

(١) قال العيني : قلت قلت الحسد موجود في الحاسد لا في اثنين فامعنى هذا الكلام ؟ قلت : المعنى لا حسد للرجل إلا في شأن اثنين ، لا يقال قد يكون الحسد في غيرهما فكيف يصح الحصر لأما نقول : المراد لا حسد جائز في شئ من الأشياء إلا في اثنين ، أو المعنى لا رخصة في الحسد في شئ إلا في اثنين ، فإن قلت : في هذه الاثنين غبطة وهو غير الحسد فكيف يقال لا حسد ؟ قلت : أطلق الحسد وأراد النقطة من قيل إطلاق اسم

إلا هاتين، وإن ترك الحسد على معناه فالمراد أن الحسد لو جاز و وقع لكان هاتين
الخصتان لهما صلاحية أن يحسد عليهما مع أن الحسد لا يجوز أصلاً فلا يجوز أيضاً (١)
[باب في إصلاح ذات البين] قوله [أو ثانياً خيراً] (٢) أى نسبة ،
والمراد بالكذب هنا هو معناه الحقيقي، إلا أن العلماء احتاطوا فقالوا : المراد به (٣)
التورية ردعاً للنوام عن الاجترار عليه ، و نسبت كذباً بحسب ما فهمه المخاطب

◆ المسبب على السبب، وقال الخطابي: معنى الحسد هنا شدة الحرص والريفة، كنى
بالحسد عنهما لأنهما سيده والداعى إليه فلذا سماه البخارى (في الترجمة) إغتياباً،
وفيه قول بأنه تخصيص لإباحة نوع من الحسد وإخراج له عن جملة ما حظره
كما رخص في نوع من الكذب وإن كانت جملة محظورة فالمعنى لإباحة في
شئ من الحسد إلا فيما كان هذا سبيله، وقيل : هذا استثناء منقطع بمعنى لكن ،
وقال السكرماني: يحتمل أن يكون من قبيل قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
إلا المرة الأولى، أى لا حسد إلا في هذين الاثنين وفيهما أيضاً لا حسد
فلا حسد أصلاً، انتهى . (١) أى فيهما أيضاً .

(٢) قال العمري : من نعى الحديث إذا رفعه وبلغه على وجهه الإصلاح ،
و أنما إذا بلغه على وجه الفساد ، و كذلك نما بالتشديد و قال ابن
قارس : نعت الحديث إذا أشعنه و نعت بالتخفيف أمده . و قال
الوجاج في غلط و أفلت نعت و أميت بمعنى ثم بسط في تحقيق لغته .

(٣) قال الطبري : اختلف العلماء في هذا الباب فقالت طائفة : الكذب المخصص
فيه في هذه هو جميع معاني الكذب، لحمله قوم على الاخلاق، وأجازوا قول
ما لم يكن في ذلك لما فيه من المصلحة ، فإن الكذب المذموم إنما هو فيما
فيه مضرة ، و قال الآخرون : لا يجوز الكذب في شئ من الأشياء، وما
جاء في هذا إنما هو على التورية وطريق المعارضة ، تقول للظالم : فلان يدعو
لك وتتوى قوله : اللهم اغفر لجميع المسلمين ، ثم بسط العمري أمثلة التورية .

من كلامك . قوله [من صار] بتشديد الراء فى المواضع الثلاثة .

[باب فى حق الجوار] قوله [أهدبتم] من المجرى (١) و المزد ، والمهمزة على الأول الاستفهام ، و المهمزة على الثانى عذوفة .

[باب التهى عن ضرب الخدام إلخ] قوله [أقام الله عليه الحد يوم القبامة] و بذلك يعلم أن الحد (٢) لا يقام على من قذف بملوكه . قوله [كل يوم سبعين مرة] كأنه أمر بالمعنى مطلقاً فان زيادة الجنابات على سبعين غير .

[باب فى أدب الولد] قوله [لأن يؤدب الرجل ولده خير إلخ] لبقائه دون (٣) ذاك ، فان الولد يؤدب الآخرين .

[باب الشكر لمن أحسن إليك] قوله [من لا يشكر الناس إلخ] فان [نعم] (٤)

(١) قلت : لكن الأكثر فى هذا المعنى الاهداء ، قال الزاغب : الهداية دلالة باطلف و منه الهدية ، و خمس ما كان دلالة بهديت ، و ما كان إعطاه بأهديت نحو أهديت الهدية و هديت إلى البيت انتهى . قلت : اللهم إلا أن يقال إن كلام الشيخ مأخوذ من قولهم : هديت العروس إلى زوجها .

(٢) قال الحافظ قال الملهب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد ، و دل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد فى قذف عبده فى الدنيا لذكره كما ذكره فى الآخرة ، و إنما خص ذلك بالآخرة تجبواً للإحرار من المملوكين ، فأمّا فى الآخرة فان ملكهم يزول عنهم و يتكاثرون فى الحدود و يقتصر لكل منهم ، و لا مفاضلة حينئذ إلا بالقوى . قال الحافظ : فى نقله الإجماع نظر ثم حكى الاختلاف فى قذف أم الولد (٣) يعنى تقع تأديب الولد منعد بخلاف الصدقة فان نعمها لازم عادة و نفع الأول من الباقيات الصالحات بخلاف الثانى .

(٤) وقال الخطابى : هذا الكلام يتأول على وجهين أحدهما أن من كان طبعه وعادته كفران نعمة الناس و ترك الشكر لمعروفهم كان من عادته كفران

العبد ظاهر ، وإن شاء تعالى غنى ، فمن لم يشكر ما ظهر سبه كيف يشكر غنى السبب مع احتياجه إليه و حبه له ، والله سبحانه غنى عنه .

قوله [كان له مثل عتق رقبة] أى فى فكك آرايه من النار ، و هذا بيان لما أجله فى الرواية من مقدار الصدقة . قوله [فآخره] يمكن أن يكون بقطعه أو من غير قطعه بالإماله (١) و هذا إذا كانت على الشجر ، وأما إذا لم يكن على الشجر بل مائلاً يابساً يتعين الاماطة (٢) ، و حيثن قاطلاق النص عليه يجوز و الأول أولى .

[باب المجالس بالإماله] قوله [ثم التفت] إما أن يراد الالتفات فى أثناء الحديث فيستدل بذلك على أن السامع (٣) يريد إخفاء مراده على غيره ، فالمتى على هذا أن المخاطب إذا انتزع من الالتفات المخاطب يمتنع و يسره إخفاء حديثه على غيره ليس له أن يذكره عند غيره ، و إن لم يأمره بذلك صراحة ، و يمكن (٤)

نعمة الله عزوجل وترك الشكر له ، و الوجه الآخر أن الله تعالى لا يقبل شكر العبد على إحسانه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس ويكفر معروفيهم لاتصال أحد الأمرين بالآخر ، انتهى كذا فى البذل .

(١) و يؤيد الأول ماورد فى بعض طرق الرواية وأبى رجلا ينقلب فى الجنة فى شجرة قطعها من طريق المسلمين ، فكذا فى جمع الفوائد .

(٢) كتب عليه بعض نظائره أن الصواب الامالة كما فى الأول ، وأنت غير بأنه و هم و الصواب هنا هو الاماطة كما لا يخفى .

(٣) هكذا فى الأصل و الصواب على الظاهر بدله المتكلم كما يدل عليه السياق .

(٤) غنى المجمع بنى إذا حدث أحد عندك حديثاً ثم غاب صار حديثه أمانة عندك ولا يجوز إضاعتها والخيانة فيها بإفصاتها ، و الظاهر أن التفت بمعنى التفات خاطره إلى ما تكلم ، فالتفت يميناً و شمالاً إحتياطاً كأنه يريد الإخفاء . ثم هنا للتراخي رتبة .

أن يكون المراد هو الالتفات بعد انقضاء الكلام وتمامه ، فالمعنى أعم من الأول ، إذ المقصود على الأول إخفاؤه إذ علم من حالة المتكلم إرادته ، وعلى الثاني مطلقاً ، وظاهر صنيع الترمذى هو الإطلاق ، إذ لم يقيد الترجمة بإرادته ، و القرض من على أحد المعنيين إظهار أن الأمر بالإخفاء لا ينحصر في الصراحة ، بل بها وبالذلة ، ثم إن الأمر بالإخفاء مقيد (١) بما إذا لم يكن فيه إضرار لأحد ، فأما إن كان ذلك وجب إظهاره على من خاف ضرره .

[باب السخاء] قوله [لا توكى] إنما أمرها (٢) بذلك لئله عليه السلام بحال زوجها أنه لا يمنعهما قوله [و الجاهل السخى] المراد به غير العابد (٣) سوى فرائضه ، و المراد بالعابد في مقابلته الصابد العالم للضرورة بينهما ، فإن الجاهل المطلق لا تعتبر عبادته ، وفيه إشارة إلى أن العلم الخالي عن العمل بمقتضاء كآنه ليس علماً . [باب في البخل] قوله [خصلتان لا نجمتان] فإن الذى اقتضاء الإيمان أن يتفجع به العباد و البلاد ، و من ليس فيه شئ من هاتين ليس ينتفع به عباد الله لا بماله لبخله و لا بنفسه لسوء خلقه ، فلا ينبغي للسلم أن يكون كذلك ، و البخل في الأحاديث الواردة منها من لا يؤدي حقوقه تعالى المالية .

- (١) لما في الروايات من الإشارة إلى ذلك ، منها ما في أبي داود وغيره من حديث جابر مرفوعاً : المجالس بالأمانة إلا ثلاثة مجالس : سفك دم حرام ، أو فرج حرام ، أو اقتطاع مال بغير حق .
- (٢) و تقدم شئ من البسط في ذلك في باب نفقة المرأة من بيت زوجها في كتاب الزكاة .

(٣) يعنى المراد بالجاهل السخى الذى لا يصيد غير الفرائض ، أما الذى ترك الفرائض أيضاً لا يمكن أن يكون أحب إلى الله ، و كذا علم من المقابلة أن المراد بالعابد العالم وغيره بالعابد للضرورة بينهما إخباراً فإن العلم بدون العمل على مقتضاء وبال ، كما أن العبادة بدون العلم مجرد إتمام للنفس .

قوله [لا يدخل الجنة خب] قد يلزم (١) في تلك الحاصل ما يفضي إلى التكفر كما هو ظاهر ، و على هذا فالنبي عن دخول الجنة على حقيقته . قوله [المؤمن غير كريم] كونه غزاً لا يقتضى كونه عاملاً بحيث يعين حتى يثاب قوله (٢) عليه السلام : لا يبلغ المؤمن من جسر مرتين ، بل المراد بذلك حسن ظنه (٣) بكل أحد وإن عامل بالحزم ، ثم المراد بالمؤمن إن كان هو الكامل فالفاجر الفاسق العاصي ، وإن كان عاملاً فالمراد بالفاجر في مقابله هو الكافر .

[باب الثقة على الأهل] قوله [ثم قال] أي أبو غلابة كأنه استبط عن الحديث بتقديمه في الذكر مسألة فيها وقال : و أي رجل الخ .
[باب في الضيافة] قوله [من كان يؤمن بالله الخ] و هذا كان (٤)

(١) و يحصل أن يكون المراد بالحب الكافر فلا يحتاج إلى التأويل فقد ورد في أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً المؤمن غير كريم و الفاجر خب لئيم .

(٢) و قيل في الجمع بينهما : إنه غر في أمور دنياه و لا يبلغ في أمور آخره .
وقيل قوله عليه السلام : لا يبلغ نبي وإنشاء وليس بنبي ، وقوله غير إخبار عن حاله .
(٣) و على هذا فلا ينافي قوله عليه السلام : اتقوا فراسة المؤمن فإنه مع فراسته يغفر بحسن الظن أحياناً .

(٤) وهذا أشهر الأجوبة عن حديث الباب ، و توضيح ذلك أنه وردت في باب الضيافة روايات كثيرة توجب الضيافة وتؤكداه ، منها ما في أبي داود وغيره عن أبي كريم مرفوعاً ليلة الضيف حتى على كل مسلم فن أصبح بضافته فهو عليه دين إن شاء اقتضى وإن شاء ترك ، و في أخرى له مرفوعاً أبما رجل أنضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً فان نصره حتى على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلة من زرعه و ماله ، و منها ما في البخاري وغيره عن صفة بن عامر قال قال النبي ﷺ : [إنك تبعنا فنزل بقوم لا يعرفونا ❦

ولهذا في أوله بالامر حين كانت بالمسكين حلة في عهدهم (١) و عدهم بهم نسخ
الوجوب و الاستصحاب بلقي ، ثم الظاهر أن سواهم يقولهم ما جائزة (٢) وليس

فأرى فيه قال لانا إن زلتم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا
فخذوا منهم حق الضيف . قال الحافظ : ظاهر هذا الحديث أن قري
الضيف واجب وأن المنزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهراً ،
و قال به الليث مطلقاً ، و خصه أحد بأهل البوادي دون القرى ، و قال
الجمهور : الضيافة سنة مؤكدة و أجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها
حمله على المضطرين ، ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا ، و أشار
الترمذي إلى أنه محمول على من طلب الثراء محتاجاً فامتنع صاحب الطعام
فله أن يأخذ منه كرهاً ، وثانيه أنه كان في أول الاسلام فلما فتحت القنوج
نسخ ذلك ، الثالث أنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات
من جهة الامام ، الرابع أنه مخصوص بأهل الذمة ، الخامس تأويل المأخوذ
بأن المراد تأخذوا من أعراضهم بالستكم و تذكروا ذلك للناس ، و بسط
الحافظ الكلام على هذه الأجوبة مع التعقبات عليها .

(١) الأول بفتحين اسم من عده بمعنى المعداد ، و الثاني بضم العين جمع
عدة ما يهوى للحوادث .

(٢) أصل الجائزة العطية و التحفة كما في القاموس ، و اختلفوا في المراد بها
وقيل : الإتحاف و التكلف في الضيافة ، و المعنى يتكلف في الضيافة يوماً
و ليلة و يطلقه ما يحضره بعد ذلك ، و على هذا يوم الجائزة أول الأيام
وقيل : المعنى يتحفه ما يجوز به مسافة يوم و ليلة ، و على هذا الجائزة بمعنى
الجيزة و هي قيدر ما يجوز به المسافر من منزل إلى منزل ، و على كلا
المعنيين اختلفوا في أن هذا اليوم داخل في الثلاث أو خارج عنها ، وقيل :
المعنى أن المسافر نارة يقيم عنده من ينزل عليه ، فهذا لا يراد على الثلاث (٣)

عنها نفسها فاعلمهم بها ، إلى المقصود تعيين مدتها وبذلك يطابق بين السؤال والجواب ،
و لا يبعد حل الأمر على الامتناع من أول الأمر حتى لا يحتاج إلى القول
بالنسخ .

قوله [الشاعى على الأمانة والمسكين] لأنه يعمل لهم ويجهد فيهم ، وحاصل
المجاهد (١) كذلك يجتمع في بيت المال هؤلاء .

[باب الصدق والكذب] قوله [عليكم بالصدق] هذا إذا لم يكن
فيه تقويت حق أو تفضله دم أو غيره من المصالح التي ضررها فوق ذلك ، فإن
الصدق إذاً ذلك بنوع (٢) قوله [فإن الصدق يهدي إلى] يعني أن الاعتقاد بكل

بمقاصليها ، وتارة لا يقيم فهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوماً وليلة ،
قال الحافظ : و لعل هذا أعدل الأوجه ، و قيل : المعنى جائزته يوم وليلة
إذا اجتاز به وثلاثة أيام إذا قصده ، فهذه أربعة أوجه في معناه مبسطة
في شروح البخارى وغيره .

(١) أى ما يحصل للمجاهد من القيمة يجتمع لهم في بيت المال ثم لا يذهب
عليك أن حديث صفوان مرسل لأنه تابعى و اختلفت الروايات في قوله :
أو كالذى يصوم ، فروى بلفظ أو بالشك ، و بالواو كما بسطه الحافظان ابن
حجر والعيني في شرحى البخارى . في لا يتخفى لطف ما يوب المصنف بلفظ
التيتم على الحديث بلفظ المسكين .

(٢) كما صرح به الفقهاء ، وبسطه ابن عابدين مع الاختلاف فيما بينهم في جواز
الكذب أو الاكتفاء بالمعاريض فقد قالو : لورأى معصوماً اختفى من ظالم
يريد قتله أو إيذاه لا يجوز له إعلامه ، وكذا لو سأله عن ودعة يريد
أخذها يجب إنكارها ، و قال العيني في شرح البخارى : قد اتفق الفقهاء على
أن الكذب جائز بل واجب في بعض المقامات كما أنه لو طلب ظالم ودعة
ليأخذها غصباً وجب على المودع عنده أن يكتب بمثل لا يعلم موضعها بل
يحلف عليه ، قلت : و سياتى شئ من ذلك في تفسير سورة الأنبياء .

خصلة حسنة يجر إلى غيرها ، كما أن الاعتقاد بالقليل من شئ يجر إلى كثره .
قوله [فاتها مأبورة] أى ظاهراً وباطناً وإن كان في الحقيقة كل شئ مأبوراً .
قوله [ما دعوة أسرع إجابة إلخ] لنقصها لله الكريم .

[باب في الذم] قوله [ما لم يقتل المظلوم] لأنه أتى بما أمر به في قوله :
جاء شيشة سبعة ، الآية و إن عاقبتهم فماتوا بمثل ما عوقبتهم به ، و أما إذا
اعتدى فهو (١) ، على المظلوم الكفر وإن أئذ على حقه قوله [سبب المسلم إلخ]
لا يفتى على ذم الألباب أن سبب المسلم إن كان مستحلاً فهو كفر ، و القتال (٢)
إن لم يكن استحللاً لا يكون كفراً فما توجبه تخصيص أحدهما بالفسوق وثانيهما بالكفر ؟
والجواب منه أن أمثال هذه فيما بين المسلمين لا تقع استحللاً ، فالجزاء في السبب
والقتال إنما هو الأثم إلا أنه أبرز الثاني بلفظ الكفر أمانة (٣) لهم شدة مقارنته
بالكفر كأنه بارتكابه القتل قد تدخله الكفر وإن لم يكن بالمعنى الذى يؤيد دخول النار

(١) يعنى إذا اعتدى فيكون وبال الاعتداء على المظلوم لأنه ظالم في هذا
الحق الزائد .

(٢) قال العيني : لم يرد بقوله وقالة كفر حقيقة الكفر التى هى خروج عن الملة
بل إنما أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير ، والاجماع من أهل السنة
منعقد على أن المؤمن لا يكفر بالقتال ولا بمصيبة أخرى ، و قال ابن
بطال : ليس المراد بالكفر الخروج عن الملة بل كفران حقوق المسلمين . ويقال :
أطلق عليه الكفر لشبهه به لأن قتال المسلم من شأن الكافر ، ويقال : المراد
به الكفر القتلى ، وقال الكرماني : المراد أنه يؤل إلى الكفر لشومه .
(٣) قال العيني بعد ما بسط في وجوه إطلاق الكفر عليه : إن قلت السبب
والقتال كلاهما على السواء في أن فاعلهما يفسق ولا يكفر ، فلم قال في الأول
فسوق وفي الثاني كفر ؟ قلنا : لأن الثاني أغلظ أو لأنه باخلاق الكفار أشبه .

أو يحرم دخول الجنة مطلقاً ، مكان قوله (١) **يُكْفَرُ** : من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر [باب في فضل المملوك الصالح] قوله [قال كتب صدق الله ورسوله] تصديقه إما لوجود ذلك في الكتب السماوية الأخرى ، أو لما علم من إشكال هذا الأمر لا يتلوه بأمثالها (٢) .

قوله [واتبع السيئة الحسنة تمحها] وهذا أفصح درجات المحو والكفها (٣) .
والأصح التوبة كفاية فانها عودت (٤) ، ماحية إلا أن الذنب لما كان يورث ظلمة (٥) في القلب وأثر سوء أمر باتباع الحسنة ليأبه فيصحي أثره بالكففة مع أن التوبة

(١) قال السخاوي : رواه الدارقطني في الغل من حديث الربيع بن أنس عن أنس ، وليس هو بأبيه ، وروى عن الربيع سمرقلا وهو أشبه بالصواب ، ورواه البزار من حديث أبي البرداء ، وحدثني عند الترمذي والنسائي وأخذوا ابن حبان والحاكم من حديث بريدة بنون قوله : متعمداً ، ولاحظ عن جابر رفته بين الرجل نو الكفر ترك الصلاة ، انتهى مختصراً .

(٢) هكذا في الأصل ، ونحو العبارة بأمثاله .

(٣) هكذا في الأصل ، ويحتمل أن يكون أمكنها من ممكن بمعنى قدر ، أو من المكانة بمعنى منزلة ، ويحتمل أن يكون أمكنها من لكي به إذا أوقع به أو لزمه ، والأوجه الأول .

(٤) هكذا في الأصل . ولفظها أنها عرفت ، ويحتمل أن يكون عودت ، قال المجد : الرد الصلب الشديد المنتصب إلخ أي أقيمت بالعدة ماحية .

(٥) فقد ورد عند المصنف من حديث أبي هريرة مرفوعاً : إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكت في قلبه نكتة فإذا تزع واستغفر وتاب صفق قلبه ، وإن عاد زيد فيها حتى يملأ قلبه وهو الرآن الذي ذكره الله تعالى : كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ، ، هكذا في جمع الفوائد عن الترمذي ، هذا و تقدم شق من ذلك في بر الحالة .

الصادقة الخالصة قلباً تيسر فينجبر بالعمل الصالح ما فيها من نقص ، وأما قوله تعالى شأنه : إن الحسنات يذهبن السيئات فعل المراد بالسيئات ما لم يتب منها من الصغار ، ولا يعد حملها على ما ذكره فيها في معنى الرواية .

قوله [و غالى الناس بخلق (١) حسن] والخلق الحسن معاملتك بالخلق على ما يرضى به الخالق وهذا أصبح معانيه .

[باب في سوء الظن] قوله [إياكم و الظن الخ] [إطلاق الحديث (٢) عليه

(١) قال الراغب : الخلق و الخلق بمعنى بالضم والفتح في الأصل بمعنى واحد كالشرب والشرب ، لكن خص الخلق الذي بالفتح بالحيثيات والصور المدركة بالبصر ، وخص الخلق الذي بالضم بالقوى و السجايا المدركة ، كبذا في العيني و قال صاحب نور الأنوار تحت قول الماتن والصلاة على من اختص بالخلق العظيم : الخلق ، ذلك يصدر عنها الأفعال بسهولة ، والسكينة النفسانية إن كانت راسخة في النفس تسمى ملكة ، وإلا حالاً والخلق العظيم على ما قالت عائشة كما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما برواية سعيد بن هشام عنها هو القرآن ، يعني إن العمل بالقرآن كان جبلة له عليه السلام من غير تكلف ، و قيل : هو الجود بالسكونين و التوجه إلى خالقهما ، وقيل : هو ما أشار إليه عليه السلام بقوله : صل من قطعك ، واعف عن ظلك ، و أحسن إلى من أساء إليك ، و الأصح أن الخلق العظيم هو السلوك إلى ما يرضى عنه الله تعالى و الخلق جميعاً ، و هذا غريب جداً ، انتهى بزيادة . و تقدم شئ من تفصيل هذا المعنى في أول كتاب البير و الصلة في كلام القلبي في الحاشية .

(٢) قال الحافظ : قد استشكلت نسبة الظن حديثاً و أجيب بأن المراد عدم معاينة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً ، و يحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن ، فوصف الظن به مجازاً ، انتهى .

لنكونه حديث النفس ، وكونه أكذب (١) أى أغلط لما له من رسوم نسبة إلى كذب اللسان ، ولما أن الكذب اللسانى كثيراً ما يكذب غيره ، بخلاف ما إذا عقد عليه القلب ، ولم يبينه إذ لا مكذب له إذ لم يسمه غيره حتى يصدقه أو يكذبه . فلاجبه إلى اندفاعه من قلبه بخلاف اللسانى فانه مظنة السقوط .

قوله [فالذى يظن ظناً ويتكلم به] وليس المراد به التكلم بالفعل إذ لو كان كذلك لبق قسم خارج منه وهو ما لم يتكلم به لكنه أثبت في القلب ، فلذلك قلنا التكلم أعم من أن يكون بالفعل أو بمعنى أن يصلح هذا الظن للكلام بأن يستقر في القلب ولا يكذب المرء من نفسه .

[باب في المزاح] قوله [ما فعل التنفير] فيه دلالة على جواز صيد (٢)

(١) قال الحافظ : وإنما صار أشد من الكذب لأن الكذب في أصله مستفيض مستغنى عن ذمه بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شئ ، فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتنفير منه ، وإشارة إلى أن الاغترار به أكثر من الكذب المحض لخفائه عليه ووضوح الكذب المحض .

(٢) الأول مصدر والثاني بمعنى المصيد وهو ما يصاد ، والمسئلة خلافة فقال الأئمة الثلاثة : المدينة لها حرم فلا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها ، لكنه لا يجب الجزاء فيه عديم خلافاً لابن أبى ذئب فإنه قال يجب الجزاء ، وكذلك لا يحمل سلب من فعل ذلك عديم إلا عند الشافعى في القديم ، فقال : من اصطاد في المدينة صيداً أخذ سلبه ، وقال في الجديد بخلافه وقال ابن حزم : من احتطب في حرم المدينة خلال سلبه وكل ما معه في حاله تلك وتجريده إلا ما يستمر عورته ، وقال الثورى وابن المبارك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : ليس للدينة حرم كما كان لمكة ، فلا يمنع أحد من أخذ صيدها وقطع شجرها ، هكذا في البذل عن العيني وذكر دلائل الحنفية فأرجع إليه لو شئت .

صيد المدينة، فحمل أنها ليست حراماً كحرم مكة. قوله [إنك ندعينا] قصدوا (١) بذلك استعظامه عن أمثال هذه لما له من فضيلة و مكربة عند الله وعند الناس فأجاب بأنه لا ضير فيه ما لم يتضمن كذباً و خديعة أو إيذاء لمسلم، فإذا تضمن شيئاً من مناهي الشرع فلا يجوز تناطيه. قوله [إن رجلاً استحصل] (٢) حبة أو عارية. [باب في المراء] قوله [و لا تمدد موعداً فتخلفه و انتهى تهو (٤) قالت

(١) إلى ذلك مال الطيبي وغيره جمع من الشراح، ومال عصام في شرح الشمايل إلى أنه يبعد أن يخطر ببالهم أنه يصدر عنه ^{تعالى} مالا ينبغي فضلاً عن اعتراضهم عليه، كأنهم قصدوا السؤال عن المداعبة هل هي من خصائصه فلا يقتدى به فيها فأجاب بأن لا أقول إلا حقاً. فني حافظ على قول الحق و تجنب الكذب و إبقاء المهابة و الوفاؤه أن يمزج.

(٢) ولذا صرحوا بأنه منه، قال المناوي في شرح الشمايل: دخل الشعبي ولجبة فرأى أهلها يكونون فقال مالي أراكم كأنكم في جنازة أين القساء أين الدف؟ و قيل لسفيان بن عيينة (الزواج حبة، فقال: بل سنة لكن الشأن فيمن يحسنه و يضره مواضعه.

(٣) أي سأل أن يعطيه حولة بركتها.

(٤) قال العيني: به بقوله إذا وعد أخلف على فساد التبة لأن خلف الوعد لا يقدح إلا إذا عزم عليه مقارناً لوعده، أما إذا كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدا له رأى فهذا لم توجد فيه حصة التفات، وهو يشهد لذلك ما رواه الطبراني بإسناد لا بأس به في حديث طويل من حديث سلمان: إذا وعد و هو يحدث نفسه أنه يخلف، و كذا قال في باقي الخصال، و قال العلابة: يستحب الوفاء بالوعد بالمسبة و غيرها استجباً مؤكداً ويكره إخلافه كراهة تنزيه لا تحريم ويستحب أن يعقب الوعد بالمشية ◆

الحلف في الوعد أمر لا يستحب وإن كان جائزاً ، ولا كراهة فيه إذا كان (١) عند الوعد عازماً ثم بدله أن لا يفعل ، فأما إذا كان يضر وقت الوعد أن لا يفعل كان نفاقاً و تفريراً و هو ممنوع .

[باب في المداراة] قوله [من تركه الناس اتقاء خشه] من (٢) هذه تصلح للاطلاق على النبي ﷺ ، فالمعنى إن لم أخش لئلا ينفض الناس من حولى ، وتصلح للاطلاق على الذي جاءه ﷺ بأن لم أترك ما كان له إلا لاتقانى بالمداراة عن خشه .

[باب في الكبر] قوله [لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من

كبر] يخرج عن صورة الكذب ، و يستحب إخالاف الوعيد إذا كان التوعده جائزاً و لا يترتب على تركه مضدة انتهى ، ثم قال : إن جماعة من العلماء عدوا هذا الحديث من المشكلات من حيث إن هذه الخصال قد توجد في المسلم المصدق بلسانه وقلبه مع أن الإجماع حاصل على أنه لا يحكم بكفره و لا يتفانى يجعله في النرك الأسفل ، ثم أجاب عن هذا الاشكال بنبأية وجوه فلو جمع إليه لو شئت .

(١) لما تقدم في كلام المعنى الاشارة إليه من حديث سلمان ، و في جمع القوائد من حديث زيد بن أرقم رحمه : إذا وعد الرجل ونوى أن يخلف به ظم يف به فلا جناح عليه ، لأبي داود والترمذى بلفظه ، ولزوين : من وعد رجلاً ظم يات أحدهما إلى وقت الصلاة ، وذهب الذي جاء ليصلي فلا إثم عليه .

(٢) يعنى مصداق لفظه ، من ، يحتمل أن يكون النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون الرجل الداخل ، ويؤيد الأول لفظ البخارى : يا عائشة متى عهدتى لحاشا ، إن شر الناس منزلة من تركه الناس اتقاء شره ، ويؤيد الثانى ما قال المعنى : في الحديث مداراة من يتقى خشه .

خردل من كبر [المراد بذلك (١)] أنه لا يدخلها إلا إذا طهر عن الكبير سواء كان بالتعذيب عليه أو بالعفو ، وهذا وإن كان يعم جميع الذنوب فإن أحداً لا يدخل الجنة وهو متلبس بشئ من الذنوب إلا أن التخصيص بالذكر لا ينفي الحكم ، أو المراد به التكبر لأن كلا منهما يلزم الآخر بوجه ما ، ولا يعد أن يقال : المتنى في الجنين هو الدخول المستوعب لجملة الآثمة التي لا يشذ شئ منها إلا والدخول موجود فيها ، وهذا الدخول ظاهر الاقتصار ، أما من كان في قلبه كبر فلأن إزمان تعذيبه مستثنى من دخول الجنة ، فكان الاستيعاب غير موجود للنقص من الابتداء ، وأما من كان في قلبه الايمان فلأن دخوله في النار ليس للأبد حتى يستوعب الآثمة كلها ، ولا يعد أن يقال : المتنى الدخول بحسب الاستحقاق فهدم الدخول جزاء نفس هذين القائلين ، ولا يتأفیه لو كان دخول المتكبر الجنة واقعاً لعرضي المغفرة أو لغيرها لكثرة الحسنات وغيرها ، وكذلك المؤمن بحسب أصل اقتضاء إيمانه لا يستحق النار ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن المتكبر لا يدخلها ما لم يعذب ، وعلى هذا ففيه نفي للعفو فإن التكبر له مزية على غيره من الذنوب ، كيف وهو أول ذنب وقع ، والذي اختاره أشد المردة وهو الشيطان .

[باب في حسن الخلق] قوله [عن أكثر ما يدخل الناس الجنة والنار] هما معروفان من مضارع الافعال .

(١) حكى الحفاظ في الفتح أكثر هذه الأجوبة إذ قال : اختلف في تأويل

ذلك في حق المسلم فقيل : لا يدخل الجنة مع أول الداخلين ، وقيل : لا يدخلها بدون مجازاة ، وقيل : جزاؤه أن لا يدخلها ولكن قد يعفى عنه ، وقيل : ورد مورد الزجر وظاهره ليس بمراد ، وقيل : لا يدخلها حال دخولها وفي قلبه كبر ، حكاه الخطابي واستضعفه النووي فأجاد لأن الحديث سبق لنعم التكبر لا للاخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة .

[باب في الاحسان و العفو] قوله [لا يقربني و لا يضيئني] المراد

بالقرى الاطعام ، و بالضيافة الضم إلى نفسه و بيته و إن لم يطعم ، و معنى تفسير المؤلف فيما بعد أن النبي ﷺ أمره بالأمرين كليهما حيث فسر أحد اللفظين بالآخر إشارة إلى الجمع بينهما لا الاكتفاء بأحدهما كما يوحى الظاهر . قوله [و إن أساموا فلا تظلموا] إن أريد بذلك الظلم الزيادة على حقه من الظلم وفاق الحديث الآتية [إن عاقبتكم (١) فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، و إن أريد بذلك هو الذي كان له من الظلم على الذي ظلم عليه فالحديث تعليم للأئمة و الاحسان ، و هو في ترك حقه كما قاله عليه السلام : (٢) و أعف عن ظلك ، و الآية بيان الجواز .

[باب في الحياء] قوله [الحياء من الإيمان] أي من (٣) مقتضياته

و كالأوامر له بحيث يستدل بوجود كل منهما على وجود الآخر إذا قطع النظر عن العوارض و الموانع .

[باب الثاني و البجلة] قوله [جزء من أدبية (٤) و عشرين] أي

(١) و قوله تعالى : و جزاء سيئة سيئة مثلها ، و أخرج ابن جرير في تفسيره عن السدي إذا اشتعل فاشتعل بمثلها من غير أن تعتدى .

(٢) و إليه إجماع في قوله تعالى : و إن صبرتم لحو خير للصائرين ، و قال تعالى :

فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، و أخرج السيوطي بطريق كثيرة أول من نادى من عند الله يقول : أين الذين أجرهم على الله فيقوم من عفا في الدنيا .

(٣) قال المصنف : إن قيل لم أفرد الحياء بالذكر من بين سائر الشعب ، أجب

بأنه كالداعي إلى سائر الشعب فإن الحياء يخاف فضيحة الدنيا وفضاعة الآخرة

فيخرج عن المعاصي و يمثل الطلعات كلها ، و قال الطيبي : معنى أفراد

الحياء بالذكر بعد دخوله في الشعب كأنه يقول هذه شعبة واحدة من شعبه

فهل تحصى شعبها كلها هيئات إن البحر لا تفرق ، انتهى .

(٤) ووقع في حديث ابن عباس عند أبي داود : الهدى الصالح و السمت الصالح ❖

خصلة من خصال من صلح لها وصار بحيث ينزل عليه الوحي ، يعنى أن المزمع إذا أكمل في تلك الخصال بأسرها صار كاملاً مكملًا و محلاً لنزول الوحي ، وأما النبوة فغير متجزية .

[باب خلق النبي ﷺ] قوله [فما قال لشيئ صنعته] أى لم يكن (١) له اهتمام في أمور الدنيا حتى يأمر باصلاحها أو يزدني على إفسادها مع أن أنساً (٢) كان حيث صدق صغير السن و لا يخفى ما يأتي في صغر السن من

والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ، قال الحافظ في الفتح : ذكر القرطبي في المفهم بلفظ من ستة وعشرين ، قال ابن العربي في حديث الرؤيا جزء من أجزاء النبوة ، أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا ملك أو نبي ، و إنما القدر الذي أراده النبي ﷺ أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة ، و أما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة ، قال المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شئ جملة و تفصيلاً ، فقد جعل الله للعالم حداً يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد منه جملة و تفصيلاً ، و منه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً ، و قال الخطابي : ليس كل ما خلق علينا غلبة لا يلزمنا حجة كأعداد المركبات ، و أيام الصيام ، و روى الجار ، فإنا لا نضل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا لزومها كما في قوله الهدى الصالح ، الحديث ، فإن تفصيل هذا العدد ونحو النبوة متعذر وإنما فيه أن هاتين الخصلتين من جملة هدى الأنبياء وسمتهم ، انتهى .

(١) و قال بعضهم : سبب ذلك أنه كان يشهد تصريف محبوبه فيه و تصريف المحبوب في الحب لا يعلم بل يعلم أن استلذ ، فكل ما يفعله الحبيب محبوب ، ولا فضل لأنس في الحقيقة قالت ، رابعة : لو قطعني أرباً أرباً لم أزد فيك إلا حباً .

(٢) قال القاري في شرح الشمايل : أما تجويز ابن حجر تبعاً للحنفي وغيره أنه من كمال أدب أنس رضي الله عنه فبعد جداً من مباح الحديث ، ولعدم

الحركات (١) على خلاف المقصود .

قوله رولا شمت مسكا قط إلخ [ثم هذا (٢) لا يقى عن التطيب حتى يود عليه أن الأبر لو كان كذلك لما تطيب النبي ﷺ إذ هذا الطيب لم يكن يحس له كما هو العادة أن الأبر لا يتأذى برائحته لأنه لا يحسها فكذلك عليه الصلاة والسلام لما كان طيب عرقه و جسمه دائماً له غير مذك عنه لم يكن يحس له وأيضاً فإن العرق ليس دائماً مع أنه لو ترك التطيب لكان التطيب أمراً غير مستون

تصور ولد عمره عشر سنين يخدم عشر سنين لا يقع منه ما يوجب تأنيبه ولا تفرغه مع أن المقام يقتضى مدحه ﷺ لا مدح نفسه ، ثم اعلم أن ترك اعتراضه ﷺ بالنسبة إلى أنس إنما هو لغرض فيما يتعلق بأداب خدمته له ﷺ و حقوق ملازمته بناء على حمله لا فيما يتعلق بالتكاليف الشرعية الموجبة لأحقوق الرابانية ولا فيما يختص بحقوق غيره من الأفراد الانسانية ، انتهى . زاد المناوى ، وفيه فضيلة تامة لأنس حيث لم ينتهك من محرم الله شيئاً ولم يرتكب في تلك السنين في خدمته ما يوجب المواخذة شرعاً لأن سكوته ﷺ عن الاعتراض عليه يستلزم ذلك ، انتهى . قلت : فقد أخرج المصنف في الشمايل عن عائشة ما رأيت رسول الله ﷺ متصراً من مظلة ظلها قط ما لم ينتهك من محرم الله تعالى شئ فإذا انتهك من محرم الله تعالى شئ كان من أشد من ذلك غضباً ، الحديث .

(١) ضد السكات و المراد الأفعال نسأله تعالى العصمة في الحركات و السكات و الارادات و الكلمات .

(٢) و هذا أجود مما حكاه القارى عن العلماء أنه ﷺ مع كون هذه الرح الطيبة صفته و إن لم يحس طيباً كان يستعمل الطيب في كثير من الأوقات مبالغة في طيب ريحه لملافة الملائكة ، و أخذ الوحي الكريم ، و مجالسة المسلمين ، و لغوائد أخرى من الاقتداء و غيره ، انتهى .

فكان تطييه لاجراء السفة لمن خلفه ، وايضاً فان التعطر من سنة المرسلين فكان تطييه تحصيلاً للواقعة بهم مع أن المفضل كثيراً ما يتضمن بعض ما لا يكون في الأفضل من الفوائد و المنافع فكان التطيب بالمفضل مع التلبس بالأفضل تحصيلاً لتلك المنافع .

قوله [و لا حجاباً (١)] أى مع كونه يبيع و يشتري فكثيراً ما يحتاج إلى الصخب و رفع الأصوات و اختلاطها من ارتكب ذلك ، و لبس الثني و اردأ على المبالغة حتى يلزم بقاء الصخب فيه فان زنة فعال قد يكون ليجرد النسبة كخياط و فقال فالصخب بمعنى من له صخب . قوله [و لكن يفر و يصفح] فالغفر (٢)

(١) قال القارى : بالصناد المهملة المفتوحة و الحاء المعجمة المشددة أى حجاباً ،

و قد جاء بالسين ايضاً ، وفى النهاية : المقصود نفي الصخب لا نفي المبالغة ،

وقيل : المقصود من هذا الكلام مبالغة الثني لاننى المبالغة ، كما فى قوله تعالى « وما

أما بظلام للبيد ، و ذكر الأسراق إنما هو لكونها على ارتفاع الأصوات

لا لاثبات الصخب فى غيرها ، أو لأنه إذا اتنى فيها اتنى فى غيرها .

(٢) قال صاحب الجمل فى قوله تعالى « فاعفوا و اصفحوا » : العفو و الصفح

متقاربان ، فى المصباح عفا الله عنك أى محاذنوك ، و عفوت عن الحق

أسقطته ، و صفحت عن الأمر أعرضت عنه و تركته ، فعلى هذا يكون

العطف فى الآية للتأكيد و حسنه تغاير اللفظين ، و قال بعضهم : العفو

ترك العقوبة على الذنب و الصفح ترك اللوم و العتاب عليه انتهى ، وقال

الراغب : الصفح ترك التشريب ، وهو أبلغ من العفو ، و لذلك قالوا فاعفوا

و اصفحوا ، و قد يعفوا الانسان و لا يصفح انتهى ، قلت : و هذا

الاطلاق يوافق ما اختاره الشيخ ، و قال القارى فى شرح الشائل : لكن

يعفو أى يبياطه و يصفح أى يعرض بظاهره و الصفح فى الأصل

الاعراض بصفحة الوجه ، والمراد هنا عدم المقابلة بذكره و ظهور أثره .

مالا يبقى بعده أثر ظاهر على الجناية كالجزاء والتزيب ، و الصفح ما ليس بعده بقية أثر في قلب المجني عليه أيضاً ، فالمراد بالعفو ما هو ظاهر التجاوز من عدم المكافاة وترك التعرض باللوم والشكوى ، والصفح العفو بحيث لا يبقى منه أثر في داخله ، فيكون القلب بعده خالياً عنه بالكلفة كأن المذنب لم يذنب ما كان أذنب فيه .

[باب ما جاء في حسن (١) العهد] قوله [و ما بي أن أكون أدركتها] أى ليس بي إدراك فضائلها (٢) إلا أن البشرية كانت تحملني على الغيرة لكثرة مراعاة النبي ﷺ عندها ، أو المعنى (٣) أني غرت عليها ، وليس ذلك لأنني أدركتها

❖ ووجه الاستدراك أن ما قبل لكن ربما يوم أنه ترك الجزاء عجزاً أو مع بقاء الغضب فاستدركه بذلك ، انتهى .

(١) وبوب البخاري في صحيحه «باب حسن العهد من الإيمان» ، قال أبو عبيد :

العهد هنا رعاية الحرمة ، و قال عياض : هو الاحتفاظ بالشئ و الملازمة له ، و قال الراغب : حفظ الشئ و مراعاته حالاً بعد حال ، و عهد الله تارة يكون بما ركزه في العقل ، و تارة بما جاءت به الرسل ، و تارة بما يلتزمه المكلف ابتداء كالنذر و منه قوله تعالى « و منهم من عاهد الله » و أما لفظ العهد فيطلق بالاشتراك بأزاء معان أخر منها الزمان و المكان ، واليمين والذمة ، والميثاق و الإيمان ، والوصية وغير ذلك ، كما في الفتح .

(٢) و اختلقوا في تفصيل عائشة وخديجة و فاطمة ، وأفاد في الارشاد الرضى أن التحقيق أن فاطمة رضى الله عنها أفضل باعتبار الجزئية و الزهد ، و خديجة باعتبار الصرة و السبقة في الاسلام ، و عائشة باعتبار التفقه في الدين حتى يستفيد منها الصحابة رضى الله عنهم .

(٣) يؤيد هذا المعنى ما في رواية الصحيحين و غيرها : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة ، ملكك قبل أن يتزوجني ، قال الحافظ : أشارت بذلك إلى أنها لو كانت موجودة في زمانها لكانت غيرها منه أشد ، انتهى .

فإن لم أدركها يل لكثرة ذكر الخ . قوله [فيستع بها صداق خديجة رضى الله عنها] ولا ينبغي ما فيه من الدلالة على كثرة محبة لها فإن كثرة المحبة بأحد يمت على محبة أصدقائه و متعلقيه ، ثم إن وفاة هذا الحب و تعاهد مقتضاه بعد وفاة خديجة رضى الله عنها هو المراد بحسن العهد في الترجمة ، وهذا كما سلف أن أبر البر أن تصل أهل ود إليك .

[باب ما جاء في اللعن و الطعن] قوله [لا ينبغي للمؤمن] فيه دلالة على أن المراد بالمؤمن في قوله : لا يكون المؤمن كماناً (١) هو الكامل لا أن الإيمان سلب بالجنة .

[باب ما جاء في كثرة الغضب] قوله [لا تغضب] ولعله علم كثرة (٢) غضب السائل ، ثم رده عليه ذلك مع تكراره في السؤال لما رأى من احتياج السائل إلى ترك الغضب فأعاده في الجواب ، و أما تكرار السائل السؤال فيتحمل أن يكون لما عظم عليه ترك الغضب وشق ، فأراد أن يتقل أمره عليه السلام إلى غيره

(١) و قال النووي في حديث لا يكون للمعاون شهداء بصيغة التذكير ولم يقل لاحقاً و اللاحقين لأن هذا اللم في الحديث إنما هو لمن كفر منه اللعن لا لمرة و نحوها ، و لأنه يخرج منه أيضاً اللعن المباح ، وهو الذي ورد بالشرع به و هو لعنة الله على الظالمين ، لعن الله اليهود و النصارى ، لعن الله الواصلة و الواشمة و شارب الخمر ، إل آخر ما قاله .

(٢) قال النووي : إن الغضب من نزغات الشيطان ، و لذا يخرج به الإنسان عن اعتدال حاله و يتكلم بالباطل ، و يفعل المذموم ، و ينوى الحقد والبغض ، و غير ذلك من القبائح المترتبة على الغضب ، و لذا لم يزد في الوصية على « لا تغضب » مع تكراره والطلب ، وهذا دليل ظاهر في عظم مفسدة الغضب ، و ما ينشأ منه ، انتهى مختصراً .

و يحتمل أن يكون السؤال (١) لتفليته ترك الغضب فأراد أن يزيد عليه الصلاة والسلام على ذلك لكنه عليه السلام لما يريده لما رأى له في ذلك كفاية ، ثم إنه عليه السلام كان حكيم أمته قائد الخلق برمته (٢) فكان يأمر كلا منهم ما رآه يناسبه لأنه كان يعلم أنه إذا أتى بهذا فقد أتى بكل ما يجب الايمان به ، و إذا ترك هذا فقد ترك كل ما يجب الانتهاء عنه ، و يوضحه أن (٣) رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكى إليه عدة ذنوب بما كان قد ابتلى به من الزنا و السرقة ، و شرب الخمر و القمار و الكذب و أظهر أنه لا يتيسر له أن يترك كلا منها بأسرها ، نعم له قدرة على ترك واحد منها أيما أمرت فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك الكذب مع أن سائر المعاصي كانت كباثر إلا أنه أمره بترك الكذب لما رآه يؤدي إلى الانتهاء عن سائرها فهاهنا أن لا يكذب بعد ذلك ، و معنى يسيله فلم يتيسر له شرب الخمر و لا الزنا و السرقة و المقامرة خوفاً من أن يسأله النبي صلى الله عليه وسلم و لا يمكنه النقصي بالكذب فيصدق ويحد

(١) يعنى كان كثرة السؤال ، لظن السائل ترك الغضب قليلا في حقه ، فأراد أن يزيد النبي صلى الله عليه وسلم في تعليمه لكنه صلى الله عليه وسلم رآه كافيا في حقه ، أو ظن السائل أنه عليه الصلاة آكثني على هذا الشئ اليسر لسؤاله ، و لا تكثُر على فأراد أن يظهر أنه لم يرد بالقلّة هذا المقدار اليسر و به النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس يسير باعتبار المال .

(٢) كذا في المنقول عنه ، و الظاهر أن القطة من تصحيف الناسخ ، و الصواب الزام المبهمة ، قال النجدي : الزمة بالضم قطعة من حبل ، و قيل : لكل من دفع شيئا بحمته أعطاه برمه ، و المعنى أنه صلى الله عليه وسلم قائد الخلق كافة

(٣) هكذا ذكر القصة مفصلا ، شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز الدهلوى في تفسيره في سورة ن و القلم ، و في المقاصد الحسنة عن البزار و أبي يعلى عن سعد بن أبي وقاص رقصه ، يطبع المؤمن على كل خلة غير الحياة و الكذب .

بالاعتراف قال أمره إلى ترك سائرهما بترك أسهلها وأصغرها فكذلك فيما نحن فيه
ظاهر ترك الغضب لا يفيد فائدة معتداً بها إلا أنه بحسب الحقيقة يتضمن مصالح
لا تخصي كما هو ظاهر بأدنى تأمل في مقامه .

[بلب ما جاء في الصبر (١)] قوله [ما يكون تندي من خير] يشمل
خير الدين و الدنيا من العلم و الدين و المال و نحوه ، قوله [أوسع من الصبر]
لأن المرء إذا أوتي صبراً سهل عليه كل فعل : وترك ، ولا يشد (٢) منها شئ .
قوله [و المعنى فيه واحد] أى بحسب القصد و المآل فان المراد بقوله لم ادخر
نفي الادخار في المستقبل باتباعه في الماضي أى لم ادخره قتل هذا حتى ادخره بعد

(١) قال القاضي في الشفا : و القارى في شرحه ، أما الحلم و الاحتمال و العفو
و الصبر على ما تكره . بين هذه الألقاب فرق دقيق . به يتميز كل عن
الآخر ، فان الحلم حالة توفّر و ثبات ، أى صفعة تورك طلب وقار
و ثبوت في الأمر و استقرار عند الأسباب المحركات للغضب الباحث على
المجلة في العقوبة ، و الاحتمال حبس النفس عند الآلام و المؤذيات .
و منها الصبر فانه حبس النفس على ما تكره إلا أنه أعم منها فهو كالجنس
و كل ما ذكر كالنوع . فان الصبر يكون على العبادة و عن المعصية و ضد
المعصية ، و هو في الله و بالله و مع الله و عن الله .

و الصبر يحدد في المواطن كلها إلا عليك فانه مضموم

أى عنك أو على بعدك ، انتهى .

(٣) هكذا في المقول عنه ، و الصواب على الظاهر لا يشتد أى لا يصعب عليه
شئ من الأفعال أو التروك ، فيشمل كل التكاليف الشرعية ، و يحتمل أن
يكون بالذال المعجمة ، أى لا يشد و لا يبق شئ من الترك و الفعل ،
فان كل التكاليف الشرعية ، إما من قبيل الأفعال أو التروك .

هذا ، و هو المراد بقوله لن أخره فكان المراد واحداً فيهما ، وإن اختلف ظاهر
منهما .

[بلب ما جاء في المي] قوله الحياء والمي [هذا المي (١) أي قلة الكلام
داخل في الحياء فذكره بيده للتنبيه على أعلى مرتبة الحياء فنه ما لم يظهر (٢) أو
على ظاهر المستحي ومنه ما ظهر ، وهذا الذي جمع من الحياء والمي .
[باب ما جاء في التواضع] قوله [ما قصت صدقة من مال] و أما ما
يتراءى في ظاهر أموال الدنيا فليس ذلك نقصاً حقيقة إذ يخلفه خير منه ولو (٣)
عند الله تعالى و كذلك في الجهتين الباقيتين إما أن يراد العزة و الرخصة
الديويتان أو الأخرويتان .

(١) قال صاحب التجميع : المي التحير في الكلام ، و أراد به ما كان بسبب التأمل
في المقال و التحرر عن الروايات لا تخلل في اللسان ، و بالبيان ما يكون
سببه الاجتهاد ، و عدم المبالاة بالفظائيل و التحرر من الزود و التيسار
وله إنما قول المي في الكلام مطلقاً ، بالبيان الذي هو التعمق في المنطق
و إظهار التقدم على الناس مبالغة لدم البيان .

(٢) هو المعبر بالحياء ، و الثاني المعبر بالمس ، و حاصل ما أفاده الشيخ أنه ينبغي
أراد التنبيه على مرتبة الحياء ، ولذا جمع بين الفظتين الداليتين عليهما ، و يحتمل
أن تكون الإشارة بقوله ، و هذا إلى القسم الثاني ، فيكون الغرض أن
الذي يرى آثره إلى الظاهر يكون أبلغ و يتناول النوع الأول أيضاً ،
فيكون جامعاً بين النوعين فيكون ذكره للتنبيه على المرتبة العليا .

(٣) إشارة إلى أن الخلقة تكون باعتبار الدنيا أيضاً ، كما هو مشاهد والانكار
عنه مستبعد لا سيما البركة الدنيوية ، فالانكار عنها مكابرة ، و أما الخلقة
الأخروية فلا يمكن الانكار عنها .

[باب ما جاء في الظلم] قوله [الظلم ظلمات (١)] هذا إما على حذف المضاف أى سبب ظلمات أو المعنى أن الظلم نفسه يصور و يعرض في صور ظلمات فالجمل على ظاهره [باب ما جاء في تعظيم المؤمن] قوله [يا معشر من أسلم بلسانه] كأنه أشار بذلك إلى أن من آذى المسلمين و غيرهم فأسلامه ادعائى و ليس ذلك دأب المؤمنين [باب ما جاء في التجارب] قوله [لا تطعم إلا ذو عثرة (٢)] معناه (٢) أن الغفو عن الزلات لا يكون إلا عن ابتلى بالزلات ، و هذا أعم من أن يعزر عليها أم لا أو المعنى لا يكون الغفو إلا عن عزز على الخطايا والزلات ، أو المعنى لا يكون الحلم إلا عن كان يفضى فيضرب و يعزر على تنفيذ غضبه إلى أن عاد حليماً ، و استفادة الحلم في هذا الشق لكونه معزراً على ترك الحلم [باب ما جاء في التشيع بما لم يبطه] قوله [كانت كلابين ثوبى زور] الظاهر أن معناه كن لبس ثوباً تحت ثوب ، و ليس ذلك وجده (٣) ، وإنما أراد

- (١) قال ابن الجوزى : الظلم يشتمل على ممصتين أخذ مال الغير بغير حق و مبارزة الأمر بالعدل بالمخالفة ، و هذه أدهى لأنه لا يكاد يقع الظلم إلا للضعيف الذى لا ناصر له غير الله ، و إنما ينشأ من حالة القلب لأنه لو امتار بنور الهدى لنظر في العواقب ، كذا في العنبى .
- (٢) قال صاحب المجموع : أى لا يحصل له الحلم حتى يركب الأمور ، و يكثر فيها فيعير بها و يستبين مواضع الخطأ ، فيجنبها أو لا حليم كاملاً إلا من وقع في زلة و خطأ فيخجل فيحب لذلك أن يستر من رآه على عيوبه .
- (٣) بالضم و الكسر الغنى والقدرة ، أى ليس لبس الثوبين مظاهراً من وسعته لكنه يفعل ليظهر غناه ، قال صاحب المجموع : قيل تفسيره كانوا إذا اجتمعوا في المحافل كانت لهم جماعة يلبس أحدهم ثوبين حسنين فإن احتاجوا إلى

أن يستغفر الناس بذلك فى المعاملة معه ، وقيل : معناه لابس حلة الزور إذ هم
ثوبان فكان المراد كونه زوراً من الفرع إلى القدم ، أو المعنى لابس ثوبين فى الظاهر
و ليس إلا لابس ثوب ، كمن (١) أظهر تحت كفه ثوباً آخر أو تحت جبهه ، و لا
يعد أن يقال ثوباً زوره إختافه ما كان فيه و إظهاره ما لم يكن فيه ، فان الجاهل
مثلاً إذا برز فى زى العالم كان مرتكباً لزورين إختفاء جهله ، وإظهار علمه ، وكذلك
من أظهر ما ليس فيه يكون كذلك .

[آخر أبواب البر والصلة]

❖ شهادة شهد فهم يزور فيمضون شهادة بثوبه يقولون : ما أحسن ثيابه و هيئته
فيجيزون شهادة لذلك .

(١) كذا فسره به جمع من الشراح ، و أورد عليه صاحب المجمع بأن الزور
فيه أحد الثوبين لا الثوبان معاً ، فتأمل .



أبواب الطب عن رسول الله ﷺ

[باب ما جاء في الحبة (١)] قوله [إذا أحب الله عبداً حماء الدنيا] هذا ليس كلياً كما يفهم من التظير بل المراد الذي علم أنه يستنصر بالدنيا ، و أما إذا لم تضره فلا .

[باب ما جاء في الدواء والحث] قوله [يا عباد الله تداووا] الأمر أمر إياحة و تخيير ، ثم اعلم أن التوكل (٢) أقسام بمقابلة النص كمن شرب سماً متوكلاً

- (١) قال الشيخ في البذل : الحبة أى عن المضرات ، و قد ذكرها الله تعالى في آية الوضوء بقوله تعالى • و إن كنتم مرضى أو على سفر • الآية فأباح للمريض العدول عن الماء إلى التراب حبة له أن يصيب ما يؤذيه ، انتهى .
- (٢) اختلفوا في الجمع بين ما ورد في التوكل وبين ما ورد في الأدوية والرقى ، و جمع الحفاظ في الفتح بينها بأربعة أوجه فارجع إليه لو شئت ، وفي المالكية : اعلم أن الأسباب المزية للضرر تنقسم إلى مقطوع به كالماء المزيل للضرر العطش و الخبز المزيل للضرر الجوع ، و إلى مظنون كالنقص و الحجامه و شرب المسكرات أبواب الطب ، و إلى موهوم كالكي و الرقية ، أما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت ، و أما الموهوم فمشرط التوكل تركه إذ به وصف رسول الله ﷺ المتوكلين ، و أما المتوسطة و هى المظنونة كالمداواة بالأسباب الظاهرة عند الأطباء فعمله ليس منافياً للتوكل بخلاف الموهوم ، وتركه ليس عظماً بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال و في

أو تردى من جبل أو ترك الأكل ، و هو لا يستطيع هذه الأشياء فكان غلوا
عن امثال قوله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » وهو حرام ، و توكل بترك
ما غلب الظن بسببته كشرب الدواء للرضى ، و هو أعلى مراتب التوكل ، و على
هذا فالأولى ترك المعالجة بتوكيله الله سبحانه ، و توكل بترك ما لم يغلب الظن على

حق بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدرجتين انتهى ، و قال الفزالي
في الأربعين : قد يظن الجهال أن شرط التوكل ترك الكسب وترك التداوى
والاستسلام للهلاكات و ذلك خطأ لأن ذلك حرام في الشرع ، والشرع
قد أثنى على التوكل و نذب إليه ، فكيف ينال ذلك بمحظوره ، وتحقيقه أن
سمى العبد لا يعدو أربعة أوجه . وهو جلب ما ليس بموجود من المنفعة ،
أو حفظ الموجود ، أو دفع الضرر كي لا يحصل ، أو قطعه كي يزول ، الأول
جلب النافع وأسبابه ثلاثة ، إما مقطوع به ، وإما مظنون ضئلاً غالباً ظاهراً ،
أو موهوم ، أما المقطوع به فتأله أن لا يمتد اليد إلى الطعام وهو جائع ،
ويقول هذا سعى و أنا متوكل ، أو يريد الولد ولا يواقع أهله ، و هذا
جهل لأن سنة الله تعالى لا تتغير و ارتباط هذه المسببات بهذه الأسباب
من السنة التي لا تبدلها ، و إنما التوكل فيه بأمرين أحدهما أن
تعلم أن اليد و الطعام و قدرة التناول من قدرة الله ، والثاني أن لا يتكل
عليها بقلبه بل على خالقها ، و كيف يتكل على اليد و ربما يخلج في الحال
أو يهلك الطعام و ذلك بتحقيق قولك لا حول ولا قوة إلا بالله ، فالحول
الحركة و القوة القدرة ، فإذا كان هذا حالك فأنت متوكل و إن سميت ،
و أما المظنون فكاستصحاب الزاد في البوادي و الأسفار فليس تركه شرطاً
في التوكل بل هي سنة الأولين ، وأما الموهومات كالاستقصاء في جبل المبيتة
و استبطاء دقائق الأمور فيها و ذلك ثمرة الحرص ، وقد يحمل على أخذ
الشبهة فكل ذلك بنافي التوكل ، إلى آخر ما بسطه .

سببته كترك الرقى ، و هذا أدنى مراتب التوكل بل ليس قوته شئ من التوكل ، وبما قررنا ظهر لك أن تداويه ^{بشيء} لنفسه أو أمره لغيره بذلك إما كان ليان الجوان .
 قوله [فإن الله لم يضع داء إلخ] إلا أن العلم بين هذا الدواء النافع لهذا المرض لما لم يكن يقيناً (١) آل الأمر إلى غلبة الظن الحاصلة بكثرة التجارب فكانت المعالجة بشئ من الأدوية منافياً لأعلى مراتب التوكل و إن لم يناف أصل التوكل . قوله [الحرم] المراد به (٢) الموت لأنه علامة له وسبب ، له فلا ينافى ما ورد في الروايات في تفسيره أنه الموت ، و أيضاً فلا يرد على ذلك أن ضعف من الشيخوخة يمكن الانحجار بما هو معروف في إزالة الضعف وتقوية القوى و الأعضاء الرئيسية .

[باب ما جاء لا تكرموا (٣) مرضاكم على الطعام والشراب] قوله [يطعمهم

(١) ولذا ورد في آخر حديث أبي عبد الرحمن السلي عن ابن مسعود : علمه من علمه وجهله من جهله ، قال الحافظ : أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ، وما يدخل في قوله جهله من جهله ما وقع لبعض المرضى أنه يتداوى من داء بدواء فيبرأ ثم يعثره ذلك الداء بعينه ، فيتداوى بذلك الدواء بعينه فلا ينجع ، والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الداء ، فرب مريض تشبهاً و يكون أحدهما مركباً أن لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركباً فيقع الخطاء من هنا ، انتهى .

(٢) قال الحافظ : واستثناء الحرم إما لأنه جعله شيئاً بالموت ، و الجامع بينهما نقص الصحة ، أو لقربه من الموت وإضافته إليه ، و يحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً و التقدير لكن الحرم لا دواء له ، انتهى .

(٣) قال الشيخ في انجاء الحاجمة : أى إن لم ياكلوا برغبتهم ولا تقولوا إنه يضعف بعدم الأكل فإنه تعالى يطعمهم أى يرزقهم صبراً و قوة فإن الصبر و القوة من الله حقيقة لا من الطعام و الشراب و لا من جهة الصحة ،

و يستقيم [المراد إقامة شئ مقام طعامهم و شرايهم لانفس الاطعام والسقى]
 [باب ما جاء فى الحبة السوداء (١)] قوله [فان فيها شفاءً من كل داء]
 و لا يستلزم (٢) ذلك أن يكون كل تركيبه مفرداً أو مركباً لكل داء بل المراد

❖ و قال القاضى : أى يعدم و يحفظ قواهم بما يفيد فائدة الطعام و الشراب
 فى حفظ الروح و تقويم البدن ، كذا فى المرقاة ، و قال الموفق : ما أغزر
 فوائد هذه الكامة النبوية و ما أجدرها للأطباء ، و ذلك لأن المريض إذا
 عاف الطعام و الشراب فذلك لاشتغال طبيعته بمقاومة المرض فأعطاه الغذاء
 فى هذه الحال يضر جداً ، انتهى . قلت : ولذا يمتنعون عن الغذاء يوم البحران
 و يوم النوبة أشد المنع ، لأن الطبيعة مشغولة فى هذه الأيام فى مقابلة
 المرض خاصة ، انتهى .

(١) قال العيني : و من منافعها أنه يجلو و يقطع و يحلل و يشق من الزكام إذا
 فلى و اشم و يقتل الدود إذا أكل على الريق ، و إذا وضع على البطن
 من خارج بطوخاً ، ودهنه ينفع من داء الحية ، و من التآليل و الخيلان ،
 و إذا شرب منه مثقال نفع من البهر و ضيق النفس ، و يمحدر الطمث
 المحتبس ، و الضماد به ينفع الصداع البارد ، و إذا نفع منه سبع حبات
 بالعدد فى ابن امرأة ساعة وسعط به صاحب اليرقان نفع نفعاً بليغاً ، إلى
 آخر ما بسطه .

(٢) قال العيني : بعمومه يتناول الانتفاع فى كل داء غير الموت ، و أوله الموفق
 البغدادى بأكبر الأدوية و عدد جملة من منافعها ، و كذا قال الخطاطى :
 هو من العموم الذى أريد به الخصوص ، وليس يجتمع فى شئ من النبات
 جميع القوى التى تقابل الطبائع كلها فى معالجة الآتية ، وإنما أراد شفاء
 كل داء يحدث من الرطوبة و البلغم لأنه حار يابس ، و قال الكرمانى :
 يحتمل إرادة العموم منه بأن يكون شفاءً لكل لكن بشرط تركيبه مع الغير ❖

أنه مفيد لكل داء إذا استعمله الواقف بقاعدة تناسب مزاج المريض بزيادة بعض الأدوية و غيرها .

[باب من قتل نفسه بسم أو غيره] قوله [عالدأ و مخذأ أبدأ فيها] أعلم أن الخلود (١) يفرق باعتبار تفریق عمله بخلود الدنيا ينتهي بالموت ، و خلود

و لا محذور فيه بل يجب إرادة العموم لأن جواز الاستثناء معيار وقوع العموم فهو أمر ممكن ، وقد أخير الصادق عنه ، واللفظ عام بدليل الاستثناء فيجب القول به ، و قال ابن العربي العسل عند الأطباء أقرب أن يكون دواء لكل داء من الحبة السوداء ، و مع ذلك فإن من الأمراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به ، و إذا كان المراد بقوله تعالى في العسل فيه شفاء للناس الأكثر الأغلب لحمل الحبة السوداء على ذلك أولى ، وقال غيره كان ^{يؤكل} يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض فعمل قوله في الحبة السوداء وافق مرض من مزاجه بارد فيكون معنى قوله شفاء من كل داء أى من هذا الجنس الذى وقع فيه القول ، و التخصيص بالحبيبة كثير شائع ، و قال ابن أبي حمزة : تكلم الناس في هذا الحديث ، و خصصوا عمومهم و ردوه إلى قول أهل الطب و التجربة ، و لاختفاء بطل قائل ذلك لأننا إذا صدقنا أهل الطب ، و مدار علمهم غالباً إنما هو على التجربة التى بناؤها على ظن غالب فتصديق من لا ينطق بالهوى أولى بالقبول من كلامهم ، و قال صاحب المحيط الأعظم : المراد الأمراض الباردة فالعموم نوعي وأكثر أمراض العرب باردة لأن أكثر غذائها اللينيات الحامضة و نحوها ، انتهى .

(١) قال الراغب : الخلود تبرئ الشيء من اعتراض الفساد و بقاءه على الحالة التى هو عليها و كل ما يتباين عنه التغير و الفساد تصفه العرب بالخلود كفروهم للآثاني خوالد ، وذلك لطول مكثها لا لنوام بقاءها ، والخلد اسم

علم البرزخ بالحشر والنشر ، و خلود بمعنى انتهاء المدة المينة للعذاب ، وهذا المعنى يمكن الخلود لأهل المعاصى فى النار أيضاً ، و أجاب (١) النورى شارح (٢) مسلم عنه بأن محله إذا استحل ذلك و يرد عليه أنه ليس كل مستحل معصية كافراً بل الكفر إنما هو استحلال ما هو ثابت الحرمة بالنص (٣) القطعى بحيث لا مساغ

للجزء الذى يبق من الانسان على حاله فلا يستحيل ما دام الانسان حياً استحالة سائر أجزائه ، و أصل المخلد الذى يبق مدة طويلة . و منه قيل رجل مخلد لمن أبغضه الشيب و دابة مخلدة هى التى تبقى ثيابها حتى تخرج رباعيتها ثم استعير للبقى دائماً ، والخلود فى الجنة بقاء الأشياء على الحالة التى عليها من غير اعتراض الفساد . انتهى ، وقال النجد : المخلد بالضم البقاء و الدوام ، انتهى .

(١) قال الحافظ : تمسك المغتولة وغيرهم من قال بتخليد أصحاب المعاصى فى النار و أجاب أهل السنة بأجوبة منها توهم هذه الزيادة ، قال الترمذى : بعد أن أخرجه رواه ابن عجلان عن المقبرى فلم يذكر هذه الزيادة ، قال وهو أصح ، وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله فإنه يصير باستحلاله كافراً و الكافر مخلد بلا ريب ، و قيل ورد مورد الزجر ، و قيل هذا جزاؤه لكن قد تكرم الله عز وجل على الموحدين فأخرجهم من النار ، و قيل : التقدير مخلداً فيها إلى أن يشاء الله . و قبل المراد طول المسدة لا حقيقة الدوام ، و هذا أبعدا ، انتهى ، وزاد العيني على بعض ما ذكر أو المعنى حرمت قبل دخول النار ، أو المراد من الجنة جنة خاصة لأن الجنات كثيرة ، انتهى .

(٢) لم يتفرد بذلك النورى ، بل ذكره الحافظان ابن حجر و العيني و به جزم صاحب الجلالين و غيره من المفسرين ، و جمع من شراح الحديث .

(٣) فقد حكى ابن عايد عن البحر ، الأصل أن من اعتقد الحرام حلالاً ❦

فيه للتأويل ، فأما ما كان ظنى الدلالة أو ظنى الثبوت فلا يكون استحلاله كفراً فلا يفيد (١) هذا التأويل .

[باب ما جاء فى كراهية التداوى بالمسكر (٢)] قوله [و لكنها داه]
 كأن ما يحصل من نفعه بمنزلة العدم نسبة عما يلزم عليه من الضرر و الأثم .
 [باب ما جاء فى السعوط (٣)] قوله [لده أصحابه] لما علوا فيه منفعتهم

* فان كان حراماً لغيره كمال الغير لا يكفر ، و إن كان لعينه فان كان دليلاً قطعياً كفر . وإلا فلا ، و قيل التفصيل للعالم ، أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعنه ولغيره ، وإنما الفرق فى حقه أن ما كان قطعياً كفر به وإلا فلا ، وتمامه فيه . انتهى .

(١) هذا يحتاج إلى تغير و لم إذ التصريح بأن قتل الرجل نفسه قطعى الحرمة أو ظنيها و لا يشكل بقوله تعالى ، و لا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ، فانه ليس بقطعى الدلالة ، قال الرازى : اتفقوا على أن هذا منى عن أن يقتل بعضهم بعضاً ، وإنما قال أنفسكم لقوله ﷺ : المؤمنون كنفس واحدة ، واختلفوا فى أن هذا الخطاب هل هو منى لهم عن قتالهم أنفسهم فأنكره بعضهم ، ثم ذكر وجه الإنكار ، و قال فى آخره : و أيضاً فيه احتمال آخر كانه قيل لا تفعلوا ما تستحقون به القتل من القتل و الردة و الزناه انتهى ، قلت : و هكذا اختلفوا فى معنى قوله تعالى : و لا تفلحوا بأيديكم إلى التهلكة ، كما بسط فى محله .

(٢) و فى الدر المختار ، اختلفوا فى التداوى بالحرم و ظاهر المذهب المنع كما فى

رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة و هما عن الحاوى قيل : يرضع إذا علم فيه الشفاء و لم يعلم دواء آخر ، كما رخص الخبز للمطشان وعليه الفتوى .

(٣) بمحملات ما يحمل فى الأنف مما يتداوى به بأن يستلقى الرجل على ظهره ،

ويحمل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه ، و يقطر فى أنفه ماء أو دهن .

ﷺ لكنه ﷺ أشار عليهم أن يتنوها عنه فلم يتنوها حملاً لئيه على كراهة المريض الدواء و لم يحضر ذلك النهى عنه عباس (١) رضى الله عنه و لا وقت (٢) لدودم إياه ﷺ فلذلك لم يلقه نعم كان العباس رضى الله تعالى عنه أمرهم بذلك إلا أن الخسب لا مؤاخذه عليه عند وجود المباشرة ، و ما أجاب عنه البعض أنه تركه لتعظيمه فقيه أنه إذا كان تعزيراً من الله تعالى استوى فيه الجليل و الحقير ، و يقال أيضاً ، إنه كان صائماً فقبضه أنه كان لدوده بعد إظهاره ممكناً فانه إذا كان تعزيراً من الله تعالى و لم يكن انتقاماً منه لنفسه لم يكن لمقطوعه عنه معنى ، نعم كان التراخي ممكناً لعارض الصوم وغيره فلو كان المانع هو الصوم لكان اللود بعد يوم أو يومين ، و أيضاً فقد ورد أن بعض نسائه (٣) لدت مع إنها كانت صائمة و غالب ظنى أنها حفصة فلو كان المانع هو الصوم يمنع هناك أيضاً ، و أما أمره بلد أصحابه فلم يكن انتقاماً منه لنفسه بل تعزيراً على مخالفة أمر الشارع و لم يغفوا بطلاً الاجتهاد المحذور الشارع فلم لم يصبروا حتى يحققوا النهى كيف هو ، ولما أن أصل النهى هو التحريم إلا بدليل ، قوله [و هو حديث عباد بن منصور] إنما

فيه دواء مفرد أو مركب ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس ، هكذا في الفتح ، و قد أخرج البخارى وغيره عن ابن عباس أن النبي ﷺ استعط .

(١) لما فى الروايات من التصريح بقوله إلا العباس فانه لم يشهدكم ، أخرجه الشيخان و غيرهما بمدة طرق ، و قال العيني : قيل قال ابن إسحاق فى المغازى إن العباس هو الأمر بالد ، و قال و الله لا لدنه ، و لما أفاق قال من صنع هذا فى قالوا يا رسول الله عحك ، و أجيب بأنه يمكن التلقيق بينهما بأن يقال لا منافاة بين الأمر و عدم الحضور وقت اللد ، انتهى .

(٢) عطف على ذلك النهى أى لم يحضر وقت اللود .

(٣) وهى مبعرة كما أخرج الحفاظان ابن حجر و العيني ، إنها لدت وهى صائمة .

فسره لثلاث يوم عود الإشارة إلى الثاني فقط لكونه قريباً فلما ذكر ذلك تبين أن المراد بيان الحديثين كليهما لا الآخر فقط .

[باب ما جاء في كرامة الكلى] قوله [نهى عن الكلى] أى من غير ضرورة (١) داعية إليه ، وبذلك تجمع الروايات ، وبصح اكواء الاصحاب رضى الله عنهم وإلا فكيف يتصور عنهم مخالفة أمره عليه السلام ، فنفى قوله [فابليس فاكثونا] أنه كان رخص لنا فى الكلى ضرورة لملازمة النار فيه فنبغى الاحتراز

(١) بوب البخارى فى صحيحه من اكثوى ، أو كوى غيره و فضل من لم يكثو ، قال الحافظ : كأنه أراد أن الكلى جائز للحاجة ، و أن الأولى تركه إذا لم يتبين و أنه إذا جاز كان أعم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره ، وذكر البخارى فيه حديث جابر مرفوعاً ، إن كان فى شئ من أدويتكم شفاء فى شرطة عصم أو لدغة نثار ، و ما أحب أن اكثوى ، و بسط الحافظ فى روايات الباب إيضاحاً و نبأ ثم قال : واللهى محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجرى الأحاديث ، و قيل : إنه خاص بعمران لأنه كان به الباسور ، و كان موضعه خطراً ، فنهى عن كيه فلما اشتد عليه كواه فلم ينصح ، وقال ابن قتيبة : الكلى نوعان ، كى الصحيح ثلاثاً يعتل فهذا الذى قيل فيه لم يتوكل من اكثوى لأنه يريد أن يدفع القدر والقدر لا يدفع ، و الثانى كى الجراح إذا نغل أى فسد ، والعصر إذا قطع فهو الذى يشرح التداوى به ، فإن كان الكلى لأمراً محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لأمراً غير محقق ، و حاصل إجماع أن الفعل يدل على الجواز ، و عدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله ، و أما اللهى عنه ، فاما على سبيل الاختيار و التنويه ، و إما عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء ، انتهى .

ما أمكن إلا أنا إذا ابتلينا لم نصبر حتى نتحقق الأمر ، فعلنا (١) أت الأجازة في
الضرورة إلا أنا ظننا غير الضرورة ضرورة فأفطنا (٢) لما شاهدنا من ضرر
ظاهر ، إذ تبين أن الأمر لم يقع . وقعه و تبين خطأ الظن ، ولا أنجحنا فكان عدم
ضع الكي عدم مصادقته أمر الرسول ﷺ لأنه كان مقيداً بالضرورة .

[باب ما جاء في الرخصة في ذلك] قوله [كوي سعد بن زرارة من الشوكة]
الشوكة (٣) سرح ياده .

[باب ما جاء في الحجامة] قوله [إن مرامتك بالحجامة] و بذلك يعلم
مقدار شفقتهم على أمة محمد ﷺ . قوله [فكان اثنان يغلان (٤)] و بذلك يعلم
طيب كسبه أي الحجامة .

[باب ما جاء في كراهية الرقية] قوله [من اكتوى] و لم يضطر إليه .
قوله [أو استرقى فهو يري من التوكل] أي من أعلى درجاته و أوساطها بل

(١) يعني كان معلوماً لنا أن الاذن مقصور على الضرورة و الاحتياج لكننا
إذا ابتلينا لم نتخير الأمر حتى نتحقق الضرورة ، بل ظننا غير الضرورة
ضرورة لاحتياجنا و قلة صبرنا .

(٢) بضمير المتكلم و في أبي داود فافطن بصيغة التثنية ، قال ابن رسلان :
هكذا الرواية الصحيحة بنون الالف فيها معنى تلك الكليات التي اكتوبنا
بين و في رواية الترمذي فافطنا و لا أنجحنا فيكون لفظة فافطنا في القملين
ضمير المتكلم و من معه انتهى ، كذا في البذل .

(٣) هي حمرة تعلق الوجه و الجسد كما في الجمع و بحر الجواهر و غيرها و في
حدود الأمراض هي حمرة تعلق الوجه و الجسد و شدتها مرض ، انتهى .

(٤) الغلة الدخول الذي يحصل من الزرع و الثمر و اللبن و الأجازة و التناج ،
ونحوها كذا في الجمع ، و يقال أغل على فلان أي أنه بالغلة و المعنى أن
الفلانين يعطيان غلة الحجامة ، والثالث يشغل بحجمته و حجامة أهل يه .

من أوانيس أيضاً ، فإن من أكتوى من غير ضرورة أو استرق فإنه ليس في شئ من درجات التوكل ، نعم لو أبقي (١) الاكتواء على حال الضرورة يفتر إلى إرادة أعلى درجات التوكل بلفظ التوكل إلا أنه لا يستقيم على هذا عطف الاسترقاء فإن الرقية تنافي التوكل مطلقاً ، والحاصل أن الكي ينافي التوكل إذا لم يستعمل في ضرورة والرقية تنافياً مطلقاً ، وهذا في أوسط مراتبه ، وأما أعلى مراتب التوكل فينافيه الكي والرقية مطلقاً .

[باب ما جاء في الرخصة في ذلك] قوله [رقية إلا من عين] يعني أنه لا ينبغي الالتجاء والاضطرار إلى الرقية ، ولو كان لكان في هذين وليس هذا تنبيهاً لها مطلقاً بل نفي الاضطرار (٢) وعلى هذا يحمل الرخصة فيها سبق فإنه ليس المراد بها الحصر فيها .

[باب ما جاء في الرقية بالمعوذتين] قوله [أخذ بهما وترك ما سواهما]

(١) يعني لو أكتوى بدون الضرورة ، فهو يري من مراتب التوكل كلها وهو ظاهر ، وهذا مؤدى الكلام السابق وعقده الثاني أنه لو أريد بقوله من أكتوى الاكتواء عند الاحتياج والضرورة فحينئذ يراد بالتوكل في قوله يري من التوكل أعلى درجات التوكل لأن الاكتواء عند الضرورة لا ينافي إلا أقصى درجات التوكل لكذلك على هذا الاحتمال لا يستقيم عطف قوله أو استرق على قوله من أكتوى .

(٢) أي لا ينبغي أن يضطر الرجل إلى الرقية إلا في هذين فلا بأس فيهما في الالتجاء إلى الرقية باعتبار أن الرقية تناسب هذين المرحتين لوجوه لا نحقق ، وذكرهما ليس على سبيل الحصر لما تقدم في الحديث من الرخصة في الرقية للنحلة ، ولما في أبي داود من حديث أنس مرفوعاً لا رقية إلا من عين أو حة أو دم ، ولما ورد في الرقى لغير هذه الأربعة في الروايات العديدة .

أى ترك الاكثار (١) من غيرهما فى التعوذ لغيره عليه السلام .

[باب ما جاء فى الرقية من العين] قوله [أن أسماء بنت عميس (٢)] وكانت

زوجة جعفر رضى الله تعالى عنها .

[باب ما جاء فى أخذ الأجر على التعوذ] قوله [واضربوا لى معكم بسهم]

فعل ذلك تطلياً لقلوبهم و إزاحة لما لعله يحتاج فى قلوبهم ، قوله [ورخص (٣)]

(١) فلا ينافى ما ورد من تعويذه عليه السلام أحداً بغير هاتين السورتين كما ورد فى

الروايات ، و معنى قوله لغيره أنه إذا برق أحداً فيرق بهاتين السورتين .

(٢) قال القارى : قوله تسرع بضم التاء و كسر الراء و يفتح ، أى تعجل لإلهم

العين و تؤثر فيهم . سرياً لكأل حسنهم الصورى و المعنى ، و العين نظر

بالاستحسان مشوب بحسد من خبيث الطبع يحصل للظهور فيه ضرر ، و قبل

إنما يحصل ذلك من سم يصل من عين العائن إلى بدن المعيون ، و نظير ذلك

أن الخاض تضع يدها فى إناء اللبن فيفسد ولو وضعها بعد طهرها لم يفسد ،

قلت : و ضدها نظر العارفين الواصلين فإنه من حيث التأثير الأكبر يجعل

الكافر مؤمناً ، و الفاسق صالحاً ، انتهى .

(٣) اختلف العلماء فى جواز أخذ الأجرة ، على القرآن فأباحه الاثمة الثلاثة ،

و منعه الحنفية الثلاثة و إحقاق بن راهويه و غيرهم ، و استدل الأولون

بحديث الباب ، و أنت خير بالفرق بين الرقية و التعليم ، و استدل الآخرون

بما رواه أحمد فى مسنده بسنده إلى عبد الرحمن بن شبل مرفوعاً : أقرأوا القرآن

ولا تأكلوا به ، الحديث ، أخرجه عبد بن حميد و أبو يعلى و الطبرانى أيضاً

و بما رواه البزار فى مسنده بسنده عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً نحوه

و بما رواه ابن عدى فى الكامل بسنده إلى أبي هريرة مرفوعاً نحوه و بما

رواه أبو داؤد بسنده إلى عبادة بن الصامت ، قال علمت ناساً من أهل

الصفة القرآن فأهدى إلى رجل منهم قوساً ، فقلت : ليس بمال وأرى به ❖

الشافعي للمعلم ولا يتم استدلاله (١) بالحديث فان التعليم فرض و ما كانت الصحابة أخذوا عليه و هو الرقبة لم يكن إلا مباحاً .

[باب ما جاء في الكفاة والمجوة] . قوله [و الكفاة من المن] أي من جنسها (٢) في أن كلا منهما حصل من غير ممارسة علاج مع ما فيه من المنافع

❖ في سبيل الله فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال إن أردت أن بطورك الله طوقاً من نار فأقبلها ، و رواه ابن ماجه و الحاكم و قال : صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، و غير ذلك من الروايات التي ذكرها المصنف وغيره .

(١) وبسط هذا المعنى شيخ مشايخنا قاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم النانوتوي في بعض مكانه المطبوعة المسماة بقاسم العلوم ، وحاصله أن العبادات كلها حق الله عز اسمه ، و هو سبحانه و تقدس طالب بعض حقوقه فجعله فرضاً و سامع عن بعضها فتركها على نشاط العبد ، و إن شاء أدى و إلا فلا ، فلما صارت العبادات كلها حق تعالى فلا يجوز بيع حق الغير .

(٢) اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال أحدها أن المراد أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل : و هو الطل الذي يسقط على الشجر فيجمع و يؤكل حلواً ، و منه الترنجيبين ، فكأنه شبه به الكفاة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفواً بغير علاج ، و الثاني : أن المعنى أنها من المن الذي امن الله به على عباده عفواً بغير علاج ، قاله : أبو عبيد و جماعة ، والثالث و به جزم الموفق عبد الطيف البغدادي و من تبعه فقالوا : إن المن الذي نزل على بني إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط ، بل كانت أتواها من الله عليهم بها من النبات الذي يوجد عفواً ، و من الطير التي تسقط عليهم بغير اضطهاد و من الطل الذي يسقط على الشجر ، إلى آخر ما حكاه عنه الحافظ ، و قال ابن القيم : ما رواه شفاء للعين في ثلاثة أقوال أحدها أن ماها يخلط في الأدوية التي يعالج بها العين ، لا أنه يستعمل ❖

واللذة ، قوله [العجوة من الجنة (١)] قبل لما أهدى (٢) الله آتلى آدم كانت جمعة
الف يزر هي أصول ثمار الدنيا ، فالمراد بكون العجوة منها إن كان أن أصلها
من الجنة فالأمر مستغن عن التشریح لما قدمنا ، فيشترك في هذا الوصف سائر

❦ وحده ، ذكره أبو عبيد : الثاني أنه يستعمل بحما بعد شربها واستنطار مائها
لأن النار تعلقه و تنضجه و تذيب فضلاته و رطوبته المؤذية وتبقى المنافع ،
الثالث : أن المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر و هو أول قطر
ينزل إلى الأرض فتكون الاضائة إضافة اقتران لا إضافة جزء ، انتهى .
قال القارى : وفي شرح مسلم لا نرى قيل : هو نفس الماء مجرداً وقيل مركباً
و قيل إن كان لتبريد ما في العين من حرارة فيجرد مائها شفاء ،
وإن كان غير ذلك فركبة ، انتهى ، قال الحافظ : حكى إبراهيم بن الحري
عن صالح و عبد الله بن أحمد بن حنبل أنها اشكت أعينها ، فأخذوا كماء
وعصرها واكتحلوا بمائها فهاجت أعينها رمدت ، و حكى ابن عبد الباقي :
أن بعض الناس عصر ماء كماء فاكتمل به فذهبت عينه ، انتهى ، وسبق عند
المصنف عن أبي هريرة أنه كحل به جارية له عشاء فبرأت كذا في المشكاة ،
قال القارى : وقد رأيت أنا وغيرى في زماننا من ذهب بصره فاجعل عينه
بماء الكماء مجرداً و شقني و عاد إليه بصره ، انتهى ، فسبحان من يسده
ملكوت كل شئ و هو النافع الضار ، و لا يعسد أن يكون ذلك
لاختلاف الكماء فانها أنواع وفي بعضها سم كما بسط في كتبه الطب .

(١) قال القارى : أى من ثمارها الموجودة فيها أو المأخوذة عنها باعتبار أصل
مادتها يزر نواها على أيدي من أراده الله تعالى ، انتهى .

(٢) ففي جميع الفوائد برواية البزار الكبير عن أبي موسى رفته لما أخرج
الله آدم من الجنة زوده من ثمار الجنة و عليه صنعة كل شئ فثماركم هذه
من ثمار الجنة غير أن هذه تغير و تلك لا تغير .

حجب الدنيا و ثمارها و بقولها و إن أريد أن التغير فيها أقل من غيرها من الثمار فهو محتمل أيضاً .

قوله [قال قتادة : يأخذ الخ] كأنه يصف نسخة (١) لعله جرهما ، وليس المراد الحصر (٢) في ذلك ، قوله [وفي الأيسر قطرة] ويتم بذلك دورة واحدة فان برأ فيها و إن لم يبرأ ثنى الدورة أو ثلثها .

[باب في كراهية التطبيق] المراد بذلك ما قدمنا من منافاته لا على درجات التوكل أو التوكل المطلق ، لا أن فيه أثماً ، و التطبيق منها هو تعليق الترميزات و غيرها .

[باب ما جاء في تبريد الحمى بالماء] قوله [فأبردوها بالماء] ولا حاجة إلى تخصيصه (٣) بقسم من أقسام الحمى ، بل الأمر باق على عمومه ، غاية الأمر أن

(١) قال صاحب النفائس : يضم الأول و مكون الثاني ، و فتح الحاء المعجمة لغة عربية بمعنى المكتوب و في الفارسية و الهندية يطلق على القرطاس الذي يكتب عليه الأدوية و كذا يطلق عليه في العربية أيضاً ثم ذكر استشهاده من كلام الخليل النحوي :

(٢) و يؤيده أنه وقع له في البخاري نسخة أخرى فقد أخرج في صحيحه بسنده عن خالد بن سعد قال خرجنا و معنا غالب بن أيمر فرض في الطريق فقدمنا المدينة و هو مريض فماد ابن أبي عتيق فقال لنا : عليكم هذه الحبيبة السوداء فغذوا منها خساً أو سبباً فاسحقوها ثم افطروا في أنفهم بقطرات زيت في هذا الجانب و في هذا الجانب الحديث ، ولا يذهب عليك أن الحديث لا مناسبة له بالباب و للتأويل مساغ .

(٣) قاله ابن القيم في الهدى و نوه ، قد أشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الأطباء و رآه منافياً لدواء الحمى و علاجها و نحن نبين بحول الله و قوته وجهه و فقهه فنقول : خطاب النبي ﷺ نوعان ، عام لأهل

⑤ الأرض وخاص ببعضهم ، فالأول كفاية خطابه ، و الثاني كقوله لاستقبلوا القبلة بغائط و لا بول ولا تستبروها و لكن شرقوا أو غربوا فهذا ليس بخطاب لأهل المشرق و المغرب و لا العراق ، و لكن لأهل المدينة وما على سمتها كالشام وغيرها ، وكذلك قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة ، و إذا عرفت هذا خطابه في هذا الحديث خاص بأهل الحجاز وما والاها إذ كان أكثر الحيات التي تعرض لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس وهذه ينفعها الماء البارد شرباً و اغتسالاً فان الحمى حرارة غريبة تشغل في القلب و تنبت منه بنوطة الروح و الدم في الشرايين و العروق إلى جميع البدن و هي تنقسم على قسمين عرضية و هي الحادثة إما عن الورم أو الحركة ، أو إصابة حرارة الشمس ، أو الغيط الشديد ، و نحو ذلك و مرضية و هي لا تكون إلا في مادة أولى ثم منها تسخن جميع البدن فان كان مبدأ نطقها بالروح سمي حمى يوم لأنها في الغالب تزول في يوم ، و نهايتها ثلاثة أيام ، وإن كان مبدأ نطقها بالاخلاط سميت عتبية و هي أربعة أصناف صفراوية و سوداوية و بلغمية و دموية ، وإن كان مبدأ نطقها بالأعضاء الصلبة الأصلية سمي حمى دق و تحت هذه الأنواع كثيرة ، و قد يتنفع البدن بالحمى ارتفاعاً عظيماً لا ينفعه الدواء ، و كثيراً ما يكون حمى اليوم و حمى العفن سبباً لاضطاج مواد غليظة لم تكن تنضج بدونها أو سبباً لنضج مدد لم تكن تصل إليها الأدوية المفتحة فيجوز أن يكون مراد الحديث من أقسام الحيات العرضية فأنها تسكن على المكان بالانغماس في المساء البارد ، و سقي الماء البارد و المثلوج و لا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر فأنها مجرد كيفية حادة متعلقة بالروح فكفي في زوالها مجرد وصول كيفية باردة تسكنها و تخمد لهاها من غير حاجة إلى استفرغ مادة أو انتظار نضج ، و يجوز أن يراد به جميع أنواع الحيات وقد

التبريد قد يضر المريض المغموم بوجه آخر لا لجهة الحمى نفسها قوله [يمار
و أصله (١) لصوت الغم .

اعترف فاضل الأطباء جالينوس بأن الماء البارد ينفع فيها فقال : فى المقالة
العاشرة من كتاب حيلة البرء : ولو أن رجلاً شاباً حسن اللحم ، وخصب
البدن فى وقت القبط ، وفى وقت منتهى الحمى ، وليس فى أحشائه ورم
استحم بماء بارد أو سبغ فيه لا تنفع بذلك ، قال : ونحن نأمر بذلك بلا
توقف ، وقريب منه ما قال الرازى فى كتابه الكبير : وفى قوله : من فجع
جهنم ، وجهان أحدهما أن ذلك أنموذج ورققة اشتقت من جهنم ليستدل
بها العباد عليها ويبتدروا بها ، ثم إن الله عز وجل قدر ظهورها بأسباب
تقتضيها كما أن الروح و الفرح و السرور و اللذة من نعم الجنة ، أظهر
الله عز وجل فى هذه الدار عبرة ودلالة ، و قدر ظهورها بأسباب توجبها ،
و الثانى أن يكون المراد به التثنية ، فثبته شدة الحمى و طبعها بفوح
جهنم تنبيهاً للنفوس على شدة عذاب النار ، و قوله فأبردوها ، روى
بوجهين يقطع الهمزة من إيراد الشيء إذا صيره بارداً ، و الثانى بهمة
الوصل مضمومة من برد الشيء يبرده و هو أفصح لغة ، و قوله بالماء
فيه قولان أحدهما أنه كل ماء ، وهو الصحيح ، والثانى أنه ماء زمزم لما
ورد فى بعض الروايات من التخصيص بذلك ، انتهى ما فى الهدى مختصراً
بتغير ، وفى الاشارة الرضى أن الحق التعميم لكن كون الغسل عند وجود
الحمى ليس بضرورى بل ينبغى الغسل عند انقلاع الحمى ثلثاً يورث شبة فى
الحديث ، وقال أيضاً إنه وقع فى مآلف الزمان فى بلدة ميرتم شدة الحمى
و قد ضاع فيها رجال كثيرون فعلم بولانا محمد قاسم الشانوقى بهذا
العلاج الغسل فاشتق سبباً منه نفر ، و لله در مشايخنا .

(١) و المراد ههنا صوت فور الدم ، و أريد هذا المعنى فى نعاير بالتون أيضاً *

[باب ما جاء فى الغيلة] (١) [علم أنه على الصلاة والسلام ، بنفسه أن الغيلة يقتل الولد و يهلكه فأراد أن يحرمها ، ثم تحقق عنده أنها إنما يؤمر فى الطفل المولود ، ولا تهلكه فلم يحرمها فثبت ورد النهى فهو على التنزيه ، وحيث ورد أنه كان قصد النهى و لم ينه فهو التحريم .

[باب فى دواء ذات الجنب] قوله [قال قتادة و بلد من الجناوب [ح] ، و هذا أيضاً ، ليس يريد به أن يحصى (٢) عيونه فى تلك الطريقة ، و إنما هو نسخة أدت إليها تجربته ، قوله [وذات الجنب يعنى السل] (٣) هو مرض من قرحة فى الجوف يؤدى إليه ذات الجنب و ليس هو (٤) ذات الجنب نفسه كما

❦ فى المجموع نحر العرق و المدم ارتفع و علا ، و جرح نعار و نغور إذا

صوت دمه عند خروجه ، انتهى ، قال القارى : نعار أى فوار الدم ، وقيل

سائر الدم ، و قيل مضطرب استعاض منه لأنه إذا غلب لم يسهل .

(١) و هو على ما فسره المصنف أن يظن الرجل امرأته و هى ترضع و هو

المشهور فى معناه وقيل أن تلد المرأة فيغشها زوجها و هى ترضع فتحمل

فإذا حملت قصد اللبن على الصبي ، كذا فى البذل .

(٢) فانه ينقصه الطلاء به أيضاً كما يظهر من كتب الفن .

(٣) فى حدود الأمراض السل بالكسر فى اللغة الهزال ، و فى الطب قرحة فى

الرئة ، و إنما سمى المرض به لأن من لوازمه هزال البدن ، ولما كانت الحى

الدقة لازمة لهذه القرحة ذكر القرشى أن السل هو قرحة الرئة مع اللق

وعده من الأمراض المركبة كذا قال النفيس ، و قال القرشى فى شرح

الفصول : يقال السل حى اللق و لنق الشيوخوخة و لقرحة الرئة ، انتهى ،

و فى بحر الجواهر الرئة شش جمعه رئات ، و فى الهندية يسمونها .

(٤) فان ذات الجنب عند الأطباء نوعان حقيقى و غير حقيقى فالحقيقى ورم صار

يمرض فى نواحى الجنب فى الغشاء المستبطن للاضلاع ، و غير الحقيقى ❦

يوهمه تفسير من فسر ههنا وإنما أراد (١) بذكره ههنا في تفسيرها أن النداءى
بهذين لما أثر في إبراء السل وهو مرض عسير البرء حتى قالت الأطباء فيه ما قالوا
كان قصهما فيما دون السل من أمراض ذات الجنب أظهر
قوله [حار جار] هذه اللفظة (٢) ليست نبأ كما وهمه بعضهم بل
المعنى أنه لحدته يجر من المواد ما لم يقصد إخراجه فيستضر بذلك المستنشى به فهو
اسم فاعل من الجر .

✽ ألم يشبه بعض في نواحي الجنب عز رياح غليظة مؤذية تحتن بين الصفقات
فتحدث وجماً قريباً من وجع ذات الجنب الحقيقى إلا أن الوجع في هذا
القسم محدود وفي الحقيقى ناخس ، قاله ابن القيم : ثم قال بعد بيان بعض
تفاصيلها : ويلزم ذات الجنب الحقيقى خمسة أعراض وهى الحمى والسعال
و الوجع الناخس و ضيق النفس والتبضع المتشاورى ، ثم قال : و الدواء
المذكور في الحديث ليس للحقيقى بل للقسم الثانى الكائن عن الريح الغليظة ،
فإن القسط البحرى و هو العمود الهندى إذا دق ناعماً و خلط بالزيت
المسخن وذلك به مكان الزنج المذكور أولمق كان دواء موافقاً لذلك نافعاً له
محلاً لمادته ويجوز أن ينفع من ذات الجنب الحقيقية أيضاً إذا كان حدوثها
عن مادة بلغمية لا سيما في وقت انعطاط الملة .

(١) ويمكن أن يقال أنه فسر بذلك لما أن السعال من لوازم ذات الجنب وفسروا
السعال بأنه حركة رئة تدفع بها الطبيعة أذى عن الرئة كما في حدود الأمراض
و تقدم أن السل قرحة الرئة ، فتأمل

(٢) ضبط القارى : بالمهملتين فهما كرهه للتأكيد لأنه لا يلقى بالأسهال، وحكى
عن الكاشف و الطارى بالجيم فى الثانى اتباعاً للصار ، انتهى . و ما أفاده
الشيخ وجهه ، انتهى .

[باب فى العسل] قوله [صدق الله] فى قوله (١) فيه شفاء للناس .
 قوله [و كذب بطن أخيك] فيما أراك من أن يستخر به مع أنه لا يستخر بل
 ينتفع فى الحقيقة ، و كان يفيد الاستطلاق إلا أن الظاهر للراى كان هو الضرر ،
 فكان الذى قاله البطن بلسان حاله من الاستضرار كان (٢) كذباً .
 قوله [فليتفع فى نهر جار] هذا علاج آخر وفيه زيادة التقيد بالوقت والنهر
 نسبة إلى الأول ، وفيه زيادة فتح نسبة إلى ما سلف ، و وجه الاستقبال ما فيه من
 مواجهة الماء فيتفع أزيد من الأول . قوله [ما بقى أحد أعلم به منى] لا تفضل
 أهل هذه الوقعة . قوله [و فاطمة تغسل] و كانت فاطمة . أنه حين سمعت
 القصة .



(١) و قيل : أى كون شفاء ذلك البطن فى شربه العسل قد أوحى إلى حكاه
 القارى عن ابن الملك .

(٢) أو الكذب بمعنى الخفاء كما حكاه القارى ، أى أخطأ بطن أخيك إذ
 لم يقبل الشفاء .

أبواب الفرائض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

[باب ما جاء في ميراث بنت الابن مع بنت الصواب] قوله [فقالا للبنت النصف] لما ورد في (١) آية الميراث صراحة [و للاخت من الأب والأم ما بقي] لما ورد (٢) في آية الكلاله ، والابنة خرجت بعد أخذ حقها من البين فكأنها لم تكن و لا بقية بعد التصفين حتى تأخذها ابنة الابن مع أنها ليس لها في القرآن ذكر ، ولما كانا استخرجا هذا الحكم بنص القرآن علما أن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه يوافقهما يقيناً ولا يخالفهما لكن أمراه بالحضور عنده لكونه أعلمهم وأقربهم قوله [قد ضلكت إذا] لكوني خالفت القرآن ، وقد فهمت منه ما فهمت و علمت من (٣) قضائه عليه السلام ما علمت ، وأما هما قلنا كانا أخطأ في الاجتهاد لم يكونا خاطئين .

[باب في ميراث الاخوة من الأب والأم] قوله [من بعد وصية] وإنما قدمه في الآية لأن الدين قد يعلو الورثة كلهم أو أكثرهم بخلاف الوصية ، والدين

(١) في قوله عز اسمه : وإن كانت واحدة فلها النصف .

(٢) في قوله تعالى : وإن أمرؤ ملك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما تركه

و خروج البنت محتمل لما إفاده الشيخ أو حملا قوله تعالى : ليس له ولد على الذكر فإن العرب أكثر ما يستعمله في الذكر .

(٣) قال الحافظ : في رواية الدارقطني عن عبد الرحمن بن مروان فقال ابن

مسعود : كيف أقول يعني مثل قول أبي موسى و قد سمعت رسول الله

ﷺ يقول فذكره ، انتهى .

حق مستحق بأخذه الدائن كيف أمكن بخلاف الموصى له ، ولأن الدين كثيراً ما يكون الشيء الذي أخذه الميت دليلاً عليه بخلاف الوصية ، فبهذه الوجوه قدمت الوصية إعتسماً بأمرها لا لتقديمها على الدين ، وإفظة أو في الآية بمعنى الواو فأنهما أي الوصية والدين قد يجتمعان وقد لا يجتمعان .

قوله [و إن أعيان بني الأم] هذا دفع لشبهة أخرى وهو أنهم كانوا لا يعدون بالنساء قرابة وقد ورد لفظ الأخوة في آية الميراث مطلقاً فلا ينهم بذلك إلغاء الأم (١) حتى يسوى بين العيني والعلائي ، بل أعيان بني الأم مقدمون على بني العلات لقوة قرابة الأولين نسبة إلى الآخرين ، وهذا إذا اجتمعت الفرقان وأما إذا انفرد بنو العلات فلا ريب أنهم يأخذون . قوله [كيف أقسم مالي بين ولدي] المراد بذلك الأخوات (٢) فإن لفظ الولد قد يطلق على غير الولد من الصغار .

(١) ففي السراجي : ثم يرجعون بقوة القرابة أعني به أن ذا القربتين أولى من ذي قرابة واحدة ذكر أو أنثى لقوله تعالى : **إِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ وَالْحَدِيثِ** . قال القاري : أي الأخوة والأخوات لأب واحد وأم واحدة من عين الشيء وهو النفيس منه . وقال بعض المحققين : أعيان القوم أشرفهم ، وذكر الأم منها لبان ما يرجح به بنو الأعيان على بني العلات وهم أولاد الرجل من نسبة شتى ، سميت علات لأن الزوج قد عل من المتأخرة بعد ما نهل من الأولى ، والمعنى أن بني الأعيان إذا اجتمعوا مع بني العلات فالميراث لبني الأعيان لقوة القرابة وازدواج الوصلة .

(٢) وذلك لأن جابر لم يكن له ولد إذ ذاك وكان له أخوات ، جزم به الحفاظ وغيره من شراح الحديث ، ولذا قالوا إن قوله : **تَرَكْتُ بَوْصِيكُمْ اللَّهُ وَهُمْ** . قال الحفاظ : قيل إنه وهم في ذلك ، وإن الصواب أن الآية التي تروى في قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء وهي **وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ** .

قوله [فَوَلَّتْ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ] ليس (١) المراد نزولها بغور تلك القصة نفسها . بل المراد نزولها في أمثال هذه . وعلى هذا فلا يضر نزول الآية قبل تلك الواقعة أو بعدها بترأخ . ثم ذكر الآية استطراد إذ ليس فيها من ذكر الكلالة ما يفيد ههنا . قوله [فَصَبَّ عَلَى مِنْ وَضُوئِهِ] الظاهر (٢) أنه غسالته ويمكن أن يكون فضالته .

✽ بختيكم في الكلالة . لأن جابراً يومئذ لم يكن له ولد ولا والد ، انتهى . وفي رواية لأبي داود اشكتيت وعندي سبع أخوات فدخل على رسول الله ﷺ يودني ، الحديث .

(١) اضطر الشيخ إلى هذا التوجيه لما قالوا إن الحديث وم يوجهين : الأول ما تقدم فريباً أن جابراً لم يكن له ولد إذ ذاك فكيف يناسبه قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم ، الآية . والثاني لما قاله الحافظ : أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق ابن عقيل عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، الحديث : وفي آخره فَوَلَّتْ آيَةَ الميراث فأرسل إلى عمهما فقال : أعط ابنتي سعدا لثنتين الحديث . قال : وبه احتج من قال [لها] لم تنزل في قصة جابر إنما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الربيع ، وليس ذلك بلازم إذ لا مانع أن تنزل في الأمرين معاً ، ويحتمل أن يكون نزول أولها في قصة البنتين وآخرها وهي قوله : وإن كان رجل يورث كلالة ، في قصة جابر ، ويكون مراد جابر فَوَلَّتْ يوصيكم الله في أولادكم أي ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية ، انتهى . وقال أيضاً في موضع آخر : أما قول البخاري في الترجمة قوله تعالى : يوصيكم الله إلى قوله : والله عليهم حلیم ، أشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله : وإن كان رجل يورث كلالة ، انتهى .

(٢) وبه جزم الحافظ في الفتح إذ قال : ينبت في الظهارة الرد على من زعم أنه رش عليه من الذي فضل ، وفي الاعتصام التصريح بأنه صب عليه نضر ✽

[باب في ميراث العصبه] قوله [الحقو الفرائض] أى السهام المقدرة في كتاب الله تعالى . قوله [فهو لأولى رجل ذكر] ذكر الرجل (١) وإن كان يغنى عن هذا التقييد إلا أن متابعة (٢) النساء الرجال في الأحكام لما كانت شائمة و أيضاً فكثيراً ما يطلق الرجل و يراد به الشخص مطلقاً عن قيد الأنوثة و الذكورة قيده به ، و المراد به الاحتراز عن الأنثى إشارة إلى أن النصيب إنما هو بالذكورة ، و أما الإناث فيحت كن عصبات فتمة تغيير لتصيهن من مقدار إلى مقدار ، و إطلاق العصبية (٣) مجاز و مشابهة .

⊛ الماء الذى توصى به ، انتهى . ثم بشكل على هذا الحديث إنه يخالف الحديث المتقدم في تعيين الآية في الأول آية الميراث و هنا قوله تعالى يستفنونك ، الآية . و أجاب عنه الشيخ في البذل فارجع إليه .

(١) قال القارى : قوله ذكر تأكيد أو احتراز من الحنفى ، و قيل أى صغير أو كبير ، و فى الارشاد الرضى : لا يصح الاحتراز عن الحنفى لأنه داخل في نوع منهما لا محالة ، و فى شرح الطبرى قال العلماء : وصف الرجل بالذكر تنبيهاً على سبب استحقاقه و هى الذكورة التى سبب العصبية ، و سبب الترجيح فى الارث ، و لذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين و حكته أن الرجل يلحقهم مؤن كثير فى القيام بالعيال و الضيفان و إرفاد القاصدين و مواساة السائلين و تحمل الفرائض ، انتهى . و أطال الحافظ الكلام على ذلك فى الفتح فارجع إليه .

(٢) حكاهما الحافظ بلفظ : قبل لنى توم اشتراك الأنثى معه فلا يحمل على التخليب ، وقيل : خشية أن يظن يلفظ الرجل الشخص و هو أعم من الذكر و الأنثى .

(٣) و به جزم الحافظ فقال : وأما تسمية الفقهاء الأخت مع البنت عصبه فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت العاصب .

[باب في ميراث الجد] قوله [إن السدس الآخر لك طعمة] إنما بين ذلك ثلثا يتوهم نسخ الحكم الأول، فيظن أن نصيب الجد كان هو السدس، ثم نسخ فعصر نصيبه ثلثا ويعنى أن هذا أعطاكه الشرع عطاء و أعطاك (١) وليس سهماً مقدراً لك .

[باب ميراث الجدة] قوله [و أبنتك انفردت] بالملو (٢) في الدرجة والقرابة . قوله [مالك في كتاب الله شئ] أى فيما أعلم ، وكذا ما بعده . قوله [هل معك غيرك] ليس لتحصيل العلم والاستيثاق فان خبر الواحد إذا التحق بياناً بالكتاب كان حكمه حكم النص القطعى، بل لحصول الظهانية و ثلثا يتسابق الثامن إلى التكذيب (٣) على رسول الله ﷺ . قوله [في الجدة]

(١) هكذا في الأصل ، فالمرحوم جارة والطعم مصدر والظاهر أن الصواب أطعمك بالماضى من الأفعال ، قال الطيبى : صورة المسألة أن الميت ترك بنتين وهذا السائل فلهما الثلثان وبقى الثلث فدفع عليه الصلاة والسلام إليه سدساً بالفرض لأنه جد الميت وتركه حتى ذهب ، فدعاه ودفع إليه السدس الأخير كيلا يظن أن فرضه الثلث ، ومعنى الطعمة ههنا النصيب أى رزق لك ليس بفرض ، وإنما قال فى السدس الأخير دون الأول لأنه فرض و الفرض لا يتغير بخلاف النصيب ، فإذا لم يكن النصيب شيئاً مستقراً ثابتاً سماه طعمة ، انتهى . وفى الارشاد الرضى : لم يرطه النبي ﷺ السهمين بهذا التفصيل إبتداءً لأن ما يحصل بالتعب يكون أوقع فى القاب . (٢) فيه إجمال مغل و المراد أبنتك انفردت باعتبار الوجود بأن لم تكن إلا واحدة أو باعتبار ذنو القرابة بأن تكونا اثنتين إحداهما أقرب إلى الميت تأخذ و تحرم الأبعد .

(٣) قال المجد : تكذب تكلف الكذب .

مع ابنها [كانت (١) أم الأم فلا إشكال ، و المراد بيان أنه لا استحقاق
للخال (٢) إذا وجدت ذور السهام ، ويمكن أن يكون أم الأب لكن ابنها كان
خاتل ابنه الميت ، أو صار عبداً لكنه يريد في الجملة

[باب في ميراث الخال] قوله [افه و رسوله مولى إلخ] المراد (٣) نفي
الاشتراك و [لا فاته و رسوله مولى كل مسلم .

[باب في الذي يموت و ليس له وارث] قوله [إن مولى للنبي ﷺ]
اختلف (٤) العلماء في توريث الأنبياء من غيرهم فقال بعضهم : لا يرثون كما لا يرثون

(١) الجدة أى أم الأب تسقط بوجود الأب عند الجمهور منهم الحنفية ، والمسألة
خلافية بين الصحابة ويشكل الحديث على الجمهور لاعطائه ﷺ الجدة مع
وجود الابن فأولوه بوجوده : منها أنه كان أعطاء من النبي ﷺ طعمة ،
ويشكل عليه أنه عليه الصلاة والسلام كيف أعطاها حق غيرها ، و حكى
القارى عن شرح السنة يحتمل أن يكون أبو ذلك الميت كافراً أو رقيقاً ،
و أنت خير بأنه يريد كما أفاده الشيخ ، فالأرجح ما اختاره الشيخ بأنها لم تكن
أم الأب بل أم الأم و منى قول ابن مسعود إنها أول جدة أى وقعت
مسألة الجدة فيها أولاً ، و فى الارشاد الرضى قيل : معناه أعطاها أولاً ثم لم يسقط
مثل هذه الجدة بعدها و هو أيضاً جيد .

(٢) يعنى إن الجدة لما كانت أم الأم فابنها خال و هو خال عن الميراث
لادخل له فيه حقتد .

(٣) ثم توريث ذوى الأرحام يختلف بين الصحابة والتابعين ، و جمهور الصحابة
على توريثهم و به قالت الحنفية و الثورى و إسماعيل ، ولم يقل به مالك
والشافعى ، و حديث الباب حجة للحنفية ، و البسط فى الأوجز .

(٤) فقالت الشافعية : إنهم يرثون صرح به فى شرح الأتباع و غيره و رجحه
الدسوقي من المالكية ، و قال ابن عابدين فى وسائله فى موانع الارث منها ❖

ودوا نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث ، و الصحيح أن هذه اللفظة غير ثابتة (١) والنبي ﷺ أعطى هذا المال إلى بعض أهل القرية من جانبه أو لكون هذا البعض ممن له استحقاق في بيت المال . قوله [إلا عبداً هو أعتقه] أى (٢) الميت أعتق هذا العبد و دفعه هذا كان لاستحقاقه من مال بيت مال المسلمين لا تورثاً .

[باب في إبطال الميراث بين المسلم والكافر] قوله [وقال بعضهم لا يرثه (٣)] هؤلاء لم يفرقوا بين الكافر والمرء ، والذين فرقوا بينهما وقالوا :

⑤ بنوة و هل هى مانعة عن الوارثة والموروثة جميعاً ، أو عن الوارثة فقط؟ ذهب الشافعية إلى الثانى ، واضطرب كلام أئمتنا فى الاشياء عن التهمة: كل إنسان يرث و يرث إلا الأنبياء لا يرثون و لا يورثون ، و ما قيل من أنه ﷺ ورث خديجة لم يصح وإنما و هبت مالها ، انتهى . ونقله عنه فى معين المفتى ، والدر المنثور ، وكلام ابن الكمال وسكب الأنهر يشعر بأنهم يرثون فليحرر ، انتهى . قلت: وعثار الشيخ أنه ﷺ يكون وارثاً لامورنا كما يظهر من كلامه هنا ، و سبأى التصريح بذلك فى تفسير سورة الشعراء . (١) و عامة الروايات عن هذه الزيادة خالية ، و أما بيان أنهم لا يورثون فقد تقدم فى الجزء الأول فى باب تركه النبي ﷺ .

(٢) قال القارى : الاستثناء منقطع أى سكن ترك عبداً وإعطاؤه ﷺ ميراثه رجلاً من أهل قرية بطريق التبرع لأنه صار ماله لبيت المال ، وقال المظهر قال شريح وطائوس: يرث العتيق من العتيق كما يرث المعتق من العتيق ، و الحديث ذكره حماد بن زيد مرسل إلا أنهم رجعوا رواية ابن عيينة موصولاً ، كما فى فتح المغيب .

(٣) قال الحفاظ : اعتناف فى المرء فقال الشافعى وأحمد : يصير ماله إذا مات شيئاً للمسلمين ، و قال مالك : يكون شيئاً إلا إن قصد بردته أن يحرم ورثته .

المرتد لما (١). وجب قتله كان وقت الارتداد مبتأ حكاماً فيرث المسلم ماله الذى فى يده وقت الارتداد. وإنما تأخير قتله إلى الثلاث لأزاحة شبهة التى دعت إلى الارتداد، وهذا هو الذى ذهب إليه إمامنا الهمام قدوة علماء الأنام رحمة الله عليه .

قوله [لا يتوارث أهل ملتين] هذا مشكل على مذهب من (٢) قال بتورث أهل الكتب السجادية فيما بينهم ، والجواب أن الإسلام ملّة كما أن الكفر ملّة ، فليس فيه تورث ذى ملتين .

[باب الميراث للورثة والعقل على العصبية] قوله [ثم إن المرأة التى قضى عليها بقرّة توفيت إلخ] قضى معروفاً ومجهولاً ، و الفاعل على الأول التى توفيت

المسلمين فيكون لهم ، و عن أبى يوسف ومحمد لورثة المسلمين ، وعن أبى حنيفة ما كتبه قبل الردة لورثة المسلمين وبعد الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كملقمة يستحقه أهل الدين الذى انتقل إليه ، و عن داود يختص بورثته من أهل الدين الذى انتقل إليه ، فالخاصل من ذلك أنه مذهب حررها لما وردى ، انتهى . قال صاحب الشريعة : لأبى يوسف ومحمد أن المرتد يجبر على الإسلام فيحكم عليه فى حق ورثته بأحكامه فكلا الكسبيين ملكاً له . فكلاهما لورثته ، ولأبى حنيفة أن حكم موته يستند إلى وقت ردته لأنه صار مالكا بالردة فيمكن استناد التورث فيما اكتسبه فى زمان إسلامه فيكون تورثاً للمسلم من المسلم ، ولا يمكن فيما اكتسبه حال ردته فلو قضى به لورثته لكان تورثاً للمسلم من الكافر ، انتهى مختصراً . ثم هذا كله فى المرتد أما المرتدة فكسبها جميعاً لورثتها المسلمين بلا خلاف بين أصحابنا .

(١) ولذا قالوا فى المرتدة : كسبها جميعاً سواء اكتسبته فى إسلامها أو ردتها لورثتها المسلمين لأنها لا تقتل عندنا ، بل تحبس حتى تسلم أو تموت .

(٢) و توضيح الخلاف أن أهل المال المنفردة يتوارثون فيما بينهم عندنا الحنفية ، والمراد بالملتين عندنا الكفر والإسلام ، أما اليهودية والنصرانية وغيرهما ⑤

و استشكلوا (١) لفظه على هنا و ليس بمشكل ، و إنما وقعوا فيها و وقعوا لما يتبادر من موت التي أسقطت الجنين و ضربتها ضربتها و لم يسبق ذنبهم إلى موت التي ضربت ضربتها ، و المعنى أن النبي ﷺ قضى بالفرقة على عاقلة الضاربة ، ولما توفيت الضاربة لم يحكم بارتها للذين غرموا عنها و هم العاقلة ليكون الغم لمن الغرم له بل و رثها زوجها و بنوها ، هذا هو المعنى بالبيان هنا فلا إشكال .

[باب في الرجل يسلم على يدي الرجل] قوله [هو أولى الناس بحبائه و عياله] المراد بهما التناصر و التوارث لكنهما مشروطان بما إذا تحالفا أيضاً و ليس له وارث أقرب أو أبعد ، و إنما بنى الأمر على العادة إذ كان الرجل من أهل الشرك يخرج من أهله و ماله و ولده و قريه فيسلم على يد رجل و يعاقده (٢) الموالاة على أن يدي ما جنى و يرث ما اجتنى فأجابته النبي ﷺ على وفاق ذلك ، ثم لفظ الناس ليس على عمومهم فإن أولويه إنما هو على من ليس له مزية عليه .

⑤ فكلها ملة واحدة ، و هو الأصح عند الشافعية كما صرح به الحافظ في

الفتح ، و الأديان السبوية كاليهودية و النصرانية ملل شتى و ما سواها ملة

واحدة عند المالكية ، صرح به الدسوقي ، و كابها ملل شتى عند أحمد

صرح به في نيل المأرب ، فالحديث بظاهره يطابق كلية للامام أحمد . و يخالف

كلية للحنفية و الشافعية ، و أجابوا عنه بما أفاده الشيخ أن الكفر ملة واحدة ،

قال صاحب الشريعة : الكفر ملة واحدة ، كما ذكره المازني عن الشافعي

و ذكره أبو القاسم عن مالك ، انتهى . قلت : وكذا قال محمد في مؤلفه .

(١) كما بسط هذا الاشكال و توجيه وضع على موضع اللام المحشى و غيره .

(٢) و هو المسمى بمولى الموالاة ، و هذا الولاء منسوخ عند الجمهور منهم

الأئمة الثلاثة ، و باق عندنا الحنفية و يدخل فيه رجل أسلم على يد رجل

و اقترن معه المعاقدة و المخالفة ، فبعد ذلك يكون المولى أولى بالميراث عند

عدم الأقارب عندنا كما في البذل ، وكذلك إذا قلل شخص مجهول النسب ❦

قوله [واحتج بحديث النبي ﷺ الولاء (١) لمن أعنت] حملا للام على الاستغراق
و هو مسلم لكن الاستغراق ليس لذلك الجنس (٢) بل لنوع منه ، و هو الولاء
الحاصل بالملك ، كما يدل عليه سياق حديث بريدة رضى الله تعالى عنها ، فإنه ﷺ
لما قال لعائشة رضى الله تعالى عنها : اشترطى الولاء لهم مع أمرها بالشراء علم بذلك
أن الولاء المقصود بيانه هنا هو الذى وقعت قضيته هنا لا مطلقاً .

آخر : أنت مولاي ترئى إذا مت وتمقل عني إذا جنيت و قال الآخر :
قلت فمتى يصح هذا العقد ، ويصير القابل وارثاً ، وإذا كان الآخر أيضاً
مجهول النسب و قال للاول مثل ذلك و قبله فورث كل منهما صاحبه
و عقل عنه ، وللمجهول أن يرجع عن عقد الموالاة ما لم يسقل عنه مولاه ،
هكذا في الشريفة .

(١) و هذا استدلال البخارى على ملك الجمهور قال العيني : حاصل كلامه أن
من أسلم على يده رجل ليس له ولاء لأنه مختص بمن أعنته ، واختصاصه
به باللام و لكن كون اللام فيه للاختصاص فيه نظر لا يخفى لأنه يجوز
أن يكون للاستحقاق ، و هي الواقعة بين معنى وذات كاللام في نحو ويل
للظففين ، و استحقاق المعتق الولاء لا يتنافى استحقاق غيره ، و يجوز أن
يكون للصيرورة لأن صيرورة الولاء للمعتق لا تتنافى صيرورته لغيره ، انتهى .
و في الشريفة : كان الشعبي يقول : لا ولاء إلا ولاء العاقبة ، و به أخذ
الشافعى و هو مذهب زيد بن ثابت ، و ما ذهبنا إليه مذهب عمر و على
و ابن مسعود ، انتهى . قلت : و ذكر في حاشية تخرىج هذه الآثار : و استدلال
الحنفية بحديث تميم الدارى المذكور في الباب ، و بسط العيني في كونه
صالحاً للاستدلال .

(٢) وقال القارى : اللام للمعد للجنس ، فاندفع ما قال الشافعى من بطلان ولاء
الموالاة بإرادة اللام للجنس ، انتهى .

[باب من يرث الولاء] قوله [يرث الولاء من يرث المال] يعني ان الذي لا يرث المال لا يرث الولاء ، و ليس المراد تعميم توريث الولاء لكل من يرث المال حتى يلزم توريث (١) النساء الولاء فيخالف قوله (٢) عليه السلام : ليس للنساء

(١) و يوضح ذلك ما قال الحافظ في الفتح تحت قوله عليه السلام الولاء لمن أعتق : قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لكل معتق ذكر كان أو أنثى ، و هو يجمع عليه ، و أما جر الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن إلا ما جاء عن مسروق أنه قال لا يختص الذكور بولاء من أعتقن آياتهم ، بل الذكور و الإناث فيه سواء كالمراث ، و قل ابن المنذر عن طاووس مثله ، والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ، وعن حيث النظر أن المرأة لا تستوعب المال بالغرض الذي هو أكد من التصيب فاختص بالولاء من يستوعب المال و هو الذكر ، وإنما ورث من أعتقن لأنه عن مباشرة لاهن جر الارث ، انتهى مختصراً .

(٢) قال صاحب الشريعة : هذا الحديث و إن كان فيه شذوذ لكنه قد تأكد بهما روى من أن كبار الصحابة كعمر و علي و ابن مسعود قالوا بمثل ذلك فصار بمنزلة المشهور ، وقال مولانا عبدالحق في حاشيته : هذا الحديث قد اشتهر رفته و قد ذكره صاحب الهداية أيضاً مرغوعاً لكن لم يجدوا إسناده فقاد حديثه كالزيلي و ابن حجر وغيرهم ، نعم روى البيهقي عن علي و ابن مسعود و زيد أنهم كانوا يحملون الولاء للكبير من العصبه ، ولا يرثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن ، وأخرج أيضاً عن إبراهيم قال : كان عمر و علي و زيد بن ثابت لا يرثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن ، وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عن الحسن و ابن سيرين و ابن المسيب و عطاء و النعمان ، انتهى .

من الولاء إلا ما اعتقن إلخ . قوله [تحوز ثلاثة موارث] أما حيازتها الطرفين فظاهرة ، و أما حيازة تركة اللقيط (١) فليست بحكم التوريث و الاستحقاق لذلك بل لتكون مال اللقيط يرد إلى بيت المال فيوقى للاقتطاع من جهة بيت المال حثا على الذي فعله و جزاء لما على ما صنعته .



(٤) قال القارى: الملتقط يرث من اللقيط على مذهب إسماعيل بن راهويه، وعامة العلماء على أنه لا ولاء للملتقط لأنه ^{ميت} ^{ميت} خسه بالملتق بقوله: لا ولاء إلا لولاء العتاقة قلعل هذا الحديث مفسوخ عندهم ، و في شرح السنة هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل ، و اتفق أهل العلم على أنها تأخذ ميراث عتقها ، و أما الولد الذى نجاه الرجل باللعان فلا خلاف أن أحدهما لا يرث الآخر لأن التوارث بسبب النسب اتفق باللعان ، و أما نسبه من جهة الأم ثابت و بنو أميان ، و قال القاضى : و حيازة الملتقط ميراث لقيطها محمولة على أنها أولى بأن يصرف إليها ما خلفه من غيرها صرف مال بيت المال إلى آحاد المسلمين فإن تركته لهم لأنها تركته ورثة الممتعة من معتقها ، انتهى . و يظهر من الارشاد الرضى تكملة في تخصيص ذكر المرأة هنا و هو أنها تأخذ من هذه الثلاثة كل المال بخلاف عامة الموارث .

أبواب الوصايا عن رسول الله ﷺ

قوله [فأوصى (١) بمالى كله] فان للبنت (٢) تأكل من بيت زوجها ولا حاجة لها بمالى . قوله [قال قلت يا رسول الله أخلف عن هجرى] إنما قال ذلك بناءً على ما هو العادة من أن المريض يذكر موته و لا يزال بذلك و لا يأس من حياته ، و أما إذا ذكر عند المريض غيره ما يعلم به أنه سيموت فانه حينئذ يخاف على نفسه و يأس (٣) من حياته و صحته ، سيما إذا كان القائل عن يعتقد فيه كالتبى ﷺ فان سعداً مع أنه كان يستفق عن الوصية و الميراث ، و هذا أوضح دليل على استعداده بالموت و قربه عنه بحسب ظنه ، لكنه لما سمع النبي ﷺ يذكر (٤) ما يظهر به دنو موته خاف و تحسر على كونه فارق دار هجرته حين موته ، و إن كان للموت في سفر الحج و بيت الله فضائل لكنه متضمن لفظة (٥) هي موت

(١) و لا يذهب عليك أن ما في رواية الترمذى من قوله عام الفتح يقال : إنه و هم ، و العراب حجة الوداع و جمع بينهما باحتمال التعدد ، وسبأى عن الشيخ أيضاً إشارة كون هذه القصة في سفر الحج .

(٢) و لم يكن له إذ ذاك إلا بنت واحدة كما هو مصرح في الروايات ، ثم ولد له أربعة بغير كما في البذل .

(٣) يقال : أناس منه أى قطع الأمل .

(٤) من الأمر بوصية الثلث و ترك الورثة أغنياء .

(٥) وإليها أشار النبي ﷺ بقوله : لكن البائس سمى بن خولة يرقى له أن مات بمكة .

المهاجر في داره ، فدفعه ﷺ بأنه لا يخلف عن الهجرة ، وإنما يخلف بعد النبي ﷺ فيجازى و يثاب عليه بعده من الحسنات ، و الطاعات ، و هذا رد لما كانوا يوهونه من أن طاعتهم بعد النبي ﷺ لا تكاد تكافئ سيئاتهم كما صرح به عمر رضي الله عنه (١) .

قوله [و املك أن تخلف إلخ] تصريح بما علم ضمنا من بشرى حياته رضي الله عنه في قوله ﷺ : [إنك لن تخلف بعدى] قوله [لكن البأس] أى الواقع في الضرر و الشدة ، و هو نقصان أجره بموته في مكة .

[باب في الحث على الوصية] قوله [بيت ليلتين] فن قال (٢) بالمفهوم

(١) إذ قال لابي موسى الأشعري : يا أبا موسى هل يسرك أن أسلمنا مع النبي ﷺ و هجرتنا معه و جهادنا معه و عملنا كله معه برد لنا و أن كل عمل عملنا بعده نجونا منه كفافاً رأساً برأس فقال أبو موسى : والله لقد جاهدنا بعده ﷺ وصلينا وصمنا وعملنا خيراً كثيراً ، وأسلم على أيدينا بشر كثير و إنما نرجو ذلك ، قال عمر : لكني أنا والذي نفس عمر بيده لوددت أن ذلك يرد لنا وأن كل شئ عملناه بعده نجونا منه كفافاً رأساً برأس ، الحديث أخرجه البخارى و غيره .

(٢) لم أجد من رخص في ليلة من القائلين بالمفهوم وظاهر الارشاد الرضى أن ذلك ليس مذهبا لأحد ، بل المعنى من ذهب إلى عبارة المفهوم ينبغي له أن يرخص الليلة ، ثم قال الحافظ : قوله ليلتين كذا لأكثر الرواة ولابي عروة و السبكي من طريق حماد بيت ليلة أو ليلتين ، و المسلم والنسائي من طريق الزهري بيت ثلاث ليال وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج لنزاحم أشغال المرأ التي يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه ، و اختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا التحديد ، والمعنى لا يمتضى عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيه مكتوبة عنده ، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير ، وكان للثلاث غاية للتأخير ، انتهى .

رخص في اليلة ، و الظاهر أن التقيد بهما اتفاق .

قوله [و له ما يوصى فيه] للبناء (١) للجهول أى و له شئ ينهى فيه الوصية ، و هو (٢) قابل مثل أن يكون عليه ديون أو في يديه عوار أو ودائع إلى غير ذلك ، و أما إذ لا فلا ، و بذلك يصح عدم إحصاء الذى يوصى بالمعنى الدرفى لما لم يكن عليه حق لأحد ، و أما إذا أخذ الوصية بمعنى مطلق أمر الميت بما يجب تنفيذه بعد الموت فهذا المعنى كان واجبا عليه يوصى و قد فعله ، و بهذا يظهر أن الآية « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية » إن أريد بها المعنى الأعم لا يحتاج إلى القول بالنسخ .

[باب أن الذى يوصى لم يوص] قوله [قال لا] و الجواب ظاهر بما أسلفنا ، و حاصل سؤاله أن الوصية مع كونها مكتوبة كيف تركها الذى يوصى ، و حاصل الجواب أن الوصية الدرفية لم تكن واجبة عليه لكونه لم يترك خيراً حتى يوصى فيه يوماً إذا كان بمعنى العام فقد كانت واجبة عليه ، و لم يتركها بل أوصى الخ . قوله [فلا وصية

(١) و قال القارى : يفتح الصاد و كسرهما ، قال الطيبي : ما معنى ليس ، و بيت

صفة ثالثة لأمرى . و يوصى فيه صفة شئ و المثنى خبر ليس ، انتهى .

و قال الحافظ : قوله بيت كان فيه حذفاً تقريره أن بيت ، و يجوز أن

يكون صفة لمسلم كما جزم به الطيبي ، انتهى . و أنكر المعنى تقدير الحذف .

(٢) قال ابن الملك : ذهب بعض أهل الظاهر إلى وجوبها لظاهر الحديث ،

و الجمهور على نفيها لأنه يوصى جعلها حقاً للمسلم لا عليه ، و لو وجبت لكانت

عليه و هو خلاف ما يدل عليه اللفظ قيل : هذا في الوصية المتبرع بها ،

و أما الوصية بأداء الدين ورد الأمانات الواجبة عليه فواجبة عليه ، ثم

ظاهر الحديث مشعر بأن مجرد الكتابة بلا إشهاد عليه كاف وليس كذلك

بل لابد من الشاهدين عند عامة العلماء لأن حق الغير تعلق به فلا بد لازاته

من حجة شرعية ، كذا في المرقاة و البسط في الفتح و السبى .

لوارث [ح] هذا إلى آخر الحديث بيان لبعض ما اشتمله الكلية المتقدمة ، و هو قوله : أعطى كل ذي حق حقه فان السوام لما تقررت للورثة لم يبق لهم حق في الوصية ، و الولد لما كان لصاحب الفراش قوياً كان أو ضعيفاً لم يبق فيه حق للعاهر سوى الحرمان ، أو يراد بالحجر الرجم كما سبق تقريره .

قوله [و حسابهم على الله] دفع لما عسى أن يتوهم من أن المرأة لعلها ولدت من زنا فكيف يباحق الولد بصاحب الفراش بأن ذلك أمر محقق بحسابهم عليه الله ، وإنما أمرتم أن تأخذوا بالظاهر ، و كذلك لما أتى الله سبحانه ولداً لوالد فليس له الإنهاء إلى غيره ، وإنما قابل ذلك الصنيع باللعنة لما فيه من خلط الأنساب ، ففيه من الضرر ما ليس في الجزئيات الأخر . قوله [و الزعيم غارم] إلى ههنا تفصيل للجملة (١) المتقدمة ، فتأمل . قوله [أصلح بدننا من بقية] أى لساناً .

[باب في انزجل يتصدق أو يعتق عند الموت] قوله [أوصى إلى أخى] أى جعلني وصياً فيه ، قوله [سمعت رسول الله ﷺ] بيان لأن ما اختاره (٢) أخوه الميت أمر مفضل . قوله [و لم تكن تحضت من كتابها شيئاً] لعزل (٣)

(١) و هي قوله : أعطى كل ذي حق حقه ، فان هذه الأمور المذكورة أيضاً من الحقوق .

(٢) أى التصدق عند الموت . فان ثوابه أقل من التصدق في الصحة و القوة .

(٣) اختلف فيها الروايات كما ذكرها الشيخ في البذل ، ففي رواية أنها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية ، و في رواية و عليها خمس أواق نجعت في خمس سنين ، و في رواية عمرة عن عائشة فقالت أهلها : إن شئت أعطيت ما بقي ، فجزم الاسماعيلي بأن رواية الخمس المعلقة غلط ، ويمكن الجمع أن التسع أصل . و الخمس كانت بقيت عليها بعد ما أدى منها أربعة . و بهذا جزم القرطبي و المحب الطبري ، و لكن يخالفها رواية السبابة و يحجاب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة فأدتها ، ثم جانتها ⑤

زيادة هذه الجملة مع أنها لا دخل لها في أداء المقصود ليقين فضل افتقار بريرة إلى المال لأنها لو كانت أدت شيئاً لما اضطرت كاضطرارها إذا لم تؤد .
قوله [إن شئت أن تختص عليك] المراد بالاحتساب هو الشراء والاعتاق بعده لا أن تعطى (١) بريرة فتؤدى في كتابتها .

[باب الولاء لمن اعتق] قوله [الولاء لمن أعطى الفثن أو لمن ولى النعمة] هذا شك من الراوى و هذا تنبص منه على أن المراد بالولاء ولاء المشتري . قوله [و أحتج بعض أهل العلم (٢) بهذا الحديث في إقامة أمر القافة] و لا يتم

وقد بقي عليها خمس ، فبقى قوله ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً أى لم تكن أدت بما بقي من كتابتها شيئاً ، انتهى .

(١) لأن الولاء . إذ ذاك كان لهم لا محالة فأى معنى لا شراطهم وورد النبي ﷺ عليهم ، ثم في الحديث جواز بيع المكاتب . قال القاضى : ظاهره بدل على جواز بيع رقبة المكاتب ، و إليه ذهب مالك و أحمد ، وقالوا : يصح بيعه ولا تنسخ كتابته حتى لو أدى النجوم إلى المشتري عتق ، وولائه للبايع الذى كاتبه ، و منه أبو حنيفة و الشافعى وأول الشافعى الحديث بأنه جرى برضاها . و كان ذلك فسخاً للكتابة منها ، و يحتمل أن يقال : إنها كانت طاجرة عن الأداء . فالمل السادة عجزوها و باعوها ، إلى آخر ما ذكره القارى .

(٢) قال القاضى : فيه دليل على اعتبار قول القائف في الأنساب وأن له مدخلا في إثباتها و إلا لما استبشر به النبي ﷺ ، وبه قال مالك و الشافعى وأحمد و عامة أهل الحديث وقالوا : إذا ادعى رجلان أو أكثر نسب مولود مجهول النسب ولم يكن له ينة أو اشتروا في وطى امرأة بالشبهة فأت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهم و تنازعوا فيه حكم القائف فبأيهم أحقه لحقه ، ولم يحذره أصحاب أبي حنيفة ، بل قالوا : يلحق الولد بهم جميعاً ، قال ابن الممام : إذا كانت الجارية بين شريكين فقامت بولد فادعاء أحدهما

احتجاجهم فان مسرة النبي ﷺ إنما كانت لاندفاع طعن الجهلاء في نسبة لالتحصيلة العلم به ، و كانوا يزعمون صحة قول مجزئ و ينفقون صدقه .
 [باب في حث النبي ﷺ على الهدية] قوله [و لا نخفون جارة لجارتها] أى الأخذ و لا المعطية . و الفرس ما يخرج من بين ظلف محرق .



ثبت نسبة منه ، وإن ادعياء معاً يثبت نسبة منهما ، انتهى . ومحصل الجواب عن استدلالهم بأن مبناء ليس إلا على استبشاره ﷺ و سروره بقول القائف ، و هو يحتمل أمرين إما أن يكون رضى بقول القائف ومثبتاً لنسبه منه أو يكون ردعاً لزعم أهل الجاهلية بإبطال نسبة منه ، وقد ثبت أن أهل الجاهلية تفدح في نسب أسامة ، وأثبت الشرع نسبة منه ولم يكن الرسول ﷺ منه في شك ، بل كان على يقين فلا يشك أن استبشاره ﷺ بقول القائف لم يكن على الاحتمال الأول بل على الثانى ، فلو كان الاحتمالان متساويين لم يكن فيه محل الاستدلال فكيف إذا كان الاحتمال الثانى هو الأرجح بل هو المتيقن ، فلا يجوز الاستدلال باستبشاره ﷺ على إثبات أمر القائف في إثبات النسب ، هكذا في البذل مختصراً .

أبواب القدر (۱) عن رسول الله ﷺ

[باب ما جاء في التشديد (۲) إلخ] إنما كان دأبهم التصدير بهذا الباب ردها عن

(۱) بفتح الدال و تسكن ، ما يقدره الله عز اسمه من القضايا ، قال في شرح السنة : الايمان بالقدر فرض لازم ، وهو أن يعتقد أن الله خالق أعمال العباد خيرها و شرها ، و كتبها في اللوح المحفوظ قبل أن خلقهم ، و الكل بقضائه و قدره و إرادته و مشيئته غير أنه يرضى الايمان و الطاعة و وعد عليهما الثواب ، و لا يرضى الكفر و المعصية و أوعده عليهما العقاب ، و القدر سر من أسرار الله تعالى لم يطلع عليها ملكا مقرباً ولا نبياً مرسلًا ، ولا يجوز الخوض فيه و البحث عنه بطريق العقل ، بل يجب أن يعتقد أن الله تعالى خالق الخلق و جعلهم فرقتين : فرقة خالقهم للنعيم فضلاً ، و فرقة للجهيم عدلاً ، و سأل رجل علياً فقال : أخبرني عن القدر قال : طريق مظلم لا تسلكه ، و أعاد السؤال فقال : بحر عميق لا تلجه ، و أعاد السؤال فقال : سر الله خفي عليك فلا تفتشه ، كذا في المرقاة .

(۲) و ههنا تقرير أتيق في الارشاد الرضى أحيت أن أكتبه بلفظه ، فان في سياقه فائدة لا تحصل بالتحريف و التدقيق مشير إلى أن أكثر ألفاظه هي بعينها من كلام حضرة الشيخ نور الله مرقده و برد مضجعه ، وهو هذا : حضرت نے تقدیر میں خوض کرنے سے منع فرمایا یعنی اسمیں خوض کرنا اور مقول کو مقول بنانا اور اس کو دلائل عقلیہ سے ثابت کرنا اور رجوع إلى العقل کرنا نہ چاہئے ، اور کوئی مرتبہ محقق واضح بین القدر و الجبر ثابت کر دینا کہ ہر شخص سمجھ لے اور فرق بین معلوم ♦

الخوض فيه و تسليما لما أمر الله بالایمان به و إن لم يصل العقل إلى دركه . قوله [كتب الله علي] و مثل هذا الجواب لا يصالح في عالمنا هذا و صح (۱) ثمة لما

✽ ہوجاوسے دشوار ہے ، اور کشف اوسکی کسے کا اور اطلاع اسکی حقیقہ کی بعید بلکہ قریب حال ہے اسعین خوض و تعمق کا نتیجہ یہ ہوتا ہے کہ آدمی جبریہ یا قدریہ ہوجاتا ہے پس ہر شخص کو چاہیے کہ تقدیر پر ایمان لاوے اور اللہ سبحانہ اور اس کے رسول کریم سے جو حکم کیا اس کو تسلیم کرے گو اسکی حقیقہ کا علم نہ ہو باقی ثواب و عذاب کا اسکو اختیار ہے ، اور وہ مالک ہے ، • والمالک یتصرف فی ملکہ کیف یشاء • اگر عذاب دے تو ظلم نہوگا کیونکہ ظلم جب ہوتا کہ تصرف ملک غیر میں ہوتا اور یہ بات ظاہر ہے کہ حرکت مرتعش اور حرکت و افعال عباد میں فرق ہے انسان ایسا صاحب اختیار بھی نہیں کہ دوسرا کوئی اصلا متصرف نہو کیونکہ ظاہر ہے کہ انسان بہت سے ارادے کرتا ہے اور وہ خلاف ہوتا ہے اور پورا نہیں ہوتا پس نہ محض مجبور ہے اور نہ بالکل قادر ہے ، بلکہ بظاہر فی الجملة اختیار ہے اس اختیار ظاہری پر کہ جب مثلا اختیار زنا و ترک زنا اور صلاة و ترک صلاة دونوں کا تھا ، اور اسکو علم نہیں کہ تقدیر میں کیا لکھا ہے پس عتاب و الزام کے واسطے یہ کافی ہے ، انتہی بلفظہ ۔

(۱) یعنی فی عالم البرزخ و عالم الأرواح ، کا بدل علیہ لفظ المشاکاة عن مسلم احتج آدم موسی عند ربہما . قال القاری : و يجوز أن تكون جسمانية یأن أحياءا أو أحياءا آدم فی حیاة موسی و اجتماعا فی حضائر القدس ، و قال أيضا : اعلم أن هذه القصة تشتمل علی معان محررة لدعوی آدم علیہ السلام مقررة لحیثہ منها أن الحاجة لم تكن فی عالم الأسباب بل فی العالم العلوی عند ملتی الأرواح ، و منها أن آدم علیہ السلام احتج بذلك بعد ✽

أنه ليس بدار التكليف .

[باب فى الشقاء و السعادة] قوله [أو مبتدأ] شك من (١) الراوى و الصيغة مع قربها السابق معروف أو مجهول . قوله [و هو بفتك فى الأرض] و بذلك يستدل (٢) أمثال هذه الحركات التى هى لغوينا و إن لم تكن نعمة لغوا بل فيها فوائد لم نعرفها .

[باب أن الأعمال بالخواتيم] قوله [فى أربعين يوماً] و قد ورد (٣) فى بعض الروايات أن جميع هذه التحولات تكون فى أربعين يوماً ، و قد يشاهد غير هذين ، و الجواب أن الأول فى أكثر مدة الحمل ، و الثانى فى أقلها و ما بينهما لما بينهما . [باب ما جاء كل مولود يولد على الفطرة] الفطرة هى أول التكوين و المراد به التكوين الأزلئ أو التكوين فى بطن الأم ، أو التكوين وقت الولادة ، و حاصل الكل (٤) و مآله الاسلام فلا تتنافى الروايات .

❖ انتفاع مواجب الكسب منه و ارتفاع أحكام التكليف عنه ، و منها أن اللائمة كانت بعد سقوط الذنب و موجب المغفرة ، انتهى ، قلت : ولذلك لم يعتذر آدم بهذا الجواب فى جناحه تعالى بل تلقى من ربه كلمات فتاب عليه ، و أيضاً ، فى قصته إشارة بنية إلى اليون البين فى المحاوراة مع الخالق و المخلوق . (١) يعنى أن التردد بين المبتدع و المبتدأ من شك الراوى ، و أما التردد بين إحداهما و بين قوله فيما فرغ من عمر . (٢) هكذا فى الأصل ، و الظاهر أن فيه سقطاً من الناسخ ، و الصواب على إباحة أمثال إلخ .

(٣) و بسط الحافظ أشد البسط فى اختلاف ألفاظ هذا الحديث مع الترجيح لبعضها و الجمع فى بعضها فارجع إليه لو شئت التفصيل .

(٤) الظاهر أن المراد بالكل ما ورد فى الباب من الألفاظ المختلفة من الملة و الفطرة و الاسلام و غيرها .

قوله [الله أعلم بما كانوا عاملين به] قالوا معناه (۲) أنهم بمجازوت علی حسب أعمالهم لو قدروا أحياء ، ظاهر العبارة يأتی عنه لأنه لو كان المراد ذلك لقال الله أعلم بحالهم بل المعنى أنهم إذا ولدوا علی الفطرة كان حالهم هو الاسلام ما لم يعترض علیه عارض ، والله أعلم بما كانوا به عاملين (۲) فوحبوا لكنهم لم يستبقوا حتى يتقرى عليهم عارض ينافي الفطرة ، فهذا الحديث علی هذا التقرير يوافق ما ورد من أن أطفال المشركين يكونون فی الجنة قوله [و فی يده كتابان] الظاهر أنهما لم يكونا بحسين (۳) لهم ، و إن كانا فی يديه ^{مكتوبين} حقيقة ، و يمكن أن يقال بحسوسيتهما لهم لكنه بعيد فی الجملة .

قوله [أجرب الحشفة] تخصیصها بالذكر لما أن بداية الجرب تكون منه .

(۱) یعنی الله أعلم بما كانوا سيعملون لو أحياء الله عز وجل ، هذا هو المشهور فی معناه و علی هذا قالوا إن هذا قاله ^{عليه السلام} قبل أن نزل علیه فيها شئ ، و الخلاف فی ذراری المشركين شور ، و للعلماء فيها عشرة أقوال بسطت فی الأجزاء .

(۲) و مفاد تقرير الشيخ هنا بظاھرہ يخالف مؤدى الارشاد الرضى ، و انقظه ممكنًا ، بلکه مطلب حديث كايه هے كه الله جانتا هے كه كس كے ساتھ عامل هے ، اور یہ كناية ان كے جننى ہونے سے هے كيونكه ظاهر هے كه وه اس حالت ميں ملت اسلام پر هے ، اور مولود علی الايمان ہونے انتهى ، و يمكن تأويله إلى كلام الارشاد الرضى كما لا يخفى .

(۳) و قال القارى : الظاهر من الاشارة أنهما حساب ، و قيل : تمثيل واستحضار للمعنى الدقيق الحق فى مشاهدة السامع حتى كأنه ينظر إليه انتهى ، قلت : و لا تنافى فى كونهما حسين وكونهما غير محسوسين لهم ، والظاهر من السياق كما أفاده الوالد المرحوم عند الدرس أنهما كانا على سبيل التمثال أى فوثر .

قوله [نذبه] بالنون ثم الدال المهملة ، ثم الباء الموحدة من تحت ثم نون ندخله في الدين و هي الخطيرة (١) . قوله [و لم يكذب في الاسلام كذبة] وكان اسلامه قديماً فصار المعنى أنه لم يكذب (٢) كذبة . قوله [فسأله ما كانت وصية إليك] وكان سمع أن أباه أوصاه في ذلك . قوله [إن أول ما خلق الله] القلم (٣) الأولى (٤) إضافية .

(١) قال صاحب المجمع : الدين (بالكسر) خطيرة الغم من القصب و هي من الخشب زرية و من الحجارة صبرة ، انتهى .

(٢) يعنى قوله في الاسلام ليس بقيسدا احترازى ، و يؤيده ما قال الحافظ في تهذيبه ، قال العجلي تابى ثقة من خيار الناس لم يكذب كذبة قط ، انتهى .

(٣) قال القارى : القلم بالرفع و هو ظاهر و روى بالنصب ، قال بعض المناربة رفع القلم هو الرواية ، فان صح النصب كان على لغة من ينصب خبران ، و قال المالكي : يجوز نصبه بتقدير كان على مذهب الكافى ، وقال المغربي لا يجوز أن يكون القلم مفعول خلق لأن المراد أن القلم أول مخلوق ، وإذا جعل مفعولا لخلق أوجب أن يقال اسم إن ضمير الشأن و أول ظرف فينبغى أن تسقط الفاء من قوله ، فقال أو يرجع المعنى إلى أنه قال له اكتب حين خلقه فلا إخبار بكونه أول مخلوق ، انتهى .

(٤) حكى القارى ، عن الازهار أول ما خلق الله القلم يعنى بعد العرش ، والماء والريح لقوله ﷺ كتب الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، و عرشه على الماء ، رواه مسلم ، و عن ابن عباس سئل عن قوله تعالى وكان عرشه على الماء على أى شئ كان الماء ، قال على متن الريح ، رواه البيهقي . قال القارى : فالأولى إضافية ، والأول الحقيقى هو الدور المحمدى على ما ينشئه في المورد للولد انتهى ، قلت : و سيأتى شئ من ذلك في تفسير سورة هود .

قوله [اكتب القدر ما كان وما هو كائن] لا شبهة (١) في صحة صيغة الاستقبال هنا ، وأما الماضي فأنها بالنسبة (٢) إلى خلق القلم أو إلى الكتابة أو إلى زمان رواية الراوى أو قول النبي ﷺ .



(١) لكتب أورد القارى على قوله إلى الأبد إشكالا قويا وهو أن ما لا يتأهى في المال كيف ينحصر و يضبط تحت القلم ، ثم أجاب عنه بأجوبة عديدة وأحسنها عندي أن المراد بالأبد ما هو كائن إلى القيامة كما هو مصرح في عدة روايات ذكرها الترمذى ، وأصرحها أن أبا داود ذكر في حديث عبادة هذا قال لكتب مقادير أو كل شئ حتى تقوم الساعة .

(٢) قال القارى : الماضى بالنسبة إليه ﷺ ، وقال الأثير : ما كان يعنى العرش و الله و الرب و ذات الله و صفاته ، انتهى ، قلت : وهو الأوجه .

أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ

[باب لا يحل دم امرئ مسلم] قوله [يوم الدار] أى يوم (١) حاصره أهل مصر . قوله [ألا لا يحنى جان إلا على (٢) نفسه] و كانوا يقتلون أبا القاتل أو ابنه أو غيرهما قصاصاً لقتولهم فنهام النبي ﷺ عن صنيعهم ذلك ، وقال جناية الرجل لا تكون إلا على نفسه ثم خصص بعض جزئيات هذا الكلى تصريحاً بتحريم ما كان شائعاً بينهم . قوله [لا يحنى الشيطان قد أنس إلخ] و لا يحنى أن (٣) يأسه من ذلك لا يستلزم أن يلعن عبادته ، و إنما كان أيسر لما رأى من شوكة الاسلام و شيوعه و قوته فأيس أن يرتكوا على أعقابهم كفاراً و ذلك لا يستلزم أن لا يعبدوه أصلاً .

[باب لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً] قوله [لاعباً جاداً] عطف (٤)

(١) يعنى حاصروا عثمان في ناره بالمدينة المنورة زادها الله شرفاً و كرامة .
(٢) هكذا بالاستثناء في النسخ التي بأيدينا من الترمذى ، وكذلك في ابن ماجه ، لكن صاحب المشكاة حكى عنهما لا يحنى جان على نفسه بدون الاستثناء و فسر سياقه القارى بقية معان لا تمشى في رواية الترمذى فلا حاجة إلى ذكرها .

(٣) و حمل القارى النقي على عبادة الشيطان أى الكفر علانية ، وقال لم يعرف أنه عبده أحد من الكفار علانية إذ قد يأتي الكفار مكة خفية .

(٤) و يؤيد ذلك ما في رواية لابي داود لمياً و لا جيداً و على هذا فاللهي عن أخذ مال المسلم بدون رضاه في الجدة ، و هو ظاهر وفي اللبس لما أنه يروعه و يؤذيه ، و هذا عتار الشيخ في معناه ، و قيل في معناه أنه

يحذف حرفه . قوله [نهى أن يتعامل السيف] أى أن اضطر إلى إعطائه وأخذوه يعطيه مقعداً و بأخذه كذلك لا مسلولاً لما فيه من التعرض للهلاك و الإهلاك .
[باب من صلى الصبح فهو في ذمة الله] قوله [فلا يتنكحكم الله سبحانه]
من المجرى (١) . قوله [و من شذ شذ إلى النار] بفتح (٢) الشين فى الأزل

باعتبار الوقتين يعنى يأخذ فى اللعب و المزاح ابتداءً ، ثم يحبس عند نفسه انتهاءً ، وهذا مراد ما فى الحاشية عن المجمع ، و قيل هذا باعتبار الحالتين يعنى يظهر اللعب باعتبار الظاهر ، و يضم فى نفسه الأخذ بالجد ، وقيل : بعكسه يعنى يأخذ متاعه و لا يريد سرقته و يحبس بل يريد ادخال الفيض على صاحبه ، و أشار إلى هذين المعنيين القارى .

(١) قال المجد : تبعه كفرح تبعاً و تباعة مشى خلفه و كفرحة و كتاباة الشئ الذى لك فيه بغية شبه ظلامه و نحوها ، و كأمر الناصر و الذى لك عليه مال و التابع ، و منه قوله تعالى ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيهاً ، انتهى . قلت : قاله لا يطلبكم الله تعالى بذمته ، و فى المشكاة برواية مسلم عن جندب القسرى مرفوعاً من صلى صلاة الصبح فهو فى ذمة الله فلا يطلبكم الله من ذمته بشئ فإنه من يطلبه من ذمته بشئ يدركه ، ثم يكبه على وجهه فى نار جهنم ، قال القارى قوله فى ذمة الله أى فى عهده و أمانه من الدنيا و الآخرة ، و هذا غير الأمان الذى ثبت بكلمة التوحيد فلا يطلبكم الله أى لا يواخذكم ، و المراد نهىهم عن التعرض لما يوجب مطالبة الله لإيائهم بنقض عهده و انخاف ذمته بالتعرض لمن له ذمة أو المراد بالذمة الصلاة الموجبة للأمان أى لا تركوا صلاة الصبح فينتقض به العهد الذى بينكم وبين ربكم فيطلبكم به ، انتهى .

(٢) و قال القارى : من شذ أى انفرد عن الجماعة باعتقاد أو قول أو فعل لم يكونوا عليه ، شذ فى النار أى انفرد فيها ومعناه انفرد عن أصحابه الذين

و الضم في الثاني .

[باب في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر] قوله [يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية إلخ] و كان غرضه رضی الله عنه دفع ما يتوهم من التعارض (١) في الرواية و الآية ، و حاصل دفعه أن الآية ، و إن كان يتبادر منها أنكم لا يضركم خلال أحد إذا اعتديتم إلا أن الإعتداء لا يتحقق ما لم يقض حقه في الأمر بالمعروف فيها موافقتان حقيقة . قوله [حتى تقتلوا إمامكم] كما قتلوا (٢) عثمان رضي الله تعالى عنه .

[باب في تغيير المنكر باليد إلخ] قوله [ترك ما هناك] أي الأمر (٣) الذي كانوا يقدمون له الصلاة على الخطبة قد ترك فإن الناس لا يستمعون الخطبة لو أخرت و التذكير واجب فلذلك قدمناها ، و هذه حيلة اخترعها و إلا لقد كان لسبب أهل بيته ﷺ في خطبته . قوله [و ذلك أضعف الإيمان] يحتمل أن يشار إلى الرجل القائم به و يكون يائناً للرجل نفسه ، والمعنى على هذا أن هذا الذي

❦ هم أهل الجنة والتي في النار ، انتهى .

(١) و يؤيد ذلك سياق أبي داود بلفظ يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية و تضمنوها على غير مواضعها الحديث ، وأخرج أيضاً عن أبي أبة ، قال سألت أبا ثعلبة . كيف تقول في هذه الآية ، قال أما و الله لقد سألت عنها خيراً ، سألت عنها رسول الله ﷺ فقال يل استمعوا بالمعروف و تناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً ، الحديث .

(٢) قلت : و يحتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكروا من قتل الأمير قبيل خروج المهدي عليه السلام .

(٣) يعني قد ارتفعت علة التقديم . وقال القاري الأظهر أن يقال مراده ترك ما تعلم من تقديم الصلاة و صارت السنة والخير الآن تقديم الخطبة لأجل المصلحة التي طرأت وهي انقضاء الناس قبل سماع الخطبة لو أخرت ، انتهى .

اكتفى بانكار القلب أضعف الايمان ، و يحتمل أن يسار إلى هذا الانكار القلبي والمعنى أن هذا الذى فعله من إنكار القلب أضعف مراتب الايمان .

[باب أفضل الجهاد] [إلخ] لما أن الجهاد بين أمرين مترددين ، إما أن يقتل ويغلب فيغنى (١) أو يقتل ويغلب فيغنى ، والذي تكلم بالحق بين يدي جائر مستيقن بهلاكه فكان أفضل .

[باب سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته] قوله [إنها صلاة ورغبة و رهبة] وكل صلاته ﷺ كانت رغبة ورهبة فالمراد (٢) أنى سألت فيها ربي فرغبت أن يجيء ، و رهبت أن يرهه ، و أما الصلوات الأخر فكانت خالصة له تعالى بإظهار عبوديته و إقرار معبوديته بحسب . قوله [وأعطيت الكثرين] تخصيص بعد تعميم لما فيه من استبعاد ظاهره بقوة شوكة هذين الملكين (٣) .

(١) الظاهر أن الأول ببناء المعلوم بالعين المعجمة أى يفوز بالنعمة ، و الثانى ببناء المجهول بالعين المهملة أى يخضب بالدم أو يشق شفته ، قال المجد : العلم شجرة حجازية طائفة حمراء شبه بها البنان المخضوب ، و النعمة الشفة في شفة الانسان فتأمل ، و لا مانع أن يكون كلا اللفظين من النعمة ، معروفاً و مجهولاً .

(٢) و ما أفاد الشيخ أوجه بما قال القارى من أن الاظهر أن يقال المراد به أن هذه صلاة جامعة بين قصد رجاء الثواب و خوف العقاب بخلاف سائر الصلوات إذ قد يغلب فيها أحد الباعثين على ألباها ، انتهى .

(٣) أى قبصر و كسرى ، قال التوربشتى : يريد بالاحمر والايض خزان كسرى و قبصر ، و ذلك أن الغالب على نقود بمالك كسرى الدنانير ، والغالب على نقود بمالك قبصر الدراهم ، كذا في المرقاة ، وفي الجمع : هى بما أفاء الله على أمته من كنوز الملوك فالاحمر الذهب كنوز الروم لأنه الغالب على نقودهم ، و الايض الفضة كنوز الأكاسرة لأنها الغالب على نقودهم ، انتهى .

[باب الرجل يكون فى الفتنة] قوله [قريبا] وبين لنا (١) بحيث قربها إلى الأذهان و أشرب حقيقتها فى القلوب ، أى بينا حق البيان . قوله [قال رجل فى ماشيته] بين فى القسمين البعد من المسلمين سواء كان (٢) بالخروج إلى الجهاد أو بالخروج بمشايسته إلى الجبال و الآكام ، فلا يشترك بالمسلمين فى قتالهم وجدالهم .

قوله [تكون الفتنة تستنطف العرب] أى تستوعبهم (٣) ، والظاهر الأسلم من التكلفات أنها لم تعلم أيها هى ، و إن قال بعض المحشين (٤) إنها فتنة على ومعاوية رضى الله عنهما ، ولئن كان كما قال فعنى (٥) قوله قتلاهما فى النار أن من

❖ لا يذهب عليك ما بين الكلامين من المخالفة ، وقال النوى : المراد بالكافرين

الذهب و القصة كنزى كسرى و فسر ملكى العراق و الشام ، انتهى .

(١) قال الأشرف : أى وصفها للصحابة وصفاً بليغاً ، فإن من وصف عند أحد

وصفاً بليغاً فكأنه قرب ذلك الشئ إليه ، و قال القارى : أى عدها

قرية الوقوع . انتهى . و بهذين المتنين فسر الحديث صاحب المجمع .

(٢) يعنى أن المراد برجل أخذ برأس فرسه من يخرج إلى جهاد الكفار ، قال

المظهر : يعنى رجل هرب من الفتن وقاتل المسلمين ، و قصد الكفار

يحاربهم و يحاربونه فبقي سالماً من الفتنة ، كذا فى المراقبة .

(٣) قال القارى : أى تستوعبهم هلاكاً من استنفذت الشئ أخذته كله ، كذا فى

النهاية . وقيل : أى تطهرهم من الأردال و أهل الفتن .

(٤) كما فى حاشية الترمذى ، و أبى داود وغيرهما ، و كذا حكاها القارى عن

غيره و بسط الكلام فيه ، انتهى .

(٥) هذا أوجه بما فى الحواشى المذكورة ، إذ قالوا : إن قيل كيف قتلاهم فى النار

و المخطئ من المجتهد معذور وكلا الفريقين مجتهد ، قلت : هو توييح

و تغليب ، انتهى .

قتل في تلك الفتنة لا من وقعت بسببه الفتنة فيخرج من حكم عليه بالنار عثمان
و طالعة والزبير رضى الله عنهم عن استشود فيها لأن الفتنة إنما هاجت بسبب قتلهم
لا أنهم قتلوا فيها .

قوله [اللسان فيها أشد من السيف] المراد باللسان الكلمة فإن كان (١) المراد
بها الحق فاللعن أن التكلم بالحق أشد فيها من احتمال ضرب السيوف لقتال (٢) أهلها

(١) و من حلها على الصفين ذكر لهذه الكلمة معنى ثالثاً ، و هو أن ذكر أهل
تلك الحرب سوء يكون كمن حاربهم لأنهم مسلمون و غية المسلم إثم ، بل
أكثرهم كانوا أصحاب رسول الله ﷺ لا سيما الصدرين الأعظمين الأئمة
على و معاوية رضى الله عنهما ، و قد قال ﷺ : إذا ذكر أصحابي فأمسكوا
أى عن الطعن فإن رضا الله تعالى في مواضع من القرآن تعلق بهم و لهم
حقوق ثابتة في الذمة . وقال عمر بن عبد العزيز : تلك دماء طهر الله أيدينا
منها فلا تلوث ألسنتنا بها ، قال النووي : كان بعضهم مصيياً و بعضهم مخطئاً
معذوراً في الخطأ لأنه كان بالاجتهاد و المجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه ،
و كان على هو الحق المصيب في تلك الحروب ، هذا مذهب أهل السنة ،
و كانت القضايا مشبهة حتى أن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا
الطائفتين ، ولو تيقنوا الصواب لم يتأخروا عن المساعدة ، قال القارى : والتحير
لم يكن في أن علياً أحق بالخلافة أم معاوية ؟ لأنهم أجمعوا على ولاية علي ،
و إنما وقع النزاع بين معاوية و علي في قلة عثمان حيث تغل معاوية بأى
لم أسلم لك الأمر حتى تقتل أهل الفساد و الشر من حاصر الخليفة و أعان
على قتله ، فإن هذا ثلثة في الدين و خلل في أئمة المسلمين ، و اقتضى رأى
على أن قتل قلة الفتنة يجر إلى إثارة الفتنة التي تكون أقوى من الأولى مع
عدم تعيين أحد منهم بمباشرة قتل الامام ، انتهى مختصراً .

(٢) أى لاجتماعهم ، قال المجد : تمالؤا عليه أى اجتمعوا .

على الباطل ، و إن كان المراد بها الباطل فالمعنى أن تأثيرات الألسنة أشد منها من تأثيرات السيوف ، و يكون هذا بيان المفسدين . قوله [و أنا انتظر الآخر] فإنه أخذ في الظهور و لم يستتم ظهوره بعد .

قوله [إن الأمانة نزلت في جذر الخ] يعني إن الأمانة التي هي صفة (١) مقتضية أداء كل حق إلى صاحبه نزلت في أصل قلب الرجال فعلوا (٢) بمقتضاها القرآن و السنة و الايمان و الاحكام ، وأدوا كل ما عليهم من حقوق هذه الاشياء لاقتضاء الأمانة ذلك ، و قد عرفت ظهور معنى الحديث و رأيت ، ثم حدثني عن رفع الأمانة كيف أرفع فقال : يظهر تغير في الامانات دفعة حتى أن الرجل أخذ في النوم (٣) و هو سالم الايمان كامله حتى إذا استيقظ من نومه - وإن كان خفيفاً كما

(١) و فسر عامة شراح الحديث الأمانة في الحديث بالايمان كقوله تعالى :

« إنا عرضنا الأمانة » و قال الطيبي : إنما حلهم على هذا التفسير لقوله

آخرآ : و ما في قلبه من خردل من إيمان ، فهلا حللوا على حقيقتها (وهي

ضد الحياة) لقوله : ويصبح الناس يتبايعون و لا يكاد أحد يؤدي الأمانة ،

فيكون وضع الايمان آخرآ موضعها . تفخيماً لثقلها وحثاً على أدائها ، قال

عليه السلام : لا دين لمن لا أمانة له ، و قال النووي : الظاهر أن المراد بالأمانة

التكليف الذي كلف الله به عباده ، والعهد (الأزل) الذي أخذه عليهم ،

و ميل المحافظ في الفتح إلى حقيقة الأمانة إذ فسر تبويب البخاري باب

رفع الأمانة بضد الحياة ، و قال في آخر الحديث : قوله من ايمان قد

يفهم منه أن المراد بالأمانة في الحديث الايمان ، و ليس كذلك بل ذكر

ذلك لكونها لازمة الايمان ، انتهى .

(٢) و إن أريد بالأمانة المعنى المعروف ضد الحياة فيكون المعنى علواً تأكدوا

بالقرآن و الحديث .

(٣) قال القاري : النوم إما على حقيقتها فما بعده أمر اضطراري ، وإما كناية

يدل عليه التعبير بالنومة — وجد قلبه قد تغير و أنكره ، فلا يجد منه ما كان يجد قبل النوم من استعظام الذنوب وإيفاء الحقوق ، لكن التغير بعد يسير لم يظهر أثره على ظاهره حتى يعرفه كل أحد ، بل الفساد مكون في القلب ، و تأثيراته خفية لا تدركها كل أحد ، فتشبه ذلك بالوك (١) ، و هو تصلب الجلد بكثرة العمل بشئ صلب كالحديد والخشب ، حتى الوكت لا تغير في ظاهر الجلد فأنما الفساد فيه مخفى يحس به إذا لمس الجلد وغمز ، فإذا زاد أثر الرفع على ذلك أخذ ظهور أثره بحيث لا يكاد يخفى على أحد من رأى ذلك فتشبه بعد ذلك بالجمل (٢) ، و هو أثر الحرقة على اليد و غيره إذا فطخت ، و لذلك قال في يانه : كالجر إذا دحرجته على الرجل ، و إنما لم يذكر اليد هنا لما أن المتبادر منه الكف ، و الراحة لا تنأثر كتأثر غيرها من الأعضاء ، وشبه ظهوره حينئذ بظهور الفطة فإنه يطلع عليها كل من رآه ، ولذلك قال : قرأه متبرأ — بتقديم النون على التاء المثناة الفوقانية ، ثم بعدها الباء الموحدة — من التبر وهو الارتفاع ، وهو مقتعل ، قوله [ثم أخذ حصاة فدحرجها على رجله] هذا تصوير لدحرجة الحجر . قوله [حتى يقال إن في بئى فلان] إشارة [إلى قلة الأمان] .

❖ عن الغفلة الموجبة لارتكاب السيئة الباءثة على نقص الأمانة و نقص الإيمان ، انتهى .

- (١) قال القارى : بفتح الواو وإسكان الكاف و بالفرقة : الأثر اليسير كالثقطة في الشئ ، و قال المجذ : الوكة الثقطة و الوكت التأثير والشئ اليسير . قلت : وكذلك عامة الشراح فسروا الوكت بالثقطة ، والمجل بأثر العمل فتأمل .
- (٢) قال القارى : بفتح الميم و سكون الجيم و ففتح ، هو أثر العمل في اليد ، و قال المجذ : مجلت يده فطخت من العمل فترنت ، و الحافر نكبته الحجارة فبرى- وصلب ، و المجلة قشرة رقيقة يجتمع فيها ماء من أثر العمل فجمع مجل و مجال ، و قال المجذ : نبر الحرف همزه والشئ رفعه ، ومنه المنبر ، والنبرة الورم في الجسد ، و قد أتبر و كل مرتفع من شئ ، انتهى .

قوله [و لقد (١) أتى على زمان و ما أبالي إلخ] هذا زمان الصحابة رضى الله تعالى عنهم فكانت قلوبهم متنورة بأنوار الايمان ، و قلوب كفرةهم كانت متأثرة بآثارها فلم يكذب يخون منهم إلا أقل قليل ، و المراد بالورد أتى إذا توسل في قلمي خيانة و تكصت عنه ردفي عليه أنه مؤمن ، أو أنه ذى و ذو عهد فلا يخون فرجعت إليه بعد ما كنت أعرضت ، و المراد بالساعي الذمة نفسها فإن حقن الدماء

(١) قال الحافظ: يشير إلى أن حال الامانة أخذ في النقص من ذلك الزمان وكان وفاة حذيفة في أول سنة ست و ثلاثين بعد قتل عثمان بقليل فأدرك بعض الزمن الذي وقع فيه التغير فأشار إليه ، و قال ابن العربي قال حذيفة هذا القول لما تغيرت الأحوال التي كان يعرفها على عهد النبوة والخلفيتين فأشار إلى ذلك بالمباينة وكفى عن الايمان بالامانة، وعما يخالف أحكامه بالخيانة، وقال الحافظ : و المراد المباينة في السلاح ونحوها ، لا المباينة بالخلافة والامارة ، و قد اشدت إنكار أبي سعيد وغيره على من حمل المباينة هنا على الخلافة وهو واضح ، و المراد أنه لو وثقه بوجود الامانة في الناس أولاً كان يقدم على مباينة من اتفق من غير بحث عن حاله ، فلما بدا التغير في الناس ، و ظهرت الخيانة صار لا يبايع إلا من يعرف حاله ، ثم أجاب عن إيراد مقدور كان قائلاً قال : لم ينزل الخيانة موجودة لأن الوقت الذي أشرت إليه كان أهل الكفر فيه موجودين وهم أهل الخيانة ، فأجاب بأنه وإن كان الأمر كذلك لسكنه يثق بالمؤمن لذاته ، و بالكافر لوجود ما عيه ، وهو الحاكم الذي يحكم عليه ، وكانوا لا يستعملون في كل عمل قل أو جل إلا المسلم فكان واثقاً بانصافه ، و تخلص حقه من الكافر إن خانه بخلاف الوقت الأخير الذي أشار إليه فإنه لا يبايع إلا أفرأناً من الناس يثق بهم ، انتهى مختصراً .

و حفظ الأموال لما كان بها ، فكأنها تسمى بهم ، أو المراد بالساعي (١) هو الراعي
و الكميل فإن اكل قوم زعيماً يسمى لهم ، قوله [فأما اليوم فما كنت أبيع (٢) منكم
إلخ] ليس تنصباً على أن كل أهل زمانكم صاروا خائنين ، بل المراد أن الخيانة قد
تلوث بها الناس ، و إن لم يفسد فشيوعها في القرن الرابع فلا يعتمد إلا على من
عومل به فظهر بعد ذلك أنه أمين ، و أما المطاملة لكل أحد فلم تبق كما كانت في
زمان أول من هذا ، وبذلك يصح قوله (٣) : و أما أنتظر الآخر فإن رفع الأمانة
لم يكن ظهر بعد كما أخبر به النبي ﷺ .

(١) و بذلك جزم جمع من شراح الحديث ، قال العيني : وإن كان كافراً فسأعيه
و هو الولي ، و هو الذي يسمى له أي الوالي عليه يقوم بالأمانة في ولايته
فينصفى و يستخرج حتى منه ، و كل من ولي شيئاً على قوم فهو ساعيم
مثل سعاة الزكاة ، انتهى .

(٢) قال ابن التين : تأوله بعضهم على بعة الخلالة و هو خطأ ، فكيف يكون
ذلك و هو يقول لئن كان نصرانياً إلخ ، والذي عليه المشهور و هو
الصحيح أنه أراد به البيع و الشراء المعروفين (★) ، يعني كنت
أعلم أن الأمانة في الناس فكانت أقدم على معاملة من أتق غير باحث
عن حاله وثوقاً بأمانته ، و أما اليوم فقد ذهبت الأمانة فلتت أتق اليوم
بأحد أرتنه على بيع أو شراء إلا فلاناً وفلاناً ، يعني أفراداً من الناس فلا تمل
أعرفهم وأتق بهم ، كذا في العيني . و تقدم قريباً منه في كلام الحافظ ، وقال
الحافظ : يحتمل أن يكون ذكر فلاناً وفلاناً بهذا اللفظ ، و يحتمل أن
يكون مسمى اثنين من المشهورين بالأمانة إذ ذلك فأبهم الراوي .

(٣) جواب عما يرد من أنه إذا لم يبر الحديث الآخر وهو ينتظره فكيف ترك
المعاملة معهم ؟ و حاصل الجواب أنه ينتظر استكمالها و ظهرت آثاره .

(★) و به جزم النووي في شرح مسلم .

[باب لتركبن سنن من كان قبلكم] قوله [يلقون عليها أسلحتهم] و كان يوم فرحهم و سرورهم يأكلون ويشربون ثمة و يلعبون ثم يرجمون ، فلم السائلون رحمهم الله تعالى أنه ليس فيه شئ يرتكب محرماً ، ولا شركاً أو كفراً ، إذ لم يكونوا يعبدون (١) ثمة شيئاً فسالوه أن يجعل لهم ذات (٢) أنواط يلقون عليها أسلحتهم ويفعلون مثل ما يفعلون . قوله [قال النبي ﷺ سبحان الله هذا إلخ] يعني إن هذا مثل سؤال قوم موسى في كونه سؤالا عما لا يجدى شيئاً ، و لا يكون إلا شيئاً لما فرقه من الهوى و الغلب حتى تصل التوبة إلى الكفر و الشرك كما يشاهد في زماننا هذا ، فهذا الذي أخافهم النبي ﷺ عنه فقال : لتركبن سنن من كان قبلكم ، يعني إن سؤالكم هذا قد أعلم بما في القلوب من البدع و الأهواء ، وأنتم لما سألتهم ذلك و رغبتم فيه و أنتم خير القرون التي سلفت ، و خير القرون الآتية فكيف بالذين لم يأتوا بعد . [باب في انشقاق القمر] قوله [انطلق القمر] أي بسؤالهم (٣) ذلك معجزة للنبي ﷺ لما علموا أن السحر لا يؤثر على السماء فإن كان ساحراً لم يقدر عليه

(١) قلت : لكن ذكر السيوطي في الدر برواية ابن أبي شيبة وأحمد و ابن جرير و غيرهم عن أبي واقد هذه القصة ، و فيها : و كانت الكفار ينوطون أسلحتهم بسدره و يحرقون حولها و في رواية أخرى من رواية الطبراني وغيره كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواط و كانت تعبد من دون الله فلذا رأانا رسول الله ﷺ حرق عنها في يوم صائف إلى ظل هو أدنى منها ، الحديث . (٢) قال المجد : فأنطه نوطاً علقه ، و انتطاط تعلق و الأنواط المعاليق و ككتاب معلى كل شئ جمعه أنواط ، و النوط ما علق من شئ سمى بالمصدر جمعه أنواط و يناط ، انتهى مختصراً .

(٣) فقد يوب البخاري في صحيحه . باب سؤال المشركين أن يرجمهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر ، و حكى الحفاظ عن أبي نعيم في الدلائل من وجه ضعيف عن ابن عباس قال : اجتمع المشركون إلى رسول الله ﷺ منهم ❦

همل (١) الذى ^{يؤتى} .

[باب فى الحسف] قوله [طلوع الشمس من مغربها] هذه الآيات العشر لم يذكرها منها توتياً (٢) على حسب ما تقع ، إنما جمع منها ولم يذكر كلها ، فان

✽ الوليد بن المغيرة و أبو جهل و العاص بن وائل و الأسود بن المطلب و الضر بن الحارث و نظرائهم فقالوا للنبى ﷺ : إن كنت صادقة فنحن لنا القمر فرقتين فسأل ربه فأنشق ، وقال صاحب الخيس : وفى السنة التاسعة من المبعث كان اشتقاق القمر ، وحكى عن السبكي الصحيح عدى أن اشتاق القمر متواتر منصوح عليه فى القرآن مروي فى الصحيحين وغيرهما من طرق شتى بحيث لا يمتري فى تواتره ، انتهى . وزاد فى الارشاد الرضى أن هذه المعجزة كانت دينة شائعة حتى صارت سبباً لاسلام بنت راجه لهندور فى الهند .

(١) فقالت الجبهة المردة : هذا سحر ، قال الحافظ : فقال كفار قريش هذا سحر سحركم ابن أبى كشة فانظروا إلى السفار فان أخبروكم أنهم رأوا مثل ما رأيتم فقد صدق ، قال : فما قدم عليهم أحد إلا أخبرهم بذلك ، هذا لفظ حديث مشي . (٢) كما يدل عليه اختلاف الطرق فى هذه الرواية تقديماً و تأخيراً . واختلفوا فى ترتيبها على أقوال عديدة لا يسها المقام لكن الشيخ ذكر فى البذل عن فتح الودود أول الآيات الخسوفات ، ثم خروج الدجال ، ثم زول عيسى ، ثم يأجوج ومأجوج ، ثم الريح الفايضة لأرواح المؤمنين ، ثم طلوع الشمس . ثم الدابة ، والاقرب فى مثله التوقف ، والتفويض إلى عالمه ، انتهى . قال الشيخ : وفيه أيضاً كلام فان المناسب أن يذكر الطلوع و الدابة قبل الريح ، انتهى . قلت : ولا شك فى ذلك لأن الريح إذا قبضت عندها أرواح المؤمنين فكيف يسم المؤمنين ، و يكتب بين عينيه مؤمن كما ورد فى الروايات .

الحسوف (١) الثلاثة آية واحدة . والداية المذكورة فيها (٢) هي دابة تخرج من جبل الصفا في إحدى يديه عصا موسى ، وفي الأخرى خاتم سليمان على يدها وعظيم الصلاة والسلام ، يثبت على ناصبة كل كافر ويخط على ناصبة كل مؤمن يعلن به لكل راء لا يمكن أن يتقلب منها أحد ، و النار التي ذكرت هنا هي نار تسوق الناس إلى أرض الشام ، ومنها يقومون يوم ينفخ في الصور .

قوله [ر العاشرة إلخ] كونها عاشرة على معنى أنها كانت في تعداد النبي ﷺ عاشرة (٣) ، وأما أن العشرة قد تمت في هذه الرواية فليس بمراد أصلاً . قوله [إما ربح تطرحهم في البحر] هذه الريح (٤) تطرح طائفة من الناس خصوصاً

(١) اختلفوا في أنها وقعت أو لم تقع بعد ، ومال صاحب الاشاعة إلى الأول إذ قال : وقد وقعت الحسوفات الثلاثة فذكر الحسوفات العديدة الهائلة منها خسف ثلاثة عشر قرية بالمغرب سنة ٥٢٠٨ وخسف عدة أماكن بفرناطه في شعبان سنة ٥٨٣٤ وخسف مائة وخمسين قرية من قرى الري سنة ٥٣٤٦ وغير ذلك ، ومال مولانا الشاه رفيع الدين في رسالته في أشراف الساعة إلى أنها تكون بعد وفات عيسى على نبينا وعليه الصلاة .

(٢) عظيمة لها عتق طويل يراها من بالشرق كما يراها من بالمغرب ، ولها وجه كالإنسان ومنقار كالطير ، ولها أربع قوائم ، وفي حاشيتها ابن ماجه عن ابن عمرو بن العاص أنها الجساسة والمشهور الأول ، وعن علي رضي الله عنه وقد سئل أن ناساً يزعمون أنك دابة الأرض ، فقال : والله إن لدابة الأرض ريشاً وزغباً ومال ريش ولا زغب ، وإن لها حافراً ومال حافر ، كذا في الاشاعة ودر السبوطي .

(٣) ويدل على ذلك رواية أبي داود : آخر ذلك تخرج نار من اليمن من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر .

(٤) قال صاحب الاشاعة : الظاهر أن هذه غير الريح التي تلقى بأجوج مأجوج ⑩

في البحر . قوله [يخسف بأولهم وآخرهم] و ينجو واحد (١) منهم ليخبر بذلك
من وراءهم .

قوله [نعم إذا ظهر الخبث] أى غلب (٢) [باب في طلوع الشمس من

في البحر ، و أن هذه تكون عند خروج النار التي تخرج من قعر عدن ،
و يحتمل أن تكون إياها ، انتهى . و قال القارى بعد ذكر رواية النار
تسوق الناس إلى المخسر ، و في رواية ريح تلتق الناس في البحر : لعل الجمع
بينهما أن المراد بالناس الكفار ، و أن نارهم تكون منصبة إلى ريح
شديدة الجرى سريعة التأثير في إلغائها إياهم في البحر ، وهو موضع حشر
الكفار أو مستقر الفجار ، انتهى .

(١) كما في رواية مسلم عن حفصة : فلا يبقى إلا الشريد الذي يخبر عنهم ، وذكر
صاحب الاشاعة برواية نعيم بن حماد : لا يقات منهم أحد إلا بشير وذيبر ،
بشير إلى المهدي و ذيبر إلى السفواني ، انتهى . و الظاهر من هذا أن
القصة تكون في زمان المهدي ، و بوب البخارى في صحيحه و باب هدم الكعبة ،
ثم ذكر حديث عائشة هذا تعليقا ، و حديث أبي هريرة يخرب الكعبة ذو
السويقتين من الحبشة ، قال الحافظ : فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع (مراراً)
مرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها ، و أخرى يهلكهم ، انتهى . و قال أيضاً
في موضع آخر قال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف
بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم ، و تعقب بأن في
بعض طرق مسلم أن ناساً من أمي و الذين يهدمونها من كفار الحبشة
و أيضاً فقتضى كلامه أنه يخسف بهم بعد أن يهدموها و يرجعوا ، و ظاهر
الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها ، انتهى .

(٢) نعم ثم يمشون على نياتهم كما تقدم في حديث صفة ، و قد ورد في معناه
عدة روايات .

مغربها (١) [قوله [فيؤذن لها] في الكلام حذف واختصار والمراد أنها تؤذن لها في السجود ، ثم يؤذن لها في الطلوع من حيث تطلع . قوله [وكانها قد قيل لها اطلعي من حيث جئت] عبر بلفظة كأن إشارة إلى غاية (٢) قرب ذلك الوقت نسبة إلى ماغير من الزمان .

[باب في خروج يأجوج ومأجوج] قوله [ويل للعرب] تخصيصهم (٣)

(١) قال ابن عابدين : ورد في حديث مرفوع أن الشمس إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء ثم ترجع ، ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كما أدتها ، قال الرملى الشافعى في شرح المناهج : و به يعلم أنه دخل وقت الظهر يرجوعها لأنه بمنزلة زوالها ، ووقت العصر إذا صار ظل كل شئ مثله ، والمغرب بغروبها ، و في هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لممكن ذلك لا يعرف إلا بعد مضيا لانيهاها على الناس ، فيقتصد قياس ما مر أنه يلزم قضاء الخمس لأن الزائد ليلتان فيقدران عن يوم و ليلة ، و واجبهما الخمس : انتهى .

(٢) و يؤيد ذلك لفظ البخارى في بدأ الخلق في هذا الحديث ، و يوشك أن تسجد فلا يقبل منها ، و تتأذن فلا يؤذن لها فيقال لها ارجعى من حيث جئت ، الحديث . و قد أخرجه البخارى في التوحيد بلفظ : و كأنها قد قيل لها ارجعى ، ثم في الحديث عدة أمثال مفيدة بسطها العيني لا يسعها هذا المختصر ، منها المراد بالسجود إذ لا جهة لها و الانقياد حاصل له دائما ، و منها ما في التنزيل أنها تغرب في عين حجة فأين هي من العرش ، و منها ما يخالفه قول أهل الهيئة أن الشمس مرصعة في الفلك ، و ظاهر أنها تسير ، و غير ذلك ، و ذكر أهل التفسير المباحث في ذلك في تفسير قوله تعالى : و الشمس تجري لمستقر لها .

(٣) أى تخصيص العرب بالذكر مع أن فئة يأجوج ومأجوج يعم الناس كلهم ❖

ليشفتهم عليهم أو لما أنهم رأس القوم و الآخرون ذنباة ، فلما أثبت لهم الويل علم حكم من وراهم بالطريق الأولى . قوله [فتح اليوم من ردم الخ] يعنى أنهم كانوا يتقبون الردم يومهم (١) بالآلهم حتى إذا صار سطح منه طويل كالورقة و أمسوا استوى إلى الصبح ، و عاد على ما كان عليه من الغلط ، و أما اليوم أى يوم رؤيته ﷺ فقد انفتح منه كوة كالعشر ، وفي بعض الروايات أنه عقد تسعين ، و لعله تقريب ، و لا يعود هذه الكوة إلى الحالة الأولى في الغلط بل يبقى منفتحة و سائر الجدار يعود كما كانت تعود ، و أما ما اشتهر من أن يأجوج و مأجوج يلحسون الجدار بلسنهم فغلط صريح .

[باب في صفة المارقة] قوله [لا يماوز تراقيهم] إلى القلوب حتى يؤثر فيها . قوله [فقال رسول الله ﷺ إنكم سترون بعدي أثره] هذا ليس جواباً لما كان الرجل

لكمال شفقه و رأفته ﷺ عليهم ، وهذا إذا كان المراد بالويل هو الإشارة إلى فنة يأجوج و مأجوج كما هو ظاهر السياق ، وإن كان المراد بالويل إشارة إلى فنة أخرى من فتن العرب كالخربة وغيرها ، و ذكر ردم يأجوج و مأجوج إشارة إلى فنة غيرها كما يشير إليه ما ورد من قوله ﷺ : ويل للعرب من شر قد اقترب على رأس الستين ، فتخصيص العرب بالذكر ظاهر .

(١) كما يدل عليه لفظ الحفر في حديث ذكره السيوطي عن أحمد و الترمذي وحسنه ، و ابن ماجه و ابن حبان و الحاكم و صحيحه ، و ابن مردويه و البيهقي في البعث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ : قال إن يأجوج و مأجوج يحفرون السد كل يوم حتى إذا كانوا يرون شعاع الشمس قال الذى عليهم : ارجعوا فستفتحونه غداً و لا يستثنى فإذا أصبحوا وجدوه قد رجم كما كان ، فإذا أراد الله بخروجهم على الناس قال الذى عليهم : ارجعوا فستفتحونه إن شاء الله و يستثنى ، فيمضون إليه وهو كبريته حين تركوه فيحفرونه الحديث .

سأله ، بل الجواب عنه لم يذكره الراوى و هو أنا لا نستعمل من سأل إلى غير ذلك ، وإنما كانت مقواته تلك تحضيضاً على الصبر حين تأخذ أمراؤهم حقوقهم و لا يؤدونها فانه أشد من ذلك بكثير . قوله [بنهار] أى فوق (١) ما كان يصلها دائماً .

قوله [ألا لا تمنع رجلاً إلخ] هذه عزيمة ، و ما سبق من إنكار بالقلب حيث لا يجد قوة رخصة ، و لذلك بكى أبو سعد أنا لم نعمل على العزائم و إن لم نأثم بترك ما تركناه . قوله [من غدره أمام عامة] بإضافة الامام إلى عامة ، وإضافة الغدر إلى الامام إما من إضافة المصدر إلى الفاعل ، فيكون الامام هو الغادر ، وإما من إضافته إلى المفعول فالغادر الناس الرعايا و المندوب الامام .

قوله [قال على بن المدينى هم أصحاب الحديث] و قال أهل التفسير و الفقه و الكلام بكونهم (٢) إمام ، و الصحيح أن كلهم منهم . قوله [أين تأمرى] أى حين وقوع الفتن . قوله [كفاراً يضرب بعضكم إلخ] أى كالكفار فى صنيعهم ذلك ، أو المعنى إن ضرب رقاب المسلمين يودى إلى الكفر بالآخرة أو مستحلاً (٣) .

[باب فتنة القاعد فيها خير من القائم] قوله [إن دخل على ينى] إن كان بجولا (٤) أو معروفاً فالخودى فيها واحد و انتهى عن القتال هنها حيث

(١) قلت : وفيه إشارة إلى أنه ﷺ كان يصلها دائماً بقريب من الليل كما هو

مقتضى قوله تعالى : فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل الغروب .

(٢) يعنى قال أهل التفسير : إن مصداق الحديث المفسرون ، و قال أهل الفقه

الفقهاء ، و هكذا قال كل جماعة لشيعةهم ، والحق أنه شامل لكل طائفة قائمة

على الدين سواء كانت من أهل الحديث أو الفقه أو غيرها .

(٣) يعنى أو يكون الضرب مستحلاً بالكفر ظاهر .

(٤) قال المجد : الدخلى بحركة ما داخلك من فساد فى عقل أو جسم ، وقد دخل

كفرح و عنى دخلاً و دخلاً ، انتهى .

قال : كن كائن آدم لدفع الفتنة ، وحيث (١) رخص فى القتل فقال : من قتل دون
إلخ . وقال الفقهاء : إذا لم يكده يخلص نفسه إلا بالقتل فهو يقتل ، فهو حيث لم يكن إلا
قتله و لا تخشى فتنة ، والحاصل أن الرجل إذا خاف فتنة فى قتل من أراد قتله
لا يقتله لدفع الفتنة ، وإذا لم يكن فتنة بل كان قتله حسب فله أن يقتله .

قوله [كقطع الليل المظلم] كأنه أراد بتشبيه المفرد (٢) بالقطع وهى جمع
أن كل واحدة منها الشديدة السواد لتراكم الظلمات ، لكنه لا يتمشى فى لفظ الحديث
إذا المشبه به جمع كالمشبه به .

قوله [ماذا أنزل الليلة إلخ] أريها النبي ﷺ أنها تنزل عن قريب فكأنها أنزلت ،
و إيقاظ أزواجه المظلمات لما أن المقر فى الفتن و التوفى عن ملوث (٣) الدنيا
إنما هو العبادة .

قوله [يارب كاسية فى الدنيا] إن من النساء من هى مكتسية فى ما يبدو لنا
لباس (٤) التقوى ، و ليس لها لباس حقيقة من التقى فتكون عارية يوم القيامة

(١) يعنى الموضع الذى رخص فيه النبي ﷺ القتل ، والذى رخص فيه الفقهاء
هو موضع لا يكون فيه ، إلا مجرد القتل دون الفتنة التابعة للقتل .

(٢) يعنى المصنف حيث بوب بلفظ الفتنة المفرد أما فى الحديث فالمشبهه
أجناً جمع .

(٣) يحتمل أن يكون من اللوث أو الملك ، و كلاهما بمعنى الاختلاط ، ولوث
الماء كدره .

(٤) فقد قال عز اسمه ، ولباس التقوى ذلك خير ، الآية ، لا يقال : إنهم
يحشرون يوم القيامة حفاة عراة غرلاً كما فى الصحيحين و غيرها ، فكيف
تخصيص النساء أو الكاسية فى الدنيا ، و الجواب أن محل حديث الباب
بعد إعطاء الكسوة فإن أول من يكسى إبراهيم ثم يعطون الكسوة ، فهذه
الكاسيات عاريات إذ ذاك أيضاً ، وهذه كله على الظاهر ، و أوله القارى

فإن أكثية الخسر على مقدار التلبس بالتقوى في الدنيا ، أو المعنى يا رب كاسية في الدنيا بالثياب لا تجدتها ثياباً نعماً يوم القيامة ، فتكون عارية ثمه ، والتخصيص بالنسوة لكثرة الزياء فيهن كما في التوجيه الاول ، أو لكثرة الفسوق والفجور فيهن وتزيين الأكسية و الألبسة على ما هو مدار التوجيه الثانى .

قوله [يصح الرجل فيها مؤمناً و يمسى إلخ] يعنى به سرعة الانتقال من رأى إلى رأى و تغيراً فاحشاً بين إصباح الرجل و إسمائه .

قوله [يصح محرماً لدم أخيه إلخ] تبين لأحد محتملات الحديث ، و معناه على عامر من أن صدمته تلك شبيهة بصنيع الكفيرة ، أو المعنى يستحله (١) فلا يعد حبشاً في الكفر نفسه .

قوله [فقال رسول الله ﷺ اسمعوا و أطيعوا إلخ] إنما قال ﷺ ذلك والحق أن المولى إذا فسق انعزل كما هو عند الشافعى رحمه الله . أو استحق العزل كما ذهب إليه (٢) الامام ، فلم يكن الخروج عليه و عن طاعته بغاوة ، بل حقاً يثابون عليه .

♦ بالنفوس فلا تخصيص بالنساء لكن الأوجه الاول .

(١) أى يكون يستحله على مفهومه الحقيقى ، و أما على التوجيه الاول فيكون الاستحلال مجازاً عن معاملة الاستحلال ، يعنى يعامل بدم أخيه معاملة المستحل .

(٢) فى الدر المختار : يكره تقليد الفاسق ، ويعزل به لإلغته ، قال ابن عابدين : أشار إلى أنه لا تشترط عدالته ، و عدما فى المسابقة من الشروط ، و عبر عنها تبعاً للغزال بالورع قال : و عند الحنفية ليست العدالة شرطاً للصحة ، فيصح تقليد الفاسق الإمامة مع الكراهة ، و إذا قلد عدلاً ثم جار وفسق لا بعزل ، و لكن يستحب العزل إن لم يستلزم قتله ، و يجب أن يدعى له و لا يجب الخروج عليه . كذا عن أبى حنيفة ، انتهى . وفى الدر المختار أيضاً : لو كان (القاضى) عدلاً ففسق بأخذها (أى الرشوة) أو بغيره

لما رأى أنهم لا يطيقون ذلك فتعز بنهم بذلك فتنة تودى إلى هلاك جماعة (١) غير قليلة كما هو مشاهد في فتنة ابن الزبير ومقتل الحسين بن علي ، فإن الرعية لا تنكاد تقاوم العسكر .

[باب في الهرج (٢)] قوله [رده إلى معاوية إلخ] أى نسيه (٣) . قوله [أن اتخذ السيف من خشب] اتخذ السيف من خشب يكفى به عن ترك القتال إلا أنه كان ضل ما هو حقيقة (٤) معناه ، وهؤلاء كانوا فرقة من الصحابة رضى الله عنهم

⊗ استحق العزل وجوباً ، وقيل : ينزل و عليه الفتوى ، و في الفتح : اتفقوا في الامارة و السلطنة على عدم الانزوال بالفسق لأنها مبنية على القهر و الغلبة لكن في أول دعوى الخانية الوالى كالفوضى ، انتهى . و في شرح العقائد : لا ينزل الامام بالفسق ، وعن الشافعي رضى الله عنه ينزل ، انتهى .

(١) أى جماعة كبيرة و إن كانوا قليلة بمقابلة العسكر كما يظهر من السياق .
(٢) قال في الجمع : هو بفتح فسكون الفتنة و الاختلاط ، و فسر بالقتل لأنه سببه ، و أصل الهرج الكثرة في الشق و الانساع ، و منه حديث العبادة في الهرج أى الفتنة و اختلاط الأمور ، وإنما فضلت فيه لأن الناس يغفلون عنها و لا يتفرغون لها إلا الأفراد .

(٣) أى عزى الحديث إلى معاوية و هو إلى معقل : و الحديث أخرجه مسلم بسندين فقال : حدثنا يحيى بن يحيى أنا حماد بن زيد عن معلى بن زياد عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار أن رسول الله ﷺ ح وحدثنا قتيبة بن سعيد نا حماد عن المعلى بن زياد رده إلى معاوية بن قرة رده إلى معقل ابن يسار رده إلى النبي ﷺ قال : العبادة في الهرج ، الحديث .

(٤) كما يدل عليه زيادة من رواية أحمد بن حنبل بسنده عنه كما في أسد الغابة بلفظ أن اتخذ سيفاً من خشب ، وقد اتخذته ، وهو ذلك معلى ، قلت : ❦

و لم يتحقق لهم الأمر في أن علماً رضى الله عنه على الحق ، و لذلك لم يشتركوا شيئاً من الفريقين .

[باب في أشراف الساعة] قوله [لا يحدثكم أحد بعدى] لأن الصحابة كانوا قد انقضوا هنا في البصرة وإن كان بعض من الصحابة حياً بعد في ديار بعيدة . قوله [قيم واحد] الظاهر أن معناه القائم بأمورهم وقد تقع أمثال ذلك كثيراً ، وقيل : معناه الزوج و هذا واقع (١) أيضاً و إن كان يقل نسبة إلى الأول . قوله [إلا و الذى بعده ثمر منه] هذه التورية كلية فلا ينافيها كون بعض من خلف الحجاج خيراً منه .

قوله [أمثال الاستوانة] أى في المقدار لا في الشكل . قوله [ثم يدعو (٢)] فلا يأخذون منه شيئاً [و وجه ذلك إما كثرة الفتن فلا يشتغل أحد بالأموال و جمعها أو كثرة ما لهم (٣) من الذهب و الفضة فلا يكون لأحد احتياج إليها و لكن الناس كثير منهم يكونون زاهدين أيضاً ، ولا يكون لهم أموال ولا افتقار إليها بل استغناء ، وبذلك عرفت أن أداء الزكاة في هذا الوقت ليس بعسير بالأداء إلى

❖ و من عجب أحواله أنه أوصى أن يكفن في ثوبين ، فكفّنوه في ثلاثة أثواب فأصبحوا و الثوب الثالث على المشجب .

(١) زاد في الارشاد الرضى : كما وقع لمحمد شاه الدهلوى و واجد على شاه اللكهنوى قلت : و كذلك وقع لبعض الأمراء الآخر .

(٢) بفتح الدال المهملة أى يتركونه .

(٣) و في أشراف الساعة : ومنها كثرة المال وفيضه ، روى الشيخان عن أبي هريرة لا تقوم الساعة حتى يكثر المال فيكم الحديث . و هذا وقع في زمن عثمان ، كثرت الفتوح حتى اقتسموا أموال الفرس و الروم ، و وقع في زمان عمر بن عبد العزيز أن الرجل يعرض ماله للصدقة فلا يجد من يقبله ، و سيقع في آخر الزمان في زمن عيسى عليه السلام ، انتهى .

الزاهدين و إن لم يدخروها، ثم اتخاذا أهل الصنائع و الحرف فيها مع عدم افتقارهم إليها لكثرة الأموال فوقول إلى الحكام لما أن ذلك داخل في انتظام المملكة .

قوله [إذا كان المغنم دولا (١)] أى إذا اختصت الغنيمة للامراء خاصة و كانت من حق العامة شرعاً .

قوله [و اتخذت (٢) القيان و المعازف (٣)] القينة المغنية ، و المعروف ما يضرب باليد و المزامير بالضم ، والمراد شريع هذه الخصال و كثرتها وإلا فطلق وجودها قد كان من قبل .

قوله [ريحاً حراماً] أى الذى يرغب منه و نسميها بالآندهى (٤) و هى كثيراً ما يكون لونها أحمر .

قوله [بعثت أنا فى نفس الساعة] بتحريك الفاء ، والمراد بذلك القرب ، فإن من قرب بالشئ حتى يكون بحيث يصل إلى المتقدم ريح نفس المتأخر يكون قريباً منه لا محالة ، و لذلك أشار بتشبيه الساعة و نفسها بأصبعه فإن للوسطى فضلاً ما

(١) قال القسارى : بكسر الهمزة و فتح الواو و بضم أوله ، جمع دولة بالضم و الفتح .

(٢) بناء المجهول ، و القيان جمع قينة .

(٣) قال الدمئتى : بعين فزاي قفاء كساجد آلات طو تضرب ككدفوف ، انتهى .

(٤) و ذكر صاحب الاشاعة عدة رياح ذوات أهوال عمت وخصت ، منها ما قال : وفى سنة ست وعشرين وثمانمائة فى ولاية الأشرف برسباني هبت بمصر ريح برقة تحمل تراباً أصفر إلى الحرة ، و ذلك قبل غروب الشفق ، فأحر الألق جداً بحيث صار من لا يدرى يظن أن بجواره حريقاً ، و صارت البيوت كلها ملأى تراباً يدخل فى الأنوف و الأمتعة إلى آخر ما قاله .

و تقدماً على السبابة . قوله [فما فضل .] إحداهما [باضافته لفظ الفصل إلى ما بعده .

[باب في قتال الترك] قوله [نعالهم الشعر] الظاهر أن (١) المراد أن نعالهم من جلد لم يبعد عنه الشعر ، و ذلك لقلة ملابتهم بسات أهل القرى وتكلفتهم . قوله [المجان المطرقة] أي في تدوير (٢) الوجوه ، وخس الأنوف . قوله [فلا كسرى بعده (٣)] أي يرتفع هذان اللقبان لظلة أهل الاسلام ثم

(١) هذا هو الظاهر في معنى الحديث كما عليه عامة شراح الحديث ، وقيل : هو على ظاهره يعني تكون نعالهم بالشعر المصفور ، قال البيهقي : وقد وقع ذلك فان قوماً من الخوارج قد خرجوا بناحية الري ، وكانت نعالهم الشعر وقوتلوا ، وقيل : يحتمل أن المراد وفور شعرهم حتى يضوها بأقدامهم هكذا في الاشاعة ، و قال الحافظ : الظاهر من الحديث أن الذين ينتلون الشعر غير الترك ، و قد وقع للاسماعلي من طريق محمد بن عباد بلغني أن أصحاب بابك كانت نعالهم الشعر ، وكان بابك من طائفة من الزنادقة استباحوا الحرمات ، وقامت لهم شركة كبيرة في أيام المأمون ، و غلبوا على كثير من بلاد العجم ، كطبرستان والري إلى أن قتل بابك في أيام المعتصم ، وكان خروجه سنة ٢٠١ هـ أو قبلها ، و قتله في سنة ٢٢٢ هـ ، انتهى .

(٢) وقال القاري : شبه وجوههم بالترس لتبسطنها وتدويرها ، وبالمطرقة لغلظها وكثرة لحها .

(٣) قال الحافظ : قد استشكل هذا مع بقاء ملكة الفرس لأن آخرهم قتل في زمان عثمان ، و أيضاً مع بقاء ملكة الروم ، وأجيب بأن المراد لا يبق كسرى بالعراق ، ولا يقصر بالشام ، وهذا منقول عن الشافعي قال : وسبب الحديث أن قريشاً كانوا يأتون الشام والعراق تجاراً ، فلما أسلموا خافوا انقطاع السفر إليهما لدخولهم في الاسلام فقال لهم النبي ﷺ ذلك تطيباً

فلابرضون لأنفسهم ما هو من شعار الكفرة ، فصار كذلك .

قوله [نار من حضر موت] هذه هي النار المذكورة قبل ذلك أنها تخرج من عدن ، وكأنها تمر من بين حضر موت ، و هو قريب من عدن ، وإن كانت الرواية من بحر حضر موت فالأمر مستغن عن البيان فيحر حضر موت هذا هو البحر بقرب عدن .

(باب (١) في القرن الثالث)

⑤ لقولهم و تبشيراً لهم بأن ملكهما سينزل عن الاقليمين المذكورين .

(١) لم يذكر الشيخ هذا الباب ، و أنا زدت له لأنه على أن الشيخ قرر على أحاديث هذا الباب في أبواب الشهادة فارجع إليه ، و لا يذهب عليك ما قال الحافظ في الفتح : أن القرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ، و يطلق على مدة من زمان ، و اختلفوا في تحديد ما من عشرة أعوام إلى مائة و عشرين لكن لم أر من صرح بالسمين ، و لا بمائة و عشرة ، و ما عدا ذلك فقد قال به قائل ، و قد وقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة . وهو المشهور ، ولم يذكر صاحب المحكم الحسين ، و ذكر من عشر إلى سبعين . ثم قال : هذا هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن ، و هذا أعدى الأقوال ، و به صرح ابن الأعرابي وقال : إنه مأخوذ من الاقتران . والمراد بقرن النبي ﷺ في هذا الحديث الصحابة ، و قد سبق (عند البخاري) في صفة النبي ﷺ : و بعثت في خير قرون بني آدم ، وفي رواية بريدة عند أحمد خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيه ، و قد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة و عشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، و إن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعمائة و تسعين ، و أما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان

[باب فى الخلفاء]

قوله [اثنا عشر أميراً] فيه أقوال (١) قال بعضهم : ليس المراد بذلك مدحهم بل بقاء أمته المرحومة زماناً كثيراً ، و لا يستلزم ذلك انقطاع الخلافة بعدهم إذ لا يعتبر العدد ، وقيل : بل المراد أن الخلافة على حسب السنة تكون فى اثنا عشر أميراً ولا يلزم متابعتهم حتى يناقض عليه بنخلل يزيد ، و قيل : بل (٢) المراد أن الامارة على حسب سنة الخلفاء تكون فى اثنا عشر أميراً ، وإن كان من هذه الأسراء من هو ظالم على نفسه كما كان يزيد إلا أنه كان يقتدى بالذين قبله فى

نحو سبعين أو ثمانين . و أما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كانت نصوصاً من نحين ، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان و الله أعلم ، و اتفقوا أن آخر من كان من أنباغ التابعين من يقبل قوله من عاشر إلى حدود العشرين ومائتين ، وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً قاصياً وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفضت الفلاسفة رؤسها ، وامتنع أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن و تغيرت الأحوال تغيراً شديداً ، و لم يزل الأمر فى نقص إلى الآن و ظهر قوله ^{مؤيداً} ثم يشوا الكذب ظهوراً يداً حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان ، انتهى .

(١) كما يظهر من ملاحظة الشروح ، و الثلاثة منها ذكرها الشيخ ، وقيل : المراد اجتماع الناس على خليفة واحدة تكون إلى اثني عشر خليفة كما ذكره السيوطى فى تاريخ الخلفاء ، وقال ابن حجر : هذا أحسن الوجوه ، وقيل : إشارة إلى حديث خير القرون فإن غالب أخبار هذه القرون كانوا إلى اثني عشر أميراً ، وجعل السيوطى فى فتح الودود هذا أحسن الوجوه ، وقيل : المراد المهدي و من بعده من الأسراء ، و قيل : المراد اثنا عشر أميراً يكونون فى زمان واحد كلهم يدعى الخلافة ، و قيل غير ذلك .

(٢) وعلى هذا المعنى فتكون بداية الامارة من زمن معاوية كما فى الارشاد الرضى ، وأما الذين قبله فليسوا بأسراء ، بل كانوا خلفاء رضى الله عنهم وأرضاهم .

أموار ملكته من فتح البلاد و العدل بين المباد و الغزو مع الكفار إلى غير ذلك من الأطوار .

قوله [ثم ملك بعد ذلك] أى لا يبق الأمراء بعد ذلك على سير الخلفاء . وإن كان التغيير سراً ، كما فى معاوية رضى الله عنه وابن ابنه معاوية (١) بن يزيد ، أو المعنى انقطاع الاتصال بعد انقضاء ثلاثين ، و إن كان فيمن بعد ذلك أمير هو على سيرة الخلفاء .

(١) فانه رحمه الله بوبيع بالخلافة يوم موت أبيه منتصف شهر ربيع الأول من

سنة أربع وستين ، وهو ابن عشرين سنة على خلاف ، قال صاحب الخيس : و كان خيراً من أبيه فيه دين و عقل فأقام فى الخلافة أربعين يوماً وقيل : خمسة أشهر و خلع نفسه ، ثم صعد على المنبر فجلس طويلاً ثم خطب خطبة بلغة مشتملة على الثناء و الصلاة ، ثم ذكر نزاع جده معاوية هذا الأمر من كان أولى به منه و من غيره ، ثم ذكر أباه يزيد و خلافة ، و سوء فعله و إسراره على نفسه ، و كونه غير خليق للخلافة على أمة محمد ﷺ ، وإقدامه على ما أقدم من جرأته على الله ، وبذره واستحلاله حرمة أولاد رسول الله ﷺ ، ثم استنقته المرة فبكى طويلاً ، ثم قال : و أنا ناك القوم و الساخط على أكثر من الراضى وما كنت لأتعمل آثامكم ، ولا يرانى الله جلّت قدرته متقلداً أوزاركم وألقاه ببيعانكم فثأنكم أمركم فخذوه ، ومن رضيتم به فولوه غلعت يعنى من أعناقكم والسلام ، فقبل له : استخلف فقال : ما ذقت حلاوة بيعكم فأخرج مرارها ، ثم نزل فدخل عليه أقاربه و أمه فوجدوه يبكى فقالت أمه : ليتك كنت جيفة و لم أسمع بخبرك فقال : وددت والله ذلك ، ثم قال : وبلى إن لم يرحمى ربى . فقال بنو أمية لمعلمه عمر المقصوص : أنت عدته هذا ولقنته إياه وصدته عن الخلافة وزيت له حب على فقال : والله ما فعلته لكنه مجبول على حب على ، فلم يقلوا منه ذلك ودفنوه حياً حتى مات ، وتوفى معاوية فى جمادى الآخرة بعد خلع نفسه بأربعين ليلة ، انتهى مختصراً .

قوله [امك خلافة أبي بكر رضى الله عنه] وقد كانت سنين (١) و أشهراً [و خلافة عمر رضى الله عنه] عشر سنين [و خلافة عثمان رضى الله عنه] اثنا عشر سنة [و خلافة علي رضى الله عنه] خمس سنين و أشهراً و خلافة حسن بن علي أشهراً . قوله [إن استخلف فقد إلخ] إشارة إلى جواز التقليد لأعلم منه .

[باب ما جاء أن الخلفاء من قريش إلخ] أى المستحقون لها من غير ، لا أن ذلك إخبار بكون (٢) الخلافة فيهم إلى الساعة . قوله [رجل من بني بكر

(١) فإنه رضى الله عنه و أرضاه ببيع له بعد وفاته عليه السلام في أولي الربيعين سنة ١١ هـ وتوفي في جمادى الأولى كما جزم به صاحب التصريب ، أو جمادى الآخرة كما جزم به السيوطي في تاريخ الخلفاء ، فبيع لمر باستخلاف من الصديق الأكبر ، ثم استشهد عمر في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ فولى الخلافة عشر سنين و نصفاً ، فبيع لعثمان ، ثم استشهد عثمان في ذي الحجة سنة ٣٥ هـ فبيع لعلي ثم استشهد هو في رمضان سنة ٤٠ هـ فولى الحسن الخلافة بمبايعة أهل الكوفة فأقام سنة أشهر و أياماً ، ثم نزل عنها في سنة ٤١ هـ في شهر ربيع الأول ، وقيل الآخر ، و قيل جمادى الأولى ، كما قاله السيوطي في تاريخ الخلفاء .

(٢) و على هذا فلا إشكال بمن يتولى المملكة من غير قريش ، قال النووي : الخلافة مختص بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، و على هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة ، وكذلك بعدهم ، ومن خالف فيه من أهل البدع و أعرض بخلاف من غيرهم فهو عجوج بإجماع الصحابة و التابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة ، قال القاضي : اشتراط كونه قرشياً هو مذهب العلماء كافة و لا اعتداد بقول النظام و من وافقه من الخوارج و أهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش ، و لا بسخافة ضرار بن عمرو في

ابن وائل [بطن من ربيعة (١) وربيعة أعمام قريش فكانهم يخالفونهم و يدعون مساواتهم و ليس كذلك في الواقع .

قوله [أو ليجعل الله إلح] ظاهر هذه اللفظة أن تعديهم و فسقهم بخبرهم عن استحقاق الخلافة فإن الكريم سبحانه و تعالى لا ينسب إليه الشر و الباطل ،

قوله : غير القرشى من النبط وغيره يقدم على القرشى لموان خلمه إن عرض منه أمر ، انتهى . قلت : وهكذا قاله عامة شراح الحديث ، الحافظ وغيره ، و صرحوا أيضاً بأن طاعة المنقلب بسيفه واجب و إن لم يكن قرشياً ، كما سيأتى .

(١) كما يظهر من ملاحظة كتب التواريخ ، و توضيح ذلك يحتاج إلى تفاصيل كبيرة ، و بما لا بد من ذكره في توضيح كلام الشيخ أن أصول قبائل العرب ثلاثة : العماليق والقحطانية والعذانية ، ومبدأ هذه الثلاثة أن إسماعيل عليه السلام لما أتى مكة و تزوج بها ولد له اثنا عشر ولداً ، وما زال نسله يتكاثر ، و كانوا يسمونهم بآء إسماعيلية حتى أُنْتُج بعد نحو عشرين بطناً حفيده عذنان ، فولد له معد وولد لمعد نزار فأُنْجَب مضر و قضاعة وربيعة وغيرها كما بسطه صاحب الرحلة وهذا اجمالها : عذنان - معد - نزار

مضر - إلباس - مدركة : - خزيمة - كنانة - نضر - مالك - فهر -	قضاعة ربيعة
غالب - لوى - كعب - مرة - كلاب - قصي - عبد مناف -	جديلة
هاشم - عبد المطلب - عبدالله - سيد الكونين محمد رسول الله ﷺ -	أقصى

واختلف في من سمي بقريش ، ف قيل : هم ولد النضر بن كنانة ، وقيل : ولد فهر بن مالك بن النضر ، وهو قول الأكثر ، وقيل : أول من نسب إلى قريش قصي بن كلاب ، وقيل غير ذلك ، واختلف في وجه التسمية بقريش على أقوال ذكرها الحافظ في الفتح .

فكان الظاهر من قوله لجعلن الله أن الخلافة لا جعلها الله في غير قرين لفهم لم يبقوا مستحقين لها فصارت الخلافة الحقة حق غير قرين ، وليس الأمر كذلك فإن استحقاقهم الخلافة لا يرد عليه سريال إلى يوم القيامة ، وعلى هذا اعترض عمرو ابن العاص حيث قال : كذبت و الله إلخ ، يعنى أن الذى قاله البكرى كان حقاً لا يرتاب فيه ، فإن الأئمة القرشيين لما لم يعدلوا بنزع الله الملك عنهم و بعطيه غيرهم إلا أن الاستحقاق باق لهم بعد ، و أما ما يتبادر بلفظ جعل الله أنهم لا يكون مستحقين لها فكذب عمرو ورده بحديث سمعه من النبي ﷺ .

قوله [قرين ولادة الناس] أى مستحقون لها ، و أما إذا تغلب رجل من غيرهم فانه يصير أميراً لا محالة فيجب متابته (١) إذا لم يقدروا على عزله . قوله [رجل من الموالى يقال له جهجاه (٢)] الموالى الأعاجم و لعل ذلك بعد عيسى (٣) عليه السلام .

[باب فى المهدي] قوله [أطول الله ذلك اليوم] لتكون ولايته أمراً بقاءً واقعاً لا محالة . قوله [خشينا أن يكون بعد نينا حدث إلخ] ظاهر هذا

(١) قال النبي ﷺ : اسموا و أطيعوا و إن استعمل عليكم عبد حبشي ، قال الحافظ : نقل ابن بطال عن الملب لا يوجب أن يكون المستعمل للعبد إلا إمام قرشي لما تقدم أن الإمامة لا تكون في قرش ، وأجمت الأئمة أنها لا تكون في العبيد ، قال الحافظ : و يحتمل أن يسمى عبداً باعتبار ما كان قبل العتق ، و هذا كله إنما هو فيما يكون بطريق الاختيار ، أما لو تغلب عبد حقيقة بطريق الشوكة فان طاعته يجب إخماداً للفتنة ما لم يأمر بمصبة ، انتهى . و كذا قال العيني وغيره .

(٢) اختلف في أن هذا رجلاً من قحطان يسوق الناس بعصاه واحد أو ثنان كما بطله الحافظ فى الفتح .

(٣) و بذلك جزم عامة من صنف فى علامات القيامة .

السؤال و الجواب ليس على المطابقة بينهما فان ظهور المهدي لا يشفيهم عما سألوه
إذ ذلك لا ينقي الحسنة ، و الجواب أن النبي ﷺ لما كان أخبرهم بخيرية للقرن
الذي هو فيه ثم بخيرية من بعدهم . وهكذا إلى ثمان وثلاث ، علوا بوقوع الأحداث
بعد ذلك تخافوا أن تأتيهم الساعة بغتة وهم لا يشعرون ، فكان ذلك شفقة منهم على
أمة نبيهم محمد ﷺ و حسرة على حالهم أن يفاجئهم الموت في حال غفلتهم واشتغالهم
بما لا ينفعهم في غدهم ، فذمه النبي ﷺ بإظهار ظهور المهدي (١) إذ ذاك ، فتركهم
و يعلمهم و يطهرهم عن دنس البدعات و يكلمهم ، فلا يهلك الأمة بأسرها غافلة عن
ربها لاهية في زهرة الدنيا وحبها . ويمكن أن يقال في الجواب أنهم لما علوا أن كل
يوم شر من الأمس فكان مقتضى ذلك أن يصل الآخرون شر ضلالة لما رووا عن
النبي ﷺ قوله : ثم يفتن الكذب إلخ ، و كذلك ما رووا في الروايات الآخر من
أحوال هذه الأمة الذين لم يأتوا بعد تخافوا على إخوانهم المسلمين بإيادهم (٢) في
هاتيك الضلالات ، ومن ذا الذي ينهم عن سنة الغفلات مع وفور الشرارات
ويزايد الجمال على مر الشهور و السنوات ، فسلام النبي ﷺ بأن بين حال المهدي
الذي هو آخر مجدي هذه الأمة ، وبذلك علم حال ما يقدمه من الزمان دلالة ، فان
ظهور الهداة في ذلك الزمان الذي هو غاية في الضلال و القوابة و ظهور الفتن

(١) قال الدمعي : قال الرافعي في تاريخ قزوین أورده الخطيب في تاريخ بغداد
في ترجمة أمير المؤمنين المهدي العباسي فكانه أشار لخل الحديث عليه ، انتهى .
قلت : و لا يخفى ما فيه ، وهذا أحد الأقوال الأربعة التي ذكرها صاحب
الاشاعة في المهدي ، و الصحيح أنه رجل من أهل بيت النبي ﷺ يخرج في
آخر الزمان و قد ملئت جوراً فيماؤها قسماً وعدلاً كما عليه أكثر الأحاديث .

(٢) هكذا في الأصل ، ويحتمل أن يكون ما بالهم أي ما يكون حالهم إذ ذاك ،
أو يكون ما ناهم أي ما يصل إليهم من الحوادث ، أو بابائهم وإبائهم الرجل
كل أصحابه ، أو بابائهم والابالة الجماعة .

و فشو الجهالة دال على أن مادة الخير كانت باقية بعد لم تقطع ، وعرفوا تعليم الدين و إفتاء السنن منصلة لم ترتفع . قوله [فيعيش خمسا إلخ] و التوفيق بين هذه الروايات (١) أن تجيئه الجيش في خمس سنين ، ثم محاربته مع الكفار ستان ، ثم يعيش بعد ذلك سنتين فتلك تسع بأسرها .

[باب في نزول عيسى] قوله [فيكسر الصليب و يقتل الخنزير] إنما ذكر هذين مع أن كافرآ لا يبقى إذا و لا يقتل الجزية من أحد بل يصير الأمر دائراً بين السيف و الاسلام حسب بغية النصارى إذ ذاك .

[باب ما جاء في الدجال (٢)] قوله [لم يكن نبى بعد نوح إلا قد أئذره قومه] ليس المراد أنه أئذره أن يخرج إليهم كما فهمه الشراح (٣) ، كيف و قد

(١) و على هذا فالترديد في هذه الرواية ليس بشك من الراوى بل هو تنوع في الرواية .

(٢) اختلف في حقيقته قليل : هو صافى بن الصياد أو الصائد ومولده المدينة ، هذا بناء على أن ابن الصياد والدجال واحد ، والأصح أنه غيره كما سبأنى . وعلى هذا فاما هو شيطان موثق ببعض الجزائر ، أو هو من أولاد شق الكاهن المشهور ، أو هو شق نفسه و كانت أمه جنية عشقت أباها فأولدها شقاً ، و كانت الشياطين تعمل له العجائب ، فحبسه سليمان النبي عليه السلام ولقبه المسيح و صفته الدجال ، هكذا في الاشاعة و البسط في الفتح .

(٣) فقد قال الحافظ : قد استشكل إندار نوح قومه بالدجال مع أن الأحاديث قد ثبتت أنه يخرج بعد أمور ذكرت ، وأن عيسى يقتله بعد أن ينزل من السماء فيحكم بالشرعية المحمدية ، والجواب أنه كان وقت خروجه أخفى على نوح و من بعده فكأنهم أئذروا به و لم يذكر لهم وقت خروجه فحذروا قومهم من فتنه و يؤيده قوله ﷺ في بعض طرقه : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، فانه محمول على أن ذلك كان قبل أن يبين له وقت خروجه ♦

كان الأنبياء يعلمون أنه لا يمكن أن يخرج قبل بعثة نبينا محمد ﷺ ، بل المراد بالإنذار بيان فتنة التي هي لبساروعوا إلى أمثال أوامر الله سبحانه الذي يقض لعباده أمثال هذه الفتن ، كيف و هو على ما يشاء قدير ، ولعل الحكمة في إنذار الأنبياء أقوامهم من قننته أن الإنذار منها لما لم يكن عرفاً مجدداً بل قد توارثه الآباء كبراً عن كابر كان أوقع في نفوس أمة محمد ﷺ وأدهش لهم فيكون أفيد ، ولعل إنذار الأنبياء أقوامهم من قيل ما كانوا يخبرونهم من أطايب مقدوراته سبحانه و تعالى كما أطلقناه لك أنفاً . قوله [لعله سيدركه بعض من رأى (١)] قيل : هو خضر ، وقيل :

و علاماته فكان يجوز أن يخرج في حياته ﷺ ، ثم بين له بعد ذلك حاله و وقت خروجه فأخبر به فبذلك تجتمع الأخبار ، و قال ابن العربي : إنذار الأنبياء تحذير من الفتن و طمأنينة لها حتى لا يزعموها عن حسن الاعتقاد ، و كذلك تقرب النبي ﷺ له زيادة في التحذير ، انتهى . قلت : فكان رأى الشيخ موافق لابن العربي ، و قال القارى : و يحتمل أن الإنذار إنما وقع بسبب أن العلاقات قد يكون وجودها معاقلاً بشرط فإذا قد يتصور خروجه بعدم ظهورها ، ونظيره خوف الأنبياء والمرسلين صلوات الله تعالى عليهم أجمعين مع تحقق عصمتهم ، أو لأنه لا يجب على الله تعالى شئ و أفعاله لا تعال ، و الأسباب لا يتعين وجودها و لا تأثير لها بعد حصولها ، انتهى .

(١) قال في فتح الودود : يمكن أن يحمل على سماعه أعم من أن يكون بلا واسطة أو بواسطة ، فيكون المراد بقاء كلامه ﷺ إلى حين ظهور الدجال ، و حله بعضهم على خضر عليه السلام ، قال الشيخ في البذل : حمل السماع على الأعم الشامل بالواسطة ممكن لكن لا يمكن حل الرؤية على الوساطة ، فيأزم على هذه الرواية أن الرؤية إما يحمل على الخضر أو على بعض الجنين ، وأما ما وقع في رواية الترمذى ، أو سمع كلامي ، بلفظ أو فكما يحتمل أن يكون الواو بمعنى أو فكذلك يحتمل أن يكون أو بمعنى الواو ، انتهى .

بعض ممسرى الجن . قوله [لم يقله نبي اقومه] و وجه ذلك ما قسمنا أنهم كانوا (١) يملون أنه لا يفاجئهم فلم يحتاجوا إلى بيان علامته ، و أما النبي ﷺ فبين علامته لكوننا أحوج إليها منهم .

قوله [إنه إن يرى أحدكم ربه حتى يموت] خطاب للأمة فلا تقص برؤيته ﷺ ربه ليلة (٢) الامراء ، و أما ما نقل عن بعضهم من رؤيته (٣)

(١) و قال الحافظ : إن السر في اختصاص النبي ﷺ بالنبية المذكور مع أنه أوضح الأدلة في تكذيبه أنه إنما يخرج في أمته دون غيرها من تقدم من الأمم ، ودل الخبر على أن علم كونه يختص بخروجه بهذه الأمة كان ملو عن غير هذه الأمة كما ملو عن الجميع علم وقت قيام الساعة ، انتهى . قلت : فكلام الحافظ مبنى على مختاره من عدم العلم للأنبياء عليهم السلام بوقت خروجه ، وكلام الشيخ مبنى على مختاره من علمهم بذلك ، و أما بيان هذه العلامة و هي كونه أعور فسيأتى قريباً .

(٢) و المسألة خلافية شهيرة ، أنكرت عائشة وابن مسعود الرؤية ، وأثبتها أنس والحسن و عكرمة ، و روى عن ابن عباس جعل بصره في فؤاده قرأى وبه فؤاده ، هكذا في الجمل .

(٣) قال الحافظ في الفتح : جوز أهل التعبير رؤية الباري عز اسمه في المنام مطلقاً ، ولم يعمروا فيها الخلاف في رؤيا النبي ﷺ ، و أجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوهها ، فتارة يعبر بالسلطان ، وتارة بالوالد ، وتارة بالسيد ، وتارة بالرئيس في أى فن كان ، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته محتماً و جميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق و الكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً بخلاف النبي ﷺ ، فإذا رُئى على صفته المتفق عليها ، و هو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير ، و قال الغزالي : من يرى الله سبحانه و تعالى في

سبحانه وتعالى في المنام ، فانما هي رؤية مثال وشبه لا رؤية ذات . قوله [مكشوف (١)]

في المنام ، فان ذاته منزوعة عن الشكل والصورة ، و لكن تنتهي تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثال حقاً في كونه واسطة التعريف فيقول الرائي : رأيت الله في المنام لا يعني أن رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره ، و قال أبو القاسم القشيري ما حاصله أن رؤياه على غير صفته لا يستلزم أن لا يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه ، وهو يستقد أنه منزوع عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل ، كما قال الواسطي : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة إلى وقار الرأي ، انتهى . قال القاضي : تنفق العلماء على جواز رؤية الله تعالى في المنام و صحتها ، و إن رآه الانسان على صفة لا تليق بجلاله من صفات الاجسام لأن ذلك المرق غير ذات الله تعالى إذ لا يجوز عليه سبحانه وتعالى التجسم ، ولا اختلاف الأحوال بخلاف رؤية النبي ﷺ ، قال ابن الباقلاني : رؤية الله تعالى في المنام خواطر في القلب ، وهي دلالات للرأى على أمور مما كان أو يكون كسائر المرئيات ، قاله النووي .

(١) قال النووي : الصحيح الذي عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة جعلها

الله علامة قاطعة بكذب الدجال ، فيظهر الله المؤمن عليها و يخفيها على من أراد شقاوته ، و حكى عياض خلافاً و أن بعضهم قال : هي مجاز عن سنة الحدوث عليه ، و هو مذهب ضعيف ، ولا يلزم من قوله يقرؤه كل مؤمن كاتب و غير كاتب أن لا تكون الكتابة حقيقة بل يقدر الله عز اسمه على غير الكاتب علم الادراك فيقرأ ذلك وإن لم يكن سبق له معرفة الكتابة ، يعني أن الادراك في البصر يخلق الله للعبد كيف يشاء و متى شاء فهذا يراة المؤمن و إن كان لا يعرف الكتابة ، و لا يراه الكافر و لو كان يعرف الكتابة ، كذا في الفتح .

بين عينيه كافر (١) [هذا حاصل ما يحصل منه ، وإلا فالمنكوب مقطعات الحروف ك ف ر . قوله [يقرؤه من كره (٢) عمله] و لعل الله (٣) يغطي أعيان معتقديه عن رؤيته ، أو لا يكادون يبصرون إلى وجهه هيبته وإجلاله له حتى يروا ما كتب ثمة . قوله [حتى يقول الحجر] وكل شئ سوى شجرة الغرقد لمناسبته (٤) باليهود .

(١) اختلفت الروايات في بيان المنكوب هل هو كافر على صيغة اسم الفاعل أو بالخطأ ، وما أفاده الشيخ هو الوجه بالروايات الكثيرة ، ويؤيد رواية هشام عن قتادة عن أنس بلفظ : مكتوب بين عينيه ك ف ر أى كافر ، ومن طريق شعيب عن أنس مكتوب بين عينيه ، كافر ثم تهجاها ك ف ر يقرؤه كل مسلم ، و لأحمد عن جابر مكتوب بين عينيه كافر مهجأة ، ومثله عند الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى ، قال ابن العربي : في قوله ك ف ر إشارة إلى أن فعل و فاعل من الكفر إنما يكتب بغير ألف ، وكذا هو في رسم المصحف و إن كان أهل الخط اثبتوا في فاعل ألفاً لزيادة البيان ، وكذا في الفتح .

(٢) قال الحافظ : هذا أخص بما ورد من قوله يقرؤه كل مسلم ، و في أخرى كل مؤمن ، فيجتمعا قوله من كره عمله أن يراد به المؤمنون عموماً ، ويحتمل أن يختص بعضهم من قوى إيمانه .

(٣) قال النووي : هذه الكتابة على ظاهرها و إنها كناية حقيقة جعلها الله آية و علامة من جملة العلامات القاطعة بكفره و كذبه و إبطاله ، ويظهر الله تعالى لكل مسلم كاتب وغير كاتب و يخفيها عن أراد فتنه و شقاوته ، ولا امتناع في ذلك ، انتهى .

(٤) فقد ورد نصاً من رواية أبي هريرة عند مسلم بلفظ فبقول الحجر أو الشجر : يا مسلم يا عبد الله هذا يهودى خلق فتعال فاقله إلا الغرقد فإنه من شجر

[باب من أين يخرج الدجال] قد وردت هذه الكلمة في معنيين ، خروجه علينا و خروجه مطلقاً ، فالأول حيث ورد أنه يخرج من أرض بالمنرق يقال لها خراسان كما وقع هنا ، و الثاني يراد حيث قيل إنه يخرج من بين الشام والعراق ، أو وقع أنه يخرج من جزيرة تسمى (١) ، كما سيأتي في الأحاديث الآتية بعد ذلك . قوله [في سبعة أشهر] و قد ورد في بعض الروايات سبعة سنين ، ولذلك (٢)

❖ اليهود . قال القاري : استثناء من الشجر ، وهو نوع شجر ذو شوك يقال له العوسج وأضيف إلى اليهود بأدنى ملازمة . قيل : هذا يكون بعد خروجه الدجال حين يقاتل المسلمون من تبعه من اليهود . انتهى . (١) هكذا في المنقول عنه ، فإن لم يكن هناك بعد قوله تسمى ياض في الأصل فالمنى جزيرة مساة ومجبة ، وقد وقع أنه يخرج من خلة بين الشام والعراق ، واختلفوا في ضبط خلة ومعناه . ووقع في خبر الجسامة عند أبي داود وغيره في جزيرة عند المغرب ، وفيه أيضاً أنه في بحر الشام أو بحر النين . لا بل من قبل المشرق : انتهى .

(٢) أي و لأجل اختلاف الروايات في ذلك و التعارض فيما حاول جماعة إلى ترجيح رواية السنين ، فقد أخرج أبو داود حديث الأشهر من رواية عيسى بن يونس ، ثم أخرج حديث عبد الله بن بسر أن رسول الله ﷺ قال : بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ، و يخرج الدجال في السابعة ، قال أبو داود : هذا أصح من حديث عيسى ، قال في فتح المودود : قوله هذا أصح لإشارة إلى جواب ما يقال بين الحديثين تناف فأشار إلى أن الثاني أرجح إسناداً فلا يعارضه الأول . انتهى ما في البذل . والمشهور في الجمع بينهما هو ما أفاده الشيخ ، و جمع بينهما القاري بوجه آخر وهو أن تغاير بين الملحمتين ، فقال في حديث السنين : اللام في الملحمة غير القسطنطينية من سائر الملاحم فاللام للعهد بالنظر إلى ملحمة سابقة ، و يدل عليه أنها ما وصفت بالمعظمي . انتهى .

نسب بعضهم رواية الأشهر إلى القلط من قائله ، والصحيح أن قابول المشهور أيضاً يمكن فلا ضرورة إلى أن يصار إلى التغلب ، و هو أن يقال : مدة القتال و هو الفتح غير داخله فى ذلك فكأنه قال ما بين المعركة العظمى و خروج الدجال سبعة أشهر ، لأنه لما لم يجمع مدة القتال فيه بل أخذ آخره تبقى سبعة أشهر .

قوله [و القسطنطينية] و القسطنطينية واحد و غرضه أنها فتحت مرة (١) و ستفتح أخرى لغلبة النصارى ثم . قوله [يخفض فيه إلخ] يته فى الحاشية (٢)

(١) هذا هو المشهور فى معنى الحديث و توجيهه ، و ظاهر سياق كلام المصنف يدل على أنها مدينتان فتحت إحداهما فى زمن بعض الصحابة ، و فتحت الأخرى عند خروج الدجال ، و ليس كذلك ، بل القسطنطينية و القسطنطينية واحدة صرح بها غير واحد من أهل اللغة كالقاموس و غيره ، و ما فى النسخ الهندية من تغير اللفظين لعله من السامخ ، فإن فى النسخ المصرية كلا اللفظين بسياق واحد ، غاية ما فيه وضع المظهر موضع المضمّر ، و فى الجمع : هى مدينة مشهورة من أعظم مدائن الروم فتحت زمن الصحابة و تفتح عند خروج الدجال قاله الترمذى ، انتهى . فهذا كالصرح بأن مراد الترمذى تكرار الفتح ، والمراد بزمن بعض الصحابة زمان خلافة الأمير معاوية فأنها فتحت أولاً سنة خمسين أو بعدها على اختلاف الأقوال ، و توفى فى هذه الغزوة أبو أيوب الأنصارى ، قال الحافظ فى الإصابة : سنة اثنين و خمسين هو الأكثر ، انتهى . قلت : ثم استرجعها الروم ففتحت ثانياً نهار الأربعاء لمشرين من جمادى الآخرة سنة سبع و خمسين وثمان مائة ، وكانت أيام محاصرتها لإحدى و خمسين يوماً . فقتم المسلمون من الأموال و اللواب ما لم يسمع بمثله ، هكذا فى الفتوحات الإسلامية للسيد أحمد بن السيد زبى دحلان مقلد الشافعية بمكة المكرمة .

(٢) وانظروا : هما بتشديد هاء أى حقر أمره بأنه أعور وأهون على الله وأنه

و يمكن أن يكون معناه بين كل حاله كما يقال في لساننا : أوتج نيج سب سمجهاى
 قوله [حتى ظنناه في طائفه (١) النخل] ليس المراد قربه في ظنهم بل ذلك
 كناية عن كثرة هولهم و شدة خوفهم ، كما يخاف عن الشئ القريب غاية القرب
 إذا كان هائلا ففي العادة أن المرأ لا يخاف عن الهائل أبداً ما كان إذا أبعد عنه .
 قوله [قائمه] يعنى أنه يبصر منها لا أنها قائمه على حالها و لا عيب (٣) فيها .
 قوله [قلنا : يا رسول الله وما لبث في الأرض ؟ (٣)] سألوها شوقاً إلى التخلص

⑤ يضمحل أمره ، وعظم أمره بحمل الخوارق يده انتهى ، وهكذا في المجمع ،
 و زاد : أى عظم فتته ورفعه قدره ، ثم وهن أمره و قدره و هونه ،
 و قيل : أى رفع صوته و خفضه في اقتصاص أمره ، أو خفض صوته
 بعد تعب كثرة التكلم فيه ، ثم رفعه بعد الاستراحة ليبلغ كاملاً ، انتهى .
 قال النووي : في معناه قولان ، أحدهما أنه حقره وعظمه فن تحقيره وهوانه
 على الله عوره ، و منه قوله ﷺ : هو أهون على الله من ذلك و أنه لا
 يقدر على قتل أحد إلا ذلك الرجل ، ثم يعجز عنه و أنه يضمحل أمره
 و أنه يقتل بعد ذلك هو وأتباعه ، و من تفخيمه و تعظيم فتته والحنه به
 هذه الأمور الخارقة للعادة ، وأنه ما من نبى إلا وقد أئذر قومه . والوجه
 الثانى أنه خفض من صوته في حال كثرة ما تكلم فيه خفض بعد طول
 الكلام والتعب يستريح ، ثم رفع ليبلغ صوته كل أحد بلاغا كاملاً ، انتهى .
 (١) قال في المجمع : أى في حاجته و جانبه .

(٢) فسيأتى قريباً أن قلنا عينيه معيتان و سياق البسط فيها .

(٣) ذكر هذا الحديث مدة لبث أربعين يوماً ، وهكذا هو في رواية مسلم
 وغيره ، وفي المشكاة عن شرح السنة برواية أسماء مرفوعاً : يمكك الدجال
 في الأرض أربعين سنة السنة كالشهر والشهر كالجمعة الحديث ، قال القارى :
 لا يصلح أن يكون معارضاً لرواية مسلم ، و على تقدير صحته لعل المراد ⑥

منه و رجاء النجاة إن كانت مدة لبثه قليلة . قوله [و لكن اقدروا لها] وذلك لأنه من قيل السحر ، فطول اليوم (١) الأول وكذا الآخرين فيما يدولنا ، ولا فالشمس تخرج وتغرب على عادتها المعروفة في الطلوع والغروب ، و لكن لا يظهر لنا لاقامته شمساً بأعيننا لا تغرب ، و بذلك ظهر أنه لا خدشة في إضافة وجوب الصلوات إلى أوقاتها بذلك الحديث (٢) .

بأحد الممكنين مكث خاص على وصف معين معين ، ويمكن اختلاف باختلاف الأحوال و الرجال ، قلت : و ههنا حديث ثالث أخرجه ابن ماجه وغيره من رواية أبي أمامة مرفوعاً بلفظ : إن أيامه أربعون سنة السنة كصف السنة و السنة كالشهر و الشهر كالجمعة ، و آخر أيامه كالشجرة ، قبل : يا رسول الله كيف تصل في هذه الأيام القصار ؟ قال : تقدرون فيها الصلاة كما تقدرون في هذه الأيام الطوال الحديث ، قال الشيخ في الانجاح : إن صح هذه الرواية فالمراد منه أنه باعتبار هذا الزمان بالسرعة أياماً و باعتبار غروب الشمس و طلوعها و لو في زمن قليل سماه سنين ، و لذا لم يعتبر في أداء الصلاة قصر الوقت و طوله انتهى ، قلت : و بسط في الجمع بينها صاحب الاشاعة أيضاً فارجع إليه لو شئت ، و ذكر أيضاً في فتنه أنه يقول : أما رب العالمين ، وهذه الشمس تجري باذني ، أفريدون أن أحبسها ؟ فيقولون نعم فيحبس الشمس حتى يجعل اليوم كالشهر والجمعة كالسنة ، ويقول : أتريدون أن أسيرها ؟ فيقولون نعم ، فيجعل اليوم كالساعة ، رواه نعيم بن حماد والحاكم عن ابن مسعود انتهى ، فهذا الحديث يجمع بين الروايات المتقدمة بأحسن جمع و يزيل أكثر الاشتكالات .

(١) و مقتضى طول هذه الأيام الثلاثة أن يكون لبثه أربعة عشر شهراً وأربعة عشر يوماً كما لا يخفى .

(٢) لأن طول ذلك اليوم يكون لشدة من الدجال لا حقيقة فحينئذ وجوب ❖

قوله [ثم يدعو رجلاً شاباً متلباً (١) شاباً إلخ] فيه اختصار (٢) يعنى أنه يذهب إلى المدينة فيخرج منها رجل على هذه الصفة ، فيقول : أنت كذاب دجال لست بالله ولا نبى ، وإليك منزل للناس خصب . قوله [فيضربه الدجال بالسيف فيقطعه جزئين (٣)] و فى بعض الروايات (٤) أنه ينصفه بالمنشار ، ثم يجيه

الصلوات بأوقاتها الواقعية لا غبار فيه ، و على هذا فلا يصح الاستدلال بذلك الحديث على إيجاب العشاء على أهل بلغار الذين لا يحدون وقت العشاء فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق فى أرمينية الشتاء ، والمسألة خلافية شهيرة بسطها ابن عابدين ، و حكى تصحيح كلا القولين الإيجاب و عدمه عن جمع من الفقهاء .

(١) قال القارى : أى تاماً كاملاً قوياً ، وشاباً تمييز عن النسبة ، وقال الطيبي : المتلى شاباً هو الذى يكون فى غاية الشباب ، انتهى .

(٢) كما يدل عليه رواية البخارى عن أبى سعيد قال : حدثنا النبى ﷺ يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال فكان فيها يحدثنا به إنه قال يأتى الدجال و هو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة فينزل بعض السباخ التى تلى المدينة فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس فيقول : أشهد أنك الدجال . الحديث يأتى بقبته .

(٣) قال القارى : بفتح الجيم و تكسر أى قطعتين تتباعدان و يضربه ضرباً عليه لإبائه قبول دعونه الآلوهية أو إظهاراً للقدرة وتوطئة لحرق العادة ، انتهى .

(٤) ذكر الحافظ اختلاف الروايات فى ذلك ، ثم قال قال ابن العربى : هذا اختلاف عظيم يعنى فى قتله بالسيف بالمنشار ، قال : فيجمع بأنهما رجلان يقتل كل منهما قتلة غير قتلة الآخر كذا قال ، والأصل عدم التعدد ، ورواية المنشار تفسر رواية الضرب بالسيف فكل السيف كان فيه قول فصار بالمنشار ، أو أراد المبالغة فى تزيده بالقتلة المذكورة ، ويكون قوله يضربه بالسيف مضراً لقوله إنه نشره ، وقوله فيقطعه جزئين إشارة إلى آخر أمره لما انتهى نشره ، انتهى .

بعد ذلك ، فآخذ الرجل (١) فيما كان يقوله من سب الدجال ، فيريد الدجال أن يذبحه فلا يقدر (٢) لانتهاء خوارقته إذ ذاك ، فان الشئ ينهى بتمامه وتتمام الخوارق باحياء الموتى ، ثم لا شئ بعد ذلك فيرجع الدجال عن المدينة عائداً نحو طسرا ، وذلك الرجل (٣) خضر عليه السلام .

(١) كما في حديث أبي سعيد عند البخاري ، وفيه فيخرج إليه رجل هو خير الناس أو من خيار الناس فيقول : أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه فيقول الدجال : أرايتم إن قتل هذا ثم أحيت هل تشكون في الأمر ؟ فيقولون : لا ، فيقتله ، ثم يحياه فيقول : والله ما كنت فبك أشد بصيرة من اليوم ، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه ، قال الحافظ : وفي رواية ما ازددت فبك إلا بصيرة ، ثم يقول : يا أيها الناس إنه لا يفعل بعدى بأحد من الناس ، وفي رواية فيقول الدجال : أما تؤمن بي ؟ فيقول : أنا الآن أشد بصيرة فبك مني ، ثم نادى في الناس يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب ، من أطاعه فهو في النار ومن عصاه فهو في الجنة ، انتهى .

(٢) فقد تقدم في رواية أبي سعيد عند البخاري فلا يسلط عليه ، قال الحافظ : وفي رواية فيأخذ الدجال ليزبحه فيجعل ما بين رقبته إلى رقبته نحاس فلا يستطيع إليه سبيلا ، وفي أخرى فقال له الدجال : لتطعنني أو لا تذبحك فقال : والله لا أطعمك أبداً ، فأمر به فأصيح فلا يقدر عليه ولا يسلط عليه مرة واحدة ، ووقع عند أبي يعلى وعبد بن حنبل من رواية حجاج بن أرقط عن عطية أنه يذبحه ثلاث مرات ، ثم يعود ليزبحه الرابعة فيضربه الله على خافته بصفيحة نحاس فلا يستطيع ذبحه ، والاولى هو الصواب ، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رفعه في ذكر الدجال يدعو برجل لا يسلطه الله إلا عليه ، انتهى .

(٣) قال الحافظ : وقع في صحيح مسلم عقب رواية عبد الله بن عبد الله بن

قوله [بقرق دمشق] الظاهر (١) أن نزوله يكون بدمشق ولذلك استشكل

عنه قال أبو إسحاق يقال : إن هذا الرجل هو الخضر ، و أبو إسحاق ليس
يسمى كما أنه القرطبي بل هو إبراهيم بن محمد بن سفيان راوى صحيح مسلم
عنه كما جزم به عياض و النووى و غيرهما ، و لعل مستنده في ذلك ما قاله
معمر في جامعه بعد ذكر الحديث قال معمر : بلغنى أن الذى يقتل الدجال
الخضر ، و كذا أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرزاق عن معمر قال ،
كانوا يرون أنه الخضر ، و قال ابن العرق : سمعت من يقول إن الذى
يقتله الدجال هو الخضر ، و هذا دعوى لا برهان لها ، قال الحافظ :
و تمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عبيدة بن
الجراح رفته في ذكر الدجال لعله أن يدركه بعض من رافى أو سنع كلامى
الحديث ، و يكرر عليه ما تقدم من لفظ شاب مثل شباباً ، و يمكن أن
يحتاج بأن من جملة خصائص الخضر أن لا يزال شاباً و يحتاج إلى دليل ،
انتهى . و قال صاحب الاشاعة : هذا الرجل المؤمن هو الخضر عليه السلام
على الأوضح كما صرح به في الأحاديث الصحيحة ، و دل عليه الكشف
الصحيح ، ثم ذكر الروايات المؤيدة لذلك ، قال : روى الدارقطنى في الأفراد
عن ابن عباس قال : نسى للخضر في أجله حتى يكذب الدجال ، ثم قال :
و قيل : هو أحد أصحاب الكهف ، و هو ضعيف ، انتهى .

(١) يعنى أن الظاهر من حديث الباب أن نزول عيسى عليه السلام يكون في
شرق دمشق ، وهو مشكل بما ورد من رواية النزول ببيت المقدس و اختلفوا
في الجمع بينهما ، و مختار الشيخ ترجيح رواية بيت المقدس و لأنه مال السيوطى ،
كما حكاه عنه القارى إذ قال : ذكر السيوطى في تعليقه على ابن ماجه أنه
قال الحافظ ابن كثير في رواية أن عيسى عليه السلام ينزل ببيت المقدس ،
و في رواية بالأردن ، و في رواية بمسكن المسلمين ، قلنا : حديث

بعضهم هذه الروايات مع ملاحظة ما ورد أن نزوله يكون في بيت المقدس ، والاشكال يمكن رفعه بأن يقال : المراد في هذا الحديث أن نزوله في بيت المقدس إنما يكون في الجانب الشرق ، و لما كان هذا يحتمل مواضع كثيرة لما في الجانب الشرق من الاتساع عين أحد المحتملات بإبدال (١) دمشق من الشرق أو بيانه عنه ، فكان المعنى أن نزوله يكون في الجانب الشرق من بيت المقدس (٢) .

• نزوله بيت المقدس في ابن حاجة هو عندي أرجح ، ولا ينافي سائر الروايات لأن بيت المقدس شرق دمشق و هو معسكر المسلمين إذ ذاك ، والأردن اسم الكورة كما في الصحاح ، و بيت المقدس داخل فيه و إن لم يكن في بيت المقدس الآن منارة فلا بد أن تحدث قبل نزوله انتهى ، ومال الأكثرون إلى ترجيح رواية شرق دمشق و بها منارة يضاه موجودة الآن ، وإليه مال صاحب الاشاعة و المعنى في نور مصباح الرجاجة ، وحكى عن ابن كثير أنه الأشهر .

(١) حاصله أن شرق بيت المقدس لما كان صادقاً على جهة واسعة عينه بقوله دمشق ، أى الجانب الشرق الذى بجانب دمشق ، وتأويل الشيخ يشير إلى أن دمشق في جانب الشرق من بيت المقدس ، و هذا ينافى ما تقدم في كلام القارى عن السبوطى من أن اليبس بشرق دمشق ، ولعل الحق مع الشيخ فان دمشق في زاوية بين الشرق والشمال من بيت المقدس ، وهكذا صورتها .

غرب

شمال - دمشق - الدرع - بيت المقدس - معان - تبوك - جنوب

شرق

(٢) يلخص في المتقول عنه بعد ذلك ولعله رحمه الله ذكر شيئاً ترك في الثقل أو لم يتفق له ذكر ما أراد إيراده وزاد في الارشاد الرضى بعد ذلك أن نزوله •

قوله [خطر] و فيما بعد [تحدر] الفرق بينهما أن التقطر بالانفصال من الجسم ، و التحدر هو السيلان (١) على الجسم نفسه إلى السفلى . قوله [فيقتله] هذا القتل لتجصيل (٢) اليقين للمؤمنين أن لا يوم لهم بقاؤه وإلا فان موته يحصل

عليه السلام يكون عند صلاة العصر بعدما أقيمت ويتقدمهم أمامهم المهدي ، فيقال لعيسى عليه السلام تقدم ، فيقول لا ، ويكون مجتهداً . فما قيل أنه يتبع الامام أباً حذيفة غلط . نعم لا يبعد أن يكون اجتهاده موافقاً لاجتهاده ، فان قيل : لم يحتج عليه السلام في نزوله من السماء إلى شتى حتى وصل إلى المنارة فاستدعى المرقاة ، يقال : سبب ذلك أن الدنيا دار الأسباب فناسب أن يراعى في ذلك الاحكام الدنيوية ، انتهى .

(١) قال المجد : الحدر الخط من علو إلى سفلى كالحدور و سيلان العين بالدمع ، و تحدر تنزل ، انتهى .

(٢) احتاج الشيخ إلى هذا الترجية لما أن هذه الجملة من الحديث بظاهرها تخالف الجملة الأولى ، وهى قوله لا يجد ربح نفسه أحد إلا مات . وقد ورد في الجمع بينهما أقوال أخر ، قال القارى : قوله لا يحل للكافر يجد من ربح نفسه إلا مات ، يجوز كون الدجال مستثنى من هذا الحكم لحكمة أراة دمه في الحرية ليزداد كونه ساحراً في قلوب المؤمنين ، و يجوز كون هذه الكرامة لعيسى أولاً حين نزوله ، ثم تكون زائلة حين يرى الدجال إذ دوام الكرامة ليس بلام ، وقيل : النفس الذى يموت الكافر هو النفس المقصود به إهلاك كافر لا النفس المعتاد فعدم موت الدجال لعدم النفس المراد ، وقيل : المفهوم منه أن من وجد من نفس عيسى من الكفار يموت ، ولا يفهم منه أن يكون ذلك أول وصول نفسه فيجوز أن يحصل ذلك بهم بعد أن يربهم عيسى عليه السلام مع الدجال في حربته للحكمة المذكورة ، ثم من الغريب أن نفس عيسى تعلق به الاحياء لبعض و الامانة لبعض ، انتهى .

مخرج نفس عيسى عليه السلام و وصوله إليه ، و كذلك ما ورد في الحديث
الآن بعد ذلك أنه يطعمه فانه مجرد استيقان لموته و دفع لما عسى أن يؤمّم أنه
سعى جد . قوله [و يمر أولهم] أى أول (١) صفوهم . قوله [لقد كان بهذه
مرة ماء] بيان لاستشفافهم الماء فى الشرب حتى لم يبق منه إلا مجرد أثر .

قوله [و يحاصر عيسى بن مريم إلخ] أى يقولون فى الحصن و الحصار
الذى على الطور ، لا أن (٢) بأجوج و مأجوج يحاصرونهم فان الله يغفل (٣) أعينهم
عنهم ، فلا يفوزون و لا يصلون إلى حيث مستقرهم حتى يعلموا بحلهم . قوله [حتى
يكون رأس (٤) الثور إلخ] خصه بالذكر لما فيه من العظام السكينة ، و ما فيه
من اللحم يتحصل بشق من الأنفس ، و مع ذلك فلا يدفع من الاشتباه إلا يسيراً
لقلة اللحمية فيه و للاكتناز (٥) ، و بذلك يعلم مقدار احتياجهم إلى ما يوكل ، فان
رأس الثور لما كان خيراً لهم من مائة دينار و قد علمت ما فى رأس الثور من
الصفات فإى بال اللحم و الأطعمة الأخرى ، و الله اعلم .

(١) و لفظ المشكاة عن مسلم و يمر أولهم على بحيرة طبرية ، قال القارى :
بالإضافة و بحيرة تصغير بحيرة و هى ماء مجتمع بالشام طوله عشرة أميال
و طبرية بفتحين اسم موضع و هى قصبة الأردن بالشام ، انتهى .

(٢) و يؤيد ذلك لفظ المشكاة عن مسلم و يحصر نبي الله وأصحابه ، قال القارى :
بصيغة المفعول أى يحبس فى جبل الطور ، انتهى .

(٣) كما يدل عليه لفظهم فى هذا الحديث : لقد قتلنا من فى الأرض فلم نقتل
من فى السماء ، انتهى .

(٤) قال القارى : أى يصير من شدة المحاصرة و المضايقة رأس البقر مع كمال
رخصه فى تلك الديار خيراً من مائة دينار ، قال الثور بشق : أى تبلغ بهم
الفاقة إلى هذا الحد ، و إنما ذكر رأس الثور ليقاس البقية عليه فى القيمة .

(٥) أى لاجتماع خه و صلابته ، قال المجد : اكتنز اجتمع و امتلأ .

قوله [كأعناق البخت (١)] قوله [بالميل (٢)] كأت المهابل هي مفارقات الجبال . قوله [كالزلفه (٣)] هي المرأة المزينة . قوله [ويستظلون

(١) يابض في الأصل . و قال القارى : يضم موحدة و سكنون معجمة نوع من الابل ، أى طير أعناقها في الطول والكبر كأعناق البخت ، والطيور جميع طائر ، انتهى .

(٢) قال الدمشقي : بهم و موحدة كقفس موضع ، وفي الجمع : و في حديث الدجال فطرهم بالميل هو الهوة الناحية في الأرض انتهى . وقال المجد : كنزل الهوى من رأس الجبل إلى الشعب ، و قال أيضاً في نيسل : و في الترمذى في حديث الدجال فطرهم بالنهبل وهو تصحيف والصواب بالميم ، انتهى ، قلت : ليس في النسخ التي بأيدينا من الترمذى بالنون بل فيها بالميم كما في الأحمدية و المصرية وغيرهما ، نعم في المشكاة برواية مسلم فطرهم حيث شاء الله وفي رواية فطرهم بالنهبل ، قال القارى : يفتح النون وسكون الهاء و فتح الموحدة موضع ، وقيل : مكان بيت المقدس ، وفيه أنه كيف يسمم ، ولعل المراد به موضع بعضهم ، أو على طريق خرق العادة بينهم ، وقيل : هو حيث تطلع الشمس ، ثم حكى عن القاموس أن النهبل تصحيف والصواب بالميم ، انتهى .

(٣) قال القارى : يفتح الزاى واللام و يسكن و بالناء . وقيل : بالقاف هي المرأة بكسر الميم ، وقيل : ما يتخذ لجمع الماء من المصنع ، و المراد أن الماء يعم جميع الأرض بحيث يرى الزاى وجهه ، قال القاضى : روى بالناء و القاف و يفتح اللام وبسكانها وكلها صحيحة ، قال القارى : الأصح هو الذى عليه الأكثر يفتحان و الناء و اقتصر عليه القاموس في المعاني الأنيسة كلها ، قال : و اختلفوا في معناها فقال ثعلب و أبو زيد وآخرون كالمرأة ، وحكى صاحب المشارق هذا عن ابن عباس ، وقيل : كصانع ❦

يفحصها (١) [دفع لما عسى أن يتوهم من اقلقة الشهوة في الأكل فيشبعون بذلك لا لبركة فيه . قوله [بالافحة] و اللقحة هي القرية بالولاد و الحامل ، و اللبن يقل في الحامل ، فلما كان كذلك حال الحوامل فلما بال غير الحوامل . قوله [كأنها عنب طافية] ضبطوه هنا بالياء و قد ورد في (٢) في بعض

❖ الماء ، و قيل الاجانة الخضراء ، و قيل كالصفحة ، و قيل كالروضة ، انتهى .

(١) قال القارى : بكر القاف أى بقشرها ، قال التوفى : هو مقر قشرها ، شبهها بقحف الآدى ، وهو الذى فوق الدماغ ، و قيل : هو ما اتفاق من جمجمته و انفصل ، و قال شارح : أراد نصف قشرها الأعلى ، وهو فى الأصل العظم المستدير فوق الدماغ ، و هو أيضاً إناء من خشب على مثاله كأنه نصف صاع ، و استعير بها لما يلى رأسها من القشر ، انتهى .

(٢) اختلفت الروايات فى عيني الدجال ، قال صاحب الاشاعة : أعور العين اليمنى كأنها عنب طافية ، و فى رواية : أعور العين اليسرى ، و فى حديث سمرة عند الطبرانى و صححه ابن حبان و الحاكم : مسح العين اليسرى ، و فى رواية : أعور العين مطموسها و ليست حجراً ، و هذا معنى طاقته مهموزة . قال الحفاظ فى الفتح نقلاً عن القاضى عياض : الذى رويناه عن الأكثر و صححه الجمهور و جزم به الاخفش طافية بغير همزة ، و ضبطه بعض الشيوخ بالهمزة ، و معناه أنها ناتئة تنوء العنب ، و أنكروه بعضهم و لا وجه لانكاره ، ثم جمع القاضى عياض بين الروايات بأن عينه اليمنى طافية - بغير همز - و مسموحة أى ذهب ضوئها ، و هو معنى حديث أبى داود مطموس العين ليست بناتئة و لا حجراً ، أى ليست عالية و لا عميقة كما فى حديث ابن عمر فى الصحيحين ، و اليسرى طاقنة - بالهمز - كما فى الرواية الأخرى عنه و هى الجاحظة التى كأنها كوكب درى ، و كأنها نخاعة فى سائط ، أى وهى الخضراء كما جاء كل ذلك فى الأحاديث ، قال : و على هذا فهو أعور العينين ❖

الروايات طائفة مهموزاً وبينها تناف، فالمهوز من طفت النار، فكان العين لما كانت طائفة فهي مسوحة لا تبصر شيئاً، والناقص من طفى السمك على الماء فهو طاف، وهذا يستلزم خروج حذقتها من موضعها لكنها مبصرة بعد، فالجمع أن إحدى عينيه طائفة والأخرى طائفة، وحيث ورد طائفة بالياء فيمكن أن يكون مهموزاً قلبت همزتها ياء لكسرة ما قبلها.

قوله [الايان يان] ينة (١) في الحاشية واستحسن الاستاذ آدم الله علوه

✽ معاً فكل واحدة منهما عوراء، وذلك أن العور العيب والأعور من كل شئ الميب وكلا عيني الدجال معية، إحداهما يذهب نورها والأخرى بتوتها وخضرتها، قال النووي: وكلام القاضي عياض في نهاية من الحسن، انتهى.

(١) ولفظها: قوله الايمان يان أصله ينى حذف إحدى البائين، وعوض عنها الألف، وقيل قدم إحداهما وقلب فصار كقاض، كذا في الجمع، وصرفوا الحديث عن ظاهره من حيث أن مبدأ الايمان من مكة ثم من المدينة، فقيل: المراد أن الايمان بدأ من مكة، وهى من تهامة وهى من أرض اليمن، ولذا يقال الكعبة اليمنية، أو لأن مكة يمانية باعتبار المدينة، وقيل: قاله النبي ﷺ بتوك ومكة والمدينة حيث ينة وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد الحرمين، أو لأنهما يمانيتان باعتبار الشام، وقيل: أراد الأنصار لأنهم يمانون في الأصل، وهم نصرروا الايمان والمؤمنين وآورهم فاسب الايمان إليهم، ذهب إليه كثير من الناس، وهو أحسنها عند أبي عبيد أمام الغريب، قال النووي: ولا مانع من حمله على الحقيقة لأن من قوى في شئ نسب إليه، وهكذا كان حال الوافدين منهم لحديث: جاؤكم أهل اليمن أرق أفئدة، وإعما جاء حيث غير الأنصار، وهكذا كان حال أهل اليمن حيث ينة في الايمان، وحال الوافدين منه في حياته ﷺ. ❖

و يجده وأفاض على العالمين بزه ورفده توجه النوى ، وما أورده (١) صاحب
الجميع غير وارد (٢) فان التفضيل على مؤمنى الحرمين الشريفين غير لازم منه .
قوله [و الكفر من قبل المشرق] ولقد كانت القبائل التيوم سارغوا إلى
الاسلام كاسلم و غفار وغيرها ، وأبطأ (٣) أهل المشرق كضر وغيرها مع ما يظهر

❖ و في أعقاب موته كأويس القرنى و أبى مسلم الخولانى و شبههما من سلم
قلبه وقوى إيمانه ، فكانت نسبة الايمان إليهم لذلك إشعاراً بكمال إيمانهم من
غير أن يكون في ذلك نقي له عن غيرهم ، فلا منافاة بينه وبين قوله ﷺ :
الايمان في أهل الحجاز ، ثم المراد بذلك الموجودون منهم حيث لا كل
أهل اليمن في كل زمان فان اللفظ لا يقتضيه ، هذا هو الحق في ذلك ونشكر
الله تعالى على هدايتنا له ، انتهى بزيادة عن النوى و الفتح .

(١) إذ قال بعد ذكر كلام النوى المذكور : ولعل المانع أنه يلزم قوة إيمانهم
و فضلهم به على المهاجرين الأول و الأنصار و فيهم العشرة و غيرهم ،
انتهى .

(٢) لما تقدمت الإشارة إليه في كلام النوى أيضاً إذ قال : ليس فيه نقي له عن
غيرهم ، و ذلك لأنه ليس فيه لفظ حصر أو ما في معناه .

(٣) فقد قال الحافظ : كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر فأخبر ﷺ أن الفتنة
تكون من تلك الناحية ، فكان كما أخبر وأول الفتن كان قبل المشرق فكان
ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين ، وذلك بما يحبه الشيطان ويفرج به ، وكذلك
البدع نشأت من تلك الجهة ، و قال أيضاً تحت قوله عليه السلام لأرى
الفتن تقع خلال بيوتكم : إنما اختصت المدينة بذلك لأن قتل عثمان كان بها
ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك ، فالقتال بالجل و بصفين كان بسبب
قتل عثمان ، و القتال بالنهروان كان بسبب التحكيم ، ثم قتل عثمان كان
أشد أسبابه الطعن على أمرائه و أول ما نشأ ذلك من العراق و هي من

فما بعد من تفاوت بينهما فإن خروج الدجال على أهل المدينة يكون من (١) قبل الشرق واليمنون يقابلونه مالا يقابله من سواء ، فذلك قال النبي ﷺ في كلا الفريقين أهل الشرق و اليمن ما بين حالهم .

[باب في ذكر ابن صياد (٢)] قوله [حبث تلك الشجرة] وأرسته (٣) شجرة قريبة أو بعيدة مني ، كأن أبا سعيد أراد بذلك أن ينجو منه بنفسه فقال له ذلك . قوله [وإني أكره

⑤ جهة المشرق ، فلا منافاة بينه وبين قوله ﷺ : ألا إن الفتنة من قبل المشرق ، انتهى .

(١) فقد قال الحافظ في بيان الدجال : أما سبب خروجه فأخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه يخرج من غضبة ينفضها ، و أما من أين يخرج فمن قبل المشرق جزماً ، إلى آخره .

(٢) قال القاري : وفي القاموس ابن صائد أرمياد الذي كان يظن أنه الدجال ، وقال الأكل : ابن صائد اسمه عبد الله ، وقيل : صياف ويقال ابن صائد ، و هو يهودي من يهود المدينة وقيل هو دخيل فيهم ، و كان حاله في صغره حال الكهان يصدق مرة ويكذب مراراً ، ثم أسلم لما كبر و ظهرت منه علامات من الحج والجهاد مع المسلمين ، ثم ظهرت منه أحوال و سمعت منه أقوال تشعر بأنه الدجال ، ثم قيل : إنه تاب ومات بالمدينة ، وقيل : بل فقد يوم الحرة ، وقال ابن الملك : ما يقال أنه مات بالمدينة لم يثبت إذ قد روى أنه فقد يوم الحرة ، وقال أيضاً : روى أبو داود بسند صحيح عن جابر قال فقدنا ابن صياد يوم الحرة ، وهذا يبطل رواية من روى أنه مات بالمدينة و صلى عليه ، انتهى .

(٣) يعني أشرت إلى شجرة و أبصرته إياها لينزل تحتها ، و لا ينزل عند أبي سعيد ، و لفظ حديث مسلم عن أبي سعيد قال : خرجنا حجاجاً و عماراً و معنا ابن صائد قال : فتواذا بمنزلاً ففرق الناس ، و بقيت أنا و هو فاستوحشت

فيه اللب [أى من يدبك أو يراد به اللب المهود، وهو الذى فى يديه حتى لا يكون (١) قوله ذلك كذباً و يبقى تورية . قوله [فقلت له تبا لك (٢) سائر اليوم] إنما قال له ذلك لأنه ليس عليه أمره بهذه الكلمة بعد ما كان أبو سعيد قد ظن أن الناس كذبوا عليه ، ووجه التليس بذلك أنهما لما كانا معاً (أى فى موضع واحد) فعله بحال الدجال بحيث يعلم أنه أين هو الساعة (٣) من الأرض مشير إلى أنه هو الدجال و إن لم يكن هذا أمراً يقينياً ، و تأويل (٤) ما قال من قبل من عدم الولادة له و كفره و أنه لا يدخل المدينة أن هذه الأمور من علاماته إذا ظهر و ادعى النبوة أو الألوهية أي ما كان ، و ليس المراد أنه لا يولد له أبداً و لا يدخل المدينة أبداً و أن كفره موبد ، والحق (٥) فى ذلك أنه غيره ، وإليه ذهب أكثر العلماء ،

❦ منه وحشة شديدة مما يقال عليه ، قال : وجاء بمتاعه فوضعه مع متاعى فقلت :

إن الحر شديد فلو وضعت تحت تلك الشجرة ، قال : ففعل ، قال فرضت لنا غنم الحديث ، انتهى .

(١) وذلك لما فى حديث مسلم المذكور قال : فرضت لنا غنم ، فاطلق بها بعض فقال : اشرب أبا سعيد فقلت : إن الحر شديد ، و اللب حار ، ما فى إلا أنى أكره أن أشرب عن يده أو قال آخذ عن يده الحديث ، انتهى .

(٢) قال النووى : أى خسراناً و هلاكاً لك فى باقى اليوم ، وهو منصوب بفعل مضمر مترك الاظهار ، انتهى .

(٣) ولنظ المشكاة برواية مسلم عن أبي سعيد : أما والله إنى لأعلم مولده و مكانه وأين هو ، و أعرف أباه و أمه الحديث ، وفيه أنه يحتمل أنه كان يعرف هذه الأمور اسكاته بواسطة شيطانه .

(٤) وبذلك جزم النووى إذ قال : أما احتجاجة بذلك فلا دلالة فيه لأن النبي ﷺ

إنما أخبر عن صفاته وقت فتنه و خروجه فى الأرض .

(٥) قال القارى : قال بعض المحققين الوجه فى الأحاديث الواردة فى ابن صياد

و أما (١) النبي ﷺ فلم ينكر على من قال إن ابن صياد هو الدجال قوله لعدم
 علمه ﷺ بحاله هل هو الدجال أو غيره ، و لعنه كان يعلم بذلك لكنه لم يؤذن
 مع ما فيها من الاختلاف و التضاد ، أن يقال أنه ﷺ حبه الدجال قبل
 التحقيق بخبر المسيح الدجال ، فلما أخبر ﷺ بما أخبر به من شأن قصته في
 حديث تميم الدارى ، و وافق ذلك ما عنده تبين له ﷺ أن ابن الصياد
 ليس بالذى ظنّه ، و أما توافق الثعوت في أبوى الدجال و أبوى ابن
 صياد فليس مما يقطع به قولاً ، فإن اتفاق الوصفين لا يلزم منه اتحاد
 الموصوفين ، و كذا حكى الحافظ عن البيهقي أنه قال : ليس في حديث جابر
 أكثر من سكوت النبي ﷺ على حلف عمر فيحتمل أن يكون النبي ﷺ
 كان منوقفاً في أمره ، ثم جاءه الثبوت من الله تعالى أنه غيره على ما تقتضيه
 قصة تميم الدارى ، و به تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن الصياد .
 و طريقه أصح ، انتهى . وإليه مال الحافظ إذ قال : و أقرب ما يجمع به
 ما تضمنه حديث تميم ، و كوزن ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه
 هو الذى شاهده تميم موثقاً ، وأن ابن صياد شيطان تبدى في صورة الدجال
 في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصبهان فاستقر مع قريبه إلى أن تجبى المدة
 التى قدر الله تعالى خروجه فيها ، انتهى . و به جزم صاحب الاشاعة إذ
 قال : و مما يرجح أنه غيره أن قصة تميم الدارى متأخرة عن قصة
 ابن صياد فهو كالناسخ له ، و لأنه حين إخباره ﷺ بأنه في بحر الشام
 أو اليمن لا بل من قبل المشرق كان ابن صياد بالمدينة فلو كان هو لقال بل
 هو في المدينة ، انتهى .

- (١) قال القارى : قالوا و ظاهراً الأحاديث أنه ﷺ لم يوح إليه بأنه المسيح الدجال
 و لا غيره و إنما أوحى إليه بصفات الدجال ، و كان لابن صياد قرائن
 محتملة فلذلك كان النبي ﷺ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره ، و هكذا ⑤

له في الاخبار ، و أما (١) من قال بأنه هو استدل بعدم إنكاره ﷺ على المدعى توحيدهما قوله ، كيف وقد حلف (٢) بعضهم بين يدي النبي ﷺ بأنه هو ، وهذا البعض جمع بين مذهبه و حديث تميم الدارى الآتى بيد ذلك أن وجود شخص في مكانين حسب ما يرى لنا (٣) غير مستبعد .

حكى الحافظ عن الثوري أنه قال قال العلماء : قصة ابن صياد مشكلة وأمره شبهه لكن لا شك أنه دجال من الدجاله ، و الظاهر أن النبي ﷺ لم يوح إليه في أمره بشئ ، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال وكان في ابن صياد قرائن محتملة فلذلك كان النبي ﷺ لا يقطع في أمره بشئ ، انتهى .

(١) يعنى من قال إن ابن صياد هو الدجال استدل بأنه ﷺ سكنت على من ادعى بوحدتهما في مجله وسكوته عليه السلام تقرير و حجة ، و يظهر من كلام الحافظ أن ميل البخارى إلى ذلك إذ قال : ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخارى مسلك الترجيع فاقصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد ، و لم يخرج حديث فاطمة في قصة تميم ، و قد توهم بعضهم أنه غريب فرد ، و ليس كذلك فقد رواه مع فاطمة أبوهريرة و عائشة و جابر ، انتهى .

(٢) منهم عمر و ابن عمر و جابر وغيرهم بسط رواياتهم الحافظ في الفتح في باب من رأى ترك التكبير من النبي ﷺ حجة وقال : وقد أخرج أحمد من حديث أبي ذر لأن أحلف عشر مرار أن ابن صياد هو الدجال أحب إلى من أن أحلف واحدة أنه ليس هو ، و سنده صحيح ، و من حديث ابن مسعود نحوه لكن قال سبعا بدل عشر مرات ، أخرجه الطبراني ، انتهى .

(٣) قال القارى : و لا ينافيه قصة تميم الدارى إذ يمكن أن يكون له أبدان مختلفة فظاهره في علم الحس و الخيال دائر مع اختلاف الأحوال و باطنه في عالم المثال بقيس السلاسل والأغلال ، ولعل المانع من ظهور كماله

قوله [فقال النبي ﷺ آمنت بالله ورسوله] إنما (١) لم يرد النبي ﷺ عليه قوله لأنه كان متصدياً سؤال حاله . فلو أنكروا قوله صريحاً لفات ذلك ، لكنه ﷺ رد عليه قوله ضيقاً حيث قال : آمنت بالله ورسوله ، ومعلوم أنه لم يكن من رسله حتى يؤمن عليه .

قوله [خلط عليك الأمر] لعدم التمييز بين الصادق والكاذب . قوله [قلن تعدو (٢) قدرك] أي إنك لا تكاد تحبب إلا يسير من كثير ، ولست تقدر

❦ في القصة وجود سلاسل النبوة وأغلال الرسالة ، انتهى . و قال الحافظ :

كان الذين يهزمون بأن ابن صياد هو الدجال لم يسموا قصة تميم وإلا فاجتمع بينهما بعيد ، إذ كيف يلتزم أن يكون من كان في أثناء الحياة النبوية شبه المحظوم ويختص به النبي ﷺ و يسأل أن يكون في آخرها شيخاً كبيراً يستفهم عن خبر النبي ﷺ هل خرج أولاً ؟ فالأولى أن يحمل على عدم الاطلاع ، انتهى . قلت : و حكى الحافظ في موضع آخر أن في بعض طرق البيهقي أنه شيخ و سنده صحيح ، انتهى .

(١) قال الزين بن المنير : إنما عرض النبي ﷺ الإسلام على ابن صياد بناء على أنه ليس الدجال المحذوم منه ، قال الحافظ : و لا يمين ذلك ، بل الذي يظهر أن أمره كان محتملاً فأراد اختباره بذلك ، فان أجاب غلب ترجيح أنه ليس هو ، وإن لم يجب تمسك بالاحتمال ، أو أراد باستطاقه إظهار كذبه المنافي لدعوى النبوة ، ولما كان ذلك هو المراد أجابه بجواب منصف فقال : آمنت بالله ورسوله ، انتهى .

(٢) قال القاري : بضم الدال أي قلن تجاوز القدر الذي يدركه السكبان من

الاهتداء إلى بعض الشئ ذكره النووي ، و قال الطبري : أي لا تتجاوز عن إظهار الحيات على هذا الوجه كما هو دأب الكهنة إلى دعوى النبوة ، فقول أنشد أني رسول الله ؟ و قال القاري : حاصل الجملة أنك و إن أخبرت

على العلم بالقضية بأسرها لأنك لم تفهم من الآية الطويلة إلا بلفظ ولم تفهم بها كلها.
قوله [صادقين و كاذباً أو كاذبين وصادقاً] يعنى أن (١) الأخبار الواصلة
إلى قد صدق كثيرها و يكذب قليلها ، وقد يكون الأمر على عكس .

قوله [فدعاه] بخفيف العين (٢) و تشديده ، و الأول أمر لابي بكر
و عمر بنوكه ، و الثانى إخبار من الراوى أنهما دفعاه بعنف عن أمام النبي ﷺ .
قوله [فسمعت (٣) بمولود في المدينة] أى أنه على هذه الصفة .

❦ عن الحقيقى فلن تستطيع إن تتجاوز عن الحد الذى حدلك ، يريد أن الكتمان
لا ترفع بصاحبها عن القدر الذى عليه هو ، و إن أصاب في كتماته ،
انتهى .

(١) و على هذا الترجمة فلفظة أو ليست للشك بل هو تنويع و هو بمنزلة
بل وجه ، وحله عامة الشراح على الشك ، قال القارى : أى يأتى شخصات
يخبرانى بما هو صدق ، و شخص يخبرنى بما هو كذب ، والشك من ابن صياد
فى عدد الصادق والكاذب يدل على افتراءه ، إذ المؤيد من عند الله لا يكون
كذلك ، انتهى .

(٢) فملى الأول صيغة أمر من ودع بمعنى ترك ، وعلى الثانى صيغة ماض من دع
المضاعف بمعنى الطرد و الدفع .

(٣) قال الحافظ : يوهى هذا الحديث أن أبا بكره إنما أسلم لما نزل من الطائف
حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة ، وفى حديث ابن عمر فى الصحيحين
أنه ﷺ لما توجه إلى النخل التى فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالحلم ،
فتى بذكره أبو بكره زمان مولده بالمدينة ، و هو لم يسكن المدينة إلا قبل
الوفاة النبوية بستين ، فكيف يتأتى أن يكون فى الزمن النبوى كالحلم ، فالذى فى
الصحيحين هو المعتمد ، ولعل الهم وقع فيما يقتضى تراخى مولد ابن
صياد ، أولاهم فيه بل يحتمل قوله : بلقنا أنه ولد لليهود مولود على تأخير

قوله [فبما يتحدثونه] أى إن الناس (١) فهموا منه أن الساعة آتية لا محالة فى هذه المائة .

قوله [يريد أن ينخرم ذلك القرن] هذا ما أراد بهذا الحديث عنده ، و عليه أكثر العلماء ، و يمكن أن يكون على عمومه ، و الذين لم يكونوا على ظهر الأرض حين ما قاله النبى ﷺ مستنون عن ذلك كالحضر و الجن و الدجال .

البلاغ ، و إن كان مولده سابقا على ذلك بمدة بحيث يأتلف مع حديث ابن عمر الصحيح ، انتهى .

(١) قال الشيخ فى البذل : (فوهل) أى غلط الناس (فى مقالة رسول الله ﷺ) أى فى فهم مقالة تلك (فبما يتحدثون عن هذه الأحاديث) أى فيما بينهم (عن مائة سنة) كأنهم فهموا أن تقوم القيامة على رأس سنة ، انتهى . و قريب منه ما فى المجمع إذ قال : فوهل بفتح هاء و يحوز كسر ها أى غلطوا أو ذهب و منهم إلى خلاف الواقع فى تأويله ، قبل تقوم الساعة عنده ، وإنما مراده أنه لا يبقى أحد من الوجودين تلك الليلة . انتهى . و نحوه فسر الحديث النووى ، و الظاهر عنده أن وهل بمعنى فزع ، و المراد فيما يتحدثون أى فى أحاديث الفتن ، والمعنى فزعوا لما فهموا أن أحاديث الفتن كلها من خروج الدجال و نزول عيسى و خروج يأجوج و مأجوج و نحوها كلها تتم فى مائة سنة فتأمل .

(٢) لفظة ما موصولة و ضمير أراد إلى النبى ﷺ ، أى مراده ﷺ كان انخرام القرن وإن بقى بعض منهم ، قال النووى : قد احتج بهذه الأحاديث من شد من المحدثين فقال : الحضر عليه السلام ميت ، و الجمهور على حياته ويتأولون هذه الأحاديث على أنه كانت على البحر لا على الأرض ، أو أنها عام مخصوص ، انتهى . قال الأشراف : معناه ماتبقى نفس مولودة اليوم - مائة سنة ، أراد به موت الصحابة ، و قال مؤلف هذا على الغالب ، و إلا فقد عاش *

قوله [لباسة] كثيرة (١) الملابس، ولعله عبر عن كثرة الشعر بكثرة اللباس.

قوله [قالت: أنا الجساسة] كانت (٢) امرأة تبحس الأخبار للدجال . قوله

❦ بعض الصحابة أكثر من مائة سنة، انتهى . منهم أنس بن مالك و سلمان و غيرهما، و الأظهر أن المعنى لا تعيش نفس مائة سنة بعد هذا القول كما يدل عليه الحديث الآتي، يعني حديث أبي سعيد رفته لآيأت مائة سنة و على الأرض نفس منقوسة اليوم، فلا حاجة إلى اعتبار الغالب، فطل المولودين في ذلك الزمان افترضوا قبل تمام المائة من زمان ورود الحديث، وعا يؤيد هذا المعنى استدلال المحققين و غيرهم على بطلان دعوى من ادعى الصحة و زعم أنه من المعمرين إلى المائتين و الزيادة، بى أن الحديث يدل بظاهره على عدم حياة الخضر و إلياس ، وقد قال البغوي : أربعة من الأنبياء في الحياة اثنان في الأرض : الخضر و إلياس ، و اثنان في السماء : عيسى و إدريس ، فالحديث مخصوص بغيرهم ، أو المراد مامن نفس منقوسة من أمي و النبي ﷺ لا يكون من أمته نبي آخر ، و قيل : قيد الأرض يخرج الخضر و إلياس فأنهما كانا على البحر حينئذ كذا في المرقاة ، و مال ابن قتيبة في تأويل الحديث إلى أن الحكم مختص بمن حضر في هذا المجلس ، و سقط من الروايات لفظ « منكم » .

(١) ذكر في الحاشية عن القاموس رجل لباس كثير اللباس، لكن معناه هنا على الظاهر أنه ملق في اللبس والاختلاط بأن تكون صيغة مبالغة من اللبس ، انتهى . قلت : و يؤيد ما أفاده الشيخ أن كثرة الشعر من صفاتها، ففي المشكاة عن مسلم دابة أهدب كثير الشعر لا يدرون ما قبله من دبره من كثرة الشعر ، و عن أبي داود فاذا أنا بامرأة نجر شمرها .

(٢) لفظ حديث الباب هي دابة ، و ما تقدم قريباً عن أبي داود فاذا أنا بامرأة ، قال الشيخ في البذل و القارى في المرقاة و غيرهما في الجمع بينهما بأنه ❦

[موثق بسلسلة] وقد ورد (١) فى الروايات أنه كان معلقاً بين السماء والأرض .
قوله [فذى نزوة] ونزوة هذه إما أن يكون اقترحه بفربه زمان خروجه .

✽ يحتمل أن للدجال جساتين : إحداهما دابة والثانية امرأة ، ويحتمل أن تكون شيطانة تمثل تارة فى صورة دابة ، و أخرى فى صورة امرأة ، والشيطان التشكل فى أى شكل شاء ، ويحتمل أن تسمى المرأة دابة باعتبار اللفظ وقد قال عن اسمه « وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها » ، ثم هى جسيمة للدجال ، ورجح فى الارشاد الرضى كونها امرأة وإطلاق الدابة عليها لكثرة شعرها ، وفى الحاشية عن الطعنة قيل : هى دابة الأرض التى تخرج فى آخر الزمان ولا دليل عليه ، انتهى . قلت : بل ذكر صاحب الاشاعة عن على يخرج الدجال و معه سبعون ألفاً من الخائكة ، و هى موضع على مقدمته أشمر أى رجل كثير الشعر رواء الديلى ، فالظاهر أنه هى الدابة .

(١) لم أجد النص بذلك بعد ويظهر من كلام القارى أن بعضهم أخذوا ذلك من حديث أبى داود ولفظه : فإذا رجل يجر شعره مسلسل فى الأغلال ينزو فيما بين السماء والأرض ، قال القارى : و أبعد ✽ من قال : إنه متعلق بمسلسل ، انتهى . و يظهر من الارشاد الرضى أن البشع لم يرد الرواية بذلك ، بل أراد الجواب عن حديث لا يبق ممن هو على ظهر الأرض أحد على رأس مائة سنة بأنه لا يصح الاستدلال به على موت الحضرة فانه مستثنى كالدجال ، فان قيل : إن الدجال كان إذ ذاك معلقاً ، يقال : يمكن أن لا يكون الحضرة أيضاً على الأرض ، انتهى . قلت : وقد أجابوا عن الحضرة بأنه كان فى البحر ، وعن إبليس بأنه كان فى الجور ، وغير ذلك من الاجوبة ، انتهى . ✽ ففى بين سطور أبى داود عن فتح الودود فيما بين السماء متعلق بقوله ينزو أو بمسلسل ، انتهى .

ليست النبي ﷺ، أو لترحمه (١). لما علم مسارعة الناس إلى قبول الإسلام، وهذا معاكس لمواجه .

قوله [حتى كاد] أى كاد أن يقطع السلاسل و يتخلص منها . قوله [فكيف أنصره ظالماً] إنما احتاج إلى السؤال عن ذلك لما أن الظاهر من نصرته ظالماً أن عينه على ظلمه و الإغاة على الظلم حرام فيجب لا بأمر به الشارع عليه السلام .
قوله [من سكن البادية جفا] هذا لا ينافي ما في سكنون البادية من الخير أيام الفتنة ، فالخيرية و الشريعة يجهتين ، و المراد بالجفاء غلظ القلب وقساوته ، و ما يقبل عليه من الجهل بالشرائع و الأحكام .

قوله [و من أتى أبواب (٢) السلطان افتن] لأنه لا يخلو من الابتلاء بفتنة دينه أو دنياه . قوله [فتنة الرجل (٣) في أهله و ماله و ولده و جاره إلخ] هذا مما ينبغي أن يفتش عنه إذ المراد بذلك أن امرأته مثلا إذا قصرت في أدا شئ من خدماته فسبها على ذلك ، فإن تعديها في أمثال هذه الأمور تكفر بالصلاة وغيرها ،

(١) قال المجد : الترح محركة . الحم .

(٢) قال السيوطي في مراقبة الصمود : قال فضيل بن عياض : كنا نعلم اجتناب السلطان كما تعلم السورة من القرآن ، روى البيهقي في شعب الايمان ، والأحاديث و الآثار في النهي عن مجئ العلماء إلى السلطان كثيرة جمعها في مؤلف يسمى «مارواه الاساطين في عدم المجئ إلى السلاطين» انتهى . كذا في البذل ، وقال الدمقي في نفع القوت : افتن بيناء فاعل ومفعول ، قال ابن الخازن : سبب فتنة أنه يرى سمعة الدنيا والخير هنالك فيحترق نعمة الله عليه ، وربما استخدمه ، فلا يكاد يسلم في نصرفه من إثم بأجل أو عقوبة بعاجل ، أولاته لا يمكنه إنكاره عليه بما يجب إنكاره ، انتهى .

(٣) قال المصنف : بد ما بسط الكلام على معنى الفتنة . قال ابن بطال : فتنة الرجل

في أهله أن يأتي من أجلهم ما لا يعمل له من القول أو العمل بما لم يبلغ ❊

وهذا مشكل بما ورد (١) في بعض الروايات أن رجلاً سأل النبي ﷺ أنه يضرب عبيده و إماءه على ما يفسدون من أموره فإذا يفعل به و بهم ؟ قال النبي ﷺ : يوزن يوم القيامة خطاياهم و جنائياتهم ، و ما أفسدوا من أمورك و ما فعلت بهم على ذلك ، فيجازى الظالم من كان منك أنت أم عبيدك فأعظمهم .

④ كبيرة ، و قال الملبس يريد ما يعرض له ممن من شر أو حزن أو شبهة وقوله : فتنة الرجل في ماله أن يأخذ من غير مأخذه ، و يصرفه في غير مصرفه ، أو التفريط بما يلزمه من حقوق المال ، فتكثر عليه المحاسبة ، و فتنة الرجل في ولده فرط محبتهم و شغله بهم عن كثير من الخير ، أو التوغل في الاكتساب من أجلهم من غير اكترات من أن يكون من حلال أو حرام ، و فتنة الرجل في جاره أن يتمنى أن يكون حاله مثل حاله إن كان متسماً ، قال تعالى : « وجمالنا بعضهم لبعض فتنة » انتهى . قلت : و على هذه المعاني لا يرد الاشكال الذي أفاده الشيخ ، وأما على مختار الشيخ في معنى الفتنة فما يخطر في ذهن القاصر من الجمع بينهما أن يقال : إن مؤدى التفكير و مؤدى المحاسبة واحد فالمقدار الذي يسقط عند المحاسبة لأجل الصلاة والصوم يسمى مكفرة ، و كذلك من الجانب الآخر من أن صلاة و صومه و غيرهما مقدار ما يكفر من المدونات تحاسب و الباقي من المدونات يجازى به ، و الله غفور رحيم و رحمته سبقت عذابه ، قال صاحب الجمع : أو فتنته فيهم لتفريط حقوفهم وتأديبهم فانه راع لهم ، فنها ذنوب يحاسب عليها و منها يرجى تكفيرها بالمحسنة ، انتهى .

(١) فسيأتى عند المصنف عن عائشة أن رجلاً قدم بين يدي رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن لي مملوكين يكذبونى و يخونونى و يعصونى و أشتمهم وأضربهم ، فكيف أنا منهم ؟ قال : يحسب ما غابوك و عصوك و كذبوك و عقابك إياهم ، فإن كان عقابك إياهم بقدر ذنوبهم كان كافاً لالك ❖

قوله [فقال عمر] و الظاهر أن (١) جثة عمر باب حاجز على حصنه ، و المراد به في قوله ينك روحه فان التأذي بالصدمات (٢) إنما هو لها لا للجسم
قوله [ونحن تسعة : خمسة و أربعة] إنما فسر لتعيين المراد و للتقسيم بين
الطائفتين . قوله [فسكوا] إنما كان سكونهم (٣) لما أنهم فهموا أن النبي ﷺ يسميهم

❦ و لا عليك ، وإن كان عقابك إياهم دون ذنوبهم كان فضلاً لك ، و إن كان عقابك إياهم فوق ذنوبهم اقتص لهم منك الفضل ، قال : فتحنى الرجل لجعل يبكي ويحتف ، فقال رسول الله ﷺ : أما تقرأ كتاب الله و تضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً . الآية ، فقال الرجل : والله يا رسول الله ما أجد لي ولهم شيئاً خيراً من مفارقتهم ، أشهدك أنهم أحرار كلهم ، قلت : وقد ورد في معنى هذا الحديث روايات كثيرة في يوم الحساب .
(١) قال العيني : فان قلت : قال أولاً إن ينك و بينها باباً فالباب يكون بين عمر وبين الفتنة ، وهنا يقول : الباب عمر ، وبين الكلامين مغايرة ، قلت : لا مغايرة بينهما لأن المراد بقوله ينك و بينها أى بين ومانك و بين زمان الفتنة وجود حياتك ، وقال المكرمانى : أو المراد بين نفسك و بين الفتنة بذلك إذ الروح غير البدن ، أو بين الاسلام و الفتنة ، انتهى .

(٢) قال المجد : الصدم ضرب صلب بمثله و الفعل كضرب و إصابة الأمر ، انتهى . وفي الجمع في قوله ﷺ الصبر عند الصدمة الأولى : أى عند فورة الهبة و شدتها ، و الصدم ضرب الشئ الصلب بمثله ، ثم استعمل في كل مكروه حصلت بغته ، انتهى .

(٣) قال القارى : سكتوا متوقفين في أن السؤال أولى أو السكوت أحرى خوفاً من أن يكون من باب « لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » وعملًا بقوله ﷺ : وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها ، فلما ❦

فيعين الخير و الشر ، فلم يقولوا نعم لأنهم لم يكونوا يعلمون أيهم يسمى خيراً و أيهم شراً ، وقد كانوا يرون لتسمية النبي ﷺ و قوله في أحد خيراً أو شراً تأثيراً ظاهراً و باطناً (١) ، تخافوا على أنفسهم أن يوسموا بسمة الشر فيخسروا في الدنيا و الآخرة ، إلا أنهم لما رأوا إصرار النبي ﷺ على السؤال عن ذلك بدر أحد منهم إلى التسليم راثياً أن انتقدور واقع لا محالة ، و أن النبي ﷺ أرحم بهم من آبائهم و أمهاتهم فلا يفعل ما ينظرون به .

قوله [إذا مشت أمتي المظيطاء (٢) إلخ] هذا لا يستلزم الفور في تسابط

❖ إفاذ التكرار أنه لا بد من الاختيار (قال رجل) أي كان الرجل شديد القلب فتويته للتعظيم (وقوله خيركم من يرجى خيره) تغير الأول بمعنى الأخير و الثاني مفرد الخيور ، أي من يرجو الناس منه إحسانه إليهم . و ترك ذكر من يأتي منه الخير و الشر وقرضه فأنها سابقا للاعتبار حيث تعارضا تساقطاً ، انتهى . قلت : أو لأنها لوجود الصفتين لم يكونا من بعد خيراً أو شراً ، انتهى .

(١) و كان كذلك كما يدل عليه الروايات الكثيرة منها ما في الشفاء قال لرجل يأكل بشياله : كل يمينك ، فقال : لا أستطيع ، قال : لا استطعت ، فلم يرقها إلى فيه . وقال للحكم بن أبي العاص و كان يخلج بوجهه و يغمز : كذلك كن ، فلم يزل يخلج حتى مات .

(٢) قال القاري : بضم الميم و فتح المهملة الأولى و كسر الثانية معدودة و تقصر بمعنى الخطي ، و هو المشي فيه التبخر و عد اليدين ، و يروى بغير الياء الأخيرة ، ونصبه على أنه مفعول مطلق أي مشى تبخر ، و قيل : إنه حال أي إذا صاروا في نفوسهم متكبرين ، وعلى غير هم متجبرين ، وقوله أبناء فارس والروم بدل عما قبله و بيان له ، قال الشراح : هذا الحديث من دلائل نبوته ﷺ لأنه أخبر عن المنيب و وافق الواقع خبره فأنهم لما

الشرار ، ولأن الفتنة تم الكل ، فلا نقص به (١) في شأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . قوله [و لا يعرف الحديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد إلخ] يبنى أن رواية موسى بن عبيد متصلة ، ورواية يحيى بن سعيد غير متصلة ، فوصل أبي معاوية حديث يحيى بن سعيد بكون خطأ . قوله [عصى الله بشئ سمعته إلخ] الباء للسببية . قوله [فلما قدمت (٢) عائشة] وكأنها كانت هي الأميرة عليهم .

فجروا بلاد فارس و الروم ، و أخذوا أموالهم و نهبوا أموالهم و سبوا أولادهم فاستخدمهم سبط الله قتل عثمان حتى قتلوه ، ثم سبط يحيى أمية على بني هاشم ففعلوا ما فعلوا و هكذا ، انتهى كلام القارى .

(١) أما على التوجيه الأول و هو عدم الفور فظاهر ، و أما على الثانى يبنى أن الفتنة لانتم الكل فالصحابه داخلون في الاستثناء ، وكذلك في ما تقدم من كلام القارى لا يدخل الصحابة في الشرار كما لا يبنى .

(٢) و لفظ رواية البخارى عن أبي بكره قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال : ان يطلع قوم ولوا أمرهم امرأة ، قال الحافظ : قل ابن بطال عن الملب أن ظاهر حديث أبي بكره يوم توهين رأى عائشة فيها فطنت وليس كذلك لأن المعروف من مذهب أبي بكره أنه كان على رأى عائشة في طلب الإصلاح بين الناس و لم يكن قصدهم القتال ، لكن لما انتشبت القتال لم يكن لمن معها يد من المقاتلة ، و لم يرجع أبو بكره عن رأى عائشة و إنما قهرس بأهم يظنون لما رأى الذين مع عائشة نعمت أمرها لما سمع في أمر فارس ، قال : ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها لازعوا علياً في الخلافة و لا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة ، و إنما أنكرت هي ومن معها على علي منته من قتل قتلة عثمان ، و ترك الاقتصاص منهم ، وكان على ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه فإذا ثبت على أحد ببينه أنه من قتل عثمان اقتصر

قوله [فقد برى] أى برأت ذمته فلا يسأل عنه ، ومن سلم (١) فإنما هو سالم عن العذاب ، ولله يسأل عنه . قوله [أفلا تقاتلهم ؟ قال : لا] هذا مثل ما تقدم (٢) من أن الرعية لا تكاد تقابل الجند فمنهم من المقاتلة والمقاتلة وإن استحق الأمير النزول أو انزل على اختلاف فيه . قوله [من ترك منكم عمر

منه ، فاختلّفوا بحسب ذلك ، فلبس انتصر على عليهم حمد أبو بكره رآه في ترك القتال معهم وإن كان رآه موافقاً لرأى عائشة في الطلب بدم عثمان ، انتهى كلامه ، قال الحافظ : وفي بعضه نظر فقد أخرج البخارى في باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقبه أبو بكره فبهاه عن القتال ، وأخرج قبله يباب من قول أبي بكر لما حرق ابن الحضرمي ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلاً ، فليس هو على رأى عائشة ، ولا على رأى على في جواز القتال بين المسلمين أصلاً ، وإنما كان رآه الكف وفاقاً لسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم ، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا على ، انتهى . (١) وفسر القارى من أنكّر أى من قدر أن ينكر بلسانه عليهم قبيح أفعالهم وأنكر فقد برى من المداينة والتفاق ، ومن كره أى من لم يقدر على ذلك . ولكن أنكّر بقلبه وكره ذلك . فقد سلم من مشاركتهم في الوزر والوبال ، ثم لفظ سلم في ذلك موافق للفظ الترمذى ، وغالطهما لفظ حديث أبي داود ، والظاهر هو لفظ الترمذى وغيره .

(٢) أى قيل باب المرج نحت قوله ^{كلمة} : اسموا وأطيعوا ، قال القارى : إنما منع عن مقاتلتهم ماداموا يقيمون الصلاة التى هى عنوان الاسلام والفاروق بين الكفر والايمان حسداً من هيج الفتن واختلاف الكلمة ، وغير ذلك بما يكون أشد نكايه من احتمال نكرهم والمصاربة على ما ينكرون منهم ، انتهى .

ما أمر به [المراد به الاخلاص عنه مأمور به ، قال الله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا
الله مخلصين له الدين ، و ليس المراد به العبادة ، و قد سبق تفريغ فيما
سبق (٥) . قوله [رايات سود] هؤلاء مقاتلة المهدي يقاتلون الدجال و المهدي
يكون أميراً (٢) عليهم .



-
- (١) في أبواب الجهاد قيل : باب من خرج إلى الفزو و ترك أبويه . .
(٢) كما يدل عليه ما في المشكاة برواية أحمد والبيهقي عن ثوبان قال قال رسول الله
ﷺ : إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل خراسان فأتوها فإن فيها
خليفة الله المهدي ، قال القاري : أي نصرته وإجابه فلا يناق أن ابتداء ظهور
المهدي إنما يكون في الحرمين الشريفين .

أبواب الرؤيا (١) عن رسول الله ﷺ

(١) قال الخافظ : هي ما يراه الشخص في منامه ، وهي على وزن «فعل» و قد تسهل المهمة ، و قال الواحدى : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جمعت اسماً لما يتخيله النائم أجريت مجرى الأسماء ، وقال الراغب : الرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، و تطلق على ما يترك بالتخيل نحو أرى أن زيداً مسافراً ، و على التفكير النظري نحو إني أرى ما لا ترون ، و على الرأى ، و هو اعتقاد أحد القيصين على غلبة الظن ، و قال القرطبي في المفهم قال بعض العلماء : و قد نجيح الرؤيا بمعنى الرؤية كقوله تعالى «وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس» فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء من العجائب ، و كان الاسراء جميعه في البقعة ، و عكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال : إن الاسراء كان متاماً ، و المعتمد الأول ، و قد تقدم في تفسير الاسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ، قال ابن العربي : الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى في قلب العبد على يدي ملك أو شيطان ، إما بأسمائها أى حقيقة ، وإما بكنائنها أى عبايتها ، وإما تخليط و نظيرها في البقعة الخواطر فانها قد تأتي على تسق في قصد ، و قد تأتي مرسلة غير محصلة ، و قال أبو بكر بن الطيب : إنها اعتقادات لما أن الرائي قد يرى نفسه هيمه مثلاً ، و ليس هذا إدراكاً فوجب أن يكون اعتقاداً ، لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العربي : والأول ❖

قوله [إذا اقرب الزمان] قيل (١) زمان الساعة ، وقيل زمان الصبح ،

❖ أولى وما ذكره ابن الطيب من قبل المثل فالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات ، وقال المازري : كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير المسلمين أقوال كثيرة منكورة لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليه برهان ، وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم ، فمن ينسب إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الاختلاط فيقول : من غلب عليه البلغم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلب عليه الصفراء رأى النيران والصعود في الجو ومن مكث في الآخرة ، وهذا وإن جوزه العقل لكنه لم يعم عليه دليل ولا يطرأ به عادة ، والقطع في موضع التجويز غلط ، ومن ينسب إلى الفليضة يقول : إن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوي كالنقوش في جاذي بعض النقوش منها انتقش فيها ، قال : وهذا أشد فساداً من الأول (كونه تحكماً) لا برهان عليه ، والانتقاش من صفات الأجسام ، وأكثر ما يجري في العالم العلوي الأعراض والأعراض لا ينتقش فيها ، قال : من الصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان ، وتلك الاعتقادات تقع تارة بحضرة الملك ، فيقع بعدها ما يرى أو بحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر ، والعلم عند الله ، ونقل القرطبي عن بعض أهل العلم أن الله ملكاً يعرض المراثيات على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محبوسة فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود ، وتارة تكون أمثلة لزمان معقولة ، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة ، وقيل : إن الرؤيا إدراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاماً على ما كان وما يكون إلى آخر ما بسطه الحافظ .

(١) اختلفوا في معنى الحديث على أقوال بسطها شراح البخاري ، اكتفى الشيخ على ❖

أى رؤيا آخر الليل ، و قيل : [إذا استوى الليل و النهار فان الملوك حينئذ لا يظنون أحدهما على الآخر .

قوله [و أحسندهم رؤيا الخ] لتأثير (١) صدق ظاهره فى باطنه

❖ بعضها اختصار فقبل : وقت استواء الليل والنهار أيام الربيع ، فذلك وقت اعتدال الطبائع غالباً ، و قيل : المراد من اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دما قيام الساعة ، ذكر هذين المعنيين الخطاين ، قال ابن بطال : الصواب الثانى ، وقال الداودى : المراد بتقارب الزمان نقص الأيام و الليالى بسرعة مرورها وذلك قرب قيام الساعة ، و قيل : المعنى الرؤيا فى آخر الزمان لا تحتاج إلى التعبير فلا يدخلها الكذب ، والحكمة فيه أن المؤمن إذ ذاك يكون غريباً كما فى الحديث بدء الاسلام غريباً وسيمود غريباً ، فيقل أنيس المؤمن إذ ذاك ، فيكرم الله تعالى بالرؤيا الصادقة ، و قيل : المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل ، و كثرة الأمن ، و قيل : المراد زمان الطائفة الباقية مع عيسى بعد قتله الدجال ، مأخوذ من العيسى زاد القارى على بعضها ، و يمكن أن يراد به زمن الدجال و أيام يأجوج و مأجوج فانه من كثرة التعب و الآلام وعدم الشعور بأزمة الليالى والايام تتقارب أطرافه فى الاعوام ، و أيضاً يحتاج المؤمن حينئذ إلى ما يستدل به على مطلوبه ، و يستأنس به فى طريق محبوه فيعان له بجزء من أجزاء النبوة ، انتهى . و سياتى قريباً قوله عليه السلام فى آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب .

(١) قال النودى : ظاهره أنه على إطلاقه ، و حكى القاضى عن بعض العلماء أن هذا يكون فى آخر الزمان عند اضطعاع العلم ، وموت العلماء و الصالحين ومن يستضاء بقوله وعمله ، لمعطه الله جابراً و عرضاً و منها لهم ، والأول أظهر لأن غير الصادق فى حديثه يتطرق الخلل إلى رؤياه ، و حكايته إياها ، انتهى . قال الحفاظ : وإنما كان كذلك لأن من كثر صدقه تنور ❖

و صدقة في كلامه في تصديقه في منامه .

قوله [جزء من ستة وأربعين جزءاً] ووجه (١) ذلك انحصار زمان نبوته ﷺ

قلبه ، و قوى إدراكه فانتشبت فيه المعاني على وجه الصحة ، و كذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقا ، و هذا بخلاف الكاذب و المخطئ فإنه يفسد قلبه و يظلم فلا يرى إلا تخطئاً و أخطاء ، و قد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق ما لا يصح ، و يرى الكاذب ما يصح ، و لكن الأغلب الأكثر ما تقدم ، انتهى .

(١) اختلفوا في توجيه الحديث على أقاويل كثيرة بسطها شراح الحديث لاسيما الحافظ في الفتح ، و ما أفاده الشيخ من التوجيه حكاه الخطابي عن بعض العلماء كما قاله النوى ، و ما أورد عليه الخطابي أجاب عنه الحافظ ، و حكى الشيخ في البذل قال التاج بن مكتوم في تذكرته : هذا من أحسن التنزيل على هذا اللفظ و أقرب مأخذاً بما قيل في ذلك ، انتهى . و سيأتي بعض الأقوال الآخر قريباً على هامش قوله جزء من أجزاء النبوة ، ثم التفتيد بقوله رؤيا المسلم لاخراج الكافر ، و جاء مقيداً بالصالح تارة و بالصالحه و بالحسة و بالضادقة ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي ، وهو الاطلاع على شئ من الغيب ، فأما الكافر و المنافق و الكاذب و المخطئ و إن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فأنها لا تكون من الوحي و لا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق في شئ ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكامن كلمة حق ، وقد يحدث المنجم فيصيب ، لكن كل ذلك على الدر و القلة ، قاله الحافظ في الفتح ، وقال أيضاً في موضع آخر : قال ابن العربي رؤيا المؤمن الصالح هي التي تسبب إلى أجزاء النبوة ، و عندى أن رؤيا الفاسق لا تعد في أجزائها . و قيل : تعد من أقصى الأجزاء ، و أما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً ، و قال القرطبي :

في ثلاث و عشرين سنة ، وكانت رؤياه ستة أشهر هي جزء من ستة و أربعين جزءا من ثلاث و عشرين سنة ، وقد اختلفت الروايات (١) في ذلك فقد ورد في بعض منها جزء من أربعين جزءا إلى غير ذلك ، ووجه الجمع اختلاف أحوال الرجال لإخلاصهم ، و تفاوتهم في صدق نبأهم .

قوله [و لا يحدث (٢) به الناس] فإن لقوا لهم فيها بينهم و تذاكرهم لها أروا في وسوسة القلب ، فيستقر بذلك ، وأما إذا لم يذكرها لهم ونقل وأعرض ثم

المسلم الصالح الصادق هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء ، و أما الكافر و الفاسق و المخطط فلا . و لو صدقت رؤياهم أحياء فذلك كما يصدق الكذوب ، و ليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة ، كالكاهن و المنجم ، ولفظ الرجل ذكر للغالب فلا مفهوم له ، قالت المرأة الصالحة كذلك ، قاله ابن عبد البر ، انتهى .

(١) و قد جمعها الحافظ و قال : جملة ماورد من العدد في ذلك عشرة وهي : ٢٦ - ٤٠ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٩ - ٥٠ - ٧٠ - ٧٦ - ثم قال : و أصحها مطلقاً الأول . و قد ورد أيضاً ٢٤ - ٧٢ - ٤٢ - ٢٧ - ٢٥ - فبافت على هذه الروايات خمسة عشر لفظاً ، ثم بسط الكلام على توجيه الحديث .

(٢) قال الحافظ : فحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لمن يوجب دون من يكره ، و حاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الماكروهة ستة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها و شر الشيطان ، و أن يقل حين يوجب من يومه عن يساره ثلاثاً ، و لا يذكرها لأحد أصلاً ، و أن يهمل و يتحول عن جنبه الذي كان عليه ، و رأيت في بعض الشروح ذكر سابعة و هي قراءة

حوقل بعد ذلك و استغفر فإنه ليس بما يستقر في القلب بعد ذلك .

[باب ذهب النبوة وبقيت المبررات] . قوله [فشق ذلك على الناس] لكوسم استيقنوا بقائهم في عمه (١) من الأمر و غمة من الجهل ، لا ينذر أحد على سببته ولا يشر على حسنة ، فصاروا كالحباري (٢) في الصحارى ، قدفعه النبي ﷺ فقال : لكن المبررات (٣) على ذنة الفاعل من باب التفعيل أو مصدر ميمي من المجرد

٥ آية السكس و لم يذكر لذلك مستدأ ، فان كان أخذ من عموم قوله في حديث أبي هريرة : و لا يقربك شيطان فيجبه ، و ينبغي أن يقرأها في صلاته المذكورة ، انتهى مختصراً . ثم قال : وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور ، ثم بسطها فارجع إليه لو شئت ، وقال أيضاً : و أما كتبها مع أنها قد تكون صادقة خفيت حكمته ، و يحتمل أن يكون لمخالفة اشتغال سر الرائي بمكروه تفسيرها لأنها قد تبطل ، فإذا لم يخبر بها زال تمجيد روعها و تخويفها ، وبقى إذا لم يعبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً أو الرجاء في أنها من الأضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه ، انتهى . وقال النووي : و لا يحدث بها أحداً فسيبه أنه ربما فرها تفسيراً مكروهاً على ظاهر صورتها ، وكان ذلك محتملاً فوقعت كذلك بتقدير الله تعالى ، فان الرزيا على رجل طائر ، و معناه أنها إذا كانت محتملة وجمين . ففسرت بأحدهما وقت على قرب تلك الصفة ، انتهى .

(١) قال المحمد : الصفة محركة التردد في الضلال والتهجير في منازعة أو طريق أو أن لا يعرف الحق . انتهى .

(٢) طائر معروف تقدم ذكره في الأطلعة بضرب به المثل في الحق يقال : فلان أبله من الحباري ، فقد قيل : إن أثناء إذا فارقت بعضها تجعل عنه ، فتحنن ببعض غيرها .

(٣) و بالأول ضبطه عامة الشراح . و التعبير بالمبررات خرج مخرج الغالب ❖

بفتح الميم و كسر الشين . قوله [جزء من أجزاء النبوة] أى (١) خصلة من

✽ فإن من الرؤيا ما تكون منذرة ، و هى صادقة يربحها الله للمؤمن وفقاً به ليستعد لما يقع قبل وقوعها ، كذا فى المرقاة .

(١) قال الحافظ : و قد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة

انقطعت بموت النبي ﷺ فقبل فى الجواب : إن وقعت الرؤيا من النبي ﷺ

فهى جزء من أجزاء النبوة حقيقة ، و إن وقعت من غير النبي فهى جزء

من أجزاء النبوة على سبيل المجاز ، وقال الخطاى قيل : معناه أن الرؤيا تنبئ

على مواهقة النبوة لأنها جزء باق من النبوة ، وقيل : المعنى أنها جزء من علم

النبوة ، لأن النبوة و إن انقطعت فعلها باق ، و تعقب بقول مالك

أنه سئل أيبر بالرؤيا كل واحد ؟ فقال : أ بالنبوة يلعب ، ثم قال : الرؤيا

جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة ، والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية ، وإنما

أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن

يتكلم فيها بغير علم ، وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من النبوة عما يستعظم

ولو كانت جزءاً من ألف جزء فيمكن أن يقال : إن لفظ النبوة مأخوذ من

الانباء ، وهو الاعلام لغة ، فالمعنى أن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب

فيه ، كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب ، فشابهت

الرؤيا النبوة فى صدق الخبر ، وقال المازرى : يحتمل أن يراد بالنبوة فى هذا

الحديث الخبر بالغيب لا غير ، و إن كان ينبع ذلك لإندار أو تبشير ،

فالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، و هو غير مقصودة لذاته ، و قال ابن

العربي : أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا ملك أو نبي ، و إنما القدر الذى

أراد النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة فى الجملة ، لأن فيه

إطلائاً على الغيب من رجه ما ، و أما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة

النبوة ، وقال المازرى : لا يلزم العالم أن يعرف كل شئ جملة وتفصيلاً فقد ✽

خصال النبي و كمال من كماله .

قوله [بإشراقه] أي ترى له [أما الأول فكأن يرى نفسه في خير أي غيره
ففي ذلك فضل لمن رآه ظاهر ، و أما للرأي ففضل أيضاً لكونه قد رأى خيراً ،
وإن رأى لآخر ، و أما الثاني أي ترى له ففضل ففضل ظاهر لمن رآه الرأي
في خير ، و أما الرأي فله في ذلك بشارة أيضاً .

[باب قول النبي ﷺ : من رآني في المنام (١) إلخ] ذهب المتقدمون إلى أن ذلك حيث

جعل الله للعالم حدا يقف عنده ، فله ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً ، ومنه
ما يلمه جملة لا تفصيلاً ، و هذا من هذا القليل ، انتهى .

(١) اختلفت الروايات في هذا الحديث ، و لفظ حديث الباب : من رآني في
المنام فقد رآني ، و في روايات : فقد رأى الحق ، وفي أخرى فسيراني ،
و بسط الحافظ الكلام على هذا الحديث ، و ذكر للسباق الثالث ستة
معان ، وقال النووي : اختلف العلماء في معنى قوله ﷺ : فقد رآني فقال
ابن الباقلاني : معناه أن رؤياه صحيحة ليست بأضغاث ، و لا من تشبيهات
الشیطان ، وبؤيده قوله : فقد رأى الحق أي الرؤية الصحيحة ، قال : وقد يراه
الرأي خلاف صفته المعروفة كمن رآه أبيض اللحم ، و قد يراه شخصان
في زمن واحد أحدهما في المشرق و الآخر في المغرب ، و يراه كل منهما
في مكانه ، و حكى المازري هذا عن ابن الباقلاني ، ثم قال : و قال
آخرون : بل الحديث على ظاهره و المراد من رآه فقد أدركه ، و لا مانع
يمنع من ذلك ، و العقل لا يجبله حتى يضطر إلى صرفه عن ظاهره ، فأما
قوله : بأنه قد يرى على خلاف صفته أو في مكانين معاً ، فإن ذلك غلط في
صفاته ، و تخيل لها على خلاف ما هي عليه ، و قد يظن الظان بعض
الحيالات مرئياً لكون ما يتخيل مرتبطاً بما يرى في المادة فتكون ذاته
مرئية ، و صفاته متخيلة غير مرئية ، والادراك لا يشترط فيه تحديق

٥ الابصار و لا قرب المسافة ، و لا كون المرئي مدفوناً في الأرض ، و لا ظاهراً عليها ، و إنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يقع دليل على فناء جسمه : عليه السلام ، بل جاء في الحديث ما يقتضي بقاءه قال : ولو رآه بأمر يقتل من يحرم قتله كان هذا من الصفات المتخيلة لا المرئية ، هذا كلام المازري ، وقال القاضي : ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام : فقد رآني إذا رآه على صفته المعروفة له في حياته ، فإن رأى على خلافها كانت رؤيا تأويل لا رؤيا حقيقة ، وهذا الذي قاله القاضي ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كان على صفته المعروفة أو غيرها ، كما ذكره المازري ، انتهى كلام النووي ، وقال القاري : فكأنه قد رآني في عالم الشهود ، و لكن لا ينبغي عليه الأحكام ليصير به من الصحابة ، ويعمل بما سمع به في تلك الحالة ، كما هو مقرر في علمه . و قيل : أراد به أهل زمانه ، أي من رآني في المنام يوفقه الله تعالى لرؤيتي في الیقظة إما في الدنيا أو في الآخرة ، و يدل عليه رواية : فسيراني ، و لعل التعبير بصيغة الماضي تنزيلاً للمستقبل منزلة المحقق الواقع في الحال ، و إن كان يقع في المآل ، و قيل : يراه في الآخرة على وفق منامه بحسب مقامه ، و قيل : هو بمعنى الاخبار أي من رآني في المنام فأخبروه بأن رؤيته حقيقة ليست بأحضان أحلام ، انتهى . وقد أخرج البخاري عن ابن سيرين قال : إذا رآه في صورته ، قال الحافظ : روينا هذا التعليق موصولاً عن أيوب قال : كان محمد يعني ابن سيرين إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي عليه السلام قال : صف لي الذي رأيته ، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره ، و سنده صحيح ، و يؤيده ما أخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب حدثني أبي قلت لابن عباس : رأيت النبي عليه السلام في المنام قال : صفه لي قال : ذكرت الحسن بن علي فضيله قال : قد رأيته ، و سنده جيد ، و يمارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم عن أبي هريرة مرفوعاً : من رآني في المنام فقد رآني فاني أرى في كل

رآه في الحلية التي هي حلية آخر عمره عليه السلام ، و قال الآخرون : بل كل حلية النبي عليه السلام سواء كان حلية آخر عمره أو غير ذلك ، و ذهب المتأخرون وهو الحق (١) إلى أن الراى لما رآه عليه السلام في أى حلية كانت و علم بالقرائن أنه النبي عليه السلام فهو هو لا غيره ، سواء رآه على حليته المنقولة عنه أولاً (٢) والاختلاف فيه حيثئذ يرجع إلى اختلاف حال الراى بحسب إيمانه و نيانه و أموره الباطنية .

[باب إذا رأى في المنام ما يكره ما يصنع] قوله [فأنها لا تضره] أى يذهب بذلك ومواسه (٣) وإلا فالقدور كائن لاختلاله إن كان الذى رآه حقاً مطابقاً

◆ صورة ، وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاله ، وهو من رواية

من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال ابن العري : رؤية النبي عليه السلام على صفته المعلومة إدراك على الحقيقة ، و رؤيته على غير صفته إدراك للثال ، إلى آخر ما بسطه الحافظ في الفتح بما لا مزيد عليه ، انتهى .

(١) ففى البذل عن فتح الودود : قيل هذا مختص بصورته المعهودة فيعرض على

الشمال الشريفة المعلومة فإن طابقت الصورة المرئية تلك الشمال فهي رؤيا

حق ، و إلا فأنه تعالى أعلم بذلك ، وقيل : بل في أى صورة كانت ، وقد

رجحه كثير بأن الاختلاف إنما يحتمل من أحوال الراى ، انتهى .

(٢) نسبة الحلية إليه عليه السلام باعتبار ما هو المعروف عند أهل الفن أن روايات

الحلية مرفوعة ، قال الحافظ ابن حجر : الأحاديث الواردة في صفته عليه السلام من

قسم المرفوع اتفاقاً مع كونها ليست قولاً له ، و لا فعلاً و لا تقريراً ، قاله

المسارى .

(٣) قال الحافظ : استدل به على أن اللوم تأثيراً في النفوس ، لأن الغفل و ما

ذكر معه يدفع اللوم الذى يقع في النفس من الرقبا ، فلو لم يكن اللوم

تأثير لما أرشد إلى ما يدفعه ، انتهى . وقال أيضاً في حديث أبى سعيد رفته

إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فأنما هي من الله فليحمد الله عليها ، و ليحدث عليه السلام

للواقع ، و غير المقدور غير واقع لا محالة . قوله [إلا لبيباً أو حياً] لأن (١)

بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فالتماهي من الشيطان الحديث ، ظاهر المحصر
أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شئ مما يكره الرائي ، ويؤيده مقابلة
رؤيا بشرى بالحلم ، وإضافة الحلم إلى الشيطان ، و على هذا ففي قول
أهل التعبير و من تبهم أن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى ، وقد تكون
إنذاراً نظر لأن الإنذار غالباً يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن
الإنذار لا يستلزم وقوع المكروه ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من
ظاهر الرؤيا ، وما تعبر به ، وقال القرطبي : ظاهر الخبر أن هذا النوع من
الرؤيا يسمى ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحوير هو المأمور بالاستعاذة منه ،
لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استعاذ الرائي منه صادقاً في التجائه إلى الله
و فعل ما أمر به من التفل والنحول و الصلاة أذهب الله عنه ما به ،
و ما يخافه من مكروه ذلك ، و لم يصبه منه شئ ، وقيل : بل الخبر على
عمومه فيما يكرهه الرائي يتناول ما تسبب به الشيطان ، و ما لا نسب له
فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يدفع
البلاء ، والصدقة تدفع مغبة السوء ، و كل ذلك بقضاء الله و قدره ، لكن
الأسباب عادات لا موجودات ، انتهى .

(١) قال أبو إسحق في قوله لا تنقصها إلا على واد أو ذي رأى : الواد الذي لا
حسب أن يتقبلك في تبيرها إلا بما تحب ، وإن لم يكن عالماً بالعبارة فلا يعمل
لك بما يفك ، لا أن تبيرها يريلها عما جعلها الله عليه ، و أما ذو
الرأى فعناه ذو العلم بعبادتها و أنه يخبرك بحقيقة تفسيرها أو بأقرب
ما يلزم منها ، فلهذا أن يكون في تفسيره موعظة يردعك عن قبيح أنت عليه ،
أو يكون فيه بشرى فتشكر الله عز وجل على النعمة فيها ، كذا في البذل .

الحبيب نحبته إياك و اللبيب لله لا يقول إلا خيراً فيسرك ، و إن كان غير ذلك عبر بما يضرك فيسوءك .

قوله [و هي على رجل طائر] قال الأستاذ أدام الله علينا ظلال جلاله وأفاض علينا بركات أفضاله : لا يناسب هنا تقرير الشراح و أصحاب الحواشي (١) لكثرة ما يرد عليه من الشبهات و الغواشي ، ولعل مراده عليه السلام بكونه على رجل طائر أن صاحبه لا يكون منه استقرار على أمر ما يحصل ، و إنما يتخلع في نفسه تعبير لرؤياه ، ثم يبدو له ثاب و ثاب ، فيأخذ في تخطيط ما فهم أولاً وهكذا ، فكان رؤياه على رجل طائر فلا يستقر على مقر ، حتى إذا عبره أول المعبرين رسخ قوله في قلبه لعدم المراحم كما يظهر بالتأمل في قاعدة أصحاب المعاني من أن خالي الذهن عن الحكم و التردد لا يحتاج في الاخبار له إلى تأكيد : وهذا هو المعبر عنه بقوله عليه السلام : سقطت أى استقرت على مستقر ، وفرت في مقر ، حتى أن إزالته عن القلب لا يمكن إلا بعد معالجة زائدة . قوله [و كان يقول] هذا يحمل (٢) كونه من

(١) ففي الحاشية عن المجمع : على رجل طائر أى على رجل قدر جوار و قضاء

ماض من خير أو شر ، وإنه هو الذى قسمه الله لصاحبها ، من قولهم اقتسموا داراً فطار سهم فلان في ناحيتها ، أى وقع سهمه وخرج ، وكل حركة من كلمة أو شئ تجرى لك هو طائر ، يعنى أن الرؤيا هي التي يعبرها المدبر الأول فكانها كانت على رجل طائر فسقطت حيث عبرت ، كما يسقط ما يكون على رجل طائر بأدنى حركة ، انتهى . وفي البذل : قال الخطابي : هذا مثل و معناه أنه لا يستقر قرارها ما لم يعبر ، انتهى .

(٢) رويت الرواية بالفاظ مختلفة في كتب الروايات ، ولفظ البخارى في « باب

القبض في المنام » بسنده إلى عوف عن محمد بن سيرين أنه سمع أباه هريرة

يقول قال رسول الله ﷺ : إذا اقرب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب ،

و رؤيا المؤمن جزء من ستة و أربعين جزءاً من النبوة ، و ما كان من شيء

كلامه عليه السلام ، و من كلام أبي هريرة ، ومن كلام ابن سيرين ، إلا أنه ثبت بأشهاد آخر كونه مرفوعاً قائل عليه هو الأولى .

النبوة فإنه لا يكذب ، قال محمد : وأنا أقول هذه ، قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث : حديث النفس ، وتخويف الشيطان ، وبشرى من الله ، فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل ، قال : و كان يكره الغل في النوم وكان يعجبهم القيد ، ويقال : القيد ثبات في الدين ، ورواه قتادة و يونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأدرجه بعضهم كله في الحديث ، وحديث عوف أبين ، و قال يونس : لا أحسبه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، انتهى . وبسط شراح البخارى سيما الحفاظان ابن حجر و العيني في شرح كلام البخارى ، و بسطاً في ذكر من وقف و وصل أجزاء الرواية ، و الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها الشيخ حكاهما الحفاظ ابن حجر عن الطيبي وغيره ، ثم بسط طرق الرواية وذكر في جملتها حديث الترمذى هذا ، و قال : هذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة ، و قال قال القرطبي : هذا الحديث و إن اختلف في رفعه و وقفه فإن معناه صحيح لأن القيد في الرجلين تثبيت للقيد في مكانه ، فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلاً على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الغل فلأن محله الاعتناق تكالاً و عقوبة و قهراً و إذلالاً ، و قد بسحب على وجهه و يجر على قفاه فهو مذموم شرعاً وعادة ، انتهى . فقد ورد في الآيات الكثيرة الأغلال في أعتاق الكفار ، قال القارى : و فيه إيماء أيضاً على اختيار الحلوة وترك الجلوة كما هو شأن أرباب العزلة من ترك الخروج بالأقدام ، و كره الغل لأنه صفة أهل النار ، و أيضاً الرقة مشتقة بالذمة من حقوق الله و غيره ، فهو تقيد للعق بئحمل الدين أو المظالم ، انتهى .

[باب الذى فى يكذب فى حله (١)] قوله [كلف يوم القيامة عقد شجرة] وجه ذلك (٢) أنه أخبر بالتحال فيكلف بالتحال ، ففى الكذب فى الرؤيا زيادة نسبة إلى

(١) وافق المصنف فى ذلك تبويب البخارى لإذبوب فى صحيحه « باب من كذب فى حله » أى باب فى إثم الذى يكذب ، و الحلم بضم المهملة و سكون اللام ما يراه النائم ، قال الحافظ : و حديث على هذا سنده حسن ، و قد صححه الحاكم ، و لكنه من رواية عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة ، انتهى .

(٢) و لفظ البخارى بسنده إلى ابن عباس مرفوعاً : من تعلم يعلم لم يره كلف أن يعتقد بين شعرتين ولن يفعل ، و من صور صورة عذب وكلف أن يفتح فيها ، و لبس بناخ ، قال الحافظ : و معنى العقد بين الشعرتين أن يغفل إحداها بالآخرى ، و هو بما لا يمكن عادة ، و مناسبة الوعيد المذكور للكاذب فى منامه و للصور أن الرؤيا خلق من خلق الله ، و هى صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع ، كما أدخل المصور فى الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هى التى فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمراً لطيفاً ، و هو الاتصال المعبر بالعقد بين الشعرتين ، و كلف صاحب الصورة الكيفية أمراً شديداً ، و هو أن يتم ما خلقه برعه بنفخ الروح ، و وقع وعيد كل منهما بأنه يمتدح حتى يفعل ما كلف به ، و هو ليس بفاعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام ، وقال أيضاً قال المهلب : فى قوله كلف أن يعتقد بين شعرتين حجة الاشعرية فى تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، و مثله فى قوله تعالى « يوم يكشف عن ساق و يدعون إلى السجود فلا يستطيعون » و أجاب من منع ذلك بقوله تعالى « لا يكلف الله نقساً إلا وسعها » و حملوه على أمور الدنيا و حلوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة ، انتهى . والمسألة مشهورة

غيره من الكذبات ، و هو أنه لما كان جزء من النبوة كان الكذب فيه خيانة في التبليغ وهي أشد ، وفيه دعوى (١) أنه تعالى ألقى إلى وألمني مع أنه لم يلق ولم يلهم . قوله [ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب] هذا (٢) لا يشير إلى أبي بكر بشئ حتى يحجب عنه ، فإن علوم الصحابة وكذا غيرهم من أمته عليهم السلام إنما هي من علومه ، وليس في ذلك الحديث مقدار علمه أو مرتبته في العلم بين الصحابة و مرتبته عليهم فيه ، حتى يحتاج إلى الجمع بينه وبين روايات أعلية أبي بكر .

❦ فلا ظيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله : كلف أن يعقد ليس

هو التكليف المصطلح ، وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، انتهى .

(١) قال الحافظ : أما الكذب في المنام ، فقال الطبري : إنما اشد فيه الوعيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد . ففسدة منه ، إذ قد تكون شهادة في قتل ، أوحد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله تعالى أنه أراه ما لم يره ، و الكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين ، لقوله تعالى : ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذباً على الله لحديث الرقيا جزء من النبوة ، و ما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى ، انتهى ملخصاً .

(٢) فله در الشيخ ما أجاد ولم تقب إذا فاقه إلى توجيهات ذكرها الشراح ، ووجه الحافظ بتوجيه آخر ، فقال : و وجه التعبير بذلك من جهة اشتراك اللين و العلم في كرامة النفع و كونها سبباً للصالح ، فاللين للغذاء البدني ، و العلم للغذاء المعنوي ، و في الحديث فضيلة عمر و أن الرقيا من شأنها أن لا تحمل على ظاهرهما ، و إن كانت رؤيا الأنبياء من الوحي لكن منها ما يحتاج إلى تبير ، ومنها ما يحمل على ظاهره ، والمراد بالعلم هنا العلم بسياسة الناس ، بكتاب الله و سنة رسول الله ﷺ ، واختصر عمر بذلك لطول مدته بالنسبة إلى أبي بكر و باتفاق الناس على طاعته بالنسبة إلى عثمان ، فإن مدة أبي بكر ❦

قوله [رأيت الناس إلخ] لا يذهب عليك أن اللام فيه ليس للاستغراق بل المراد بذلك بعض من أمته ليس (١) فيه أبو بكر .

كانت قصيرة فلم يكثر فيها الفتح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف ، و مع ذلك فساس عمر فيها مع طول مدة الناس بحيث لم يخالفه أحد ، ثم ازدادت اتساعاً في خلافة عثمان ، فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء ، ولم يفتق له ما اتفق لعمر من طواعة الخلق له ، فنشأت من ثم الفتن إلى أن أفضى الأمر إلى قتله ، واستخلف على فاء إزداد الأمر إلا اختلافاً ، والفتن إلا انتشاراً ، انتهى . و قال القارى : قال العلماء بين عالم الأجسام و عالم الأرواح عالم آخر يقال له عالم المثال ، و النوم سبب لسير الروح في عالم المثال و رؤية ما فيه من الصور غير الجسد ، و العلم مصور بصور اللابن في ذلك العالم بمناسبة أن اللابن أول غذاء البدن و سبب صلاحه ، و العلم أول غذاء الروح و سبب صلاحه ، و قيل : التجلى العلى لا يقع إلا في أربع صور ، الماء ، والابن ، والخمر ، والعسل ، تناولتها آية فيها ذكرت أنهار الجنة فمن شرب الماء يعطى العلم اللدنى ، ومن شرب اللبن يعطى العلم بأسرار الشريعة ، و من شرب الخمر يعطى العلم بالكمال ، ومن شرب العسل يعطى العلم بطريق الوحي ، و قد قال بعض العارفين : إن الأنهار الأربعة عبارة عن الخلفاء ، ويطابقه تخصيص اللابن بعمر في هذا الحديث ، انتهى .

(١) على أنه ليس في الحديث كلمة حصر ، و تخصيص يخرج غيره ، و قد قال الحافظ : و الجواب تخصيص أبي بكر من عموم قوله عرض على الناس ، فدل الذين عرضوا إذ ذاك لم يكن فيهم أبو بكر ، و إن كون عمر عليه قيص يحرم لا يستلزم أن لا يكون على أبي بكر قيص أطول منه وأسبغ ، فعله كان كذلك إلا أن المراد كان حينئذ يبان فضيلة عمر فاقصر عليها ، قال القارى : قوله ومنها ما دون ذلك ، أى قص أقصر منه أو أطول منه ❖

[باب ما جاء فى رؤيا النبي ﷺ فى الميزان و الدلو] إنما قال ذلك مع أن النبي ﷺ لم ير شيئاً فى الميزان هو مذكور هنا كما يتضح بالنظر فى الأحاديث الآتية (١) (يابض فى الأصل) . قوله [فرأينا المكرامية فى وجه رسول الله ﷺ] قال الأستاذ أدام الله براه على الوافدين وغمر بالمئة الصادرين منهم والواردين :

أو أعم ، بناء على أن دون ذلك بمعنى غير ذلك ، أقوله تعالى « و أنا منا الصالحون ومنا دون ذلك » وفى فتح البارى : يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى و هو ظاهر فيكون أطول ، و يحتمل أن يريد دونه من جهة العلوى فيكون أقصر ، و يؤيد الأول ما فى رواية الحكيم الترمذى من طريق آخر عن ابن المبارك عن يونس عن الزهرى فى هذا الحديث : فمنهم من كان قيمته إلى سرته ، ومنهم من كان قيمته إلى ركبته ، و منهم من كان إلى انصاف ساقه ، و قوله الدين بالنصب أى أوائه الدين ، و فى نسخة بالرفع أى المؤول به الدين ، و المعنى يقام الدين فى أيام خلافتهم مع طول زمان إمارته و بقاء أثر فتوحاته ، أو لأن الدين يشيد الانسان و يحفظه و يقيه المخالفات كوقاية الثوب و شموله ، قال النووى : القميص الدين ، وجره بدل على بقاء آثاره الجليلة وسنته الحسنة فى المسلمين ، انتهى . قلت : وما يشير إلى أن أبا بكر لا يذكر فى هذه المواضع لما أنه يفوق منها بمراحل ما أخرجه صاحب المشكاة برواية رزين عن عائشة قالت : بينا رأس رسول الله ﷺ فى حجرى فى ليلة ضاحية إذ قلت : يا رسول الله هل يكون لأحد من الحسنات عدد نجوم السماء ؟ قال : نعم عمر ، قلت : فأين حسنات أبي بكر ؟ قال : إنما جميع حسنات عمر كحسنة واحدة من حسنات أبي بكر .

(١) يابض فى الأصل ، و لا أخرى هل سقط هنا شئ فى النقل أو لم ينقح للشيخ نور الله مرقده كتابته ، ولعله أراد إشارة إلى ما ورد عن رؤيا النبي ﷺ فى الميزان : فقد قال القارى : أخرج أحمد فى مسنده عن ابن عمر قال : خرج

لا أدري ماذا قالوا (١) هنا في وجه الكرامة وليست أحصله ، فإن قولهم لم يكن بينهما معادلة فيه تقض ظاهر ، و عدول عن الحق بامر ، أظنت ترى أن ما بين عثمان وعلى كما بين أبي بكر وعمر وهكذا ، فلا معنى لنفي ما يوازن رأساً كما ارتكبوا (٢)

﴿ علينا رسول الله ﷺ ذات غداة بعد طلوع الشمس فقال : رأيت قبل الفجر كأنى أعطيت المقاليد والموازين ، فأما المقاليد فهي المفاتيح ، وأما الموازين فهي التي يوزن بها ، ووضعت في كفة و وضعت أمق في كفة فرجعت ، ثم جئني بأبي بكر فوزن بهم فرجح ، ثم جئني بعمر فوزن بهم فرجح الحديث . (١) قال القارى : أحزن النبي ﷺ ما ذكر الرجل من رذيله ، و ذلك لما علم ﷺ من أن تأويل رفع الميزان انحطاط رتبة الأمور و ظهور الفتن بعد خلافة عمر ، ومعنى رجحان كل من الآخر في الميزان أن الراجح أفضل من المرجوح ، و إنما لم يوزن عثمان و على لأن خلافة على على اختلاف الصحابة ، فرقة معه وفرقة مع معاوية ، فلا تكون خلافة مستقرة متفقاً عليها ، ذكره ابن الملك ، وقال التوربشقي : إنما ساءه - و الله أعلم - ما عرفه من تأويل رفع الميزان ، فإن فيه احتمالاً لانحطاط رتبة الأمر في زمان القائم به بعد عمر عما كان عليه من النفاذ و الاستعلاء و التمكن بالتأييد ، و يحتمل أن يكون المراد من الوزن موازنة أيامهم لما كانت نظر فيها من روق الاسلام و بهجته ، ثم إن الموازنة تراعى في الأشياء المتقاربة مع مناسبة فيظهر الرجحان ، فإذا تباعدت كل التباعد لم يوجد للموازنة معنى فلماذا رفع الميزان ، انتهى .

(٢) كما تقدم في آخر كلام القارى ، و هكذا حكاه المحشى عن اللغات إذ قال : إن الموازنة إنما يراعى في أشياء متقاربة مع مناسبة ما ، فإذا تباعدت كل تباعد لم يوجد للموازنة معنى فلماذا رفع الميزان ، انتهى .

بل الحق عندى فى وجه الكراهية أن النبى ﷺ حين تذكر بذكره مثامه ما يرد على أمته من الفتن والمصائب حزن لذلك (يياض) (١) . قوله [عن رؤيا النبى

(١) يياض هنا فى المنقول عنه ، و لا أدرى هل سقوط من الناقل أو من الشيخ بنفسه ، ولا يبعد أن يكون هنا شئ يتعلق بحديث ورقة ، واختلف فى إسلامه وصحته ، و ظاهر حديث الباب ، وكذا ظاهر حديث الوحي عند البخارى وغيره أنه مؤمن ، قال القسطلانى تحت حديث الوحي : ظاهره أنه أقر بنبوته ولكنه مات قبل الدعوة إلى الاسلام فيكون مثل بجيراء ، وفى إثبات الصحبة له نظر لكن فى زيادات المغازى من رواية يونس عن ابن إسحاق فقال له ورقة : أبشر ثم أبشر ، فانا أشهد أنك الذى بشر به ابن مريم وأنت نبى مرسل الحديث ، وفى آخره : فلما توفى قال رسول الله ﷺ : لقد رأيت القس فى الجنة عليه ثياب الحرير لأنه آمن بى و صدقى ، وأخرجه البيهقى من هذا الوجه فى الدلائل ، وقال : إنه منقطع ، و مال البيهقى إلى أنه يكون بذلك أول من أسلم من الرجال ، وبه قال العراقى فى تكمته على ابن الصلاح ، و ذكره ابن مندة فى الصحابة . انتهى : قلت : و ذكره الحافظ فى القسم الأول من الأحابة ، و ذكر الاختلاف فيه ، و قال العيني : قال الكرماني : إن قلت ما قولك فى ورقة أبحكم بإيمانه ؟ قلت : لا شك أنه كان مؤمناً بميسى عليه السلام ، و أما الايمان بيننا فلم يعلم أن دين عيسى قد نسخ عند وفاته أم لا ، فلم يثبت أنه كان منسوخاً فى ذلك الوقت فالأصح أن الايمان التصديق ، و هو صدقه من غير أن يذكر ما ينفيه ، و فى مستدرک الحاكم من حديث عائشة أن النبى ﷺ قال : لا تنسوا ورقة فإنه كان له جنة أو جنتان ، ثم قال : هذا حديث صحيح على شرطهما ، ثم ذكر العيني حديث الترمذى هذا و أجاب عن كلام المصنف فى عثمان بالقوية بما ورد فى الباب .

ﷺ و أبى بكر و عمر] معناه رؤيا النبي ﷺ نفسه و أبابكر و عمر ، فالإضافة فيه إلى المفعول ، و الفاعل متروك (١) الذكر .

نوله [فيه ضعف و الله يغفر له] وأما وجه (٢) الضعف فليس يرجع

(١) هذا هو الظاهر فى رواية الترمذى بلفظ : و أبى بكر يحرف العطف ، بخلاف رواية البخارى بسنده إلى سالم عن أبيه عن رؤيا النبي ﷺ فى أبى بكر و عمر ، الحديث . فى هذا السياق الإضافة إلى الفاعل ، و نسخ الترمذى من الهندية و المصرية متظافرة على هذا السياق ، أى على حرف العطف ، قال الحافظ : قوله عن رؤيا النبي ﷺ كأنه تقدم للتأبى سؤال عن ذلك ، فأخبره الصحابى ، وفى الحديث (أى فى سياق البخارى) اختصار بوضحه غيره ، وإن النبي ﷺ بدأ أولاً فنزع من البئر ، ثم جاء أبوبكر ، انتهى بتغير .

(٢) قال القارى : قوله و الله يغفر له جملة حالية دعائية وقعت اعتراضية مينة أن الضعف الذى وجد فى نزعنا بقضيه تغير الزمان و قلة الأعوان ، غير راجعة إليه بقبضة ، و قال القاضى : لعل القلب إشارة إلى الدين الذى هو منبع ما به تحيا النفوس . ويتم أمر المعاش ، ونزع الماء فى ذلك إشارة إلى أن هذا الأمر ينتهى من الرسول إلى أبى بكر ، ومنه إلى عمر ، و نزع أبى بكر ذنباً أو ذنوبين إشارة إلى قصر مدة خلافته ، و أن الأمر يكون بيده سنة أو سنتين ، ثم ينتقل إلى عمر ، وكان مدة خلافته سنتين و ثلاثة أشهر ، وضعفه فيه إشارة إلى ما كان فى أيامه من الاضطراب والارتداد أو إلى ما كان له من لين الجانب والمداواة مع الناس ، و يدل عليه قوله غفر الله له ، و هو إعتراض ذكره ﷺ ليعلم أن ذلك موضوع و مغفور عنه غير قادح فى منصبه ، و قال النووى : قوله فى نزع الضعف ليس فيه حط لمزله ، ولا إثبات فضيلة عمر عليه ، إنما هو إخبار عن مدة

إلى نقص في فضل الصديق ، بل السبب في ذلك ما كان في ذمته من نزول في الملك ، وارتداد في الاسلام ، حتى أن أمثال عمر - وكان علماً في بأسه (١) ونجده - قد كان تخوف كما يظهر بالمراجعة إلى كتب السير .

❦ ولايتها ، وكثرة ارتفاع الناس في ولاية عمر لطولها وانبساطها ، وقوله والله يقفر له ليس فيه نقص ، ولا إشارة إلى ذنب ، إنما هي كلمة كان المسلمون يقولونها ، أفضل كذا والله يقفر لك ، انتهى . وقال الحافظ في الفتح : اتفق من شرح هذا الحديث على أن ذكر الذنوب إشارة إلى مدة خلافته ، وفيه نظر ، لأنه ولي ستين و بعض سنة ، فلو كان ذلك المراد لقال : ذنوبين أو ثلاثة ، والذي يظهر لي أن ذلك إشارة إلى ما وقع في زمانه من الفتوح الكبار ، وهي ثلاثة ، ولذلك لم يتعرض في ذكر عمر إلى ذكر ما زعمه من الدلاء ، وإنما وصف نزع العظمة إشارة إلى كثرة ما وقع في خلافته من الفتوحات ، وقوله في نزع ضحف أي على أنه على مهل ورفق ، وقوله والله يقفر له قال النووي : هذا دعاء من المتكلم ، أي لا يفهم له ، وقال غيره : إشارة إلى قرب وفاة أبي بكر ، وهو نظير قوله تعالى لبيك ﷺ : ففسح محمد ربك واستغفره إنه كان تواباً ، فانها إشارة إلى قرب وفاة النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن قلة الفتوح في زمانه لا صنع له فيه لأن سيده قصر مدته ، ففنى المغفرة له ورفع الملامة عنه ، انتهى . والحديث ذكره البخاري في مناقب أبي بكر ، وقال البيهقي إلى أن وجه ذكره قبل عمر ، وتقديمه عليه في النزع ، قلت : أو لما أنه وقع له نظير ما وقع للنبي ﷺ من الإشارة بقرب الأجل كما تقدم ، ففيه مناسبة تامة معه ﷺ .

(١) قال الحيد : اليأس العذاب ، والشدة في الحرب يؤس ككرم ، بلأس فهو ❦

قوله [في آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب] ووجه (١) ذلك ان الغرائب والخوارق تظهر حينئذ إتماماً للحجة ، وإيقاظاً عن سنة الغفلة كقولكم

❦ ببس شجاع ، و قال : أيضاً نجد الشجاع الماضي فيها بجزء غيره ، وقد نجد ككرم نجادة ونجدة ، والذي أشار إليه الشيخ مشهور في كتب السير ، فقد قال السيوطي في تاريخ الخلفاء : أخرج الانصاعلي عن عمر قال : لما قبض رسول الله ﷺ ارتد من ارتد من العرب ، وقالوا : نصلي ولا نركي ، فأنيت أبا بكر فقلت : يا خليفة رسول الله تألف الناس و ارفق بهم ، فانهم بمنزلة الوحش ، فقال : رجوت نصرتك وجشيت بخذلانك ، جباراً في الجاهلية خواراً في الاسلام ، بماذا عسيت أنألفهم ، يشعر مفتعل أو يسحر مقتري ، هيات هيات معني النبي ﷺ و انقطع الوحش ، و انه لاجاهد منهم ما استمسك السيف في يدي و إن منعوني عقالا ، قال عمر : فوجدته في ذلك أمضى مني و أصرم ، و أدب الناس على أمور هانت على كثيرة من مؤتهم حين وائهم ، انتهى .

(١) قال الحافظ : وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله ﷺ إذا اقرب الزمان إذا كان المراد به آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأمور الديانة لما يذهب غايه بذهاب غالب أهله ، و تعذرت النبوة في هذه الأمة عرضوا بالمراي الصادقة ليحدد لهم ما قد درس من العلم ، و الثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ، و يقل الكفر و الجبل و الفسق على الموجودين يؤنس المؤمن و يعان بالرؤيا الصادقة إكراماً له ، و على هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين ، بل كلما قرب فراغ الدنيا ، وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، و أولها أولها ، انتهى . قلت : والأوجه من الكل ما أفاده الشيخ .

الفخذ و السوط إلى غير (١) ذلك من الفتن .

قوله [كاذبين يخرجان من بعدى] أى بعد رؤيتى (٢) هذه ، ووجه (٣)

(١) فقد تقدم قريباً عن أبى سعيد مرفوعاً : و الذى نفسى يده لا تقوم الساعة حتى تكلم السباع الانس ، و حتى تكلم الرجل عذبة سوطه ، و شراك نعله ، و تحبسه نخذه بما أحدث أهله بعده ، انتهى .

(٢) وهذا أوجه مما أول هذا الحديث النووى و غيره من شراح الحديث ، و توضيح ذلك أنه اختلفت الروايات فى هذا اللفظ : فلفظ البخارى من حديث أبى هريرة : فأوثهما الكاذبين أما ينهما ، صاحب صنعاء و صاحب النجاة ، قال الحافظ : هذا ظاهر فى أنهما كانا حين قص الرؤيا موجودين ، و هو كذلك ، لكن وقع فى رواية ابن عباس يخرجان بعدى ، والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما و محاربتهما و دعواهما النبوة ، نقله النووى عن العلماء ، و فيه نظر لأن ذلك كله ظهر للأسود بصنعاء فى حياته عليه السلام ، فأدعى النبوة ، و عظمت شوكته ، و حارب المسلمين ، و غلب على البلد ، و آل أمره إلى أن قتل فى حياة النبى عليه السلام ، و أما مسألة فأدعى النبوة فى حياة النبى عليه السلام لكن لم نعظم شوكته ، ولم تقع محاربته إلا فى عهد أبى بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التغليب ، و إما أن يكون المراد بقوله بعدى أى بعد نبوتى ، انتهى .

(٣) اختلف فى وجه هذا التعبير كما بسطه الحافظ ، وما أفاده الشيخ أيضاً موجه ، و قريب منه ما حكاه الفارى عن القاضى إذ قال : قال القاضى وجه تأويل السوارين بالكاذبين المذكورين - والعلم عند الله - أن السوار يشبه قبد اليد و القيد فيها يمنعها عن البطش ، و يكفها عن الاعتمال و التصرف على ما ينبغي ، فيشابه من يقوم بمعارضته ، و يأخذ بيده فيصدّه عن أمره ، انتهى .

التأويل المذكور أنها قبضا على يدي النبي ﷺ ، وهما الجارحة والكاحية ، فكأنهما مناه عن إشاعة دينه ، ونشر نبوته ، و طيرانهما بالخنق هلاكهما من دون افتقار إلى فضل علاج .

قوله [أصبت بعضاً و أخطأت بعضاً] قد تفرغوا (١) في تبين الخطأ على

- (١) اختلفوا في موضع الخطأ على أقوال ذكر الشيخ منها ثلاثة لشهرتها وكثرة قائلها ، فقد قال الحافظ : قال الملبب موضع الخطأ قوله : ثم وصل له ، لأن في الحديث : ثم وصل ولم يذكر له ، وتعقبه الحافظ : بأن له ، ثابت في الروايات ، ثم قال : والعجب من القاضى عياض فإنه قال في الإكمال : قيل خطؤه في قوله : فيوصل له ، وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل ، وليس فيها له ، ، ولذلك لم يوصل لثمان ، وإنما وصلت الخلافة لعل ، وموضع التعجب مكوثه عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه . ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك . أى تركت بعضاً لم تفسره ، و قال الاسماعيل : قيل السبب في قوله أخطأت بعضاً أن الرجل لما قص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق بتعريفها من غيره ، فلما طلب تعريفها كان ذلك خطأ ، والمراد بقوله قيل ابن قتيبة فإنه القائل بذلك ، و وافقه على ذلك جماعة ، و تعقبه النووي تبعاً لغيره فقال : هذا فاسد لأنه عليه السلام قد أذن له ذلك ، قال الحافظ : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداءه ، بل بادر هو بالسؤال ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يتبادر من جواب قوله : هل أصبت ؟ فإن الظاهر أنه أراد الإصابة و الخطأ في التعبير ، و من ثم قال ابن التين و من بعده : الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، قال الحافظ : ويؤيده توبيع البخاري حيث قال : من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ، و قال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقسم ليعبرها بحضرة النبي ﷺ ، و لو كان الخطأ ★

ثلاثة أقوال ، و الظاهر أن الثلاثة بأسرها لا تصح ، أما الذى قالوا من أن الخطأ

★ فى التعبير لم يقره عليه ، و قال ابن التين : قبل خطأ لتكون المذكور فى الرؤيا شيتين العسل ، و السمن ، ففسرهما بشئ واحد ، وكان ينبغى أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوى وحكاه الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، و جزم به ابن العربي فقال : قالوا هنا وهم أبو بكر فإنه جعل السمن و العسل معنى واحداً ، وهما معنيان القرآن و السنة ، قال : و يحتمل أن يكون السمن و العسل العلم و العمل ، و يحتمل أن يكونا الفهم و الحفظ ، و قيل : المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تسمير الرؤيا مرجعه الظن ، و الظن يخطئ و يصيب ، و قيل : الخطأ فى خلع عثمان لأنه فى المنام رأى أنه أخذ بالسب فانقطع به ، و ذلك يدل على انحلاعه بنفسه ، و تفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، و عثمان قد قتل قهراً ، و لم يخلع نفسه ، فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقد اختلف فى تفسير القطع ، فقيل : معناه القتل ، و أنكروه ابن العربي إذ لو كان كذلك لشاكه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو ، بل بحجة عداوة مخصوصة ، وقتل عثمان كان من الجهة التى علا بها ، و هى الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً ، و قال ابن العربي : أخبرني أبي أنه قيل : وجه الخطأ أن الصواب فى التعبير أن الرسول هو الظلة ، و السمن و العسل القرآن و السنة ، و قيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق و عثمان لم ينقطع به الحق ، و إنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ، ثم صارت بالخلافة فاتصلت لأبي بكر و عمر ، ثم انقطعت بثمان لما كان ظن به ، ثم صحت براءته فأعلاه الله و لحق بأصحابه ، قال : وسأنت بعض الشيوخ المارفين عن تعيين الوجه الذى أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذى يعرفه ؟ و إذن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتبشير خطأ ، فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطأه أعظم وأعظم ، فالذى يقتضيه الدين والحزم الكف

تعبير السمن والمسل بالقرآن ، وحفظها أن يعبروا بالكتاب والسنة ، ففيه أن الكتاب و السنة كأنهما شئ واحد فإن الكتاب تبيان لكل شئ ، و إنما السنة تظهره أو يقال : إن الكتاب والسنة كلاهما و حى ، وإنما التفاوت فى التلاوة ، فهذا لا يستلزم التخطئة ، وأما قولهم : إن الخطأ إقدامه للتعبير فليس بشئ ، لأنه بعد الإجازة لا يسمى خطأ ، و أما قولهم : إن الخطأ تركه تعيين الرجال فهذا لا يسمى خطأ ، وإنما هو تقصير فى بيان المرام ، وإجمال فى سوق الكلام ، بل الأوجه فى توجيه الخطأ أن يقال : إن قول الراى : ثم أخذ به رجل فقطع به ، ثم وصل له فعلا به ، كان محتاجاً إلى تعبير ، و لم يكن على ظاهره من أن الرجل المقطوع له هو الذى يوصل له الحبل ، بل الموصول له إنما هو نائبه و خليفته ، و غير عنه فى منامه عنه لأن فعله فعله ، و أما أبو بكر فعبره على ظاهره .

قوله [لا تقسم] لأن الاستحسان (١) فى بزه ، و هذا يناق المصالح

عن ذلك ، قلت : و هذا الأخير هو الوجه عندى ، قال الحافظ : و جميع ما تقدم من لفظ الخطأ و التوهم و غيرها إنما أحكيه عن قائله ، و لست راضياً باضلاله فى حق الصديق ، وقال الكرماني : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون الذى ^{يقول} لم يبيظه لأنه كان يلزم من تبينه مفسدة إذ ذاك فزالته بعده ، مع أن جميع ما ذكروه إنما هو بطريق الاحتمال ، ولا جزم فى شئ من ذلك ، انتهى ما فى الفتح .

(١) يعنى مقتضى الاستحسان بر قسمه وفيه مفسدة ، قال الزوى : هذا الحديث

دليل لما قاله العلماء أن إبرار المقسم المأمور به فى الأحاديث الصحيحة إنما هو إذا لم تكن فى الإبرار مفسدة و لا مشقة ظاهرة ، فإن كلن لم يور بالابرار لأن الذى ^{يقول} لم يبرر قسم أبى بكر لما رأى فى إبراره من المفسدة ، ولعل المفسدة ماعلمه من سبب انقطاع السبب مع عثمان ، وهو قتله و تلك الحروب والفتن المثرية عليه ، فكره ذكرها مخافة من شيوعها ، أو أن المفسدة ⑤

المديونة ، و بذلك يعلم أن الرجل إذا حلف آخر لا يجب عليه إirاده و لا على الخالف ، ولو أبره المخلوف فهو مستحسن ، و لا شئ فى الحث على أحد منهما .

❖ لو أنكر عليه مبادرته ووبخه بين الناس ، أو أنه أخطأ فى ترك تعيين الرجال الذين يأخذون بالسبب بعد النبي ﷺ ، وكان فى بيانه ﷺ أعيانهم مفسدة ، انتهى . قال الخطابى : فيه استدلال لمن ذهب إلى أن القسم لا يكون يمينا بمجردة حتى يقول : أقسمت بالله ، و ذلك أن النبي ﷺ قد أمر بإبرار المقسم ، فلو كان يمينا لأشبه أن يبره ، و إلى هذا ذهب مالك و الشافعى ، و قد استدلى به من يرى القسم يمينا بوجه آخر ، فيقول : لولا أنه يمين ما كان النبي ﷺ يقول لا أقسم ، و إلى ذلك ذهب أبو حنيفة و أصحابه ، انتهى ، هكذا فى البذل . قلت : لفظ القسم يمين عندنا الحنيفة كما صرح به فى الفروع ، و ما حكى الخطابى من موافقة مالك الشافعى بأبى عنه كلام ابن رشد إذ قال فى البداية : اختلفوا فى قول القائل أقسم أو أشهد إن كان كذا وكذا هل هو يمين أم لا ، على ثلاثة أقوال ، قيل : ليس يمين وهو أحد قولى الشافعى ، وقيل : يمين ضد القول الأول ، وبه قال أبو حنيفة ، و قيل : إن أراد الله بها فهو يمين و إلا لا ، و هو مذهب مالك ، انتهى مختصراً . فلم أن فى مذهب مالك تفصيلا ، و ما ذكر الخطابى من الاستدلال بالحديث فلا يصح ، فقد قال القاضى : فى الحديث أن من قال : أقسم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يرد على قوله أقسم ، قال التوى : وهذا الذى قاله القاضى عجب ، فإن الذى فى جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال : فوائده يا رسول الله لتحدثنى ، و هذا صريح يمين ، انتهى .

أبواب الشهادات (١) عن رسول الله ﷺ

قوله [الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها] قد وقع فى ظاهر هذا و الذى يأتى (٢) من بعد من ذم قوم يشهدون و لا يستشهدون تعارض دفعه العلماء بأن الأول : حين غاف فوت الحق . و الثانى : فى غير ذلك ، والظاهر أن منطوق أحدهما غير متناول للآخر حتى يلزم التعارض ، فإن الخيرية فى الحديث الأول تنبئ عن كونه أدى شهادته لله تعالى ، لا لنفسه أو غير ذلك ، وفسو الكذب (٣) فى

(١) جمع شهادة ، وهى مصدر شهد يشهد ، قال الجوهري : الشهادة خبر قاطع ، و المشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أى الحضور ، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل : مأخوذة من الاعلام ، هكذا فى الفتح . وقال الراغب : الشهادة قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصيرة أو بصر ، انتهى . وفى حواشى الهداية : الشهادة فى اللغة عبارة عن الاخبار بصحة الشئ عن مشاهدة و عيان ، ولذا قالوا : إنها مشتقة عن المشاهدة التى تنبئ عن المعاينة ، وفى اصطلاح أهل الفقه عبارة عن إخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة ، انتهى .

(٢) ماسياتى من لفظ الحديث : يعطون الشهادة قبل أن يسألوها ، وفى حديث عمر : حتى يشهد الرجل و لا يستشهد . و ما أفاده الشيخ من لفظ الحديث تقدم قريباً من حديث عمران عند المصنف فى الفن .

(٣) فلفظ الحديث : ثم يفسوا الكذب حتى يشهد الرجل و لا يستشهد ، فلفظ ❁

☀ . حتى، أصرح قرينة على ما أفاده الشيخ ، وإلى هذا التوجيه أشار المصنف أيضاً فيما سبأ من كلامه ، قال النووي : قوله ألا أخبركم بخير الشهداء إلخ في المراد بهذا الحديث تأويلان : أحدهما و أشهرهما تأويل مالك وأصحاب الشافعي أنه محمول على من عنده شهادة لانتسان بحق ولا يعلم ذلك الانسان أنه شاهد ، فيأتي إليه فيخبره بأنه شاهد له . والثاني أنه محمول على شهادة الحسبة ، وذلك في غير حقوق الأدميين المختصة بهم ، فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الخلاق والعتق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك ، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي وإعلامه به ، و حكى تأويل ثالث أنه محمول على انجاز و المبالغة في أداء الشهادة بعد طلبها لا قبله ، كما يقال : الجواد يعطي قبل السؤال ، أى يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقف ، وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث الآخر في ذم من يأتي بالشهادة قبل أن يستشهد في قوله يُشْهِدُ : يشهدون و لا يستشهدون ، وقد تأول العلماء هذا تأويلات : منها أنه محمول على شاهد الزور ، فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد ، و منها أنه محمول على من ينتصب شاهداً و ليس هو من أهل الشهادة ، و منها أنه يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف ، و هذا ضعيف ، انتهى . وزاد العمى على بعضها قال ابن بطلان : والشهادة المذمومة لم يرد بها الشهادة على الحقوق ، إنما أريد بها الشهادة في الإيمان يدل عليه قول النخعي رواية في آخر الحديث : وكانوا يضربوننا على الشهادة ، فدل هذا من قول إبراهيم أن الشهادة المذمومة هي قول الرجل : أشهد بالله ما كان كذا على كذا على معنى الخائف فكره ذلك ، و هذه الأقوال أقوال الذين جمعوا بين الحديثين ، انتهى . يعنى و مال آخرون إلى ترجيح أحد الحديثين على الآخر ، قال الحافظ : اختلف العلماء إلى ترجيحهما لجمع ابن ❖

الحديث الثاني قرينة على أن إقدامه على الشهادة من غير اشتهاد مبني على كذبه ،
أو هو مبني على الشر ، و إن كان صدقاً في الواقع .

قوله [لا تجوز شهادة خائن (١) و لا غائبة] النظر إلى مجموع (٢)

عبدالبر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه
على رواية أهل العراق ، و بالغ فزعم أن حديث عمران لا أصل له ،
وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه ، وانفراد
مسلم باخراج حديث زيد ، انتهى .

(١) قال القارى : أى المشهور بالخيانة في أمانات الناس دون ما ائتمن الله عليه
عباده من أحكام الدين ، كذا قاله بعض علمائنا من الشراح ، قال القاضى :
ويمحتمل أن يكون المراد به الأعم منه ، وهو الذى يخون فيما ائتمن عليه ،
سواء ما ائتمنه الله عليه من أحكام الدين أو الناس من الأموال ، قال تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم » فالمراد بالخائن
هو الفاسق ، وهو من فعل كبيرة أو أصر على الصغائر ، انتهى .

(٢) كما يدل عليه رد شهادة الخائن للفسق ، و كذا المحدود ، و كما يدل رد
شهادة ذى النفر و المحرب و القانع ، لا سيما الظنين في الولاة للتهمة ،
فتهمة الوالد للولد أكثر من تهمة هؤلاء الأربعة ، قال ابن رشد في البداية :
و النظر في الشهود في ثلاثة أشياء : في الصفة ، و الجنس ، و العدد ، أما
عدد الصفات المستبرة في قبول الشاهد بالجملة فهي خمسة : العدالة ، و البلوغ ،
و الاسلام ، و الحرية ، و نفي التهمة ، وهذه منها متفق عليها ، ومنها يختلف
فيها ، فأما العدالة فإن المسلمين اتفقوا على اشتراطها في قبول شهادة الشاهد
لقوله تعالى « شهدوا ذوى عدل منكم » و اختلفوا فيما هى العدالة ، ثم
يسقط الاختلاف ، وقال : اتفقوا على أن شهادة الفاسق لا تقبل لقوله تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ الآية » ثم قال : وأما التهمة التى سببها

الفاظ هذا الحديث حاكم بأن شهادة الفاسق و المتهم غير مقبولة ، وكذا شهادة الولد للوالد وعكسه ، لمكونه متما في ذلك ، ثم قوله : مجلود حذراً إن أريد بالحد غير حد القذف ، فهو ما لم ينسب ، وإن أريد حد القذف فشهادته (١) مردودة وإن تاب ، ووجه ذلك أما نقلاً فاتفق القراء على جواز الرفع على قوله تعالى أبدأ ، فكان قوله : « وأولئك هم الفاسقون » جملة على حدة فيحصل الاستثناء به ، و أما عقلاً فلكون القاذف قد اجترم ما كان حقه أن يقطع لسانه لكنه لما كان مثله ،

✽ المحبة ، فإن العلماء أجمعوا على أنها مؤثرة في إسقاط الشهادة ، و اختلفوا في رد شهادة المدل بالتهمة لموضع المحبة أو البغضة التي سببها العداوة الدنيوية ، فقال بردها فقهاء الامصار ، إلا أنهم اتفقوا في مواضع على إعمال التهمة ، و في مواضع على إسقاطها ، و في مواضع اختلفوا فأعملها بعضهم وأسقطها بعضهم ، فها اتفقوا عليه رد شهادة الأب لابنه والابن لآبيه ، وكذلك الأم لابنها وابنها لها ، ثم ذكر بعض فروع هذا الباب سيأتي بيان بعضها قريباً ، وقال : أما أبو ثور ، و شريح ، وداود ، فانهم قالوا : تقبل شهادة الأب لابنه فضلاً عن سواء ، انتهى مختصراً .

(١) اختلف هنا في مسألتين إحداهما ما ذكرها الجصاص في أحكام القرآن إذ قال : حكم الله تعالى في القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء هل ما قذفه بثلاثة أحكام : الجلد ، و بطلان الشهادة ، و الحكم بتفسيقه إلى أن يتوب ، واختلف أهل العلم في لزوم هذه الأحكام له بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنفس القذف عند مجزئه عن إقامة البينة على الزنا ، فقال قائلون : قد بطلت شهادته ، و لزمته سمة الفسق قبل إقامة الحد عليه ، و هو قول المذاهب و الشافعي ، وقال أبو حنيفة و أبو يوسف و زفر و محمد و مالك : شهادته مقبولة ما لم يحد ، انتهى . وهذه المسألة بسطها الرازي لكن الشيخ لما لم يذكرها طويلاً عن ذكرها ، و الثانية التي نظم جواهرها الشيخ في

سلكه هي التي قال الجصاص أيضا : اختلف الفقهاء في شهادة المحدود في القذف بعد التوبة ، فقال أبو حنيفة و زفر و أبو يوسف و محمد و الثوري و الحسن بن صالح : لا تقبل شهادته إذا تاب ، و تقبل شهادة المحدود في غير القذف . و قال مالك و الليث و الشافعي : تقبل شهادة المحدود في القذف إذا تاب ، و قال الاوزاعي : لا تقبل شهادة محدود في الاسلام ، انتهى . و قال الحافظ في الفتح : قال الجمهور إن شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ، سواء كان بعد إقامة الحد أو قبله ، و تأولوا قوله تعالى «أبدأه مادام مصراً على قذفه» ، و بالغ الشعبي فقال : إن تاب القاذف قبل إقامة الحد سقط عنه ، و ذهب الحنفية إلى أن شهادته لا تقبل أبداً ، و قال بذلك بعض التابعين ، وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله ، انتهى . قال ابن رشد : سب الخلاف هل يعود الاستثناء في قوله تعالى « فاجلدوه ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً و أولئك هم الفاسقون » ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك . الآية . إلى أقرب مذكور إليه ، أو على الجملة إلا ما خصه الاجماع ، و هو أن التوبة لا تسقط عنه الحد ، انتهى . قال العيني : شهادته لا تقبل أبداً عند الحنفية لأن رد الشهادة من تمة الحد لأنه يصلح جزاء ، فيكون مشاركا للأول في كونه حداً ، و قوله « وأولئك هم الفاسقون » لا يصلح جزاء ، لأنه ليس بخطاب للائمة ، بل هو إخبار عن صفة قائمة بالقاذفين ، فلا يصلح أن يكون من تمام الحد ، لأنه كلام مبني على سبيل الاستئناف منقطع عما قبله ، لعدم صحة عطفه على ما سبق ، لأن قوله : « و أولئك هم الفاسقون » جملة إخبارية ليس بخطاب للائمة ، و ما قبله جملة إنشائية خطاب للائمة ، و كذا قوله : « ولا تقبلوا جملة إنشائية خطاب للائمة » ، فيصلح أن يكون عطفاً على قوله فاجلدوا ، و الشافعي قطع قوله *

و أيضاً فقيه تعطيله عن مصالح دنياه و آخرته جوزى بأن قوله لا يعتبر أبداً ،
و أيضاً فبنى الجنايات على الخفاء ما أمكن الجاني كالزنا و السرقة و شرب الخمر ، إلا
القذف فبناء على التشهير ، و إلا فالقذف فى موضع خال عن غير القاذف
لا يفيد فجوزى على ذلك باشتهاره فى سوره .

قوله [و لا ذى غمر لائحة و لآخيه (١)] و على الوجهين فاللام متعلق
★ و لا قبلوا عن قوله فاجلبوا مع دليل الاتصال وهو كونه جملة إنشائية صالحة
للجزاء مفروضة إلى الآئمة مثل الأولى ، وواصل قوله « وأولئك هم الفاسقون ،
مع قيام دليل الاتصال و هو كونه جملة اسمية غير صالحة للجزاء ، انتهى .
(١) كلام الشيخ مبنى على النسخين ، و اختلفت نسخ الترمذى فى هذا اللفظ ،
ففى النسخة المصرية ، و لا ذى غمر لآخيه ، وفى النسخ الهندية « لائحة » ،
و جمع الشيخ كلنا النسخين تعمياً و توضيحاً للمعنى ، وفى الخواشى الهندية عن
اللمعات : قوله لائحة ، هكذا وقع ، والصواب و لا ذى غمر لآخيه بالياء ، و قد
ذكره الدارقطنى و صاحب الغربين بلفظ يدل على صحة هذا ، وهو إلا ذى
غمر لآخيه ، قلت : أكثر ما روى و لا ذى غمر على أخيه ، وهو الموافق للقياس ،
إلا أن يقال : اللام بمعنى على ، انتهى . قلت : ولا يحتاج إلى تصريف اللام إلى معنى
على فى توجيه الشيخ ، وهو أن يقال : إنه متعلق بالغمز ، نعم يحتاج إذا قيل :
إنه يتعلق بالشهادة كما لا يخفى ، والحديث ذكره صاحب المشكاة عن الترمذى
بلفظ : على أخيه بالياء ، قال القارى : أى قوله على أخيه أى المسلم ، يعنى
لا تقبل شهادة عدو على عدو ، سواء كان أخاه من النسب أو أجنبياً ، وعلى
هذا إنما قال : على أخيه نليداً لقلبه و تقيحاً لصنيعه ، انتهى . و ما فى
النسخ الهندية من قوله لائحة لم يذكر صاحب الجمع وغيره فى هذا اللفظ
هذا الحديث ، نعم قال فى شرح حديث آخر : وفى صدره إحنة أى حقد ،
و جمعها إسن و إحنا ، و الحنة و الحنات لغة فيه ، و قال المجد : الإحنة

بالغمر لا الشهادة، يعنى أن غمره لوجه (١) دناوى، كذلك الإشارة في قوله ولاذى غمر لأخيه ثابتة إلى أن الغمر لوجه دناوى، وإلا فالآخرة لا تبقى دون ذلك .

✽ بالكسر الحقد والغضب ، و قد أحن كسمع فيهما و الموازنة المعادة ، انتهى .

(١) قال ابن رشد : أما اختلافهم في قبول شهادة العدو على عدوه فقال مالك والشافعى : لا تقبل ، و قال أبو حنيفة : تقبل ، انتهى . قلت : ما في عامة فروع الحنفية أنها لا تقبل بسبب عداوة دينية ، ففي الكنز : و العدو إن كانت عداوة دينية أى لا تقبل شهادته ، قال الزيلعى على الكنز : لأن المعادة لأجل الدنيا حرام ، فمن ارتكبها لا يؤمن من القول عليه ، أما إذا كانت العداوة دينية فتقبل ، لأنها من التدين فتدل على قوة دينه و عدالته ، و هذا لأن المعادة قد تكون واجبة بأن رأى فيه منكراً شريعياً ، و لم ينته بنيه ، والذي يوضح هذا المعنى أن المسلمين يحمون على قبول شهادة المسلم على الكافر ، و العداوة الدينية قائمة بينهما ، انتهى . و هكذا في البحر ، ثم قال ابن نجيم : إن المصرح به في غالب كتب أصحابنا ، و المشهور على أئمة فقهاءنا ما ذكره المصنف من التفصيل ، و نقل في القنية أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها ، أو يجلب مظنة ، أو يدفع بها عن نفسه مضرة ، و هو الصحيح و عليه الاعتقاد ، ثم بسط الكلام على ذلك ، و أجاب عن الحديث بأنه يمكن حمله على ما إذا كان غير عدل بذليل أن الحقد فسق للنهى عنه ، ثم قال : و قد ذكر ابن وهبان تضييحات حسنة لم أرها لغيره ، الأول الذى يقتضيه كلام صاحب القنية و المبسوط أما إذا قلنا : إن العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط ، و هو الذى يقتضيه الفقه ، فإن الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقاً في حق شخص عدلاً في حق آخر ، انتهى . و في الفتاوى الخير .

قوله [ولا القانع (١) أهل البيت لهم] أى الذين منافهم مشتركة ، وروا

سئل فى جماعة بينهم وبين شخص عداوة دينوية هل تقبل شهادتهم عليه ؟
أجاب لا تقبل شهادتهم عليه للهمة مطلقاً ولا على غيره حيث كانت فسقاً ،
لأن الفسق لا يجوز ، ثم ذكر التنبيه الأول المذكور فى كلام ابن وهبان
وتعبه ، فقال : بل الظاهر من كلامهم أن عدم القبول للهمة لا للفسق ،
و يؤيده ما فى كلامهم أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل ، فالتقيد بكونها
على عدوه ينسب ما عداه ، انتهى مختصراً .

(١) وفى المرقاة : قال المظهر القانع السائل المقتنع الصابر بأذى قوت ، والمراد
به هنا أن من كان فى نفقة أحد كالخادم والتابع ، لا تقبل شهادته له لأنه
يجر نفعاً بشهادته إلى نفسه ، لأن ما حصل من المال للمشهود له يعود نفعه إلى
الشاهد لأنه يأكل من نفقته ، ولذلك لا تقبل شهادة من جرن نفعاً
بشهادته إلى نفسه ، كالوالد يشهد لولده أو الولد لوالده ، أو الغريم يشهد بمال
للقلس على أحد ، و تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر خلافاً لأبي حنيفة
وأحمد ، وتقبل شهادة الأخ لأخيه خلافاً لمالك ، انتهى . قلت : وما حكى
من الاختلاف فى شهادة الزوجين والأخ بأباه كلام ابن رشد إذ قال فى
شهادة الزوجين أحدهما للآخر : إن مالهما ردهما وأبا حنيفة ، وأجازها
الشافعى وأبو ثور ، وقال ابن أبى ليلى : تقبل شهادة الزوج لزوجته لا
شهادتها له ، وبه قال النخعى ، وبما اتفقوا على إسقاط الهمة فيه شهادة
الأخ لأخيه ما لم يدفع بذلك عن نفسه عاراً على ما قال مالك ، وما لم يكن
منقطعاً إلى أخيه يناله بره وصاته ما عدا الأوزاعى فإنه قال لا يجوز ، انتهى .
وفى الهداية : لا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر ، قال ابن الهيثم : قال
الشافعى تقبل ، و بقولنا قال مالك وأحمد ، وقال ابن أبى ليلى والثورى
والنخعى : لا تقبل شهادة الزوجة لزوجها . لأن لها حقاً فى ما له لوجوب

شهادته للثمة ، والقانع المنحصر قوته على أهل بيت ، وكذلك الحكم لعيره (١) عن منافهم متحدة مشتركة . قوله [و لا ظنين] الخ [الظنين (٢) في الولاء له مميزات ، أى المتهم في ادعائه ولاء أو قرابة ، كأن يدعى أنه مؤلى لفلان أو قريب لفلان ، وقد كان المدعى لذلك منها في ذلك القول فشهادته غير مقبولة مطلقاً ، لما أن الظاهر من

◆ نفقها ، وتقبل شهادته لها لعدم الثمة ، انتهى . وفي الهداية تحت قوله ﷺ :

و لا الأجير لمن استأجره : و المراد بالأجير على ما قالوا التلميذ الخاص الذى بعد ضرر أسأذه ضرر نفسه و نفسه نفع نفسه ، و هو معنى قوله ﷺ : لاشهادة للقانع بأهل البيت لهم ، قال ابن الهمام : قال أبو عبيد : القانع التابع لأهل البيت كالخادم لهم يعنى ويطلب معاشه منهم ، انتهى . وفي الدر المختار : أو التلميذ الخاص الذى بعد ضرر أسأذه ضرر نفسه و نفسه نفع نفسه ، وهو معنى قوله ﷺ : لاشهادة للقانع بأهل البيت ، أى الطالب معاشه منهم ، من القنوع لا من القناعة ، انتهى .

(١) كما سيأتى التصريح بذلك في كلام الجصاص في أحكام القرآن ، وفي البدائع : و منها (أى من الشرائط) أن لا يجز الشاهد إلى نفسه معتمداً ، ولا يدفع عن نفسه مفرماً بشهادته ، لقوله ﷺ لاشهادة لجار المغنم ولا لدافع المغم ، ولأن شهادته إذا تضمنت معنى النفع أو الدفع . فقد صار منها ، ولا شهادة لآلهم على لسان رسول الله ﷺ . انتهى .

(٢) قال القارى : و إنما رد شهادته لأنه ينفى الوثوق عن نفسه ، وقال المظهر : يعنى من قال أنا عتيق فلان و هو كاذب فيه بحيث يهتمه الناس في قوله ويكذبونه لا تقبل شهادته ، لأنه فاسق لأن قطع الولاء عن المعتق وإثباته لمن ليس بمعتقه كبيرة و رآكها فاسق . وكذلك الظنين في القرابة ، وهو الداعى القائل أنا ابن فلان أو أخو فلان من النسب و الناس يكذبونه ، انتهى .

حاله لما كان هو الكذب ارتفع الأمان من شهادته ، ويحتمل (١) أن يكون المراد بقوله الظنين في الولاء أن المتهم في ولاء قوم أو قرابته لا تقبل شهادته لهم خاصة ، لما له في ذلك من التهمة .

قوله [و لا نعرف معنى هذا الحديث] و وجه ذلك مخالفته لمذهبهم فإن هؤلاء يقولون (٢) شهادة كل قريب لقريبه ، و أما أصحاب الإمام و تابعهم فقد حلوا الحديث على ما هو كامل (٣) في القرابة الولاد ، وسلوا عن وصحة مخالفة الحديث ، و لا يلزم (٤) تخصيص قوله تعالى « وأشهدوا ذوي عدل منكم » لأن الحديث بين أن

(١) و باعتبار هذا المعنى الثاني قال المصنف : لا نعرف معنى هذا الحديث ، واما باعتبار المعنى الأول فقال صاحب الحاشية : إنه يجري على المذاهب ، انتهى . قلت : فالحديث لا يخالف الحنفية على كلا معنييه بل ولا الجمهور ، إذ يراد بالقرابة القرابة الكاملة ، كما وجهه الشيخ على ما سيأتى في كلامه . (٢) قلت : عدم قبول شهادة الوالد لابنه و كذا العكس إجماع لم يختلف فيه إلا بعض أصحاب الطواغر ، كما تقدم في كلام ابن رشد ، والحديث باعتبار ما وجهه الشيخ لا يخالف أحداً من الأئمة ، و لعل المصنف حل القرابة على مطلق القرابة ، فقال : و لا نعرف معنى الحديث ، و هذا كله على الاحتمال الثاني من احتمالي معنى الظنين ، و أما على الأول فهو فسق كما عرفت .

(٣) فقد قال صاحب البدائع بعد ما ذكر عدم قبول شهادة الوالد و إن علا لولده و إن مغل و كذا العكس : أما مائر القرابات كالآخ و العم والحال و نحوهم فتقبل شهادة بعضهم لبعض ، لأن هؤلاء ليست لبعضهم تسلط في مال البعض عرفاً و عادة فالتحقوا بالأجانب ، و كذا تقبل شهادة الوالد من الرضاع لولده من الرضاع ، و كذا العكس .

(٤) جواب عما يرد على الجمهور أن نفي قبول شهادة الولد لولده ، و كذا

شهادة الولد للوالد والعكس ينافي العدالة ، فكأن الحديث بين في معنى النص أن العدل من لا يتم في خبره ، وهذا منهم فلم يك عدلاً ، فليس بما تناوله النص حتى يلزم تخصيص الكتاب بالسنة .

قوله [عدلت شهادة الزور إشراكاً بالله] لاختفاء أن المتعاطفين لا بد لها من الشراكة في وصف و إن اختلفا في آخر ، كما هو مبين في البلاغة بأوضح بيان ، و على هذا فلا بد من الوصف المشترك في هذين حتى يصح عطف أحدهما (١)

❖ العكس ينافي عموم الآية ، و أجاب عنه الجصاص في أحكام القرآن بوجه آخر فقال : إن قيل إذا كان الشاهد عدلاً فواجب قبول شهادته لهؤلاء ، كما تقبل لأجنبي ، لأن من كان منهما في الشهادة لآبائه بما ليس بحق له يجاز عليه مثل هذه التهمة للأجنبي ، قيل له : ليست التهمة المانعة من قبول شهادته لآبائه و لآبائه تهمة فسق و لا كذب ، و إنما التهمة فيه من قيل أنه يصير فيها بمعنى المدعى لنفسه ، ألا ترى أن أحداً من الناس وإن ظهرت أمانته وصحت عداله ، لا يجوز أن يكون مصداقاً فيما يدعيه لنفسه ، لا على جهة تكذيبه و لكن من جهة أن كل مدع لنفسه فدعواه غير ثابتة إلا بدينة تشهد له بها ، فالشاهد لآبائه بمنزلة المدعى لنفسه لما بينا ، وكذلك قال أصحابنا إن كل شاهد يحرم بشهادته إلى نفسه مضمناً أو يدفع بها عن نفسه مغرمًا فغير مقبول الشهادة ، لأنه حينئذ يقوم مقام المدعى . والمدعى لا يجوز أن يكون شاهداً فيما يدعيه ، ثم اشتهد على ذلك بشهادة خريمة في قصة بيع الأعرابي مع أنه لا أحد من الناس أصدق من نبي الله ﷺ إذ دلت الأعلام المعجزة على أنه لا يقول إلا حقاً ، وأن الكذب غير جائز عليه ، انتهى .

(١) أي في الآية الكريمة ، وكأنه أشار بذلك إلى أن قوله ﷺ : عدلت شهادة الزور ، مستبطن من الآية الشريفة لهذا الوجه ، قال الرازي في التفسير الكبير : وإنما جمع الشرك و قول الزور في سلك واحد لأن الشرك من باب

على الآخر ، و هو الاشتراك في كونها كذباً ، و إن كان موجب أحدهما أشد من الآخر ، فعوله عدلت لا يستلزم التكافؤ من كل وجه .

قوله [و اجتبوا قول الزور] في إعادة لفظ الأمر مزيد توكيد حيث كرر أمر الاجتناب ، ولم يذكره تبعاً لما قبله . قوله [ثلاثاً] أى كرر الفقرة المذكورة ثلاثاً . قوله [ثم الذين يلونهم] في بعض النسخ مرتين ، و في البعض الآخر ذكره ثلاثاً ، و مآلهما (١) بعد ذكر الراوى قوله ثلاثاً واحداً (٢) .

♦ الزور ، لأن المشرك زاعم أن الوثن تحقق له العبادة ، فكأنه قال : فاجتنبوا عبادة الأوثان التي هي رأس الزور واجتنبوا قول الزور كله ، انتهى . وقال القارى : أى جعلت الشهادة الكاذبة بمثابة للاشتراك بالله في الاثم ، لأن الشرك كذب على الله تعالى بما لا يجوز ، وشهادة الزور كذب على العبد بما لا يجوز ، وكلاهما غير واقع في الواقع ، انتهى .

(١) يعنى لما ذكر الراوى لفظ ثلاثاً بالتصريح فلا بد أن تحمل النسخ التي وقعت فيها هذه الجملة مرتين على الاختصار ولا يكون بين النسختين تضاد ، و قد أخرج البخارى من حديث عمران قال رسول الله ﷺ : خير أمتي قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، قال عمران : فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ، قال الحافظ : وقع مثل هذا الشك في حديث ابن مسعود و أبى هريرة عند مسلم ، و في حديث بريدة عند أحمد ، و جاء في في أكثر الطرق بغير شك ، منها عن النعمان بن بشير عند أحمد ، وعن مالك عند مسلم عن عائشة ، قال رجل : يا رسول الله أى الناس خير ؟ قال : القرن الذى أنا فيه ، ثم الثانى ثم الثالث ، و وقع في رواية الطبرانى و سنده ما يفسر به هذا السؤال ، وهو ما أخرجاه من طريق بلال بن سعد بن تميم عن أبيه ، قلت : يا رسول الله أى الناس خير ؟ قال : أنا و قرنى ، فذكر مثله ، ولعل السامع من حديث عمر رضى الله عنه خير أمتي القرن الذى أنا منهم ،

قوله [و بيان هذا فى حديث عمر] حيث ذكر الشهادة بعد (١) ذكر فشو الكذب فكانت كذباً .

ثم الثانى ثم الثالث ، ووقع فى حديث جمعة بن هيرة عند ابن أبى شيبة والطبرانى إثبات القرن الرابع واللفظه : خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الآخرون أردأ ، وزجاله ثقات ، إلا أن جمعة مختلف فى صحبه ، انتهى . و اقتضى الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد ؟ محل بحث ، وإلى الثانى نحا الجمهور ، والأول قول ابن عبد البر ، قاله الحافظ ، و سياتى تمام كلامه فى أبواب الأمثال تحت قوله عليه السلام : مثل أمى مثل المطر ، الحديث ، وفى أبواب المناقب تحت حديث القرون .

(٢) وهى خيرية القرن الثالث بعد قرنه عليه السلام ، و على هذا فالحديث يخالف الأحاديث التى ورد فيها بعد القرنين : ثم يفتو الكذب ، ومتضاعفا فشو الكذب ونحوه فى القرن الثالث ، و جمع بينهما فى الارشاد الرضى بأن الخيرية والشرية إضافيتان ، فالقرن الثالث بعد قرنه عليه السلام شر باعتبار القرون الثلاثة التى سبقت ، وخير باعتبار القرون الآتية ، قلت : و يؤيده ما فى المشكاة برواية البخارى عن أنس مرفوعاً : لا يأتى عليكم زمان إلا الذى بعده أشر منى منه ، قال القارى : وفى الجامع عن أنس مرفوعاً بلفظ : لا يأتى عليكم عام و لا يوم إلا و الذى بعده شر منه ، رواه أحمد و البخارى و النسائى ، وفى الكبير للطبرانى عن أبى الدرداء مرفوعاً : ما من عام إلا ينقص الخير فيه ، و يزيد الشر ، انتهى .

(١) وجعل الاشهاد غاية لغش الكذب ، إذ قال : ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ، فكان الكذب يترتب على الاشهاد

هكذا بالألف فى المشكاة ، و فى المرقاة : قال القاضى : أخير و أشر أصلان متروكان لا يكاد يستعملان إلا نادراً ، و إنما المتعارف فى التفضيل خير و شر ، انتهى .

أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ

قوله [مغبون (١) فهما كثير من الناس] حيث لم يجهدوا في الفراغ والصحة

(١) قال المصنف : مشتق إمامن الذين يسكون البلاء و هو النقص في البيع ، وإما من الذين يفتتح البلاء و هو النقص في الرأى ، فكأنه قال : هذان الأمران إذا لم يستعملوا فيما ينبغي فقد غبن صاحبهما فهما ، أى بأعما ينحس أو ليس له رأى في ذلك الله ، وقال الحافظ قال ابن الجوزى : قد يكون الانسان صحيحاً و لا يكون متفرغاً لشغله بالمال ، وقد يكون مستغنياً و لا يكون صحيحاً ، فإذا احتما فطلب عليه الكسل من الطاعة فهو المغبون ، و تمام ذلك أن الدنيا مزرعة الآخرة و فيها التجارة التى يظهر ربحها في الآخرة ، فمن استعمل فراغه و صحته في طاعة الله فهو المغبوط ، ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الشغل ، والصحة يعقبها السقم ولو لم يكن ، إلا اهرم ، وقال الطبيب : ضرب النبي ﷺ للكلف مثلاً بالتاجر الذى له رأس مال فهو يتنى الربح مع سلامة رأس المال ، فطريقه في ذلك أن يتجرى فيمن يعامله ثلثا بغيره ، فالصحة و الفراغ رأس المال ، ويتنبى له أن يعامل الله بالإيمان و مجاهدة النفس ليربح خيري الدنيا و الآخرة ، و قريب منه قوله تعالى : هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم . الآيات ، انتهى . وقال القارى : قوله الصحة و الفراغ ، أى صحة البدن و فراغ الخاطر بحصول الأمن و وصول كفاية الأمانة ، والمعنى لا يعرف قدر هاتين التمتين كثير من الناس حيث لا يكسبون فيها من الأعمال كفاية ما يحتاجون إليه في معادهم ، فيندمون على تضييع أعمارهم عند زوالها .

لدينهم ، فكان ذلك خسرانا لدينام وآخرتهم . قوله [فيعمل بين أن يعلم الخ]
قد كانت (١) الأوائل من الصحابة و التابعين يظن أكثرهم أن العلم لما كانت غايته
هو العمل لا ينبغي العلم إلا لمن أراد العمل و قدر عليه ، و إلا فكان علمه عليه
لا له ، و الحق خلافه كما هو مصرح في هذا الحديث ، فعلم أن العلم كما أن غايته
عمل العالم كذلك غايته (٢) تعليم العالم لمن يعمل ، ولذلك قال أبو هريرة : أنا يا
رسول الله ، لأنه قد علم (٣) أني لو لم أعمل بها لعلمته الناس العاملين .

ولا ينفعهم الندم ، قال تعالى « ذلك يوم التغابن » انتهى . ثم ما ذكر المصنف
من الاختلاف في رفعه و وقفه ذكره الحافظ بنوع من التفصيل ، فارجع
إليه لو شئت .

(١) و لعل ذلك لما ورد من شدة عذاب العالم الذي لا يعمل ، فقد ورد أن
أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه ، و عنه عليه السلام قال :
لا يكون المرأ عالماً حتى يكون بعلمه عاملاً ، وقد روى عن عمر موقوفاً : إن
أخوف ما أخاف على هذه الأمة المناقاة الطليم ، فقالوا : وكيف يكون منافاً
عليماً ؟ قال : عليم اللسان جاهل القلب والعمل ، وقال الحسن : لا تكن ممن
يجمع علم العلماء و طرائف الفقهاء و يجرى في العمل بجرى السفهاء ، وغير
ذلك من الروايات والآثار التي ذكرها صاحب الاحياء .

(٢) قال الطيبي : « أو » بمعنى الواو كما في قوله تعالى « عذراً أو نذراً » قال
القاري : والظاهر أن « أو » في الآية للتويع ، كما أشار إليه البيضاوي ،
و يمكن أن يكون « أو » في الحديث بمعنى « بل » إشارة إلى الترتي من مرتبة
الكمال إلى منصة التكامل ، على أن كونها للتويع له وجه وجبه و تنبيه على
أن العاجز عن فعله قد يكون باعثاً لغيره على مثله كقوليه : فرب حامل فقه
إلى من هو أفقه منه ، انتهى .

(٣) أي على سبيل التزول والتسليم و إلا فتشدة اجتهاده يقتضى أنه أراد العمل
و التعليم كليهما .

قوله [اتق المحارم تكن أعبد الناس] فإن (١) دفع الضرر أهم من جلب النفع ، و لا يشق على النفس فعل الحسنات كما يشق عليه ترك السيئات ، و أيضاً فالممنهات إذا تبادت أسبابها فالامتناع عنها لا يبقى تركاً حتى لا يثاب عليه ، بل الامتناع عنها حينئذ كف النفس وهو طاعة يثاب المرء عليها ، كما هو (٢) مبسوط في كتب أصحابنا الحنفية . قوله [وارض بما قسم الله إلح] ووجه (٣) الغنى في ذلك ظاهر ،

(١) و مال القارى إلى أن لفظ المحارم عام للأمورات والمنهيات . إذ قال (اتق المحارم) شاملة لجميع المحرمات من فعل المنهيات ، وترك للأمورات (تكن أعبد الناس) إذ لا عبادة أفضل من الخروج عن عبدة الفرائض ، وعوام الناس يتركونها و يعتنون بكثرة النوافل فيضيعون الأصول ، ويقومون بالفضائل ، فربما يكون على شخص قضاء صلاة و يغفل عن أدائها ، و يطلب علماً أو يجتهد عملاً في طواف وعبادات نفل . انتهى . قلت : وأما على توجيه الشيخ فبني كونه أعبد الناس أنه إذا اعتاد الآسق و هو ترك المحارم فبالأولى أن يعتاد اهتمام الواجبات لأنها أيسر .

(٢) قال صاحب التلويح : إن ترك الحرام مما لا يثاب عليه و لا يعاقب . واعترض عليه بأنه واجب ، والواجب يثاب عليه ، وفي التنزيل . أما من خاف مقام ربه و نهى النفس عن الهوى الآية ، والجواب أن الثاب عليه فعل الواجب لا عدم مباشرة الحرام وإلا لكان لكل أحد في كل لحظة مشروبات كثيرة بحسب كل حرام لا يصدر عنه ، و نهى النفس كفها عن الحرام ، و هو من قبيل فعل الواجب ، و لا نزاع في أن ترك الحرام بمعنى كف النفس عند توقي الأسباب و ميلان النفس إليه مما يثاب عليه ، انتهى .

(٣) و قد ورد في الصحيحين و غيرها برواية أبي هريرة مرفوعاً : ليس الغنى عن كثرة العرض ، و لكن الغنى غنى النفس . قال القارى : أى الغنى الحقيقي غنى النفس عن المخلوق ، و المعنى أن الغنى الحقيقي هو قناعة النفس بما

لأنه إذا قنع من نفسه بما قدر الله له لا يتعب نفسه في تحصيل المزيد عليه، ولا يطمع أحداً حتى يتقرب إليه .

قوله [و أحسن إلى جارك إلخ] وجهه المناسبة (١) بين الاحسان إلى الجار و بين الايمان أن الاحسان إليه يكون محضاً في العادة حتى لا يعلم بذلك غيره إلا أقل قليل كما أن الايمان عقد قاي لا يطلع عليه إلا أقل قليل ، بخلاف الاحسان (٢) إلى عامة المؤمنين فإنه أمر ظاهر فكان ذلك إصلاح ظاهره فرب (٣) عليه السلامة ، و فرق آخر و هو أن الاحسان إلى الجيران أشد نسبة إلى الاحسان إلى سائر الاخوان ، و ذلك لما يقع في العادة من مشاجرات بين المتجاورين ومنازعات ، فلا تكاد النفس تسمح بالاحسان إليهم إلا بعد مكابدات من مخالفة هوى النفس فكان أشد عليه ، فلذلك جعل أمانة على الايمان ، فإن له

﴿ أعطاه المولى والتجنب عن الحرص في الدنيا ، فمن كان قلبه حريصاً على جمع المال فهو فقير في الحقيقة لأنه محتاج إلى طلب الزيادة ، و من كان له قلب قانع بالقوت راض بعطية مالك الملك فهو غنى بقلبه مستغن عن الغير بره ، سواء يكون في يده مال أولاً ، إذ لا يطلب الزيادة ، وسأل شخص السيد أبا الحسن الشاذلي عن الكبرياء ، فقال : كلمتان ، أطرح الخلق عن نظرك واتطع طمعك عن الله أن يعطيك غير ما قسم لك ، وقال السيد عبد القادر الجيلاني : اعلم أن القسم لا يفوتك بترك الطلب ، و ما ليس بقسم لا تناله بمحرصك في الطلب ، فاصبر والزم الحال .

(١) و قد ورد من قوله ﷺ : لا يؤمن أحدكم حتى يأمن جاره بوائعه أي شروره و غوائله ، كذا في المرقاة .

(٢) لعل الشيخ عبر المحبة بلفظ الاحسان ، إشارة إلى أن المعتبر هو المحبة التي يترب عليها شئ من الثمرة الظاهرة أو الباطنة .

(٣) و قد ورد : المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده .

تفوقاً على الاسلام ، بخلاف الاحسان إلى غيرهم فانه لا يكون بهذه المثابة ، فكان دليلاً على اسلام المحسن . قوله [تمت القلب] فان (١) الضحك لا يمكن إلا بعد سرور و أنى للمؤمن إلى مسرة الدنيا سبيل ، وبين يديه من المفروعات غير قليل .

[باب في ذكر الموت] قوله [و إن لم ينج منه فما بعده أشد منه] هذا مشكل فإن كل ما أصاب (٢) المؤمن من المكروه في الدنيا و الآخرة (٣) يكون

(١) قال القارى : (كثرة الضحك) المورثة للقفلة عن الاستعداد للموت (تمت القلب) إن كان حياً ، و يزداد اسوداداً إن كان ميتاً .

(٢) فى المشكاة بر رواية الصحيحين عن أبى هريرة وأبى سعيد عن النبى ﷺ قال : ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ، ولا هم ولا حزن ، ولا أذى ولا غم ، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها ، و رواية الصحيحين أيضاً ، عن ابن مسعود مرفوعاً : ما من مسلم يصيبه أذى من مرضى فما سواه إلا حط الله تعالى بها سيئاته كما تحط الشجرة ورقها ، و غير ذلك من النصوص الكثيرة فى الباب .

(٣) أورد عليه بعض مشايخ الدرس أن ما يصيب فى الآخرة لا يكون كفارة ، و يؤيده ما حكى الحافظ عن عمر بن عبد العزيز قال : ما أحب أن يهون على سكرات الموت ، إنه لاخر ما يكفر به عن المؤمن ، انتهى . لكن سياتى عن كلام القارى تحت قوله : فما بعده أيسر منه ، لأنه لو كان عليه ذنب لكفر بهذاب النهر ، و حكى الحافظ قال الحيدى فى كتاب الموازنة : الناس ثلاثة : من رجحت حسناته على سيئاته ، أو بالعكس ، أو من تساوت حسناته و سيئاته ، فالأول فائز بنص القرآن ، والثانى يقتضى منه بما فضل من معاصيه على حسناته من التفتحة إلى آخر من يخرج من النار ، إلى آخره . وفى لوائح الأنوار الالهية ، قال بعضهم : من فعل سيئة فإن عقوبتها تدفع عنه بأحد عشرة أسباب : أن يتوب قتاب عليه ، أو يستغفر فيعقر له ، أو يعمل

كفارة لخطايه ، و على هذا فما بعد القبر يكون أسير منه له لتقابل ما في خطايه بمذاب القبر ، والجواب (١) أنه حكم الكافر ، أى إن لم ينج بأن كان كافراً فما

❦ حنات فتمحوها فإن الحسنات يذهبن السيئات ، أو يتلى في الدنيا بمصائب

فيكفر عنه ، أو في البرزخ بالانطفئة والفتنة فيكفر عنها ، أو يتلى في عرصات

القيامة بأحوال تكفر عنه ، أو تدركه شفاعته نبيه ﷺ ، إلى آخر ما بسط

(١) حاصل ما أفاده المصنف جوابان : الأول جواب شيخه ، و الثانى الذى

لم يرض عنه شيخه ، وتفريهما ظاهر ، واختلف السلف أيضاً في الجوابين ،

فقال ابن حجر إلى الجواب الأول و لم يرض عنه الفسادی و مال إلى

الجواب الثانى ، ونص عبارته (إن القبر أول منزل من [منازل] الآخرة)

و منها عرصة القيامة عند العرض ، و منها الوقوف عند الميزان ، و منها

المروء على الصراط ، و منها الجنة أو النار ، وفي بعض الروايات وآخره

منزل من منازل الدنيا ، و لذا يسمى البرزخ (فإن نجا منه) أى خلاص

المقبور من عذاب القبر (فما بعده) من المنازل (أسير منه) وأسهل .

لأنه لو كان عليه ذنب لكفر بعذاب القبر (وإن لم ينج منه) أى

لم يتخلص من عذاب القبر ، و لم يكفر بذنوبه به ، وبقى عليه شئ مما يستحق

العذاب به (فما بعده أشد منه) لأن النار أشد العذاب ، والقبر حفرة من

حفر التيران ، وقال ابن حجر (فما بعده أسير) لتحقيق إيمانه المتخذ له من آليم

العذاب ، (وما بعده أشد) لتحقيق كفره الموجب لتوالى الشدائد وفيه بحث

ظاهر ، انتهى ، وأنت خير بأن مقتضى القواعد هو الجواب الثانى ، لأن

القبر حفرة من حضرات النار ، وبعد القبر لا يكون إلا النار ، فمن لم ينج

من الاول لا بد أن يقع في الثانى ، و هو الأشد ، قال تعالى و النار

يعرضون عليها غدواً وعشياً و يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد

العذاب ، لكن مقتضى الروايات التى وردت في عذاب القبر هو الجواب ❦

بعده أشد منه ، وأما المؤمن فلا يعذب و إنما يكون ما يرد عليه إصلاحاً له (١) . قلت : يمكن أن يكون معناه أن العذاب المقدر للمؤمن العاصي كان على قدر من الله تعالى ، ثم إذا عذب في القبر يقل من ذلك المقدار المعين شئ ما لا محالة ، ولا يلزم بذلك أن يكون ما بعد القبر أسوأ منه ، لأن حقيقة العذاب لما كانت هي في جهنم لا غير ، و ما في القبر ظل منه ومستفاد لا يبعد أن يكون العذاب الذي بعد القبر أشد من عذاب القبر للمؤمن و الكافر كليهما ، و لا ينافي هذا تخفيف العذاب عن جنيات المؤمن و خطيئاته ، لكن الأستاذ أدام الله إفادته لم يرض بهذا الجواب .

[باب ما جاء في إنذار النبي ﷺ قومه] قوله [يا فاطمة بنت محمد إني] لله (٢) صلى الله عليه وسلم ذكر بناته الآخر لكن الراوى لم يذكر ، و يمكن أن

الاول لأن الروايات بأسرها متناولة للفريقين المؤمن كامل الايمان والكافر ، و أما الفساق فالروايات بأسرها ساكتة عنهم فقتضاها أن يكون في حديث عثمان أيضاً ذكر الفريقين ، إذا لم ينج قهر كافر و إن نجا فهو مؤمن كامل الايمان ، و يؤيد هذا الجواب أيضاً ما في جمع الفوائد من زيادة وزن بلفظ : قال هاني : و سمعت عثمان ينشد على قبر .

فان تخرج من ذى عظمسة و إلا فاني لا أخالك ناجياً .

(١) أى تطهيراً لهم كاهو معزوف عند أهل الفن ، صرح بذلك جمع من أهل التفسير في مواضع من كتبهم ، قال الصاوى : تحت قوله تعالى « وللكافرين عذاب مهين » أى ذو هوان و ذل ولا يوصف بذلك إلا عذاب الكافر ، و أما ما يقع للعصاة في الدنيا من المصائب ، و في الآخرة من دخول النار فهو تطهير لهم ، انتهى .

(٢) و يؤيد هذا الجواب ، ما في در السبوطى برواية الطبرانى و ابن مردويه عن أبى أمامة ، قال لما نزلت « وأنذر عشيرتلك الأقرين » جمع رسول الله ﷺ بنى هاشم فأجلسهم على الباب ، و جمع نساء وأهله فأجلسهم بالبيت فذكر

يكون (١) تركها في أصل نداء النبي ﷺ لأنه لما أُنذرت ابنته فاطمة وكانت صغرى بناته ﷺ ، وكانت لم تبلغ جد ، علم حالهن وأنها منذرات أيضاً ، وإن لم يصرح بهن في النداء ، ومناسبة هذا الباب بأبواب الزهد أن أموال الدنيا وكذلك أقرابه الرجل و أولياؤه لما كانوا لا يفتنون من عذاب الله شيئاً حتى النبي ﷺ فليس للزم أن يشتغل إلا بأمر مولاه ولا ينبغي له أن يهتم إلا بهجوم عقابه . قوله [أطت (٢)]

حديثاً طويلاً فيه نداء عائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وفاطمة ، وأم الزبير ، لكن أورد عليه الحافظ في الفتح بأن القصة وقعت بمكة للتصريح في الأحاديث بأنه صدق الصفا ، ولم تكن عائشة وحفصة وأم سلمة عنده إلا بالمدينة ، ثم أجاب باحتمال تعدد النزول كما قال بعضهم ، و يجوز أن يجمعهم هذا لم يكن على الفور ، وبأنه يحتمل أنه نزل أولاه وأُنذرتك الأقربين ، فجمع قريباً ، نعم وخص ، ثم نزل ورهطك منهم المخلصين ، فخص بذلك بنى هاشم و نسائه ، انتهى .

(١) وهذا أوجه في الجواب ، لأن روايات نداءه ﷺ بمكة بأسرها خالية عن ذكر غير فاطمة و صفية .

(٢) قال القارى : بتشديد الطاء من الأملط ، وهو صوت الاقتاب ، أى صوت [وحق] بصيغة المجهول أى يستحق و ينبى [لها أن تثط] أى نصوت ، ثم بين سببه و هو ما رآه من الكثرة بقوله : و الذى نفسى إلخ وقوله : موضع أربعة أصابع بالرفع على أنه فاعل للظرف المعتمد على حرف التثنية ، والمذكور بعد إلا فى قوله : إلا و ملك حال ، وقوله : ساجداً ، أى متقادماً يشمل ما قبل أن بعضهم قيام وبعضهم ركوع وبعضهم سجود ، أو خص السجود باعتبار الغالب منهم ، أو هذا يختص بأحدى السماوات ، ثم أربع بغير هاء فى نسخ الترمذى وابن ماجة ، ومع الهاء فى شرح السنة وبعض نسخ المصاييح ، و سببه أن الأصابع يذكر و يؤنث ، انتهى .

السماء وحق إلخ] أى من خشيته (١) سبحانه و تعالى ثم بين أنه كيف لا يتخفى
و قد كثرت الملائكة و ازدحمت ، و خشيتهم منه سبحانه معلومة ، فكأنه قال : حتى
لها الخشية لما أن ليس هناك إلا الخيفة و الخائفون .

قوله [فقال يعنى رجلاً] المراد أنه قال لليت رجل [بشر بالجنسة]
و وجه (٢) رده عليه السلام أن الإشارة إنما تنعقد إذا لم يحاطل الفرج شائبة فرج ،
و لعله يحاسب و يناقش على المباحات ، فلم يبق صفوته خالية عن الكسر ، و قد

(١) و قال الطيبي : إن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطعت ، و هذا
مثل و إيدان بكثرة الملائكة ، و إن لم يكن ثمة أطيح ، و إنما هو
كلام تقريب أريد به تقرير عظمة الله تعالى ، قال القارى : ما الموجع عن
عدول كلامه عليه السلام من الحقيقة إلى المجاز مع إمكانه عقلاً و نقلاً ، حيث
صرح بقوله « و اسمع ما لائسمون » مع أنه يحتمل أن يكون أطيح السماء
صونها بالتسبيح و التعميد و التقديس ، ثم قوله « ياليتى » من قول أبى ذر
كما رجعه الترمذى ، و هكذا فى نسخ المشكاة برواية أحمد و الترمذى
و ابن ماجه : قال أبو ذر ياليتى إلخ ، و هكذا حكى القارى عن ابن ماجه ،
لكن النسخ التى بأيدي من ابن ماجه ليس فيها « قال أبو ذر » بل ادرج
فى الحديث ، قال القارى : و قد علموا أنه بكلام أبى ذر أشبه ، و النبي
عليه السلام أعلم بالله من أن يتمنى عليه حالاً هو أوضع مما هو فيه ، ثم إنها بما
لا تكون ، انتهى .

(٢) قال القارى قال القزالي : و فى حديث آخر أن النبي عليه السلام قد كعباً فقال
عنه فقالوا : مريض بفرج يمشى حتى أماته . فلما دخل عليه قال : أبشر يا
كعب ! فقالت أمه : هنيئاً لك الجنة يا كعب ! فقال : من هذه التاية على
الله ؟ قال : هى أى يا رسول الله ! قال : وما يدريك يا أم كعب ! لعل
كعباً قال ما لا يعنيه ، أو منع ما لا يعنيه ، ومعناه إنما تنها الجنة لمن

رود في بعض الروايات أنه قال : هناك (١) الجنة ، و تأويل مثل تأويله ، فإن المعنى إنما يكون ما لم يمازجه شئ من الفصوص (٢) ، إذا حوسب المرأ لم يبق كذلك [باب في قلة الكلام] . قوله [ما يظن (٣) أن تبلغ ما بلغت] معنى أن

لا يحاسب و لا يعاقب ، و من تكلم فيما لا يعنيه حوسب عليه وإن كان مباحاً ، فلا تنهأ له الجنة مع المناقشة في الحساب ، فإنه نوع من العذاب ، و روى ابن أبي الدنيا و أبو يعلى عن أنس أيضاً قال : استشهد منا رجل يوم أحد فوجد على بطنه صخرة مربوطة من الجوع فسحت أمه التراب عن وجهه و قالت : هنيئاً لك يا بنى الجنة ، فقال النبي ﷺ : ما يدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ، و يمنع ما لا يضره ، و قال القارى أيضاً في أول الحديث : قوله (أو لا تدرى) بفتح الواو على أنها عاطفة على محذوف ، أى تبشر و لا تدرى ، أو أقول هذا و لا تدرى ما تقول ، أو على أنها للحال ، أى الحال أنك لا تدرى ، و في نسخة بسكونها وهى رواية ، فأو عاطفة على مقدر أيضاً ، أى تدرى أنه من أهلها أو لا تدرى ، و المعنى بأى شئ علمت ذلك ، أو كيف دريت ، انتهى .

(١) كذا في المنقول عنه ، و الظاهر أنه تحريف من التامخ ، والصواب هنيئاً لك الجنة ، كما في الدر برواية الطبرانى و ابن مردويه عن ابن عباس : لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته أو امرأة : هنيئاً لك الجنة ، الحديث ، (٢) هو إشراف الخلق باعتراض شئ فيه حتى يمنعه النفس .

(٣) و لفظ المشكاة عن شرح السنة : ليتكلم بالكلمة من الخير ما يعلم مبلغها ، قال القارى : أى ما يعلم الرجل قدر تلك الكلمة ومرتبتها عند الله ، والجملة حال ، أى و الحال أنه يظن أنها يسيرة قليلة ، و هى عند الله عظيمة جليلة ، قال ابن عينة : هى العلة عند الساطان . فالأول ليرده بها عن

ظلم ، و الثانية ليجره بها إلى ظلم ، و قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً

الكلم بالكلمات الموجبة للرحمة و الرضوان لا يتوقف ثوابه على (١) ، غاية الامر أن ثبوته يزيد بعمله ثواباً للثواب ، وكذلك الغفلة القيحة لا يتوقف وزرها على علمه بها و قصده ذلك ، و إنما الموقوف عليه المرید .

[باب ما جاء في هوان الدنيا] قوله [لو كانت الدنيا إلخ] الدنيا هي الغفلة من ذكره سبحانه ، و معنى الحديث أن أمتة الدنيا لما كانت أسباب الغفلة زبدت للكفرة ، و لو كانت الغفلة عند الله تزن (٢) جناح بعوضة و هي الصغيرة من هذا النوع لما أعطى الكفار منها شيئاً .

قوله [السخلة] و وجه ذلك أنها لصفراً لا تفيد من حيث شعرها و لا

في تفسيرها بذلك ، قال الطيبي : فإن قلت مامعنى قوله يكتب الله بها رضوانه ، و ما فائدة التوقيت إلى يوم بلقاء ؟ قلت : معنى كتب رضوان الله توفيقه لما يرضى الله تعالى من الطاعات و المسارعة إلى الخيرات ، فيبش في الدنيا حمداً ، و في البرزخ يهان من عذاب القبر ، و يفسح له قبره ، و يقال له : نعم كنومة العروس ، و يحشر يوم القيامة سعيداً ، و يظله الله في ظله ، ثم يلقي بعد ذلك من الكرامة في الجنة ، ثم يفوز بلقاء الله ما كل ذلك حوته ، و في عكسه قوله يكتب الله بها عليه سخطه ، انتهى .

(١) لما ورد من قوله ﷺ : [إنما الأعمال بالنيات ، و لكل امرئ ما نوى ، و ما في معناه من الروايات الكثيرة كقوله ﷺ : من صام رمضان إيماناً و احتساباً .

(٢) قال القاري : هو مثل اللقطة و الحفارة ، والمعنى لو كان لها أدنى قدر ماسق كافرأ من مياء الدنيا شربة ماء ، أى يمنع الكافر منها أدنى تمتع ، فمن حقارها عنده لا يعطها لأوليائه ، كما أشار إليه في حديث : إن الله يحمي عبده المؤمن عن الدنيا كما يحمي أحدهم المريض عن الماء ، و حديث مما زويت الدنيا عن أحد إلا كانت له خيرة ، و من كلام الصوفية : من العصمة أن ❀

جلدها و لا غير ذلك ، فظلم هو انما .

قوله [إن الدنيا ملعونة] المراد بذلك هنا هي الدار الدنيا ، فالاستثناء بعد ذلك متصل ، و إن أريد (١) بذلك الغفلة فالاستثناء منقطع .
و قوله [ملعون ما فيها] هذا محتمل للذين كما قبله . و قوله [إلا ذكر الله وما حوالاه] أى والذى والاه الله تعالى أى أحبه (٢) ، أو المعنى والذى يكون سبب ذكر الله و اتبه ، فيدخل في ذلك أسباب الذكر كلنا كعب و المعاش و العلوم الأدبية و غيرها مما يحتاج إليه في ذكره سبحانه .

❦ لا يقدر ، و من دنائتها لديه أن يكفرها على الكفار و الفجار ، قال تعالى :
« لولا أن يكون الناس أمة واحدة لجمعا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة و معارج عليها يظهرون » الآية ، و قال ﷺ لعمر : أما ترضى أن يكون لهم الدنيا و لنا الآخرة ، انتهى . و لا يذهب عليك أن الشيخ فسر الدنيا بالغفلة ، و عامتهم يفسرونها بالأموال و الأمتعة ، و لا منافاة بينهما ، فإن أصل الدنيا الغفلة ، لكن هذه الأشياء سبب لها و موجدتها ، و قلنا يسلم الرجل بعد هذه عن الغفلة ، حفظنا الله تعالى عنها ، ثم قال الراغب : البعوض بنى لفظه من بعض ، وذلك لصغر جسمها بالاضافة إلى سائر الحيوانات .

(١) كما قال الشيخ :

جئت دنيا أن خسرنا غافل بوجد في قماش ونقره و فردند وزن ،
وعلى هذا فعلى قوله : ملعون ما فيها هي الأفعال الصادرة في هذه الحالة ،
وعلى هذا فاستثناء الذكر بمقتضى ما جزم به شيخ مشائخنا ، قطب وقته ، مصدر
هذا التقرير ، أن ذكر الله تعالى بقلب غافل أيضاً لا يخلو عن تأثير في القلب .

(٢) قال القارى : أى أحبه الله تعالى من أعمال البر وأفعال القرب ، أو الحق

ما وإلى ذكر الله ، أى قاربه من ذكر خير ، أو تابعه من اتباع أمره ❦

قوله [ما الدنيا في الآخرة] أى عمر الدنيا (١) من حين وجدت إلى وقت إفنائها إذا قولت بعمر الآخرة ، أو ما نعيم الدنيا من حين أخرجت إلى حين تنقضى في جنب نعيم الآخرة و نعيمها .

[باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر] أى حال الدنيا منحصر في حال أربعة نفر ، و المراد بذلك حال أصحاب أمتعة الدنيا ، لا بمعنى القفلة ، و من

يحب و يحبه ، و قال المظهر : أى ما يحبه الله في الدنيا ، و الموالاة المحبة بين اثنين ، و قد تكون من واحد و هو المراد مهنا ، و قال الأشرف : هو من الموالاة و هى المناهبة ، و قال الطيبي : كان من حق الظاهر أن يكتفى بقوله : وما والا ، لاحتوائه على جميع الخيرات و الفضلات و مستحسنات الشرع ، ثم يئنه في المرتبة الثانية بقوله : والعلم ، تخصيصاً بمد تعميم دلالة على فضله ، فعُدل إلى قوله : عالم ومتعلم ، تفخيماً لشأنها صريحاً و لينبسه على أن المعنى بالعالم و المتعلم العلماء بالله الجامعون بين العلم و العمل ، فيخرج منه الجملاء و العالم الذى لم يعمل بعلمه ، و من تعلم علم الفضول و ما لا يتلقى بالدين ، انتهى .

(١) قال القارى : أى ما مثل الدنيا من نعيمها وزعمائها في جنب الآخرة بمقابلة نعيمها وأيامها (إلا مثل) بكسر الميم وسكون المثلة (مايجمل) مامصدرية أى مثل جعل أحدكم (في الميم) أى مفعولاً في البحر المفسر بالماء الكثير (فلينظر) أى فلينأمل ، يعنى أن منح الدنيا و عنها في كسب الجاه و المال من الأمور العابثة السريعة الزوال ، فلا ينبغي لأحد أن يفرح و يفتخر بسعتها ، بل يقول في الحالين : لا عيش إلا عيش الآخرة ، كما قاله عليه السلام مرة في يوم الأحزاب ، وأخرى في حجة الوداع ، و قال الطيبي : كأنه عليه السلام يستحضر تلك الحالة في مشاهدة السامع ، ثم يأمره بالتأمل و التفكير ، و هذا تمثيل على سبيل التقريب ، وإلا فإن المناسبة بين المتناهى وغير المتناهى ، انتهى .

ليس له الامتعة من الاربعة الاتين ذكرهم داخل فيهم لحبه (١) الامتعة عنده .

قوله [ثلاث أقسم عليهن] إنما أقسم عليها لاستبعاد الطوائع إياها .

قوله [ما نقص مال عبد] أى نوابه و بركته (٢) ، فإن المقصود من المال

اكتساب منافع آخرته أو تنفيذ حوائجه الدنيوية ، وهما لا يتقصان بانفاقه فى سبيل

الله ، و لا مانع من الحل على الحقيقة فإن المال إذا أنفق فى سبيل الله فإن الله

يخلفه و لو بعد زمان .

قوله [باب فقر] أى ذل واحتياج بحسب قلبه ، أو بحسب (٣) الظاهر أيضاً .

(١) أى لحبه وجود الامتعة عنده .

(٢) قال القارى : لأنها مخلوقة معوضة كية أو كفية فى النار الدنيوية أو الآخروية ،

قال تعالى عزاسمه . و ما أنفقتم من شئ فهو يخلفه ، و فى المشكاة برواية

الشيخين عن أبى هريرة مرفوعاً : ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان

فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكاً

تلفاً ، و بروايتهما عنه أيضاً مرفوعاً : قال الله تعالى أنفق يا ابن آدم أنفق

حليك ، و غير ذلك من الروايات فى الباب المؤيدة حملها على الحقيقة .

(٣) قال القارى : أى باب احتياج آخر بأن سلب عنه ما عنده من النعمة فيقع

فى نهاية من النعمة ، و فى المشكاة برواية أبى داود و الترمذى عن ابن

مسعود مرفوعاً : من أصابه فاقة فأثرها بالناس لم تسد فاقته ، و من أثرها

بافه أوشك الله بالفقى ، إما يموت عاجل ، أو غنى آجل ، قال القسارى :

قوله يموت عاجل أى يموت قريب له فيبرته ، فقد قال تعالى . و من يتق الله

يجعل له مخرجاً و يرزقه من حيث لا يحتسب . انتهى ، قلت : أو يموت

أجنبى يوصى له فى ماله ، ولفظ الترمذى الآتى قريباً : يرزق عاجل أو آجل ،

ليس فيه ذكر الموت .

قوله [صادق النية] أى ليست نيته بحسب لسانه فقط ، بل النية له فى الاتفاق راحة صادقة .

قوله [فأجرهما سواء] أى نية ، وأما ثواب العمل فله منزلة ، و الأسوة (١) بحسب ثواب النية غيب ، وكذلك فى الآتى من الوزر فإن وزر النية لهما سواء ، وإن كان كيفية وزر العامل زائفة على وزن النوى .

[باب (٢) فى م الدنيا] قوله [وأجدنى اليوم قد جمعت] وكانت عنده حرام ستة عشر (٣) مثلاً .

(١) هكذا فى المنقول عنه ، و الظاهر أنه تصحيف من الناسخ ، و الصواب السوية ، و إنما احتاج الشيخ إلى هذا التوجيه لما هو مقتضى القواعد أن المباشر فوق النوى فى الأمرين ، مع أن المباشر له شيان النية والمباشرة ، و النادى له شئ واحد فقط و هو النية ، فقد حكى السيوطى فى الدر عن أحمد و البخارى و مسلم والنسائى و غيرهم ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه عز اسمه : من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، فإن عملها كتبت له عشر إلى سبعين أضعاف ، الحديث ، قال القارى قال ابن الملك : هذا الحديث لا ينساقى حديث إن الله تجاوز عن أمى ما وسوس به صدورهما ما لم تمل به ، لأنه عمل منها بالقول اللسانى ، والمتجاوز عنه هو القول النفسانى ، انتهى . والمعتمد ما قاله العلماء المحققون أن هذا إذا لم يوطن نفسه و لم يستقر قلبه بفعلها ، فإن عزم واستقر يكتب معصية ، انتهى . قلت : فإن عمل بهذه النية السيئة يكتب أيضاً سيئة واحدة ، كما صرح بها النصوص ، لكن تفارق معصية النية معصية العمل فى الكيفية ، و إن كانتا واحدة باعتبار الكمية كما هو مقتضى القواعد .

(٢) تقدم الكلام على أول الحديث قريباً فى الحاشية .

(٣) هكذا فى المنقول عنه ، و الظاهر سقوط ، قال ابن الاثير فى أسد الغابة : ❖

[باب فى اعمار هذه الأمة] قوله [عمر أمى الخ] المراد بالأمة (١) هنا أمة الدعوة ، و القاعدة أكثرية ، و أعمارهم تزيد و تنقص .

[باب فى تقارب الزمن] قوله [حتى يتقارب الزمان] بينه صاحب (٢) الخواشى ،

و كان من زهاد الصحابة ، وأخرج ابن حبان عن أنس قال : اشتكى سلمان فعاده سعد فراه يبكى فقال له سعد : ما يبكيك يا أخى ! أليس قد صحبت رسول الله ﷺ ، أليس ؟ أليس ؟ قال سلمان : ما أبكى واحدة من اثنين ، ما أبكى ضنا للدنيا ، ولا كراهية للأخرة ، ولكن رسول الله ﷺ عهد إلى عهداً فما أرانى إلا قد تعديت ، قال : و ما عهد إليك ؟ قال : عهد إلى أنه يكنى أحدهم مثل زاد الراكب ، ولا أرانى إلا قد تعديت ، قال ثابت : فبلغنى أنه ما ترك إلا بضعة وعشرين درهما من نفقته كانت عنده . انتهى .

(١) قال القارى : قيل مناه آخر عمر أمى ابنه داود إذا بلغ ستين و انتهى و سبعون ، و قل من يجوز سبعين ، و هذا محمول على الغالب ، ذكره الطبري ، و فيه أن اعتبار الغلبة فى جانب الزيادة على السبعين واضح جداً ، و أما كون الغالب فى آخر عمر الأمة بلوغ ستين فى غاية من الغرابة ، فالظاهر أن المراد به أن عمر الأمة من سن المحمود الوسط المعتدل الذى مات فيه غالب الأمة ما بين المدين ، منهم سيد الانبياء و أكابر الخلفاء ، وغيرهم من العلماء و الأولياء ، انتهى .

(٢) و لفظه : أى يطيب الزمان حتى لا يستطال ، و أيام السرور قصيرة ، و قيل : كناية عن قصر الأعمار و قلة البركة ، و قيل : لكثرة اهتمام الناس بالنوازل و الشدائد ، و شغل قلوبهم بالفتن لا يدرون كيف ينقضى أيامهم ، و الحل على أيام المهدى و طيب العيش لا يناسب أخوانه من ظهور الفتن و الهرج . و الحق أن المراد نزع البركة من كل شئ حتى من الزمان ، انتهى . زاد صاحب المجمع و قيل : تقارب أهل الزمان بعضهم بعضاً فى ☀

و لا مانع من حمله على الحقيقة . والمراد (١) فى الحديث بيان القلة لا الحساب حتى يعترض بأنه لا يستوى .

[يلب فى قصر الأمل] قوله [بعض جسد (٢)] لكون أوقع فى النفس لتنبيه .

قوله [عابر سبيل] هذا ثرق على الاول ، فان الغريب أى النازل لتقضى (٣) ليلة أو ليلتين يحتاج إلى إحتلم فى حوائجه و يتردد لها ما لا يحتاج العابر ، و العابر (٤) الراكب على السبيل قام تحت شجرة ليستريح .

✽ الشر ، أو أراد مقارنة الزمان نفسه فى الشر حتى يشبه أوله آخره ، أو مسارعة الدول إلى الإلتضاء والقرون إلى الانقراض ، فيتقارب زمانهم ويتدانى أيامهم ، و قيل بمعنى عدم ازدياد ساعات الليل و النهار و انتقاصها بأن يتساوى طولاً وقصراً ، قال أهل الهيئة : تنطبق دائرة البروج على معدل النهار ، انتهى .

(١) هذا جواب عما يشكك على الحديث بأن نسبة الشهر إلى السنة نسبة الواحد إلى اثني عشر ، ونسبة الجمعة إلى اليوم نسبة الواحد إلى السبعة ، فلا يتساوى حساب القصر فى السنة والجمعة ، وكذا فى غيرهما ، وما أجاب به الشيخ أوجه و أوضح مما أول الحديث القارى .

(٢) أى يمكنى كما فى رواية البخارى ، و فيه إيماء إلى أنب هذه الحالة الرضبة لا توجد إلا بالجنسية الإلهية ، قاله القارى :

(٣) قال المجد : تقضى انصرم و فنى ، انتهى .

(٤) قال الراغب : أصل العبر تجاوز من حال إلى حال ، و العبور يختص بتجاوز الماء ، إما بسباحة أو بسفينة ، انتهى . و قال المجد : عبده عبراً و عبوراً قطعه ، و السبيل شقها ، انتهى . فما أفاده الشيخ هو مراد ، معنى والمراد بالعابر الراكب على السبيل الذى قام تحت شجرة ليستريح ، فهو

قوله [وعد نفسك من أهل القبور] ترق عليه ، كأنك ميت لا تحتاج إلى شيء ، و لا تريد شيئاً ، بل كل صتيه في أبدى الآخرين ، فكذلك اجعل أنت جملة أمورك في أبدى ربك سبحانه و تعالى ، ترضى بما فضاء ، و تشكر على ما أعطاه ، و تصبر على ما آراه .

قوله [و خذ من صحتك قبل سقمك] أى اعمل في صحتك أما لا يكسبك لك أجرها بعد سقمك ، أو اعمل ما يكون ميثاً لك في سقمك ، و حاصل المعنى الثاني أنك إذا أردت أن تصلى فصل أربعاً أربعاً ، لعلك تسقم غداً فيكون هذا بذاك ، و تكون لكل من اليومين نافلتان ، و المعنى الأول أولى لمطابقته ما ورد في الحديث أن المرأ إذا داوم على عمل ثم مرض يكتب له أجر ما كان يعمل في صحته .

قوله [و وضع يده عند قفاه] الظاهر (۱) أن المراد تمثيل الأجل باليد

❖ لا يحتاج إلى شيء و لا يتردد له ، و هو مستفاد من حديث ابن مسعود

ذكره صاحب المشكاة برواية الترمذی و غيره : أن رسول الله ﷺ قام على

حصير فقام و قد أُر في جسده ، فقال ابن مسعود : يا رسول الله لو أمرتنا

أن نبسط لك و نعمل ، فقال : مالى و للدنيا ؟ و ما أنا و الدنيا إلا

كراكب استظل تحت شجرة ثم راح و تركها ، انتهى .

(۱) كانت عبارة الارشاد الرضى أيسر و أوضح لفصوص لكونها في اللسان

الهندي فأردت أن أذكرها بلفظها تكبيلاً للفائدة فقال : يا تو دونون هذا

کا اشارہ طرف قفا کے ہو ، اور یہ اشارہ مرکب ہو ، پس یہ رقبہ

گویا ابن آدم ہے اور یہ ہاتھ قابض گردن اجل ہے ، یعنی اجل گردن پکڑے

ہوئے ہے اور منتظر حکم کی ہے ، اور وجہ تخصیص رقبہ کی یہ ہوگی

کہ رقبہ تعبیر تمام بدن سے ہوتا ہے ، کا قال تعالى « فتنحرور رقبۃ »

ایسے ہی اگر کوئی اپنی بیوی کو کہے کہ رقبۃ طالق تو طلاق واقع ہو

جائیگی کہ رقبہ تعبیر ذات اور تمام جسد سے ہے ، یا وجہ تخصیص یہ ❖

و قد وضعت علی القفا ، فكأن الأجل قابض علی المرء كقبض الحکف علیہ ،
و الانسان غیر محتاج إلی الاشارة و البیان ، و يمكن أن يكون قبضه ﷺ علی
رقبته إشارة (۱) مركبة ، فيكون الرقبة كأنها إنسان ، و اليد القابضة علیها أجله ،
و علی هذا فتخصيص الرقبة بالقبض دون سائر جسده مع أن الانسانية غیر مختصة
بشي من أجزائه لما لها من مزيد و مزينة إليه بالنسبة إلی سائر الأجزاء ، فان القابض
علی الرقبة لا يكاد يفلت منه المقيوض ، بخلاف القابض بغيرها من الأرباب ،
و لأن الرقبة يغير بها عن الجميع ، إلی غير ذلك من الوجوه .

قوله [بسطها] أي مد يده ، و المد إما في جانب أمامه ، و يمكن أن
يكون النبي ﷺ مد يده فوق رأسه إلی جهة السماء .

[باب ما جاء لو كان لابن آدم واديان (۲) إلخ] إنما وضع الترجمة بهذا

هو کہ جب قبضہ گردن پر ہوتا ہے تو وہ قبضہ تمام ہوتا ہے مقبوض
کو رہائی دشوار ہوتی ہے پس قبضہ موت بھی ایسے ہی ہے ، یا هذا
ابن آدم کا اشارہ ظاہر ہے کہ جسکو ہر شخص جانتا ہے اسکی تعیین کی
ضرورت نہیں ، اور تھا پکڑ کر اجل کی طرف اشارہ فرمایا کہ وہ قابض
و منتظر ہے ، حاصل یہ ہے کہ امید انسان کی کس قدر دراز و طویل
ہوتی ہے اور اجل کا یہ حال ہے کہ گردن پر قابض اور منتظر حکم کی
ہوتی ہے کہ کب حکم ہو کہ اس کی گردن مروڑوں ، انتہی .

(۱) قال القاری : قال الطیبي بمنزلة عن سائر الشراح : قوله و وضع يده ، الواو
للحال ، وفي قوله و هذا أجله للجمع مطلقاً ، فالشار إليه أيضاً مركب ،
فوضع اليد علی القفا معناه أن هذا الانسان الذي يتبعه أجله هو المشار
إليه ، و بسط اليد عبارة عن مداها إلی قدام ، انتہی .

(۲) هكذا في النسخة المصرية ، و ما أفاده الشيخ من توجيه الترجمة لا يحتاج
فيه إلی ما قاله المحقق ، و لفظة : هكذا في أصل الكروشي و الصواب

اللفظ مع أن الحديث المذكور فيه ليس فيه ذكر الواديين إشارة إلى أن المذكور في الحديث ليس المراد به المحصر على ما ذكر ، بل المراد به أنه لو كان له واد لابنتي ثانياً ، و لو كان اثنان لابنتي ثالثاً ، و لم جراً إل ما تشاء .
قوله [يرم ابن آدم] و يصف منه كل قوة و شهوة سوى هذين ، و هذا أكثرى .

[باب في الزهادة في الدنيا] قوله [وأن تكون في ثواب المصيبة إذا لم]
المراد بالمصيبة هنا ما يصيب الجسم من الآلام و الأسقام .
قوله [لو أنها أبقيت لك] داخل في المفضل والمفضل (١) محذوف ، وتقدير العبارة كونك راغباً في ثواب المصيبة لو أبقيت لك أزيد من رغبها ، أى إن المصيبة لا تبقى بل ترتفع ، لكنها لو أبقيت فانك لاترغب فيه أزيد من رغبك فيها ، هذا ما قاله الاستاذ آدم الله طاله وأفاض علينا كرمه (٢) وقوله ، وهو حق لا غبار عليه ،

❦ واد و مان ، انتهى . و يحتمل أن يكون المصنف أشار بالترجمة إلى اختلاف الروايات في ذلك ، ففي المشكاة برواية الشيخين عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : لو كان لابن آدم واديان من مال لابنتي ثالثاً ، الحديث . قال القارى : وفي الجامع لو كان لابن آدم واد من مال لابنتي إليه ثانياً ، و لو كان له واديان لابنتي لهما ثالثاً ، الحديث رواه أحمد و الشيخان و الترمذى عن أنس ، و أحمد و الشيخان عن ابن عباس ، و البخارى عن ابن الزبير ، و النسائي عن أبي هريرة ، و أحمد عن أبي واقد ، إلى آخر ما قاله ، وهذا الترجمة مؤيد لتوجيه الشيخ أن المحصر ليس بمبراد .
(١) هكذا في المنقول عنه ، والظاهر فيه سقوط من النسخ ، و الصواب المفضل عليه .

(٢) الكثر بالكسر و الضم الكثير ، وضده القل بالكسر و الضم .

ولمسه المحصور فيه الحق والصواب ، و لا يبعد أن (١) في توجيه العبارة :
أن المراد بالمصيبة هنا ما يصيب من نقص في الأموال ، و المفضل عليه محذوف ،
لكن جملة (لو أنها أبقيت لك) داخلة في المفضل عليه ، و المعنى كونك أرغب في
ذهاب الشيء الذي أصبت بفقدما من كونها لو أنها أبقيت لك و لم تذهب ، و إطلاق
المصيبة على الشيء المفقود المصاب به غير قليل ، قد ردد في الحديث : اللهم أجرني
في مصيبي ، و أخلص لي خيرا منها . فقد سأل خيرا من المصيبة ، و منها لا يصح
من المصيبة إلا المعنى الأخير ، و على هذا فالحديث يبان لتعني الصبر والشكر ،
و موافق لما ورد من أن لا يفرح بموجود كما في الجملة الأولى ، و لا يساء بتفقد
كما في الجملة الثانية ، و الله أعلم بالصواب .

قوله [و هو يقول الحكم إلخ] أي حين (٢) وصلت إلى مجلسه عليه السلام
ألفيته عليه السلام بفسر قوله تعالى : الحكم التكاثر . أي طلب (٣) الكثرة على الآخر ،
سواء كان في القول بأن يقول كل : مالى أكثر من مالك ، و رجالى أكثر من رجالك ،

(١) وكلا التوجيهين أحسن مما قال القارى : (و أن تكون في ثواب المصيبة إذا
أصبت بها) بصيغة المجهول (أرغب فيها) أي في حصول المصيبة (لو
آتها) أي لو فرض أن تلك المصيبة (أبقيت لك) أي منعت لأجلك
وأخرت عنك ، فوضع أبقيت موضع لم تصب ، و جواب لو ما دل عليه
ما قبلها ، و خلاصته أن تكون رغبتك في وجود المصيبة لأجل ثوابها
أكثر من رغبتك في عدمها ، انتهى . ففي هذا التوجيه غير معنى أبقيت
بخلاف توجيهى الشيخين ، انتهى .

(٢) ولفظ مسلم بسنده عن مطرف عن أبيه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ
ألهاكم التكاثر ، الحديث .

(٣) قال القارى : قوله ألهاكم التكاثر ، أي أشغلكم طلب كثرة المال ، وقوله : مالى
مالى ، أي يكثر بنسبة المال تارة و يفتقر به أخرى ، انتهى .

إلى غير ذلك ، أو في الفعل بأن يطلب كل كفرة على الآخر في ماله وحيله وجماله .
 قوله [فأمضيت] فيه إشارة (١) إلى أنه ينبغي أن يكثر الانفاق ، لأنه
 إبقاء إلى غير ذلك الموضع ، فيوجد باقياً ، وقوله أفتيت ر ألبيت إشارتان إلى
 أن الواجب أو الذي ينبغي أن يداوم عليه ر يثار الاكتفاء من الأكل و اللباس
 على ما لا بد منه ، فإنه لما كان إتماماً و إبلافاً ينبغي أن لا يستكثر منهما فإنه
 إضاعة عتمة .

قوله [فكأنما حيزت (٢) له الدنيا] أي كأنه سلطان ، فإن المستفاد يجمع
 الدنيا ليس إلا هذه الثلاث .

قوله [ثم قرر يديه (٣)] أي صفق بهما و ضرب باحدهما على الأخرى

- (١) قال القارى : قوله فأمضيت ، أى أمضيت من الاقضاء والابلاء وأيقته لنفسك
 يوم الجزاء ، قال تعالى : « ما عندكم ينفذ و ما عند الله باق » و قال
 عز اسمه ومن ذا الذى يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه له الآية ، انتهى .
 (٢) قال القارى : من الجبازة وهى الجمع والضم ، وقال فى أوله : قوله سريه ،
 المشهور كسر السين أى فى نفسه ، وقيل : السرب الجماعة فالمنى فى أهله وعياله ،
 و قيل : يفتح السين أى فى مسلكه وطريقه ، وقيل : يفتحين أى فى بيته ،
 انتهى .

- (٣) هكذا فى النسخ الهندية ، و ما فسر به الشيخ محتمل اللفظ ، و فى النسخة
 المصرية ، ثم تفض يده ، و فى المشكاة برواية أحمد و الترمذى و ابن
 ماجه : ثم تقد يده ، قال صاحب المجمع : بالدال من تقدمه بأصبعى واحداً
 بعد واحد ، و هو كالنقر بالراء ، و يروى به أيضاً ، والمراد ضرب الأئمة
 على الأئمة أو على الأرض كالمنقل للشئ ، أى بقل عمره و عدد بواكيه ،
 و مبلخ ترائه ، و قيل : هو فعل المتعجب من الشئ ، انتهى . و قال

القارى : تقدم بالنون و القاف و الدال المهمة المنفوسات أى قد انتهى **بالحق** *

كما يفعل في التعجيل للشئ و بيان عجيب في ديارنا أيضاً ، والمراد بذلك أنه لمسا
مرض وقارب الموت لم يسأله أحد لقلة المبالاة به وإنما (١) اشتهر موته ، وذلك

★ بيده ، بأن ضرب إحدى أنفثيه على الأخرى حتى سمع منه صوت ، و في
النهاية : هو من نقد الدرهم ، وقد الطائر الحب إذا أقطه واحداً بعد واحد ،
و هو مثل للقر ، و يروى بالراء و هو كذا في نسخة ، أى صوت
بأصبعه ، و في رواية - وهى الظاهر من جهة المعنى جداً - ثم نفص يده ،
انتهى . ثم ذكر شيخ مشائخنا الشاه عبد الغنى فى الانجاح أن هذه الفرقة
تسمى الملامتية و رئيسهم الصديق الأكبر فإنه لم ينقل عنه ما نقل عن
غيره من الصحابة و التابعين و غيرهم من العبادات الكثيرة الشاقة ، ومع
ذلك ورد فى حقّه : لو وزن إيمان أمى مع إيمان أبى بكر لرجح إيمان
أبى بكر ، وحقق ذلك الشيخ محى الدين العربى ، وثبته الشيخ عبد الوهاب
الشعرانى فى البواقيت ، وإنما يسمون بالملامتية لأنهم لا يغفون فى الله لومة
لائم ، لعدم التفاتهم إلى المخلوق لما اشتهر بين الناس أنهم يتهاونون فى بعض
أمور الشرع ، حاشاهم عن ذلك ، وتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ،
و لا يخفى أن مثل هذا الرجل بلام فى العوام ، وقالوا : ما لهذا الرسول
ياكل الطعام ، الآية ، ثم لا يخفى أن هذه الصفات التى ذكرت فى الحديث
من كونه خفيف الحاذ ، و قلة الرزق ، والغموض فى الناس ، والحظ فى الصلاة ،
و تعجيل الميتة ، و قلة التراث ، كانت فى الصديق الأكبر على وجه الكمال ،
فإنه لم يفتح فى زمنه فتوحات ، ولم يعيش بعد النبى ﷺ إلا ستين وأشهرأ ،
وحظه فى الصلاة بحيث لا يلغى إلى غيرها مشهور فى الأحاديث الصحاح ،
و الغموض فى الناس على حرفة البزازين ، وقلة بواكير لقلة العيال مما لا يخفى
على المتأمل ، انتهى .

(١) غرض الشيخ بهذا الكلام الإشارة إلى أن قوله ﷺ عجلت منه ليس باعتبار

سبب لعلجة منية في اجتماع الناس وآرائهم ، و إلا فقد مات بعد معاناة الأمراض و الأسقام ، و مقاساة الشهور و الأعوام ، و الغرض بهذا التصفيق أنه لم يخبر به الناس في مرضه حتى يباد ، و ذلك لما أنه لم يك عندهم بحيث يعودوه .

[باب في فضل الفقر (١)] قوله [أنظر ما نقول] يعني أن المحبة قد تكون اضطرارية (١) و لا مدفع بموجه و مقتضاء ، و قد يكون تكلفاً و تصنعاً فتعود إلى التخلق و الطبع ، فان كان القول الذي قلته من قبيل الثاني فلا تفعل ،

❦ موته و خروج روحه ، بل باعتبار سماع الناس خبر موته ، فانهم لم يخبروا بمرضه بل بموته دفعة واحدة . و إنما احتاج إلى ذلك لأن الظاهر من اعتبار حاله من خفة الحاذ ، و قلة المال ، و قلة الأعوان ، و البر على ما ابتلى به من الشدة ، و كثافة الرزق ، أن لا يداوى بالأدوية ، و لا يعانف بالأطباء ، فالظاهر من هذه الأحوال ابتلاؤه بشدة المرض أيضاً ، و اختلفت الشراح في معنى عجلة الميتة ، فقيل : لم يلبث إلا قليلاً فإشارة إلى قصر عمره كما حكاه القارى عن التوريشي ، و قيل : يسلم روحه سريعاً لقلة تعلقه بالدنيا ، و غلبة شوقه إلى الموتى ، كما مال إليه القارى ، و حكى عن الأشرف أنه قليل مؤن الملمات كما أنه قليل مؤن الحياة ، انتهى .

(١) و لا يذهب عليك أن هنا بحثين طويلين لا يسعهما المقام ، وقد تكلم عليهما في المطولات ، الأول اجمع لروايات ما في الباب بالروايات التي وردت في تودعه عليه من الفقر ، و قد أشار إلى اجمع بينها الشيخ في البذل ، و الثاني اختلافيهم قديماً و حديثاً في أن القنى الشاكر أفضل أم الفقير الصابر .

(٢) يعني أن المحبة إذا كانت بلا اختيار من الرجل فما يتفرع عليها من لوازم المحبة و ثمراتها لابد من تحملها ضرورة و جبراً ، و لا إمكان لدفعها ، لأنها من لوازم المحبة ، و هو بلا اختيار منه ، وإذا ثبت الشيء ثبت لوازمه ، فكذلك دعواك المحبة متى إن كان اضطراراً فما يتفرع عليه من ❦

لأن الأمر بعد في يديك ، وإذا خرج من اختيارك و ضرب (١) تحبى حقيقته
و لم يبق تكلفاً و تصنعاً ، فأتى أخشى عليك الفقر ، فإن المحتارين المتحدين في عاقبة
الأمر ، كما هو ، آل المحبة تجمد (٢) خصلهم - والواردات عليهم ، و نحن معاشر
الأنبياء أشد الناس بلاء الأمل فالأمل ، و من ههنا يعلم فضل الفقر (٣) على
الغنى ، قوله [بخمس مائة عام] الظاهر (٤) أن ذلك ليس تحديداً ، و إنما

④ سرعة الفقر لا دافع له ، و إن كانت هذه الدعوى منك بالتكلف فبصير
مآله إلى الاعتقاد فإن الرجل إذا اختار شيئاً بالتكلف والتصنع فبعد مقاساة
شدائد التكلف يكون طبعاً له ، و لذا يمودون الصبيان بالضرب و التأديب
الصلاة و الأخلاق الحسنة لتصير طبعاً له ، فإن كانت الدعوى منك من
هذا القبيل فلا تكلف لهذا لأن الأمر إلى الآن في قبضتك ، لكن إذا
وصل الأمر إلى حقيقة المحبة تفرج عن اختيارك و رتب عليها ما يرتب
على المحبة من سرعة الفقر .

(١) هكذا في المنقول عنه ، و الظاهر عندي أنه تحريف من الناقل ، والصواب
و صرت تحبى

(٢) كما هو المعروف في باب المحبة فن الأمثال : النفس مائلة إلى شكلها ، و قد قيل :
عن المرء لا تسأل و سل عن جلسه ﷺ فإن الجالس بالمجالس مقتصد
إذا كنت في قوم فصاحب خبارهم ﷺ ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى
(٣) و في المسألة خلاف مشهور ، و حكى الحافظ عن القرطبي أن للملاء فيها
خسة أقوال : ثالثها الأفضل الكفاف ، ورابعها يختلف باختلاف الأشخاص ،
و خامسها التوقف ، و حكى عن جمهور الصوفية ترجيح الفقير الصابر ،
و بسط الكلام .

(٤) و إليه مال القارى كما بسطه في المرقاة ، و حكى عن الأشرف يمكن أن يكون
المراد من الأعياء في حديث الحريف أغنياء المهاجرين ، أى يسبق فقره

المقصود بذلك بيان كثرة زمان قبلتهم في الدخول ، و لا يبعد أن يكون محديداً
أضاً ، والذي يرد من القليل من هذا كاربين خريفاً مثلاً ليس ينفي الأكثر
منه ، حتى يخالف هذه الرواية ، أو لا مفهوم للمدد ، أو يقال : إن تفاوت المدد
(١) بتفاوت أحوال الأغنياء في غنائهم .

قوله [قال إنهم يدخلون الجنة إلخ] هذه الفضيلة جزئية ، و الأغنياء

المهاجرين إلى الجنة بأربعين خريفاً ، ومن الأغنياء في حديث الباب الأغنياء
الذين لبسوا من المهاجرين ، فلا تناقض بين الحديثين ، و تعقبه القاري
بأنه إنما يتم إذا أريد بالفقراء الخاص ، و بالأغنياء العام ، فلا يفهم حكم
الفقراء من غير المهاجرين ، فالأولى حمل الحديث على العموم ، و هو أن
يراد به التكثير لا التحديد ، أو أخيراً أولاً بأربعين ، ثم أخيراً ثانياً بمئتين
زيادة من فضله على الفقراء ببركة ﷺ ، أو التقدير بأربعين خريفاً إشارة
إلى أقل المراتب ، و بمئتين عام إلى أكثرها . و يدل عليه ما رواه
الطبراني عن مسعدة بن مخلد بلفظ : سبق المهاجرون الناس بأربعين خريفاً
إلى الجنة ، ثم يكون الزمرة الثانية مائة خريف ، فالمراد أن يكون الزمرة
الثالثة مائتين ، و لم جراً ، أو الاختلاف باختلاف مراتب أشخاص
الفقراء في حال صبرهم ورضاهم و شكرهم ، و هو الأظهر المطابق لما في
جامع الأصول حيث قال : وجه الجمع بينهما أن الأربعين أراد بها تقدم
الفقير الحرص و أراد بالمئتين تقدم الفقير الزاهد ، و لا ننظر أن هذا
التقدير وأمثاله يجري على لسان النبي ﷺ جزافاً ولا بافتقار ، بل لسر أدركه
و نسبة أساطيرها عليه ، فإنه ﷺ . ما ينطق عن المحوى (١) هو إلا
وحى يوحى ، انتهى .

(١) يضم الميم جمع مدة ، و هي برهة من الزمان كما في المجموع .

يفضلون على الفقراء بجهات (١) أخرى ، فلم يترك (٢) النبي ﷺ هذه أيضاً
و هو محرز فضل الغنى أيضاً .

[باب ما جاء في معيشة النبي ﷺ] أراد بيان إجابة دعائه الذي دعا بها من

(١) من كثرة ثواب الصدقات و الصلات و الأوقاف و بناء المساجد
و المدارس و غيرها .

(٢) - يعني أن سيد الكونين و سيد البشر و سيد الأنبياء كما كان محرزاً لفضيلة
الفقر كذلك لم يترك فضائل الغنى من الفكر و السباحة ، و الصلة والبر ،
و غيرها ، كما لا يخفى على من طالع السير ، قال صاحب الشفاء : لا يوازي
فه هذه الأوصاف و لا يبارى بها وصفه كل من عرفه ، و روى عن
جابر يقول : ما سئل النبي ﷺ عن شئ فقال لا ، وعن ابن عباس كان
النبي ﷺ أجود الناس بالخير ، و أجود ما كان في شهر رمضان ، الحديث
مشهور ، و قد قال له ورقة بن نوفل قبل البعثة : إنك تحمل الكل ،
و تكسب المدوم ، و جاءه رجل فساله فقال : ما عندى شئ و لكن اتبع
على فإذا جاءها شئ قضيتاه ، فقال له عمر : ما كلفك الله ما لا تقدر عليه ،
فكره النبي ﷺ ذلك ، فقال له رجل من الأنصار : يا رسول الله أفنى
و لا تخف من ذى المرش إقلالا ، فبسم النبي ﷺ و عرف البشر في
وجهه ، و عن أنس قال : كان النبي ﷺ لا يدخر شيئاً أفد ، و غير ذلك
من الرويات الكثيرة الشهيرة التي لا يمكن إحصاؤها . قال المناوى : و قد
جمع الله لحبيبه بين مقام الفقير الصابر و الغنى الشاكر على آتم الوجوه ،
فكان سيد الفقراء الصابرين و الأغنياء الشاكرين ، فحصل له من الصبر على
الفقر ما لم يحصل لأحد سواه ، و من الشكر على الغنى ما لم يقدر عليه
غيره ، فكان أصبر الخلق في مواطن الصبر ، و أشكر الخلق في مواطن
الشكر ، و ربه قدس كل له مراتب الكمال ، انتهى .

عيسه (١) سكيناً . قوله [ما أشبع من طعام] إلا يحضرنى البكاء إلا أنى أضبطه ، و لو شئت أن أبكى لكيت ، وإنما قلنا إنه يحضرها البكاء لأن البكاء ليس اختيارياً إلا بعد الحضور (٢) .

قوله [مرتين في يوم] هذا لا يقتضى شبهة مرة حتى يخالف ما سيأتى من الحديث . قوله [ثلاثاً تباعاً (٣) من خير البر] هذا كالذى قبله في أنه لا يقتضى شبهة يومين متتابعين . قوله [على خوان (٤)] هو ماله فوائمه ، وقوله [مرقماً] هم ما يسمونه جبانى .

قوله [ما رأى رسول الله ﷺ] النقي لعله مبالغة في نقي الأكل ، ولا مانع من الحل على حقيقته .

قوله [أهرق دماً ملح] و قد كانت (٥) وقعت قضية بين المؤمنين والكافرين

(١) هكذا في المنقول عنه ، و الظاهر ، من عيشه مسكيناً ، و هو إشارة إلى ما تقدم قريباً من دعائه ﷺ : اللهم أحينى مسكيناً ، و أمتنى مسكيناً ، و احشرنى في زمرة المساكين ، الحديث .

(٢) و ما أفاده الشيخ وجبه لأن قولهما : فأشاء أن أبكى ، لا يفرع إلا على هذا ، و إليه أشار القارى في شرح الشئانل إذ قال : فأشاء أن أبكى بأن لا أدفع البكاء عن نفسي ، انتهى .

(٣) بكسر المشاء الفوقية و خفة موحدة ، أى ولاء ، كذا في المجمع .

(٤) قال القارى في شرح الشئانل : المشهور فيه كسر الممجة ، و يجوز ضمها ، و هو المائدة ما لم يكن عليه طعام ، و الصحيح أنه اسم أعجمى مغرب ، و يطلق في المتعارف على ما له أرجل و يكون مرتفعاً عن الأرض ، و استعماله لم يزل من دأب المترفين و صنيع الجبارين ، لئلا يفتقروا إلى خفض الرأس عند الأكل ، فالأكل عليها بدعة لكنها جائزة ، انتهى .

(٥) قال القارى في شرح الشئانل : (قوله وما في سبيل الله) أى من شعبة ❊

من أهل مكة ، فشدخ سعد بن مالك رأس رجل منهم .

قوله [بنو أسد إلخ] و الحق أنها قبيلة من قبائل أهل الكوفة ، و صرح

المختون (١) بخلافه ، و قولهم و إن كان بعيداً لكنه يمكن .

❦ شيئا لمشرك ، كما رواه ابن إسحق أن الصحابة كانوا في ابتداء الاسلام على

غاية من الاستغفاء و كانوا يستخفون بصلاتهم في الشعاب ، فيبها هو في

نهر منهم في بعض شعاب مكة ظهر عليهم مشركون و هم يصلون ، فعابوهم

و اشتد الشقاق بينهم ، فضرب سعد رجلاً منهم باصبعه فشق ، فكان

أول دم أريق في الاسلام ، و هكذا قال المناوي و زاد : و لم ينقل أن

سعداً أول من قتل نفساً في سبيل الله ، و لو وقع لنقل لأنه مما تتوفر

النواحي لنقله ، انتهى . قوله (لأول رجل رى بسهم في سبيل الله) قال

ميرك : ذكر أكثر أهل السير أن أول غزوة غزاها النبي ﷺ الأبواء على

رأس اثني عشر شهراً من مقدمه المدينة يريد غير القريش ، و روى ابن

عائد في معاريفه من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما بلغ الأبواء بعث

عبدة بن الحارث و عقد له النبي ﷺ لواء ، وهو أول لواء ، فلقوا جمعاً

كثيراً من قریش ، قتل أميرهم أبو سفيان ، فتراموا بالنبل ، فرمى سعد

ابن أبي وقاص بسهم ، فكان أول من رمى بسهم في سبيل الله ، ذكره

ميرك ، و عالفه ابن خنجر حيث قال : لم يقع بينهم قتال ، قال القاري :

و من المعلوم أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، و لا يبعد أن يكون

المراد نفي القتال المعروف ، فلا ينافي رمى واحد من جانب ، انتهى . وقال

الحافظ في الفتح : كان ذلك في سرية عبدة بن الحارث ، وكان القتال فيما

أول حرب وقعت بين المشركين والمسلمين ، وهي أول سرية بعثها رسول

الله ﷺ في السنة الأولى من الهجرة ، فتراموا بالسهام ، و لم يكن بينهما

مسابقة ، فكان سعد أول من رمى ، انتهى .

(٦) ظلف الحاشية : قوله بنو أسد ، أي بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ❦

قوله [لقد خبت إذن] إذ كنت كما يزعمون من أنى لا أحسن أصلى ، فإن مجاهداني إذا كان كذلك كلها ضائعة .

قوله [بمشقان] المشق (١) هو الكيرو ، وقوله [من كنان] هو ماينج من (ياض) (٢) .

انتهى . و هو مأخوذ عن المجمع إذ قال : و كانوا أي بنو أسد وشوا إلى عمر أي عابوه في صلاته ، و قيل : أراد به عمر إذ هو من بني أسد - ن (علامة للنوى في شرح مسلم) أي تعزوني بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ، انتهى . لكن قال الحافظ في الفتح : قوله أصبحت بنو أسد بن خزيمه بن مدركة ، و كانوا ممن شكاه لعمر ، و وقع عند ابن بطلال أنه عرض في ذلك بعمر بن الخطاب ، و ليس بصواب فإن عمر من بني عدى بن كعب ، ليس من بني أسد ، و وقع عند النوى أسد بن عبد العزى يعنى رطل الزبير بن العوام ، و هو وهم أيضاً ، انتهى .

(١) و فسر المشرق صاحب لغات الصراح بكسر سريخ ، و قال صاحب نفائس اللغات : كير نوع از گل سريخ است يعربى آنرا مكر بفتح ميم وسكون كاف و مفرة گویند ، وقال القارى في شرح الشبائل : بمشقان بفتح الشين المججمة المثقلة ، أي مصوغان بالمشق بكسر فسكون ، وهو الطين الأحمر ، قاله العسقلاني ، و قيل : هو المفرة بكسر الميم ، وقال المناوى : هو المفرة أو الطين الأحمر ، انتهى .

(٢) ياض في المقول عنه ، وقال المناوى : كنان بمشاة فرقة مشددة وفتح الكاف معروف ، قال ابن دريد ، هو عربى سمى بذلك لأنه يكنى أي يسود إذا ألقي بعضه على بعض ، انتهى . قلت : هو نبات تسج منه الثياب ، قال المجد : الكسان معروف ثيابه معتدلة في الحر والبرد واليوسمة ، و لا يلزق بالبدن ، و يقل قله .

قوله [یرى أن فی الجنون] فیض (۱) و كانوا یعالجون بذلك مجانینهم .
 قوله [ظرحت ألتی (۲) رسول الله ﷺ] لیزکر الجوع مع أنه كان جائعاً
 أيضاً ، ولعل جوعه قد صار (۳) منسباً برؤية جماله ﷺ ، أو لم يذكره لما علم أنه
 ﷺ بتأذی لما وقف علی تکلیفه (۴) و ليس معه ﷺ شیء يشبعه و یطعمه ،
 و بذلك (۵) یلم تفرقة ما بین الشیخین .

- (۱) قال القاری : یضع رجله علی ضقی أى لیسکن اضطرابی وقلتی ، وقال المناوی :
 كانت تلك عادتهم بالجنون حتی یفیک ، انتهى .
 (۲) قال القاری فی شرح الشیائل : أى أرید اللقاء و النظر و التسليم علیہ ،
 و فیہ إثبات نبات متعددة فی فعل واحد ، وقال المناوی : قادی جوعه
 بألطف وجه ، و كأن المصطفی ﷺ أدرك بنور النبوة أن الصدیق یرید لقاءه
 فی تلك الساعة ، وخرج أبوبکر لما ظهر علیہ بنور الولاية أنه ﷺ
 لا یحتجب منه فی تلك الساعة ، انتهى . وعلی هذا فما وقع فی بعض الروایات
 من ذکر الجوع فی كلامه یحمل علی قضية أخرى ، انتهى .
 (۳) و لا استبعاد فی ذلك فقد قال الشاعر الهندی :

یاد سب کچھ ہین مجھے ہجر کے صدمے ظالم

بھول جاتاہوں مگر دیکھ کے صورت تیری

- (۴) قال الراغب : صارت الکلفة فی المعارف اسماً للشفقة ، و الکلف اسم لما یفعل
 بشفقة ، إل آخر ما بسطه ، فالظاهر أن المصدر فی کلام الشیخ یعنی المجهول .
 (۵) أما فی الصورة الأولى یعنی إذا صار جوعه منسباً فظاهر ، لأنه یدل علی کمال
 عشقه بمالك أزمة الحسن و الجمال الظاہری و الباطنی ، و أما فی الصورة الثانية
 فكذلك أيضاً إذ رجح احتمال تأذیه ﷺ علی إظهار تکلیفه ، بخلاف الفاروق
 الأعظم إذ أظهر جوعه .

قوله [إلى منزل أبي الهيثم (١)] وفي جوازه إذا علم أن المضيف يرضى به و يفرح ولا يسوء ذلك . قوله [ولم يلبثوا] إلخ أي أوقفتهم و قالت لهم إن لا يذهبوا فإنه آت عن قريب ، وفيه جواز (٢) ذلك لتساء إذا علم أن الزوج لا يغيره ذلك .

قوله [فأتى رأيته يصلي (٣)] و لعله أسلم بعد الرق عند عامل النبي ﷺ

(١) قال القاري : اسمه مالك بن النيران بتثديد التحتية المكسورة ، و في رواية عند الطبراني و ابن حبان في صحيحه أبي أيوب الأنصاري ، فالتضمة متعددة ، وعلى كل ففيه منفعة عظيمة لكل منها ، إذ أهله ﷺ لذلك و جعله عن قال الله تعالى : « أو صدقكم » انتهى . قال المناوي : قوله (الأنصاري) نسب لهم لأنه حليفهم و إلا فهو قضاعي ، تهرب قبل هجرة المصطفى ﷺ إلى المدينة ، أسلم و حسن إسلامه ، و انطلقهم إلى منزل هذا الأنصاري لا ينافي كمال شرفهم ، فقد كان له ﷺ مدوحة عن ذلك ، و لو شاء لكانت جبال نهامة تمشي معه ذهاباً ، لكن الله سبحانه و تعالى أراد أن يعزى الخلائق بهم ، و أن يستن بهم السنن ، ففعلوا ذلك تشريفاً للأمة ، و هل خرج ﷺ قاصداً من أول خروجه إلى إنسان معين ، أو إنما جاء التعيين بالاتفاق ؟ فيه احتمال ، ثم رأيت في المطامع قال : الصحيح أن أول خاطر حركة للخروج لم يكن إلى جهة معينة إذ الكمل لا يعتمدون إلا على الله عزوجل ، انتهى .

(٢) قال المناوي : فيه حل سماع كلام الأجنبية مع أمن الفتنة و إن وقعت فيه مراجعة و دخول منزل من علم رضاه بأذن زوجته حيث لا خلوة محرمة ، و إذنها في منزل زوجها إذا علمت رضاه ، انتهى .

(٣) والصلاة نور وبرهان ، قال المناوي : فيه أنه ينبغي للاستشار أن يبين سبب إشارته ليكون أعون للاستشير على الامتثال ، وأنه يستدل به على خيرية ﷺ

أوعده مجاهدى الاسلام . قوله [بطاقتان (١)] الظاهر أن المراد بالبطانة نفسه .
و لا يبعد أن يراد امرأته ، لكن لا يصح لكل بطاقتان (٢) .

قوله [عن حجر] بدل عن بطوننا بتضمين (٣) معنى الكشف .

قوله [لمن عبد الدينار إلخ] و العبد إنما يتحقق إذا خالف فيه الشرع

❖ الانسان و أمانته بصلاته ، إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر ، انتهى .

و احتاج الشيخ إلى هذه الاحتمالات لأن إسلامهم قبل المسك يمنع الرق ،

كما صرح به أهل الفروع .

(١) قال القارى : بكسر أوله تشبة ببطانة و هى الحب الخالص للرجل ، مستعار

من بطانة الثوب و هى خلاف الظهارة ، و بطانة الرجل صاحب سره

الذى يشاوره فى أحواله ، شبه ببطانة الثوب ، انتهى . قال صاحب المجموع :

قوله بطاقتان أى جلساء صالحة و طالحة ، و المعصوم من عصمه الله

عز وجل من الطالحة ، و قيل : أى نفس أمارة بالسوء و نفس لوامة ،

و المعصوم من أعطى نفساً مطمئنة ، أو لكل قوة ملكية و قوة حيوانية ،

و المعصوم من عصمه الله لا من عصمته نفسه ، انتهى .

(٢) إلا أن يقال : إن التثنية باعتبار التنوع كما هو أحد الأقوال فى توجبه

قوله ﷺ : إذا سافرتما فاذنا و أفتيا ، الحديث .

(٣) حكى القارى فى شرح الشياكل عن الطيلى أن دعن ، الأولى متعلق برفعتنا

بتضمين معنى الكشف . و الثانية صفة مصدر محذوف ، أى كشفنا ثيابنا عن

بطوننا كشفاً صادراً عن حجر حجر ، فالتكرير باعتبار تعدد الخبر عنهم ،

قال : ويجوز أن يحمل التكرير فى حجر على النوع ، أى حجر مشدود على بطوننا

فيكون بدلاً ، وقال زين العرب : عن حجر . بدل اشتغال عما قبله بإعادة الجار

كما تقول : زيد كشف عن وجهه عن حدى خارق ، ثم عادة من اشتد

جوعه وخص بطنه أن يشد حجراً على بطنه لينقوم به حمله ، قيل : والله

و إن وافق أمره تعالى فهو عبد له سبحانه لا للدرهم .

قوله [ما ذنبان جائعان] و الذئب إذا كان جائعاً لا يأكل واحداً بل

يهرج في غلبة جوعه كثيراً من الشياه و لا يطمئن حتى يأكل .

قوله [وطاء] بكسر الأول (١) فعل أو فعال . قوله [يتبعه أهله وماله]

فيه صاحب الحواشي (٢) .

❦ ينتفخ ، و حكى صاحب الأزهار أن ذلك يخص أحجاراً بالمدينة تسمى

المشبة ، كأن الله تعالى خلق فيه برودة تسكن الجوع و حرارته ، و تعقيه

القارى ، و فيه أقوال آخر ذكرها المناوى ، ثم قال : فرغ رسول الله ﷺ

حجرين ليعلم صحبه أن ليس عنده ما يستأثر به عليهم ، لأنه فعل ذلك من

شدة الجوع ، فإنه يبست عنده ربه بطعمه و يسقيه ، و يدل لذلك ما جاء

عن جمع أنه كان مع ذلك لا يتبين عليه أثر الجوع أصلاً ، و بهذا التقرير

يعلم أنه لا حاجة إلى ما سلكه ابن حبان من إنكار أحاديث وضع الحجر رأساً

في قوله : إنها باطلة لخبر الوصال ، و أن الرواية إنما هي بالحجر بالراى

وهو طرف الأزار فتصحف ، قال الحافظ ابن حجر : وقد أكثر الناس

من الرد عليه . انتهى . و جمع بينهما القارى بأن عدم الجوع خاص

بالمواصلة ، انتهى .

(١) و ما يظهر من القاموس و غيره أن الوطاء بالفتح موضع القدم و مصدر

وطئ الشيء داسه ، والوطاء كسحاب و كتاب خلاف التطاء .

(٢) و لفظه : تبعه متى خلقه ، هذا حقيقة والمراد معنى مجازى عام وهو تعلقها

به بعده ، و كونها معه إلى حين كونها تمشى خلقه ، و قيل : أراد بعض

عالميك ، و قيل : اتباع الأهل على الحقيقة ، و اتباع العمل و المال على

الانساع ، فإن المال حيثئذ له نوع تعلق بالميت من التجيز و التكفين ،

ومؤنة الفسل والخل والدفن ، فإذا دفن انقطع تعلقه بالكلية ، انتهى مختصراً ❦

[باب في الرياء و السمعة] قوله [يرائي الله به] أى يحصل الله مقصوده
ذلك، أى يراه الناس ويمدحونه، وكذلك فيما بعده (١). قوله [من لا يرحم]
مناسبه بما قبله أن المتكبر و هو المرائى لا يرحمهم. قوله [أسألك بحق و بحق]

✽ وقال المعنى : يتبعه أهله إلخ هذا باعتبار الأغلب ، و رب ميت لا يتبعه
إلا عمله فقط ، و قوله : ماله مثل رقيقه و دوابه على ما جرت به عادة
العرب ، و معنى بقاء عمله أنه إن كان صالحاً يأتيه في صورة رجل حسن
الوجه حسن الثياب حسن الرائحة فيقول : أبشر بالذى يسرك، فيقول : من
أنت ؟ فيقول : أنا عملك الصالح ، و في الحديث في حق الكافر : يأتيه
رجل قبيح الوجه فيقول : أنا عملك الخبيث ، كما في حديث البراء عند
أحمد و غيره ، انتهى .

(١) أى في الجملة الآتية من قوله ﷺ : من يسمع يسمع الله به ، قال القارى
من سمع بتشديد الميم أى عمل عملاً للسمعة بأن نوه بعمله و شهره لسمع
الناس به و يتمدحوه ، سمع الله به بتشديد الميم أيضاً أى شهره الله بين
أهل العرصات و فضحه على رؤس الأشهاد ، و في شرح مسلم : معنى من
يرائى من أظهر للناس العمل الصالح ليُعظم عندهم و ليس هو كذلك يرائي الله
به ، أى يظهر سريرة على رؤس الخلائق ، و فيه أن قيده بقوله و ليس
هو كذلك ظاهره أنه ليس كذلك ، بل هو على الإطلاق سواء يكون
كذلك أولاً ، و قيل : معناه من سمع بعبوب الناس و أذاعها أظهر الله عيوبه ،
و قيل : أسمعه المكروه ، و قيل : أراه الله ثواب ذلك من غير أن يعطيه
إياه ليكون حسرة عليه ، و قيل : معناه من أراد أن يعلمه الناس أسمعه
الله الناس ، و كانت ذلك حظاً منه ، انتهى . و ذكر
الحافظ هذه المعاني بشئ من التفصيل ، و مختار الشيخ هو المعنى الأخير ،
ذكره الحافظ بلفظ : و قيل : المراد من قصد بعمله أن يسمعه الناس
و يروه ، ليُعظموه و تملأ منزلته عندهم حصل له ما قصد . و كان ذلك جزاء
عمله و لا يثاب عليه في الآخرة ، انتهى . قلت : و لعل الشيخ اختاره ✽

قالوا (١) : هذا تأكيد ، و الظاهر من توسط العاطف غير ذلك ، و هو أنه أشار أولاً إلى حق و ثانياً إلى حق هو مغاير للأول ، فلما أن يراد بهما أخوة الاسلام و أخوة الحرية ، أو غيرها من الأخوات ، وإنما أكد بذلك تطفلاً لأبي هريرة عليه . فان الأستاذ المعلم كثيراً ما يغضب على التلبذ يمثل هذه التقييدات الغير المفيدة و الغير المفترقة إليها ، فكل ما حدثه أبو هريرة عنه عليه السلام إنما كان يحدث إذا عقله و عله بحسب فهمه .

قوله [ثم نشخ (٢) أبو هريرة إلخ] و كان ذلك لتذكره ما كانوا عليه من محبة النبي ﷺ ، وما كانوا يحوزون بقربه من خيرى الدنيا والدين ، كما أشار إليه أبو هريرة بقوله : في هذا البيت ما منّا أحد غيرى وغيره ، و لا يمد أن يكون توارد ذلك عليه لاضمار ذهنه حول ما اشتمل عليه الحديث الذى أراد بانه : قوله [فأول من يدعوه إلخ] هذا لا يتنافى ما ورد أن أول ما يسأل

من بين المعاني لما أنه مؤيد بقوله عن اسمه : « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها الآية ، وبقوله تعالى : « ومن كان يريد حرث الدنيا نؤنه منها الآية ، ولما أنه كالمدلول الصريح للحديث الآتى من قوله تعالى : « فقد قيل » ورجح الحفاظ أول المعاني فقال : ورد في عدة أحاديث التصريح بوقوع ذلك في الآخرة فهو المعتمد ، ثم ذكر الروايات المصرحة بذلك .

(١) يعنى المشهور على الألسنة أنه تأكيد ، كما اختاره المحشى أيضاً لكن ذكر الثانى بحرف العطف يدل على أنه تأسيس ، و المراد بالحق الثانى غير الأول ، و المراد بالتقييدات ما ذكرها من قوله : سمعته من رسول الله ﷺ عقله و عقله .

(٢) قال صاحب الجمع : أصل الشخ الشيق حتى يكاد يبلغ به الغشى ، وإنما يفعل تشوفاً إلى ما فات وأساءاً عليه ، و منه حديث أنه ذكر النبي ﷺ فشخ تشفة أى شيق شقة و غشى عليه .

عنه الصلاة ، فان أول السؤال من هؤلاء . اهل عن (١) صلواتهم . قوله [وحدثني
العلاء بن أبى حكيم أنه] أى العلاء . [كان (٢) سيفاً لمعاوية فدخل عليه رجل] وهو
الشفى (٣) المذكور إلا أن العلاء ما كان يعرفه فصر عنه بلفظ رجل . قوله [يفسره]
من الاسرار (٤) و هو الاختفاء . قوله [له أجران] هذا إذا لم يطلب بفسره مديح

(١) يعنى الوارد فى حديث الباب لفظ الدعاء ، فلا يبعد أن تكون هذه الثلاثة
أول من يدعى بهم ، إلا أن السؤال عن هؤلاء أيضاً يكون أولاً عن صلواتهم
و بعدها عن هذه الأمور ، فلا ينافى لفظ الحديث ، و هو جمع حسن ،
ولا يبعد أن يجمع بينها بأن الأولية مختلفة باعتبار العرضات ، ففى المشكاة
برواية الترمذى وأحمد عن أبى هريرة مرفوعاً : يعرض الناس يوم القيامة
ثلاث عرضات ، فأما عرضتان للجدال و معاذير ، و أما الثالثة فند ذلك
تطير الصحف ، الحديث .

(٢) قال المجز : رجل سائح ذو سيف ، وسيف صاحبه جمه سيفاً ، أو هم الذين
حرمونهم سيوفهم ، انتهى .

(٣) هو يائفاء مصغر كما فى التقريب ، وحاصل ما أعاده الشيخ أن المجهم فى قوله :
فدخل عليه رجل فأخبره بهذا هو الشقى الراوى للحديث : وصرح المصنف
أيضاً بذلك قريباً ، إذ قال : إن شقياً هو الذى دخل على معاوية فأخبره بهذا .
(٤) يعنى لم يكن من قصده الاظهار و الرياء بل كانت نيته الاختفاء و السر ،

لكن ظهر الأمر بغير قصد منه ، والحديث أخرجه صاحب المشكاة برواية
الترمذى عن أبى هريرة بسباق آخر ، و لفظه : قلت : يا رسول الله اينأنا
فى ينى فى مصلاى إذ دخل على رجل فأعجبني الحال التى رآنى عليها ، فقال :

الناس ، بل كان قلبه (١) على ما كان عليه قبل اطلاعه . قوله [أبلغ معناه] هذا تعيين لأحد محتملات (٢) الحديث .

❦ رسول الله ﷺ : رحلك الله يا أبا هريرة لك أجران ، أجر السر وأجر العلانية ، انتهى .

(١) يشكل عليه لفظ الحديث فأعجبه ، والجواب أن المراد ليس إعجاب المراقب و هو المتنى في كلام الشيخ ، بل المراد من الإعجاب كون علانيته صالحة ، فقد دعا النبي ﷺ رب اجعل سرى من خيراً من علاني ، وعلاني صالحة ، أو كما قال ﷺ .

(٢) يحى أن الحديث كان محتملاً لعدة معان ففسره بأحدها اختياراً منه لهذا المعنى ، قال القارى : قوله لك أجران أجر السر لا خلاصك ، و أجر العلانية للاقتداء بك ، أو لفرحك بالطاعة وظهورها منك ، قيل : معناه فأعجبه رجاء أن يعمل من رآه يمثل عمله فيكون له مثل أجره ، كما قال ﷺ : من سن سنة حسنة الحديث ، كذا في شرح السنة ، والأظهر أن إعجابه بحسب أصل الطبع المطابق للشرع من أنه يعجبه أنه رآه أحد على حالة حسنة ، و يكره أن يراه على حالة قبيحة مع قطع النظر عن أن يكون ذلك العمل مطمئناً للرباء والسمة ، فيكون من قيل قوله ﷺ : من سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن ، وقد قال عز اسمه : عقل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا ، قال الحافظ تحت حديث من سمع سمع الله الحديث : فيه استحباب إخفاء العمل الصالح ، لكن قد يستحب إظهاره عن يفتدى به على إرادته الاقتداء به ، و يقدر ذلك بقدر الحاجة ، قال ابن عبد السلام : يستثنى من استحباب إخفاء العمل من يظهره ليقضى به أو لينفع به ككتابة العلم ، و منه حديث سهل : لتأتموا بى وتعلموا صلاتى ، قال الطبرى : كان ابن عمرو بن مسعود و جماعة من السلف يتهجدون في مساجدهم و يتظاهرون بمحاسن

[باب المراءى مع من أحب (١)] قوله [وله ما اكتسب] دفع لما عصى
أن يتوب من (٢) تساويهما في الدرجة .

[باب في البر و الإثم] قوله [البر حسن الخلق] وقد بينالك (٣) أنه
معاملة العبد بالخلاق و الخلق حسب ما يرضى به الخالق ، و استقرار البر بهذا المعنى

❖ أعمالهم لبقدي بهم ، قال : فمن كان إماماً يستن بعمله عالماً بما لله عليه ، قاهراً

لشيطانه استوى ما ظهر من عمله و ما خفى لصحة قصده ، و من كان

بخلاف ذلك فالإخفاء في حقه أفضل ، وعلى ذلك جرى عمل السلف ، انتهى .

(١) قال الحافظ : قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه كتاب

المحبين مع المحبوبين ، و بلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين ، و في رواية

أكرم بهذا اللفظ ، انتهى . قال القارى : فيه ترغيب و ترهيب ، و وعد

و وعيد ، و المعنى يحشر مع محبوبه و يكون رفيقاً لمطلوبه ، و ظاهر الحديث

العموم الشامل للصالح والطالح ، و يؤيده حديث أبي هريرة مرفوعاً : المرء على

دين خليله فلينظر أحدهم من يخال ، رواه الترمذى و أبو داؤد وغيرهما . قال

الغزالي : مجالسة الخريص تحرك الحرص ، و مجالسة الزاهد تزهد في الدنيا ،

لأن الطباع مجبولة على التشبه و الاقتداء ، بل الطبع يسرق من الطبع

بحيث لا بدى ، انتهى .

(٢) و بذلك جزم الحافظ في القسح إذ قال : أى ملحق بهم حتى تكون من

زمرتهم ، و بهذا يتدفع إيراد أن منازلهم متفاوتة فكيف تصح المعية ،

فيقال : إن المعية تحصل بمجرد الاجتماع في شئ ما ، و لا يلزم في جميع

الأشياء انتهى .

(٣) أى في كتاب البر وصلة ، و تقدم في الأول كتاب البر في حاشيتنا هذه

كلام القارى مفصلاً في معنى البر و حسن الخلق فارجع إليه .

و شموله لمواقع البر وأقاربه ظاهر، وقوله [و الاثم ماحاك الخ] ظاهر (١)
 أن المؤمن بحسب إيمانه يستحق عن إتيان الذنب و يحبك ذلك في قلبه ،
 و أما إذا لم يبال بالآثام و الذنوب فاما لعدم علمه بكونه ذنباً ، وحينئذ فليس ذلك
 بمؤاخذ عليه ، أو نقصان لإيمانه فكان المراد بقوله : ما حاك في قلبك أن يحبك في
 قلب المؤمن ، فإن المخاطب بهذا الخطاب إنما كان صحابياً جليل القدر كامل الإيمان ،
 و لا معتبر بقلب من لم يكمل لإيمانه .

(١) و توضيح ذلك أن للحديث محلين جمعهما الشيخ في كلامه ، الأول أن
 المراد منه المؤمن الكامل المتور بنور الفراسة كما هو مقتضى المحل الوارد فيه
 الحديث ، فانه صحابي جليل القدر ، فالتمى الاثم ما تردد في الصدر بأن لم تشرح
 له النفس ، و حل في القلب منه الشك و لم يعلم من إليه ، قال
 التورثي : يريد أن الاثم ما كان في القلب منه شئ فلا يشرح له الصدر ،
 و الأقرب أن ذلك أمر ينهياً لمن شرح صدره للإسلام فهو على نور من
 ربه ، دون عموم المؤمنين ، كذا في المرقاة ، قلت : وهو الذي ورد في حقه
 برواية أبي هريرة مرفوعاً عند البخارى : لا يزال عبدى يتقرب إلى
 بالتواضع حتى أحبه ، فإذا أحبته كنت سمعه الذى يسمع به ، و بصره الذى
 يبصر به ، و يده التى يبطش بها ، و رجله التى يمشى بها ، الحديث . فالرجل
 الذى يكون الله عز اسمه حوته وسمعه وبصره فلا بد أن يحبك في صدره
 ما لا يرضى منه الرب ، و يكون الحديث في معنى قوله ﷺ : استفت
 قلبك ، و في معنى قوله ﷺ : اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله ،
 كما في المقاصد الحسنة برواية الترمذى وغيره ، و الثانى أن المراد منه
 المؤمن مطلقاً و إن لم يبلغ إلى الدرجة العليا ، فالتمى أن مقتضى الإيمان
 أن يحبك في صدره الذنب ، و إن لم يحبك في صدره فهو نقص في إيمانه
 إلا يكون سببه الجهل ، فيكون الحديث في معنى قوله ﷺ : دع ما يريك
 إلى ما لا يريك ، و في معنى قوله ﷺ : فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وحره .

[باب الحب في الله] قوله [يرفعهم النبيون والشهداء] ليس المراد بذلك ما فهمه المحقق وبنه (١) ، بل المراد أنهم كانوا اغبطوا بها لو لم تكن عندهم ولكن لما كانوا قد حصلوا تلك المرتبة لم يغبطوا ، وحاصل ذلك أن هذه الفضيلة بحسب لو فرض عدها للأنبياء لطمعوا فيها لعظمها ولعظيم كانوا قد حصلوها ، والحجج إلى هذا التوجيه أن الحب في الله الموجب لازمة المذكورة في الأنبياء بأعلى المراتب ، وكيف يجترأ على القول بأنهم لم يحصلوها .

قوله [إمام عادل] ووجه ذلك أن العدل إذا لم يخف عن هو فوقه مشكل .

(١) ر لفظه : اعلم أن كل ما يتحلى به الإنسان من علم أو عمل ، فإن له عند الله منزلة لا يشارك فيها أحد ممن لم يتصف بذلك ، وإن كان له من نوع آخر ما هو أرفع قدراً وأعلى شأنًا ، فربما يغبط ويغنى ويحب أن يكون مثل ذلك مضموماً إلى ما له من المراتب الرفيعة والمنازل الشريفة ، فلا يلزم حينئذ تفضيلهم على الأنبياء والشهداء ، بل يظهر بذلك حسن حالهم في هذه الخصلة ، انتهى قلت : هذا الكلام مأخوذ من القارى إلا قوله : فلا يلزم حينئذ إلى آخره ، زاد القارى بعد قوله : المنازل الشريفة ، فإن الأنبياء قد استغرقوا فيما هو أعلى من ذلك من دعوة الخلق وإظهار الحق ، وإعلاء الدين وإرشاد العامة ، إلى غير ذلك من كليات أشرفهم عن المكوف على مثل هذه الجزئيات ، والشهداء وإن نالوا رتبة الشهادة فظلمهم لم يعاملوا مع الله معاملة مؤلاء ، فإذا رأوهم يوم القيامة ودوا لو كانوا ضامين خصالهم هذا ، والظاهر أنه لم يقصد في ذلك إلى إثبات الغبطة لهم على حال مؤلاء ، بل بيان فضاهم وعلو شأنهم ، والمعنى أن حالهم عند الله بمثابة لو غبط النبيون والشهداء مع جلالة قدرهم لغبطوه ، وقال الطبري : يمكن أن تحمل الغبطة ههنا على استحسان الأمر ، كأن الأنبياء والشهداء يحمدون إليهم فضاهم ، إلى آخر ما بسطه القارى .

[باب فى إعلام الحب] قوله [إذا أحب أحدكم أخاه إلخ] فان مودة القلب كالبذر إذا لم يسق بماء المودات (١) الظاهرة عسى أن لا تنبت .

[باب فى كراهية المدح و المدايح] قوله [أن نخش فى وجوه (٢) إلخ] أى الكذابين منهم ، أو الذين يمدحون ليجروا بذلك منافع دنيوية وإذا لم يعطوا ولوا عنه مديرين ، و أما إذا مدح بما فيه من الحق ولم يرد بذلك منفعة دنيوية فلا ، وأما نحو المقداد فلعل ذلك يمد عليه بمعنى الحديث أن المراد به الخيبة والحرمان عمل بظاهر الحديث أيضاً ، أولان الخش الواقع منها منه أحد أفراد الخيبة

(١) و لذا ورد فى الحديث الآتى فليساله عن اسمه و اسم أبيه و من هو ،

فانه أوصل للوادة ، و حكى القارى عن رواية لليسقى فساله عن اسمه و اسم أبيه ، فان كان غائباً حفظته ، وإن كان مريضاً عدته ، وإن مات شهدته ،

قال : و هذا الحديث كالتفسير للسابق .

(٢) قال القارى : قيل يؤخذ التراب و يرمى به فى وجه المداح عملاً بظاهر

الحديث ، و قيل : معناه الأمر بدفع المال لإيهم إذ المال خفي كالتراب ،

أى أعطوه إياهم ، واقطعوا ألسنتهم لئلا يهجوكم ، وقيل : معناه أعطوهم عطاء

طيباً ، فشيبه لقلته بالتراب ، وقيل : المراد أن يحب المادح ولا يبطئه شيئاً بمدحه ،

والمراد زجر المادح والحث على منعه من المدح لأنه يجعل الشخص مغروراً

متكبراً ، قال الخطابى : المدايح هم الذين اتخذوا مدح الناس عادة و جعلوه

بضاعة يستأكلون به ، فأما من مدح الرجل على الفعل الحسن والأمر محمود

يكون منه ترغيباً له فى أمثاله و تحريضاً للناس على الاقتداء فى أشباهه فليس

بمداح ، وفى شرح السنة : قد استعمل المقداد الحديث على ظاهره ، ويتأول

على أن معناه الخيبة و الحرمان و فى الجملة المدح و التناء مكروه لأنه قلما

يسلم المادح عن كذب ، و الممدوح من عجب يدخله ، انتهى .

المراة في الحديث وإحدى طرقها . قوله [ولا بأكل طعامك إلا تقي] أي طعام المودة والمحبة (١) .

[باب في الصبر على البلاء] . قوله [يبتلى الرجل على حسب دينه] أي أكثر ما يكون بكون كذلك (٢) ، وكثيراً ما يقع خلافه .

(١) وبذلك جزم جمع من الشراح ، قال الخطابي : هذا إنما جاء في طعام الدعوة دون طعام الحاجة ، لقوله تعالى : ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً ، ومعلوم أن أسراهم كانوا كفاراً غير مؤمنين ، وإنما حذر من مخالطته ومواكلته لأن المطاعم توقع الألفة والمودة في القلوب ، كذا في المرقاة ، قلت : وقد ثبت دعوته ﷺ للكفار مراراً ، وروى عنه ﷺ : الخلق عيال الله ، فأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله ، كذا في المشكاة برواية البيهقي ، وقد قبل من تصدق على سارق وزانية ، وغفرت لامرأة مومسة بن كلب ، وقبل : يا رسول الله إن لنا في البهائم أجراً ؟ قال : في كل ذات كبد رطبة أجر ، وغير ذلك من الروايات الكثيرة في الباب ، فالوجه ما أفاده الشيخ .

(٢) ففي المشكاة برواية البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً : من يرد الله به خيراً يصب منه ، وقد ورد عند المصنف أيضاً عدة روايات صريحة في ذلك ، وما أفاده الشيخ من قوله : وكثيراً ما يقع خلافه يرشد إليه قوله عز اسمه : وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ، الآية ، وما ورد في الروايات من انتقام الرب عز اسمه بالقمحط وغيره إذا انتهكت محارمه ، وما ورد في الزلازل وغيرها ، ثم ذكر في الارشاد الرضائي أنه يشكل أن بعض الأنبياء السابقين كنوح عليه السلام أودى أكثر منه ﷺ كما لا يخفى ، والجواب أن عظم البلاء قد يكون باعتبار الكمية ، وقد يكون باعتبار الكيفية ، فالتبلي ﷺ للطاقة شأنه يشهد عليه ما لا يشهد على غيره ، انتهى قلت : والحلم والعفو مع القدرة أشد ولا يوازيه شيء ، والنبي ﷺ لما سأله مالك الجبال في الطائف أن يضيق عليهم الأخشبين قال : بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبده .

[بلب في ذهاب البصر] قوله [إذا أخذت كريمتي عدي إلخ] أي وصبر عليه كما بينه في الحديث الآتي . قوله [يلبسون لباس جلود الضأن] هذا على ظاهره فإن جلود الضأن كانت البتة لأمثال هؤلاء . وما قاله المحشى (١) صحيح أيضاً .

[ماب في حفظ اللسان] قوله [ما النجاة ؟ (٢)] لا علم من حال السائل بإيمانه وإتيانه بالأركان لم يتعرض لذلك و بين أن الكف عن المعاصي ملاك الأمر وجل القضية ، ولما كانت المعاصي أكثرهما باللسان خصصها بالذكر أولاً ، ثم بين أن غلبة الناس تدعو إلى ارتكاب ما ينافي النجاة فمنه . ثم عتب كل ذلك بالاستغفار ليحيى ما يدر من الخطايا والسيئات . قوله [فزأى أم الرداء مثبلة] وكان ذلك قبل (٣) نزول الحجاب .

(١) ولفظه : لبس جلود الضأن كناية عن [ظهار الدين مع الناس ، انتهى . وقال القارى : المراد به عينه أو ما عليه من الصوف و هو الاظهر ، فالملحى أنهم يلبسون الاصواف ليظنهم الناس زهاداً و عباداً تاركين الدنيا راغبين في العقي (من الدين) أى من أجل إظهار الثلين و التلطف و التمسك و التقشف مع الناس ، وأرادوا به في حقيقة الأمر التلق والتواضع ليصيروا مريدين لهم و متقدين لأحوالهم ، انتهى .

(٢) أى ما الخلاص عن الآفات ؟ قال الطيبي : والجواب على أسلوب الحكيم ، سئل عن حقيقة النجاة . فأجاب عن سببه ، لأنه أهم بحاله و أولى ، و كان الظاهر أن يقول : حفظ اللسان . فأخرجه على سبيل الأمر الذى يقتضى الوجوب مزيداً للتقرير و الاهتمام . قال القارى : فيه تكلف بل تسف في حق الصحابي ، بل الأولى في التقدير : ما سبب النجاة ؟ بقرينة الجواب ، انتهى مختصراً .

(٣) ولا مانع من ذلك ، و أيضاً فابتدأ الحال يعرف بعد الحجاب الشرعى أيضاً كما لا يخفى .

[باب (١) في شأن الحساب والقصاص] قوله [ليس بينه وبينه ترجيحان] تنبيه على شدة الأمر وهو له . قوله [فتستقبله النار] أي لشدة (٢) الأمر وبأسه لما للمؤمن أعماله الحسنة ما يجتهد به لا يرى له إلا النار ، فان النظر لا يقع إلا على ما يخاف منه ، وإن كان الجنة والنار والعرش كل هذه الثلاثة بجهة هي أمامه لا النار فقط . و لا يعد أن يقال : معنى فتستقبله النار أن النار تتوجه إليه وتأخذه ، لأنها ترى في جهة مقابلة له حتى يحتاج إلى التكلف في الجواب . قوله [من كان مهتماً من (٣) أهل خراسان إلخ] فان الجهمية مع إنكارهم ما أنكروه كانوا يسلمون الروايات والآيات إلا أنهم كانوا يأولونها .

(١) هكذا الترجمة في النسخ الهندية التي بأيدينا ، وذكر في النسخ المصرية عليها باب في القيامة . وذكر قبلها « أبواب صفة القيامة والرفاق والورع » وذكر « باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص » بعد أربعة أحاديث على حديث قتيبة عن عبد العزيز بنده عن أبي هريرة رضي : أتدرون من المفلس ، فأمل . (٢) قال ابن هبيرة : نظر اليقين والشمال ما هنا كالمثل ، لأن الانسان من شأنه إذا دهم أمر أن يلتفت يمينا وشمالا يطلب الفوت ، قال الحافظ : يتحمل أن يكون سبب الالتفات أنه يرجي أن يجد طريقاً ينصب فيها ليحصل له النجاة من النار ، فلا يرى إلا ما يقضي به إلى النار ، كما وقع في رواية علي بن خليفة ، وقوله تستقبله النار ، قال ابن هبيرة : والسبب في ذلك أن تكون في عمره فلا يملك أن يجد عنها ، إذ لا بد من المرور على الصراط ، انتهى .

(٣) خصهم بالذكر لأن خراسان كان محل نزول جهم بن صفوان الضال المتبدع رأس الجهمية ، قال الحافظ في اللسان : إنه كان يقضي في عسكر الحارث ابن سريج الخارج على أمراء خراسان ، و قال في الفتح : إن الحارث بن سريج خرج على نصر بن سيار عامل خراسان لبني أمية وحاربه ، والحارث حينئذ يدعوا إلى العمل بالسكتاب والسنة ، وكان جهم حينئذ كاتبه . ثم ❖

قوله [أتدرون من المفلس الخ] : المفلس الدنياوى إما من لم يكن له شئ من أول الامر ، أو كان غنياً ثم افتقر ، فالثانى يستضر بافلاسه ما لا يستضر الأول ، وكذلك مفاليس الآخرة ، فالذى كان اكتسب من كل أنواع العبادات ، ثم لم يبق له شئ أشد حسرة من الذى لم يكتسب و اتى على اليد ، و لذلك ذكر النبي ﷺ أعلى قسمي المفاليس في الافلاس .

قوله [يقومون (١) في الرشح إلى أنصاف آذانهم] بيان لاحدى مراتب العرق تنبها (٢) على أن القيام المذكور في الآية هو هذا القيام المشار إليه في

✽ تراسلا في الصالح ، و تراضيا بحكم مقاتل بن حيان و الجهم ، فانفقاً على أن الامر يكون شدي حتى يتراضى أهل خراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل ، ثم يقبل نصر ذلك و استمر على محاربة الجارث إلى أن قتل الجارث في خلافة مروان الحمار ، فيقال : إن الجهم قتل في المعركة ، و يقال : بل أسر فأمر نصر بن سيار سلم بن أخوذ بقتله ، فأدعى جهم الأمان ، فقال له سلم : لو كنت في بطنى لشققته حتى أملاك فقتله .

(١) قال القارى : أى الناس جميعاً و الجن أولى ، فتركه من باب الاكتفاء ، والظاهر استثناء الانبياء و الأولياء ، قال ابن الملك : فان قلت إذا كان العرق كالبحر ياجم البعض فكيف يصل إلى كعب الآخر ؟ قلنا : يجوز أن يخلق الله تعالى ارتفاعاً في الأرض تحت أقدام البعض ، أو يقال : يمسك الله تعالى عرق كل إنسان بحسب عمله ، فلا يصل إلى غيره منه شئ ، كما أمسك جرية البحر لموسى عليه السلام ، قال القارى : المعتمد هو القول الأخير ، فان أمر الآخرة كله على خرق المادة ، أما ترى أن نخصين في قبر واحد يعذب أحدهما ، و ينعم الآخر ، و نظيره في الدنيا تأمان مختلفان في رؤياهما يجوز أحدهما و يفرح الآخر ، انتهى .

(٢) يعنى ليس المراد من ذكر هذا الحديث أن القيام في الآية منحصر في هذا ③

الحديث لا أن المراد به حصر القائمين فيما ذكر هنا .

[باب ما جاء في شأن الحشر] قوله [أبو أحمد الزبير] كلهم (١)

مصغر منسوباً كان أو غير منسوب إلا ما وقع في حديث العسيلة من عبد الرحمن بن الزبير . قوله [يحشر الناس إلخ] يعنى أن (٢) التشبيه في الآية ليس إلا في هذه

④ النوع الذى عرفه إلى الآن ، بل المراد من ذكر الحديث أن تفسير الآية

هو قيام الحشر ، و ذكر أحد أنواع القائمين ، و أحوال البقية معلومة بالروايات الأخرى . و الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما ، و سيأتى شئ من الكلام فى ذلك فى تفسير سورة ويل للطوفين فإن المصنف أعاد الحديث فيه .

(١) أى لفظ الزبير أعم من أن يكون فى الاسم أو النسبة كلها مصغر إلا والد

عبد الرحمن المذكور ، و بذلك جزم صاحب قرة العين إذ قال : الزبير بضم الزاى ، و جزم الياء مصغراً حيث جاء إلا عبد الرحمن بن الزبير الذى تزوج امرأة رفاعه فبالتح و كسر الموحدة مكبراً ، انتهى . واستثنى بعضهم غيره أيضاً ، لكنه ليس من المشاهير .

(٢) وما أفاده الشيخ أولى عما حكاه القارى عن بعض الشراح أن التشبيه فى

بجرد الحشر ، ثم قال القارى : قال العلماء فى قوله غرلاً إشارة إلى أن البعث يكون بعد رد تمام الأجزاء ، و الأعضاء الزائلة فى الدنيا إلى البدن ، و فيه تأكيد لذلك فإن القلفة كانت واجبة الإزالة فى الدنيا ، فغيرها من

الأشعار و الأظفار و الأسنان و نحوها أولى ، و ذلك لغاية تعلق علم الله تعالى بالكلية و الجزئيات و نهاية قدرته . انتهى . و يشكل على الحديث ما رواه أبو داود عن الحدرى لما حضره الوفاة دعا بشاب جدد

قلبها ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الميت يبعث فى ثيابه التى يموت فيها ، و جمع بينهما بأنهم يبعثون عن القبور فى الثياب . ثم تنأثر

عنهم فيحشرون عراة ، وقيل : حديث أبى سعيد كان فى الشهداء فتأوله على ☀

الصفات المذكورة هنا . قوله [و أول من بكى إلخ] و الله (١) ﷺ لم يستثن نفسه النجاسة مع أنه أول خلق الله كسوة لأن المتكلم كثيراً ما لا يعتبر نفسه منكم مراداً بكلامه (٢) غيرة .

قوله [ذات اليمين و ذات الشمال] وقما (٣) طرفين .

☞ العموم ، و قيل : المراد بالثياب الاعمال ، قال تعالى « ولباس التقوى ذلك خير » ، كذا في المعنى ، قلت : والاخير هو الأوجه .

(١) هذا أوجه ما قال عامة الشراح أن الفضيلة جزئية و يؤيده ما حكى القارى عن الجامع الصغير برواية الترمذى : أنا أول من تنشق عنه الأرض فأكسى حلة من حلل الجنة ، ثم أقوم عن يمين العرش ليس أحد يقوم ذلك المقام غيرى ، انتهى . لكن يشكك عليه ما حكى المعنى من عدة روايات مصرحة بأنه عليه الصلاة و السلام بكى بحلة بعد إبراهيم عليه السلام ، و يمكن الجمع بأنها تكون حلة أخرى فاخرة ، ثم اختلف في رجه أولية إبراهيم عليه السلام ، قال القارى : قيل لأنه أول من كسا الفقراء . وقيل : لأنه أول من عرى في ذات الله حين ألقى في النار ، لا لأنه أفضل من نبينا عليه الصلاة و السلام ، أو لكونه أباه فقدمه لدرجة الأبوة ، انتهى .

(٢) قال المعنى : إن قوماً من أهل الأصول ذكروا أن المتكلم لا يدخل تحت عموم خطابه ، انتهى .

(٣) و الحديث أخرجه البخارى بإسناد عديده و غيره من أكثر المحدثين بطرق كثيرة ، وعامة الروايات ليس فيها لفظ اليمين ، بل لفظها فيؤخذ بهم ذات الشمال ، قال الحفاظ : أى إلى جهة النار ، ووقع ذلك صريحاً في حديث أبي هريره في آخر باب صفة النار بلفظ : فاذا ذرسة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم ، فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار إلى آخر ما قاله ، قلت : لكن في رواية للبخارى في كتاب الأنبياء مثل سياق المصنف ☞

[باب ما جاء في شأن الصراط] قوله [قالت : يا رسول الله فأين أمالك ؟]

[الخ] هذا يخالف ما وقع في حديث (١) عائشة : أما في ثلاثة مواطن فلا يذكر

بلفظ : ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين و ذات الشمال ، و سكنت

عنه الحافظان ابن حجر و العيوق ، وقال صاحب المجمع : يؤخذ ذات الشمال

هو بالكسر ضد اليمين ، و المراد جهة النار ، و روى يؤخذ ذات اليمين

و ذات الشمال ، فيكون أصحابي إشارة إلى من يؤخذ ذات الشمال ، أو معناه

أنهم يؤخذون من الطرفين ، و يشدون من جهة اليمين و الشمال بحيث

لا يتحرك يمينا و شمالا ، انتهى . وأجاب عنه في الإرشاد الرضوي بأن

المؤمنين تكون في الميمنة ، والمرتبين في المشئمة ، والأصحاب ههنا بالمعنى

اللغوي لا الاصطلاحي يعم المؤمنين و المرتبين ، وأورد أيضاً على الحديث

بأن أعمال الأمة إذا تعرض عليه ﷺ في القبر فكيف لم يعرف المرتبين ؟ ثم

أجاب عنه بأنه لا يلزم من عرض الأعمال أن يحفظها النبي ﷺ في كل

وقت لا سيما في وقت أهوال القيامة ، و أيضاً يحتمل أن تكون مقولته

ﷺ هذه من كمال رأفته على الأمة ، و لذا لم يلتفت إلى أعمالهم ، انتهى .

قلت : و يؤيد هذا الجواب ما قال صاحب المجمع في معنى المرتبين : أى

متخلفين عن بعض الواجبات لا عن الاسلام ، و لذا قيده بأفعالهم لأنه

لم يرند أحد من الصحابة بعده و إنما ارتد قوم من جفافة الأعراب ، انتهى .

قلت : لإطلاق النبي ﷺ مشكل ، نعم .صح هذا باعتبار الأكثر . فلا مانع من أن

يكون دعاؤه ﷺ لهذا النوع من المرتبين .

(١) أخرجه أبو داود بلفظ : فهل تذكرون نبيكم يوم القيامة ؟ فقال رسول ﷺ :

أما في ثلاثة مواطن ، فلا يذكر أحد أحداً : عند الميزان حتى يعلم أيخف

ميزانه أو يثقل ، وعند الكتاب حتى يعلم أين يقع كتابه ، وعند الصراط ،

انتهى مختصراً ، و حكى الشيخ في بذل المجهود عن فتح الودود : ظاهره ﷺ

أحد أحداً ، ووجه الجمع أن المراد هنا غيره عليه السلام ، و يمكن الجمع بينهما بأن هذا قبل الاذن وذاك بعده . قوله [أول ما تطلبني] أوليته ليست بأولية الزمان وإلا لزم تقدم الصراط على الميزان والميزان على الخوض ، و المصريح في الروايات خلافه (١) ، بل المراد ، التقدم بحسب الضرورة إليه صلى الله عليه وسلم وشدة الغول فكان المراد أنت أولى مراتب حصك إياي وأشدّها احتياجاً إلى هو

عموم هذه الحالة للأبناء أيضاً ، بل ظاهر الكلام مسوق فيه عليه السلام وكونهم

على بينة من الله لا ينافيه ، فإن غلبة الخوف تنسى حقيقة الأمر ، انتهى .

قلت : وشدة خوفه عليه السلام من ربه تعالى عما لا يخفى على من طالع كتب

الاحاديث فانه عليه السلام إذا رأى صحابياً أقبل و أدبر مخافة العذاب ، والأوجه

عندى في الجواب أن عدم ذكر أحد في هذه المواضع لا ينافي حديث

الباب ، فانه عليه السلام وإن كان على ثقة من نفسه فانه صاحب المقام المحمود

لكن اشتغاله عليه السلام بأمر الأمة وأحوالها وأمرها أكثر من أن يذكر ،

و الشفاعة لمن يحضر عليه السلام و يطلب بما لا يشك ولا ينكر ، وحاصل

الجواب الثاني من كلام الشيخ أن يحمل حديث عائشة على ما قبل الاذن

بالشفاعة ، و حديث الباب على ما بعد الاذن بالشفاعة .

(١) فإن وقوفه عليه السلام على الخوض يكون قبل الميزان كما تدل عليه الروايات . منها

ما تقدم قريباً من حديث المرتدين على أعقابهم ، و كذا الصراط يكون

بعد الحساب و الكتاب كلها ، و حاصل الجواب أن الأولية و الترتيب

باعتبار شدة افتقاره إلى الشفاعة ، فالمعنى أفقر أوقاتك للشفاعة و الطلب

الصراط ، ثم الميزان ، ثم الخوض ، وقريب من كلام الشيخ ما حكى القارى

عن الطيبي إذ قال تحت قوله فأين أطلبك : قال الطيبي : أى فى أى موطن

من المواطن التى احتاج إلى شفاعتك أطلبك لتخلصني من تلك الورطة ،

فأجاب : على الصراط وعند الميزان والخوض ، أى أفقر الأوقات إلى شفاعتي

هذه المواطن ، انتهى . والأوجه عندى في الجواب أن وقوفه عليه السلام فى هذه

الصراط ، ثم بعد ذلك فى الهول و الشدة هو الميزان ، ثم الحوض .
 [باب ما جاء فى الشفاعة] قوله [أنا سيد الناس يوم القيامة] وارتباطه (١) بما قبله أن
 أكله ﷺ بذلك كان ، ما ينكره (٢) أهل الدنيا والمكبرون بأنه يدل على الحرص
 وقلة الأدب فردّه ﷺ بأن كل شئ فهو مشتمل لخبرى الدنيا و الدين ، و إن كان
 ظاهره (٣) خلافاً ، فهذا البيان منه ﷺ تنبيه على فضيلة سنته ﷺ بأنها سنة مثل

المواضع يكون مرات لا سيما على الصراط . فيكون أولاً قبل الحساب
 و الميزان و غيرها كلها ، كما يدل عليه أحاديث الشفاعة ، فقد ذكر الحافظ
 تحت حديث أنس الطويل فى الشفاعة قوله : فيأتونى فاستأذن ربي ، و فى
 رواية النضر بن أنس عن أبيه حدثنى نبي الله ﷺ أنى لقائم انتظر أمتى
 تمر الصراط إذا جاء عيسى فقال : يا محمد اهذه الأنبياء قد جاءتك يسألون
 لدعوائهم أن يفرق جمع الأمم الحديث : فأفادت هذه الرواية أنه عليه الصلاة
 و السلام يكون أول ما يكون عند الصراط ينتظر الأمة .

(١) فه در الشيخ ما أجاد فى الربط بينهما ، و يحتمل أن يكون ذكره ﷺ
 ذلك لمجرد الاعلام . و التبليغ و وقوعه بوقت النهش اتفاقاً ، فان القصة
 كانت فى الدعوة كما فى رواية للبخارى : كما مع النبي ﷺ فى دعوة فرفع
 إليه الذراع ، وكانت تعجبه ، فمس منها ، وقال : أما سيد الناس ، الحديث .
 و كان من دأبه ﷺ التبليغ و الاعلام فى الجامع .

(٢) كما هو مشاهد فى زماننا هذا أيضاً قائم يحدون الأكل بالمسكين و نحوه
 من الآداب فى اتباع النصارى .

(٣) أى على سبيل التسليم والقرض ، وإلا فالنهش لاغلفة فيه بالآداب الظاهرة
 أو الاخلاق الحسنة فى الظاهر أيضاً ، ولا عبرة بمن غلبت عليه الصغرة
 فيحسب الخلاوة مرا .

هذا الرجل الذي هو سيد (١) الأولين و الآخرين ، و شافع أهل المختسر من بين المرسلين فلا تكون إلا خيراً محضاً .

قوله [فيبلغ الناس] مفعول (٢) و فاعله الموصول بعده . قوله [فيقول الناس بعضهم لبعض : عليكم بآدم إلخ] وإنما لم يلهمهم الله أن يأتوا محمداً ﷺ ليلهمهم فضله (٣) ﷺ بأنه تحمل ما لم يتحملة أحد من الأنبياء ، و أطلق ما لم يطلقه أحد من المرسلين ، ولذلك لم يلهمهم آدم صلى الله عليه أن يأتوا محمداً ﷺ .
قوله [و إنه قد كانت لي دعوة إلخ] بمى (٤) أنى لا أستيقن بقبولها لو

(١) و قد قال ﷺ بقدر علو شأنه و ارتفاع مقامه : أنا سيد ولد آدم يوم القيامة و لا غير ، ويبدى لواء الحمد و لا غير ، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائى ، وأنا أول من تشق عنه الأرض و لا غير ، وأنا أول سافع و أول مشفع و لا غير ، كذا فى المرقاة برواية القردى وغيره عن أبي سعيد .

(٢) أى لفظ الناس مفعول ليلغ . و فاعله لفظ ما لا يطبقون الآتى بعد .

(٣) و أيضاً فاحصل بتحمل المشاق الكبيرة يكون الذ و أعلى منزلة و أرفع شأنًا ، مع ما فى هذا التدرج من المشاق التى تناسب يوم الحشر و عظمة شأنه . فقد حكى المبنى عن الغزالي أن بين إتيانهم من آدم إلى نوح ألف سنة . و كذا إلى كل نبي ، حتى يأتوا نبينا ﷺ ، انتهى . وقال الحافظ : لم أقف لذلك على أصل ، و قد أكثر من إيراد أحاديث لا أصول لها ، انتهى .

(٤) اختلفت الروايات فى جوابه عليه السلام كما بسطها الحافظ فى الفتح ، فى حديث الباب ما ترى ، وفى حديث أنس عند البخارى : فيقول لست هناك و يذكر خطبته ، وفى رواية هشام : و يذكر سؤال ربه ما ليس له به علم ، وفى حديث أبي هريرة : إني دعوت بدعوة أغرقت أهل الأرض ، وجمع الحافظ بأنه اعتذر بأمرين : أحدهما نهى الله تعالى له أن يسأل ما ليس له ﷺ

شفعت ، وذلك لأنه قد كانت لى دعوة مستيقن إجابتها ، لكنى دعوت بها على قولى لم يبق ، فلا أشفع ، أو المعنى أى لما دعوت على قولى فأهلكهم الله أخاف أن يسأل ربى لم دعوت عليهم فإذا جوابى إذا . قوله [و إني قد كذبت ثلاث كذبات إلخ] وهذه و إن لم تكن كذبات (١) حفيظة بل إيهاماً و تورية وهى جائزة ، لكنه عليه السلام خاف بها أيضاً على نفسه ، فأثما حسنات الأبرار سيئات المقربين .

قوله [فأرفع رأسى فأقول : يا رب أمتى إلخ] هكذا (٢) ذكره أصحاب

به علم ، فخشى أن تكون شفاعته لأهل الموقف من ذلك ، فأنبهها أن له دعوة واحدة محققة الاجابة و قد استوفاهما بدمائه على أهل الأرض ، فخشى أن يطلب فلا يجاب .

(١) قال البيضاوى : إحدى الكذبات المنسوبات إلى إبراهيم عليه السلام قوله : إني سقيم ، وثانيها قوله : بل فعله كبيرهم هذا ، وثالثها قوله لسارة : هى أختى ، و الحق أنها معارضة و لكن لما كانت صورتها صورة الكذب سبها ماسا أكاذيب واستقص من نفسه لها ، فإن من كان أعرف بالله وأقرب منه منزلة كان أعظم خطراً ، و أشد خشية ، و على هذا سائر ما أضيف إلى الأنبياء من الخطايا ، قال ابن الملك : الكامل قد يؤخذ بما هو عبادة فى حق غيره كما قبل : حسنات الأبرار سيئات المقربين ، كذا فى المرقاة .

(٢) و هكذا وقع فى أكثر الروايات فقد أخرج البخارى حديث أنس فى الشفاعة و وقع فى آخره : ثم أشفع فيحد لى حداً ، ثم أخرجهم من النار ، قال الحافظ : كان راوى هذا الحديث ركب شيئاً على غير أصله وذلك أن فى أول الحديث ذكر الشفاعة فى الراحة من كرب الموقف ، وفى آخره ذكر الشفاعة فى الإخراج من النار ، يعنى وذلك يكون بعد التحول من الموقف والمرور على الصراط ، وسقوط من يسقط فى تلك الحالة ، وهو إشكال قوى ، وقد أجاب عنه عباس ، وتبعه الترمذى بأنه وقع فى حديث حذيفة بعد قوله : فيأتون

السنن و الصحاح المتداولة بين أيدى علمائنا ، والظاهر أن فيها ما هنا خلقاً و تركاً لم يذكره الروايات بأسرها ، و هو أنه عليه السلام يرفع لشم في شفاعته بالحساب و الخلاص من عرصة المحشر ، ثم يقول بعد ذلك في أمته و يلتمس منه سبحانه و تعالى أن يقدر لهم ، فهذا قوله : يا رب أمى أمى إلخ . قوله [كما بين مكة وبصرى (١)]

✽ محمداً فيقوم فيؤذن له أى في الشفاعة ، و يرسل الأمانة و الرحم فيقومان جنبي الصراط الحديث . قال عياض : فهذا يصل الكلام لأن الشفاعة التي لجأ الناس إليه فيها هي الأراحة من كرب الموقف ، ثم تخرج الشفاعة في الإخراج ، ثم بسط الحافظ الروايات الدالة على ذلك ، و قال بعد ذكر الجمع في الموقف ، الأمر باتباع كل أمة ما كانت تبتدئ ، ثم تميز المنافقين من المؤمنين ، ثم حلول الشفاعة بعد وضع الصراط و المرور عليه قال : و بهذا تجتمع متون الأحاديث و ترتب معانيها ، فكذا أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخرون . قلت ، و يمكن الجواب أيضاً أنه عليه السلام لما طلب تسجيل الحساب ليوم المحشر طلب أيضاً لأمة خاصة أدعية مخصوصة كما هو ظاهر دأبه عليه السلام من أدعيته العامة و الخاصة الشاملة الكاملة ، فعلى هذا يكون قوله عليه السلام : يا رب أمى أمى أحد الأدعية التي دعا بها في هذا الوقت ذكرها تطيباً لقلوب أمته .

(١) بضم الموحدة و سكون الصاد المهملة مقصورة بلد معروف بطرف الشام من جهة الحجاز ، هكذا في الفتح ، و اختلفت الروايات في تقدير مسافة الخوض اختلافاً كبيراً بسطها الحافظ ، و حكى عن القرطبي أنه قال : ظن بعض القاصرين أن الاختلاف في قدر الخوض اضطراب وليس كذلك ، ثم حكى الوجوه المختلفة في الجمع بينها ، منها ما أفاده الشيخ ، و منها ما حكى عن القاضي عياض أنه من اختلاف التقدير ، لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيحد اضطراباً ، و إنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة ، و كان عليه السلام يضرب في كل منها مثلاً بعد أنظار

ليس المقصود تحديده بل المراد تكثير طوله وعرضه حيثما ورد (١). قوله [شفاعة لأهل الكبائر] إن كان المراد بالشفاعة شفاعة (٢) مغفرة المعاصى والسيئات فلا غرو

في الحوض و سفته بما ينسج له من العبارة ، ويقرب ذلك لطم يمد ما بين البلاد الثابتة بعضها من بعض لا على إرادة المسافة المحققة ، ومنها ما قال النورى أنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع المسافة الكثيرة ، وحاصله أنه أخبر أولاً بالمسافة البسيطة ، ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبر بها ، كأنه يفضل عليه باتساعه شيئاً بعد شئ قلنا : وهذا الكلام في الحقيقة يتضمن ثلاث توجيهات كما لا يخفى ، ومنها ما حكى الحافظ عن بعضهم أنه جمع الاختلاف بتفاوت الطول والعرض ، ورد بما ورد زواياه سواء ، ومنها ما جمع بعضهم باختلاف السير البطئ و السريع ، قال الحافظ : وهو أولى ما يجمع به ، انتهى .

(١) يعنى حيثما ورد بيان مسافة الحوض فالمراد فيه التكثير لا التحديد ، وهو إشارة إلى الاختلاف المذكور الوارد في بيان مسافة الحوض .

(٢) قال القارى : الشفاعة خمسة أقسام : أولها محصلة نبينا ﷺ وهى الإراحة من هول الموقف ، و تعجيل الحساب ، الثانية في إدخال قوم الجنة بغير حساب ، وهذه أيضاً وردت في نبينا ﷺ ، الثالثة الشفاعة لقوم استوجبوا النار فيشفع فيهم النبي ﷺ ومن شاء الله ، الرابعة فيمن دخل النار من المذنبين فقد جاءت الأحاديث بإخراجهم من النار بشفاعة نبينا والملائكة ، وإخوانهم من المؤمنين ، الخامسة الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ، وهذه لا تنكرها ، انتهى . أى هذه الأخيرة لا تنكرها المعزلة و هيهم أيضاً ، فانهم أولوا أحاديث الشفاعة إلى هذا النوع . و حديث الباب يرد عليهم . بحجية حكاهما النورى في كتاب الأذكار عن بعضهم أنه قال : لا يقل : اللهم اردنا شفاعة النبي ﷺ ظناً لمن استوجب النار ، وهذا جهل وباطل رده ﷺ

في حمل اللام للاختصاص ، فان أهل اللبس تغفر لهمم بحسناتهم و مصائبهم
الدنيوية ، وبما كابدوا في عرصات الحشر فلا يحتاجون إلى شفاعته ، و إن أراد بها
المعنى الأعم من رفع المعاصي و رفع الدرجات فالمنع أن الشفاعته لأهل الكبائر
أيضاً كما أنها لأهل الصغائر . قوله [بشفاعة رجل من أمي [خ] أى خارج (١) من
الطائفة التي يقال لها إنها أمة محمد ﷺ ، فيمكن أن يكون هذا الرجل محمد ﷺ فإنه
داخل في من قام بهذه الجهة ، وكثيراً ما يقال : خرج منا رجل ويريد به التكلم نفسه ،
فكذلك فهم الصحابة رضوان الله عليهم ما هنا أيضاً أن النبي ﷺ لعنه عنى بالرجل
نفسه فصح سؤالهم بقولهم : سواك ؟ ويمكن أن يقال كما أن الشهادة برسالة ﷺ
واجبة على أمة فكذلك الاعتقاد برسالة ﷺ واجبة على نفسه النفيسة أيضاً ، وبهذا
المنع لا يبعد عنه نفسه ﷺ من أمة لكونه من المؤمنين برسالة ، ثم هذا الرجل

التبوي و القاضي عياض مع أن شفاعته ﷺ لأقوام في دخولهم الجنة
بغير حساب ، ولأقوام لزيادة الدرجات ، هذا و كل عاقل معترف بالتفسير
بحاج إلى الغفر مشفق من كونه من المالكين ، ويلزم هذا القائل أن لا
يدعو بالمغفرة أيضاً فإنها لأصحاب الذنوب ، رزقنا الله تعالى شفاعته نبيه
و وسع رحمته .

- (١) هذا جواب عن إشكال يأتي في كلام الشيخ بنفسه ، وتوضيح ذلك أنه ﷺ
لما قال بشفاعة رجل من أمي فكان الظاهر من هذا السياق كون الرجل
غيره ﷺ ، فكيف سأل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يا رسول الله
سواك ؟ مع أن الصحابة أهل اللسان وأهل العرفان ، فسؤالهم هذا بظاهره
عبث ، و أجاب ؟ الشيخ عن هذا الاشكال بجوابين مألها أن لفظ رجل كان
عملاً لشعوره ﷺ بوجهين : الأول أن لفظ الأمة قد يطلق على مجرد الطائفة
فيدخل فيها رئيس الطائفة أيضاً ، و الثاني أنه ﷺ من حيث أن الأفراد
برسالته واجب عليه أيضاً داخل في أمة محمد ، و بهذين الاعتبارين كان

لم يمتين (١) من هو ، و الحديث الآتي المسكوب في الحاشية نصاً في (٢) كون المراد بهما واحداً .

قوله . [فلما قام] أى الرجل الذى كان يحدث قلت : من هذا ؟ أى من هذا الحديث ، و قائل هذا القول هو عبد الله (٣) بن شقيق .
[باب ما جاء فى صفة أوائى الخوض (٤)] قوله [ما أردت أن أشق عليك]

❦ دخوله ﷺ فى مصداق هذا الرجل محتملاً ، فلذا سأل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ما سألوها ، ولما كان الظاهر منه أن يكون هذا الرجل غيره عبروا بهذا العنوان وقالوا : سواك يا رسول الله ؟ ولعل الباعث لهم على اعتبار هذا الاحتمال استبعادهم شفاعته غيره ﷺ مثل هذه الجماعة الكثيرة الكبيرة .

(١) و لذا اختلفت الأقاويل فى ذلك ، قال القارى : قيل هو عثمان بن عفان ، وقيل : أوبس القرنى ، وقيل : غيره ، قال زين العرب : وهذا أقرب ، انتهى . قلت : لعل مستند من قال هو عثمان الحديث الآتى ، و من قال بأوبس ما فى المرقاة برواية ابن عدى عن ابن عباس : سيكون فى أمى رجل يقال له أوبس بن عبد الله القرنى ، و إن شفاعته فى أمى مثل ريبة ومضر ، انتهى .

(٢) عبارة المتقول عنه محرفة مشكوك ، و الظاهر ليس نصاً فى كون المراد الخ .

(٣) كما يدل عليه رواية ابن ماجه بسنده إلى عبد الله بن شقيق عن عبد الله بن أبي الجعداء أنه سمع النبي ﷺ يقول : سيدخل الجنة الحديث ، ولا يذهب عليك أنهم اختلفوا فى ضبط الجعداء ، هل هو بالدال المهملة كما فى رجال جامع الأصول أو المعجمة كما فى التقريب .

(٤) قال العيني تحت قول البخارى : باب فى الخوض و قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ﴾

في الجواب اختصار ، و لذلك ترى أنه لا يطابق السؤال ، و المقصود أن اشتباهاً إلى سماع الحديث لم يتركه انتظر مركباً غيره فمجلت في إرساله فاعف (١) عني عفا الله عنك .

قوله [عمان البقاء] بفتح العين (٢) و تشديد الميم ، و إضافتها إلى البقاء ،

أصلها الكوثر : قد اشتهر اختصاص نبينا ﷺ بالحوض ، لكن أخرج الترمذي من حديث حمزة و فيه أن لكل نبي حوضاً ، و اختلف في وصله و إرساله و المرسل أصح ، فالختص نبينا ﷺ الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه ، فانه لم ينقل ظييره لغيره ، وقد أنكر الحوض الخواارج و بعض المتزلة ، و هؤلاء ضلوا في ذلك و خرقوا إجماع السلف ، و رويت أحاديث الحوض عن أكثر من خمسين صحابياً ، ثم عد استماعهم .

(١) و يؤيد اعتذار عمر بن عبد العزيز سياق ابن ماجة بسنده إلى أبي سلام قال : بعث إلى عمر بن عبد العزيز فأبته على يريد ، فلما قدمت عليه قال : لقد شفقتنا عليك يا أبا سلام في مركبك ، قال : أجل و أقد يا أمير المؤمنين ، قال : و الله ما أردت المشقة عليك ، و لكن حديث إلخ .

(٢) قال الحافظ في الفتح : وقع في حديث ثوبان ما بين عدن و عمان البقاء ، و نحوه لابن حبان عن أبي أمامة ، و عمان هذه بفتح المهملة و تشديد الميم للأكثر ، و حكى تخفيفها ، و نسب إلى البقاء قريبا منها ، و البقاء بفتح الموحدة و سكون اللام بعدما قاف و بالمد بلدة معروفة من فلسطين ، انتهى . و ذكر الحافظ هذا في ذيل الروايات التي وقع فيها تحديد مسافة الحوض بنحو مسيرة شهر ، و قال أيضاً قبل ذلك في ذيل الروايات التي وقع فيها التحديد بنحو شهر : و حديث أبي ذر ما بين عمان إلى أيلة ، و عمان بضم المهملة و تخفيف النون (كذا في الأصل و الظاهر الميم) بلد على ساحل البحر من جهة البحرين ، انتهى . فلم بذلك أن الواقع في أحاديثه

وهي مدينة هناك للاحتراز عن همان بضم الهمزة وتخفيف الميم ، وهي بالبحرين .
 قوله [الشعث رؤسا الدنس ثيابا] ظاهره ينافي ما ورد من النهي (١) عن
 جلاء الرجل كذلك ، بل أمرهم النبي ﷺ بإزالة الشعث و الدنس ما أمكن ،
 والجواب (٢) أن هذا بيان لافلاسهم ، وإعوازم الحطام الدنيوية حتى أنهم بعد
 تكلفهم في إزالتها ، و تحشمهم لاثبات ما أمروا به لا يقعون إلا شعثا دنسا .
 قوله [حتى يشعث] شعثا لا يدخل تحت النهي ، وكذلك قوله حتى يتسخ
 كأنه أتى بما كان في اختياره . و أما هما (٣) فلم يكونا في اختياره فان تعظيم
 الرجال لامرئ ، و قبولهم له لو خطب بناتهم أمر ليس وسعه .

- ❦ الخوض ذكر الممانين معاً لكن المراد في حديث الباب الأول ، و أشبهه
 على بعض الشراح ، فضر إحداهما بالآخرى كما يظهر من كلام القارى وغيره .
 (١) فقد أخرج أبو داؤد برواية جابر بن عبد الله قال : أنا رسول الله ﷺ
 فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، فقال : أما كان هذا يحد ما يسكن به شعره ،
 و رأى رجلاً آخر و عليه ثياب وصة فقال : أما كان هذا يحد ما يخل
 به ثوبه ، وأخرج برواية أبي الأسود عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ
 في ثياب دون فقال : ألك مال ؟ قال : نعم الحديث ، وفيه قال : فإذا آتاك الله
 مالا فليزر آثر نعمة الله عليك و كرامته ، و في الباب عدة روايات أخر .
 (٢) و يمكن الجواب أن المراد في حديث الباب من ترك الذين تواضعوا لله ،
 فقد ورد في أبي داؤد وغيره مرفوعاً : من ترك لبس ثوب جمال و هو
 يقدر عليه تواضعاً كساه الله حلة الكرامة الحديث .
 (٣) أى التكاثر وفتح السد لما كانا يتعلقان بغيره ، فليس له فيها مدخل
 ولا اختيار ، نعم الأمران اللذان كانا في اختياره اختارهما عملاً بالحديث
 والبشارة ، و لم يدخل تحت النهي لما أنه اختارهما تواضعاً و هضماً لنفسه
 وتشبهاً بالسابقين وروداً إلى الخوض ، و إنما الأعمال بالنيات .

قوله [ما آتية] لما لم يكن (١) لم رضى الله عنهم تفهين عن حقائق الاشياء ، سألوها صفاتها ، وكثيراً ما يورد لفظ ما في السؤال والمسؤل صفته ، لكن النبي ﷺ زاد على الجواب بيان مقدارها في الكثرة ، والجواب إنما هو في قوله من آتية الجنة ، فانه كاف في بيان صفاتها .

قوله [ولكن ارفع رأسك] فيه إشارة إلى علو رتبته فان رفع الرأس يحتاج إليه إذ ذاك .

قوله [أبناء الذين ولدوا] من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته ، و إلا لم يدخل أبناء (٢) الصحابة فيهم ، و المراد الأبناء الذين ولدوا إلخ .

قوله [سبقك بها عكاشة] ليس المراد ما فهمه (٣) الشراح هاهنا ، بل المراد

(١) دفع ليراد يرد على ظاهر الحديث ، و حاصله أن السؤال بلفظ ما يكون

عن حقائق الاشياء كما عرف في محله ، و على هذا فالجواب لا يطابق السؤال ، و حاصل الدفع أن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين لا يتصدون حقائق الاشياء كما هو معروف من دأبهم ، بل جل أسئلتهم تصكون من أوصاف الشئ وعلاماتها ، و لفظ ما قد يسأل به عن صفة الشئ أيضاً ، لجوابه ﷺ بأنها تكدن عن آتية الجنة كاف في بيان الصفة ، و هو جواب سؤالهم ، ثم زاد النبي ﷺ بيان عددها أيضاً تكميلاً للإفادة ، فلهذا هو الشيخ ما أجاد .

(٢) و إياهم أرادوا بكلامهم هذا كما يدل عليه رواية البخارى بلفظ : فأفاض القوم و قالوا : نحن الذين آمننا بالله و اتبعنا رسوله ، فمن هم أو أولادنا الذين ولدوا في الاسلام ؟ فاما ولدنا في الجاهلية ، الحديث . وفي رواية أخرى له : فتذكر أصحاب النبي ﷺ فقالوا : أما نحن فولدنا في الشرك و لكننا آمننا بالله و رسوله و لكن مولود هم أبناءنا . الحديث .

(٣) اختلفت الشراح في منشأ قوله ﷺ ، والمراد في كلام الشيخ بقوله ما فهمه

أنك لست بهذه المثابة في الصفات المذكورة حتى أخبرك بأنك منهم ، وأما عكاشة فقد كان .

قوله [ما أعرف شيئاً إلخ] يريد به تفاوت ما بين أعمال هؤلاء ، وأعمال هؤلاء في الاخلاص وغيره .

قوله [تخيل (١) و اختال] و في الأول إشعار بالكلف ما ليس في الثاني ، و هذان متعلقان بالقلب و الباطن ، و الاتيان و هو قوله [تجبر (٢) و اعتدى] المراد بهما ما ظهر أثره فان كان في الظاهر فقط فهو دون الأول ، وإن شمل الظاهر و الباطن فهو أسوأ من الأول .

❦ الشراح كما جزم به في الارشاد الرضى هو قولهم : كأنه لم يؤذن له ﷺ في ذلك المجلس بالدعاء إلا لواحد ، انتهى . و معنى الحديث على مختار الشيخ سبقك عكاشة أى بهذه الصفات التي أدير الأمر عليها ، قال الحافظ : اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله : سبقك بها عكاشة ، ثم بسطها فارجع إليه ، و جملة ما قالوا في ذلك غير ما تقدم بما قيل : إنه كان منافقاً ، وقيل : سأل عكاشة يصدق القلب فأجيب بخلاف الثاني ، يعنى سأل حرصاً على عكاشة ، وقيل : أنكروا ﷺ حسماً للتسلسل ، وقيل : علم بالوحى الاجابة في عكاشة دون غيره ، وقيل : كان في وقت سؤال الأول ساعة الاجابة وانقضت في وقت الثاني .

(١) قال القارى : تخيل أى تكبر وتجبر ، واختال أى تمايل و تبختر من الخيلاء و هو التكبر و العجب ، و قال التوريشى : أى تخيل له أنه خير من غيره ، و اختال أى تكبر ، انتهى . و ما أفاده الشيخ من أنه على أن في التفضل من التكلف ما ليس في الاعتدال .

(٢) و قال القارى : تجبر أى قهر على المظلومين ، و اعتدى أى تجاوز على المساكين ، أو تجاوز قدره و ما راعى حكم ربه ، انتهى .

قوله [كأنهم يكثرون (١)] و لم يكونوا كاثرين إذ ذاك ، إلا أنه كان يتزعج من سرورهم و كلامهم أنهم كانوا متقارنين بالضحك ، و إنما عطفوا حين برز النبي ﷺ ، والمصلى (٢) هاهنا موضع الصلاة لا المعروف . بقوله [لا فابا بيت الغربة] فأطلب لك جليسا ، وهكذا فيما بعده . قوله [وإذا دفن العبد الفاجر أو الكافر] شك من الراوى ، و المذكور فى الروايات إنما هما القسمان لا غير ، و يعلم حال عصاة (٣) المؤمنين بدلالات النصوص .

(١) قال صاحب الجمع : الكثر ظهور الأسنان و يكثرون أى يضحكون ، والمشهور لغة الكثر ، انتهى . وقال القارى : يكثرون أى يضحكون ، ولعل التاء للبالغة فيؤخذ منه أنهم جمعوا بين الضحك البالغ و الكلام الكثير ، انتهى مختصراً . قلت : والصواب عندى ما أفاده الشيخ فان لفظ كأنهم فى الحديث ينشئ حقيقة الكثر و لذا فسر الشيخ بما فسر ، و لا يذهب عليك أن لفظ يكثرون بتقديم الكاف على التاء فى الترمذى ، و كذا فى المعكاة برواية الترمذى ، وفى نفع القوت للدمتى يكثرون بتقديم التاء على الكاف .

(٢) ولا يبعد بل الظاهر أن المراد مصلى الجنائز ، و لفظ المشكاة : عن أبى سعيد قال : خرج رسول الله ﷺ لصلاة فرأى الناس كأنهم يكثرون ، قال القارى : الظاهر المتبادر من مقتضى المقام أنها صلاة جنازة لما ثبت أنه ﷺ إذا رأى جنازة رثيت عليه كآبة أى حزن شديد و أقل الكلام ، انتهى . قلت : وبؤيده ما حكى عن السيوطى برواية الطبرانى عن أبى هريرة بنحو حديث الباب مختصراً ، و لفظه : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى جنازة فجلس إلى قبر الحديث .

(٣) فى شرح العقائد : عذاب القبر للكافرين . و لبعض عصاة المؤمنين ، و منهم من لا يريد الله تذيبه فلا يذهب ، و تنعيم أهل الطاعة فى القبر بما يجعله الله تعالى و يريد . و مسائل منكر و تكبر ثابت بالدلائل السمعية لأنها أمور

قوله [على رمل حصير] أى حصير مرمول ، وربما يطلق الحصير وإن (١) قل على ما يجمع من السعف و أمثاله فبشدد و لا يرمل ، فأخرجه بزيادة لفظ الرمل . قوله [فوافوا (٢) صلاة الفجر] أى لم يصلوا فى مساجدهم بل مع النبي

ﷺ بمكة أخير بها الصادق على ما نطقت به النصوص ، قال تعالى « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » الآية ، وقال النبي ﷺ : استنزهوا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه ، و قال ﷺ : القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ، انتهى .

(١) أى و إن قل هذا الاستعمال ، و قال الحافظ : قوله رمال بكسر الراء ، و قد تضم ، و فى رواية معمر على رمل بسكون الميم ، والمراد به النسج ، نقول : رمال الحصير وأرملته إذا نسجته ، و حصير مرمول أى منسوج ، والمراد به هاهنا أن سريريه كان مرمولا بما يرمل به الحصير ، و وقع فى رواية البخارى على رمال سرير ، و فى رواية على حصير ، كأنه أطلق عليه حصيراً تغلياً ، وقال الخطاطى : رمال الحصير ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط فى الثوب فكأنه عنده اسم جمع ، انتهى . قلت : فهى ثلاثة أقوال فى تفسير لفظ الحديث : أحدها يختار الشيخ أنه احتراز عن الحصير المشدود بالحبل و غيره بلا نسج ، و الثانى يختار الحافظ أن المراد منه السرير المنسوج على صورة الحصير ، وما وقع فى بعض الطرق من إطلاق الحصير مجاز ، و الثالث مؤدى كلام الخطاطى أن المراد ضلوعه المتداخلة ، قلت : والأوجه عندى أن المراد برمل الحصير حاشيته المنسوجة فيه متظاهرة ، فنأمل فاقى لم أر هذا المعنى فى اللغة لكن اللغة لاتأباه ، ثم ما أشار إليه المصنف من قوله قصة طويلة هى ما سبأى فى تفسير سورة التحريم مفصلاً بهذا السند .

(٢) قال المجد : وافيت القوم أيتهم ، ولفظ البخارى : فوافقت صلاة الصبح ، قال ﷺ

ﷺ ثلثا يجعل القسمة فيفوا من غير شئ في أيديهم . قوله [و أملوا] من المجرد (١) فالفعل ما يسركم ، أو من المزيد فهو مفعوله الثاني ، والمفعول الأول محذوف أى أملوا نفوسكم ما يسركم ، والمراد بما يسركم ما سيفتح عليهم من الفتح ، ولا يعد أن يراد هذا المال الذى أتى به من البحرين . قوله [أن حكيم بن حزام قال إلخ] وكان (٢) من المؤلفة قلوبهم ، فلما رمخ إسلامه واستحكم قال له النبي ﷺ : يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة إلخ ، وإنما قال حكيم : لست أرأى (٣) أحداً بعدك لا أن يقول بعد ذلك لأنه إذا آماه (٤) النبي ﷺ لم يكن له أن يردده وإن ترك السؤال منه ﷺ أيضاً .

قوله [جعل الله فقره بين عينيه] أى لا يزال الفقر (٥) نصب عينيه .

✽ الحافظ : يؤخذ منه أنهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات ، وكانوا يصلون

في مساجدهم إذ كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه ، فلاجل ذلك عرف النبي ﷺ أنهم اجتمعوا لأمر ، ودلت القرينة على تعيين ذلك الأمر وهو احتياجهم إلى المال ، انتهى .

(١) قال صاحب المجموع : من الأمل أو من التأميل ، انتهى قلت : و بالثاني فصره عامة الشراح ، انتهى .

(٢) قال الحافظ في الإصابة : كان صديق النبي ﷺ قبل المبعث ، وكان يردده ويحبه بعد المبعث لكنه تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح وكان من المؤلفة ، وشهد حيناً وأعطى من غنائمها مائة بعير ثم حسن إسلامه ، انتهى .

(٣) يسكون الزاء قبل الزاى أى لا أنقص مال أحد بالسؤال عنه ، والأخذ منه بعد سؤالك هذا ، أو بعد قولك هذا ، كذا في المرقاة ، وحله الشيخ على ظاهر اللفظ ، انتهى .

(٤) بمد الهمزة يعنى إذا أعطاه النبي ﷺ فهو عما يترك به وردده مشكل .

(٥) بأن يطول آماله ، فيتعب نفسه بكثرة التردد في طلب المال و لا ينال ✽

قوله [فانه يذكرني الدنيا] و كان لنزعه سببان فذكر أحدهما وهو تذكير الدنيا
و لم يذكر الآخر وهو كونه ذا تماثيل و لا ضير (١) فيه ، و يحتمل أن يكون
تماثيل من غير ذى الروح . قوله [ثم قلت للجارية : كيابه إلخ] و بهذا يعلم أن
البركة في ترك الكيل ، والمستبطن بالروايات الآخر أن البركة (٢) في الكيل ،

❦ إلا ما قدر له فيبقى حزينا ملولا بعدم حصول أوطاره ، قال القارى : روى
البيهقي عن عمران بن حصين مرفوعاً : من انقطع إلى الله عزوجل كفاه
كل مؤنة ، و رزقه من حيث لا يحسب ، و من انقطع إلى الدنيا و كله
الله تعالى إليه .

(١) يعنى لا ضير في أن يذكر وجه واحد من الوجوه المتعددة ، و أما على
الاحتمال الثانى و هو أن يكون فيه تماثيل من غير ذى الروح ، فلا يكون
له إلا وجه واحد ، لكن ذكر صاحب المشكاة برواية أحمد عن عائشة كان
لنا ستر فيه تماثيل طير فقال ﷺ : يا عائشة حويله فأتى إذا رأته ذكرت
الدنيا ، انتهى . فهذا يؤيد الاحتمال الأول ، وورد في الصحيحين و غيرها
وجه آخر غير ما ذكر و هو أنه ﷺ قال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو
الحجارة و الطين .

(٢) فقد أخرج البخارى في صحيحه عن المقدم بن معديكرب مرفوعاً : كيلوا طعامكم
ببارك لكم ، و جمع بينهما الحافظ بأن الكيل عند المبايعة مطلوب من أجل تعلق
حق المتبايعين فلذا يندب ، و الكيل عند الاتفاق فقد يبعث عليه الشح فلذا
كره ، و لم يرض عنه العيني وقال : هذا غير صحيح لأن البخارى ترجم على
حديث المقدم باستحباب الكيل و الطعام الذى يشتري الكيل فيه واجب ،
و حكى عن ابن بطال كيلوا أى أخرجوا بكيل معلوم إلى المدة التى قدرتم
مع ما وضع الله من البركة في مد المدينة بدعوته ﷺ ، و قيل غير ذلك ،
و الأوجه ما أفاده الشيخ فانه مجرب .

و الجمع (١) أن النافق (٢) المخرج للتعبير كبله أول ، و ما يترك في البيت ذخرة فالأولى فيه ترك السكيل .

قوله [اخذت في الله وما يخاف أحد] الواو حالية في الموضعين ، أى غافولى
و آدوى في موضع و زمان لا يخاف فيه و لا يؤذى فيه أحد (٣) ، وهو بيت

(١) و قريب منه ما حكى العيني عن المحب الطبري إذ قال : يحتمل أن يكون
معنى قوله : كيلوا طعامكم أى إذا أذخرتموه طالين من الله البركة واثقين
بالاجابة ، فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيه ليتعرف مقداره ، فيكون ذلك
شكاً بالاجابة فيما يقاب بسرعة نقاده ، و يحتمل أن تكون البركة التى تحصل
بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخدام ، لأنه إذا أخرج بغير حساب
قد يفرغ ما يخرججه و هو لا يشعر فيهم من يتولى أمره بالأخذ منه ،
انتهى .

(٢) أى النافذ ، قال الجيد : نفق البيع راج ، وكفرج ونصر نقد وفقى ، انتهى .
و المخرج بناء المفعول ، و قوله للتعبير هكذا في المفعول عنه ، والظاهر أنه
للتعبير يعنى ما يخرج لطبخ الخبز ونحوه الأولى أن يكال كى لا يصرف أكثر
من مقدار الكفاف حتى يصل إلى حد الاسراف .

(٣) والبلية إذا عمت خفت ، قال القارى : هى حكاية حال لا شكاية بال ، بل تحدث
بالنعمه ، و يوفى بالصبر ، وتسليه للآلمة لازالة ما قد يصيبهم من الغمة ، أى
كنت وحيداً في ابتداء إظهارى للدين غفوفى في ذلك وأذاق الكفار ، ومع
ذلك كله كان في قلة من الزاد وعدم الاستعداد ، انتهى . ولا يذهب عليك
أن الشراح مختلفة في بيان المراد من قوله ثلاثون هل هو شهر كامل أو نصف
شهر ؟ ومال الشيخ إلى الثانى ، كما حكاه في الارشاد الرضى ، وقال : عد كل
منها مستقلاً لما أن طعام كل منهما مستقل على حدة .

الله الحرام وأشهر الله الحرم . قوله [و معنى هذا الحديث إلخ] هذا غير (١) صحيح فان بلال لم يكن معه إذ ذاك ، والحق أنه لا يمين متى هو .
قوله [قد قذف البحر] استدل بذلك يجوز السمك الطافي (٢) وهذا غير

(١) المعروف أن خروجه ﷺ من مكة هارباً مرتين : الأولى حين خرج إلى الطائف ، و الثانية حين خرج مهاجراً إلى المدينة ، وبكليهما لا يصح تفسير حديث الباب ، وعليهما توجه إنكار الشيخ ، أما خروج الهجرة فظاهر ومعلوم أن بلال لم يكن معه ﷺ ، و أما خروج الطائف فالمعروف أنه كان معه ﷺ زيد بن حارثة ، لكن قال القارى : ومعه بلال لا ينافى كون زيد بن حارثة معه أيضاً ، مع احتمال تعدد خروجه ﷺ ، لكن أفاد بقوله معه بلال أنه لم يكن هذا الخروج في الهجرة إلى المدينة لأنه لم يكن معه بلال حينئذ ، انتهى .

(٢) و توضيح ذلك أنهم بعد ما اتفقوا على إباحة السمك اختلفوا في إباحة الطافي ، قال الشيخ في البذل : هو الذى يموت فى البحر ، ويسلو فوق الماء و لا يرسب فيه ، فعند الحنفية يكره أكله ، و قال مالك و الشافعى وأحمد و الظاهرية لا بأس به ، انتهى . ومن مستدللات الآخرين حديث الباب ، و استدلال الأول بما أخرجه أبو داود بسنده عن جابر مرفوعاً : ما ألقى البحر أو جزر عنه فأكوه ، و ما مات فيه وطفلاً فلا تأكلوه ، انتهى . فهذا نص فى التفريق بين المقدوف و الطافي ، وإليه أشار الشيخ فى قوله . مع ما ورد من استثنائه ، و ما أوردوا على حديث جابر أجاب عنه الشيخ فى البذل ، و فى المشكاة رواه أبو داود و ابن ماجه ، و قال محمى السنة : الأكثرون على أنه موقوف ، قال القارى : لا يضر ، فان مثل هذا الموقوف فى حكم المرفوع كما هو المعروف ، انتهى . و فى الهداية عن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا ، و ذكر الآثار ابن أبي شيبة .

صحيح ، فان بين الطائي والمقدونف تفاوتاً فان الطائي مع ما ورد من امثاله في الحديث يموت لسمية فيه و مرض ، بخلاف المقدونف فان موته لعدم وجدانه الماء لا غير ، و قد أحل لنا ميتته ، وأيضاً ففي الحديث جواز السمك الكبير كما ذهب إليه الشيخان ، وقال (١) محمد رحمه الله تعالى بكراهة ما يمكن أن يأكل إنساناً لكبره ، و لا يمكن أن يتندر من جانبه أن أكله كان للضرورة فان الأمر لو كان منوطاً بالضرورة لما وسعهم الشيع ، و قد ثبت أيضاً أن النبي ﷺ طلب بقبته منهم ، و لو كان أكله للضرورة لما فعل .

قوله [بكى للذى كان فيه من النعمة (٢)] وإنما كان ذلك راقية به (٣) وشفقة عليه ، لا رغبة في الغنى عن الفقر ، ويدل على ذلك الفقرة الآتية فانه فضلها فقرم هذا على الغنى . قوله [وضعت بين يديه صحفة و رفعت أخرى] و كانوا لا يأكلون

(١) لم أجسد هذا الاختلاف في الفروع المتداولة المشتهرة فليفتش ، وإنما ذكروا خلاف محمد في الجريت و المارماهي ، ففي الدرر : و من السمك المأكول الجريت و المارماهي ، خصهما بالذكر إشارة إلى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد أن جميع السمك حلال غيرهما ، و قريب منه ما في الدر المختار إذ قال : أفردهما بالذكر للخطأ و خلاف محمد .

(٢) فقد قال الحافظ في الاصابة : كان أنعم غلام بمكة وأجوده حلة مع أبويه ، و في الحاشية : كان أبوه ذا ثروة يعطى ابنه من كل شئ عنده من الثياب الفاخرة ، وكان كافراً ، فلما أسلم مصعب أمسك عطائه عنه ، وقال القارى : كان في الجاهلية من أنعم الناس عيشاً وألبنهم لباساً ، فلما أسلم زهد في الدنيا ، و فيه قول : رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه الآية . انتهى .

(٣) هذا هو الأوجه بل هو المتعين لظاهر السياق ، ومال القارى إلى أن يكاهه ﷺ كان للفرح في أنه وجد في أمته من اختار الزهد في الدنيا و الاقبال على العقبى .

مثلاً بجمع ألوان الأطعمة بأسرها على المغفرة مرة واحدة، بل قامت لفظة (١) بكل صفحة وضع الغلام صفحة أخرى فيها طعام آخر وهكذا

قوله [إن كنت لأعتمد بكيدى إلخ] هذا إذا (٢) اضطجع [وأشد الحجر إلخ] هذا إذا أراد القيام . قوله [ماسأته إلا ليستعنى] لأنه لا يقوم (٣) فيكلم بل يقول لى : الحق حتى أكلتك فلما وصلت إلى يته و قد حان الطعام لا يتركنى إلا و أن آكل . و لا يبعد أن يكون معنى الآية يشير إلى فضل الاتفاق و غيره ، فكان المراد أنى إذا سأله عنها لا يكاد يخطئ ذهنه الثاقب مفهوما . فيعمل بمقتضاها ، و بأخذى معه . لكن هذا الترجيح موقوف (٤) على علم الآية بخلاف الأول .

(١) هكذا فى القول عنه . و الظاهر أنه وقع فيه تحريف و حذف ، والحاصل أن الفلة يأتون بالصحف نوياً ، كلها رفعت صفحة وضمت الأخرى بطعام غير الأول ، كما هو معتاد المتعممين فى زماننا ، ثم ما أفاده الشيخ من أنهم لا يأكلون مثلاً بجمع الألوان مختل ، لكن الظاهر أن تناوب الصحف أيضاً إخبار بما سيقع فى الكثيرين أموالاً من الأروام و الأعيام قائل . (٢) فيكون الاعتماد بالكيد ، والشد بالحجر بيان الحالتين ، وإليه أشار الحافظ بقوله : أى ألصق بطنى بالأرض ، وكأنه كان يستفيد بذلك ما يستفيدة من شد الحجر على بطنه ، ثم قال : أو هو كناية عن سقوطه إلى الأرض مغشياً عليه ، كما وقع فى رواية أبى حازم بإفظ : فلقبت عمر بن الخطاب فاستقرأنه آية فذكره ، قال : فثبت غير بعيد فخررت على وجهى من الجهد و الجوع ، انتهى .

(٣) هذا توضيح لما ظنه أبو هريرة لحكيمة الاستبعا ، يعنى ظننت أنه لا يحببى قائماً بل يقول لى : تعال حتى أجيبك ، كما هو المعتاد فى أمثال هذه المواضع .

(٤) و سكنت عنها شراح البخارى غير أن الحافظ حكى عن الحلية أن الآية كانت ☀

قوله [أبو هريرة إلخ] لعل الصواب هاهنا بأهريرة (١) وإنما وقع هاهنا مرفوعاً
بتصرف الراوة و الساخ ، و إلا لم يصح جواب أبي هريرة رضى الله عنه بقوله :
ليك . قوله [من أين هذا اللين لكم] وإنما كان (٢) بسأل ليم هل هو هدية أم صدقة ،
فقد كان يؤتى في بيته ﷺ بالصدقات لما أنها كانت تحمل للأزواج (٣) المظهرات

✽ من سورة آل عمران .

(١) ولفظ البخارى : يا أبا هر قلت : ليك ، قال الحافظ : وفي رواية أبو هر ،
و في أخرى أبا هر ، فأما النصب فواضح ، وأما الرفع فهو على لغة من
لا يعرب لفظ الكتبة ، أو هو للاستفهام ، أى أنت أبو هر ، انتهى . قلت :
و على الأخير لا يصح جواب ليك ، بل كان حق الجواب نعم ، كما
لا يخفى ، و إليه أشار الشيخ في كلامه .

(٢) و يؤيد ذلك ما في حصة البخارى من حديث أبي هريرة : كان النبي ﷺ
إذا أتى بطعام سأل عنه ، فإن قيل صدقة قال لأصحابه : كلوا ولم يأكل ، وإن
قيل هدية ضرب يده فأكل معهم ، ويحتمل أن يكون السؤال لمعرفة المهدى
ليشبهه ﷺ ، فكأن من دأبه ﷺ إجابة الهدية ، و لغير ذلك من المنافع
المرتبة على معرفة المهدى كما لا يخفى .

(٣) كما تقدم في هامش أبواب الزكاة عن حاشية الزيلعي ، و ترجم البخارى في
صحيحه باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ، قال الحافظ : لم يترجم
لأزواج النبي ﷺ و لا لموالى النبي ﷺ ، لأنه لم يثبت عنده فيه شئ ،
و قد نقل ابن بطل أنهن أى الأزواج لا يدخلن في ذلك باتفاق الفقهاء ،
و فيه نظر ، فقد ذكر ابن قدامة أن الحلال أخرج عن عائشة قالت :
إنما آل محمد لا نحل لنا الصدقة ، قال : و هذا يدل على تحرهما ، قال
الحافظ : إسناده إلى عائشة حسن ، و أخرجه ابن أبى شيبة أيضاً ،
و هذا لا يندرج فيما نقله ابن بطل ، وقال ابن المثير : إنما أورد البخارى

والمواليها . قوله [ثم رفع رأسه فبسم] ولله ﷻ اطلع (١) على ما خطر بباله .
قوله [من أى حبل الايمان شاء] أى من حبل نوع هذا الرجل ، فيخير بين حبل الذين هم
في منزلته عند الله بحسب أعمالهم . قوله [إلا القرب] وكان خباب (٢) ذماما (٣) ،
فلما رأى أن عامة المسلمين قد تمولوا بكثرة الفسوح و ليس لأحد منهم كثير
احتياج إلى الأموال صرفه في البناء (٤) ، و دفع ما كان يتوهم من كونه فحل

هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ، ولا يحرم
عليهن الصدقة قولاً واحداً . لئلا يظن الضان أنه لما قال بعض الناس بدخول
الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين فين أنه لا يطرد ، انتهى .

(١) قال الحافظ : كأنه ﷻ كان تفرس في أبي هريرة ما كان وقع تومعه أنت
لا بفضل له من اللبن شئ ، فلذلك نبسم إليه إشارة إلى أنه لم يفته
شئ ، انتهى .

(٢) بتشديد الموحدة الأولى ابن الأرت بتشديد المثناة الفوقية تسمى سبي في
الجاهلية وبيع بمكة ، وأسلم في سنة ٦ نبوية ، و هو أول من أظهر إسلامه
فغذب عذاباً شديداً لذلك ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها ، و مات سنة ٨٣٧ هـ
منصرف على من صفين ، كذا في المرقاة ، وصلى عليه على ، كذا في الإصابة .
(٣) كما يدل عليه ما في رواية المشكاة من الزيادة في هذا الحديث بلفظ : و لقد
رأيتني مع رسول الله ﷺ ما أملك درهما ، و إن في جانب يتي الآن
لأربعين ألف درهم ، الحديث .

(٤) وهو غنار الخشب إذ قال : لعله نى مكاناً لأنه كان غنياً ، انتهى . قلت :
و لفظ أحمد في مسنده : قال : لولا أن رسول الله ﷺ نهانا أن ندعو
بالموت لدعوت به فقد طال بي مرضي ، ثم قال : إن أصحابنا اللذين مضوا
لم تنقصهم الدنيا شيئاً و إنما أحبنا بعدهم ما لا نجد له موضعاً إلا القرب ،
و قال : كان يني سائطاً له ، الحديث .

الصحابي أنه أمر مرغوب فيه . قوله [أرايت ما لا بد منه ؟ قال : لا أجر و لا وزر] إذا لم ينوبه خيراً (١) . قوله [ونصرم رمضان ؟ قال : نعم] وإنما لم يسأل عن الصلاة لأن عامتهم إذا شهد بالرسالة كان يصل . قوله [و للسائل حق] أى إن كان محتاجاً ، ثم تفتيشه هذا كان ليعلم إسلامه و تقواه ، فيكون إنفاقه عليه موجباً لمزيد الأجر ، و إن كان الاتفاق على كل محتاج مندوباً .

قوله [عبد الله بن سلام] هو بالتخفيف وفي (٢) اختلاف ، والأكثر على أنه بالتشديد ، والباقي متفق على تشديده . قوله [لما قدم النبي ﷺ أثناء المهاجرون] أى الذين (٣) كانوا قد أتوا المدينة قبله ﷺ ، فوجدوا أنصاراً أحسنوا إليهم ما لم يكونوا يتوقعونه ، وكان المهاجرون أخصاء كرماء يد أنهم وجدوا الانصار فوقهم ، فذلك قالوا : إنهم يواسون إذا أقفروا ، و يشركوننا إذا أكتفروا .

قوله [لا ما دعونكم الله لهم إلخ] أى لا يذهبون بالأجر كله إذا جازنتموهم بالدعاء والشاء ، بل تكونون شركاء في الأجر بالنية و إن كان أجرهم أكثر وأمر .

(١) احتاج إلى هذا التوجيه لما ورد في بعض الآثبات من الأجر .

(٢) يابض في المقول عنه ، وفي الارشاد الرضى ذكر هنا محمد بن سلام شيخ

البخارى ، و قال صاحب المنى : سلام كله بالتشديد إلا عبد الله بن سلام ،

و أبو عبد الله محمد بن سلام شيخ البخارى ، و شدة جماعة ، و نقله

صاحب المطالع عن الأكثر ، و المختار التخفيف ، انتهى . ثم ذكر بعضا

آخر بالتخفيف ، فارجع إليه لو شئت .

(٣) و هذا أجود مما حمل الحديث عليه القارى إذ قال : أثناء المهاجرون ، أى

بعد ما قام الأنصار بخدمةهم و إعطائهم أنصاف دورهم و بسايتهم إلى أن

بعضهم طلق أحسن نسائه ليتزوجها بعض المهاجرين إلى أخر ما قاله ، فكانه

حمل الاتيان على بعد الزمان من قدومه ﷺ ، و سياق الحديث يؤيد كلام

الشيخ .

قوله [بمنزلة الصائم الصابر] في أنهما قد أتيا طاعة معروفة ، وإن كان (١) أجر الصبر أوفر من أجر الشكر . قوله [بمن يحرم على النار ويحرم عليه النار] أى المضادة ثابتة من الطرفين ، فلو دخل مثل هذا الرجل في النار لما أكلته ، و معنى القريب أنه لسهولة أخلاقه لا يتباعد منه الناس و لا يتوحشون منه ، والذين المتقاد لكل أحد المتحمل أقوالهم و أفعالهم الذين أمروهم باتيانها ، و السهل المتقاد الساعى في أمورهم و إن لم يأسروا باتيانها إياه .

قوله [فإذا حضرت الصلاة] أى مسع ذكر (٢) من اشتغال ﷺ بهذه الأمور لم تكن تعلموا لطفه غفلة عن ذكره سبحانه . قوله [يسعون من عصارة أهل النار] ظاهره (٣) مشكل فإن أهل النار لم يصلوا بعد في جهنم فمن أين حصلت عصارتهم ؟

(١) لما أن الجمهور على أن فضيلة الفقر أكثر من فضيلة الشكر و التقى ، ولذا اختار الله سبحانه لديه ﷺ مبيشة الفقر ، على أنه ﷺ كانت عرواً للفضيلتين معاً كما تقدم .

(٢) هكذا في المنقول عنه ، و حق العبارة أى مع ما ذكر من اشتغاله ﷺ بالح . و المعنى أن من عادة الناس أنهم إذا اشتغلوا في شئ غفلوا عن غيره كثيراً ، لكن النبى ﷺ مع اشتغاله بما ذكر من مهنة أهله لا تلهوه غفلة عن ذكره عن اسمه ، وتلقه بهذه الأمور لا يملوه عن الاشتغال بالصلاة في وقتها .

(٣) و أشكل أيضاً أن الحديث بظاهره يخالف قوله تعالى : و كما بدأنا أول خلق نعيده ، وأيضاً ورد في الروايات من أن الأجساد تعاد على ما كانت عليه من الأجزاء ، حتى أنهم يحترقون غرلاً ، و أجاب عنه التوربشى إلى أن أمثال الذر في حديث الباب مجاز عن غاية الحقارة ، و لا يراد بها الحقيقة ، وقال الطيبي : إن الله تعالى قادر على أن يعيد هذه الأجزاء في أمثال الذر ، فلا مانع عن إرادة الحقيقة ، انتهى . و كتب الشيخ على ☀

[لا أن يقال : إن ووحانية الأشياء بأسرها موجودة عنده سبحانه ، فهي صالحة بالبرهان و إن لم يصل الكافرون بعد فيها ، و هذا كلام قلته ولم أفهمه (١) قوله [في صيد واحد] هذا التقيد (٢) إفادة لما هو العادة فبنا من أن الطلبات إذا اجتمعت دفعة واحدة وتوفرت لانكاد الجزائن تقوم بإيفائها وإيجاحها ، فرد بهذا اللفظ أن النقص لا يوجد ثمة و إن نقصت الأسئلة مرة واحدة ، و في مقام واحد ، فسبحانه من إله توفرت خزائنه و تكثرت كنوزه ودقائمه . قوله [إلا كما لو أن أحدكم مر الخ] ليس (٣) المراد نسبة هذا النقصان بذاك ليعلم

هامش كتابه بعد ذلك : لأن الأجزاء الأصلية هي التي تكون من النطفة و هي قليلة جداً ، ولأن التكاثف فيها يمكن ، انتهى . و حقق القارى أن إعادة يكون عند إخراجهم من القبور ، و بعد ذلك يستنقون في المحشر في هذه الصور تذكيراً لهم ، و على هذا المعنى الأخير اكتفى صاحب الإرشاد الرضى ، فاعلمه هو مختار الشيخ الأقدس .

(١) اعل عدم الفهم لما أن ظاهر سياق الحديث أنهم يسقون بحقيقة المصاراة لامثالها ، و يمكن الجواب عن أصل الاشكال بأنهم يسقون بعد دخولهم النار ، أو يقال يسقون بمصاراة من سبقهم من الكفرة المردة .

(٢) و بذلك جزم الطيبي إذ قال : قيد السؤال بالاجتماع في مقام واحد لأن تراجم السؤال و إزدحامهم بما يدهش المسؤول بهم ، ويصير عليه إتجاح مآربهم و إسعاف مطالبهم ، انتهى .

(٣) قال الطيبي : لما لم يكن ما ينقصه المحيط محسوساً و لا معتداً به عند العقل بل كان في حكم العدم ، كان أقرب المحسوسات و أشبهها بإعطاء حوائج الخلق كافة ، فإنه لا ينقص مما عنده شيئاً ، وقال ابن الملك : أو يقال إنه من باب الفرض و التقدير ، يعنى لو فرض النقص في ملك الله لكان بهذا المقدار ، انتهى .

وقوع النفس ثمة و إن قل ، بل المراد عدم النقص أصلاً بناء على ما هو العادة أن أرباب العرف لا يعدون ذلك النقص في البحر في شيء من مراتب نقصان ، و إلا فليس ثمة نقصان وإن قل . قوله [لو لم أسمعه إلا مرة الخ] جزاؤه لما حدثكموه . محذوف . قوله [إن الله قد غفر الكفيل (١) الخ] ومن هاهنا يعلم أن القتل في بني إسرائيل لم يكن توبة كل جنابة ، بل لجنايات معينة كالإشراك بالله .

قوله [أحدهما عن نفسه] وإن كان مستنبطه من كلامه عليه السلام ، والغرض من ذلك بيان إسراع المؤمن في التوبة لأجل أنه يستعظم الذنب فيخاف منه ما لا يخاف المنافق . قوله [أرجع إلى مكاني الذي أضللتها فيه] و ذلك لأن الإبل عادته أن يجلس في الموضع الذي جلس فيه مرة ، فظن الرجل أن راحلتي لعلياً أن تعود فتجلس حيث كنت أجلسها أولاً . قوله [كل إن آدم خطاء (٢)] أى خطاء تافى

(١) و الكفيل اسم الرجل كما في جمع القوائد برواية رزين عن ابن عمر رضي الله عنه رفعه : كان فبين كان قبلكم رجل اسمه الكفيل ، و كان لا يتوع من شيء ، الحديث ، و ما أفاده الشيخ من القتل في بني إسرائيل توبة لهم ذكره المفسرون في تفسير قوله تعالى : بضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، قال السيوطي في الجلالين : كقتل النفس في التوبة وقطع أثر التجاسة ، انتهى .

(٢) قال القاري : أى كثير الخطاء ، أفرد نظراً إلى لفظ الكل ، و في رواية خطأون نظراً إلى المعنى ، قيل : أراد الكل من حيث هو كل ، أو كل واحد ، وأما الأنبياء صلوات الله عليهم فاما مخصوصون عن ذلك ، و إما أنهم أصحاب صفات ، و الأول أولى ، أو يقال : الزلات المنقولة عن بعضهم محمولة على الخطاء و النسيان ، انتهى . قلت : و الأوجه ما أفاده الشيخ ، و ما يبد خطاً في حقهم لا يجب أن يكون خطأ في حقنا ، فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين ، ولذا قالوا في شرح قوله عليه السلام : إنه عليه السلام

منزله عند الله تعالى ، فدخل فيه كل الناس حتى الأنبياء.. قوله [و يبتليك] أى بترك المصيبة أو غيرها.. قوله [و مكحول قد سمع] وكذلك (١) من ذكر منه أنه كان يقول هذا ، ثم هو المكحول الشامى ، و المكحول الأزدي قد ذكر هاهنا تباعاً واستطراداً ، و البحث إنما هو عن الشامى .

قوله [عن تميم عن عطية] هكذا يوجد في النسخ (٢) ، و الذى يظهر

ليغان على قلبي : إنه و إن لم يكن ذنباً لكنه بالنسبة إلى سائر أحواله المالية هبوط و نزول فناسبه الاستغفار .

(١) حاصله أن مكحولا الوارد في السند هو المكحول الشامى ، و هو المراد في قوله : و مكحول قد سمع واثلة بن الأسقع إلخ . و هو الذى حكى عنه في السند الآتى أنه إذا يسأل عن شئ فكثيراً ما يقول ندانم بمعنى يجب في الفارسية لأنه كان من آل فارس ، يقال كان من أهل كابل ، و اسم أبيه سهراب ، كثير الإرسال عن الصحابة ، و الجمهور على أنه لم يسمع إلا من هذه الثلاثة . بسطه الحافظ في تهذيبه ، و أما مكحول الأزدي فرجل آخر في هذه الطبقة ، ذكره المصنف للتمييز ، ولا يذهب عليك أن في النسخ الهندية التى بأيدينا من جامع الترمذى ذكر فيها شيخ الأزدي عبد الله بن عمرو بالواو ، و في النسخة المصرية و كتب الرجال ابن عمر رضى الله عنه بلا واو ، فتدبر .

(٢) أى من النسخ الهندية ، و أما في المصرية ففيها تميم بن عطية ، و معنى قول الشيخ من [تلاميذه] أى من تلاميذ مكحول ، فقد قال الحافظ : تميم بن عطية العنسى الشامى روى عن مكحول وغيره ، و عنه إسماعيل بن عياش وغيره ، روى له الترمذى أثراً موقوفاً عليه . انتهى . ولا يذهب عليك أن ما في هامش النسخة الأحمدية من قوله نجيم بن عطية تحريف من الناسخ ، ليس في رواية الستة أحد اسمه نجيم بن عطية .

بمطالبة كتب أسماء الرجال أنه تميم بن عطية من تلامذه . قوله [لقد مزجت] أى كلامك . [بكلمة لو مزج (١) بها ماء البحر لمزج] أى غلب (٢) فى المزج فان المغالبة من خواص نصر . قوله [كانوا رأى عين] مفعول (٣) مطلق وفعله محذوف . قوله [احفظ الله بحفظك] كانها كلمة تشمل جميع ما يرد (٤) بعدها على ما يظهر بالتأمل .

قوله [رفعت الأقلام و جفت الصحف (٥)] هذا بناء على العادة فان الكاتب

(١) قال التوربشقى : قد حرفت ألفاظ هذا الحديث ، و الصواب لو مزجت بالبحر ، قال الطيبي : لعل التخطئة من أجل البداية لا الرواية ، إذ لا يقال مزج بها البحر بل مزجت بالبحر ، وأنت خير بأن الابراد ساقط ، أما أولا فلان الخلط يكون من الجانبين ، فكل من المعترجين يمزج بالآخر ، و ثانيا غرض الكلام بسباق الحديث أوضح من سياق التوربشقى إذ فيه حينئذ إشارة إلى أن هذه الكلمة باعتبار الوزن كبيرة وعظيمة بحيث لو مزج بها البحر مع عظمه و وسعه لغلته

(٢) إن كانت الرواية ينأى المجهول فضلا إشكال فى التفسير ، وإن كانت يبناء الفاعل فهو مشكل وللتأويل مساع ، وهذا كله بالسباق الذى عندنا من النسخ الهندية و المصرية بصيغة التذكير ، وأما على ما حكاه صاحب المشكاة من رواية الترمذى و أحمد و أبى داؤد بلفظ لمزجته ، وهو كذلك فى رواية أبى داؤد بلفظ التانيث . فالتفسير بقوله لغاية واضح .

(٣) قال القارى : بالنصب أى يذكرنا بالنار أو الجنة حتى صرنا كأننا نرى الله ، أو الجنة و النار رأى عين ، فهو مفعول مطلق باضممار نرى ، وفى نسخة بالرفع على أنه مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو خبر مبالغة كرجل عدل ، انتهى .

(٤) و الحديث جميع أجزائه أبواب التصوف .

(٥) لا يقال : إنه يخالف قوله تعالى « يحضو الله ما يشاء و يشئ » لأن الغرض

مادام قلعه ربطاً فانه يغير ويثبت . قوله [اعقلها وتوكل] فأعلى (١) مراتب التوكل أن يباشر الأسباب ولا يعتمد عليها ، ثم أن لا يباشر الأسباب ، ثم لا يشفى بعد ذلك ، و هو أن يباشر الأسباب ويتوكل عليها ، قوله [قال : حفظت من رسول الله ﷺ الخ] ليس (٢) المراد أني لم أحفظ سوى ذلك ، بل المراد أن ذلك مما حفظه منه ﷺ .

قوله [لا يبدل] مفعوله (٣) محذوف إضافة الإحاطة والتعميم ، أى لا يبدله

و الاثبات أيضاً بما جفت الصحف ، كذا في المرقاة .

(١) و لمساخ السلوك في ذلك تفاصيل طويلة مبسطة في كتب الفن ، لاسيما في الاحياء و شروحه ، و جملوا الأسباب عدة أنواع ، متيقنة و مظنونة و متوهمة . و كذا القلوب مختلفة ، تشوش بالاشتغال ، و لا تشوش بها ، و جملوا لكل باب منها جزءاً مقسوما لا يسع تفصيلها بل و لا إجمالها هذا المختصر ، و تقدم شئ من ذلك في أول أبواب الطب .

(٢) وذلك لأن المرويات عن الحسن مرفوعة مع التصريح بالسماع أو الرؤية عديدة ذكرت في مسند أحمد وغيره ، و القصة التي أشار إليها الترمذي هي ما أخرجه أحمد في مسنده عنه قال : أذكر أني أخذت ثمرة من تمر الصدقة فألقيتها في في ، فأنزعها رسول الله ﷺ بلعابها فألقاها في التمر ، فقال له رجل : ما عليك لو أكل هذه الثمرة ؟ قال : إنما لأنا أكل الصدقة ، قال : وكان يقول : دع ما يريك إلى ما لا يريك ، فإن الصدقة طمانينة ، و إن الكذب ريبة . قال : و كان يعلمنا هذا الدعاء : اللهم اهدني فيمن هديت ، و عافني فيمن عافيت ، الحديث .

(٣) هكذا في الأصل ، و الظاهر من المفعول ما تاب عن الفاعل ، و على هذا يكون لا يبدل بناء المجهول ، كما أعرب عليه بذلك في الكتاب . و على ما أفاده من قوله : و يمكن إرجاع الضمير يكون بصيغة المعلوم ، و في المصرية ❦

شئ ، ويمكن إرجاع الضمير إلى ما ذكر في السؤال من الاجتهاد في العبادة ، لكنه على هذا يحلو عن هذا التعميم ، و فضل الرعة (١) على الخصال كلها مسلم . قوله و [أنكح لله] أى لا يزال في إنكاح ابنته ، أو أخيه ، أو من وليها بمال أو نسب ، و إنما بغيته فيه مرضاته سبحانه .



لا تعدل بالنون . و على هذا فحذف المفعول ظاهر . و كذلك ما في المجمع إذ قال : لا تعدل بالرعة يجوز كونه بالجزم للمخاطب ، أى لا تقابل شيئاً بالورع ، و كونه خبراً متفياً بضم تاء و فتح دال ، أى لا تقابل خصلة ، انتهى . و لفظ جمع القوائد برواية رزين عن جابر : لا يعدل الورع بشئ ، و في المشكاة برواية القرمذى : لا تعدل بالتاء ، و حكى القارى عن المظهر الاحتمالين المذكورين عن المجمع ، ثم قال : ضبط لا يعدل بصيغة المذكر المجهول على أن الحار و المجرور نائب الفاعل ، وهو ظاهر جداً ، انتهى . (١) بكسر الواو و تخفيف العين ، أى الورع ، قال المظهر : الورع أفضل من كل خصلة ، و قال الواغب : الورع في عرف الشرع عبارة عن ترك التسرع إلى تناول أعراض الدنيا ، و ذلك ثلاثة أضرب : واجب و هو الاحجام عن المحارم ، و ذلك للناس كافة ، و نذب و هو الوقوف عن الشهوات ، و ذلك للأوساط ، و فضيلة و هو الكف عن كثير من المباحات ، و الاقتصار على أقل الضرورات ، و ذلك للنيين و الصديقين و الشهداء و الصالحين ، كذا في المرقاة .

أبواب صفة الجنة (١) عن رسول الله ﷺ

قوله [في الجنة شجر يسير الراكب في إلخ] يمكن أن يكون هذا صفة شجرة منها معينة (٢) ، و يمكن أن تكون جميع أشجار الجنات كذلك ، ولا يبعد

(١) قال القارى : الجنة البستان من الشجر المتكاثف المظلل بالتضاف أغصانه ، انتهى . و قال الراغب : أصل الجن ستر الشيء عن الحاسة ، و الجنان القلب لكونه مستوراً عن الحاسة ، و الجنة كل بستان ذى شجر يستر بأشجاره الأرض ، قال تعالى : لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال ، و قد تسمى الأشجار السائرة جنة ، و سميت الجنة إما تشبيهاً بالجنة في الأرض و إن كان بينهما بون ، و إما لستره نعمها عنا المشار إليها بقوله عز اسمه : فلا تعلم نفس ما أخفى لهم الآية : وقال ابن عباس : إنما قال تعالى : جنت ، بلفظ الجمع لكون الجنان سهماً : جنة الفردوس ، و جنة عدن ، و جنة النعيم ، و دار الخلد ، و جنة المأوى ، و دار السلام ، و عطين ، انتهى . و بوب البخارى في صحيحه : ما جاء في صفة الجنة و أنها مخلوقة ، قال الحافظ : أى موجودة الآن ، وأشار بذلك إلى الرد على من زعم من المعتزلة أنها لا توجد إلا يوم القيامة ، و قد ذكر البخارى أحاديث كثيرة دالة على ما ترجم به ، و أصرح بما ذكره في ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داؤد بإسناد قوى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : لما خلق الله الجنة قال لجبرئيل : اذهب فانظر إليها ، الحديث ، انتهى .

(٢) قال ابن الجوزى : يقال إنها طوبى ، قال الحافظ في الفتح : وشاهد ذلك

أن يقال : إن هذه الصفة صفة نوع من أنواع أشجارها ، ثم قد ورد في هذه الرواية «لا يقطعها» و الرواية الثانية بعد ذلك ساكنة عن ذلك (١) ، ولا بعد في حملها على هذه . وقوله فيها [وذلك الظل الممدود] يعنى أن الذى وقع في الآية من قوله تعالى : « و ظل ممدود » المراد به ظل هذه الشجرة ، و كونه ممدودا ظاهرا ، و إطلاق الظل عليه تشبيه (٢) و مجاز ، إذ لا شمس هناك و لا قمر ، و لا نور يحجب الشجر من غير هذين . قوله [و شمعنا الأولاد] والمراد بالشمس لازمه من التقييل و العساق ، و لا استحالة في حمله على حقيقة وإن كان فيه بعدما . قوله [لو أنكم تكونون إذا خرجتم من عندى كنتم على حالكم ذلك إلخ]

☀ في حديث عتبة عند أحمد و الطبراني و ابن حبان ، فهذا هو المعتمد ، خلافا لمن قال : إنما تكثرت للتشبيه على اختلاف جنسها بحسب شهوات أهل الجنة . انتهى .

(١) أى عن عدم القطع . فيمكن حملها على ذلك ، بأن يقال : إن عدم ذكر «لا يقطعها» في الحديث الآتى اختصار ، ولامانع عن تعدد الأشجار ، ويمكن أن يقال : إن المقصود في الحديث الآتى بيان بسط الظل لاتحادها .

(٢) يعنى أن الظل في الأرف ما بقى من حر الشمس ، و قد قال تعالى «لا يرون فيها شمساً و لا زمهريراً» قال القارى : قد يراد بالظل ما يقابل شعاع الشمس ، ومنه ما بين ظهور الصبح إلى طلوع الشمس ، ويمكن أن يكون للشجرة من الثور ما يكون لما تحته كالحجاب السائر ، انتهى . قال الحافظ : قوله في ظلها أى في نعيمها و راحتها ، و منه قولهم عيش ظليل ، وقيل : في ناحيتها ، يقال : أنا في ظلك أى في ناحيتك ، و روى عن ابن عباس أن الظل الممدود شجرة في الجنة على ساق قدر ما يسير الراكب المجد في ظلمامة عام من كل نواحيها ، فيخرج أهل الجنة يتحدثون في ظلها ، فيشتمى بعضهم اللهو ، فيرسل الله رجلاً فيحرك تلك الشجرة بكل لحو كان في الدنيا . انتهى .

تكرار الكون فيه كتكراره (١) فى قول المتنبي :

لو كن يوم جرين كنى كصبرنا يوم الرحيل لكن غير سجام

قوله [و لو لم تذنبوا إلخ] أفاد هذه الجملة أن طربان أمثال

هذه الغفلات بما يد (٢) ذنبا و يجب الاستغفار منه ، و ايس لى آدم بد منه ،

ولو فرض ارتفاعها عنهم لخلق الله قوما آخرين مذنبين ليظهر صفة غفرانه . قوله

[يا رسول الله مم خلق الخلق] لما رأوا تلونهم و تبدلهم وقتا فوفا كما بينه بين

يدى النبي ﷺ ، سألوه عن مادتهم التى خلقوا منها ، ليعلموا بذلك أن هذا اللون فى

الانسان هل هو مادي لهم و طبعى أم طارىء ، إلا أنهم عموا السؤال فسألوا مادة

الخلق أجمع ، و أنت تعلم ما فى الماء (٣) من سرعة قبله الاشكال و تركه لها ،

ويمكن أيضا أن يكون سؤلهم هذا وقع فى محل آخر . قوله [ثم قال : ثلاث لا يرد

دعوتهم] فلم قبلهم و استحقاقهم الجنة ، فوجب على من أحب دخولها إحراز

هذه الفضائل . قوله [يرفعها فوق الغمام] كناية (٤) عن سرعة القبول فان الغمام

(١) و يحتمل عندى أن يكون « كنتم » بمعنى بقيتم و دمتهم ، والحديث بمعنى

ما تقدم من حديث حنظلة بلفظ : لو تدمرون على الحال التى تقومون بها

من عندى لصاحبتكم الملائكة ، و لفظ مسلم من حديث حنظلة : لو كانت

تكون قلوبكم كما تكون عند الذكر لصاحبتكم الملائكة .

(٢) أى فى حق السائلين و هم الصحابة الكرام و النجباء العظام ، وإن لم تكن

ذنبا فى حق غيرهم ، و يمكن أن يكون غرض الكلام ترقيا بما سألوه ،

يعنى هذه الغفلات ليست بذنوب ، و صفة الغفارية تقتضى سبق الذنوب

أيضا فضلا عن الغفلات .

(٣) قال القارى : قبل أى من النطفة ، و الظاهر أنه اقتباس من قوله تعالى

« وجعلنا من الماء كل شئ حى » وذلك لأن الماء أعظم واده ، أو فرط

احتياجه إليه ، و ارتفاعه عنه ، انتهى .

(٤) و على هذا فرفع فوق الغمام يراد به رفع الدعاء بوضعها على الغمام ،

لحقها بسرع ارتفاعها إلى فوق .

[باب في صفة غرف الجنة] قوله [قال : إن في الجنة جنتين] الجنة الأولى (١) هي الجنة الاصطلاحية ، والمراد بالجنتين درجتان منها . [على وجهه] إن أريد به وجه القوم فهو مستغن (٢) عن البيان ، وإن أرجعت الضمير إليه سبحانه ففيه إشكال ، لأنه يلزم إحاطة الرداء أبدا ما كان له تبارك و تعالى ، والجواب (٣) أن قوله في جنة عدن لما كان ظرف الرداء لا يلزم ذلك ، فالمعنى أن رداء الكبراء على وجهه سبحانه على ما هو منه في جنة عدن . قوله [لا يرون الآخرين] مثلا بقريهم الاستحياء بما يريدون فعله .

❦ و المشهور عند الشراح في معناه أنه يتجاوز به عن الغمام . و الأوجه ما أفاده الشيخ ، لأن التجاوز بالغمام لا تخصيص لها لدعوة المظلوم ، بل بعم الكل ، فتأمل .

- (١) يعنى المراد بقوله [إن في الجنة] الجنة الاصطلاحية ، والمراد بقوله [جنتين] درجتان ، يعنى في الجنة درجتان من فضة و درجتان من ذهب .
- (٢) وإفراد الضمير باعتبار الخلق أيا ما كان ، و هذا الترجيح معروف بينهم كما ذكروه في روايات الحجاب من أحاديث الاسراء ، قال القاضي في الشفاء : ما في هذا الحديث أى حديث الاسراء من ذكر الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق ، فهم المحجربون و الباري جل اسمه مزمع عما يصحبه ، إذا الحجب إنما تحيط بمقدر محسوس ، و لكن حجه على أبصار خلقه و بصائرهم و إدراكهم بما شاء ، و كيف شاء ، و متى شاء ، ففي هذا الحديث ، و خرج ملك من الحجاب يجب أن يقال إنه حجاب حجب به من وراءه من ملائكته عن الاطلاع على مآذونه من سلطانه ، و عظمته ، و عجائب ملكوته ، و جبروته : انتهى .

- (٣) و قال المازرى : كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما تفهم ، و يخرج لهم

[باب صفة درجات (١) الجنة] قوله [من صام رمضان إلخ] لما كان فيه معنى النبي صبح الاستثناء بعد ذلك ، فان معنى قولك : من يأتيني فله درهم لا يأتيني أحد إلا كان له درهم .

قوله [و هذا عندى أصح إلخ] لأن راوى الحديث هو معاذ لا عبادة ، فلا روية عن معاذ هو الصحيح ، و قوله بعد ذلك : عطاء لم يدرك معاذاً لا يقدح في صحته ، غاية الأمر أن يكون منقطعاً ، ويرتفع انقطاعه بثبوت الاتصال في إسناد آخر ، ثم أراد المؤلف بيان حديث عبادة الذي قد كان أشار إليه فقال : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن إلخ .

[باب في صفة نساء أهل الجنة] قوله [فروة بن أبي المقراء] بتقديم (٢)

الاشياء المضوية إلى الحسن ليقرب تناولهم ، فغير عن زوال المانع و رفعه عن الأبصار بذلك . وقال عياض : كانت العرب تستعمل الاستمارة كثيراً فخصاطبة النبي ﷺ لهم برداء الكبرياء على وجهه من هذا المعنى . وقال الكرماني : هو من المشابهات ، فاما مفروض أو متأول بأن المراد بالوجه الذات ، و الرداء صفة من الصفات اللازمة الميزة عما يشبه المخلوقات ، ثم استشكل ظاهر الحديث بأنه يقتضى أن رؤية الله تعالى غير واقعة ، وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر ، إذ رداء الكبرياء لا يكون مانعاً من الرؤية ، إلى آخر ما بسطه الحافظ .

(١) و بشكل على أحاديث الباب ما سيأتى في «أبواب فضائل القرآن» من أن درجات الجنة على عدد آيات القرآن ، و حل أكثر المحشين أحاديث الباب على مجرد التكثير دون التحديد ، ولوحات على الثاني فيمكن الجمع عندى بأن منزلاً واحداً طالما يتضمن عدة منازل قصار فالأمانة باعتبار المنازل الكبار ، و جعلها تبلغ إلى عدد آى القرآن .

(٢) يعنى بالعين المججمة بعدها راء مهملة ، قلت : و يفتح الميم و المد اسمه

المجبة على المهلة .

قوله [عبيدة بن حميد] كل عبيدة قارن حمداً فهو مكبر و قاله مكبر

الرتبة (١) مصنف .

قوله [لكل رجل منهم زوجتان] اختلفت الروايات (٢) في ذلك ، والظاهر

مديكرب ، و ابنه فروة من مشايخ البخارى .

(١) يبنى في كل موضع جاء عبيدة بن حميد فالاول مكبر ، والثاني الذى هو

كبر رتبة لكونه ابا مصنف تلفظاً ، قال صاحب المغنى : عبيدة كله بالضم

إلا ابن عمرو السلفى ، و أبى سفيان ، و ابن حميد ، انتهى .

(٢) كما بسطها الحافظ في الفتح ، و فى أكثرها ثنتان و سبعون زوجة ، قال :

و أكثر ما وقعت عليه من ذلك ما أخرج أبو الشيخ فى العظمة ، والبيهق

فى البعث ، من حديث عبد الله بن أبى أوفى رفعه أن الرجل من أهل الجنة

ليزوج خمسمائة حوراء ، وأنه ليقضى إلى أربعة آلاف بكر ، وثمانية آلاف

ثيب ، و فيه راو لم يسم . قال ابن القيم : ليس فى الأحاديث الصحيحة

زيادة على زوجتين سوى ما فى حديث أبى موسى (عند البخارى وغيره)

إن فى الجنة للمؤمن الحبة من لؤلؤة فيها أهلون يطوف عليهم ، ثم جمع

الحافظ بعض الوجوه الذى ذكرها الشيخ و غيرها ، ثم قال : و استدل

أبو هريرة بهذا الحديث على أن النساء فى الجنة أكثر من الرجال كما

أخرجه مسلم من طريق ابن سيرين عنه ، و هو واضح ، لكن يعارضه

قوله عليه السلام فى حديث الكسوف : رأيتكن أكثر أهل النار ، و يجب أن لا يلزم

من أكثرتهن فى النار نفي أكثرتهن فى الجنة ، لكن بشكل عليه قوله عليه السلام

فى الحديث الآخر : اطلعت فى الجنة فرأيت أقل ساكنيها النساء ، و يحتمل

أن يكون الراوى رواه بالمعنى الذى فهمه من أن كونهن أكثر ساكني النار

يلزم منه أن يكن أقل ساكني الجنة ، وليس ذلك بلازم لما قدمته ، و يحتمل

أن يكون ذلك فى أول الأمر قبل خروج العصاة من النار بالشفاعة ، انتهى .

أن ذكر عدد لا ينفى ما فوقه ، أو يقال زوجتان من أزواج نساء الدنيا ، والباقيات من الخور العين ، أو يقال لكل أهل الجنة زوجتان ، وما ورد من العدد الزائد على ذلك فهو لأهل درجة خاصة معينة عند الله ، والعموم هناك حيث قال النبي ﷺ : لكل منهم كما قال في هذا الحديث ، ليس إلا عموم نوع منهم خاص وصف ، لا عمومًا جنسيًا يشمل كل الأفراد بحيث لا يشذ منه شيء .

قوله [يعطى المؤمن قوة كذا وكذا (١)] إلخ [الظاهر أنه ﷺ ذكر هناك عدداً أقل من المائة كخمسين أو ستين ، فلما تعجبوا منه وسألوا أنه هل يطبق ذلك ؟ فأنهم استبعدوا ذلك لا رأوا من حالهم ، قال النبي ﷺ دافعاً تعجبهم واستبعادهم : كيف لا يطبق خمسين وإنه يعطى قوة مائة ، نصح سؤالهم بسد إخباره ﷺ ، أو يقال (٢) .

قوله [و مجامير الآلوة إلخ] (٣) .

(١) أى قوة جماع كذا وكذا من النساء ، فكذا وكذا كناية عن عدد النساء كخمسين وستين ، أو كناية عن مرات الجماع ، كعشرين مرة أو أربعين مرة ، وعلى هذا فالملق إذا كان يعطى قوة مائة امرأة فهو يطبق الجماع أربعين مرة أو خمسين مرة بالبداية ، مأخوذ من شروح المشكاة .

(٢) يباح في المتقول عنه بعد ذلك ، وليس في الإرشاد الرضى أيضاً بأكثر مما تقدم عن الشيخ ، فأنه أعلم بما أراد الشيخ لإيراده بعد ذلك .

(٣) يباح في المتقول عنه ههنا أيضاً ، ولم يتعرض عن هذا القول في الإرشاد الرضى ، وقال القارى : الآلوة بفتح الهمزة وضم الهمزة واللام وتشديد الواو ، وحكى ابن التين كسر الهمزة وتخفيف الواو ، والهمزة أصلية ، وقيل زائد ، قال الأصمى : أراها فارسية عربية ، قال النووى : هو المود الهندى ، قال الحافظ : المجامر جمع بحرة وهى البحرة ، سميت بحرة لأنها

[باب في صفة ثياب أهل الجنة] قوله [ارتفاعها لكا بين السماء إلخ]

أى مع الدرجة (١) التى هى مفروشة عليها كما سيبنى من المؤلف .

✽ يوضع فيها الحجر ليفوح به ما يوضع فيها من البخور . وفى المجموع : جمع بحر بالكسر والضم ، فبالكسر موضع وضع النار للبخور ، و بالضم ما يتبخر به وأعد له البحر ، و هو المراد هاهنا ، أى بخورهم بالآلوة . و قال الطيبي : جمع بحر بفتح الميم ما يوضع فيه البحر ، و بكسرهما الآلة . قال الحافظ : قيل جمعات بحارهم نفس العود ، لكن فى الرواية الثانية وقود بحارهم الآلوة ، فعلى هذا فى رواية الباب يجوز ، قلت : لا حاجة إلى التجوز على ما قاله الطيبي من جمع آلة ، أو على ما فى المجموع من جمع بحرة بالضم ، و أشكل على الحديث أن رائحة العود تفوح بوضعه فى النار والجنة لا نار فيها ، وأجيب باحتمال أن يشتعل بغير نار ، بل بقوله كن ، وإنما سميت بحرة باعتبار الأصل ، و يحتمل أن يشتعل بنار لا احتراق فيها ولا ضرر ، أو بفوح بغير اشتعال ، أو يشوى خارج الجنة ، أو بأسباب قدرت لانفجازه و لا تعين النار . قال القارى : و قد يكون بالنور وهو فى غاية من الظهور . قال القرطبي : يقال أى حاجة لهم إلى البخور وريحهم أطيب من المسك ؟ و يجاب بأن نعيم أهل الجنة من أكل شرب و طيب ليس عن ألم الجوع و الظمأ و الدن ، إنما هى لذات مترادفة و نعيم متوالية ، هكذا فى شروح البخارى .

(١) و على هذا فمقدار ما بين السماء و الأرض بيان لبعد ما بين الدرجتين ، و به فسر المصنف ، زاد فى لارشاد الرضى : ذلك لما أنه لاجس فى اعتلاء القرش بنفسها بهذا المقدار ، و بكلا الاحتمالين فسر القارى إذ قال : أى اعتلاء فرش الجنة أو ارتفاع الدرجة التى فرشت الفرش المرفوعة فوقها ، انتهى . وحكى السيوطى فى تفسير قوله تعالى « وفرش مرفوعة » ✽

[باب صفة طير الجنة] قوله [أكلتها أضخم منها] على وزن (١) بررة ،
أو على زنة فاعلة ، أى الجماعة الأكلة .

[باب فى صفة خيل الجنة] قوله [فلا تشاء أن تحمل فيها على فرسين]
جوابه محذوف ، أى إلا حملت .

توله [قال : فلم يقل ما قال لصاحبه] لأنهم لو سألوا كذلك ، وأجاب كل
سائل حسب ما تضمنه سؤاله آل الأمر إلى التطويل ، فبين كلمة تندرج فيها جميع ما هم
يسألون عنه ، و فرق ما بين أسئلتهم (٢) هذه و بين الأسئلة التى نهوا عنها فى

✽ من الآثار ما يدل على اعتلاء القرش بنفسها بهذا المقدار . ورجع التوريشى
مختار الشيخ كما حكى عنه القارى بلفظ : قول من قال المراد منه ارتضاع
القرش المرفوعة فى الدرجات و ما بين كل درجتين كما بين السماء وأرض
و أعرف الوجوه .

(١) يعنى بفتحات جمع آكل كطالبة جمع طالب ، أو بمد الهمزة بصيغة الواحد
المؤنث بتأويل الجماعة ، و يظهر من كلام القارى ترجيح الاول ، و قال
أيضاً : يعنى فى ذلك النهر أو فى أطرافه جنس من الطيور طويل العنق
كاعتاق الجزر - بضم الجيم و الزاى - جمع جزور ، والمعنى أنه أعد للنهر
لأكل منه أصحاب شرب ذلك النهر ، فانه بها يتم عيش الدهر ، انتهى .

(٢) يعنى أن أسئلتهم عن كيفية الجنة ونحوها لا تدخل فى الأسئلة المنسوبة فى
الآية ، فان هذه الأسئلة تبهمهم على تحمل المشاق فى تكثير العبادات ، والمنية
عنها ما أن تبدء تسوء السائلين ، و يختلف أهل التفسير فى تفصيل الأسئلة
المنية ، فقال الرازى فى تفسيره إلى أن السؤال على نوعين : أحدهما السؤال
عن شئ لم يذكره فى الكتاب والسنة بوجه من الوجوه فهو منهى عنه ،
و الثانى السؤال عن شئ نزل به القرآن لكن السامع لم يفهمه كما ينبغى
فهاهنا السؤال واجب ، انتهى . و قيل غير ذلك من الوجوه التى ليس
هاهنا محن تفصيلها .

قوله تعالى ويا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوكم فإن هذه متضمنة
ترغيباً في نعيم الآخرة تبعثهم على تحمل الكلف في طاعته سبحانه بخلاف تلك .

قوله [بروى من أكبر] أى غرائب (١) كما يئنه بقوله : لا يتابع عليها .

[باب في كم صف أهل الجنة] قوله [ثمانون من هذه الأمة] هذا

لا ينافي كونه رجى أقل منها .

قوله [نحواً من أربعين] أى كسأ أربعين رجلاً أو أقل منها أو أكثر في

هذه القبة [ليضغظون (٢) إلخ] و لا يكون في ذلك التضاضط و التواحم آذى

و لا تكليف . قوله [أبى العشرين] (٣) .

[باب في سوق الجنة] قوله [في مقدار يوم الجمعة] إنما قال ذلك لأن

نعمه لا ليل و لآهار حتى يتحقق الأسبوع الحقيقى ، وإنما هو (٤) تقدير ونحمين .

(١) فان المتكر يطلق على معنيين بطلا في البذل ، أحدهما ماخالف فيه الضعيف

القوى ، و الثانى ما تفرد به الضعيف بدون اشتراط المخالفة .

(٢) قال القارى : بناء المجهول أى ليحسرون ويضيقون على الباب . وقال المجد :

ضغظه عصره و زجه و غمره إلى شئى ، و منه ضغطة القبر ، وتضاغطوا

ازدحوا ، انتهى .

(٣) يباشر في الأصل بعد ذلك ، و لعله أراد أن يكتب سبب هذه الكنية

فلم يتفق له ، و لم أجد فيما عندى من الكتب سبب ذلك ، و لا بعد في أن

يكون له عشرون ولداً فاشتهر بذلك لأجلهم .

(٤) و بهذا جزم القارى إذ قال : في مقدار يوم الجمعة ، أى قدر إتيانه ، والمراد

مقدار الأسبوع ، انتهى . و في الحاشية عن اللغات : و الظاهر أن المراد

يوم الجمعة ، فإنه ورد الأحاديث في فضائل يوم الجمعة أنه يكون في الجنة يوم

جمعة كما كان في الدنيا و يحضرون ربهم ، إلى آخر الحديث . وقال القارى

أيضاً تحت حديث مسلم عن أنس مرفوعاً : إن في الجنة لسوقاً يأتونها كل

قوله [و يجلس أذانهم و ما فيهم من دقة] أى الذنوب (١) بحسب نفس الامر و عند الله ، و أما فيما بينهم فلا يعد أحد أحداً دنياً و لا أقل من نفسه ، بل كلهم أعزة شرفاء .

قوله [هل تتهاون] من المراء بمعنى الجدال ، أو المرية (٢) بمعنى الشك ، أى لا تواحم فى رؤيته حتى يمنع أحد أحداً ، أو لا شك فى تحققه و بيقينه .

قوله [فيذكرو بعض غدراته (٣)] ليزداد فى شكر نعمه ، فإن هذا الانعام مع تلك الجنايات أوجب للشكر .

باب [فى رؤية الرب (٤) تبارك و تعالى] قوله [لا تضامون بتشديد

ميم جمعة ، الحديث . قال النووي : السوق بجمع لأهل الجنة يجتمعون فيها فى كل مقدار جمعة أى أسبوع ، ليس هناك أسبوع حقيقة لفقد الشمس و الليل و النهار . قلت : وإنما يعرف وقت الليل و النهار بلوغاً أستار الأنوار و رفعها على ما ورد ، فهذا يعرف يوم الجمعة و أيام الأعياد ، و ما يترب عليها من الزيارة و الرقية ، انتهى .

(١) و فى الحاشية عن الطيبي : المراد أذانهم مرتبة ، و أعظم درجة بالنسبة إلى من عساه ، و ليس المراد أخسهم من الدرامة بمعنى الخسة ، و لنفع هذا التوهم قال : و ما فيهم من دقة .

(٢) و بكلا الاحتمالين فسر الحديث أصحاب الفن ، و جزم القارى بالثانى ، ويؤيد الأول ما فى الصحيحين و غيرهما من حديث : كانوا فى هذا القمر لا تضامون فى رؤيته ، الحديث ، وسيأتى عند المصنف .

(٣) قال القارى : بفتح الفين المجمة و الدال المهجلة جمع غدرة بالسكون بمعنى ترك الوقاء ، و المراد معاصيه لأنه لم يف بتركها الذى عهد الله إليه .

(٤) أى فى القيامة ، و فيها خلاف لأهل البدع ، فأنبتا أهل السنة و الجماعة ، و أنكرا المعتزلة و الجهمية و الخوارج ، وبنى الاختلاف اختلافهم فى حقيقة الرؤية ما هى كما بسط فى المطولات .

الميم و تخفيفه (١) ، أى لا تردحون ، أى لا ازدحام هناك فى رؤيته ، أو لا تظلمون ، أى لا يظلم أحد أحداً فيمنعه عن رؤيته تبارك و تعالى .
قوله [غدوة و عشية إلخ] هذه الطائفة أعلى الناس منزلة . و الرؤية فى أسبوع لكل مؤمن ، و لعل فيما بين ذلك منازل .

قوله [إن أهل الجنة ليترآون فى الغرفة] أى لا يتمتعهم سقف الغرف و سطوحها عن ترآئهم فيما بينهم ، و ذكر الكواكب الشرق و الغرب للبناء على ما هو العادة من ترآئ الكواكب إذا كان فى المشرق أو المغرب ، و أما إذا صار فى وسط السماء فانهم لا يرونه قصداً إذ ذلك ، و إن كان التشبيه فى العلو يقتضى أن يذكر ما هو فى وسط السماء ، ولكن التشبيه هاهنا ليس فى العلو و الارتفاع ، بل فى البعد و الترانى .

قوله [فيظلمون خاتمين] لأنهم لما كانوا دخلوها ما كانوا أعلموا بأنه لاموت ، فلم يكن لهم أمن بعد . قوله [فيذبح (٢) ذبحاً على السور إلخ] و يكون هذا بعد خروج كل مقدر الخروج من النيران و إدخاله فى الجنة .

(١) قال القارى : بضم التاء و تخفيف الميم من الضيم و هو الظلم . قال الحافظ ابن حجر : و هو الأكثر ، و فى نسخة بفتح التاء من النظام بمعنى التواحم .

(٢) أشكل على الحديث بأن الموت العرض و العرض لا ينقلب جسماً فكيف يذبح ؟ فأنكرت طائفة صحة هذا الحديث و دفعته ، و تأوله آخرون بوجوه بسطها الحافظ فى الفتح ، و أنت خير بأن لا حاجة إلى التوجيه بعد ثبوتها فى روايات عديدة ، وإن لم تعرف كيفيتها ، على أنه عز اسمه قادر على تحويل الأعراض إلى الأجسام ، وقد ثبت بروايات كثيرة أن الأعمال تمثل فى صور تناسبها ، ويشكل على أحاديث وضع القدم و امتلاء جهنم منه ما فى الآيات من امتلائها ببليس و من تبعه ، ويمكن الجواب عنه بوجوه ☞

قوله [فلو أن أحداً مات فرحاً إلخ] بيان لغايتي الفرح في الخون ، إلا أنه لا موت ثمة .

[باب في احتجاج الجنة و النار] قوله [احتجت الجنة و النار إلخ]

أى بين كل منهما أن لى فضلاً عليك و عظمة منك ، فقالت الجنة : إن الضعفاء

تُعرف من المراد بالقدم كما بسطها أصحاب المطولات من أن المراد بها

الأممكة ، أو مخلوق خاص ، أو أحجار تلقى فيها ، وغير ذلك ، وهذا كله

على رأى الجمهور من أن قول جهنم : هل من مزيد سؤال ، و قيل : هو

استفهام إنكار ، أى لا محل للمزيد . فلا إشكال . و قال الرازى : قوله

هل من مزيد فيه وجهان : أحدهما أنه لاستكثارها الداخلين كما أن من

يضرِب عبده ضرباً مبرحاً أو يشتمه شتماً قبيحاً فاحشاً يقول المضروب : هل

بقى شئ آخر ، و يدل عليه قوله تعالى • لآملئن • لأن الامتلاء لا بد من

أن يحصل فلا يبقى في جهنم موضع خال حتى تطلب المزيد ، و الثانى أنها

تطلب الزيادة ، وحيث لو قال قائل : فكيف يفهم مع هذا معنى قوله تعالى

• لآملئن • ؟ نقول : الجواب عنه من وجوه : أحدها أن هذا الكلام ربما يقع

قبل إدخال الكل ، وفيه لطيفة و هى أن جهنم تغيظ على الكفار فتطلبهم ،

ثم يبق فيها موضع لعصاة المؤمنين فتطلب جهنم امتلاءها لظنها بقاء أحد من

الكفار خارجاً ، فيدخل العاصى من المؤمنين . فيبرد إيمانه حرارتها ويسكن

إيقانه غيظها فتسكن ، و على هذا يحمل ما ورد في بعض الأخبار أن جهنم

تطلب الزيادة حتى يضع الجبار قدمه ، و المؤمن جبار متكبر على ما سوى

الله تعالى ذليل متواضع لله ، الثانى أن تكون جهنم تطلب أولاً مسسة في

نفسها ، ثم مزيداً في الداخلين لظنها بقاء أحد من الكفار ، الثالث أن الملء

له درجات فإن الكيل إذا ملئ من غير كبس صح أن يقال ملئ و امتلاء ،

فاذا كبس يسع ، و لا ينافى كونه ملآن أولاً ، فكذلك في جهنم ملأها الله

ثم تطلب زيادة تضييقاً للكان عليهم وزيادة في التعذيب ، انتهى .

يكبرون (١) بالدخول في ، فكانت مسألة الكبر ، وقالت النار : إني كبرى ، إني أعظم الكبراء وأداهم ، فكانت كبيرة ، فقصي الله بينهما أن لكل منهما فضيلة (٢) جزئية . قوله [يغبطم الأولون إلخ] قد مر يسأله (٣) في قوله المتحابون في جلالي لهم منابر من نور إلخ .

قوله [يوشك الفرات يحمر عن كنز من ذهب] لعله (٤) بعد نزول عيسى عليه السلام ، وأورده هاهنا لبيان ما هو سبب لدخول الجنة أو النار . قوله [عما يعدل به] أى من كل (٥) ما يساوى به و يوازن .

قوله [الشيخ الزاني إلخ] فإن هذه القبايح (٦) مع قبح من هؤلاء صدورها فإن الزنا من الشيخ و الكبر من الفقير ، و أخذ أموال الغير من الغنى مستقبح جداً .

(١) يعنى يصيرون كبراء عظامه بسبب الدخول في ، فكأنى أسلم إليهم الكبر و العظمة و الشرافة بعد أن كانوا منقطعهم وأرداهم في أعينهم ، انتهى . (٢) باعتبار كونها مظهرين للجمال و الجلال و الرحمة و القهر ، و هما من صفاته عز اسمه ، ففى كل منهما يظهر صفة خاصة من صفاته لا يظهر في الأخرى ، انتهى .

(٣) أى فى باب الحب فى الله ، و تقدم منى على هامشه شئ من التفصيل . (٤) وعده صاحب الاشاعة فى الأمارات الدالة على قرب خروج المهدى عليه السلام و الغيب عند الله ، و وجه فى الارشاد الرضى لابرار الحسنة هاهنا بتوجيه آخر ، و هو أن المذكور من الأول بيان الجنة ، ولواحقها و الفرات من أنهارها فذكرها تبعاً . (٥) وفى المخرج : عما يعدل به أى يقابل النوم ، أى غلب النوم حتى صار أحب من كل شئ .

(٦) فكذا فى المنقول عنه ، و المعنى أنها مع قبحها فى نفسها أشد قبحاً من هؤلاء صدورها .

أبواب صفة جهنم عن رسول الله ﷺ

قوله [يوقى بجهنم] أى من موضعها إلى الموقف . قوله [عتق (١) من النار] أى كصورة رقبة و رأس . قوله [لا تعرف للحسن سماعاً] أى فى (٢) الحديث انقطاع . قوله [حرس الكافر إلخ] اختلاف الروايات فى أمثال هذه

(١) قال القارى : بضمين أى شخص قوى . وقيل : هو طائفة ذكره بعض الشراح .

وفى القاموس : العتق بالضم و بضمين و كسر الجيد موت ، و الجماعه من الناس . و قال الطيبي : أى طائفة من النار ، ومن يائنه ، و الأظهر أنها تتعلق بقوله يخرج ، والظاهر أن المراد بالعتق الجيد على ما هو المعروف فى اللغة إذ لا صارف عن ظاهره ، والمعنى أنه تخرج قطعة من النار على هيئة الرقبة الطويلة لها عنان تبصران إلخ .

(٢) و كتب الشيخ فى بين سطور كتابه تحت قوله قدم عتبة بن غزوان البصرة :

أى من المدينة ، انتهى . وفى أسد الغابة : هو سابع سبعة فى الاسلام ، هاجر إلى أرض الحبشة و هو ابن أربعين سنة ، ثم عاد إلى رسول الله ﷺ وهو بمكة فأقام معه حتى هاجر إلى المدينة مع المقداد ، كانا من السابقين ، وسيره عمر إلى أرض البصرة وأخطت البصرة ، وهو أول من مصرها ، ثم خرج حاجباً فلما وصل إلى عمر استعفاه عن ولاية البصرة فأن أن يعفيه ، فقال : اللهم لا تردنى إليها فسقط عن راحته فأت سنة ١٧ هـ و قبل سنة ١٥ هـ انتهى محضراً .

إما لأن شيئاً منها ليس بتحديد ، أو لاختلاف أحوال الكافرين في ذلك . قوله [كفاك (١) الزيت] و يكون أسود . قوله [فروة وجهه] هى ما (٢) على الناصية من الجلد و تكون صعبة الانفصال عما اتصلت به . قوله [و هو الصبر] أى وهو الذى قال الله تعالى في كتابه « يصبر به ما فى بطونهم والجلود » قوله [فروة رأسه] هى التى عبر عنها بفروة الوجه فى الحديث المتقدم .

قوله [لسرايق (٣) النار أربعة جدر] لتجتمع حرارتها فتشند . قوله [غساقى أى الصديد . قوله [الزقوم] سبده . قوله [من ضريع] هو (٤)

(١) قال القارى : بفتح العين والكاف أى درديه . وقال الطبي : أى المدن منه ، وأغرب الشارح إذ فسر المهمل بالصديد ، انتهى . وفى الجلالين : قوله كالمهل أى كسدرى الزيت الأسود ، انتهى . قال صاحب الجمل : وله معان غير هذا ، منها الصديد ، و القيج ، و النحاس المذاب ، و غير ذلك .
(٢) و قال القارى : الأصل فيه فروة الرأس وهى جلده بما عليها من الشعر ، فاستعارها من الرأس للوجه ، انتهى .

(٣) قال القارى : بكسر اللام وضم السين وجر القاف ، وفى نسخة بالفتح والرفع . قال الطبي : روى بفتح اللام على أنه مبتدأ و كسرهما على أنه خبر وهذا أظهر . وفى النهاية : السرايق كل ما أحاط بشئ من حائط أو مضرب أو حجاب ، قال : وهو إشارة إلى قوله تعالى « إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها » إلى آخر ما بسطه القارى .

(٤) قال القارى : هو نبت بالحجاز له شوك لا تقربه دابة الخبيثه ولو أكلت ماتت ، انتهى . و قال صاحب الجلالين : نوع من الشوك لا ترعاه دابة الخبيثه . قال تاج : هو نبت ذو شوك لا طئى بالأرض تسميه قرش الشبرق ، فإذا هاج سموه الضريع وهو أخبث طعام ، وقال بعض المشركين : إن إبلسا لم يمس على الضريع وكذبوا فى ذلك فان الابل إنما ترعاه ما دام رطباً ☀

ما نسميه جواسه ، وكانت الكفار قالت : نحن نسمي بالضرير كما نسمي به جمالنا في دار الدنيا ، فدفعه الله عز وجل بقوله : « لا يسمن ولا يغني من جوع » .
قوله [بكلايب] هي الحدائد ذوات الأطراف الخارجة كالخسك (١) تلتقي في الماء ليستقرها في الماء أيضاً .

قوله [وهم فيها كالخون] قال تشويه النار إلخ [هذا تصوير (٢) للكحل ، و بعض بيان لما يوجبه .

❖ و يسمى شبرقا ، فإذا يس لا يأكله شئ ، وعلى تقدير أن يصدقوا ، فيكون المعنى أن طعامكم من ضرير ليس من جنس ضريركم ، إنما هو ضرير غير مسمن و لا مغن من جوع ، فان قيل : كيف قال « ليس لهم طعام إلا من ضرير » وفي « الحاقة » « ولا طعام إلا من غسيل » أجيب بأن العذاب الوان والمذبذبون طبقات ، فمنهم أكلة الزقوم ، ومنهم أكلة الغسيل ، و منهم أكلة الضرير ، لكل باب منهم جزء مقسوم ، هكذا في الجمل .

(١) هكذا في المنقول عنه و الظاهر كالحسك . قال المجدد : الحسك محرك نبات تعلق ثمرته بصوف الغنم و يعمل على مثال شوكة أداة للحرب من حديد أو من قصب فيلقى حول العسكر ، انتهى . وفي الجمع : الكلايب جمع كلوب بفتح كاف وتشديد لام مضمومة حديدة معوجة الرأس ، قلت : و يسمى في الهندية بانكزه ، والمعنى أن الكلايب تلتقي في الماء لتدخل في الحلقوم مع الماء فتشرق هناك ، وهذا أوجه عما قاله الشراح من أن الماء الحميم يرفس لإلهم بالكلايب ، وذلك لما أن في تفسيرهم لم يبق لتوصيف الكلايب بالحديد مزيد فائدة .

(٢) قال في المختار : الكلوح تكثر في عبوس و باب خضع . وفي السمين : الكلوح تشهير الشفة العليا واسترخاء السفلى ، ومنه كلوح الاسد أى تكثيره عن أنيابه ، كذا في الجمل .

[باب ما جاء أن للنار نفسين] [خ] إما أن يراد (١) بالنفسين إدخالها وإخراجها ، فأخراجها حرها منها نفس ، ثم إدخالها وتنفسها داخلا نفس ، أو يقال : كما أن من العذاب ما هو نار وحرارة ، فكذلك منه ما هو زمهرير وبرد ، نفس منها للحرارة و نفس للبرودة ، فكما يعذب الكافرون بالنار فكذلك يعذبون بالزمهرير ، و كما أن النار اشتكت حرها فكذلك الزمهرير اشتكى بردها ، فاذن لهما في نفس نفس ، ثم يشكل بعد ذلك شدة الحرارة و البرودة في بعض البلاد دون بعض مع أن نسبة جهنم إلى البلاد بأسرها متساوية ، و الجواب أنه تبارك و تعالى جعل الشمس وسيلة في إخراج حرارتها كما يترامى في حماماتها أيضاً ، فإن يخرج النار لا يكون (لا واحداً) مع أن النار منصرفة بالتسخين في المكان بالتأمام ، فكذلك ثمة لما جعل الشمس تخرج حرارتها كان المدار في كثرة الحرارة و القرب و قاتنها هو القرب من الشمس و البعد منها ، فتأمل .

قوله [ذرة] بفتح الذال و تشديد ما بعدها صغار النمل ، وما يندر يبدو (٢)

(١) اختلاف في أن المراد بالنفس حقيقة أو مجاز عن غليانها كما جزم به اليبضاوى ، ورجح الأول ابن عبد البر و عياض و القرطبي و النووي و ابن المير و التتويشنى ، هكذا في الأوجز ، و به جزم الحافظان ابن حجر و العيني و غيرها من المحققين ، والحديث أخرجه الشيخان و الترمذى و مالك و غيرهم ، وبسط شراحهم في شرح الحديث و مع ذلك سكتوا عن الفوائد التى أفادها الشيخ رحمه الله رحمة واسعة فله ذره ، وحاصل ما أفاده أن الثنية إما باعتبار إدخال النفس و إخراجها عدما نفسين ، فالأول بوجب البرودة ، و الثانى يورث الحرارة ، أو الثنية باعتبار الطبقتين فتفس طبقة الحرارة و كذا الزمهرير بوجب مقتضاها .

(٢) هكذا فى المنقول عنه ، ويحتمل أن يكون ما نزر أى قل والنزر القليل من

كل شئ ، أو ما يذر والذر تفريق الحب و الملح ونحوه ، و يحتمل غيرها ❀

في الشمس من الزمائل وغيرها . قوله [ذرة] يضم الذال وتخفيف ما بعده : جينه .
قوله [فيقول : يارب قد أخذ الناس المنازل] فيه اختصار ، والحديث بطوله
مذكور (١) في بعض كتب الصحاح .

قوله [أتذكر الزمان الذي كنت فيه إلخ] هذا التذكير ليشكر على ما يؤق من
جلائل النعم بعد ما أنقذه الله من ذلك العذاب الاليم .

قوله [حتى بلغت نواجذه] النواجذ هي أقصى الأسنان ، ثم استعمل
اللفظ في الضحك بحيث يفتح الفم حتى لو أراد أحد أن ينظر إلى النواجذ لأمكنه
و إن لم تبد نواجذه ، وكان ضحكه ^{بفتح} يتلوه التيسم إلا في مراتب عديدة منها هذا
الوقت و كان سبب ذلك ما اعتراه من سرور بمرأة العبد على مولاه إذا رآه
تلفظ به و تحن بعد ما كان ممنوا بالصكر بلواً باللعن ، فسبحان ربى ذى المعالى
و المكارم و المنن .

قوله [إني لأعرف آخر أهل النار خروجاً من النار إلخ] إن أريد
بالآخرة الآخرة الحقيقية فهذا الرجل هو الذى قد سبق بعض ذكر حاله في الرواية
المتقدمة ، ولعل هذا السؤال منه بكوت بعد إدخاله الجنة أو في غير ذلك الوقت
حيث يناسب ، و إن أريد بالآخرة الإضافية فلا يبعد تغايرهما ، و سؤال هذا
الرجل من ذنوبه كسؤال الرجل الأول ليكون أرفع في تذكير نعمه سبحانه و الشكر
عليها .

قوله [كما ينبت القثاء في حالة السيل] تشبيه في سرعة (٢) النبات فانهم
يبرقون من حرقهم سريعاً .

و أياً ما كان فالمراد الشئ القليل الذى يبدو في شعاع الشمس يعنى الهبة
التي ترى طائفة في الشعاع الداخلى من الكوة ، و جنة نوع من الحبوب .
(١) أخرجه الشيخان و غيرها بطرق عديدة و ألفاظ مختلفة مختصراً و مطولاً
و ذكر بعضها صاحب المشكاة ، و القصة مبسطة جداً .

(٢) و بذلك جزم النووى كما حكاه القارى إذ قال : إنما شبههم بها لسرعة نباتها .

قوله [يسمون الجهنمين] و لا يفضون تلك التسمية بل (١) يفرحون لتذكركم بها ما من الله به عليهم من الجنة ، وأجارهم الله عنه من الجحيم .

قوله [فرأيت أكثر أهلها النساء] فإن (٢) النساء في أنفسها كثيرة نسبة إلى الرجال ، فما كان منها في الجنة أكثر من الرجال ، وما كان منها في النار

✽ و حسنهما و طراوتهما ، انتهى . قال صاحب المجمع : قوله كما ثبتت الجنة في غشاء السيل ، هو بالضم و المد ما يجتى فوق السيل بما يحمله من الزبد و الوسخ و غيره ، و في سلم : كما ثبتت النساء ، يريد ما احتمله السيل من البزورات .

(١) قال الطيبي : ليست التسمية بها تنقيصاً لهم بل امتدحاً لفرحهم فرحاً إلى فرح و ابتهاجاً إلى ابتهاج ، وليكون ذلك علماً لمكونهم عتقاء الله تعالى ، كذا في المراقبة . قلت : و قد ورد في المشكاة برواية الخدري مرفوعاً : يقول أهل الجنة : هؤلاء عتقاء الرحمن ، الحديث ، فلا يبعد أن يكون التسمية بالجهنمين أولاً ثم بالعتقاء ، أو يكون أحدهما اسماً و الثاني لقباً .

(٢) أشار الشيخ بذلك إلى جواب عن إيراد وارد على الحديث ، و توضيح ذلك ما قال القاري : قد يشكل عليه ما جاء في حديث الطبراني أن أدنى أهل الجنة يسمى على زوجتين من نساء الدنيا ، فكيف يكن مع ذلك أكثر أهل النار و من أكثر أهل الجنة ؟ و جوابه أنهم أكثر أهلها ابتداء ثم يخرجون و يدخلون الجنة فيصرون أكثر أهلها إنتهاءً ، و المراد أنهم أكثر أهلها بالقوة ، ثم يعضو الله عنهم ، هذا ولا بدع أنهم يكن أكثر أهلها لكثرتهم ، انتهى . قال الحافظ : و ظاهره أنه رأى ذلك ليلة الاسراء أو مناماً و هو غير رؤيته النار و هو في صلاة الكسوف ، و وهم من وحدهما . و قال الداودي : رأى ذلك ليلة الاسراء ، أو حين خسفت الشمس ، كذا قال ، انتهى .

أكثر من نساء الجنة و من رجال النار أيضاً .

قوله [إن أهون أهل النار عذاباً إلخ] قيل (١) : إنما هو أبو طالب
خفف عنه العذاب لنصرته النبي ﷺ ، و اختلفت الروايات (٢) فيه فقد ورد في

(١) قال ابن التين : يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ أَبُو طَالِبٍ ، قَالَ الْحَافِظُ : وَ قَدْ بَيَّنْتُ

فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ مِنَ الْمَبْعَثِ النَّبَوِيِّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ

مُطْمِ النَّصْرِيحِ بِذَلِكَ وَ أَفْظَهُ : أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً أَبُو طَالِبٍ ، انْتَهَى .

(٢) فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِرِوَايَةِ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ وَ ذَكَرَ عِنْدَهُ عَنْ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : لَعَلَّهُ تَفْعَلُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ

فَيَجْعَلُ فِي مَخَضَاتِهِ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَمِّيَّةَ يَحْلِي مِنْهُ أَمْ دُمَاغِهِ ، قَالَ الْحَافِظُ : ظَهَرَ

مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ وَقُوعُ هَذَا الرَّجْحِيِّ ، وَاسْتَشْكَلَ قَوْلَهُ ﷺ : تَفْعَلُهُ شِمَاعِي

بِقَوْلِهِ تَعَالَى : فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ، وَ أَجِيبُ بِأَنَّهُ خَصَّ وَلِذَلِكَ عُدَّ

فِي خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقِيلَ : مَعْنَى الْمُنْفَعَةِ فِي الْآيَةِ تَخَالَفَ مَعْنَى الْمُنْفَعَةِ فِي

الْحَدِيثِ ، وَ الْمُرَادُ بِهَا فِي الْآيَةِ الْإِخْرَاجُ مِنَ النَّارِ ، وَ فِي الْحَدِيثِ

الْمُنْفَعَةُ بِالْتَّخْفِيفِ ، وَ هَذَا الْجَوَابُ جِزْمُ الْقُرْطُبِيِّ . وَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ :

صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فِي شَأْنِ أَبِي طَالِبٍ فَلَا مَعْنَى لِلانْكَارِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَخْصَّ

مِنْهُ مَنْ ثَبَتَ الْخَبَرُ بِتَخْصِيصِهِ ، قَالَ : وَحَلَّهُ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ عَلَى أَنْ جِزَاءَ

الْكَافِرِ مِنَ الْعَذَابِ يَقَعُ عَلَى كُفْرِهِ وَ عَلَى مَعَاصِيهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ اللَّهُ يَضَعَ

عَنْ بَعْضِ الْكُفَرِ بَعْضَ جِزَاءِ مَعَاصِيهِ تَطْيِيباً لِقَلْبِ الشَّافِعِ لِأَنْوَاعِ الْكُفَرِ ،

لِأَنَّ حَسَنَاتِهِ صَارَتْ بِمَوْنِهِ عَلَى الْكُفْرِ مَبَاءً ، وَ يَجَابُ أَيْضاً أَنَّ الْمُنْفَعَةَ عَنْهُ

لَا تَحْدُثُ إِثْرَ التَّخْفِيفِ فَكَمَا أَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ ، وَ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ أَنَّهُ

يُسْتَقَدُّ أَنْ لَيْسَ فِي النَّارِ أَشَدَّ عَذَاباً مِنْهُ ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْقَبْلَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ

لَا تَطْلُقُهُ الْجِبَالُ ، فَلِلْعَذَابِ لَاشْتِمَالَهُ بِمَا هُوَ فِيهِ بِصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ

إِنْتِفَاعٌ بِالتَّخْفِيفِ . وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الشَّفَاعَةِ هَلْ هِيَ بِلِسَانِ

نَبِيِّ أَوْ بِلِسَانِ سَائِلٍ وَالْأَوَّلُ يَشْكُلُ بِالْآيَةِ ، وَجَوَابُهُ جَوَازُ التَّخْصِصِ ،

بعضها في ضمضاح (١) من النار ، والمراد بها واحد . قوله [كل ضعيف متضيف (٢)]
 يعنى أنه مع ضعفه الحقيقي لا يظهر من نفسه إلا الضعف دون الكبر .
 قوله [غل] (٣) . قوله [جواظ] المناسب (٤) من معانيه ما هنا هو
 المجموع و النوع .

و الثاني يكون معناه أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي ﷺ والذب عنه
 جوزى على ذلك بالتخفيف ، فأطلق على ذلك شفاعته لكونها بسببه ، انتهى .
 زاد في الارشاد الرضى في تقرير هذا الحديث أن ما ألف السيوطى من
 الرسائل في إسلام والذى النبي ﷺ و جزم في بعضها بأنها مآتا على
 الملة الابراهيمية ، ومال في بعضها إلى إسلامها بعد إحيائها ، وغير ذلك ،
 تأباه النصوص ، والحق عند مشائخنا أنها مآتا على الكفر كما جزم به في
 الفقه الأكبر .

(١) قال العيني : بإعجم الضادين وإعمال الحائين : ما رق من الماء على وجه
 الأرض إلى نحو الكمين فاستعير للنار ، انتهى .

(٢) قال القارى : بفتح العين و بكسر من باب التأكيد كجود مجدة ،
 و القاطير المقطرة ، وقائدة التاء الموضوع للطلب أن الضعف الحاصل فيه
 كأنه مطلوب منه التذلل و التواضع مع إخوانه ، و إن كان قوياً مترجلاً
 مع أعدائه ، قال الذوى : ضبطوه بفتح العين وكسرها والمشهور الفتح ،
 و معناه يستضعفه الناس و يحترقونه و يتجرؤن عليه لضعف حاله في الدنيا ،
 يقال : تضعفه و استضعفه ، وأما على الكسر فمعناه تواضع متذلل خامل
 واضع من نفسه ، انتهى .

(٣) يباح في المقول عنه ، و قال القارى : بضمين تشديد أى جاف شديد
 الخصومة بالباطل ، وقيل : الجافى النقط الغليظ .

(٤) قال القارى : بتشديد الواو أى جموع مزرع أو مختال ، و قيل : السمين
 من التعم ، و قيل : الفاجر بالجيم ، و قيل : بالخاء ، انتهى .

أبواب الايمان (١) عن رسول الله ﷺ

(١) اعلم أن الكلام على أبحاث الايمان طويل لا يسهه هذا المختصر ، بسطه شراح البخارى لا سيما العلامة العيني فارجع إليه لو شئت التفصيل ، و بما لا بد من ذكرها ما أجمله القارى إذ قال : إن الايمان هو التصديق الذى معه أمن و طمأنينة لغة ، وفي الشرع تصديق القلب بما جاء من عند الرب ، واختلف العلماء فيه على أقوال : أولها عليه الأكثرون و الأشعري و المحققون أنه مجرد تصديق النبي ﷺ فيما علم بحجة بالضرورة ، تفصيلا في الأمور التفصيلية و إجمالاً في الإجمالية تصديقاً جازماً و لو بغير دليل حتى يدخل إيمان المقلد فهو صحيح على الأصح ، وهو مذهب الأئمة الأربعة و الأكثرين ، لأنه ﷺ قبل الايمان من غير تفحص عن الأدلة العقلية ، وثانها أنه عمل القلب و اللسان معاً ، فقيل : الإقرار شرط لاجراء الأحكام لا لصحة الايمان فيها بين العبد و ربه ، قال النسقي : وهذا هو المروى عن أبي حنيفة وإليه ذهب أبو منصور الماتريدي والأشعري في أصح الروايتين عنه ، وقيل : هو ركن لكنه غير أصلي بل زائد ، و من ثم يسقط عند الإكراه والعجز ، و لذا من صدق و مات فجاءة على الفور فإنه مؤمن إجماعاً ، و قال بعضهم : الأول مذهب المتكلمين ، والثاني مذهب الفقهاء ، والحق أنه ركن عند المطالبة و شرط لاجراء الأحكام عند عدم المطالبة ، وهذا يلزم القولان ، و الخلافتان لفظيان . وثانها أنه فعل القلب و اللسان مع سائر الأركان ،

و نقل عن أصحاب الحديث ، و مالك و الشافعى ، و أحمد و الأوزاعى ،
و المعتزلة و الخوارج ، لكن المعتزلة على أن صاحب الكفيرة بين الإيمان
و الكفر بمعنى أنه لا يقال له مؤمن و لا كافر ، بل يقال له فاسق مخلد فى
النار ، و الخوارج على أنه كافر ، و أهل السنة على أنه مؤمن فاسق داخل
تحت المشقة ، ولا تظهر المغايرة بين قول أصحاب الحديث و بين ما
أهل السنة ، لأن امتثال الأوامر و اجتناب الزواجر من كمال الإيمان اتفاقا
لا من ماهيته ، فالنزاع لفظى لا على حقيقة ، انتهى . قال العيني : أما أصحاب
الحديث فلم أقول ثلاثة : الأول أن المعرفة لإيمان كامل وهو الأصل ،
ثم بعد ذلك كل طاعة لإيمان علاحدة ، و زعموا أن الجحود و إنكار القلب
كفر : ثم كل معصية بعده كفر على حدة ، ولم يجعلوا شيئا من الطاعات
إيمانا ما لم توجد المعرفة والافرار ، ولا شيئا من المعاصى كفرا ما لم
يوجد الجحود و الإنكار ، لأن أصل الطاعات الإيمان و أصل المعاصى
الكفر ، القول الثانى أن الإيمان اسم للطاعات كلها فرائضها و نوافلها
وهى بمحتلها إيمان واحد ، ومن ترك شيئا من الفرائض فقد انتقص إيمانه ،
و من ترك النوافل لا ينتقص إيمانه ، الثالث أن الإيمان اسم للفرائض
دون النوافل ، انتهى . و فى شرح العقائد (الإيمان فى اللغة التصديق)
لجى لإدعان حكيم المخبر و قبوله و جعله صادقا (و فى الشرع التصديق
بما جاء به من عند الله) أى تصديق النبي ﷺ بالقلب فى جميع ما علم
بالضرورة بجهته به من عند الله إجمالا فإنه كاف فى الخروج عن عبدة الإيمان
و لا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي (و الاقرار به باللسان) إلا أن
التصديق ركن لا يمتثل السقوط و الاقرار قد يمتثله ، وهو مذهب بعض
العلماء وهو اختيار شمس الأنعة و نحر الاسلام ، وذهب جمهور المحققين
إلى أنه هو التصديق بالقلب و الاقرار شرط لاجراء الأحكام ، انتهى .

قوله [فإذا قالوها] أى هذه الكلمة (١) ، والمراد بها هي بما يلزمها من
الاقرار بفرضية الفرائض القطعية وإن لم يصرح بذلك في الرواية ، فمن الظاهر
أن الاقرار بالرسالة داخل فيه قطعاً مع أنه غير مذكور صراحة فترك ما سوى

(١) قال القارى : أكثر الشراح على أن المراد بالناس عبدة الأوثان دون أهل
المكتسب لأنهم يقولون لا إله إلا الله ولا يرفع عنهم السيف إلا
بالاقرار بنبوة محمد ﷺ أو إعطاء الجزية ، و يؤيده رواية النسائي : أمرت
أن أقاتل المشركين ، و قال العيني : هذا الحديث في حال قتاله لأهل
الأوثان الذين قال الله تعالى فيهم : كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله
يستكبرون ، فدعاهم إلى الوحدانية و خلع الأوثان ، وأما الآخرون المتكبرون
النسوة فقال فيهم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويشهدوا
أن محمداً رسول الله ، فإسلام هؤلاء الاقرار بما كانوا به جاحدين ، و على
هذا تحمل الأحاديث ، انتهى . و قال الطيبي : المراد الأعم لكن خص
أهل الكتاب بالآية ، قيل : وهو الأولى لأن الأمر بالقتال نزل بالمدينة
مع كل من يخالف الإسلام ، و التحقيق أن يقال : الشهادة إشارة إلى
تحلية لوح القلب عن الشرك الجلى و الخفى و سائر النقوش الفاسدة الردية
ثم تحلية بالمعارف البقية ، و الحكم الإلهية ، والاعتقادات الحقة ، وأحوال
المعاد وما يتعلق بالأمور الغيبية ، والأحوال الآخروية ، لأن من أثبت ذات
الله تعالى بجميع أسمائه و صفاته التي دل عليها اسم الله و نقي غيره ،
و صدق رسالة النبي ﷺ بنعت الصدق و الأمانة . فقد وفى بعهده عهده
و بذل نهاية جهده في بداية جهده ، و آمن بجميع ما وجب من الكتب
و الرسل و المعاد ، و لذا لم يتعرض لأعداد سائر الأعداد ، ملخص من
القارى ، ويشكل على الحديث ترك الجزية ، وحاصل ما أجاب عنه العيني
أن المراد بمجموع ما ورد إعلاء كلمة الله و هو يحصل بذلك في بعضهم

الشهادتين أو ماسوى الشهادة الأولى في الروايات إما أن يكون اختصاراً (١) من الرواة ، أو يقال : إنه مبنى على ما كانوا عليه من أن المقر بوحديته تعالى لم ينكر الرسالة ، ومن أقربهما فأنى كان له مسامح في ترك الفرائض القطعية فضلاً عن إنكارها و يجوز أن يقال فيه ما قال (٢) الزهرى كما يذكره المؤلف عن قريب ، لكنه بعيد جداً فإن الأمر بالقتال إنما كان بعد الهجرة و قد نزلت فرضية صلاة (٣) التهجيد في مكة ، فكيف يقال : إنه لم يكن بعد فرضية ، نعم فأويل الزهرى يتعشى من غير تكلف في الأحاديث التي لم يذكر فيها القتال وغيره ، كقوله وَيُحَرِّمُ : من قال لا إله إلا الله دخل الجنة .

❦ و في بعضهم بالجزية ، وفي بعضهم بالمهادنة ، مع احتمال أن يحكم الجزية ورد بعد ذلك بل هو الظاهر ، وأيضاً المراد من وضع الجزية أن يضطروا إلى الإسلام و سبب السبب سبب فيكون التقدير حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، ولكنه اكتفى بما هو المقصود الأصلي ، أو نقول : إن المقصود القتال أو ما يقوم مقامه ، أو المقصود الإسلام منهم أو ما يقوم مقامه في دفع القتال ، و هو إعطاء الجزية ، و كل هذه التأويلات لأجل ما ثبت بالإجماع سقوط القتال بالجزية ، انتهى .

(١) كما يدل عليه رواية للبخارى بلفظ : حتى شهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي و بما جئت به ، وحذفنا في رواية استغناء عنهما بالشهادتين لأنها الأصل ، كذا في المرقاة .

(٢) بلفظ وقد روى عن الزهرى أنه سئل عن قول النبي وَيُحَرِّمُ : من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، فقال : إنما كان هذا في أول الإسلام قبل نزول الفرائض و الأمر و التهي ، انتهى .

(٣) لعل ذكر التهجيد ليس باحتراز فإن فرضية الصلوات كلها كانت قبل ذلك بل ذكرها لتكونها أول ما فرض .

قوله [إلا يحقها] أى إلا يحق الكلمة كقتل القاتل ورجم الزانى فاق الكلمة تجوز قتلها . قوله [كفر من كفر من العرب إلخ] قد صار هؤلاء ثلاث فرق : منهم من ارتد عن الاسلام ، ومنهم من أنكر فرضية الزكاة ، ومنهم من أنكر أدامها إليه ، وإن أقر بأنها فرضية الله على عباده ، والأولان منهم كافرون دون الثالث ، فإطلاق كفر من كفر فى الرواية تغليب ، أو المقصود بيان الكافرين لا الثالث ، وكان هؤلاء

(١) أشار الشيخ إلى دفع إيراد على ظاهر الحديث فان ظاهر قوله « كفر من كفر » يشير إلى أن مناظرة الشيخين كانت فى قتال المومنين ، وهذا مشكل جداً و بعيد عن مثل عمر ، و أيضاً يشكل على قوله « كفر من كفر » ما قال عمر : كيف تقايل الناس إلخ فذهبها الشيخ بهذا الكلام ، و حاصله أن قوله « كفر من كفر » لا دخل له فى المناظرة بل إشارة إلى معظم ما وقع فى هذا الزمان و بيان للطائفتين الكافرتين لا الطائفة التى وقعت فيها المناظرة ، أو يقال : إن إطلاق التكفر على الطوائف كلها مجاز لدخول كلهم فى منع أهل الردة ، و توضيح ذلك ما فى البذل عن العبي أن هؤلاء كلهم كانوا صنفين : صنف ارتدوا عن الدين وتلقوا الملة و هم الذين عناهم أبو هريرة بقوله « وكفر من كفر » وهذه الفرقة طائفتان : إحداهما أصحاب ميلة وأصحاب الأسود العنسى ، وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة سيدنا محمد ﷺ مدعية للنبوة لغيره ، فقاتلهم أبو بكر حتى قتل الله ميلة بالجماعة و العنسى بالمنعاه . و الطائفة الثابتة ارتدوا عن الدين فأنكروا الشرائع و تركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا إلى ما كانوا عليه فى الجاهلية ، والصنف الآخر هم الذين فرقوا بين الصلاة و الزكاة فأنكروا بالصلاة و أنكروا فرض الزكاة ووجب أدائها إلى الامام و هؤلاء على الحقيقة أهل بغي ، و إنما لم يدعوا بهذا الاسم فى ذلك الزمان خصوصاً لدخولهم فى عناء أهل الردة ، فأضيف الاسم فى الجملة إلى

الذين أبوا أن يوردها إلى الامام بغاة ، وكان اختلاف عمر في هذين ، وقد كانت مسلماً (١) فيما بينهم رضى الله تعالى عنهم أن من أنكر فرضية الصلاة كفر فذلك قال أبو بكر : لأقنان من فرق بين الصلاة والزكاة ، فانكم لما علمتم أن إنكار الصلاة كفر فكذلك إنكار الزكاة يكون كفراً ، فمن فرق بينهما بأن أقر بالصلاة و أنكر الزكاة فإنه كافر .

الردة إذ كانت أعظم الأمرين وأهمهما ، وأرخ قتال أهل البغي في زمان على إذ كانوا منفردين ولم يختلطوا بأهل الشرك ، وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين من لا يمنعها إلا أن رؤسهم صدوم عن ذلك كبنى بربوع ، فأنهم جمعوا صدقاتهم و أرادوا أن يعيشوا إلى أبي بكر فمنهم مالك بن نويرة وفرقة بها فيهم ، انتهى . وقال الحافظ تحت قول الصديق لأقنان من فرق : يجوز تشديد فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة و أنكر الزكاة بحداً أو مانعاً مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تغلياً ، وإنما قاتلهم الصديق و لم يعذرهم بالجهل لأنهم نصبوا القتال لجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع فلما أصروا قاتلهم ، انتهى . وعلم من ذلك أن الصنف الثاني في كلام العبق الذي سماه أهل البغي كانوا أيضاً على صنفين ، ولذا عدم الشيخ فرقين و جعل المرتدين كلهم فرقة واحدة لعدم الاحتياج هنا إلى تفصيل أحوالهم بخلاف مانع الزكاة .

(١) هكذا في الفتح إذ قال : قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقاً على قتال من جحد الصلاة فالزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودها في الكتاب و السنة مورداً واحداً ، انتهى .

قوله [فوالله ما هو إلا أن رأيت إلخ] يعني أن أبا بكر لما شرح الله صدره
للقائل فبين لي أبو بكر وجوها عرفت بها أنه الحق علمت أن أبا بكر ما كان يقوله
لحق، ويمكن (١) أن يقال في بيان مناه: إن الأمر لم يكن إلا أني رأيت أن الله
مبجانه دون غيره شرح صدر أبي بكر للقائل والحمد ، و لم يحمله في رية منه ،
و لا كان ذلك وسوسة من الشيطان ، فعرفت بعد ذلك أنه الحق كما كان عرف
أبو بكر و تصلب على ذلك كتصلبه عليه .

[باب ما جاء في وصف جبرئيل (٢) للنبي ﷺ الإيمان والاسلام] إضافة
الوصف إلى جبرئيل مجاز فانه لما كان سبب وصفه ﷺ لسؤاله إياه جعل كأنه

(١) و الفرق بين المعنيين أن عرفان كون القتال حقاً في الأول كان باستدلال
أبي بكر ، وفي الثاني مستأنف لا يتوكل عليه . بل شرح صدره له كما كان
شرح له صدر أبي بكر من قبل ، وفي البذل عن شروح البخاري : فعرفت
أنه أي القتال الحق ، أي المحقق الثابت بالدلائل الشرعية بما ظهر لي من الدليل
الذي أقامه الصديق ، لا أنه قلده في ذلك لأن المجتهد لا يجوز له أن يقلد
بجتهداً آخر ، فان قلت : ما النص الذي اعتمد عليه أبو بكر ؟ قلت : روى
الحاكم في الاكلیل عن عبد الرحمن الطافري و كانت له صحبة ، قال :
بعث رسول الله ﷺ إلى رجل من أشجع لتؤخذ صدقته فأبى أن يعطيها
فرده إليه الثانية فأبى ، ثم رده إليه الثالثة وقال : إن أبي فاضرب عنقه ،
قال عبد الرحمن - أحد رواة الحديث قلت لحكيم : ما أرى أبو بكر قاتل
أهل الردة إلا على هذا الحديث - قال : أجل ، انتهى .

(٢) هكذا في النسخ الهندية و المصرية ، و بوب عليه البخاري في صحيحه باب
سؤال جبرئيل النبي ﷺ عن الإيمان والاسلام إلخ ، وهو أوضح ، ولعل
المصنف اختار ذلك إشارة إلى ما في الحديث ذاك جبرئيل أتاكم يعلمكم
دينكم ، فجعله النبي ﷺ معلماً ، و إليه أشار الشيخ في الجواب الثاني .

هو الواصف ، أو يقال : إنه لما صدق النبي ﷺ فيما بينه من المعاني وأمر بها جعل
واصفاً حقيقة و لا ضمير فيه إذا .

قوله [أول من تكلم في القدر] أي أنكره (١)

قوله [فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلى (٢)] لكوني أقدر على الكلام
منه و ألسن . قوله [يقرأون القرآن و يتفكرون (٣) العلم] ذكر ذلك لأنهم

(١) قال النووي : معناه أول من قال بنى القدر فابتدع و عالف الصواب .
و في شرح المواقيت : يلقبون بالفدرية لاسنادهم أقوال العباد إلى قدرتهم
و إنكارهم القدر ، قال النووي : الجهل بضم الجيم نسبة إلى جهنة قبلة
من قضاة ، نسب إليهم معبد بن خالد الجهني ، كان يجالس الحسن البصري ،
و هو أول من تكلم في البصرة بالقدر ، فسلك أهل البصرة بعده مسلكه ،
و قيل : إنه معبد بن عبد الله بن عويمر ، انتهى . وفي البذل : يقال إنه
ابن عبد الله بن عكيم ، و يقال : ابن عبد الله بن عويم ، و يقال : ابن
خالد ، كان رأساً في القدر ، قدم المدينة فأفسد بها ناساً ، كان الحسن البصري
يقول : إياكم ومعبداً فإنه ضال مضل . قال الدجلى : تابعي ثقة كان لا يتم
بالكذب ، قتله الحجاج سنة ٨٠ هـ أو بعدها ، انتهى . قلت : وهو من رواية
ابن ماجه ، و يقال : إن معبدأ أخذ ذلك من الجوس .

(٢) قال النووي : معناه يسكت و يفوضه إلى لاقداي و جرائي و بسطة لسان
فقد جاء عنه في رواياته لآني كنت أبسط لساناً ، انتهى .

(٣) قال النووي : بتقديم القاف على الفاء ، معناه يطلبونه و يتبعونه ، هذا هو
المشهور ، و قيل : معناه يجمعونه ، ورواه بعض شيوخ المغاربة بتقديم
الفاء و هو صحيح أيضاً ، معناه يبحثون عن غامضه و يستخرجون خفيه ،
و روى في غير مسلم يتفكرون بتقديم القاف وحذف الراء و هو صحيح أيضاً ،
و معناه أيضاً يتبعون ، وقال عياض : رأيت بعضهم قال فيه : يتفكرون

لما كانوا من أهل العلم والفطنة وجب البحث عما يقولونه فإن ظاهريهم يدعو إلى تسليم مقالهم .

قوله [فأخبرهم أني منهم برى] إلخ [قدم هذا القول مسارعة إلى التبري عن هؤلاء وتجيلا لالتقاء نفر (١) عنهم في قلوب السائلين ، ثم بين بعد ذلك دليل الرد عليهم وإظهار التبري عنهم ، وهو أنهم ليسوا بأهل (٢) إيمان ، ثم أنشأ إثبات أن ذلك أى الإيمان بالقدر داخل في الإيمان فقال : قال عمر بن الخطاب .

❦ وفسره بأنهم يطلبون فمره أى غامضه ، و في رواية يتفقون و معناه ظاهر ، انتهى . و قال الدمشقي في نفع القوت : يتفقون ، بالنهاية بقاء نقاف و المشهور عكسه ، و قال بعض المتأخرين : هي عندي أصح رواياته أى يستخرجون غامضه من فقر البئر حفرها لاستخراج مائها ، و معنى المشهور أى يطلبون العلم ، انتهى .

(١) قال الراغب : نفر الأزعاج عن الشيء و إلى الشيء كالفرع إلى الشيء و عن الشيء ، قال تعالى : ما زأدهم إلا نفورا ، انتهى . و في الحديث : بشروا الناس ولا تنفروهم ، وورد أن منكم منفري .

(٢) قال النووي : هذا الذي قاله ابن عمر ظاهر في تكفيره القدرية . قال القاضي عياض : هذا في القدرية الأولى الذين نفوا علم الله تعالى بالكائنات . قال : والقائل بهذا كافر بلا خلاف وهؤلاء الذين يتكفرون القدر هم الفلاسفة في الحقيقة ، قال غيره : ويجوز أنه لم يرد بهذا الكلام التكفير المخرج من الملة فيكون من قبيل كفران النعم إلا أن قوله : ما قبل الله منهم ظاهري في التكفير فإن إحباط الأعمال إنما يكون بالكفر إلا أنه يجوز أن يقال في المسلم لا يقبل عمله معصية وإن كان صحيحاً ، كما أن الصلاة في الدار المنصورة صحيحة غير موهجة إلى القضاء عند جماهير العلماء بل بإجماع السلف وهي غير مقبولة فلا ثواب فيها على المختار عند أصحابنا ، انتهى .

قوله [كذا عند رسول الله ﷺ] فيه اختصار و الحديث (١) بطوله
مذكور في مسلم . قوله [شديد يابض الثياب] بإضافة البياض الصفة إلى الثياب
و السواد (٢) و بغير الإضافة ، و فيه أدب حضور مجالس العلم باللباس الطيب
الصافي الغير المتدلس ولا المتسخ ، و بإزالة الشعث و الغبرة عن رأسه و لحية .
قوله [لا يرى (٣) عليه أثر الفر] حتى يكون من أهل بادية قدم من هناك

(١) لم أجد في مسلم هذا الحديث بأطول مما ذكره المصنف ، نعم بمجموع رواياته
يدل على الاختصار وعلى أن بعضهم ذكر ما لم يذكره غيره ، وذكر
أبو داود في أول القصة من حديث أبي هريرة وأبي ذر قالاً : كان رسول الله
ﷺ يجلس بين ظهري أصحابه فيجئني الغريب فلا يدري أيهم هو حتى يسأل
فأبينا إلى رسول الله ﷺ أن نجعل له مجلساً ، الحديث .

(٢) هكذا في المتقول عنه فإن كان محفوظاً عن التحريف فهو عطف على البياض
حذف ما بعده اختصاراً و انكالا على ما يفهم من السياق ، والمعنى أن
البياض مضاف إلى الثياب من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها و كذا
السواد الصفة مضاف إلى موصوفها و هو الشعر ، و قوله : و بغير
الإضافة يتفق بهما معاً ، و في الإرشاد الرضى : إما بإضافة الشديد إلى
البياض أو بدون الإضافة ، و هكذا في شديد سواد الشعر ، قال القاري :
بإضافة شديد إلى ما بعده إضافة لفظية مفيدة للتخفيف فقط صفة رجل ،
واللام في الموضعين عوض عن المضاف إليه العائد إلى الرجل ، أي شديد
بياض يشابه شديد سواد شعره ، و في نسخة بالتون في الصفتين المشبهتين
ورفع ما بعدهما على التفاعلية ، وفيه استحباب البياض والنظافة في الثياب ،
و أن زمان طلب العلم أوان الشباب لقوته على تحمل أعبائه ، انتهى .

(٣) قال القاري : روى بصيغة المجهول الغائب و رفع الأثر ، و هو رواية
الأكثر و الأشهر ، و روى بصيغة المتكلم المعلوم و نصب الأثر والجملة

قوله [ولا يعرفه منا أحد] حتى يكون من أهل المدينة . قوله [فأزق ركبته بركته (١)] أى قربها بها وليس المراد الازلاق الحقيقى ، بل المراد شدة المقاربة حتى كأنه أركبها بها ، وفيه الجلوس بقرب الأستاذ مؤدباً حتى لا يحتاج إلى رفع الصوت فى البيان ، ثم التضمير الأول لجبريل والثانى للنبي ﷺ . قوله [ثم قال : يا محمد ما الايمان ؟] فيه نداء مخاطب بالاسم الذى (٢) يرضيه ليتبين من بين الموجودين ،

سأل من رجل أو صفة له ، والمراد بالآثر ظهور الثعب و التغير و الغبار ، والمعنى تعجبنا من كيفية إتيانه ، إذ لو كان من المدينة لعرفناه ، أو كان غربياً لكان عليه أثر السفر ، قال زين العرب فى شرح المصاييح : لا يعرفه منا أى من الصحابة وإلا فالرسول ﷺ قد عرفه ، وقال السيد جمال الدين : قد جاء صريحاً فى بعض الروايات أن النبي ﷺ لم يعرفه حتى غاب ، كما أفاده الشيخ ابن حجر ، انتهى .

- (١) بافراد الركبة فى النسخ التى بأيدينا ، قال القارى : والجلوس على الركبة أقرب إلى التواضع والأدب ، وإيصال الركبة بالركبة أبلغ فى الاصفاء وأتم فى حضور القلب وأكمل فى الاستئناس ، والجلوس على هذه الهيئة يدل على شدة حاجة السائل ، و إذا عرف المسئول حاجته وحرصه اعتنى وبادر إليه ، انتهى .
- (٢) و قبل : ناداه باسمه إذ الحرمه تختص بالامه فى زمانه أو مطلقاً و هو ملك معلم ، ويؤيده قوله تعالى « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً » إذ الخطاب للآدميين فلا يشمل الملائكة إلا بدليل ، أو قصد به المعنى الوصفى دون العلمى ، وما ورد فى الصحاح من نداء بعض الصحابة باسمه فذلك قبل التحريم ، وقيل : آثره زيادة فى التعمية إذ كانوا يعتقدون أنه لا يناديه به إلا العربى الجاف ، قيل : ولم يسلم مباغة فى التعمية ، أو يأنأ أنه غير واجب ، أو سلم ولم ينقل وهو الصحيح لما ورد فى الرواية ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، هكذا فى المرقاة .

و فيه تقديم الموقوف عليه الذي هو ملاك الأمر في السؤال ، وأيضاً فقه تقديم السؤال عما هو كاف للنجاة من الخلود في النار و الدخول في الجنة و هو الايمان ، فلم بذلك تقديم الأهم فالأهم . ثم الايمان باعتبار كونه (١) معقوداً عليه

(١) هذا من المسائل التي اختلف فيها السلف والخلف . وعمل بسطه المطولات ، قال العيني في أبحاث الايمان : النوع الرابع في أن الاسلام مغائر الايمان أو هما متحدان ؟ فنقول : الاسلام في اللغة الانقياد والاذعان ، وفي الشريعة الانقياد لله بقبول رسوله ﷺ بالنفط بكلمتي الشهادة و الايمان بالواجبات ، والانهاء عن المنكرات ، كما دل عليه جواب النبي ﷺ حين سأله جبريل عليه السلام عن الاسلام ، و يطلق الاسلام على دين محمد ، كما يقال دين اليهودية والنصرانية ، قال تعالى : إن الدين عند الله الاسلام ، و اختلف العلماء فيها ، فذهب المحققون إلى أنها متغايران وهو الصحيح ، وذهب بعض المحدثين و المتكلمين و جمهور المعتزلة إلى أن الايمان هو الاسلام ، و الاسمان مترادفان شرعاً ، قال الخطابي : و الصحيح من ذلك أن يقيد الكلام ولا يطلق ، و ذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال دون بعض ، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال ، فكل مؤمن مسلم ، و ليس كل مسلم مؤمناً . قال : و هذه إشارة إلى أن بينهما عمومًا و خصوصاً مطلقاً كما صرح به بعض الفضلاء ، والحق أن بينهما عمومًا و خصوصاً من وجه ، لأن الايمان أيضاً قد يوجد بدون الاسلام ، إلى آخر ما بسطه العيني . وفي شرح العقائد للنسفي : الايمان و الاسلام واحد ، لأن الاسلام هو الخضوع و الانقياد بمعنى قبول الأحكام و الاذعان بها ، و ذلك حقيقة التصديق ، و يؤيده قوله تعالى : فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فيها وجيدنا فيها غير ريت من المسلمين ، و بالجملة لا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن و ليس بمسلم ، أو مسلم و ليس بمؤمن ، و لا تنفي بوجدتهما سوى

القلب لإيمان ، و باعتبار ظهور آثاره إسلام ، فهما متلازمان أو هما واحد ، فان المرأ إذا أقر بما يجب إقراره وأبغضه بقلبه فهو مؤمن و مسلم و إن لم يصل ولم يصم ، و قوله عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله إلخ مشعر بأقراره بأركان الاسلام بأسرها ، فانه لما صدق الرسل وآمن بالكتب فانه بقرها فيها لاجرم ، وكذلك بما أمر به النبي ﷺ ، ثم قوله عليه السلام في بيان الاسلام : إقام الصلاة و إيتاء الزكاة لبس المناط فيه على إتيانها ، بل المذكور في الاسلام إنما هو الاقرار بها ، فالمر المقصود آت بها حكماً وملحق بالذي يأتي بها ، فلم يكن بين الاسلام و الايمان فرق ، و إن أخذ الكامل منهما كان التلازم بينهما أظهر ، فان الايمان الكامل لا يجوز ترك الاعمال ، والاسلام الكامل لا يتصور بدون الاعتقاد بالمعتقدات ، هذا واقع الهادي إلى سواء السبيل . وهو حسي و نعم الوكيل .

قوله [فيما الاحسان] لما فرغ من السؤال عما لابد منه لكل مؤمن مسلم أخذ في السؤال عما هو درجة الكمل ، فان إحسان كل شئ هو الاتقان فيه ، و مراتبه متفاوتة ، فان إحسان الأنبياء و الأولياء و الصديقين و الشهداء و غيرهم أنواع متفاوتة .

قوله [أن تعبد الله كأنك تراه] وهذا جامع لمراتب الاحسان فكلما زاد

ذلك ، و ظاهر كلام المشايخ أنهم أرادوا عدم تغايرها بمعنى أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر ، لا الاتحاد بحسب المفهوم ، فان قيل : قوله تعالى « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا » صريح في تحقق الاسلام بدون الايمان ، قلنا : المراد أن الاسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الايمان ، و هو في الآية بمعنى اقياد الظاهر من غير اقياد الباطن ، بمنزلة التلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق ، و المراد بحديث الباب أن ثمرات الاسلام و علاماته ذلك ، إلى آخر ما بسطه .

(١) قال القاري : مفعول مطلق أى عبادة شبيهة بعبادتك حين تراه ، أو حال

المراقبة حسن الاحسان ، و قوله الآتى : فان لم تكن تراه فانه يراك ، يشه (١) الشارحون بحيث تكون مرتبة أدون من التى قبلها ، فقالوا : وإن لم تقدر على ذلك فاعبده كأنه يراك ، وهذا بعيد ، أما أولا فلان المراقبة فى ذلك أشد ، لانه تبارك و تعالى لما كان ناظراً إليه وراثياً حاله ، وراقب العبد ذلك اشتد امر الاحسان و زاد فيه ، لانه يكون مرتبة دوفى نسبة إلى الأولى ، و أما ثانياً فلان المناسب حثيث هو أن يقال كأنه يراك و هذا غير صحيح ، بل الرؤية منه سبحانه محقة قطعية ، إلا أن يقال : المقصود أنه تعالى وإن كان راثياً حاله إلا أن الواجب على العابد مراعاة رؤيته ، والمراعاة غير متحققة قطعاً ، ومع ذلك ففيه بعد كما لا يخفى ، فقوله هذا ليس إلا دليلاً على القول الأول ، يعنى أن المرأ إذا استبعد رؤيته الرب تبارك و

❦ من القاعل أى حال كونك مشبها بمن ينظر إلى الله خوفاً منه و حياء ، و هذا من جوامع الكلم فان العبد إذا قام بين يدى مولاه لم يترك شيئاً مما قدر عليه من إحسان العمل ، و لا بلغت إلى ما سواه ، انتهى .

(١) كما يظهر مما يسطه القارى ، وحكاة فى الارشاد الرضى عن الشيخ عبد الحق المحدث ، وكذا قال غيرهما ، وبسط العبد فى أنواع الاحسان فارجع إليه لوشت ، و حاصل ما أفاده الشيخ أن قوله ~~فان لم تكن تراه~~ : فان لم تكن تراه لو كان مرتبة ثابته أدون من الأولى كان حق العبارة أن يقول : فان لم تكن كأنك تراه فاعبده كأنه يراك ، لان المتنى إذ ذاك لابد أن يكون هو المثبت أولاً ، و لم يذكره الشيخ لظهوره ، و أيضاً لا يصح هذا الكلام لان رؤيته تعالى متحققة لا محالة فكيف كأنه يراك . فالصواب أن يقال إنه ليس بمرتبة أدون من الأولى ، بل هو دليل و تصوير للكلام السابق إذ كان بشكل عليه أن رؤية العبد لإياه تبارك و تعالى محال فى الدنيا فكيف يمكن لاحد أن يصوره ، فبين صورته بأن تصور أن الله عز اسمه يراه فى كل وقت يؤدى إلى الصورة الأولى ، فتأمل .

قال النبي ﷺ : اعبد الله كأنك تراه لأنك إن لم تكن تراه فانه يراك ، فكيف تغفل عنه و كيف تصلى و قلبك في مكان و جسمك في مكان ، و كيف تسبح الله بمسانك و قلبك مشغول بفلان و فلان .

قوله [قد صدقت] و التصديق نوعان : تصديق التسليم و عدم الانكار كما يصدر من المسلم الجاهل ، و تصديق الاتفاق و الاقرار كما يصدر من العالم ، وهذا التصديق كان من القليل الثاني (١) فلذلك تنجبوا منه . قوله [قتي الساعة] إنما سأل عن ذلك ليعلم يوم يجازون على الحسنات السابقة ذكرها .

قوله [أن تله الأمة ربها] اختلفت أقوال (٢) العلماء في بيان معانيه ، و الظاهر المناسب ما هنا منها أن تصكّر السبي ، و المولود حينئذ ولى نعمتها فان حرق الولاء ترجع إليه بعد موت أبيه ، و إن لم يكن للولد أن يملكها ، و فيه إشارة أيضاً إلى كثرة النساء لأنه قال ربها و لم يقل ربها .

(١) و يؤيد ذلك ما حكى القسارى من الروايات ، و في بعضها : انظروا هو يسأله و يصدقه كأنه أعلم منه ، و في أخرى : ما رأينا رجلاً مثل هذا كأنه يعلم رسول الله ﷺ يقول له : صدقت صدقت .

(٢) قال القسارى : تانبها في هذه الرواية و إن ذكر في روايات أخرى باعتبار التسمية ليشمل الذكور و الاناث ، أو فراراً من شركة لفظ رب العباد ، و إن جوز إعلانه على غيره تعالى بالاضافة دون التعريف ، أو أراد البتة فيعرف الابن بالأولى ، و الاضافة إما لأجل أنه سبب عتقها ، أو لأنه ولد ربها أو مولاه بعد الأب ، و فر هذا القول كثير من الناس بأن السبي يكثر بعد اتساع روضة الاسلام فيستولد الناس إمامهم فيكون الولد كالسيد لأمه لأن ملكها راجع إليه ، و ذلك إشارة إلى قوة الدين ، و استيلاء المسلمين ، و هي من الامارات لأن بلوغ الغاية منذر بالترجع ، و الانحطاط المؤذن بقيام الساعة ، أو إلى أن الأعزّة تصير أذلة ﷺ

قوله [يا عمر هل تدري من السائل ؟] وكان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين متشوقين إلى أنه من هو فانه جمع في سؤاله بين الشريعة والحقيقة ، و بين ما لا يمكن استقصاؤه من المسائل ، و لم يكن ممن يعرفونه حتى يعلموا أنه من علماء اليهود أو النصارى ، فقصوا بذلك عليهم فأنهم كانوا عارفين بأخبارهم المشهورين ولم يذكره النبي ﷺ من نفسه لهم ليزيد بذلك اشتياقهم إليه وهابوا أن يسألوه .

{باب ما جاء في إضافة (١) الفرائض إلى الايمان} قد طال (٢) أقوال العلماء في أن بين العلماء المتكلمين والمحدثين اختلافاً في دخول الفرائض في الايمان وعدمه ، و زيادة الايمان بها وعدمها ، فذهب المتكلمين منعه ، و ذهب علماء الحديث إلى ثبوته ، و هذا مما يتوجب منه ، أفقرى المحدثين يقولون بأن من لم يعمل فريضة قط فهو كافر أو عاقل في النار ، أو ترى المتكلمين ينكرون الفرق بين من آمن الآن

لأن الأم مربية للولد ، فإذا صار الولد ربها سيما إذا كان بتاً ينقلب الأمر ، كما أن القرينة الثابتة على عكس ذلك ، و هي أن الأذلة ينقلبون ملوك الأرض ، فيتلام المطوفان ، وهذا إخبار بتغير الزمان ، و انقلاب أحوال الناس ، وقيل : معناه أن الاماء تلدن الملوك ، فتكون أمه من جملة رعيته ، و يقرب منه القول بأن السي إذا كثر قد يسي الولد صغيراً ثم يمتق ويصير رئيساً بل ملكاً ، ثم يسي أمه فيشربها عالمياً أو جاهلاً ، ثم يستخدمها و قد يطؤها ، و قيل : معناه فساد الأحوال بكثرة بيع أمهات الأولاد فتزد في أبدى المشتري حتى يشتريها ابنها و يطأها و هو لا يعلم ، و يؤيده رواية بعلها و إن فسر بيدها ، وقيل : معناه الإشارة إلى كثرة عقوق الأولاد ، فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الخدمة وغيرها ، وخص بولد الأمة لأن العقوق فيها أغلب .

(١) غرض المصنف و من نصحهم الرد على المرجئة و هي طائفة من أهل البدع ، قال الحافظ : المرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ، و يجوز تشديدها بلا همز . نسبوا إلى الاربعاء وهو التأخير لأنهم أخرخوا الأعمال عن الايمان

ولم يعمل حسنة ، وبين من أخذ مهره لله صائماً ومجاهداً ، ساجداً ومستمراً وعابداً ،
فليس الامر كما اشتهر بينهم من أن المحدثين يخالفون المتكلمين في هذه المسألة ، بل

❦ فقالوا : الايمان هو التصديق بالقلب فقط ، ولم يشترط جمهورهم التعلق

وجعلوا للصلاة اسم الايمان على الكمال ، وقالوا : لا يضر مع الايمان

ذنب أصلاً ، انتهى . وفي شرح المواقب : المرجحة لقبوا به لأنهم يرجئون

العمل عن الثبة ، أى يؤخرونه في الرتبة عنها وعن الاعتقاد ، من أرجاء

أى أخرى وأخرى ، أو لأنهم يقولون : لا يضر مع الايمان محضية فهم يعطون

الرجاء ، وعلى هذا ينبغي أن لا يهر لفظ المرجسية ، وفرقهم خمس :

اليونسية ، والعبيدية ، والغسانية ، والثوبانية ، والثومية ، ثم بسط مقالاتهم ،

و ذكر في الغسانية : هم أصحاب الفسان الكوفي قالوا : الايمان المعرفة بالله

و رسوله ، وبما جاء من عندهما إجمالاً لا تفصيلاً مثل أن يقول : قد

فرض الله الحج ولا أدري أين الكلمة ؟ وأهلها بغير مكة ، وبسبب محمد

و لا أدري أهو الهذى بالمدينة أو غيره ؟ و حرم الخنزير و لا أدري أهو

هذه أم غيرها ؟ و غسان كان يحكى هذا القول عن أبى حنيفة و بعده من

المرجئة ، وهو افتراء عليه قصد به غسان ترويح مذهبه بموافقة رجل كبير

مشهور . قال الأمدى : ومع ذلك فأصحاب المقالات عدوا أبى حنيفة وأصحابه

من مرجئة أهل السنة ، و لعل ذلك لأن المتزلة في الصدر الأول كانوا

يلقبون من خالفهم في القدر مرجئاً ، أولانه لما قال : الايمان هو التصديق

ولا يزيد ولا ينقص ، ظن به الارضاء بتأخير العمل عن الايمان ، وليس

كذلك إذا عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه ، انتهى .

(٢) يعنى المشهور بينهم أن المحدثين و المتكلمين مختلفون في ذلك حقيقة وإس

كذلك ، بل الاختلاف بينهم لفظى مبنى على تفسير الايمان ، كما صرح

به الرازى وغيره ، و من رد من الفريقين ليس غرضه الرد على الفريقين ❦

الأمر الحق الذي ينبغي أن يعول إليه إنما هو الرد على من قال: لا يضرب شئ من المعاصي بعد الإيمان بأن هذه الأفعال داخلة في الإيمان ، و من قال بعدم الدخول فيه ففسأه الرد على من ذهب منهم إلى أن الإيمان لا يفسد بدون الفرائض ، وهذا هو الحق الذي ينطبق عليه كل الروايات ، و أما ما زعم من مذهب المحدثين فهو افتراء عليهم يردده الروايات الصريحة كما ستقف عليه .

قوله [إنما هذا الحى من ربيعة] إذا نصبت الحى فهو على الاختصاص ، و من ربيعة خبر إن ، و إذا (١) رفضته فهو خبر إن وقوله من ربيعة حال . قوله [فقال : أمركم بأربع إلخ] فى الحديث اختصار ، و لم يذكر فى هذه الرواية ما فيها من ربيعة (٢) و هو مذكور فى الروايات الأخرى ، وقد ترك (٣) فى كل روايات الصحاح ذكر الثلاثة من هذه الأربع المأمورة ، و إنما المذكور منها واحد ، و هو الإيمان المقدر بالأربعة المذكورة بعدها . و هذا الذى ذكرنا أسلم

❦ الثانى كما يتوهم ، بل من أثبت للإيمان أجزاء وأفراداً غرضه الرد على المرجئة القائلة بأنه لا يضرب مع الإيمان شئ . و من نفاه عن الإيمان غرضه الرد على المعتزلة القائلة بأن الكبيرة تفرج المرتكب عن الإيمان ، و على الخوارج القائلة بأن ارتكاب الكبيرة يدخله فى الكفر .

(١) و بالأول جزم الحافظان ابن حجر والعيني وغيرهما ، وعلى كلا الاحتمالين معناه أننا من حى ربيعة ، و لا يمكن مجيئها إليك إلا فى الشهر الحرام لحيلولة مضر بيننا وبينك ، و لفظ المشكاة عن المتفق عليه بلفظ البخارى : إنما لا نستطيع أن نأتبك إلا فى الشهر الحرام ، و بيننا و بينك هذا الحى من كفار مضر ، الحديث .

(٢) و هى الأوعية الأربعة الواردة فى جل الروايات : الدباء ، و الخنم ، و القير ، و المزفت .

(٣) و بذلك جزم البيضاوى كما حكاه عنه الحافظ فى الفتح إذ قال : قال البيضاوى : ❦

ما قيل في توجيه الحديث ، و بذلك يصح إيراد الحديث هاهنا ، و به يظهر مطابقة الترجمة ، و أما ما قال الشراح في توجيهه بأن الإيمان بالله مفسر بالشهادتين لحسب ، و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و أداء الخمس الثلاثة الباقية منها ، و قيل (١) : الإيمان بمعنى الظاهر أن الخمسة المذكورة هاهنا تفسير للإيمان ، و هو أحد الأربعة الموعود بذكرها ، و الثلاثة الأخر حذفها الراوى اختصاراً أو نسباً ، انتهى . و ساقى إليه الإشارة في كلام السيد جمال كاحكاه القارى ، لكن الحافظ لم يرض بهذا التوجيه .

(١) هذا هو المشهور عند الشراح في تفسيره ، كما حكاه القارى و غيره من عامة مفسرى الحديث ، ففي المرقاة : قال ابن الصلاح : قوله أن تعطوا عطف على قوله بأربع فلا يكون واحداً منها ، وإن كان واحداً من مطلق شعب الإيمان ، انتهى . فيكون هذا من باب زيادة الافادة ، قال الطيبي : في الحديث إشكالات : أولها أن المأمورية واحد و الأركان تفسير للإيمان بدليل قوله أتدرون ما الإيمان ، و ثانيها أن الأركان المذكورة خمسة و قد ذكر أولاً أربعة ، و أجيب عن الأول بأنه جعل الإيمان أربعة نظراً إلى أجزائه المفصلة ، و عن الثانى بأن عادة البلغاء إذا كان الكلام منصباً لغرض من الأغراض جعلوا سياقه له ، و كأن ما سواه مطروح ، فهاهنا ذكر الشهادتين ليس مقصوداً لأن القوم كانوا مؤمنين مقرين بكلمتى الشهادة ، انتهى . و يدل عليه ما في رواية البخارى : أمرهم بأربع و نهام عن أربع ، أقيموا الصلاة ، و آتوا الزكاة ، و صوموا رمضان ، و أعطوا خمس ما غنتم ، و لا تشربوا في الدباء و الختم و النقيع و المزفت ، قال القارى : و بهذه الرواية تندفع الإشكالات ، و يرجع إليها التأويلات ، لكنى ما أقول ما قاله الطيبي من أن ذكر الشهادتين ليس مقصوداً ، بل أقول : هو المقصود بالذات و إنما المذكورات بيان شعبها المعظمة و أركانها المفصلة ، و يحمل كلام الطيبي عليه .

مفسر بالشهادتين فقط و الثلاثة المذكورة بعدها ، وهى إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، كما هو مذكور فى رواية الصحيحين تنمة الأربع ، ثم زاد بعدها من عنده خامساً ، وهو أداء الحس ، ففيه أن الأمر لو كان كذلك لما أورده المؤلف فى هذه الترجمة إذ لا يعلم منه بهذا التوجيه دخول الفرائض فى الإيمان حتى يتم استدلاله ، فصبغ به هذا وكذا صنيع أستاذه البخارى (١) يدل على ما ذكرنا من توجيه الحديث .

قوله [من عند عباد بن عباد بحدِيثين] وذلك لما له من الفضل على غيره .
قوله [رضيع ثمالة] لبس الرضيع هاهنا بمعنى المشهور وهو الموضع ، بل المراد بذلك أخوها رضاعاً .

قوله [يعنى وكفر كى العشير] (٢) . قوله [وما نقصان عقابها] إيماء

ليس مقصوداً من الأربع ، بل هو جملة معترضة ، وقال السبى جمال الدين :
قيل : هذا الحديث لا يخلو عن إشكال لأنه إن قرئ . وإقام الصلاة إلخ بالرفع على أنها معطوفة على شهادة لكون المجموع من الإيمان فأين الثلاثة الباقية ؟ وإن قرئت بالجر على أنها معطوفة على قوله بالإيمان بكون المذكور خمسة لا أربعة ، و أجيب على التقدير الأول بأن الثلاثة الباقية حذفها الراوى اختصاراً أو نسياناً ، وعلى التقدير الثانى بأنه عد الأربع التى وعدم ثم زادهم خامسة ، وهى أداء الحس لأنهم كانوا مجاورين لسكفاد مضر وكانوا أهل جهاد وغنائم ، انتهى . وفى ذلك أقوال آخر ذكرها الحافظ وغيره كقول ابن العربى يحتمل أن يقال : إنه عند الصلاة و الزكاة واحدة لأنها قريبتهما فى كتاب الله و تكون الرابعة أداء الحس .

- (١) إذ بوب على الحديث «باب أداء الحس من الإيمان» وهذا كالصرح فى عتار الشيخ بأنه عد أداء الحس أيضاً من أجزاء الإيمان فما قبله بالطريق الأولى .
(٢) يباين فى الأصل بعد ذلك ، و لعل الشيخ أراد توضيح ألفاظ الحديث كما

عن (١) بذلك أمانة على ما ادعاه النبي ﷺ من نقصان العقل والدين ، لأنها أرادت بذلك لينه فان المتبادر من قوله ما نقصان عقلها أى ما رأيت من نقصان عقلها ودينها يا نبي الله حتى قلت ذلك ، و بذلك يظهر المطابقة بين السؤال والجواب . [باب الحياء من الايمان] قوله [و هو يعظ أخاه في الحياء] أى كان (٢) بأمره بتركها ، و يمنعه من الاستحياء .

✽ يظهر من الارشاد الرضى إذ بين هاهنا كثرة تلوث أمرجهن ، و كثرة شكواهن ، وقلة صبرهن ، حتى ورد في أحاديث الكسوف لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ، ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط . قلت : و يحتمل أن الشيخ أراد بيان وجه زيادة لفظ يعنى فان ظاهرها يوم أنه تفسير لقوله : لتكن ، وليس المقصود ذلك ، بل القرض أن الراوى نسى تعبير الشيخ ، فنه بلفظ يعنى على أنه مراد الشيخ لا لفظه . (١) حاصله رفع إيراد يرد على ظاهر الحديث ، وسكت عنه عامة الشراح و هو أن السؤال بما يكون عن حقيقة الشيء و ماه ، و على هذا فلا يطابق الجواب السؤال ، وحاصل الدفع أن السؤال هاهنا ليس عن الم ، بل عن الأثر المرتب عليه كما هو المتبادر من قوله ما نقصان عقلها ، وهو في معناه قوله ما رأيت من نقصان عقلها ، و على هذا فلا خفاء في تطابق السؤال والجواب . (٢) قال الحافظ : لم أعرف اسم هذين الواعظ وأخيه ، و قوله : يعظ أى ينصح أو يخوف أو يذكر ، كذا شرحوه ، والاولى أن يشرح بما في البخارى في الأدب بلفظ يعاتب أخاه في الحياء بقول : إنك لتسحى حتى كأنه يقول قد أضربك ، و يحتمل أنه جمع الوعظ و العتاب فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، زاد في الارشاد الرضى أن رجل المذكور كان يستحى في المعاملات من البيع و الشراء و غيرها ، فن يشتريه نسبة أو يعطيه أقل من ثمن الشيء لا يرد عليه حياء ، فواتبه على ذلك أخوه و رد عليه النبي ﷺ .

[باب في حرمة الصلاة] قوله [ثم قال : ألا أدلك على أبواب الخير]

إنما ذكر ذلك (١) دفعا لما عسى أن يقوم من أن المذكور من الصوم و الصلاة و غيرها شئ يسير يفعله كل أحد ، فلا يكون له وقع (٢) في القلب ، وكذلك كان النبي ﷺ قال له : إنما سألت عن عظيم ، و إنه ليسير على من يسره الله إلخ ليعلم أن ما ذكره هاهنا إنما هو شئ عظيم يكفى في كونه سبب الدخول في الجنة و الخروج من النار ، ثم اعلم أن المذكور في الوهلة (٣) الثانية إنما هو بيان التوافل إلا أنه يعلم به حال الفرائض بالطريق الأولى ، فإن صدقة النفل لما كانت تطلق غضب الرب ، و صوم النفل كانت جنة من الثيران و المعاصي و السيئات ، فكيف بالفرائض منها .

قوله [ثم تلا و تتجلى جنوبهم] إلخ [هذه الآية ظاهرها أنها في التهجيد (٤)

و قبل : بل عني (٥) صلاة الأوابين ، فإن العرب سبوا أصحاب العمل منهم كانوا

(١) حاصل كلام الشيخ أن النبي ﷺ نبه على الأمور المذكورة من الصلاة و الصوم و غيرها أولا بقوله : سألتني عن عظيم ، ثم بقوله : ألا أدلك على أبواب الخير ، و المراد بالأمور المحدودة بعد هذا هي التوافل كما يدل عليه السياق و علم منها حال الفرائض بالطريق الأولى .

(٢) أصل الوقع المكان المرتفع في الجبل ، و المراد هاهنا قوم أتت الأمور المذكورة لعمومها لم تقع في قلبها بموقع عظيم .

(٣) قال المجد : لقبة أول وهلة و و يحرك و واهلة أول شئ ، انتهى . و المراد في كلام الشيخ من الوهلة الثانية ما ذكر في الرواية من قوله : ألا أدلك على أبواب الخير ، و الوهلة الأولى هي ما ذكره من قوله : لقد سألتني عن عظيم إلخ .

(٤) كما هو مقتضى حديث الباب ، و أخرج السيوطي في الدر عدة آثار مؤيدة لذلك

(٥) كما أخرجه السيوطي بطرق كثيرة عن أنس وغيره ، ففي رواية عن أنس

معتادين للاضطجاع بعد العشاء الأول ، و لذلك نهوا عن النوم قبل العشاء الآخرة ،
فالتجاني كما أنه صادق على ترك المضجع بعد أخذه ، فكذلك صادق على ترك
المضجع من أول الأمر .

قوله [و ذروة سنامه الجهاد] فإن إعلاء كلمة الله التي هي الاسلام إنما هو به .

قوله [و إنما لئلا نخذون بما تكلم به] (١) .

[باب في ترك الصلاة] قوله [بين الكفر و الايمان ترك الصلاة] قد

نزلت فينا معاشير الانصار كننا نصلي المغرب فلا نرجع إلى رحالنا حتى
نصلي العشاء مع النبي ﷺ ، و في أخرى له قال : كانوا ينتظرون ما بين
المغرب والعشاء يصلون ، و في أخرى له قال : كان قوم من أصحاب رسول
الله ﷺ من المهاجرين الأولين يصلون المغرب ، و يصلون بعدها إلى عشاء
الآخرة فزلت هذه الآية فيهم ، و غير ذلك من الروايات الكثيرة عنه
و عن غيره ، منها عن ابن المنكدر و أبي حازم قالوا : هي ما بين المغرب
والعشاء صلاة الأوابين .

(١) يباح في المنقول عنه ، و ما يظهر بملاحظة الارشاد الرضى و غيره أن
معاذاً رضى الله عنه نوم من الامر بكف اللسان المأخوذة بكل ما يتكلم الرجل
و استبعده ، فسأل بذلك و به النبي ﷺ بقوله : حساند ألسنتهم أنه قد
يكون ميباً لدخول النار ، قال القارى : شبه ما يتكلم به الانسان بالزرع
المحصود بالمنجل و هو من لإغة النبوة ، فكما أن المنجل يقطع و لا يميز
بين الرطب و اليابس و الجيد و الردى ، فكذلك لسان بعض الناس يتكلم
بكل نوع من الكلام حسناً و قبيحاً ، و المنهى لا يكب في النار إلا حساند
ألسنتهم من الكفر و القذف و الشتم و الغيبة و النيمة و البهتان ،
و الاستئثار مفرغ و الحكم وارد على الأغلب . انتهى .

تکلفوا (١) فی توجیهه مع أنه مستغنی عنه ، فالمراد أن فرق ما بین الکفر والایمان ترک الصلاة ، فمن ترک الصلاة دخل فی الکفر ، و من لم یتروکها کان مؤمناً .

قوله [ترک کفر غیر الصلاة] أى مستحلاً أو کالکفر (٢) .

قوله [من رضی بالله رباً إلخ] أى وجد هذه الثلاثة غنية و رغبة عن جميع ماسواها ، ففي الرضى المذكور هاهنا شدة (٣) نسبة إلى الرضى المستعمل فی لغتنا . قوله [فی هذا خروج عن الايمان إلى الاسلام] یعنی أن مقتضى الايمان الذى هو العقد القلبي إنما کان أن لا یرتکب ذلك ، فان من علم أن النار محرقة لا یسبها ، فلم یرتکبها الکبيرة نقص فی اعتقاده ، و تصور فی کمال إيمانه ، لکنه مع ذلك مفر بما يجب الاقرار به من التوحيد و الايمان بالکتاب و الرسل إلى غیر ذلك فكان مسلماً . قوله [فستره الله علیه و عفا عنه] فيه ترک شق (٤) بناء علی ظاهر

(١) إذ جعلوا متعلقين بحذفاً كما فی الحاشية عن ابن الملك إذ قال : تقديره ترکها و صلة بینه و بينه ، وقال الطيبي : ترک الصلاة مبتدأ و الظرف المقدم خبره ، و متعلقه محذوف قدم لیغید الاختصاص ، و الظاهر أن فعل الصلاة هو الحاجز بین العبد و الکفر ، و حاصل ما أفاد الشيخ أن ترک الصلاة من علامات الکفر ، كما أن فعلها من علامات الايمان ، فهو الفارق بین آثارهما .

(٢) أى فی شدة القبح ، أو علامة الکفر كما تقدم ، أو نوع من أنواع الکفر ، فان الکفر و الايمان کليان مشککان كما تقدم فی محله .

(٣) یعنی أن مراتب الرضا تكون متفاوتة جداً ، وأكثر ما يستعمل عندنا بمقابل السخط بمعنى لا یسخط عنه و لا یکرهه ، و ليس هو مراد الحديث ، بل المراد فيه أعلى درجاته المتمثل بحب الشئ و إعجابه لیرتب علیه ذوق طعم الايمان ، فله در الشيخ ما أحق و الطيف ما قاله .

(٤) حاصله أن الشقوق هاهنا أربعة : الشقان فی إقامة الحد الثوبة و عدمها ،

العلم ، و الأصل أن العبد إذا أذنب فأقيم عليه الحد ، فالظاهر من حاله أنه يتوب بعد ذلك ، ولذلك لم يذكر فيه إلا شقاً واحداً ، وهو أنه إذا عمل عقوبته في الدنيا فأنه أعدل من أن يثنى على عبده العقوبة ، وكذلك في الشق الثاني شقان إما أن يتوب العبد بعد ستره تعالى أو لا يتوب ، و المذكور منهما واحد .

[باب في علامة المناق] قوله [آية (١) المناق ثلاث] ولا يلزم من كون

و المذكور هاهنا هو الأول ، لأن الظاهر من حاله أنه يتوب بعد الحد لا محالة لأن مقتضى الإيمان أن يتوب بدون التنبيه ، فكيف بمثل هذا التنبيه و الزجر الذي هو الحد ، فعدم إيرائه التوبة مستبعد جداً فلذا اكتفى بذكره و لم يذكر الشق الثاني و هو عدم التوبة لاستبعاده ، وكذلك في حالة الستر شقان : التوبة وعدمها ، و المذكور هاهنا هو الأول كما يدل عليه لفظ عنى عنه ، و لم يذكر الشق الثاني لظهوره بالتأمل .

(١) قال القارى : الآية العلامة ، وإفرادها إما على إرادة الجنس ، أى كل واحد منها آية ، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث ، ويؤيد الأول ما فى صحيح أبى حنيفة بلفظ : علامات المناق ثلاث ، فان قيل : ظاهره الحصر فى الثلاث ، فكيف جاء فى الحديث الآخر بلفظ أربع ؟ أجاب القرطبي باحتمال أنه ^{يقول} استجد له العلم بخصالهم ما لم يكن عنده ، وقال الشيخ ابن حجر : ليس بين الحديثين تعارض لأنه لا يلزم من عدم الحصلة المذمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات دالات أصل النفاق ، والحصلة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كل بها خلوص النفاق على أن فى رواية لمسلم عن أبى هريرة ما يدل على عدم الحصر ، فان لفظه : من علامة المناق ثلاث ، فقد أخبر ببعض العلامات فى وقت ، و بعضها فى وقت آخر ، ووجه الاتصاف على هذه الثلاث أنها منبهة على ما عداها إذ أصل الديانة منحصر فى ثلاث . القول و الفعل و النية ، فبه على فساد

✽ القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة ، وعلى فساد البنية بالخلف ، لأن خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد ، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهذا لم توجد منه صورة النفاق ، وفي الطبراني من حديث سلمان ما يشهد له ، ولغظه : إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف ، وفي أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم إذا وعد الرجل أخاه ومن ينه أن يبي له فلم ينف فلا إثم عليه ، قال النووي : هذا الحديث عنه جماعة من العلماء مشكلاً من حيث أن هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره قال : وليس فيه إشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون أن معناه أن هذه خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمناقين في هذه الخصال ، ومتنطق بأخلاقيهم . قال الحافظ : وحصل هذا الجواب الخلل في التسمية على الجواز ، وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر ، وقيل في الجواب عنه : إن المراد نفاق العمل ، وهذا ارتضاء القرطبي واستدل به بقول عمر لحذيفة : هل تعلم في شيئاً من النفاق ، فانه لم يرد بذلك نفاق الكفر ، وإنما أراد نفاق العمل ، و يؤيده وصفه بالخلاص في الحديث الآخر بقوله : كان منافقاً خالصاً ، وقيل : المراد بإطلاق النفاق الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال ، وأن الظاهر غير مراد ، وهذا ارتضاء الخطابي ، و ذكر أيضاً أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له ديناً ، قال : ويدل عليه التعبير بأذا ، فاتها يدل على تكرار الفعل ، و الأولى ما قال الكرماني : إن حذف المفعول من حديث يدل على العموم ، أى إذا حدث في كل شئ كذب فيه ، أو يصير قاصراً أى إذا وجد ماهية التحديث كذب ، وقيل : هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال ، و تهاون بها و استخف بأمرها ، وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المناقق للجنس ، و منهم من ادعى أنها للمعد فقال : إنه

هذه الآيات فى رجل كونه منافقاً ، بل اللازم بذلك اتصافه بصفات المنافقين .

قوله [أربع من كن فيه كان منافقاً] أى بحسب العلامات وظاهراً ، أو مشابهاً بهم فى الخصال ، أو منافقاً لثفاق العمل كما سيأتى .

قوله [لثفاق العمل] مقابل لثفاق الاعتقاد فالأول ترك العمل باقتضاء الاسلام ، والثانى ترك الاعتقاد بما يجب أن يعتقد .

[باب سبب المسلم فسوق] قوله [قتال المسلم أخاه كفر إلخ]

إن كان مستحلاً فكلاهما (١) كفر ، وإن لم يكن مستحلاً فليس شئ منهما كفراً ، وإنما هما يدخلان فى الفسوق ، والجواب أنه عليه السلام (٢) عبر عن القتال بالكفر لكونه أعظم الكبائر ، فكأنه إذا قتل

✽ ورد فى حق شخص معين ، أو فى حق المنافقين فى عهد النبي ﷺ ، وتمسك

هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت فى ذلك لو ثبت شئ منها لتعين المصير إليه ، وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي .

(١) أى القتال و السبب كل منهما كفر على الاستحلال ، و بذلك جزم الحافظان ابن حجر و العيني ، و سيأتى فى كلام الحافظ ابن حجر .

(٢) قال الحافظ : ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي ،

فالجواب أن المبالغة فى الرد على المنتدع اقتضت ذلك و لا تمسك للخوارج فيه لأن ظاهره غير مراد ، لكن لما كان القتال أشد من السبب لأنه

مفض إلى إزهاق الروح عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق و هو

الكفر ، ولم يرد حقيقة الكفر التى هى الخروج عن الملة ، بل أطلق عليه

الكفر مبالغة فى التحذير معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك

لا يخرج عن الملة ، أو أطلق عليه الكفر لشبهه به لأن قتال المؤمن من

شأن الكافر ، و قيل : المراد ما هنا الكفر اللغوى و هو التغطية ، لأن حق

المسلم أن يعينه و ينصره و يكف عنه إذاه ، فلما قاتله كأنه غطى على ☪

المسلم فقيد كفر ، بخلاف السباب فإنه ليس بذلك المثابة ، فليس البيان إلا لقنصال الغير المستحل و سبابه . قوله [فقد بابه أحدهما] أى بذنب (١) ذلك الكلام و وباله .

هذا الحق ، وقيل : أراد بقوله كفر ، أى قد يؤل هذا الفعل بشووه إلى الكفر و هذا بعيد ، و أبعد منه حمله على المستحل لذلك لأنه لو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب و القنصال ، فان مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضاً ، ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل ، و قال الصبى : فان قلتم : السباب و القنصال كلاهما على السواء فى أن فاعلهما يفسق ولا يكفر ، ثم قال فى الأول فسوق و فى الثانى كفر ؟ قلنا : لأن الثانى أغلظ ، أو لأنه بأخلاق الكفر أشبه ، انتهى .

(١) يعنى إن صدق القائل فيرجع إلى المقول له ، و إن كذب يرجع إلى القائل . قال النووى : هذا الحديث بما عده بعض العلماء من المشكلات من حيث أنه ظاهره غير مراد ، و ذلك مذهب أهل الحق أنه لا يكفر المسلم بطلاصى كالقتل والزناه ، و قوله لأخيه كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام ، وإذا تقرر ما ذكرنا فقل : فى تأويل الحديث أوجه : أحدها أنه محمول على المستحل ، فعلى هذا معنى بابه أى رجع عليه الكفر ، و ثانيها أن معناه رجعت عليه نقيضته و معصية تكفيره ، و ثالثها أنه محمول على الخوارج المكفرين للزمنين ، و هذا ضعيف لأن المذهب الصحيح أنهم كسائر أهل البدع لا تكفر . قال القارى : هذا فى حق غير الراضية الخارجة فى زماننا فانهم يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلاً عن سائر أهل السنة والجماعة . فهم كفرة بالاجماع ، قال : وخامسها قد رجع إليه تكفيره و ليس الراجع حقيقة الكفر ، انتهى .

[باب في من يموت و هو يشهد أن لا إله إلا الله] قوله [مهلاً لم تبكي]

ترد عليهم حين الموت و غيره أحوال ، ففهم من مضى و هو في حال الحشية كعمر ، و منهم من انقضى و هو في حال الرجاء كهذا الصحابي فإنه لما علم أنه على فراق أستاذه سلاه بأن وعد له بما يفيد في عقبه لينجبر بذلك بالله ، و لمسه يستقل بذلك السرور الآخروي بلباله . قوله [فيخرج بطاقة] الظاهر (١) أن هذا الرجل كان مسلماً و لم يعمل في عمره حسنة قط ، و مات على غير توبة ، و ما قالوا أنه كان كافراً فأسلم فيرده عرض السجلات مع أن الإيمان يمحى ما كان في الكفر ، و كذلك ما قالوا أنه كلفه قاتلها عند الموت يرده (٢) أنه لا حسنة عنده مع أنه لو كان كذلك لكان له كلمة أخرى التي آمن بقولها .

[باب افتراق هذه الأمة] قوله [و تفرق أمتي] (٣) على ثلاث و سبعين

(١) قال القاري: يحتمل أن الكلمة هي أول ما نطق بها ، و يحتمل أن تكون غير تلك المرة بما وقعت مقبولة عند الحضرة و هو الأظهر ، ثم يحتمل أن تكون البطاقة وحدها غلبت السجلات ، و هو الظاهر المتبادر ، و يحتمل أن تكون مع سائر أعماله الصالحة لكن الغلبة ما حصلت إلا بركة هذه البطاقة . (٢) قلت: لكنه موقوف على نفي الحسنة والحديث ساكت عنه ، و يحتمل على ما تقدم عن القاري أن تكون الأعمال الباقية غير مقبولة غير الكلمة فإنها كانت في غاية من الاخلاص و القبول .

(٣) قيل: يحتمل أمة الدعوة ، فيندرج سائر الملل الذين لبسوا على قبلتنا في عدد الثلاث و السبعين ، و يحتمل أمة الاجابة ، فيكون الملل الثلاث والسبعون منحصرة في أهل قبلتنا ، والثاني هو الأظهر . ونقل الأبهري أن المراد أمة الاجابة عند الأكثر ، هكذا في المرقاة ، و قال الشيخ في البذل : المراد من هذا التفرق التفرق المذموم الواقع في أصول الدين ، و أما اختلاف الأئمة في الفروع فليس بمذموم ، بل هو من رحمة الله سبحانه ، فانك

فرقة [الاثنان منهم يسمين توافق اليهود حذو العمل بالعمل فوجب صلاحهم تنمجا للطائفة ، وبقيت فرقة غير مطابقة لها وهي الناجية ، ولذلك زادت على تلك بواحد .

قوله [إن الله تبارك و تعالى خلق خلقه في ظلة إلخ] (١)

تري أن الفرق المختلفة في الفروع كلها متحدة في الأصول ، و لا يضل بعضهم بعضاً ، و أما المفقرون في الأصول فيكفر بعضهم بعضاً ، و أما العدد فيحمل على الكثير ، و لو نظر إلى جميعها من الأصول و الفروع فانها تريد على المآت ، و أما لو نظر إلى أصول الفرق فيمكن أن يكون للتحديد ، فان الفرق المختلفة وإن تشعبت شعبهم ما يزيد على هذا القدر بكثير ، ولكن أصولهم يلتفون هذا العدد ، والأولى أن يقال : إن هذا العدد لابد أن يوفي ويلغ بهذا المقدار ، و لا ينقص منه ، لكن لو زاد على هذا العدد فلا مضائق فيه ، انتهى .

(١) يباح في الأصل بعد ذلك ، و ترجمته ما في الارشاد الرضى أن تركيب الثقلين من القوتين : البهيمية والملكية ، فتؤدي الأولى إلى الكفر و الضلال والأخلاق الرذيلة ، وترشد الثانية إلى الايمان و الهداية والأخلاق الفاضلة ، فعنى إلقاء النور تغليب القوة الملكية ، فمن غلبت عليه هذه القوة اهتدى ، ومن لا فلا ، و لا ينافيه حديث « كل مولود يولد على الفطرة » لأن المولود في عالم الملكوت يكون متلبساً بالقوة الملكية ، و بعد الولادة يغلب عليه التلبس بالقوة البهيمية ، فلما كان عند الولادة قريب العهد بالملكوتية كان الغالب عليه هذه القوة ، فان كان فائزاً قبل ذلك بإلقاء النور أى يغلبه القوة الملكية اهتدى ، و إلا فأجواه يهودانه أو ينصرانه ، انتهى مختصراً .
و قال القارى : إن الله خلق الثقلين لا الملائكة في ظلة النفس الامارة

بهم المجهولة بالشهوات فمن أصاب من نور الايمان و المعرفة اهتدى و من
 لافلا ، و قيل : المراد بالنور الملقى إليهم ما نصب من الشواهد و الحجج ،
 و ما نزل إليهم من الآيات و النذر ، و قيل : المراد بالظلمة كالحسد و الحرص
 و غيرها من الأخلاق الذميمة ، و بالنور التوفيق و الهداية ، و قيل : المراد
 بالظلمة الجهالة ، و بالنور المعرفة ، إلى آخر ما بسطه .



أبواب العلم عن رسول الله ﷺ

قوله [من طلب العلم كان كفارة لما مضى] و أنت تعلم ما يرد على طلبه العلوم من أحوال توجب ندماً على ما فرط (١) في جنب الله أيام جهله ، وخشية على ما فرط في ذلك الزمان من سوء صنيعه و فعله ، أفلا ترى ذلك يعيشه على توبة صحيحة ، ورجوعاً عن تلك الأفعال القبيحة ، وليست التوبة إلا ذلك الانزعاج و الاقلاع عما عرف كبره من الأحوال و الأوضاع ، فلا تخصيص فيه على ذلك التقرير بالصغار (٢) و لعل رحمة ربى تصفح عنها و عن الكبار .

(١) ضائر الوحدة باعتبار كل واحدة إحاطة للأفراد ، وما أفاده الشيخ موجه ، و لا يبعد أن يكون سبب ذلك أن الصائم يستغفر له من في السماوات و من في الأرض و الحيتان في جوف الماء كما ورد .

(٢) كما فعله المحشى و الشراح في الحاشية : قال الشيخ في المعات : التكفير فيما عداه من الأعمال كالوضوء و الصلاة إنما هو من الصغار ، و قد يكون من الكبار كما في الحج ، ويمكن أن يكون الحال في العلم كذلك ، انتهى . لكن هذا خلاف ما قاله أهل التحقيق من أن الكبيرة لا يكفرها الصلاة و الصوم ، و كذا الحج ، و إنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها ، نقل ابن عبد البر الاجماع عليه ، و كذا قال القاضى عياض : إن ما في الأحاديث فهو في تكفير الصغار فقط و هو مذهب أهل السنة ، فإن الكبار لا يكفرها إلا التوبة ، و رحمة الله عز اسمه ، انتهى . و قال القارى : قبل هذا الحديث مع ما فيه من الضعف بخلاف الكتاب و السنن المشهورة

قوله [ثم كنتم] أى بعد (١) ما احتاج الناس إليه ، ولم يكن فى إظهاره

مفسدة .

قوله [فامتنعوا بهم خيراً] أى أوصيكم بالخير (٢) بهم فاقبلوا وصيتي فيهم

❧ فى إيجاب الكفارات و الحدود إلا إذا قلنا بالتخصيص بغير بالصغار ،
و هو موضع بحث ، و الظاهر أن الكفارة مختصة بالصغار ، أو بحقوق
الله التى ليس لها تدارك ، أو يشمل حقوق العباد التى لا تدارك لها ، ويمكن
أن يكون المعنى أن طلب العلم وسيلة إلى ما يكفر به ذنوبه كلها من التوبة
ورد المظالم .

(٢) و بذلك جزم عامة الشراح ، قال القارى : هو علم يحتاج إليه السائل فى
أمر دينه . قال ابن حجر : ثم هاهنا استيعادية لأن تعلم العلم إنما يقصد لنشره
و نفعه الناس ، و بكنتم يزول ذلك الفرض الأكمل ، فكان بعداً عن هو
فى صورة البناء و الحكام . قال التتبيد : هذا فى العلم اللازم التعليم ،
كاستعلام كافر عن الاسلام ما هو ، أو حديث عهد به عن تعليم صلاة حضر
وقتها ، أو كالمستفتى فى الحلال والحرام ، فإنه يلزم فى هذه الأمور الجواب
لا نوافل العلوم الغير الضرورية ، وقيل : العلم هاهنا علم الشهادة ، و تكلم
بعض العلماء فى هذا الحديث بأنه ضعيف ، بل هو موضوع ، وفى المقاصد
الحسنة للسخاوى : حسنه الترمذى و صححه الحاكم ، انتهى .

(٣) هذا هو المشهور فى معناه ، و قيل : اطلبوا الوصية و النصيحة بهم من
أنفسكم ، فالسبب للطلب والكلام من باب التجريد ، أى ليجرد كل منكم شخصاً
من نفسه و يطلب منه التوصية فى حق الطالبين ، و مراعاة أحوالهم ،
وقيل : الاستبصار طالب الوصية من نفسه أو غيره بأحد أو بشئ ، يقال :
استوصيت زيداً بعمرو خيراً ، أى طلبت من زيد أن يفعل بعمرو خيراً ،
و البناء فى بهم للتعدية ، و قيل : منناه مروهم بالخير ، هكذا فى المرافاة .

[باب في ذهاب العلم] قوله [هذا أوان يختلس فيه العلم إلخ] أرى (١) النبي ﷺ وقت وفاته أو وقت انتزاع العلم رأساً ، كما يكون في آخر الزمان ، والمراد على الأول إنما هو انتزاع ترقيه وفضائه من الله سبحانه ، كما كان في وقت النبي ﷺ ، واختلاس الفيضان وقت وفاته ﷺ ظاهر ، ثم لما علم انقطاع فضائه علم انقطاعه رأساً في وقت ما ، لأن علم الصحابة أقل بكثير عن علمه ﷺ ، كما أن علم التابعين من علم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، وعلم جراً إلى أن يأتي الزمان الذي بينه في هذا الحديث ، وأياً ما كان فالقصد أن العلم يأخذ في التقليل إلى أن ينتهي رأساً .

قوله [نكتلك أملك إلخ] إنما كان لسؤال زياد وشيخه جوابان : الأول أن العلم بالكتاب كما هو مفاد الاقرار المبين في السؤال لا يلزمه فهم معانيه على وجه الصواب ، والثاني أن العلم بالكتاب وإن سلم فهم معانيه أيضاً لا يلزمه العمل بمقتضاه فكان غير مفيد ، إلا أن الجواب الأول كان فيه مساع لل سؤال و التشبه بأنه كيف يمكن علم الكتاب من غير فهمه ، واستبعاد خلو الألفاظ عن الدلالة على المعاني غير مستبعد ، فلذلك أجاب بتسليم أن يفهموا المعاني أيضاً بأن العلم إذا لم يقارن به العمل لا عداد به كأهل الكتاب فانهم لما لم ينتفعوا بعلومهم ما كانوا إلا كالخار يحمل أسفارا ، وليس العلم علم لم ينتفع به العالم ولا غيره .

قوله [من تعلم علماً لغير الله] المراد به (٢) العلم الذي إذ هو العلم حقيقة .

(١) و بالأول جزم الطبري كما حكاه عنه القاري إذ قال : كأنه ﷺ لما نظر إلى السماء كوشف بافتراق أجله فأخبر بذلك ، والمعنى الثاني أظهر بالألفاظ الحديث إذ نفي العلم بالكلية حتى لا يتقدموا منه على شئ .

(٢) و يؤيد ذلك ما في المشكاة برواية أبي داود وغيره عن ابن عمر و أبي هريرة مرفوعاً : من تعلم علماً لما ينتهي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به

[باب في الحديث على تبليغ السماع] قوله [قلنا: ما بعث إليه هذه الساعة إلخ] وبذلك يعلم أنهم كانوا لا يعتادون الدخول على الأمراء إلا بعد طلبهم ، وتقدير العبارة هكذا : ما بعث مروان إلى زيد بن ثابت رسوله إلا ليسأل عنه مروان عن شئ . قوله [نعم سألتنا عن أشياء] وكان يرد عليه أنه كيف سارع إلى باب الأمير هذه الساعة و لم يؤخره إلى غير ذلك الوقت اعترض عنه بأننا مأمورون بالتبليغ فلا تؤخره ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ ينصُر الله إلخ ، و أما ما سأله عنه مروان فغير مبين في هذا الحديث .

قوله [فرب حامل فقه إلى من هو أفقهه] لفظ الحديث مشعر بأن الرواة في رواياتهم ثلاثة أقسام: فقيه ، وأفقه ، وغير فقيه ، أما الأول ثابت بقوله إلى من هو أفقه منه ، فإن استعمال أفعل التفضيل في المحمول إليه ينهي عن كون الحامل متصفاً بالفقاهة ، وإن كان أدون من المحمول إليه فيها ، وأما الأفقه فباستعمال (١) «رب» في قوله رب حامل فقه ، فإن مضمومه أن كثيراً من حاملي الفقه أفقهون من المحمولين إليهم ، ثم صرح بالقسم الثالث فيما بعد بأن من الحامل من ليس بفقيه .

☀ به عرضاً من الدنيا ، الحديث .

و إلى هذا المقام انتهت مسودة الارشاد الرضى و هو أنفع تقرير لطالبي الحديث ليعرفوه في اللسان الهندية ، في الألف على اختتامه ، وإلى الله المشتكى ، نصر الله جامعه ومسوده رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، فقد توفى في يوم السرور يوم العيد من السنة الماضية ١٣٥١ هـ ، وكان شريك الدرس لوالدى المرحوم ، وكان ذكياً أديباً طيباً حافظاً للقرآن ماهراً في العلوم العقلية و النقلية ، و ذكرته في هذه الحواشي بالارشاد الرضى مشيراً إلى اسم الجامع و الشيخ كليهما نفع الله به طلبة الحديث .

(١) فإن كون الحامل و هو الشيخ أفقه من المحمول إليه و هو التلميذ ظاهر ، و-لذا لم يذكره نصاً ، و أما عكسه و كذا كون الحامل غير فقيه كانا خفيين ، و لذا ذكرهما بلفظ رب الذى أصله التفاضل .

[باب فبين روى حديثاً و هو يرى أنه كذب]

قوله [و هو يرى أنه كذب] بصيغة المجهول (١) بمعنى يظن . قوله [فهو أحد الكاذبين] إن كان بلفظ الجمع فظاهر أنه منهم ، و إن كان مثنى فقبل : المراد بهما مدعي الرسالة : منبلة ، و النفس ، وقيل : أحدهما الواضع ، و ثانيهما الناقل ، أى هما متساويان في الوزر ، و هذا إذا لم يبين وضعه ، و أما إذا بين وضعه فلا وزر في النقل .

قوله [إذا روى الناس حديثاً مرسلًا إلخ] هذا كالبدل من الذى قبله ويان له ، فكأن المؤلف مثل لاسناده الخطأ الذى كان ذكره في سؤاله حيث قال : و هو يعلم أن إسناده خطأ . قوله [بين حديث محمد بن الحَكْدَر] أى فصله عنه فرضه (٢) و وقف في الاسناد الثانى .

(١) قال القارى : روى بضم الياء من الارادة أى يظن ، و بفتحها من الراى أى يعلم ، والكاذبين جمع باعتبار كثرة التثنية . قال الاشرف : سماه كاذباً لأنه بين المغترى و يشاركه بسبب [شاعته] ، فهو كمن أعان ظالماً على ظلمته . قال النووى : يرى ضبطناه بضم الياء و الكاذبين بالجمع ، هذا هو المشهور في اللفظين ، و قال عياض : الرواية عندنا على الجمع ، و رواه أبو نعيم الاصفهاني في المستخرج من حديث سمرة على التثنية ، و احتج به على أن الراوى له يشارك الابدأ بهذا الكذب . وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من يرى بمعنى يعلم و هو ظاهر حسن ، فأما من ضم الياء فمعتساء يظن ، ويجوز أن يكون الشح بمعنى يظن أيضاً ، فقد حكى رأى بمعنى ظن ، وقيل : إنه لا يائىم إلا برواية ما يعلمه أو يظنه كذباً ، وأما ما لا يعلمه ولا يظنه فلا يائىم عليه في روايته ، و إن ظنه غيره كذباً أو علمه ، انتهى .

(٢) هكذا في المنقول عنه ، و الظاهر في محله فأرسله و أوصل الاسناد الثانى ، فأما . و لو صنع ذلك من كلام الشيخ فلمـه تجوز فانهم

[باب في كراهية كتابة العلم] قوله [فلم يأذن لنا] بوجهين ثلثا يختلط كتاب الله بكتاب رسوله و أحاديث بآياته ، و ثلثا يتكلموا على الكتابة فيقل الحفظ و الضبط ، ثم لما حصل الأمن من الشيئين معاً رخص (١) لهم في الكتابة .
[باب الرخصة في ذلك] قوله [أكتبوا لي يا رسول الله ١] من نصر (٢) و الاسناد مجازي .

قوله [أكثر (٣) حديثاً عن رسول الله ﷺ مني] كونه أكثر حديثاً منه لا يستلزم كثرة (٤) روايته نسبة إلى روايات أبي هريرة فلا يرد أن روايات ﷺ يتجاوزون في هذه الاطلاقات ، قال السيوطي في التدريب : قال ابن الصلاح : من جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابل المرسى حيث يقولون : رفعه فلان وأرسله فلان فقد عني بالمرفوع المتصل ، انتهى والأريكة السرير المزين بالجلل و الآتوب في قبة أو بيت كما لعروس يبنى الذي لزم البيت و قد عني طلب العلم ، و قيل : المراد بهذه الصفة الترفه و السعة ، كما هو عادة المتكبر المتعبر القليل الاهتمام بأمر الدين ، هكذا في المراقبة .

(١) و لذا استقر الاجماع على جواز الكتابة بعد ما كانت المسألة خلافية ، كما بسطت في مقدمة الأوجز مع ذكر دلائل الفريقين و أقوال المحققين .

(٢) و المراد بالقصة التي أشار إليها المصنف هي خطبة النبي ﷺ التي خطب بها في فتح مكة ، ذكرها أبو داؤد في تحريم مكة مختصراً .

(٣) وسيأتي في الجانب ما أفاده الشيخ أن ذلك قبل القصة التي وقعت لأبي هريرة من سؤاله رسول الله ﷺ أن لا ينسئ حديثه ، فلا يرد على الحديث أنه إذا لم ينسئ حديثاً فالكتابة و عدمها سواء في حقه .

(٤) فإن مرويات أبي هريرة خمسة آلاف حديث و ثلاث مائة وأربعة وسبعون حديثاً ، و لعبد الله بن عمرو بن العاص سبع مائة حديث ، و قال أبو نعيم

الأصبهاني : روى من المتن سوى الطرق نيفاً و خمس مائة حديث ، كذا قال

أبي هريرة رضى الله عنه كثيرة نسبة عن رواياته .

قوله [بلغوا (١) عني و لو آية] بمعنى قطعة من الكلام فيمم الكتاب و الحديث ، أو كما قال في الحاشية (٢) و التحديث عن بني إسرائيل و سماع

ابن الجوزى في التلخيص ، و قريب منه ما في الحاشية عن المجمع ، و حاصل جواب الشيخ أن كونه صاحب روايات كثيرة لا يلزم منه وجود كثرة مروياته ، و بين وجهه في الحاشية عن المجمع أن أبا هريرة استوطن المدينة و هى مقصد المسلمين من كل جهة ، و عبد الله بن عمرو سكن مصر ، و الواردون إليه قليلة .

(١) ولفظها بلغوا عني يحتمل وجهين : أحدهما أن يراد إيصال السند بنقل العدل الثقة عن مثله إلى منتهاه ، لأن التبليغ من البلوغ وهو انتهاء الشئ إلى غايته ، و ثانيهما أداء اللفظ كما سمعه من غير تغيير ، و المطلوب في الحديث كلا الوجهين لوفوع قوله : بلغوا عني مقابلا لقوله : حدثوا عن بني إسرائيل .

(٢) ولفظها : قوله : و لو آية الظاهر أن المراد آية القرآن ، أي ولو كانت آية قصيرة من القرآن ، و القرآن مبلغ عن رسول الله ﷺ لأنه الجاني به من عند الله ، و يفهم منه تبليغ الحديث بالأولى ، فإن القرآن مع انتشاره و تكفل الله بحفظه لما أمرنا بتبليغه فالحديث أولى به ، انتهى - و قال القارى : قوله و لو آية ، أي ولو كان المبلغ آية ، و هى فى اللغة العلامة الظاهرة . قال زين العرب : و إنما قال آية لأنها أقل ما يفيد فى التبليغ ، و لم يقل حديثاً لأن ذلك يفهم بالطريق الأولى ، لأن الآيات إذا كانت واجبة التبليغ مع انتشارها ، و كثرة حملتها لتواترها ، و تكفل الله تعالى بحفظها ، فالحديث أولى بالتبليغ ، و إما لشدة اهتمامه ﷺ بنقل الآيات لبلاغها من سائر المعجزات ، و لمساس الحاجة إلى ضبطها و نقلها إذ لا بد من تواترها ، قال القارى : والثانى أظهر ، و قال المظهر : المراد بالآية الكلام المفيد نحو

كلامهم كان متبهاً عنه في أول الاسلام ، ثم لما حصل الأمن من أن ليس كلامهم بكلامه ﷺ اشيع أحاديثه ، ولم ينقص عليهم أن يحصل لهم رتبة في تدوينهم بسامع الكتب المتناوية الآخر التي خرف أحبارهم أكثرها رخصوا في ذلك (١) .
 قوله [و من كذب على إلخ] مناسبة بما تقدم ظاهرة ، فإن التحديث عن مواضع متعددة يوجب الالتباس في البيان والنسبة فوجب الاحتياط بذلك الترهيب .
 [باب ما جاء الدال على الخير كفاعله] أي مشارك له في نفس الثواب لأن العمل فرع العلم (٢) ، فقام العامل بأحدهما كما قام العالم بالآخر ، و أما في قدر الثواب فلا .

من صحت نجا . أي بلغوا على أحاديثي و لو كانت قليلة ، فإن قيل : لم قال آية و لم يقل و لو حديثاً مع أنه المراد ؟ قلنا : لوجهين أحدهما أنه أيضاً داخل في هذا الأمر لأنه ﷺ مبلغهما ، و الثاني أن طباع المسلمين مائلة إلى قراءة القرآن ، و تعله و تعليمه و نشره ، انتهى .
 (١) قال القاري : الحرج الضيق و الأثم ، وهذا ليس على معنى إباحة الكذب عليهم ، بل دفع لتوهم الحرج في التحديث عنهم ، و إن لم يعلم محضه و إسناده بعد الزمان ، هكذا في شرح السنة ، وتبعه زين العرب ، وأشار إليه المظهر ، و هو مقيد بما إذا لم تر كذب ما قالوه علماً أو ظناً ، قال السيد جمال الدين : ووجه التوفيق بين النهي عن الاشتغال بما جاء عنهم ، و بين الترخيص المفهوم من هذا الحديث أن المراد بالحدث هاهنا التحدث بالقصص من الآيات العجيبة كحكاية قتل بني إسرائيل أنفسهم في توبتهم ، وتفصيل القصص المذكورة في القرآن ، لأن في ذلك عبرة ووعظة ، وأن المراد بالنهي هناك النهي عن نقل أحكام كتبهم لأن جميع الشرائع منسوخة بشريعة نبينا ﷺ ، انتهى .

(٢) أشار الشيخ بذلك إلى وجه مناسبة ذكر المصنف هذا الباب في كتاب العلم ، فإن بيان العالم المسألة لأحد يعمل بها داخل في ذلك .

قوله [اشفعوا و اتوجروا و ليقتضى الله إلخ] بلام الأمر و فيه تأكيد نسبة بقوله اشفعوا اتوجروا .

قوله [من القتل إلخ] من و أمن لغتان صحيحتان .

[باب الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة] قوله [إن هذه موعظة مودع] كانوا قد (١) علدوا بقرائن تقتضى ذلك ، كإزول « إذا جاء نصر الله » وبعض بيانات النبي ﷺ أنها قد جانت ساعة الفراق ، فسأل السائل ولم يفعل بأساً ، أو المراد أنها كموعظة مودع تحذف حرف التشبيه كما تحذف كثيراً ، كما في قوله أمد ، و في قوله « صم بكم » الآية على أحد التوجيهات المذكورة فيها .

قوله [فإذا نعهد إلينا إلخ] هذا يحقق أن المراد حقيقة الوداع لا التشبيه . قوله [و سنة الخلفاء الراشدين] و الجمع المحلى باللام تبطل جمعيتها ، فليس ب لازم (٢) إلا أن يوافق سنة أحد منهم أياً ما كان .

(١) و بكلا الاحتمالين فسر الحديث القارى إذ قال : قوله موعظة مودع بالاضافة ، فإن المودع بكسر الدال عند الوداع لا يترك شيئاً مما يهم المودع بفتح الدال ، أى كأنك تودعنا بها لما رأى من مبالغته ﷺ في الموعظة ، و يمكن أن يقال : لما رأى تأثيراً عجيباً من موعظته في الظاهر و الباطن بحيث أدى إلى البكاء ، فشبه موعظته بموعظة المودع من حيث التأثير و البكاء ، أو لكمال التأثير قوهوا أنه يعقبه الزوال ، انتهى .

(٢) يعنى لم يقصد فيه معنى الجمعية ، فلا يراد منه السنن التى اتفقت و أجمعت عليه الخلفاء كلهم ، بل المراد منهم ولو سنة أحد منهم أياً من كان ، ثم قال القارى : هم الخلفاء الأربعة رضى الله عنهم أجمعين لأنهم أفضل الصحابة ، و اضطربوا على استمطار الرحمة من السحابة النبوية ، و خصهم الله عز وجل بالمراتب العلية ، أنعم الله عليهم بمنصب الخلافة العظمى و التصدى إلى الرأىة الكبرى ، لاشاعة الدين و إعلاء أعلام الشرع المتين ، فخلق الصديق بإجماع الصحابة سنتين و ثلاثة أشهر و عشرة أيام ، لحله و وقاره ، و سلامة

قوله [أعلم قال: أعلم] معناه على الاستقبال (١) فإن صبغة المضارع تحتل الحال والاستقبال بقرينة قوله عليه السلام: أعلم، وهو أمر معناه الفعل في الاستقبال لجوابه إن أفضل قبل العلم على حسب أمرك يا رسول الله ﷺ.

نفسه و لين بجانبه ، والناس متحIRON والامر غير ثابت ، لمحي بعضه الدين و رفع غوائل المرتدين ، و جمع القرآن وفتح بعض البلدان ، ثم استخلف الفاروق لأن الامر مستقر ، و القوم مطيع والفتن ساكنة ، فرجع رايات الاسلام في مشارق الارض و مغاربها ، و فتح أكثر أقاليم الارض لأنه كان في غاية الصلابة ، و مائة الرأي و حسن التدبير ، و خلافته عشر سنين و ستة أشهر و عشر ليال ، ثم يبيع لثمان لشوكة أقاربه و بسط أبداً بني أمية في حكومة الاطراف ، فلما نصب غيره لوقع الخلاف ، فأظهر في مدة اثني عشرة سنة مساعي جميلة ، و جمع الناس على مصحف واحد ، ثم يبيع بعده لملي لأنه أفضل الصحابة بعدهم ، و قال التوربشقي : أما ذكر سنهم في مقابلة سنه لأنه علم أنهم لا يخطئون فيما يستخرجون من سنه ، أو أن بعضها ما اشتهر إلا في زمانهم ، و ليس المراد انتفاء الخلافه عن غيرهم حتى ينافي قوله ﷺ : يكون في أمي اثنا عشر خليفة ، بل المراد تصويب رأيهم و تفخيم أمرهم ، و قبل : هم و من على سيرتهم من أئمة الاسلام المجتهدين في الاحكام ، فانهم خلفاء الرسول في إرشاد الخلق ، وإعلاء الدين ، انتهى .

(١) توجيه لطيف للسباق الموجود في النسخ التي بأيدينا ، و معناه سأحصل العلم بما نقوله ، يعنى إرشاد فرمانه من جان لونگا ، قلت : ويحتمل أن يكون أمراً من الاعلام ، أى أخبرني ، و هذا كله على سياق النسخة الاحمدية ، و أما على سياق النسخة المصرية فلا حاجة إلى التوجيه ، و لفظها : إن هو

قوله [هو مصيصى] نسبة إلى مصيصة بفتح الميم و كسر الصاد مخففة (١)

قوله [و مات سعيد بن المسيب بعده بستين] يعنى بذلك إمكان اللقاء بينهما

لاتحاد عصرهما .

قوله [أن يضرب الناس أكباد الابل] و ضرب الأكباد كناية عن طول

السفر لما فى أسفارهم من قلة فى الماء فييس (٢) بذلك كبده .

[باب فى فضل الفقه على العبادة] قوله [فانى سمعت رسول الله ﷺ]

يحمل أن يكون هذا هو الحديث المسئول عنه ، و الظاهر أنه غيره و إنما ذكر

هذا الحديث بشارة له ، و إظهاراً لفضيلة طلب العلم .

قوله [كفضل القمر على سائر الكواكب] فيه إشارة إلى أن المعبر من

العلم ما وافق الكتاب و السنة ، فان القمر نوره مستفاد من نور الشمس ، وليس

أن النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث : اعلم ، قال : ما أعلم يا رسول الله !

قال : أعلم يا بلال ، قال : ما أعلم يا رسول الله ! الحديث ، و على هذا فما

بين أدينا إما من تحريف الناسخ أو اختصار من أحد رواة الترمذى ،

و ينحو النسخة المصرية ذكره المنذرى فى الترغيب ، و هكذا فى المجتازة

بدون التكرار بلفظ : إن النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث : اعلم ، قال

ما أعلم يا رسول الله ! قال من أحي سنة ، الحديث .

(١) يابض فى المنقول عنه بعد ذلك ، و لعل الشيخ أراد أن يذكر الاختلاف

فى ضبط هذه النسبة فلم يتفوقه ، وقال المجد : المصيصة كسفية الفصحة و بلدة

بالشام ، و لا تشدد ، و قال السمعاني فى الأنساب : المصيصى بكسر الميم

و التحتانية بين الصادين المهمتين الأولى مشددة نسبة إلى بلدة كبيرة على

ساحل بحر الشام يقال لها المصيصة ، و قد استولى الفرنج عليها ، و اختلف

فى اسمها ، و الصواب الصحيح المشدد بكسر الميم .

(٢) و الضرب يستعمل استعمال الأفعال العامة ، وقال صاحب المجمع : ضرب

الأكباد كناية عن السير السريع لأن مريده يضرب كبده برجله .

من عنده، فكذلك يجب أن يكون نور العلم في العالم مستفاداً من نور شخص الرسالة،
و أيضاً فقيهه إشارة إلى أن أحداً من أفراد الأمة و إن كان غاية في العلم
فلا يساوى نبيه فان ما فيه من الأنوار مستفاد من الغير و عرض له وبالواسطة،
و هو إمالة و بالذات لديه ، فكان أدون منه .

قوله [حسن سميت (١) و لا فقه في الدين] و السبب في ذلك من الله

(١) قال القارى : أى خلق و سيرة وطريقة ، و قال الطيبي : هو التزي بزي
الصالحين ، و قال ميرك : السميت بمعنى الطريق أعنى المقصد ، وقيل : المراد
هيئة أهل الخير ، والأحسن ما قاله ابن حجر أنه تحرى طرق الخير ، والتزي
بزي الصالحين مع التزه عن المعائب الظاهرة و الباطنة ، و قوله : ولا فقه
تعطف بلا لأن حسن سميت في سياق النفي ، فلا لتأكيد النفي المساق . قال
التوريشي : حقيقة الفقه في الدين ما وقع في القلب ، ثم ظهر على اللسان ،
فأعاد العمل ، و أورث الخشية و التقوى ، و أما الذى يتدارس أبواباً منه
ليتعز به و يتأكل به فإنه بمنزل عن الرتبة العظمى ، لأن الفقه تعالى
بلسانه دون قلبه . قيل : ليس المراد أن إحداهما قد تحصل دون الأخرى ،
بل هو تحريض للمؤمنين على الانصاف بهما ، و الاجتناب عن أحداهما ،
و هو من باب التغليب ، انتهى . قلت : لا شك أن كمال الفقه ما يورث
الخشية و التقوى ، فقد قال النبي ﷺ : من يرد الله به خيراً يفقه في الدين ،
قال القارى : أى أحكام الشريعة و الطريقة و الحقيقة ، ولا يختص بالفقه
المصطلح المختص بالأحكام الشرعية العملية ، فقد روى الدارمى عن عمران
قال قلت للحسن يوماً فى شئ قاله : يا أبا سعيد هكذا يقول الفقهاء ، قال : ويحك
هل رأيت فقيهاً قط ، إنما الفقيه الزاهد فى الدنيا الراغب فى الآخرة البصير
بأمر دينه المداوم على عبادة ربه ، انتهى . لكن المراد فى حديث الباب
هو المعنى المصطلح المختص بالأحكام الشرعية كما يظهر من كلام الشيخ ،

على عباده و دفع أنواع المفاسد عن بلاده ، و هو أن عادة الله جارية بأن الخلق تتبع حسن الفصال . وإن لم يكن فقيها ، و كذلك كثيراً ما يرجعهم إليه المقرر والسن وإن لم يكن متورعاً منصفاً بحسن السمات ، وأما إذا جمع المرائين الوصفين فهو غاية في كونه مرجعاً للآثام و معتقداً للخواص و العوام ، فلما إذا فقه ولم يتورع و لم يجتهد في الطاعة فأكثر الناس يعرضون عنه ، و يقولون فلان ليس بشئ ، أما ترى أنه يرتكب كذا و كذا من المعاصي ، وكذلك إذا تورع واجتهد في إتيان العبادات و الحسنات واجتناب المعاصي و السيئات ، فانهم إذا لم يكن مع ذلك فقيهاً يقولون فيه : إنما هو جاهل مطلق لاحظ له من العلم ، أفترى أنه يصل إلى مقام ، وإنه لا يحسن مسألة عن الزكاة ، ما هو إلا مدحرة الشيطان ، لا يعتمد بصلاته و لا بصيامه ، ولا بركوعه و سجوده و قيامه ، إلى غير ذلك ، فذلك لم يوفق الله لهذين منافقاً .

قوله [أحدهما عابد] و يعلم الضرورى من مسائل الصيام والصلاة إلى غير ذلك ، لكنه لم يشتغل بالمزيد من العلم ، إذ لو لم يعلم ذلك القدر أيضاً لما كانت عبادة معتد بها .

قوله [و الآخر عالم (١)] أى ليس يشتغل بنوافل الصيام والصلاة وإنما

و يدل عليه المطف و أصله المغائرة ، و لفظ يجتمعان بالثنية .

(١) حكى صاحب المجمع عن الشيخ على المتق : اتفق المحققون على أن أفضل الأعمال ما ينفع بعد موته ، كالباقيات الصالحات الوارد في الكتاب العزيز ، و السبعة الواردة في الحديث من تعليم ، وإجراء نهر ، و حفر بئر ، و غرس نخيل ، و بناء مسجد ، و ترك مصحف أو ولد ، قال : و نشر العلم أفضلها فإنه أبقى ، إذ مثل النخل و البئر ينمى بعد مدة ، والعلم يبقى أثره إلى يوم الدين ، قال : و له أسباب كندريس ، و وقف كتاب و إنارته ، وإعطاء كاغذ ، أو مداد ، أو قلم ، و العمدة فيه تعاليم ❁

* عانى أو صني الهجاء حتى يتفرع علوم هجة ، كغرس شجرة يتفرع عليه
 أغصان وثمار ، وما يدل على فضل التعليم و التعلم حديث فضل علم
 يصلى المكتوبة ثم مجلس الحديث ، و غير ذلك من الروايات ، قال :
 ثم رأيت كثيراً من الجلاء المصوفة يدعون سلوك الطريق إلى الله ، وهم
 ليسوا عليها ، و يتكبرون العلم و التعليم و يمنعون أصحابهم عنها ، كأنهم
 أعداء العلم و العلماء ، و لا يعدون أنه يضر بإيمانهم ، و يحتاجون بكون
 النبي ﷺ أمياً و لا يعرفون أنه صاحب وحي و موجد علم ، وربما يحصل
 للجاهل بشغل ذكر أو اسم بعض صفاء ، فيفتروا لا يدري أن له آفات
 بغير علم ، كالحلول و الاتحاد ، وربما يحتاج بعض الجاهل بقول المشايخ : العلم
 حجاب الله الأكبر ، و لا يدري أنه حجة عليه فان مثله يترك العلم بهذا
 كثر من عشق شخصاً فأخبر بأنه وراء جدار فيقول : الجدار حجاب فيتركه ،
 فانظر هل أحد أحق منه ، و كان يجب عليه أن يقطع الجدار ، و يصل
 إلى المحبوب ، و إنما و صفوه بالحجاب الأكبر لأنه يحتاج في قطعه إلى
 مشقة شديدة ، كما قال أبو يزيد : عملت في المجاهدة ثلاثين سنة ، فما وجدت
 أشد من العلم و منابته ، و لو لا اختلاف العلماء لتوت ، و أيضاً إنما
 يكون حجاباً لمن طلبه للتفاخر و حطام الدنيا ، و أيضاً مثل من ترك العلم
 كشخص يدعى محبة أحد فأرسل المحبوب إليه كتاباً يتضمن طريق وصوله
 إليه ، و هو يطرح الكتاب و يظن أنه حجاب ، فلا شك أنه ينسب إلى
 الحق ، فالقرآن و الحديث و علوم الدين تعرف طريق الوصول إلى الله .
 ثم أعلم أن العلم ظاهر و باطن ، و للظاهر مقدمات كالفضول العريضة ،
 و مقاصد كالفسير و الفقه و الحديث ، و الباطن علم الأخلاق كالإخلاص
 و التوكل و التواضع و غيرها ، و منها كالكبر و نحوها ، و كل منها
 إما فرض عين أو فرض كفاية ، و يطلب كل ذلك من مظهره ، و بالله
 التوفيق ، انتهى .

وقته بعد أداء الفرائض والسنن الرواتب مشغول في تعلم العلوم وتعليمها ، إذ لو لم يأت بهذا القدر من العبادة لكان فاسقاً ، كمثل الخمار يحمل أسفاراً .

قوله [حتى يكون متناه الجنة] أى حتى الموت ، فإن منتهى تحصيله العلوم إنما هو الموت لكنه عبر عنه بالجنة لما أن قبر المؤمن روضة من رياضها .

قوله [ضالة المؤمن] فإن (١) النفوس قد جبلت على الفطرة ، و هي مبدأ لكل خير و منشأ لكل حسنة ، لكن كثافات البهيمية و الدار الدنيوية منعها عن ملاحظة تلك الفضائل فنسجت عليها عناك الذهول والسيان ، و لكن كلما وقف عليها باطلاع من غيره أيا ما كان فهو أحق بها لأنها كانت له ، و إنما ذهبت من عنده لسوء اختياره و قلة تحفظه و تذكاره .

(١) لله در الشيخ ما أجاد في توجيه إطلاق الضالة على الحكمة ، و هذا أوجه ما ذكرت الشراح من التوجيهات ، قال القارى : قوله ضالة الحكيم ، أى مطلوبه ، قال السيد جمال الدين : يعنى أن الحكيم يطلب الحكمة ، فإذا وجدها فهو أحق بها ، أى بالعمل بها و اتباعها ، أو المعنى أن كلمة الحكمة ربما تفهم بها من ليس لهاها بأهل ، ثم وقعت إلى أهلها فهو أحق بها من قائلها من غير الضات إلى خسارة من وجدها عنده ، أو المعنى أن الناس يتفاوتون في فهم المعاني فينبغى أن لا يتكر من قصر فهمه عن إدراك الحقائق على من رزق فهماً ، كما لا ينزع صاحب الضالة في ضالته إذا وجدها ، أو كما أن الضالة إذا وجدت مضية فلا أترك ، بل تؤخذ ويتفحص عن صاحبها حتى ترد عليه ، كذلك السامع إذا سمع كلاماً لا يفهم معناه و لا يبلغ كنهه ، فعليه أن لا يضعفه وأن يحمله إلى من هو أفقه منه ، فلهذه يفهم أو يستبسط منه ما لا يفهمه ، أو كما أنه لا يحل منع صاحب الضالة عنها فإنه أحق بها ، كذلك العالم إذا سئل عن معنى لا يحل له كتابته إذا رأى في السائل استعداداً لفهمه ، انتهى .

أبواب الاستيذان (١) والآداب عن رسول الله ﷺ

[باب فى إقتضاء السلام] قوله [لا تدخلوا الجنة] لعله نفي (١) بصيغة التثنية وهكذا قوله [لا تؤمنوا] والمراد بهما معناهما الاخبارى لا الانشائي ، أويقال : إن العرب تعامل بالنون معاملة حرف العلة فتحذفها تحقيقاً كما فى قوله تعالى : وأولئك تأتيتكم رسولكم بالبينات ، وقول الشاعر : ألم يك بيننا بلد بعيد . ثم قوله : لا تدخلوا

(١) قال القارى : يسكون الهمزة ، و يبدل ياء ، معناه طلب الاذن و الأصل

فيه قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأسروا ، الآيات ، قال الطيبي : و أجمعوا على أن الاستيذان مشروع ، واختلفوا فى أنه هل يستحب تقديم السلام أو الاستيذان ، و الصحيح تقديم السلام ، فيقول : السلام عليكم أدخل ، انتهى .

(٢) و بذلك جزم القارى إذ قال بعد البسط فى اختلاف النسخ : لعل الوجه

أن النهى قد يراد به النفي كمنكسه المشهور عند أهل العلم ، و قال أيضاً : و لعل حذف النون للجانسة و الازدواج ، و المعنى لا تؤمنون إيماناً كاملاً حتى تتأبوا بحذف إحدى التائين وتنشيد الموحدة المضمومة ، أى حتى يجب كل منكم صاحبه ، انتهى .

الجنة حتى تؤمنوا ، هذه المقدمة بديهية الثبوت مسألة الفرق كلها ، بقى الكلام فى المقدمة الثانية لها فنقول : لاريب فى أن الايمان يوجب الحب بالايمان ، ثم بواسطته مودة المؤمنين والاخلاص معهم ، ثم لذلك عوارض و موانع خارجية توجب زيادة تلك المودة أو نقصانها ، و لذلك قلنا : لو قتل المؤمن من حيث إيمانه لحسب كفر لكونه ارتكب ما هو مأمور بخلافه ، فلم يقتله أنه ليس له المحبة بالايمان فى درجة من الدرجات لا قليلة و لا كثيرة ، وعلى هذا فوجب السعى فى ازدياد هذه المودة التى هى مناط الايمان الموقوف عليه دخول الجنة ، فلذلك قال النبي ﷺ : ألا أدلكم على أمر لو إلح .

قوله [فقال النبي ﷺ عشر] فان الحسنة بعشر أمثالها .

[باب فى أن الاستيذان ثلاث] قوله [فقال عمر واحدة] لله ورضى الله تعالى عنه كان (١) مشغولا فى مهم له فأراد أن يدعوهم إذا فرغ منه ، فلم يفرغ منه إلا و قد ذهب أبو موسى لما لم يسمع بالأذن ، وكان عمر رضى الله تعالى عنه مع اشتغاله بما كان قد كان تنبه بتدأه حتى قال لغيره : إنه استأذن مرة واحدة ، و يمكن أن يقال : إنه رضى الله تعالى عنه أراد أن يعمل بالسنّة كما كان النبي ﷺ

(١) كما ذكره الحافظ من رواية للبخارى أن أبا موسى استأذن على عمر بن الخطاب فلم يؤذن له ، و كأنه كان مشغولا فرجع أبو موسى ففرع عمر ، الحديث ، وفى رواية لمسلم عنه قال : استأذنت على عمر أمس ثلاث مرات فلم يؤذن لى ، فرجعت ، ثم جئت اليوم فدخلت عليه فأخبرته أنى جئت أمس فسلمت ثلاثاً ثم انصرفت ، قال : قد سمعناك ، و نحن جيتن على شغل فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك ، و جمع الحافظ بين مختلف ما روى عنه فى هذا بأن عمر لما فرغ عن الشغل الذى كان فيه سأل عنه ، فأخبر برجوعه ، فأرسل إليه فلم يجدد الرسول فى ذلك الوقت وجاء هو إلى عمر فى اليوم الثانى .

فعل معه حيث إذن له بالدخول بعد ما استأذنه ثلاثاً ، إلا أن أبا موسى لم يصبر بعد الثلاث فراح ، فلما علم عمر رضي الله عنه بذهابه رده ، و طلب منه العنبر في الذهاب ، فلو قال أبو موسى : إنه بدا لي أن أرجع لم يك له عليه سيل ، لكنه قال : عملت السنة أو اثنتي عشرة سنة ، طلب منه شاهداً على كون ذلك سنة ، لا لأن عمر رضي الله عنه لم يك يعتبر خبر الواحد كما زعمه (١) بعضهم ، بل لما أن أبا موسى قد كان اتهم إذ ذاك ، فانه وإن كان صحابياً إلا أنه لم يك معصوماً ، فله قال ذلك خشية من الصولة العمرية ، أو اجتهد برأيه فغير عنه بالسنة ثبوته منها ، و ثلثا بحجتي كل أحد على بيان الحديث إذا رأى أمثال هؤلاء الكرام الموثوقين بهم يطلب منهم اليقظة ، و بذلك يعلم أن شهادة المتهم غير مقبولة ، وأن الاستيثاق في الأخبار مستحسن .

قوله [ألبستم أعلم الناس] أي من أعلم الناس ، أو المراد بالناس أكثرهم من لم يك ملازماً له عليه السلام .

(١) قال القاري : إنما أمره بذلك ليزداد فيه وثوقاً ، فالعلمان خير من علم واحد لا للشك في صدق خبره عنده ، و قال الطيبي : تعلق بهذا الحديث من يقول لا يحتاج بخبر الواحد ، وهو باطل ، فانهم أجمعوا على الاحتجاج بخبر الواحد ، ووجوب العمل به ودلائلهم أكثر مما نخصي ، و أما قول عمر فليس معناه رد خبر الواحد لكن خاف مسارعة الناس إلى القول على النبي عليه السلام بما لم يقل ، كما يفعله المتدعون و الكذابين ، و كذا من وقع له قضية وضع فيها حديثاً على النبي عليه السلام ، فأراد سد الباب لا شكاً في روايته ، و عما يدل على أنه لم يرد خبره لكونه خيراً واحداً أنه طلب منه إخبار رجل آخر حتى يعمل بالحديث ، و معلوم أن خبر الاثنين خير واحد ، و كذا ما زاد حتى يبلغ التواتر ، لأن ما لم يبلغ التواتر فهو خبر واحد ، انتهى .

قوله [ما أصابك إلخ] لأنى أدويها كما ترويها ، وكان مزاح (١) الصحابة رضئ الله عنهم مثل أن قالوا : الآن تنضرب يا أبا موسى . إلا أن أبا سعيد كان أصغرهم فلم يكن يسيئ الأدب معه رضئ الله عنه .

قوله [و عليك أرجع (٢) إلخ] فلم (٣) جواز الرد بترك الكلمة أيضاً .

(١) قال الحافظ : و فى رواية أبى نضرة فقال : ألم تعلموا أن رسول الله ﷺ قال : الاستئذان ثلاث ؟ قال : لمعلموا يضحكون ، فقلت : أناكم أخوكم وقد أفرغ فنضحكون ، انتهى .

(٢) بصيغة الأمر ، وما أشار إليه المصنف من طول الحديث هو حديث مشهور فى كتب الأحاديث بقصة صلاة المسئى ، أخرجه أصحاب الروايات مختصراً ومطولاً ، واستدل به الفقهاء على واجبات الصلاة من الاعتدال وغيره .

(٣) لكن يشكل عليه أن الوارد فى أكثر طرق هذا الحديث من روايات الصحاح : البخارى و أبى داود وغيرهما بلفظ : عليك السلام بهام الكلمة ، فالظاهر أن الاختصار على قوله : و عليك من تصرف النسخ ، نعم قال الحافظ بعد ما بسط الروايات فى الرد على الذى بلفظ عليك أو عليك : استدل به على أن هذا الرد مخصوص بالكفار فلا يجزئ فى الرد على المسلم ، وقيل : إن أجاب بالواو أجزأ وإلا فلا ، و قال ابن دقيق العيد : إنه كافى فى حصول معنى السلام لا فى امتثال الأمر فى قوله «لجئوا بأحسن منها أو ردوها» وكأنه الذى بغير واو ، أما الذى بالواو فقد ورد فى عدة أحاديث منها فى الطبرانى عن ابن عباس جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : سلام عليكم فقال : وعليك ورحمة الله ، وله فى الأوسط عن سلمان : أتى رجل فقال : وعليك ، قال الحافظ : لكن لما اشتهرت هذه الصيغة للرد على غير المسلم ينبغى ترك جواب المسلم بها ، وإن كانت مجزئة فى أصل الرد ، انتهى . و قال أيضاً فى موضع آخر : قال التوى : اتفق أصحابنا أن الجيب لو قال عليك بغير

[باب في فضل الذي يبدأ بالسلام] .

قوله [أولاهما بالله] ومع ذلك فقد آذن النبي ﷺ بما هو أدب كما سيجي من أن الراكب يسلم على الماشي الحديث ، فلم أن عمل الحديث الآتي (١) هو ما إذا التقيا .

❦ وار لم يجر ، وإن قال بالوار فوجهان ، انتهى . قلت : وقد أخرج أبو داود :

ولا غرار في صلاة ولا تسليم ، وفسر بوجودها ما في المجمع : غرار

التسليم قول المحيب و عليك و لا يقول السلام ، انتهى .

(١) الظاهر أن فيه سقوطاً من الكاتب لأن ما أفاده الشيخ هو محل حديث

الباب عند الشراح لا محل الحديث الآتي ، و يمكن أن يكون رأى الشيخ

خلافاً للشراح ، فيكون معنى كلامه أن مقتضى الحديث الآتي هو التفصيل

وهو الأدب ، لكن مع ذلك لو بدأ من يس عليه البداية كان أكثر أجراً

لحديث الباب ، و يمكن تأويل كلام الشيخ إلى الشراح أيضاً بأن يراد

بالحديث الآتي هو هذا الحديث المذكور هاهنا وإن كان بعيداً ، لاحديث

الراكب يسلم على الماشي ، و توضيح كلام الشيخ كما يخطر في البال

أن ظاهر حديث الباب هو فضل من بدأ بالسلام أياً ما كان ، ركباً كان أو

ماشياً صغيراً كان أو كبيراً ، و مقتضى الحديث الآتي في باب تسليم الراكب

هو الترتيب ، فلعل الشيخ أشار بذلك إلى الجمع بينهما بأن محل حديث الباب

هو ما إذا التقيا معاً في حالة واحدة كأن يكونا ماشين أو راكبين ، ومحل

حديث الترتيب ما إذا لم يكونا متساوين ، قال الحافظ بعد ما بسط روايات

الترتيب من تسليم القابل على الكثير ، والراكب على الماشي ، والماشي على

القائد ، والصغير على الكبير ، والمار على القاعد : أي سواء كان المار ماشياً

أو ركباً ، و تبقى صورة لم تقع منصوصة ، و هي ما إذا تلاقى ماران

راكبان أو ماشيان ، و قد تكلم عليه المازدي فقال : يبدأ الآخر منهما

الأعلى قدرأ في الدين إجلالاً لفضله ، لأن أفضلة الدين مرغب فيها في الشرع ❦

[باب في كراهية إشارة اليد في السلام] أى مكثفياً بها مقتصرأ عليها ، فأما إذا كان التلطف بلفظ التسليم أيضاً فلا (١) وبذلك يعلم أن التصرف في شئ بالتقص والزيادة يخرج من الشبه .

[باب ما جاء في التسليم على النساء] أى إذا لم يخض فتنه فيه ، و مقتضى عقد المؤلف ترجع الباب بتلك الالفاظ أنه لم يكن النبي ﷺ اكتفى بالإشارة دون التسليم ، وإلا لقال : باب الإشارة على النساء بالتسليم ، فلم بذلك أن معنى قول الراوى في بيان حاله ﷺ فألوى بيده بالتسليم أنه ﷺ أشار بيده متلبساً بلفظ التسليم و متكلاً به ، لا كما قال الشراح من أن الجار متعلق بالفعل المذكور هاهنا إذ

و إذا تساوى الملاقين من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء و خيرهما الذى يبدأ بالسلام ، كما في حديث المهاجرين من أبواب الأدب للبخارى ، وأخرج أيضاً في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر قال : المشايخ إذا اجتمعوا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل ، و أخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزنى قال لى أبو بكر : لا يسبقك أحد إلى السلام ، والترمذى من حديث أبى أمامة رفته إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام ، وقال : حسن ، و أخرج الطبراني من حديث أبى الدرداء قلنا : يا رسول الله إنا نلتقى فأينا يبدأ بالسلام؟ قال : أطوعكم لله ، انتهى . كأنه أشار إلى أن، يحمل هذه الأحاديث هو التساوى ، وإليه أشار المبنى إذ قال : وإذا تساوى الملاقين من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء ، و خيرهما الذى يبدأ بالسلام ، انتهى . قلت : و يمكن الجمع أيضاً بأن الترتيب هو من الآداب لرعاية الحقوق ، فلو بدأ بالسلام من ليس عليه البداية كان أحق بالاجر ، لأن الافتناء فيه مرغوب ، و فعله يدل على كونه أحرص على الافتناء المقصود .

(١) صرح بذلك الطحطاوى على المراقى قبيل باب ما يفسد الصلاة إذ قال : وفي

رسالة المصالحاة للشرنبلالى عن شيخ مشايخه الحانوق : التحية بالركوع

على (١) هذا التقدير يحتاج إلى تقدير ، و هو اللفظ بالسلام مع أن الذي ينسأ أسلم من الاحتياج إلى تقدير ، و يرد عليه أيضاً أن التسليم بالإشارة لما لم يك معهود أهل الاسلام ، فكيف يقال ألوى يده بالسليم إذ لا تسليم بالألواء إذا قوله [ثم روى عن هلال بن زنب] لفظة ثم ليست (٢) بواردة على معناها من التأخير الزماني ، بل المراد أن ابن عون مع طعنه فيه قد روى عنه ، و الجواب أنه كان يروى عنه ، ثم لما حدث لشهر بعد ذلك سوء الحفظ في آخر عمره تركه ابن عون و تكلم فيه ، و نقل الطعن فيه عن رجال آخرين ، لكننا (٣)

✖ و استرخاء الرأس مكروهة لكل أحد مطلقاً ، ومثله السلام باليد ، كانت عليه الحنفية ، قال الشرنبلالي بعد : ومحل كراهة الإشارة باليد إذا اقتصر عليها ، و ذكر حديثاً يفيد أنه عليه السلام جمع بين اللفظ و الإشارة .

(١) علة لمختار الشراح ، يعنى اختاروا تعلق الجار بالألواء لثلاث يحتاج إلى تقدير وهو المراد بقوله : مع أن الذي ينسأ أى الذي اختارته الشراح سالم من التقدير ، لكنه يرد على مختارهم أنه يخالف نبوي المصنف ، ويرد عليه أيضاً أنه ليس بمعهود في السلام عند المسلمين ، و اختار المحشى أيضاً مختار الشيخ إذ قال : هنا يحتمل على أنه عليه السلام جمع بين اللفظ و الإشارة ، لأن أبا داود روى هذا الحديث فقال في روايته : سلم علينا ، كذا قاله النووي ، انتهى .

(٢) لعل الباعث للشيخ على هذا التوجيه مع احتماله الظاهر من التأخير الزماني ما يظهر من كتب الرجال أن طعنه متأخر عن الرواية ، ففي تهذيب الحافظ قال ابن المديني : حدث ابن عون عن هلال بن أبي زنب عن شهر : فساره شعبة ، فلم يذكره ابن عون ، وقال معاذ بن معاذ : سألت ابن عون عن حديث هلال عن شهر ، فقال : ما تصنع بشهر إن شعبة ترك شهرأ ، انتهى .

(٣) و فيه أنه ضعه غير ابن عون أيضاً لاسباب شعبة ، كما بسطه عنهم الحافظ في تهذيبه لكن مؤلفه أيضاً كثيرون كما في شرح مقدمة مسلم للنووي .

لم نجد من العلماء تصرّحاً بالظن فيه غير ابن عون .

[باب في كراهية التسليم على الذى] قوله [يا عائشة ! إن الله يحب الرقيق

المخ] يرد عليه أن الرقيق حيث سب النبي ﷺ أحد غير سائغ ، والجواب (١)

(١) و أجاب عنه القاضى عياض فى الشفاء بعد ما بسط الكلام على قتل سب

النبي ﷺ فان قلت : لم لم يقتل النبي ﷺ اليهودى الذى قال له : السام عليكم

وهذا دعاء عليه ، و لا قتل الآخر الذى قال له : إن هذه قسمة ما أريد

بها وجه الله ، و قد نادى النبي ﷺ بذلك و قال : قد أودى موسى

بأكثر من هذا صبر ، ولا قتل المنافقين الذين كانوا يؤذونه فى أكثر الأحيان ،

فاعلم وقتنا الله و إياك أن النبي ﷺ كان فى أول الاسلام يتألف عليه

الناس و يميل قلوبهم إليه ، و يحب إليهم الايمان و يزينه فى قلوبهم

و يناديهم ، و يقول لأصحابه : إنما بعثت ميسرين و لم تبعثوا متفرقين ،

و يقول : لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، و كان ﷺ ينادى

الكفار و المنافقين و يهضى عنهم ، و يحتمل من أدام ، و صبر

على جفائهم ما لا يحوز لنا اليوم الصبر لهم عليه ، فلما استقر و أظهره

الله على الذين كلفه قتل من قدر عليه ، و اشتهر أمره كتمله بأن خطل

و من عهد بقتله يوم الفتح ، و من أمكنه قتله غيلة من يهود و غيرهم ،

و مواطن المنافقين مسترة و حكمه ﷺ على الظاهر ، و أكثر هذه الكلمات

إنما كان يقولها القائل منهم خفية و يحلفون عليها إذا نمت ، و يحلفون بالله

ما قالوا ، و لقد قالوا كلمة الكفر ، و بهذا أجاب بعض أئمتنا عن هذا

السؤال ، و قال : لعله لم يثبت عنده ﷺ من أهوالهم ما رفع ، و إنما

قتله الواحد و من لم يصل رتبة الشهادة ، و على هذا يحمل أمر اليهودى فى

السلام ، و أنهم لو را به السنهم ، فلم يبنوه ، ألا ترى كيف نهت عليه

عائشة ، ولو كان صرح بذلك لم تفرد بعلمه ، ولذا نه عليه الصلاة والسلام ﷺ

أنه لم يكن سباً ، إنما هي كلمة يشق بها الحقود صدره ، ولا يضر المؤمن (١) سباً النبي ﷺ فأن يؤثر دعاؤهم عليه ﷺ . و من هاهنا يعلم أن الرفق في أمثال هذه المواضع أى حيث سمع سب النبي ﷺ أو غير ذلك لا يجوز ، ألا ترى ما اعتذرت به عائشة رضى الله تعالى عنها حيث قالت : أو لم تسمع ما قالوا ؟ فكانت تعلم أن الرفق لا يجوز هناك ، ولو علم النبي ﷺ لما صنعى من سبهم و شتمهم ، إلا أن النبي ﷺ أمرها بالرفق لما أنه لم تكن سباً (٢) ، لا لأن السب و سوء الأدب

☀ أصحابه على فعلهم ، لئلا بالسنتهم ، وعلناً في الدين ، ويقال : السلام عليكم ليس

فيه صريح سب . و لا دعاء إلا بما لا بد منه من الموت الذى لا بد من لحقه جميع البشر ، وقيل : بل المراد ناسون دينكم والسلام والآمة الملل . و هذا دعاء على سامة الدين ليس بصريح سب ، ولذا ترجم البخارى على هذا الحديث « باب إذا عرض الذى أو غيره بسب النبي ﷺ » قال بعض علمائنا : و ليس هذا بتعريض بالسب . وإنما هو تعريض بالأذى والأولى في ذلك كله و الأظهر من هذه الوجوه مقصد التأليف والمداراة على الدين لديهم يؤمنون ، و لذا ترجم البخارى على حديث القسمة « يلبي من ترك قتال الخوارج للتألف » و ثلثا ينهر الناس عنه ، انتهى مختصراً .

(١) كما يدل عليه ما في المشكاة من رواية البخارى قالت : أو لم تسمع ما قالوا ؟ قال : أولم تسمعى ما قلت ؟ وددت عليهم فيستجاب لى فيهم ، و لا يستجاب لهم فى .

(٢) أى صريحاً ، كما تقدم فى كلام القاضى عياض ، أو يقال : كان من باب المداراة و تأليف القلب ، كما تقدم مبسوطاً ، ومسلكت الخفية فى مسألة الباب ما فى الدر المختار : و يسلم على أهل الذمة لوله حاجة و إلا كره ، هو الصحيح ، كما كره للإسلم مصالحة الذى ، ولو سلموا على مسلم فلا بأس بالرد لكن لا يزيد على قوله : و عليك ، كما فى الحاشية ، و لو سلم على الذى 52

في شأنه لا يوجب الشدة و التعزير على القاتل .

[باب السلام على مجلس فيه مسلمون و غيرهم] قوله [فسلم عليهم] أى
فاوياً بتسليمه المؤمنين ، و هكذا يفعل حيث اضطر إلى ابتداء أهل الذمة بالتسليم ،
و إن لم يكن ثمة مسلم بنوى الحفظه و المكتبة و الجان .

[باب التسليم عند القيام و القعود] قوله [ثم إذا قام فليسلم إلخ] والحد
في تكرار تسليم الغائب ترك المواجهة ، فإذا غاب من النظر ثم عاد كرر التسليم ،
ثم إذا قام ليذهب سلم تسليم الرواح و الرخصة .

[باب الاستئذان قبالة البيت] قوله [ففقاً بيده ما غيرت عليه] أى لم أغير
فعله و لم أمنعه عن ارتكاب ذلك لأنه لم يفعل بأساً ، و يمكن في معناه (١) غير
ذلك ، و يروى ما عرفت عليه بالعين المهمة ، وهو ظاهر المعنى ، ثم هذا تغايط بحث
عند الامام الهمام ، ولو ارتكب أحد ذلك ففقاً عينه تؤخذ منه الذية ولا يقتص
منه لما عرفت شبهة بلفظ الحديث ، والحدود تندرج بالشبهات ، بخلاف الأموال فإنها
ثبت بشبهة أيضاً ، و لفظ الحسدث و إن كان لا يصرح بكونه تظليلاً و تشديداً
إلا أن امتناعه عليه عن قسمة عينه يؤيد مذهب الامام ، فان إثبات الحد لو كان
على حقيقته لما سقط عن الرجل يتأخره عن الثقب الذى أطلع منه ، بل فقاً عينه بالخروج

❦ تجبلا يكفر ، لأن تجبيل الكافر كفر ، قال ابن عابدين : قوله لا يزيد على
قوله : و عليك ، لأنه قد يقول السام عليكم ، أى الموت ، كما قال بعض
اليهود لنبيهم فقال له : و عليك ، فرد دعاءه عليه ، وفي التار شافية :
قال محمد : يقول و عليك ، ينوي بذلك السلام لحديث مرفوع أنه عليه السلام قال :
إذا سلوا عليكم فردوا عليهم ، انتهى .

(١) لعله أشار إلى أنه يحتمل أن يكون من القيرة بمعنى الذية ، ثم اختلفت فقرة
المذاهب من الشراح و غيرهم في بيان مسالك الآئمة في ذلك ، وإمل ذلك
مبنى على اختلاف الروايات عنهم ، وما يظهر من كلام أكثرهم أن دمه ❦

عن البيت ، فان الزاني وكذا غيره من مرتكبي الحدود إذا أفلحوا من فلتهم .

✽ هدر عند الامام الشافعي في أصح قوله و الامام أحمد ، لا عند المالكية

والحنفية ، قال القاري : قال ابن الملك عمل به الشافعي وأسقط عنه ضمان العين ،

قيل : هذا بعد أن زجره فلم يزجر ، و أصح قوله أنه لا ضمان مطلقاً

لاطلاق الحديث ، انتهى . و حكى الشيخ في البذل عن الحافظ و غيره

مذهب المالكية القصاص ، لكن ما في الشرح الكبير للرددير القصاص

في العمد والدية في الخطأ ، إذ قال : نظر من كوة أو غيرها ، فقصده

أى رميها بحجر و نحوها ففقاها ضمن يعنى اقصر منه على المعتد ، وإن لا

يقصد بالرعى عنه بل زجره ، فلا ضمان بمعنى لا فرد ، فلا ينافى أن عليه

الدية ، انتهى . وقال الشلي في هاشم الزياحي : من نظر في بيت إنسان

من ثقب أو شق باب أو نحوه ، فطمعه صاحب الدار بخشبة أو رماه

بحصاة قطع عنه ضمانها عندما ، وعند الشافعي و أحمد لا ضمانها لروايات

الباب ، ولنا قوله عنه : في العين نصف الدية ، وهو عام ، ولأن مجرد النظر

لا يبيح الحناية عليه كما لو نظر من الباب المفتوح ، و كما لو دخل في بيته

و نظر فيه ، و نال من امرأته ما دون الفرج لم يجر قطع عنه ، انتهى .

و كذا قال ابن عابدين ، و زاد : و لأن قوله عنه لا يحل دم امرئ

مسلم الحديث يقتضى عدم سقوط حصته ، و المراد بما روى أبو هريرة

المبالغة في الزجر عن ذلك ، انتهى . وفي الدر المختار عن القبة : نظر في باب

رجل ففقا الرجل عنه لا يضمن إن لم يمكن تحجته من غير فقها ، و إن

أمكنه ضمن ، وقال الشافعي : لا يضمن فيها ، ولو أدخل رأسه فرماه بحجر

ففقاها لا يضمن إجماعاً ، وإنما الخلاف فيمن نظر من خارجها ، انتهى .

وجمع ابن عابدين بين ما وقع من الاختلاف في قولهم ، كما لو دخل في بيته

ونظر إلخ ، و لو أدخل رأسه فرماه إلخ : بأن حمل الثاني على ما

إذا لم يمكن تحجته بغير ذلك ، و الأول على ما إذا أمكن .

و فرغوا ، أفسط الخ بذلك الاطلاق ، فكذا كان هذا ، فلم أنه تفرغ وتوبخ ،
نعم قد حدثت بألفاظ الحديث شبهة توجب دره القصاص .
قوله [ضع القلم على أذنك] أى إذا (١) فرغت من كتابة و تريد أخرى فضعه
موضع الأرض على أذنك لكونه مشتركا فى الاسم (٢) بالقلم الذى كتب كل شئ
فانه يسمعك (٣) مضامين تنفع بها .

- (١) حتى لما كان القلم اشتراك اسمى بالقلم الذى كتب مقادير كل شئ و للاسماء
أثر فى المسميات غالباً كما سيأتى ، فكان لكل قلم أثر فى وسعة المعلومات ،
و الأذن محل للاستماع ، فوضع القلم على الأذن مفيد فى وسعة المعلومات ،
و هذا اللفظ مما سيأتى من كلام الشراح .
- (٢) وظالم يكون للاسماء أثر فى المسميات ، ولذا كان النبي ﷺ يغير الاسم
القيح ، و روى عن سعيد بن المسيب أن جده حزناً قدم على النبي ﷺ
فقال ما اسمك ؟ قال : اسمى حزن ، قال : بل أنت سهل ، قال : ما أنا بغير
اسم سماه أبى . قال ابن المسيب : لما زالت فينا الحزونة بعد ، انتهى .
- (٣) وقال القارى : وقيل السرفى ذلك أن القلم أحد اللسانين المترجمين عما فى القلب
من الكلام و فنون العبارات ، فتارة يترجم عنه اللسان اللحمى المعبر عنه
بالقول ، و تارة يبرر عنه بالقلم و هو المسمى بالكتابة ، و كل واحد
من اللسانين يسمع ما يريد من القول و فنون الكلام من القلب ، و محل
الاستماع الأذن ، فاللسان موضوع دائماً على محل الاستماع و القلم منفصل
عنه خارج عن محل الاستماع ، فيحتاج فى الاستماع إلى القرب من محل
الاستماع و الدنو إلى طريقه لسمع من القلب ما يريده من العبارات
وفنون الكلام ، و حاصله أن اقرب الصورى له محل تأثير من المقصود
المعنى ، انتهى . ولا يذهب عليك أن أفظ الحديث على النسخ التى بأيدينا :
فانه أذكر للعلمى ، و فى المشكاة عن الترمذى : فانه أذكر للأل ، و بسط
عليه الكلام القارى فارجع إليه لو شئت .

قوله [فما مربى نصف شهر الخ] يستبطن من هاهنا ما أعطى الله أصحاب رسوله ﷺ من سرعة الفهم وقوة الحفظ وإن لم ينقل إلينا علومهم ، أفلا ترى أفرادهم كانوا يسمعون منه ﷺ أحاديث عديدة ، ثم يستنبطون منها حكم ما يرد عليهم من تفاصيل المسائل .

[باب في كراهية التسليم على من يبول] قوله [و هو يبول فلم يرد عليه] فلم بذلك أن التسليم لا يجوز على القاضى حاجته من البول والبراز ، ولا على الطاعم ، وكذلك (١) على من يقرأ القرآن ، و أما لو سلم أحد على هؤلاء لم يجب عليهم

(١) و حكى صاحب الدر المختار نظماً جمع فيه من يكره عليه السلام فقال :

سلامك مكروه على من يستمع

ومن بعد ما أبدى يسر و يشرع

مصل و قال ذاكر و يحدث

خطيب و من يصنى إليهم و يسمع

مكرر فقه جالس لقضائه

و من يحثوا في الفقه دعم لينفخوا

مؤذن أيضاً أو مقيم مدرس

كذا الأجنيات الفتيات أسمع

ولعاب شطرنج و شبه بخلهم

و من هو مع أهل له يتمنع

ودع كافراً أيضاً ومكشوف عودة

و من هو في حال التغوط أسمع

ودع أكلاً إلا إذا كنت جائعاً

و تعلم منه أنه ليس يتمنع

كذلك أستاذ من مطير

فهذا ختام و الزيادة تنفع

و في المجموع : وقد يستدل بهذا الحديث على أن مسلم قضاء الحاجة ﷺ

رده ، إلا أن (١) المستحسن للقارى أن يسكت عن قراءته فيرد عليه .

[باب في كراهية أن يقول : عليك السلام] قوله [طلبت النبي ﷺ] وكان

حضوره لإرادة الاسلام إلا أنه لم يكن يعرف النبي ﷺ فلذلك قال بهد ذلك :
و لا أعرفه .

قوله [تحية الميت] الظاهر (٢) في معناه أن عليك السلام بتقديم عليك

✽ يستحق الجواب بعد الفراغ ، و حكى الطحاوى أنه يتيمم ويحجب ، و حكى

النوى الاتفاق على عدم استحقاق الجواب ، انتهى .

(١) و قد حكى ابن عابدين أنه يأثم بالسلام على المشغولين بالخطبة أو الصلاة .

أو قراءة القرآن أو مذاكرة العلم وأغيرها ، وأنه لا يجب الرد في الأولين

لأنه يطل الصلاة ، والخطبة كالصلاة ، ويردون في الباقي لامكان الجمع بين

فضلي الرد و ما هم فيه من غير أن يؤدي إلى قطع شئ يجب إعادته ،

انتهى .

(٢) و حكى القارى عن بعض العلماء أنه لم يرد به أنه ينبغي أن يحيي الميت

بهذه الصيغة إذ قد سلم ﷺ على الأموات بقوله : السلام عليكم دار قوم

مؤمنين ، و إنما أراد به أن هذا تحية تصلح أن يحيي بها الميت لا الحي ،

و ذلك لمعنيين : أحدهما أن تلك الكلمة شرعت لجواب التحية ، ومن حق

المسلم أن يحيي صاحبه بما شرع له من التحية ، فيجب صاحبه بما شرع له

من الجواب ، فليس له أن يجعل الجواب مكان التحية ، و أما في حق

الميت فإن الغرض من التسليم عليه أن تشمل بهركة السلام ، والجواب غير

متنظر هنالك ، فله أن يسلم عليه بكلتا الصيغتين ، والآخر أن إحدى فوائد

السلام أن يسمع المسلم المسلم عليه ابتداء لفظ السلام ليحصل الأمن من

قبل قلبه ، فإذا بدأ بطلبك لم يأمن حتى يلحق به السلام ، بل يستوحش

و يتوهم أنه يدهو عليه ، فأمر بالمسارعة إلى إتيان الأخ المسلم بتقديم ✽

تحية خصها شعراء العرب و فضحاؤهم بالأموات كما يشهد به أشعارهم ، فلا يناسب ذكرها للأحياء ، ويمكن أن يقال وإن كان بعيداً أن عليك السلام تحية الأموات (١) من أهل الجاهلية ، فلا يناسب ذكرها في الاسلام لأهله ، وإضافة التحية إلى الميت على التوجيه الأول إضافة المصدر إلى مفعوله ، وعلى التوجيه الثانى إلى فاعله ، أى كان أهل الجاهلية يحبون به فبها بينهم و قد ودع الاسلام هذه التحية .

قوله [ثم رد النبي ﷺ] تأخيرهُ ﷺ في رده عليه مشعر بأن الرد لم يكن واجباً (٢) عليه ، و إلا لسارع إليه قبل كل شئ ، نعم أن الذى يجب رده هو

❦ السلام ، وهذا المعنى غير مطلوب في الميت فضاغ للمسلم أن يقتنع من الكلمتين بأيتها شاء ، وقيل : إن عرف العرب إذا سلوا على قبر قالوا : عليك السلام ، فقال النبي ﷺ : عليك السلام تحية الميت على وفق عرفهم وعادتهم ، لا أنه ينبغي أن يسلم على الأموات بهذه الصيغة ، انتهى . فعلى الأخير يعمل على حرف غاص أو على جمل الرجل بالعرف ، والجاهل بمنزلة الميت ، فما أحسن موقع كلامه ﷺ : عليك السلام تحية الميت ، وفي الجمع : هذه إشارة إلى ما جرت به عادتهم في المراتى كانوا يقدمون ضمير الميت على النداء ، وذلك لأن المسلم على القوم يتوقع الجواب بعليك السلام ، فلما كان الميت لا يتوقع منه جواب جعلوا السلام عليه كالجواب .

(١) و هذا توجه قريب من التوجيه الأخير في كلام القارى ، و المعنى أن الميت جنس يراد به جملة العرب ، فإن الجهلاء أموات حقيقة ، وفي الجمع : أراد بالموتى كفار الجاهلية ، انتهى .

(٢) و المسألة خلافة ، قال النووي : يكره أن يقول مبتدى : عليكم السلام ، فإن قاله استحق الجواب على الصحيح المشهور ، و قيل : لا يستحق ، وحكى ابن عابدين عن الثريلالى أنه لا يجب الرد على المبتدى بهذه الصيغة فإنه ما ذكر فيه أنه ﷺ رد السلام عليه ، بل نهى وهو أحد احتمالات ❦

التسليم الذى يكون على وجه السنة ، و أما إذا سلم بتغيير لا يجب رده ، و أيضاً فقد علم بذلك أن التعبير كما يكون بتبديل الكلمات يكون بقض ترتيبها ، ثم إن رده عليه بعد ذلك كان مئة منه عليه و تفضلاً ، فكذلك حكم التسليم و الرد على من سلم غير موافق للسنة ، وملك دريت من هذه الأحاديث ما فى البدعات و إن قل (١) خلافها من الكراهة و الشناعة .

قوله [كان إذا سلم سلم ثلاثاً إلخ] ليس المراد ما يتبادر منه أنه عليه

ثلاثة ذكرها النووي ، فترجح كونه ليس سلاماً ، وإلا لرد عليه ، انتهى . قلت : لكنه يرد عليه حديث الباب فتأمل ، ثم ما أشار إليه المصنف من القصة الطويلة فى حديث الباب هى ما فى المشكاة برواية أبى داود عن أبى جري قال : أتيت المدينة ، فرأيت رجلاً يصدر الناس عن رأيه لا يقول شيئاً إلا صدروا عنه ، قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا رسول الله ، قال قلت : عليك السلام يا رسول الله مرتين ، قال : لا تنقل : عليك السلام عليك ، السلام تحية الميت ، قل : السلام عليك ، قلت : أنت رسول الله ؟ فقال أنا رسول الله الذى إن أصابك ضرر فدعوته كشفه عنك ، وإن أصابك عام سنة فدعوته أنبتها لك ، وإذا كنت بأرض قعر أو غلاة أضلت واحلتك فدعوته ردها عليك ، قلت : اعد إلى ، قال : لا تسب أحداً ، قال : فما سببت بعده حراً ولا عبداً ، ولا جيراً ولا شاة ، قال : ولا تحقرن شيئاً من المعروف ، وأن تكلم أخاك و أنت منبسط إليه وجهك ، إن ذلك من المعروف ، و ارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أيت فالى الكعبين ، و إياك و إسبال الأزار ، قلها من الخيلة ، و إن الله لا يحب المخيلة ، و إن إمرؤ شتمك و عيرك بما يعلم فيك ، فلا تعيره بما تعلم فيه ، فأتما وبال ذلك عليه ، انتهى .

(١) يعنى و إن لم تكن البدعة بتمامها خلاف السنة ، بل يكون فيها شئ يسير من خلاف السنة ، وقوله : من الكراهة بيان لما فى قوله : ما فى البدعات .

كان كلما سلم سلم ثلاثاً ، وكلما تكلم تكلم ثلاثاً ، فإن هذا المعنى يورده كثير من الروايات و الحكايات ، بل المراد أن الثلاث كانت منتهى تكراره إذا أراد ذلك في الأكثر ، فكان إذا سلم ولم يسمع أحد أو أراد أن يتكلم فيهم ولم يسمعه المخاطب أعادها ، وكانت الإعادة لا تتجاوز الثلاث ، وهذا المعنى خال عن التكلفات ، نعم قد ثبت في بعض المواضع تكرار الإعادة فوق ثلاث لكنه نادر فلا يحكم عليه ، و يمكن في توجيه تكرار التسليم ما قال المحشى أيضاً (١) .

(١) ولفظه : أي الاستيذان ، وفيه نظر لأن تسليم الاستيذان لا يثنى إذا حصل الأذن بالأولى ، ولا يثلاث إذا حصل بالثاني ، و لفظ إذا يقتضي التكرار فالوجه أن الأول للاستيذان ، والثاني للتحية ، والثالث للوداع ، والمراد بالكلمة الجلة المفهومة المفيدة ، كما في المجمع . قلت : وزاد في المجمع عن الكرماني : كان ذلك أي التثليث في أكثر أمره ، انتهى . فهذا توجيه ثالث ، ويؤيد ما أفاده الشيخ لفظ الترمذی في شمائله برواية أنس : كان رسول الله ﷺ يعيد الكلمة ثلاثاً لتعقل عنه . قال القاري : المراد هاهنا ما لا يتبين معناها أو معناها إلا بالإعادة ، وفي الاختصار على الثلاث إشعار بأن مراتب الفهم ثلاث : الأدنى والأوسط والأعلى . و قال النادى : الأولى للإسماع ، و الثانية للفهم ، و الثالثة للفكر ، أو الأولى إسماع ، و الثانية تنبيه ، و الثالثة أمر ، و الثلاثة غاية ، و بعده لا مراجعة ، وحمله على ما إذا عرض للسامعين نحو لفظ فاختلط عليهم ، فيبسه لهم ليفهموه ، أو على ما إذا كثر المخاطبون ، فبلفت مرة يميناً وأخرى شمالاً لئسمع الكل ، رده العمام بأنه تخصيص لا بد له من مخصص ، لكن نازعه الشارح بأنه لا يحتاج إلى توقيف ، و قوله : لتعقل للإعادة بقصد حصول المعنى للمخاطب تنبيهاً على أن الإعادة كانت في مقام الحاجة ، انتهى .

قوله [فاستحي فاستحي الله منه] يحتمل وجهين (١) أحدهما أن الرجل استحي أن يشق الصوف و يخطى أعناق الجلوس ، أو كره أن يدخل بين اثنين فيؤذيهما . المجلس (٢) خلف الحلقة حياء فلم يدخل بينهم ، فعنى استحي الله منه جازاء على حياته ، و على هذا فأجره أوفر من أجر صاحبه الذى دخل فى الحلقة ، و الوجه الثانى أن يقال : إن الرجل قد كان أخذ فى الذهاب ، فلما مشى قليلا أو كاد أن يزول عن موضعه استحي من الله فى أن يترك مجلس نبيه وهو يعظ الناس ، أو استحي من الناس أن يكون جلس معهم ، وهم جلوس فى مجلس وعظه عليه السلام ، واستحياء الله تعالى على هذا التوجيه معناه إثابه وإشراكه فى الأجر بصاحبه وترك عقوبته وعدم السخط عليه ،

(١) و يؤخذ الاحتمالان معاً من كلام العيني إذ قال : قوله فاستحيا ، أى ترك المراحة كما فعل رفيقه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر ، قاله القاضى عياض ، ويقال : معناه استحي من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث ، ويؤيد هذا المعنى ما جاء فى رواية الحاكم : ومضى الثانى ، فلبث ، ثم جاء المجلس ، انتهى . و قال النووى : قوله فاستحي أى ترك المراحة و التخطى حياء من الله تعالى و من النبي صلى الله عليه وسلم و الحاضرين ، أو استحياهم منهم أن يمرض كما فعل الثالث ، فاستحي الله منه أى رحمه ولم يعذبه ، بل غفر ذنوبه ، وقيل : جازاء بالثواب ، قالوا : و لم يلحقه بدرجة صاحبه الأول ، انتهى . قلت : و هذا على المعنى الثانى دون الأول كما أفاده الشيخ ، و هو ظاهر .

(٢) و بوب البخارى فى صحيحه على هذا الحديث باب من قد حث انتهى به المجلس و من رأى فرجة فى الحلقة جلس فيها قال الحافظ : فيه استحباب الأدب فى مجالس العلم ، و فضل سد خلال الحلقة ، و جواز التخطى لسد الخلل ما لم يؤذ أحداً ، فان خشى استحب الجلوس حيث انتهى كما فعل الثانى ، و فيه التناء على من زاحم فى طلب الخير ، انتهى .

لكنه موقوف على ثبوت (١) أنه أراد أن لا يجلس للجلس بعد تراخ وجملة .
قوله [إن كنتم لا بد فاعلمين] في الحديث (٢) اختصار كما يحى في موضعه .
[باب في المصاحفة] قوله [الآخذ باليد] اللام فيه للجنس ، فلا ثبت
الوحدة (٣) والحق فيه أن مصاحفه عليه السلام ثابتة باليد وباليدين إلا أن المصاحفه يد
واحدة لما كانت شعار أهل الأفرنج وجب تركه لذلك .

(١) وقد ثبت برواية الحاكم ، كما تقدم في كلا العني ، قال الحافظ : وقد بين
أنس في روايته سبب استحياء هذا الثاني فلفظه عند الحاكم : ومضى الثاني
قليلاً ثم جاء للجلس ، فالمعنى أنه استحيى من الذهاب عن المجلس ، كما فعل
رفقه الثالث ، انتهى

(٢) ففي المشكاة برواية الشيخين عن أبي سعيد الخدرى مرفوعاً : أيامكم والجلوس
بالطرقات ، فقالوا : يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد تحدث فيها ، قال : فإذا
أيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه ، قالوا : وما حق الطريق يا رسول
الله ! قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، انتهى . والحديث أخرجه أبو داود برواية أبي سعيد ثم
أخرج عن أبي هريرة في هذه القصة قال : وإرشاد السيل ، ثم روى عن
عمر في هذه القصة قال : ونفثوا الملهوف و تهدوا الضال ، انتهى . ولمسلم
من حديث أبي طلحة : كنا قعوداً بالأنفة نتحدث فجاء رسول الله ﷺ فقام
علينا فقال : مالكم و المجالس الصعدات ! اجتنبوا مجالس الصعدات ، فقلنا
إنما قعدنا لغير ما بأس ، قعدنا نتذاكر ونتحدث ، قال : فاما لا قعدوا حقها ،
غض البصر ، و رد السلام ، و حسن الكلام ، انتهى .

(٣) ولذا بوب البخارى في صحيحه باب الآخذ باليد و ذكر فيه حديث ابن
مسعود بلفظ : و كفى بين كفيه ، وأنت خير بأن الحجة في فعله ﷺ لا
في فعل ابن مسعود ، وحكى الحافظ عن ابن بطال الآخذ باليد هو مبالغة ❊

قوله [إنما أراد عدى حديث سفيان إلخ] لأن الثابت بهذا الاسناد (١) إنما هو هذا الحديث لاذاك .

قوله [يده على جبهته] إذا لم يكن مخالفاً للأدب ، أو علم من حال المريض أنه يرضى بذلك .

قوله [إلا غفر لهما] أى صغرها . قوله [ما رأيته عرياناً قبله ولا بعده]

✽ المصافحة ، و ذاك منسحب عند عامة العلماء ، و إنما اختلفوا فى تقبيل اليد فأنكره مالك ، وأنكر ما روى فيه ، وأجازوه آخرون ، انتهى . وقال أيضاً : قال ابن بطال : المصافحة حسنة عند عامة العلماء وقد استحباها مالك بعد كراهته . وقال التورى : المصافحة سنة مجمعة عليها عند التلاقى ، وقال : بعد ذكر الروايات الواردة فى المصافحة : و يستثنى من عموم الأمر بالمصافحة المرأة الأجنبية والأمرد الحسن ، انتهى . و هكذا ذكر استثناءهما العبنى ، وحكى القارى عن التورى : و ينبغي أن يحتز عن مصافحة الأمرد الحسن الوجه فان النظر إليه حرام ، وقال أصحابنا : كل من حرم النظر إليه حرم مسه ، بل مسه أشد فانه يحل النظر إلى الأجنبية إذا أراد أن يتزوجها ، وفى حال البيع والشراء و نحو ذلك ، ولا يجوز مسها فى شئ من ذلك ، انتهى . ثم المشهور على الألسنة أن المصافحة عند الوداع لم يثبت و ليس بصحيح ، فان الروايات فى ذلك عديدة ذكرت فى بعضها من كتب الروايات .

(١) يعنى أن الصواب بهذا السند حديث السمر لا حديث التجة ، و الصواب فى حديث التجة الوقف ، قال الزيلعى فى نصب الرابة : فيه رجل مجهول ، وقال الحافظ فى الفتح : فى منده ضعف ، وحكى الترمذى عن البخارى أنه رجح أنه موقوف على عبد الرحمن بن يزيد أحد التابعين ، انتهى

أى خارجاً (١) من البيت كما رأيته اليوم ، وإلا فكانت كثيراً ما تراه يخرج فوق السرة .

[باب فى قبلة (٢) البد و الرجل] قوله [إن داؤد دعا ربه إلخ] أوردا

(١) وعلى هذا فلا يرد ما أورده الشراح ، قال الفارى : إن قيل : كيف تخلف أم المؤمنين على أنها لم تره عرياناً قبله ولا بعده من طول الصحبة وكثرة الاجتماع فى لحاف واحد ؟ قيل : ألمها أرادت عرياناً استقبل رجلاً واعتقه ، فاختصرت الكلام لدلالة الحال ، أو عرياناً مثل ذلك العرى ، واختار القاضى الأول ، و قال الطيبي : هذا هو الوجه لما يشم من سياق كلامها راحة الفرح و الاستبشار بقدمه ، و المراد بقوله عرياناً يخرج ثوبه ، أى رداه من كمال فرحه ، وكان صائراً ما بين سرته وركبته ، لكن سقط رداه عن عاتقه فكان ما فوق سرته عرياناً ، انتهى .

(٢) قال صاحب الدر المختار : التقيل على خمسة أوجه : قبلة المودة للولد على الحد ، و قبلة الرحمة لوالديه على الرأس ، و قبلة الشفقة لأخيه على الجبهة ، و قبلة الشهوة لمراته أو أمته على الفم ، و قبلة التحية للمؤمنين على البدن ، و زاد بعضهم : قبلة المداينة للحبيب الأسود ، وقال أبسأ : لا بأس بتقيل يد العالم و المتورع على سبيل التبرك و السلطان العادل ، و قيل : منة ، و تقبل رأس العالم أجود ، و لا رخصة فى تقيل اليد لغير العالم و العادل على المختار ، طلب من عالم أو زاهد أن يدفع إليه قدمه و يمكنه من قدمه ليقبله أجابه ، و قيل : لا يرخص فيه ، و كذا ما يفعله الجهال من تقيل يد نفسه إذا لقي غيره فهو مكروه بالاجماع ، معنى إذا لم يكن صاحبه عالماً و لا عادلاً و لا قصد تعظيم إسلامه و لا إكرامه ، و كذا ما يفعلونه من تقيل الأرض بين يدي المذنب و العضباء لحرام ، و الفاعل و الراضى به آثم لأن يشبه عبادة الوثن ، و هل يكفر ؟ إن على وجه العبادة والتعظيم كفر ، و إن على وجه التحية لا ، و صار آثماً ومرتكباً ❊

على دعواهما دليلين (١) أو يقال : اعتذرا عن قبول الايمان عذرين : الاول
منهما نقل ، والثاني عقلي ، وكانوا فيهما كاذبين ، و كذب الاول منهما ظاهراً ،
و كذب الثاني أن من آمن من اليهود لم يقتل .

✽ للكبرة ، انتهى زيادة واختصار . و في الفتح عن النوى : تقبيل يد
الرجل لوجهه و صلاحه أو علمه أو شرفه أو صيافته أو نحو ذلك من
الأمور الدينية لا يكره بل يستحب ، فإن كان لغناؤه أو شوكرته أو جاهه
عند أهل الدنيا ففكره شديد الكراهة ، وقال أبو سعيد الماتولي : لا يجوز ،
انتهى .

(١) أي دعوة داؤد عليه السلام و قتل يهود ، وجعل القاري الثاني نمرة الاول
إذا قال : دعا ربه بأن لا يقطع من ذريته نبي إلى يوم القيامة ، فيكون
مستجاباً فيكون من ذريته نبي و يتبعه اليهود ، و ربما تكون لهم الغلبة
و الشوكة ، و إنما تخاف إن نبتاك أي فقتلنا اليهود ، أي إذا ظهر لهم
نبي و قوة ، وهذا اقتراف محض على داؤد عليه السلام لأنه قرأ في التوراة
و الزبور بعث محمد ﷺ ، وأنه خاتم النبيين ، و أنه ينسخ به الأديان ،
فكيف يدعو بخلاف ما أخبر الله به من شأن محمد ﷺ ، وأن من سلم فعبس عليه
السلام من ذريته ، وهو نبي يلق إلى يوم الدين ، انتهى ثم المراد من تسع
آيات إما المعجزات التي ظهرت على يد موسى عليه السلام ، فتوبه ﷺ :
لا تشركوا إلى آخر ما أفاده من العشرة كلام مستأنف ذكره تكميلاً
و تنميماً للفائدة ، أو المراد الأحكام العامة الشاملة للكل ، فذكر العاشر
خاصة لليهود زائد على الجواب كما بسطه القاري و المحشى ، و سيأتي الكلام
على ذلك في كلام الشيخ أيضاً في تفسير سورة بني إسرائيل .

قوله [فوجدته يغتسل] لعله لم يكن شرع بعد في الاغتسال ، أو كان قد فرغ منه ، وعلى كل ذلك يطلق عرفاً فوجدته يغتسل (١) ، وهذا لئلا يتشكل كلامه عربياً . قوله [بالراكب المهاجر] المهاجر هاهنا إنما هو التارك يتسه و إلا فالهجرة الاصطلاحية (٢) لم تكن إذا .

[باب في تشييع العاطس] قوله [ست بالمعروف] أى متلبسة بكونها معروفاً وخيراً ، ثم لا يضر كون بعضها فرض كفاية أو واجباً أو سنة أو غير ذلك . قوله [الحمد لله على كل حال] هذا اللفظ داخل في القول ، و ليس قيداً للقول . قوله [عليك وعلى أمك] وجه المناسبة (٣) فيه أن التسليم على الأم

(١) يعنى على كلا الاحتمالين يصح إطلاق قولها فوجدته يغتسل مجازاً ، و هذا شائع ، ويحتمل أن يكون الإطلاق على الحقيقة واغتساله ﷺ كان متزراً ، و ستر فاطمة كان لما فوق الازار ، و على هذا فلا إشكال في الكلام ، والقصص التي أشار إليها المصنف هي ما في رواياتها المفصلة من أماتها بعض أحباتها و صلاة ﷺ الضحي .

(٢) لأنه مكى ومكة صارت دار الاسلام وقد قال النبي ﷺ : لا هجرة بعد الفتح ، اللهم إلا أن يقال : إن هجرته كانت من اليمن وهي إذ كانت دار كفر وذلك لأنه كان أولاً شديد العداوة لرسول الله ﷺ تبعاً لأبيه أبي جهل وكان فارساً مشهوراً ، فهرب يوم الفتح باليمن ، فلحقت امرأته أم حكيم بنت الحارث فأتت به النبي ﷺ ، فلما رآه قال : مرحباً بالراكب المهاجر ، فأسلم بعد الفتح و حسن إسلامه ، كذا في المرقاة ، وعلى هذا فإطلاق المهاجر تلبه بحتمل الحقيقة أيضاً .

(٣) قال ابن الملك : به بذلك على حماقتها حيث سرى فيه من صفاتها فافتقر إلى الدعاء بالسلامة . قال القارى : لا وجه لنسبة الخفاقة إلى ذاتها الغائبة ، بل إنما دعا لها بالسلامة سكن على طبق كلامه حيث وقع في غير موقعه ، نعم قد يقال : الأوجه في وجه تخصيص الأم أنه كناية عن تربيتها إياه ﷺ

لكونه في غير محله بكره مع أنه لم يقتل بأساً ، فكذلك في وضعه السلام في غير موضعه ، و يمكن أن يكون إشارة إلى أن أمك هي التي علمت هذا ، و لو كنت من علم الرجال والآباء لما علمت هذا ، فسلام على مملتك هذه .

قوله [عن ابن أبي ليلى] هذا (١) هو محمد بن أبي ليلى .

قوله [إنه حمد الله] فعمل وجوبه (٢) بمحمد العاطس ، و إن لم يحمد

دون أبيه فأنهم ناقصات العقل و الدين لم يعرفن تفصيل الآداب ، بخلاف الآباء فأنهم لمعاشرة العلماء يعرفون غالباً مثل هذه الأشياء ، انتهى .

(١) منسوب إلى جده ، فإن المشهور بابن ليلى أربعة نفر كما في التعريب : عبد الرحمن بن أبي ليلى ، و ابنه محمد و عيسى ، وابن ابنه عبد الله بن عيسى ، والمراد هاهنا محمد إذ يروى عن أخيه عيسى .

(٢) قال الحافظ : وقد ثبت الأمر بذلك . قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب و يؤيده حديث أبي هريرة ، لحق على كل مسلم سمعه أن يشتمه ، و ذكر الحافظ عدة روايات مؤيدة لذلك ، ثم قال : وقد أخذ بظاهرها ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر ، قال ابن أبي جرة : و قال جماعة من علمائنا إنه فرض عين ، و قواه ابن القيم في حواشي السنن ، فقال : جاء بلفظ الوجوب الصريح ، و بلفظ الحق الدال عليه ، و بلفظ على الظاهرة فيه ، و بصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، و بقول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ ، قال : و لا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدين مجموع هذه الأشياء ، و ذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، و رجحه ابن رشد وابن العربي ، و قال به الحنفية و جمهور الحنابلة ، و ذهب جماعة من المالكية إلى أنه مستحب ، و يجزئ الواحد من الجماعة ، و هو قول الشافعية ، و الراجح من حيث الدليل القول الثاني ، و الأحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب

تشميته منه (١) و تفضل .

[باب ما جاء كم يشمت العاطس] القول الجلي أنه إذا تحقق كونه منكوماً لا يجب التشميت سواء تحقق قبل العطاس أو بعده بمرة أو مرتين ، و أما في غير

✽ لا تنافي كونه على الكفاية ، فان الأمر و إن ورد في عموم المكلفين فرض الكفاية بخاطب به الجميع على الأصح ، انتهى . و قال النبي :
ظاهر الأحاديث الوجوب ، و به قال أهل الظاهر ، و قال بعض الناس :
إنه فرض عين ، و عند جمهور العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة أنه
فرض كفاية ، و قال جماعة من المالكية : إنه مستحب ، انتهى . و حكى
ابن عابدين عن تبيين المحارم : تشمت العاطس فرض على الكفاية عند
الأكثرين ، و عند الشافعي سنة ، و عند بعض الظاهرية فرض عين ،
انتهى .

(١) و بوب البخاري في صحيحه «باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله» قال
الحافظ : أورد فيه حديث أنس كأنه أشار إلى أن الحكم عام ، وليس خصوصاً
بالرجل الذي وقع له ذلك ، و إن كان واقعة حال لا عموم فيها ، و ورد
الأمر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي موسى بلفظ : إذا عطس
أحدكم حمد الله فشمته ، و إن لم يحمد الله فلا تشمته ، قال النووي :
مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمد الله لم يشمت ، قال الحافظ : بل هو
منطوقه ، لكن هل النهي فيه التحريم أو التنزيه ؟ الجمهور على الثاني ، انتهى .
و قال أيضاً قيل ذلك : و في الحديث أن التشميت إنما يشرع لمن حمد
الله ، قال ابن العربي : هو مجمع عليه ، انتهى . و حكى ابن عابدين عن تبيين
المحارم : إنما يستحق التشميت إذا حمد الله وإلا لا ، لأن العطاس نعمة ،
فن لم يحمد بعده لم يشكر الله ، و بكفران النعمة لا يستحق الدعاء ،
انتهى .

المزكوم فالتشبيث الأول واجب ، والثاني مستحب ، والثالث قريب من ذلك ، ثم بعد ذلك مباح ، و بما ذكرنا ترتفع المعارضة بين الروايات (١) .

(١) فان الروايات في ذلك مختلفة جداً كما بسطها الحافظ ، ثم قال : حكى النووي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن تابع عطاسه : أنت مزكوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة على أقوال ، والصحيح في الثالثة ، قال : ومعناه أنك لست بمن يشمت بعدها لأن الذي بك مريض ، وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن ، فان قيل : إذا كان مريضاً فينبغي أن يشمت بطريق الأولى لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، قلنا : نعم لكن يدعى له بدعاء يلائمه لا بالدعاء المشروع للعاطس ، بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعافية ، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه يكرر التشبيث إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مزكوم فيدعو له بالشفاء ، و تقريره أن الموم يقتضى التكرار إلا في موضع العلة و هو الزكام ، و عند هذا يسقط الأمر بالتشبيث عند العلم بالزكام لأن التعليل به يقتضى أن لا يشمت من علم أن به زكاماً أصلاً ، و تعقب بأن المذكور هو العلة دون التعليل ، انتهى . قلت : و ما أفاده الشيخ من مراتب التشبيث لم أجده في عامة كتب الحنفية بل ظاهرها تسوية الثلاث ، ففي فتاوى قاضي خان : ينبغي لمن كان بحضرة العاطس أن يشمت العاطس إذا تكرر عطاسه في مجلس إلى ثلاث مرات ، فان عطس أكثر من ثلاث فالعاطس يحمد الله في كل مرة ، ومن كان بحضرة إن شتمه في كل مرة فحسن ، وإن لم يشتمه بعد الثلاث فحسن أيضاً ، انتهى . نعم ذكر الطحطاوى على المراقى من شرح الموطأ للقارى أنه يجب تشبيث العاطس مرة واحدة ، و ما زاد فندوب ، و لو لم يشمت أولاً كفاه واحدة كسجدة التلاوة ، انتهى .

قوله [فإذا زاد إلخ] أى بغير المزكوم (١) . قوله [العطاس من الله] أى يرضى به لما أنه يورث النشاط والقبه و يعقب الخد [والثاؤب من الشيطان] أى مرضى به لا يراه غفلة ولا ذكر عقيه .

قوله [العطاس و النعاس إلخ] العطاس فى الصلاة (٢) من الشيطان لما

(١) و بذلك جزم الحافظ إذ قال : يعنى الذى لا يشأ عن زكام لأنه المأمور

فيه بالتحميد و التسميت ، و يحتمل التميم ، انتهى . و اختار المعنى الثانى ، ثم ما قال المصنف أن إسناده مجهول تعقبه الحافظ فى الفتح وقال : أما رواية الترمذى ففيها عن عمر بن إسحاق عن أمه عن أبيها . كذا سماه عمر و لم يسم أمه و لا أباهما ، و كأنه لم يمعن النظر فن ثم قال : إسناده مجهول ، و قد تبين أنه ليس بمجهول ، و أن الصواب يحيى بن إسحاق لا عمر ، انتهى . و قد ذكر قبل ذلك رواية أبى داود من طريق يحيى بن إسحاق عن أمه حميدة أو عبيدة و حسن إسناده ، وقال : المتعمد حميدة .

(٢) قال الحافظ : هذا الحديث سنده ضعيف ، و له شاهد عن ابن مسعود فى

الطبرانى لكن لم يذكر النعاس ، وهو موقوف و سنده ضعيف ، وفى شرح الترمذى : لا يعارض هذا حديث محبة العطاس لكونه مقبداً بحال الصلاة ، و قد يتسبب الشيطان فى حصول العطاس للصلى ليشغله عن صلاته ، و قد يقال : إن العطاس إنما لم يوصف بكونه مكروهاً فى الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف الثاؤب ، و لذلك جاء فى الثاؤب : أيرده ما استطاع ولم يأت ذلك فى العطاس ، و أخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة : إن الله يكره الثاؤب و يحب العطاس فى الصلاة ، و هذا يعارض حديث جد عدى ، و فى سنده ضعف أيضاً ، و هو موقوف ، انتهى : قلت : و يمكن الجمع بينها بالكثرة و القلة و يستأنس ذلك بما ذكر الحافظ من رواية عبد الرزاق عن ممر عن قتاده : سبغ من الشيطان ، فذكر منها شدة العطاس .

أنه يوجب شغلا ما من الصلاة .

قوله [يقوم لابن عمر فاجلس فيه] مدأ لباب أو لعل القائم (١) قام من مجلسه وجاء ولا يرضى بترك موضعه .

قوله [أن يفرق بين اثنين] أى إذا لم يترك بينهما فرجة (٢) وإذا تركها فلا ضير بالجلوس فمة .

قوله [في كل أربعين ليلة] كانت الرخصة في بلادهم ، وأما في ديارنا (٣)

(١) الحديث أخرجه البخارى في صحيحه : و بسط الحافظ الكلام على الروايات في الباب و الأفاويل في ذلك ، و حكى عن النووى أن ما نسب إلى ابن عمر ورع منه ، وليس فعوده فيه حراماً إذا كان يرضا الذى قام ، لكنه تورع لاحتمال أن يكون الذى قام لأجله استحي منه ، فقام عن غير طيب قلبه ، فسد الباب ليسلم منه ، أوردى أن الايثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى ، انتهى .

(٢) ويبدو ذلك فسر صاحب المجمع إذ قال : لا يراحم رجلين فيدخل بينهما ، لأنه ربما ضيق عليهما في شدة الحر ، انتهى . ومال القارى إلى أنه قد يكون بينهما عجة ومودة وجريان سر وأمانة ، فيشق عليهما التفرق بجلوسه بينهما ، انتهى . وعلى كلا التوجيهين لا يشكل ما تقدم من إخباره عليه السلام عن ثلاثة رجل منها من جلس في الحلقة فأواه الله كما لا يخفى .

(٣) و ذلك لأن المقصود النظافة ، فكلما تزداد الشعور يحتاج إليها ، و هذا يختلف باختلاف البلاد و الطباع و الرجال ، و لذا قال صاحب المجمع : لا تتجاوز عن أربعين لأن المختار أنه يضبط الخلق و التقليم و القص بالطول ، روى أنه كان يأخذ أطفاله و شاربه في كل جمعة ، و يحلق العامة في عشرين ، وينتف الابط في أربعين ، انتهى . قلت : وقال أصحاب الفروع : الأفضل الأسبوع و جاز في كل خمسة عشر يوماً ، و كره تركه وراء الأربعين كما في الدر المختار و غيره .

فلا ينبغي أن يترك فوق عشرين .

قوله [من لم يأخذ من شاربته غليس منا] لكونه تزيماً بغيرنا .

قوله [الايمان قول و عمل] هذا مثل ما مر من أن المراد به الكامل من الايمان .

[باب في إعفاء اللحية] قوله [أحفوا الشوارب و أعفوا اللحى] إحقاء (١)

الشوارب فيه أقوال ، حلقها أو قصها قليلاً بحيث تظهر أطراف الشفة العليا لحسب ، وقيل : بل قصها بالمبالغة ، ولعل هذا القول الثالث أصح فإنه يجمع العمل بالروايتين معاً ، أى رواية القص و رواية الإحقاء ، و أما إعفاء اللحية فالظاهر (٢) من

(١) قال مالك : استئصال الشوارب مثلاً ، وخالف الكوفيون استدلالاً برواية

الصحيح أنهكوا الشوارب ، و لفظ مسلم : أحفوا الشوارب ، وقال الطحاوى :

لم نجد عن الشافعى في هذا شيئاً منصوحاً ، وأصحابه الذين رأيناهم المزني

و الربيع كانا يحفان شواربهما ، و ذلك يدل على أنها أخذت ذلك عن

الشافعى ، و قد ذكر ابن خويرمندان موافقة الشافعى للكوفيين ، وقال

الاشقر : رأيت أحمد بن حنبل يحف شاربته شديداً ، و سمعته يقول وقد

مثل عن الإحقاء : إنه السنة ، هكذا في البذل ، و في الدر المختار : حلق

الشارب بدعة ، و قيل : سنة ، قال ابن عابدين : قوله سنة ، مشى عليه

في الملتقى ، و عبارة المجتبى بعد ما رمز للطحاوى : حلقه سنة ، و نسه إلى

أبي حنيفة و صاحبيه . و القص منه حتى يوازي الحرف الأعلى من الشفة

العليا سنة بالإجماع ، انتهى .

(٢) قال الغزالي : اختلف السلف فيما زاد من اللحية ، فقيل : لا بأس أن

يقبض عليها ويقص ما تحت القبضة ، كان ابن عمر يفعلها ، ثم جماعة من

التابعين ، والأمر في هذا قريب لأن الطول انفرط قد يشوه الخلقة ، قال

النوى : و الصحيح كراهة الأخذ منها مطلقاً و يتركها على حالها كيف

فله ^{عليه السلام} أن الأعضاء مسنون بحيث يخرج من التشبه بالخنود و المجوس فحسب قوله [مستاقياً] و علة المنع فيه كشف العورة حيث (١) لا توجد العلة لم يحرم وضع الرجل على الرجل . قوله [اشتغال الصيام] و النهى فيه أيضاً معلول بكشف السر عند قوم ، و قيل : لمشابهة اليهود ، أو لعدم (٢) الاختيار بعد ذلك .

☀ كانت لحديث أعضاء اللحى ، و أما حديث عمرو بن شعيب بسنده أن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} كان يأخذ من لحيته ، فرواه الترمذى بإسناد ضعيف لا يحتج به ، هكذا في البذل ، وفي الدر المختار : لا بأس بأخذ أطراف اللحية و السنة فيها القبضة ، قال ابن عابدين : كذا ذكره محمد في كتاب الآثار عن الامام ، قال : و به نأخذ ، انتهى .

(١) و بذلك جمع بين هذا الحديث وبين النهى الآتى جماعة من الشراح ، و جمع المظهر كما في المرقاة ، و الشيخ في البذل بطريق آخر فقالا : الاستلقاء على نوعين ، إما أن تكون رجلاه ممدودتين إحداها فوق الأخرى و لا بأس بذلك ، أو يكون ناصباً ساق إحدى الرجلين و يضع الرجل الأخرى على الركبة المنصوبة ، فعلى هذا إذا كان لابساً الأزار فيحتمل الكشف و هو محمل النهى ، و أما إذا كان عليه سراويل فيجوز في الحالتين لعدم احتمال الكشف .

(٢) و الأصل أن الاختلاف مبنى على الاختلاف في تفسير الصيام ، قال الشيخ في البذل : اختلاف الفقهاء و الفقهاء في تفسير اشتغال الصيام ، فقال الأصمعى : هو أن يشتمل بالثوب حتى يحطل جميع بدنه ، و لا يرفع منها جانباً ، و قيل لها الصيام لأنه إذا اشتمل بها لمدت بها المتنافذ كلها كالصخرة الصماء التى ليس فيها خرق ، و أما تفسير الفقهاء فهو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ، ثم يرضه من إحدى جانبيه فيضمه على أحد منكبيه ، وعلى هذا فأنما نهى عنه ، لأنه يؤدى إلى كشف العورة ، و على تفسير أهل اللغة إنما هي ^{عليه السلام}

قوله [و الاحتباء] أيضاً (١) منهى لذلك ، و على هذا فالمسحات الثلاثة معلة بشئ واحد هو كشف العورة .

[باب ما جاء فى حفظ العورة] أى من غيره . قوله [ما نأتى منها] أى نزيها غيرنا منا و ما نراها من غيرنا . قوله [فأنه أحق أن يستحي منه] أى يمثل بأمره (٢) تعالى ، و إن لم يكن ثمة أحد . قوله [و لا يجلس على تكرمته]

مخافة أن يعرض له شئ فيحتاج إلى رده يده . ولا يجد إلى ذلك سبيلا ، انتهى . قلت : و مبنى القول الثانى ما ورد فى الروايات من قوله ﷺ : ولا يشتمل اشتغال اليهود .

(١) كما يدل عليه مجموع ألفاظ الرواية ، فى المشكاة برواية مسلم عن جابر : و أن يشتمل الصماء أو يحنى فى ثوب واحد كاشفاً عن فرجه . و لفظ النسائى على ما حكاه القارى : و أن يحنى فى ثوب ليس على فرجه منه شئ ، قال القارى : فالنهي إنما هو بقيد الكشف ، و إلا فهو جائز . بل مستحب فى غير حالة الصلاة ، فإن كان يتحقق منه كشف العورة فهو حرام ، وإن كان يحتمل فهو مكروه ، انتهى .

(٢) فى الدر المختار فى شروط الصلاة : الرابع ستر عورته ، و وجوبه عام ولو فى الخلوة على الصحيح إلا لفرض صحيح ، قال ابن عابدين : قوله ولو فى الخلوة ، أى إذا كان خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس إجماعاً ، و فى الخلوة على الصحيح ، أما لو صلى فى الخلوة عرباناً ولو فى بيت مظلم وله ثوب ظاهر لا يجوز إجماعاً ، ثم الظاهر أن ما يجب ستره فى الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرة و الركبة فقط . حتى أن المرأة لا يجب عليها ستر ما عدا ذلك و إن كان عورة ، و قوله على الصحيح ، لأنه تعالى و إن كان يرى المستور كما يرى المكشوف ، لكنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمستور متأدياً ، وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة ، وقوله ﷺ

[إلخ] اشتراط الجلوس عليها بالأذن مشعر بجوازه ، و غرض المؤلف من إيراد الأبواب المذكورة هاهنا إثبات أن شيئاً منها لا يكره ، وليس بداخل في دأب الجهابذة . [باب الرجل أحق بصدر دابته] قوله [إلا أن يجعله لى (١)] يجعله لى [يخدمه أنه كان قد تأخر ، فكيف يقال له [إلا أن يجعله لى ؟ والجواب أن تأخره لم يك بعد علمه بأحقية نفسه فعلمه تأخره أدباً واستحياء ، أو لما علم أنه ﷺ أحق به فتأخر لذلك ، و كان مقصوده عليه السلام إظهار المسألة له فأعلمه بكونه أحق بصدر دابته ، ثم سأله بعد ذلك هل هو راض بتقدمه عليه السلام بعد العلم بأنه أحق أم لا . [باب الرخصة في اتخاذ الأنماط] قوله [فأنا أقول لها أخرى إلخ] وقوله ذلك بعد العلم (٢) بالجواز بناء على الزهد إلا أنه يتركها إذا أصرت و رأى سرورها بذلك .

[باب في ركوب ثلاثة على دابة] قوله [هذا قدامه وهذا خلفه] لاتبين

❖ إلا لفرض صحيح ، كنفوط واستحياء ، و حكى الاختلاف في الاغتسال . (١) قال القارى : أى يجعل لى الصدر صريحاً ، و فيه بيان إنصاف رسول الله ﷺ و تواضعه وإظهار الحق المر حيث رضى أن يركب خلفه ، و لم يعتمد على غالب رضاه ، انتهى .

(٢) و علم جوازه من إخباره ﷺ بكون التكبير عليه ، و لذا استدلت به على الجواز امرأة جابر ، و مكث عليه جابر ، و لذا يوب عليه المصنف باب الرخصة ، و يوب عليه فى مسلم . باب جواز اتخاذ الأنماط . قال النووي : جمع نمط بفتح النون و الميم ، و هو ظاهرة الفراش ، و يطلق أيضاً على بساط لطيف له نخل على الهودج ، و قد يحمل سترأ ، والمراد فى الحديث النوع الأول ، و فيه جواز اتخاذ الأنماط إذا لم تكن من حرير ، و فيه معجزة ظاهرة بإخباره بها ، و كانت كما أخبر ، انتهى .

في الإشارة حتى يعين أيهما كان أمامه و أيهما خلفه ، ثم انتهى عن (١) إركاب الثلاثة مبني على أنه يشق على الدابة ، وقد انفتحت العلة ماعداً لكونها صغيرين ، وعلى هذا حيث لا يطبق الدابة راكبين لم يجوز إركابهما . وحيث أطلق ثلاثة جاز (٢) [باب في نظرة الفجاءة] قوله [لا تتبع النظرة للنظرة] وقد علم (٣)

(١) كما أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر : نهى رسول الله ﷺ أن يركب

ثلاثة على دابة ، و منعه ضعيف ، وأخرج الطبري عن أبي سعيد رفته :

لا يركب الدابة فوق اثنين ، و في منعه لين ، وأخرج ابن أبي شيبة من

مسند زاذان أنه رأى ثلاثة على بقل فقال : لينزلن أحدكم ، فإن رسول الله

ﷺ أمر الثالث ، وغير ذلك من الروايات و الآثار التي ذكرها الحافظ .

(٢) قال النووي : في الحديث دليل لجواز ركوب ثلاثة على دابة إذا كانت مطيقة ،

و هذا مذهبا و مذهب العلماء كافة ، و حكى القاضي عن بعضهم منع ذلك

مطلقاً ، و هو فاسد ، انتهى . و تعقبه الحافظ بأنه لم يصرح أحد بالجواز

مع العجز ولا بالمنع مع الطاقة ، بل المنقول من المطلق في المنع . والجواز

محمول على المقيد ، انتهى . و قلت : و ما أفاده الشيخ من قيد الطاقة

مستبطن ما أخرجه الطبراني و ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال : ما أبالي

أن أكون عاشر عشرة على دابة إذا أطاقت حمل ذلك ، قال الحافظ : و بهذا

يجمع بين مختلف الحديث في ذلك فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك على ما

إذا كانت الدابة غير مطيقة كالخمار مثلاً ، و عكسه على عكسه كالناقة و البغلة ، انتهى .

(٣) و أيضاً علم من حديث الباب كما أفاده الطبري أن الأولى نافعة كل أن

الثانية ضارة لأن الناظر إذا أمسك عنان نظره و لم يتبع الثانية أجز ،

انتهى . قلت : و في المشكاة برواية أحمد عن أبي أمامة مرفوعاً : ما من

مسلم ينظر إلى محاسن امرأة أول مرة ، ثم يفض بصره إلا أحدث الله

له عبادة يجر حلاوتها ، انتهى . و لا يذهب عليك ما في وجدان الخلاوة

من الدقة .

بالحديث السابق أن إدامة النظرة في حكم النظرة الثابتة . قوله [أصعباوان أنها]
وأنت (١) تعلم أن النهي في هذا الحديث وكذا الذي قبله مبنى على خوف الفتنة
(١) قال القارى : أصعباوان تثنية عيماء ثابت أعشى ، قيل : في الحديث تحريم
نظر المرأة إلى الأجنبي مطلقاً ، وخصه بعضهم بحال خوف الفتنة جمعاً بينه
و بين قول عائشة : كنت أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون بحراهم في المسجد ،
و من أطلق التحريم قال ذلك قبل آية الحجاب ، و الأصح أنه يجوز نظر
المرأة إلى الرجل فيما فوق السرة و تحت الركبة بلا شهوة ، وهذا الحديث
يحول على الورع والتقوى ، قال السيوطى : كانت النظر إلى الحبيبة عام
قدومهم سنة سبع و اعشائة يومئذ ست عشرة سنة ، و ذلك بعد
الحجاب ، فيستدل به على جواز نظر المرأة إلى الرجل ، انتهى . قلت :
و لكنه مقيد بعدم خوف الفتنة ، فلا يصح الاستدلال به على الجواز في
زماننا هذا ، كيف و الدور ممل بالشهوات و الملاهي ، و قد قالت
عائشة رضي الله عنها في زمانها : لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء
لمعهن المسجد كما تمتعت نساء بنى إسرائيل ، قلت : وقد قال ﷺ : لكن
يخرجن و هن نفلات ، وقال النبي ﷺ : المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها
الشیطان ، و أقرب ما تكون من رحمة ربها و هى في قمر بيتها ، و عن
أم نائلة قالت : جاء أبو برة ظم بمحمد أم ولده في البيت ، و قالوا :
ذهبت إلى المسجد فلما جاءت صاح بها ، فقال : إن الله نهى النساء أن
يخرجن وأمرهن أن يقرن في بيوتهن ، الحديث . وسيأتى عند المصنف عن
النبي ﷺ : ما تركت بعدى في الناس فتنة أضرت على الرجال من النساء ، و عن
ابن مسعود قال : أحبسوا النساء في البيوت ، و عن عمر قال : استعینوا
على النساء بالعري ، إن إحداهن إذا كثرت ثيابها وحسنت زينتها أعجبها
الخروج ، هكذا في الدر المنثور ، قلت : والله دره رضى الله عنه ، فإن

و إلا فقد قالت الفمهاء يجوز (١) النظر إلى الأجنبية ، وكذا للمرأة أن تنظر من الرجل ما فوق السرة إلا أن تخاف الفتنة ، فعلى هذا يمكن أن يقال : علم النبي ﷺ ماهاقنته لعله لم نذكرها . ولم يخف حيث أوى عائشة - رضى الله عنها - فلاحاجة إلى ما تكلفوا في الجمع بينهما . قوله [على أسماء ابنة عيسى] وكانت (٢) تحت على و بينها و بين عمرو بن العاص قرابة من غير محرمة .

[بلب في كراهية اتخاذ القصة] قوله [أين علناؤكم إلخ] وكان مما روى رضى الله عنه بعد حجه (٣) أتى المدينة فكان يمر بالسوق حتى وجد قصة فأخذها ،

المرأة إذا قلت ثيابها و زينتها هجرت شركة حفلات أقاربها حتى الخروج إلى أماكن الاموات أيضاً .

(١) ففي الهداية : لا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا إلى وجهها وكفها ، فإن كان لا يأمن الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا الحاجة . وقوله لا يأمن بدل على أنه لا يباح إذا شك في الاشتباه ، و يجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه إذا أمنت الشهوة ، و في كتاب الخثي من الأصل أن نظر المرأة إلى الرجل الأجنبية بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر إلى خلاف الجنس أغلظ ، انتهى مختصراً .

(٢) كانت من المهاجرات إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب فولدت له هناك أولاداً ، فلما قتل جعفر زوجها أبو بكر رضى الله عنه فولدت له محمداً ، ثم تزوجها علي فولدت له ، هكذا في الإصابة .

(٣) و كان آخر حجة حجة فيها في خلافته سنة إحدى و خمسين ، قاله الحفاظ . و قال أيضاً في موضع آخر : وعند الطبراني من طريق عروة عن معاوية بن الزيادة قال : وجدت هذه عند أهل ، و زعموا أن النساء يردن في شعورهن ، و هذا يدل على أنه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك ، و في رواية سعيد بن المسيب : ما كنت أرى يفعل ذلك إلا اليهود ، ولمسلم

و تعجب من علماء المدينة لا يتعقون من اتخاذها و يديها و ثمراتها ، فلذا يظلمون
و يؤخضهم على ترك العظة و ارتكاب الغفلة حتى شاع بين عامةهم مثل هذه . قوله
[لمن الواشحات و المستوشحات] و تغيير الخلق في ذلك ظاهر ، ووجه النهي (١)
في المتخصصات و الواصلات تفرير الخلق مع تفسير خلق الله ، فكانت نساء العرب
تغالى مهورها على السن و الجمال ، كما تغالى على النسب و الكمال ، و في الوصل
و كذا التمهص تليس السن ، و كذلك تقبها إظهار ما ليس فيها من الجمال ،
فلا بأس بأخذ ما ثبت (٢) عليها من الشعر إذا لم يك فيه تفرير لأحد ، وأما

من وجه آخر عن سعيد بن المسيب : إن معاوية قال : إنكم أخذتم زى سوء ،
وجاء رجل بها على رأسها خرقه ، و الحرس بفتح الحاء والراء وبالسین
المهملات نسبة إلى الحرس ، و هم خدم الأمير الذى يحرسونه ، ويقال
للوامد حرمى لأنه اسم جنس .

(١) قال الخطابي : إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء لما فيها من الفس
و الخداع و تغيير الخلقة و إلى ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله :
المغيرات خلق الله ، هكذا في الفتح ، و قال الحفاظ : هذه الأحاديث حجة
لمن قال يحرم الوصل في الشعر و الوشم والنقص على الفاعل و المفعول به ،
و حجة على من حمل النهي فيه على التنزيه ، لأن دلالة اللعن على التحريم
من أقوى الدلالات ، انتهى .

(٢) قال الطبري : لا يجوز للراة تغيير شئ من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة
أو نقصان القاسم الحسن لا للزوج ولا لغيره ، كمن تكون مقرونة بالحاجين
فنزول ما بينهما توهم البليغ أو عكسه ، ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر
والأذية كمن يكون لها سن زائدة أو طويلة تعيقها في الأكل ، و قال
النوى : يستثنى من القاص ما إذا ثبت للراة لحية أو شارب أو عقيقة
فلا يحرم عليها إزالتها بل يستحب ، قال الحفاظ : وإطلاقه مقيد بأذن الزوج

الوصل فقد كانت العرب الأوائل يملون بشعر الإنسان ، و قد عرفت ما فيه من التغرير و التلبس ، و حيث اتفقت الطائفتان كما إذا وصلت المتكوفة بالبرص أو بغير شعر الإنسان جاز لا تنفاه العلة المحرمة فقد قال الله تعالى : « قل من حرم زينة الله » و هذا الذي اختاره (١) الفقهاء من العلماء ، و أما أصحاب الحديث فاختاروا حرمة الوصل أصلاً لا إطلاق ألفاظ الحديث .

قوله [الوشم في الآفة] ليس ذلك قيداً لإطلاق الحديث بل المراد تعريف (٢) الوشم و تمثله و أنه يكون بحسب ما اعتاده فيها .

و قال بعض الحنابلة : إن كان الفحص أشهر شعاراً للفجوات امتنع ، و إلا فيكون تنزيهاً .

(١) اختلقت الشافعية في ذلك على أقوال بسطها النووي ، و جملة مسائل الآفة و العلماء في ذلك كما يظهر من الفتح و النووي و غيرها أن جملة الشعر بشئ من الشعر و غيره لا يجوز مطلقاً ، و هو مذهب مالك و الظهري ، و يجوز مطلقاً و نسب إلى عائشة ، لكن قال النووي : لا تصح النسبة إليها ، و يجوز بشئ ظاهر سواء كان شعراً أو غيره إلا شعر الأذى بشرط إذن الزوج أو السيد ، و هو أصح أقوال الشافعية ، و لا يجوز بشعر الإنسان مطلقاً ، و يجوز بغيره و هو مذهب أحمد و الحنفية و الليث ، و عزاه أبو عبيد إلى كثير من الفقهاء ، و لذا حكم عليه الشيخ بمذهب الفقهاء ، و في الفهر المختار : وصل الشعر بشعر الأذى حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها ، قال ابن عابدين : إنما الرخصة في غير شعر بني آدم ، و حكى عن الحنابلة جواز الوبر .

(٢) قال أهل اللغة : الوشم يفتح ثم يسكون أن يفرز في العضو ليرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحمى بوبرة أو غيرها فيخضر ، و قال أبو داود في السنن : الواشمة التي تجعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد ، أو ذكر الوجه للقالب ، و أكثر ما يكون في الشفة ، و عن نافع عند البخاري أنه يكون في اللثة ، و قد يكون في اليد و غيرها من الجسد . و قد يفعل ذلك نقشا ، و قد يجعل دوائره ، و قد يكتب اسم المحبوب ، و تعاطيه حرام بدلالة اللعن ، هكذا في الفتح .

[باب في كراهية خروج المرأة من مطهرة] قوله [ففى كذا وكذا] لأن (١)

الطيب دافع إلى الفتنة و النساء طبعاً . قوله [طيب الرجال إلخ] أى ما ينبغي لهم
و ما هو لائق بحالهم ، وكذلك فى النساء فان النساء لما أمرن بالتعجب و التحلى
يجب أن يكون تلبسهن بما لا يفوح حتى يقصر عليها ، و على محارمها و أزواجها ،
بمخلاف الرجال فان الأولى لهم من الألوان هو البياض و اللون يخالف بمخلاف ما
يفوح من الطيب فانه يناسبهم لحضورهم الحمام مع و المشاهدة ، و غشيانهم المحاسن
و المساجد .

قوله [ففى عن الميثة (٢) الأرجوان] فمن قال بحمرة الحمرة

(١) قال الشيخ فى البذل : و لفظ النسائي ففى زانية ، سواء التى ^{تتلفظ} زانية

بجواز لأنها رغب الرجال فى نفسها فأقل ما يكون هذا سبباً لزوجيتها ، وهى

زنا العين ، انتهى . والحديث أخرجه أبو داود برواية سعيد بن أبي عروبة

عن قتادة عن الحسن بن عمران بن حصين ، و زاد فى آخره قال سعيد :

أراه (أى قتادة) قال : إنما حملوا قوله فى طيب النساء على أنها إذا

خرجت ، فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شئت ، انتهى .

(٢) الميثة بكسر الميم و سكون التحتية و فتح المثناة بعدها راء مهملة ثم هاء ،

هكذا فى الفتح ، و فى الجمع : بكسر الميم و سكون الهمزة ، و قال الحفاظ :

لا همزة فيها ، أصلها من الوثرة ، و الوثرة بكسر الواو و سكون المثناة

و الوثير الفراش الوطى ، و امرأة وثيرة كثيرة اللحم ، و فى الجمع هى :

وطاء بمحشو أصله الواو و ميم زائدة من دثر و ثارة فهو وثير ، أى و طوى

لين ينخسذ كالفرش الصغير و يحشى بقطن أو صوف ، و الأرجوان

بضم الهمزة والجيم بينهما راء مأكنة ثم واو خفيفة ، و حكى عباس

و القرطبي فتح الهمزة ، و أنكروا النوى ، و صوب أن الضم هو المعروف

فى كتب الحديث و اللغة ، و اختلفوا فى المراد به ، فقل : هو صبغ أحمر

مطلقاً (١) ظل الحرمة في المياثرة ، ومن قال بجواز الحرمة قال بأن المياثر كانت

شديد الحرمة ، وقيل : الصوف الأحمر ، وقيل : كل شئ أحمر فهو أرجوان .

مكنذا في الفتح ، وفي الجمع : ورد أحمر أو صبح أحمر ، والأكثر في كلامهم

إضافة الثوب و القطيفة إليه ، و قال القادى : و في النهاية : هو معرب

أرجوان هو شجر له نور أحمر ، وكل لون يشبهه فهو أرجوان ، وفي القاموس :

الأرجوان بالضم الأحمر ، والمفهوم من كلام بعضهم أن الميثرة لا تكون

إلا حراماً ، فالتقييد إما للتأكيد أو بناء على التجريد ، انتهى . و في البخارى

برواية عاصم عن أبي بردة عن علي : الميثرة كانت النساء تصنعه ليعولن مثل

القطائف يصفونها ، قال المحشى عن القسطلانى : من الصفرة ، وفي العيني : من

من التصغير ، و في الفتح : يصفونها ، أى يجعلونها كالصفة ، ثم قال البخارى :

و قال جرير عن يزيد في حديثه : الميثرة جلود السباع ، قال أبو عبيد الله :

قول عاصم أكثر وأصح في الميثرة ، قال التورى : هذا التفسير باطل ، و قال

الحافظ : ليس بباطل ، بل يمكن توجيهه ، و هو ما إذا كانت الميثرة وطاء

صنعت من جلد ثم حشيت ، و انتهى حيثئذ إما لأنها من زى الكفار

أو لأنها لا تعمل فيها الذكاة ، و قال أبو عبيد : المياثر الحرام التى جاء النهى

عنها كانت من مراكب المعجم من ديباج و حرير ، ثم قال الحافظ بعد

ذكر الاختلاف في تفسير المياثر : فان كانت من حرير فاللهي فيها كاللهي

عن المجلوس على الحرير ، و تقيدها بالأحمر أخص ، فيمتنع إن كانت

حريراً ، و يتأكد المنع إن كانت مع ذلك حراماً ، و إن كانت من غير

حرير فاللهي للزجر عن التشبه بالأعاجم أو لاسرف أو للترين ، وبحسب

ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم و التنزيه ، و قيل : من زى المترفين .

(١) و اختلف في الأحمر اختلافاً كثيراً ، قال الحافظ : للعلماء فيه سبعة أقوال ،

ثم بسطها ، وقال صاحب الدر المختار : للشرنبلالى فيه رسالة ذكر فيها ثمانية

أقوال منها أنه مستحب .

تكون مصفرة ، والمصفر والمزفر حرام مطلقاً وهو التحقيق . لا أن كل حمرة أو تكون المصفر (١) حرام .

قوله [ثلاث لا رد] لأن الطبايع مائلة إليها فالرد فيها لا يكون إلا محضاً من التكلف الظاهري إذ ليس (٢) فيها مؤنة و شقة على المهدى حتى يتطل بأن الرد لأجل الإبقاء عليه فلا يكون إلا تكبراً . قوله [و الدهن] أى الطر (٣) فإنه لا يكون إلا دهنأ .

[باب ما جاء في حفظ العورة] أى من نفسه فلا تكرار (٤) .

(١) عطف على الحرمة بتقدير الحذف ، أى و لا أن كل لون يصحكون كلون المصفر حرام .

(٢) ولذا ورد : من عرض عليه طيب فلا يردده فإنه طيب الريح خفيف المحمل ، قال القرطبي : يفتح الميمين معناه الخل لأنه لا مؤنة لخله و لا منة يلحق في قبوله لجريان عادتهم بذلك ، لكن المسك المنة فيه ظاهرة ، و كذا عدم خفة المحمل لغلاء ثمنه ، هكذا في البذل ، قلت : كأنه أشار إلى أن يحمل الحديث ما لا غلاء فيه و لا منة ، فما لم يكن بهذه المشابة لا يدخل في الحديث .

(٣) كما حكاه المحشى عن اللعمات إذ قال : أراد بالدهن الطيب إما أن يكون المراد الدهن المطيب أو على طريقة ذكر الخاص وإرادة العام ، انتهى . و الحديث أخرجه المصنف في شمائله بهذا التسديد و المأين ، قال القارى في شرحه : (الوسائد والدهن) وفي نسخة صحيحة بدله (الطيب) و لعل المراد بالدهن هو الذى له طيب فعبر تارة عنه بالطيب ، و أخرى بالدهن ، انتهى . و قال في شرح المشكاة : الأظهر أن المراد به مطلق الدهن لأن العرب تستعمله في شعور رؤسهم ، انتهى .

(٤) يعنى أن الترجمة بظاهرها مكررة فإنها تقدمت قريباً وذكر فيها حديث

قوله [فانه أحق أن يستحي منه] و معنى الاستحياء منه تعالي ليس هو الاستار منه فانه لا يحق عليه خافية بل المراد امتثال أمره سراً كما تمثله علانية .

[باب في النظافة] قوله [إن الله طيب يحب الطيب] ينبغي أن يفرق بين الطيب والنظافة أن الأول من الانجاس والثاني من الأدناس . قوله [فظفوا أرواه قال : أقيتكم] و لا تشبهوا باليهود فإن عرصات أقيتهم كانت تنقى متدنسة مطلقة بالنجاسات لما أنهم كانوا أهل دواب و ذروع ، فهم النبي ﷺ أصحابه وكانوا مثلهم أصحاب ذرع و دواب أن لا يدنسوا أقية دورهم كاليهود .

[باب ما جاء في الاستار عند الجماع] أى ما استطاع و ثبت الترجمة بالحديث الواردة فيه بأن الملائكة الحافظة لما لم يفرقوا إلا وقت كشف الستر وجب التقليل في الكشف لئلا يكثر بهدم .

[باب في دخول الحمام] قوله [فلا يجلس على مائدة يدار عليهم الخمر] و في حكمه ما سواه من المفاسد ، فلم بذلك أن لا حضور في وليمة فكانت عليها معصية و إن لم تكن على المائدة ففيه تفصيل ذكره في الهداية (١) .

❦ الباب برواية يحيى بن سعيد عن جبر ، وتضافرت النسخ الهندية و المصرية على الترجمتين معاً .

(١) ولفظها : من دعى إلى وليمة أو طعام فوجد ثمة لهما أو غناء فلا بأس بأن يقعد و يأكل ، قال أبو حنيفة : ابتليت بهذا مرة فصبرت ، و هذا لأن إجابة الدعوة سنة ، قال ﷺ : من لم يحب الدعوة فقد عصى أبا القاسم ، فلا يتوكلوا لما اقترنت به من البدعة من غيره كصلاة الجنازة واجبة الإقامة و إن حضرتها نباحة فإن قدر على المنع منعهم ، و إن لم يقدر يصبر ، و هذا إذا لم يكن مقتدى ، فإن كان و لم يقدر على منعهم يخرج و لا يقعد ، لأن في ذلك شين الدين ، وفتح باب المعصية على المسلمين ، والمحكى عن أبي حنيفة كان قبل أن يصبر مقتدى ، ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ❦

قوله [ثم رخص للرجال في الميازر] وهذا تنبيه على علة المنع أنه كشف
للعورة بحيث لا كشف لا نهي ، وبذلك يعلم (١) أن الحرام التي كانت مختصة بالنساء
ولا يأتينا الرجال وجملة عملها وخدمها إنما من النساء لا غير جاز أن يدخلها
النساء و لا يتكشفن فيها بينهن .

❦ أن يقيد و إن لم يكن مقتضى لقوله تعالى : « فلا تقعد بعد الذكرى مع
القوم الظالمين » و هذا كله بعد الحضور ، و لو علم قبل الحضور لا يحضر
لأنه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما إذا عجم عليه لأنه قد لزمه ، و ذات
المسألة على أن الملامى كلها حرام حتى التغي بضرب القضيب ، و كذا
قول أبي حنيفة : ابتليت لأن الابتلاء بالحرم يكون ، انتهى . و قريب منه
ما في الدر المختار و غيره من كتب الفروع .

(١) استنباط لطيف من الشيخ ، و حاصله أن النوعين لما منعاً معاً ، ثم رخص
للرجال بالأزار حصل به التنبيه على علة الجواز و هي التستر ، فلما حصل
التستر ولو في حق النساء يجوز لمن أيضاً الدخول وهو ظاهر لا غبار عليه
و وجهه لا إشكال فيه ، لكن ما يحظر في البال أن الظاهر من النصوص
أنهم مع كون الدخول جائزاً لمن بهذه الشروط ممنع عن ذلك جداً
للإبواب كما هو ظاهر السياق ، وفي المشكاة برواية أبي داود عن عبد الله بن
عمر مرفوعاً : لا يدخلها الرجال إلا بالأزر وامنوها النساء إلا مريضاً
أو نساء ، ورواية الترمذي وغيره عن جابر مرفوعاً : من كان يؤمن بالله
و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار ، و من كان يؤمن بالله و اليوم
الآخر فلا يدخل حليته الحمام ، وغير ذلك من النصوص المفارقة بين الرجال
و النساء ، قال المظهر : و إنما لم يرخص النساء في دخول الحمام لأن جميع
أعضائهن عورة ، و كشفها غير جائز إلا عند الضرورة ، و لا يدخل
الرجال بغير إزار ، قال القاري : لا يخفى أنه لا يظهر من كلامه حكمة

[باب ما جاء فى كراهية لبس المصفر للرجال] عقد الترجمة بهذا اللفظ تدبيراً على أن التلميح فى الحديث الوارد فى هذا الباب إنما هو لكونه مصفراً لا للحمرة فكأنه شرح الحديث بالترجمة ، وهذا هو التحقيق أن المرأة ليست حرمته مطلقة ، إنما الحرام (١) على الرجال هو المصفر والمزهر ما يبدان لونهما أو إذا غسل بحيث لا يكاد لونه أن يبدو إلا قليلاً لا يحرم .

قوله [و إقرار المقسم] له معنيان : أقسم رجل على ما لم يطق أن يفعله وجب إعادته حتى يفعل ، و الثانى أنه أقسم بما (٢) هو مختص بك كان لم تأت غداً

الفرق بين الرجال والنساء فى التلى فان النساء مع النساء كالرجال مع الرجال من غير فرق ، و لعل الوجه فى منع النساء أنهن فى الغالب لا يستحي بعضهن من بعض ، و يتكشفن و ينظر بعضهن إلى بعض حتى فى الأجانب فضلاً عن القرائب ، و أما البنت مع الأم أو مع الجارية و أمثالهما فلا تكاد توجد أن تستر حتى فى البيت فضلاً عن الحمام ، و هو مشاهد فى كثير من الحمامات للنساء خصوصاً فى بلاد الصين ، و أنه لا تنذر منها إلا نادرة العصر من نسوان السلاطين أو الأمراء ، انتهى .

(١) فى الدر المختار : كره لبس المصفر و المزهر الأحمر و الأصفر للرجال مفاده أنه لا يكره للنساء ، انتهى .

(٢) و قال القارى : و المعنى أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل ، و أنت تعدد على تصديق مجتبى و لم يكن فيه مصلية كما لو أقسم أن لا يفارقك حتى تفعل كذا و أنت تستطيع فعله فافضل كيلا يحنث ، و قيل : إقراره فى قوله لتفعلن كذا ، انتهى . قلت : مآل المعنى الأول من كلام القارى و معنى الثانى من كلام الشيخ واحد ، و الاحتمال الثانى من كلام القارى هو معنى ثالث للرواية ، ولها معنى آخر و هو المشهور أن يقسم أحد بأن يقول : أقسمت عليك ، فهذا و إن لم يكن حلفاً شرعاً لكن الأولى أن يفعل ما سأله المتمس احتراماً لاسمه عز اسمه .

فبعدى بحره أو مثل ذلك، فيبقى لك النخاب إلى يومه حتى لا يثبت، وأورد (١) هذا الحديث ما هنا، فأما للحديث الوارد قبله وإن لم يكن من هذا الباب، قوله [أسماح ملتين] إذا أضيفت (٢) الشبهة إلى الشبهة جاز لك أن تجمع المضاف . قبله [أقية] وحي كالقميص إلا أنها (٣) مشوقة من خطب .

(١) هذا الكلام لم يكن في التبرير بل كان مكتوباً بيد الشيخ على هامش كتابه فأوردته تكليلاً للفائدة، ويمكن توجيه المناسبة بأن يقال: إن الأمر السابع لم يذكر في هذا الحديث وهو المثيرة الخراء كما في رواية الصحيحين وغيرها ولفظة « أو » شك من الراوى ، وتوجيه ذكر الحرة في هذا الباب تقدم في كلام الشيخ .

(٢) وفي الحاشية : أسماح جمع سمل بين مهملة وميم مفتوحة : الثوب الخلق ، والمراد بالجمع ما فوق الواحد على أن الثوب الواحد قد يطلق عليه أسماح باعتبار اشتغاله على أجزاء ، وحينئذ فلا إشكال في إضافته إضافة بيانية إلى ملتين تصغير ملامة بالضم والمد إسكن بعد حذف الألف ، ولا يقال : ملة ، وهو كما في القاموس كل ثوب لم يضم بعضه ببعض يحيط بل كله ، نسيج واحد وفي النهاية : هو الأزار ، وفي الصحاح : هي الملحفة ، قاله ابن حجر المكي في شرح الشرائع ، انتهى . قلت : ثم ما ذكر المصنف ابن في الحديث قصة طويلة ، قال القاموس في شرح الشرائع : أخرجها الطبراني في الكبير في قريب زين ورفيعين من تركية لأبى النسيخة كانت سقيمة و مصحفة معرفة جداً بحيث ما كان يفهم المقصود منه . انتهى :

(٣) و ترجم الخوارى في صحيحه : طلب القيام و فروج حريم و هو القيام ، ويقال : هو الذى له شق من خلفه ، قال الحافظ : القيام بفتح الهمزة هو الموحدة بميمود فارسي معرب ، و قيل : عربي و اشتقاقه من القبر وهو الضم ، ويقال : الفروج هو الذى له شق من خلفه فهو قيام مخصوص ،

قوله [فقال : رضى محرمه] عن كلام (١) التى ^{بها} أو من كلام محرمه .
قوله [الثؤم فى ثلاثة] و أصح (٢) التساويلات فيه أن الثؤم يراه به

٥٥ و قال القرطبي : القباء و الفروج كلاهما ثوب ضيق الكفين و الوسط مشقوق من خطفه يلبس فى السفر والحرب لأنه أعون على الحركة ، و قال ابن بطال : القباء من لبس الأعاجم ، فكذا فى القمح و العنبى .

(١) قال الحافظ فى اللباس : جزم الداودى بالاول ، و رجعت فى الهبة الثانى ، انتهى مختصراً .

(٢) وإنما احتج إلى التوجيهات لمخالفته الحديث الصحيح المرفوع : لا عدوى

و لا طيرة . وفى أبى داود برواية ابن مسعود مرفوعاً : الطيرة شرك ثلاثاً ،

و التطير و التساؤم واحد ، و جمع بينهما بوجوه كثيرة بسطها الحافظ

و غيره من شراح البخارى لا يسعها هذا المختصر . والوجه الذى اختاره

الشيخ فى الجمع بينهما موجه بأنه مؤيد بعدة روايات ، وذهب إليه أيضاً

بعض السلف ، قال الحافظ : و قيل يحمل الثؤم على قلة الموافقة و سوء

الطباع ، وهو كحديث سعد بن أبى وقاص رفته : من سعادة المرأة

الصالحة ، و المسكن الصالح ، و المركب الهنىء ، ومن شقاوة المرأة

السوء ، و المسكن السوء ، و المركب السوء ، أخرجه أحمد ، و هذا يختص

ببعض أنواع الأجناس المذكورة دون بعض ، وبه صرح ابن عبد البر فقال :

يكون لقوم دون قوم و ذلك كله بقدر الله ، وقال أيضاً فى موضع آخر :

أخرج أحمد و صححه ابن حبان و الحاكم من حديث سعد مرفوعاً : من

سعادة ابن آدم ثلاثة ، الحديث ، بلفظ المركب الصالح ، وفى رواية لابن حبان :

المركب الهنىء و المسكن الواسع ، وفى رواية للحاكم : و ثلاثة من الشقاء ،

المرأة تراها تتسوك و تحمل لسانها عليك ، و الدابة تكون قطوفاً فان ضربتها

أنتعتك ، و إن تركتها لم تلتحق أصحابك ، والدار تكون ضيقة قليل المرافق ،

معيان : النحوسة المطلقة ، والثاني اشتباهه على ما تكرمه الطبيعة ويحذب منه المشاق .
و كونه سبباً لما تنفر منه الطبيعة حيث نفي الشؤم أصلاً أو قال (١) : لو كان
الشؤم لكان في هذه الثلاثة فالمراد هو المعنى الأول و حيث أثبت أراد الثاني .
قوله [و رواية سعيد أصح] يعني (٢) أن ذكر حمزة من تلامذة سفيان
لا يثبت فذكر ابن عمر عن سفيان أنه ذكر حمزة . يكون غير صحيح ، نعم لو نسب إلى
غير سفيان من أصحاب الزهري كان له وجه كما ذكروه عن مالك وغيره .

✽ و للطبراني من حديث أسماء : من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة
و الدابة ، وفيه : سوء الدار ضيق صاحبها و خيب جيرانها ، و سوء الدابة
منها ظهرها و سوء طبعها ، و سوء المرأة عقم رحمها و سوء خلقها ، انتهى .
(١) و عليه حمل الامام محمد في مؤطاه أسانيد الاطلاق إذ ذكر أولاً حديث
الشؤم في المرأة والدار و الفرس ، ثم قال : قال محمد : إنما بلغنا أن النبي
ﷺ قال : إن كان الشؤم في شئ ففي الدار والمرأة والفرس ، انتهى . فكانه
أشار إلى أن أصل الحديث بلفظ إن الشرطية ، و قد علم من الأسانيد
الآخر النافية للطيرة أن الشرط لم يتحقق .

(٢) حاصل كلام الترمذي أنه رجح رواية سعيد التي ليس فيها ذكر حمزة
على رواية ابن أبي عمر التي فيها ذكر حمزة ، و استدل على مراده بأن
على بن المدني و الحميدي رويا عن سفيان أنه كان يقول : لم يرو لنا الزهري
هذا الحديث إلا عن سالم عن ابن عمر ، و تعقب الحافظ كلام الترمذي
هذا و بسط الروايات التي فيها ذكر حمزة أيضاً ، وقال في آخره : فالظاهر
أن الزهري يجمعها مرة و يفرد أحدهما أخرى ، انتهى . وحاصل ما أفاده
الشيخ توجيه لكلام الترمذي بحيث لا يرد عليه تعقب الحافظ ، بأن إيراد
الترمذي مقتصر على رواية سفيان فقط ، وليس مقصوده الإيراد على جميع
الروايات التي ورد فيها ذكر حمزة ، كيف وقد روى عن مالك وغيره أيضاً .

قوله [عن معاوية بن الحكم السلمي] (١) [باب لا يتأجى إناذ بول الثالث]
قوله [فإن ذلك يحزنه] فله يظن [أهل الشامدان في] أو اقلة (٢) الالعات .

(١) يأتى في المقول عنه بعد ذلك ، ولعل الشيخ أراد كتابة توجيه الحديث
فلم يفتق له ، والحدوث تكلوا على هذا الحديث ، قال الحافظ : وأما ما
باب الخرجه التوفيق من حديثك بحكم بن معاوية ، ففى إسناده ضعف مع
مخالفة للأحاديد الصحيحة ، انتهى . و أنت خير بأنه لا يخالف حديثاً
على الحمل الذى حمل عليه الشيخ أحديثه للقوم ، فانها بهذا المعنى تكون
مختصة ببعض الأنواع كما صرح به ابن عبد البر ، فيبقى الذين فى أفراد
آخر ، فأقول

(٢) معنى يكون سبب الحزن ما يظهر من قطبنا هذا قلة التفتها لول الثالث ،
و قريباً منه ما قلناه أنه يخالف لإكرام المؤمن ، و ما قال الطحاوى فى
تكملة من سوء الأدب بالثالث لعل وبقيل : سبب الحزن ما يتوهم من قطبنا
سوء رأيها فيه ، و أنه ليس بمن يعتد بقطبه ، أو خوف القيلة ويغرها ،
كما أشار إليه الشيخ ، ثم فى الحديث عدة أحاديث : الأولى بلة النهى أو قد تقدم ،
و الثانى ما قاله عياض : قيل كان هذا فى أول الإسلام ، فلما نشأ الإسلام
رواين الناس ، أى بعضهم عن بعض من العائلة و غيرها سقط هذا الحكم ،
قاله صاحب الجمل : ذهب بعض الناس إلى أن ذلك فى أول الإسلام ، لأن
ذلك كان حال المنافقين ، فتأجى المنافقون دون المؤمنين ، انتهى . و تعبه
القرطبي بأن هذا تحكم و تخصيص لا دليل عليه ، والثالث ما قال الجمهور :
لا فرق فى ذلك بين السفر و الحضر ، وحكى الخطاى عن أبى عبيد بن
جريرة أن الحكم يخص بالسفر فى الموضع الذى لا يأمن الرجل على
نفسه ، و أما فى الحضر و العبارة فلا ، وحكى عياض نحوه ولفظه : قيل
المراد بهذا الحديث السفر و الموضع الذى لا يأمن فيها الرجل رفيقه ، أو

لا يعرفه ، أو لا يثق به و يخشى منه ، قال : و قد زوى في ذلك أثر
 يعني ما أخرج أحمد بسنده إلى عبد الله بن عمرو رضى : لا يحمل ثلاثة
 نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناجى اثنان دون صاحبهما ، و في سنده ابن
 لهجة ، و على تقدير ثبوته فقصيده بأرض الفلاة يتعلق بإحدى على انتهى ،
 و هي توم أنهما يتفقان على غائلة تحصل له منهما ، و أحاديث الإطلاق
 تطلق بالدليل الآخر ، قال ابن العربي : الخبر عام اللفظ والمعنى والملة الحزن
 موجودة في السفر و الحضر فوجب أن يسميها انتهى جميعاً ، و الرابع أن
 ذكر الاثنين في أحاديث الباب ليس احترازاً ، بل المنهى عنه ترك واحد ،
 و قد نقل ابن بطل عن أشهب عن مالك : لا يتناجى ثلاثة دون واحد
 و لا عشرة لأنه نهى أن يترك واحداً ، و قال المازري و من تبعه :
 لا فرق في المعنى بين الاثنين و الجماعة لوجود المعنى في حق الواحد ، قال
 القرطبي : بل وجوده في العدد الكثير أمكن وأشد ، فليكن المنع أولى ،
 وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنه أول عدد يتصور فيه ذلك المعنى ، قال ابن
 بطل : و كلما كثرت الجماعة كان أبعد لحصول الحزن ، و وجود التهمة ،
 فيكون أولى ، و الخامس ما قال الحافظ : و يستثنى من هذا الحكم ما إذا
 إذن من يبق ، فان المنع يرتفع لكونه حق من يبق ، و قال النووي :
 انتهى في الحديث للتنحريم إذا كان بغير رضا ، و قال في موضع آخر :
 إلا بإذنه ، أى صريحاً كان أو غير صريح ، و الإذن أخص من الرضا ،
 لأن الرضا قد يعلم بالقرينة ، فيكتفى بها عن التصريح ، و الرضا أخص من
 الإذن من وجه آخر لأن الإذن قد يقع مع الإكراه ونحوه ، و الرضا
 لا يطلع على حقيقته ، لكن الحكم لا يناط إلا بالإذن الدال على الرضا ،
 هكذا في الفتح ، و فيه أن الرضا كما يعلم بالقرينة فكذلك الإذن ، نعم
 لو قيل : إن الرضا قد يحصل لكن لا يقدر الرجل على الإذن لمعارض كنع

[باب فى العدة] قوله [فلم يعطونا شيئاً] فلم أن الهبة لا تتم بدون القبض
و لا يثبت بالوعد ملك الموهوب و إلا لمنهم (١) العامل عنها .

❦ رجل كبير له بالادن كان له وجه ، فتأمل . و السادس ما قال الحافظ

أيضاً : إذا اتجى اثنان ابتداء ، و ثم ثالث بحيث لا يسمع كلامهما لو تكلمتا

جهرأ فأتى ليستمع عليهما فلا يجوز ، كما لو لم يكن حاضراً معهما ، و قد

أخرج البخارى فى الأدب المفرد من رواية سعيد المقبرى ، قال : مزرت

على ابن عمر و معه رجل يتحدث فقمت إليهما ، فطم صدرى و قال :

إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنها ، زاد أحمد فى

روايته من وجه آخر عن سعيد ، قال : أما سمعت أن النبى ﷺ قال : إذا

تجاسى اثنان ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يدخل على المتساجين

فى حال تاجيها ، انتهى . والسابع ما تقدم عن التوى أن النهى للتحريم ،

و هكذا حكاه عنه القارى إذ قال : قال التوى : و هذا النهى عن تجاسى

اثنين بحضور ثالث ، و كذلك ثلاثة و أكثر بحضور واحد نهى

للتحريم ، فيحرم على الجماعة المتساجاة دون واحد منهم إلا بإذنه ، و هو

مذهب ابن عمر و مالك و أصحابنا و جماهير العلماء ، و هو عام فى كل

الآزمان سراً و حضراً ، انتهى . و فى المسوى لشيخ مشايخنا الدهلوى

أن النهى نهى تأديب ، انتهى . و قريب منه ما فى إنجاح الحاجة من أنه

يبيد عن شأن المسلم .

(١) هكذا فى المنقول عنه ، والظاهر أن فيه تحريفاً من النسخ ، و الصواب

لا منهم العامل ، ثم المسألة خلافية ، قال العيني : شرط فيها القبض عند

أكثر الفقهاء و التابعين ، و هو قول أبى حنيفة و الشافعى و أحمد إلا

أن أحد يقول : إن كانت الهبة عبأ تصح بدون القبض فى الأصح ، و فى

المكيل و الموزون لا تصح بدونه ، و عند مالك يثبت فيها الملك قبل ❦

[باب في فداك أبي و أمي] قوله [ما سمعت النبي ﷺ (خ) | أي مطلقاً]

أوفي وقعة أحد ، وعدم سماعه رضي الله عنه لا يدل (١) على عدم جمعه ﷺ لغيره .
قوله [أبها الغلام المزور (٢)] وإطلاقه عليه مع كونه قد بلغ لصغره نسبة

القبض اعتباراً بالبيع ، و به قال أبو ثور و الشافعي في القديم ، انتهى .

و قال الحافظ : قول الجمهور أنها لا تتم إلا بالقبض ، وعن القديم ، و به

قال أبو ثور و داود تصح بنفس العقد و إن لم يقبض ، و عن أحمد

تصح بدون القبض في العين المبيعة دون الشائع ، و عن مالك كالقديم لكن

قال : إن مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر إلى إجازة

الوارث ، انتهى . قلت : ومن لم يشترط في الهبة القبض حمل الحديث على

العدة ، كما يشير إليه تبويب المصنف ، و مذهب الجمهور فيها أنها لا تجب

بل مندوب ، و نقل الملب الاتفاق عليه ، قال الحافظ : نقل الإجماع

مردود فالخلاف فيه مشهور ، لكن القائل به قليل ، و أجل من حكي

عنه عمر بن عبد العزيز ، و عن بعض المالكية : إن ارتبط الوعد بسبب كأن

يقول لآخر : تزوج و لك كذا ، فتزوج و جب الوفاء به و إلا لا ، انتهى .

(١) فلا يتأني ما سألني عنده المصنف أيضاً في مناقب الزبير ، و بالاحتمالين

المذكورين جمع بينهما عامسة الشراح الحافظ و غيره ، قال النووي : في

الحديث جواز التقديرة بالأبوين . و به قال جماهير العلماء ، و كرهه عمر

ابن الخطاب و الحسن البصري ، و كرهه بعضهم بالتقديرة بالمسلم من أبويه ،

و الصحيح الجواز مطلقاً لأنه ليس فيه حقيقة الفساد ، و إنما هو كلام

و أطفاف ، و إعلام الهبة له ، و قد وردت الأحاديث الصحيحة بالتقديرة

مطلقاً ، انتهى . قلت : و أجاب الحافظ عن ما استدلل به على المنع فأرجع إليه .

(٢) بحسب مهلة فزاي مفتوحتين فزاد مشددة في آخره راه ، و يبقى يسكون

الزاي و تخفيف الواو : هو من قارب البلوغ ، و المراد هاهنا الشاب لأن

إله ﷻ [باب ما جاء في يا بني] يعني أنه ليس سباً وإنما هي كلمة ترهم وتلطف
تكلم بها النبي ﷺ .

[باب ما يكره من الأسماء] قوله [لانهين] أي لاهرمين إلا أنه
لم يحرم فلم يكرهه لما . قوله [غير اسم عاصية] فلم أن (١) ما شاع من كتابة
مثل الآثم و المذنب و العاصي غير جائز .

ﷻ سداً جاوز البلوغ يومئذ ، فانه أسلم و هو ابن سبع عشرة سنة فليحمل
أنه قارب بلوغ كمال الرجولية في الشجاعة ، فحق القاموس : الحزور الغلام
القوي و الرجل القوي ، هكذا في هاتين المشكاة عن المراقبة و اللغات .

(١) قلت : و ما يخطر في البال إن كان صواباً فمن الله ثم من بركات هؤلاء
المشايخ الكبار ، و إن كان خطأ فني و من التبطلان أن فرقاً ما بين
التسمية و التوصيف ، فان للاسم تأثيراً في التسميات ، فيكون التسمية
مكروهة بخلاف التوصيف ، فانه إن كان على سبيل التلقب فيدخل في
الكرهية ، وإلا فلا ، لاسيما إذا كان التوصيف هضماً لنفسه . نعم يكره إذا
كان بمجرد الرسم كما هو المتعارف ، ولا يدخل فيها معاً ما هو المتعارف
عند المتأخرين في مفتاح كتبهم من ذكر الصفات المنضمة للمعجز و التقصير
فان المقام مقام مقامه و تواضع ، و قد ورد في مقلم الأدعية الاعتراف
بالذنوب كثيراً ، منها ما ورد : أبوء بنعمتك علي وأبوء بذنبي . وكذلك إني
ظلمت نفسي ظلماً كثيراً و لا يغفر الذنوب إلا أنت ، و كذلك أنا عبدك
ظلمت نفسي ، و اعترفت بذنبي ، فاعف عني ذنوبي جميعاً ، وغير ذلك من الأدعية
الكثيرة الصحيحة الثمينة ، هذا و قد ورد في غير رواية تعبير الصحابة
رضوان الله عليهم أجمعين بإظهار أنفسهم بمنزلة هذه الأوصاف ، ففي أحاديث
الجامع في رمضان : هلكت يا رسول الله ، و قد روي أنه استغرق ، و فيها
أيضاً قوله ﷻ . إن المحترق أنفأ مع أنه ﷻ غير اسم الشهاب ، و فيها

[باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته] و الأصح أن النهي عقيد بزمان حياته ﷺ - قوله [وفي الحديث ما يدلك على كراهية أن يكنى أبا القاسم] أي مطلقاً وإن لم يسم باسمه ، ووجه ذلك أن أكثر نداءهم فيما بينهم إنما كان بالكنى لدلالة ما لها على التعظيم والتفاؤل بالولد . فبهوا عنه لئلا يتبس بندائه ﷺ ، و قد عرفت أن علة النهي قد ارتفعت .

❦ أيضاً : إن الآخر غلطك ، قال الحافظ : الآخر الأبعد ، و قيل : العائب ، و قيل : الأرذل ، وكذلك في روايات الحدود أن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر : إن الآخر زني ، قال : كتب إلى الله ، ثم أتى عمر كذلك ، ثم أتى رسول الله ﷺ ، وقد ورد التلفظ بقولهم : نأق فلان لأنفسهم كثيراً ، كما روى عن حنظلة قال : لقيني أبو بكر فقال : كيف أنت يا حنظلة ؟ قلت : نأق حنظلة ، قال : سبحان الله ما تقول ! قلت : تكون عند النبي ﷺ يذكرنا بالنار و الجنة الحديث ، و أنت خير بأن كلام مشايخ السلوكة ملوء بأمثال ذلك . (١) اختلفت روايات الحديث في ذلك ، ولذا اختلفت أقوال أهل العلم ، أجملها الثوري ، و بسطها الحافظ في الفتح ، و ذكر في المسألة خمسة مذاهب : الأول المنع مطلقاً وهو مذهب الشافعي والظاهرية ، وبألف بعضهم فقال : لا يجوز لأحد أن يسمى أبه القاسم ، والثاني الجواز مطلقاً . وكان النهي عتصاً بحياته ﷺ ، وهو مذهب الجمهور ، والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لقبه ، قال الرافعي : يشبه أن يكون هذا أصح ورهائ الثوري ، والرابع المنع من التسمية بمحمد مطلقاً ، و كذا الكنى بأبي القاسم مطلقاً ، و الخامس المنع مطلقاً في حياته و التفصيل بعده بين من اسمه محمد و أحمد فيمنع و إلا فيجوز ، انتهى . و غلتار الشيخ هو ما اختاره صاحب القد المختار إذ قال : ومن كان اسمه محمداً لا بأس بأن يكنى أبا القاسم ، لأن قوله ﷺ : محمداً ❦

قوله [باب ما جاء في إنشاء الشعر] أراد أن يبين أن الشعر مُقبل النثر من الكلام حسنه (١) حسن و قبيحه قبيح ، فأثبت أن منه ما هو حكمة شاب عليه ، **باسمى** و لا تكونوا بكيتي ، قد نسخ لأن علياً كفى ابنه محمد بن الحنفية **أبا القاسم** ، انتهى . قلت : و فعل على كان باذنه **عليه** ، فقد أخرج البخاري في الأدب المفرد ، و أبو داود و ابن ماجه ، و صححه الحاكم من حديث علي قلت : يا رسول الله إن ولدي ولد بك أسميه باسمك و أكنيه بكنتك ؟ قال : نعم ، و قد روى عن جماعة من الصحابة أنهم سموا أبناءهم محمداً و كنوهم **أبا القاسم** ، و قال القاضي في الشفاء : حمل محققوا العلماء نيه **عليه** على مدة حياته و أجازوه بعد وفاته لارتفاع العلم . و للناس فيه مذاهب . و ما ذكرنا هو مذهب الجمهور و الصواب إن شاء الله تعالى ، انتهى . قال الثوري : هذا مذهب مالك ، و قال القاضي : به قال جمهور السلف و قهواء الأصهار و جمهور العلماء ، انتهى .

(١) حكى ابن عابدين عن الضياء المعنوي المشهور ، أى من آفات اللسان الشعر ، سئل عنه **عليه** فقال : كلام حسنه حسن و قبيحه قبيح ، انتهى . قال القاري في شرح الشامل : روى هذا عن عائشة مرفوعاً بإسناد حسن ، انتهى . و روى في المشكاة برواية الدار قطني ، قال القاري : و كذا رواه أبو يعلى بإسناد حسن ، و قال الحافظ : أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث عبد الله بن عمر بلفظ : الشعر بمنزلة الكلام . حسنه كحسن الكلام ، و قبيحه كقبح الكلام ، و لإسناده ضعيف ، و قال أيضاً : و الذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائر أنه إذا لم يكثر منه في المسجد ، و خلا عن هجو و عن الإغراق في المسدح و المكذب المحض و الغزل معين لا يحل ، و نقل ابن عبد البر الإجماع على جوازه إذا كان كذلك ، انتهى . و في الدين : قال جماعة من التابعين و الثوري و أبو حنيفة و مالك **عليه**

ثم أورد له دليلاً في هذا الباب ، و هو أمره لحسان رضى الله عنه و اهتمامه به حتى وضع له المنبر ، ثم الانشاد كما يطلق على رفع الصوت بالشعر كذلك هو موضوع لتأليف الشعر إلا أن جواز الثاني منه يستلزم جواز الأول ، فذلك اكتفى في الاستدلال على جواز الانشاد بأحدهما .

قوله [يضع لحسان منبراً] و ذلك لما أن هذه الهيئة كانت آنذاك في العهود .
قوله [في المسجد] فيه إشارة إلى أن الكراهة في الشعر لما كانت لما رضى و أما نفسه فباح كما أن العارض قد يوجه (١) استوى فيه المسجد و غيره .
قوله [يفاخر عن الخ] يتضمن معنى الدفع في المفاخرة . قوله [إن الله يؤيد حسان بروح القدس] فانه نوع من الجهاد فان :

و الشافعي و أحمد و أبو يوسف و محمد : لا بأس بالانشاد الشعر الذي ليس فيه هجاء ، ولا تكبر عرض أحد من المسلمين و لا فحش ، وقال مسروق و إبراهيم النخعي و سالم بن عبد الله و الحسن البصري و عمرو بن شعيب : يكره رواية الشعر و إنشاده ، انتهى .

(١) وسأى قريباً أنه ﷺ أطلق عليه الجهاد الثاني ، وقال تعالى : « يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين و اغلظ عليهم » الآية .

(٢) القدس بضم الدال و يسكن ، أى يجهز ، سمي به لأنه كان يأتي الأنبياء بما فيه حياة القلوب ، فهو كالمبدأ لحياة القلب ، كما أن الروح مبدأ حياة الجسد ، و القدس صفة للروح ، و إنما أضيف إليه لأنه مجبول على الطهارة و الزهارة عن العيوب ، وقيل : القدس بمعنى المقدس هو الله عز اسمه فإضافة الروح إليه للتشريف ، كذا في المرقاة .

(٣) فقد ترجم البخاري في صحيحه : باب هيجد المشركين ، قال الحافظ : أشار بهذه الترجمة إلى أن بعض الشعر قد يكون مستحباً ، و قد أخرج أحمد و أبو داود و النسائي و صحيح ابن حبان من حديث أنس رقه : جاهدوا

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
و كانت الملائكة الكرام قديماً يجاهد مع النبي ﷺ في الغزوات كبدراً واحداً فكانت
تقوية الروح الأمين وإقامة مضامينه من هذا القليل، ولفظ دماء في قوله: ما يهاجم
وقبنة .

قوله [بني الكفار] نادى بحذف حرف النداء، وفيه مبالغة في إهانتهم ما ليس في
أهل الكفار، فانه دل على أن كفرهم راسخ فيهم لما آثم كانوا كذلك من القديم، وأنه
تقليد فيهم لا يهتدون بنور البصيرة حتى يتركوه، وأنهم صبيان ولذنان ليس فيهم
قوة المقاتلة .

قوله [قال له عمر رضي الله عنه إلخ] لما كان عمر رضي الله عنه قد علم
أن النبي ﷺ ناهياً أن تشد ما فيه هجاء لقوم أو تعيب لهم إلى غير ذلك، وكانت هذه
كذلك، أراد أن يستفسر عن وجه الإجازة فيها حيث جوزه النبي ﷺ ولم يمنعه
إلا أنه غير العنوان في السؤال، ويمكن أن يكون عمر رضي الله عنه حمل أحاديث
النبي عن إنشاد الشعر على الإطلاق فهي لذلك، ثم إن النبي ﷺ لم يقتصر في
الجواب على إباحته أو إجازته له، بل أراد أن يبين أن الشعر لما كان مثل النثر في الإباحة
وكانت حرمة لعارض كما أن استحسانه لعارض، وكما أن المعصية توجب تشديد الجزاء
في المواضع المحترمة كذلك الطاعة توجب تكثير المثوبة فيها، وكان قول ابن رواحة

المشركين بالستكم، و روى عبد الرزاق في مصنفه من طريق محمد بن سيرين

قال: هجا رهط من المشركين التي ﷺ وأصحابه، فقال المهاجرون: يا رسول
الله ألا تأمر علياً فيهجو هؤلاء القوم، فقال: إن القوم الذين نصرُوا
بأيديهم أحق أن ينصروا بالستهم، فقالت الأنصار: أرادنا والله، فأرسلوا
إلى حسان فأقبل، فقال: يا رسول الله والذي بك بالحق ما أحب أن
أبغضوا ما بين منكم وبصري، فقال: أنت لها، فقال: لا علم لي
بغيرك، فقال لابي بكر: أخبرهم عنهم، و نقب له في مثالبهم، انتهى

هذا يؤثر (١) فهم ما لا يؤثر فهم غيره ، كأن هذا القول يوجب له أجراً ومحمداً .
 أفتنه يا عمر عن مجاهدة فى سبيل الله . ثم يستشكل مبادرة عمر رضى الله عنه بالحكم
 بين يدي النبي ﷺ مع أن الأمر لو كانت عظوراً لنهاه النبي ﷺ بنفسه النصية ،
 والجواب أن عمر رضى الله عنه كان يعلم من عادة (٢) النبي ﷺ سكوته على ما
 لا يرضاه وجاء أن يمنعه غيره بالحكم ومصالح ، منها أن يشترك الأمر فى الأجر ،
 ومنها أن الأمور لو كرهه أمر النبي ﷺ ونهيه - والعيادة باقية - كان أضر له بدينه
 من أن يكره أمر غيره ونهيه ، ومنها أن لا يواجهه النبي ﷺ بما يسوءه مع أن
 الغرض وهو ترك الأمور المحظورة يمكن الحصول بدينه ، وإلا فكيف يتصور سكوته
 ﷺ على معصية وخلاف .

(١) فى المشكاة برواية شرح السنة عن كعب بن مالك أنه قال للنبي ﷺ : إن
 الله تعالى قد أنزل فى الشعر ما أنزل ، فقال النبي ﷺ : إن المؤمن يجاهد
 بسيفه ولسانه ، و الذى نفسى يده لكأما ترمونهم به خضع النبل ، و فى
 الاستيعاب لابن عبد البر : أنه قال يا رسول الله ! ما ذا ترى فى الشعر ؟
 فقال : إن المؤمن يجاهد بسيفه ولسانه ، ورواية مسلم عن عائشة : إن رسول
 ﷺ قال : اجروا قرشاً ، فإنه أشد عليهم من رشق النبل .

(٢) وهذا من صفاته المعروفة ﷺ ، فقد روى القاضى بسنده إلى أبى سعيد الخدرى
 قال : كان ﷺ لطيف البشرة رقيق الظاهر ، لا يشافه أحداً بما يكرمه حياء
 وكرم نفس ، وعن عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا بلغه عن أحد ما يكرمه
 لم يقل : ما بال فلان يقول كذا وكذا ؟ ولكن يقول : ما بال أقول
 يصنعون أو يقولون كذا ، ينهى عنه و لا يسمى قاطعه ، وروى عن أنس
 أنه دخل عليه رجل به أثر صغرة فلم يقل له شيئاً ، وكان لا يواجه أحداً
 بما يكره ، فلما خرج قال : لو قلم له يغسل هذا ، وفى الباب روايات كثيرة .

قوله [و كعب بن مالك بين يديه] و لا ضير فيه فإنه يمكن الجمع بين الروايتين ، ففعل أحدهما أشد في غير زمان إنشاء الآخر أو في غير مكانه ، و لا يصح (١) قول الترمذى بأن هذا أصح فإن غزوة موقعة كانت بعد هذه ، وكان عبد الله بن رواحة لم يقتل حين جاموا لعمرة القضاء .

قوله [و يأتيك بالأخبار من لم تزود] و هى الأيام ، فإن التجارب بطول الأيام تغيب عجائب ، و ليست تزود منك ، و نسبة (٢) هذا الشعر إلى ابن رواحة

(١) فقد قال الحافظ فى الفتح بعد ما حكى قول الترمذى : هذا هو ذمور شديد و غلط مردود ، ما أدرى كيف وقع الترمذى فى ذلك مع وفور معرفته ، ومع أن فى قصة عمرة القضاء اختصام جعفر و أخيه على و زيد ابن حارثة فى بنت حمزة ، و جعفر قتل هو و زيد و ابن رواحة فى موطن واحد ، و كيف يخفى على الترمذى هذا ، قال : ثم وجدت عن بعضهم أن الذى عند الترمذى من حديث أنس أن ذلك كان فى فتح مكة ، فإن كان كذلك فأنجه اعتراضه ، أمكن الموجود بخط المكرونى راوى الترمذى ما تقدم ، و الله أعلم . انتهى . قلت : و كذلك عامة أهل السير و التاريخ ذكروا سرية موقعة بعد الرجوع عن عمرة القضاء ، ولذا ترجم البخارى بهذه السرية بعد عمرة القضاء ، و كانت فى ذى القعدة سنة سبع ، و أقام النبي ﷺ بعدها عدة أشهر و بعث سرية موقعة فى جمادى الأولى سنة ثمان ، و أيضاً فغامة أهل السير حكوا فى عمرة القضاء هذه الآيات عن ابن رواحة لا كعب بن مالك ، وكذلك عامة أهل التراجم ذكروها فى ترجمة ابن رواحة ، فالظاهر التسامح من المؤلف .

(٢) فإن ظاهر سياق المصنف يدل على أن هذا الشعر لابن رواحة ويقوى الاشكال ما فى نسخة للشمائل ، فإن المصنف أخرج هذا الحديث بهذا السند و المتن فى شمائله وفيه نسختان : [أحدهما يشتمل بشعر ابن رواحة ويشتمل على

مشكل ، و الجواب بالتوارد محوج إلى النقل ، و ما أجيب بأن عائشة رضى الله عنها لعلها سمعته من ابن رواحة أولاً ، ثم سمعت النبي ﷺ بقوله ، فقلت أنه لابن رواحة بنو عنه (١) أنها كانت أعلم بأخبار العرب و أشعارها ، و لكنه غير بعيد مثل بعد الجواب الذى تكلفه بعض الأفاضل من حضر مجلس الدرس ،

❦ و يقول : و يأتبك إلخ و فى آخرها يتمثل بشعر ابن رواحة و يتمثل بقوله : و يأتبك إلخ ، قال القارى : الظاهر المتبادر أن هذا البيت من كلام ابن رواحة لا سيما على ما فى نسخة (و يتمثل بقوله) وقد اتفقوا على أنه من شعر طرفة بن العبد فى قصيدته المعلقة ، و الجواب أنه كلام برأيه والضمير المجرور لقاتل ، أو شاعر مشهور به معروف عندهم . انتهى ، قلت : و يزيد ما سيأتى من رواية أبي الليث السمرقندى من أن عائشة عزته إلى طرفة ، فتأمل .

(١) و يرد هذا الجواب أيضاً ما قال القارى : روى الشيخ أبو الليث السمرقندى فى بستانه عن عائشة أنه قيل لها : أكان رسول الله ﷺ يتمثل بالشعر ؟ قالت : كان أبغض الحديث إليه الشعر غير أنه تمثل مرة بيت أخى قيس طرفة فجعل آخره أوله من قوله :

متبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً و يأتبك بالأخبار من لم تزود فقال : و يأتبك من لم تزود بالأخبار ، فقال أبو بكر : ليس هكذا يارسول الله ، فقال : ما أنا بشاعر ، لكن يشكل عليه رواية الكتاب فإنه بظاهره يعارض رواية الشيخ إلا أن يتكلف بأن يقال : تمثل بمبادئه و جوهر حروفه دون ترتيبه الموزون ، أو يحصل على تعدد الواقعة ، انتهى . قلت : و المراد بالتعارض أن ظاهر حديث الكتاب أنه عليه السلام أشده مرتباً غير معكوس .

فقال: (١) إن لفظة «يقول» ليس بإنشائية، بل بيان لما «يقول» ما يقوله أولاً، فكان المعنى أنه «يقول» كان يتمثل بشعر ابن رواحة وغيره أحياناً أيضاً، فإني سمعته يقول إلخ.

قوله [يتشاهدون الشعر إلخ] أى ما ليس فيه مفيدة مما يوجب للناس عنه . قوله [و يتذكرون أشياء] أى غير (٢) و أحياناً منه على أنفسهم ، و إظهاراً لاحسان الرسول ﷺ عليهم حيث أقدم من أمثال هذه الفعّال التي تنبئ عنها السماع و تنفر عنها الطباع ، إلى غير ذلك من الفوائد .

[باب لأن يمثل جوف (٣) أحدهم شيئاً] قوله [يريه] أى يفسده (٤)

(١) و قد عرفت أن جواب بعض الأفاضل مأخوذ من كلام الشراح ، فقد تقدم ذلك الجواب في كلام القاري ، و به جزم المناوي إذ قال : و يتمثل بقوله أى يقول الشاعر و هو طريقة ، فالضمير معاد على غير المذكور اشبهة فائله بينهم ، انتهى .

(٢) بيان لبعض مصالح دعت إلى هذا التذكار ، فمن جملة ما ذكر من ذلك قال بعضهم : رأيت ثعلباً صعد فوق صنم و مال على رأسه و عينيه حتى عمى فقالت : أرب يبول الثعلبان برأسه .

فكرت طريقة الجامعة و دخلت في شريعة الإسلام ، كذا في جمع الوسائل . (٣) و الحديث صريح في ذم الشعر ، و اختلفوا في محله قيل : المراد به النوع الخالص من الشعر ، و هو الذي يكون فيه غش و خشاء ، و قال البيهقي عن الشعبي : المراد به الشعر الذي هيى به رسول الله ﷺ ، و قال أبو عبيدة : الذي فيه عندي غير ذلك لأن ما هيى به رسول الله ﷺ لو كان شطراً يستلكان كفرة ، و لكن وجهه عندي أن يمثل قلبه حتى يطلب عليه فيشغله عن القرآن و الذكر ، إلى آخر ما بسطه الصفي .

(٤) بفتح المثناة التحتية و كسر راء مضارع ، و يرى كونهذا بعد من الورى

كالرى ، داه بداخل الجوف ، و قال الجوهرى : ورى القبح يريه ورياً

وفيه من المبالغة ما لم يكن في الحديث السابق ، يعنى أن القبح لو أقصد جوفه حتى لم يبق له إلا الهلاك لم يضره إضرار الشعر إذا غلب عليه ، وشغله عن أمور دينه ، لأن ضرره يفسد دينه فيفسد عليه حياته الأخروية ، بخلاف القبح إذا ودى جوفه كان إضراره مقتصر على الحياة الدنيوية .

[باب ما جاء في الفصاحة و البيان] فانهما مع كونهما صفى مدح إذا قصد الرجل بهما الرياء و السعيبة (١) وتكلف فيها إظهار إليه بالبنان فيقال : قد بره من بلغ ١ و راحاً له من فصيح ١ كان سيأ لبلانه و وبالا عليه .

قوله [كما ينخل البقرة بلسانه إلخ] و خص البقرة (٢) لطول في لسانها

أكله . و قال قوم : حتى يصيب رثته ، وأنكره غيرهم لأنه الرثة المجهوزة

و إذا بيتت منه فعلا قلت : رآه برآه ، و قال الأزهري : إن الرثة

أصلها من ودى و هى مخنوقة ، و المشهود في الرثة الحمز ، قاله النيبى ،

و قال القارى : معناه قبحاً يأكل جوفه و يفسده .

(١) فى المشكاة برواية أبى داؤد عن أبى هريرة مرفوعاً : من تعلم صرف الكلام

ليسى به قلوب الرجال أو الناس لم يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً ،

و فى جمع القوائد برواية الترمذى عن أبى هريرة رفته : تعوذوا بالله من

جنب الحزن ، قالوا : وما جنب الحزن ؟ قال : واد فى جهنم تعوذ منه جهنم

كل يوم مائة مرة ، قيل : ومن يدخله ؟ قال : القرأه المراثون ، والروايات فى

الباب عديدة .

(٢) و قال القارى : ضرب المعنى مثلاً يشاهده الراؤن من حال البقر ليكون

أثبت فى الضياع ، وذلك أن مائر الدواب تأخذ من نبات الأرض بألسنتها

فحضر بها المثل لمنين : أحدهما أنهم لا يبتدون من المآكل إلا إلى ذلك

سيلاً ، كما أن البقرة لا تسكن من الاحتشاش إلا بلسانها ، والآخر أنهم فى

مغراهم ذلك كالبقرة التى لا تستطيع أن تتميز فى رعيها بين الشوكه والرطب ،

و حرص لها على الأكل ما ليس لغيره ، كما أن هذا الرجل يريد أن يتناول لسانه على الأنام ، ويحوز بيانه ما يتجاوز له من الحلال و الحرام .
قوله [قال القويصة ربما جرت الفتيلة] المراد بها الفارة فانها تشرب الزيت و تعتمد جمع الأشياء في بيتها ، فتجر الفتيلة (١) لذلك فربما يحرق البيت ، ولا يجهد في تركه إذا أمن (٢) الا حترق .

والخلو والمرءيل تلف الكل لسانها لها ، فكذلك هؤلاء الذين يتخذون ألسنتهم درجعة إلى ما كلهم لا يميزون بين الحق و الباطل ، و قال القاضي : شبه إدارة لسانه حول الأسنان والقم حال التكلم تفاحاً بما تفعل البقرة بلسانها ، وفي النهاية : هو الذي يتشدق في الكلام و يقضم به لسانه و يلقه كما تلف البقرة بلسانها ، انتهى .

(١) فقد أخرج أبو داود بسنده عن ابن عباس قال : جاءت فارة فأخذت بحر الفتيلة فجاءت بها فألقها بين يدي رسول الله ﷺ على الخرة التي كان قاعداً عليها فأحرقت منها مثل موضع درهم . فقال : إذا نتم فاطفئوا سرجمكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتحرقكم .

(٢) و بذلك جزم جمع من الشراح ، فقد حكى القاري عن النووي : هذا عام يدخل فيه السراج و غيره ، و أما القناديل المطلقة فان خيفه بسببها حريق دخلت في ذلك و إلا فلا بأس لاتضاء الملة ، و قال القرطبي : جميع أوامر هذا الباب من باب الارشاد إلى المصلحة ، و يحتمل أن تكون للذب لا سيما يحتمل ينوي امتثال الأمر ، و الاخلاق مقيد بالليل ، والاصل في جميع ذلك يرجع إلى الشيطان فانه هو الذي يسوق الفارة إلى الاحراق ، انتهى . قلت : ويدل عليه ما تقدم في رواية أبي داود عن ابن عباس ، وفيها : فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا .

قوله [فأعطوا الابل حظها من الأرض] أى إذا زلتم (١) لحاجة فأنزكوه
يرعى لمسا أن الكلاء بحيث توجد فى كل أرض و لا تتركوه بحيث لا يقدر على
الرعى ، و كذا غيره من الدواب .

قوله [فبادروا بها نقيها إلخ] أى عجلوا فى قطع المسافة و لا تمهلوا فى
الطريق ، فان الراحة تستنزى بذلك فانها لا تجد (٢) ما تأكله فتأثر بالجوع وينوب
نقها . قوله [أن ينالم الرجل إلخ] أى قريباً من الطرف حتى يخاف السقوط ،
وأما إذا بدا أو كان على مثل ما تنام (٣) عليه فلا كراهة إذ لا يخاف السقوط ،

(١) وللحديث معنى آخر كما أفاده الشيخ فى البذل تبعاً للقارى ، يعنى دعوها ساعة
فساعة رعى إذ حقاها من الأرض رعيها فيه ، انتهى . ومعنى قول الشيخ :
و كذا غيره من الدواب ، أن الحكم لا يختص بالابل بل ذكره لكثرة فى
هذه الديار ، وكل الدواب فى ذلك سواء ، ولذا قال النووي : معنى الحديث
الحث على الرفق بالدواب و مراعاة مصلحتها ، فان سافروا فى الحصب ظلوا
السير وتركوها رعى فى بعض النمار وفى أثناء السير فتأخذ حظها من الأرض
بما ترعاه منها ، و إن سافروا فى القحط عجلوا السير لوصولهم المقصد و فيها
بقية من قوتها ، و لا يقللوا السير فالحقها الضرر ، لأنها لا تجد ما رعى
تضعف و يذهب نقيها ، انتهى .

(٢) يعنى لا تجد الكلاء فى كل موضع فينبغى الاسراع إلى المنزل لتجد هناك
ما تأكله ، و قال القارى : أى أسرعوا عليها السير ما دامت قوية باقية
النقى ، و بسط فى إعراب هذا اللفظ و تركيبها ، و التثنية بكسر التثنية
و سكون القاف إلخ .

(٣) هكذا فى المنقول عنه ، و لعل المعنى أن هذا حكم السطح ، و أما إذا نام
على شئ موضوع للنوم كالسرير و نحوه الذى لا يخاف منه السقوط فلا
كراهة ، وأما إذا خيف على السرير أيضاً فيكره لأن علة الكراهة خوف
السقوط سواء كان على السطح أو على السرير .

و أما إذا خُف كان منياً عنه حيثُ أيضاً .

قوله [سلت] على زنة الغائبة (١) من المجهول . قوله [و إن قل] فإنه يكفر كنه بطوله (٢) .

(١) كما يدل عليه صوغ الكتابة من النسخ التي بأيدينا الهندية و المصرية ، و في النسخات : بلفظ سألت بصياغة كتابة المعروف ، و ضبطه شراح النماذج من القامى ، و المناوى ، و البيجورى ، بالأحتمالين معاً إذ قالوا : بصيغة التكلم ، و على هذا فالكلمتان بعده بالنصب على المفعولية ، و في رواية بصيغة الغائبة منياً للمجهول ، و على هذا فالاسمان بعده بالرفع على النيابة عن الفاعل ، انتهى .

(٢) أى يزداد المقدار بزيادة الزمان .



أبواب الأمثال عن رسول الله ﷺ

وحسبنا ليعلم بذلك أن التمثيل جائز و أن التشبيه إنما يعتمد الكمال في وجه الشبه ، ولا ينظر فيه إلى سائر ما يلزم ، فان تطبيق كل المشبه على كل المشبه به لا يكون مقصوداً ، فان الله عز وجل شبه بالصراط المستقيم و هو على الأرض بالاسلام (١) ، ولا تشبه بينهما في كثير من الأمور بجامع الايصال إلى المقصود ، وكذلك ما قال : و داع (٢) يدعو فوقه فانه لا ينظر فيه إلى ما يلزم من تميزه إذ

(١) هكذا في المقول عنه بزيادة الباء على الاسلام و الصراط معاً ، والظاهر أنها على الاسلام من سبوا الناسخ .

(٢) ظاهر ما أفاده الشيخ رحمه الله أنه فسر الداعي بأقبح أسمائه ، و هو ظاهر سياق القرمذي ، إذ قال : و الله يدعو إلى دار السلام ، لكن هذا الحديث مختصر ، وأخرجه الحاكم خلافاً و فسر فيه الداعين بغير ذلك ، ونقله : عن الثواس بن سيمان قال : «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، و على كنف الصراط نوران فهما أبواب مفتحة ، و على الأبواب ستور مرعاة ، و على الصراط داع يدعو يقول : يا أيها الناس اسلكوا الصراط جميعاً ولا تعرجوا ، و داع يدعو على الصراط فإذا أراد أحدكم فتح شئ من تلك الأبواب ، قال : وملك لا تفتح فأنك إن تفتحته تلجه ، فالصراط الاسلام ، و الستور حدود الله . والأبواب المفتحة محارم الله ، و الداعي الذي على رأس الصراط كتاب الله ، و الداعي من فوق واعظ الله يذكر

التشبيه والتصوير إنما هو مجرد دعاية مستقبلا ، فإن الداعي إذا كان في الجهة المقابلة من المدعو كان الوصول إليه أسهل و سمع قوله أصوب فكان القبول له أحر .

قوله [حتى يكشف السر] والله أعلم ماذا أريد (١) بالسر ، وما الفرق بينه وبين الحد ؟ ولله أراد بالسور الشهات والحدود المنهات ، أو أراد بالسور ما على المنهات من الصور المرغوبة فيها كما قال عليه السلام : حفت النار بالشهوات وحفت الجنة بالمكاره ، أو المراد بالحدود المنهات ، و السر نفس النهي ، و لا يدخل المقام إلا

❦ في قلب كل مسلم ، صحيح على شرط مسلم و لا أعرف له علة ، و لم يخرجاه ، انتهى . قلت : و يؤيد رواية الحاكم ما في المشكاة برواية ابن مسعود مثل هذه القصصة بلفظ : و عند رأس الصراط داع يقول : استقيموا على الصراط ، وفوق ذلك داع يدعو كلما هم عبد أن يفتح شيئا من تلك الأبواب : و يحك لا تفتح ، ثم فسر الداعي على رأس الصراط بالقرآن ، و الداعي من فوقه بواعظ الله في قلب كل مؤمن ، و إنما ينبغى التنبيه عليه أن قوله (صراطا مستقيما) يدل من قوله (مثلا) لا على إهدام المبدل كما في قولك : زيد رأيت غلامه رجلا صالحا ، قاله الفارسي . وقوله (زوران) بالزاي المبدلة عن السين بمعنى سوران كما حققه المحشي ، وفي النسخة المصرية (داران) بدل (زوران) و الظاهر أنه تحريف ، و ما ذكر المصنف من رواية الدارمي عن زكريا بن أبي عدي عن الفزارى ، و كتب عليه المحشي أنه يوجد في بعض النسخ زكريا بن أبي عدي فهو تحريف من الناسخ ، والصواب بدون حرف السكتية فانه زكريا بن عدي بن ذريق من مشايخ الدارمي ، وتلامذة الفزارى ، وهذا الأثر ذكره مسلم في مقدمته بدون لفظ السكتية ، و ليست في النسخة المصرية من الترمذي أيضا .

(٦) ولفظ رواية الحاكم المتقدمة يشير إلى أن المراد بالحدود حدود الجواز ، فلا

يدخل في الحرام إلا بعد تعدى حدود الجواز و هو المعبر بكشف السر ❦

بالاستفسار عن الأستاذ العلام ، والله الهادي إلى الصراط المستقام .

قوله [و الذي يدعو من فوقه] و كذلك ما تقدم من قوله [و داع يدعو فوقه] التكنية راجعة إلى الصراط أو إلى العبد ، أى من فوق الصراط أو من فوق العبد المدعو ، والمراد به الأنبياء ونوابهم ، أو ملهم الخير من الله سبحانه ، فقد تحقق بتعدد التجارب أن القلب لا يبادر إلى الجرائم إلا بعد تردد فيه و منازعة أن يفعله و أن يتركه ، إلا إذا جعل السيئات ديدنه و دأبه فكان (١) كما قال :
كلا بل رأن على قلوبهم ما كانوا يكسبون .

❦ والله أعلم . ولفظ رواية ابن مسعود : إن الأبواب المفتحة محارم الله ، وإن الستور المرخاة حدود الله ، قال الطيبي : الحد الفاصل بين العبد و محارم الله كما قال الله تعالى : • تلك حدود الله فلا تقربوها • قال القاضى : والظاهر أن المراد بالستور الأمور المستورة الغير المينة من الدين ، المسماة بالنسبة المعبرة عما يحول الحى في الحديث المشهور ، انتهى . وفى المجموع : أصل الحد الفصل بين الشئين ، فكأن حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام ، و قال الراغب : الحد الحاجز بين الشئين الذى يمنع اختلاط أحدهما بالآخر ، يقال : حددت كذا جعلت له حداً يميز ، وحد الشئ الوصف المحيط بعماء المميز له عن غيره .

(١) فى الدر برواية أحمد و الحاكم و الترمذى و صححاء و النسائى وابن ماجة و غيرهم عن أبى هريرة مرفوعاً : إن العبد إذا أذنب ذنباً تكلمت فى قلبه نكتة سوداء ، فإن تاب و تزع و استغفر صقل قلبه ، و إن عاد زادت حتى تملأ قلبه ، فذلك الزان الذى ذكر الله فى القرآن ، و برواية البيهقى عن حذيفة : القلب هكذا مثل الكف ، فيذب الذنب فيقبض منه ، ثم يذب الذنب فيقبض منه حتى يجثم عليه ، فيسمع الخير فلا يجد له مساعاً ، الحديث . و فى الباب روايات أخر ، فمن جعل السيئات دأبه يستولى الزين على قلبه فلا يتردد فى فعلها ، ولا يتعظ بواعظ القلب ولا غيره غالباً إلا من شرح الله صدره و وفقه ، فهو على كل شئ قدير .

قوله [والدار الاسلام] و لم يقل و الدار (١) الايمان [إشارة إلى أن

- (١) فذكر الشيخ ما أدق نكاته ، وعامة الشراح سكتوا عن مثل هذه اللطائف ثم لا يذهبن عليك أن سياق روايات جابر مختلف في كتب الحديث وإليه أشار الترمذي أيضاً بعد ذكر الحديث ، فساق الترمذي كما ترى ، وإليه أشار البخاري في صحيحه تعليقاً ، و أخرج في صحيحه بسند آخر غير هذا السياق ولقطه : حدثنا محمد بن عباد نايزيد ناسيم بن حبان ناسيم بن ميناه حدثنا أوسعت جابر بن عبد الله يقول : جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان ، فقالوا : إن صاحبكم هذا مثلاً فاضربوا له مثلاً ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان ، فقالوا : مثله كمثل رجل بنى داراً وجعل فيها مائدة وبعث داعياً فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المائدة ، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ، ولم يأكل من المائدة ، فقالوا : أولوها له بفقهها ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان ، فقالوا : فالدار الجنة والداعي محمد ﷺ ، فمن أطاع محمد ﷺ فقد أطاع الله ، ومن عصى محمد ﷺ فقد عصى الله ، و محمد فرق بين الناس ، قال الحافظ : قوله فقالوا الدار الجنة أي الممثل بها ، زاد في رواية سعيد بن أبي هلال (أي رواية الترمذي) فأنه هو الملك ، والدار الاسلام ، والبيت الجنة ، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد : أما السيد فهو رب العالمين ، و أما البنيان فهو الاسلام ، و العلمام الجنة ، انتهى . قال القاري : فان قلت : كيف شبه في الحديث السابق الجنة بالدار ، وفي هذا الحديث الاسلام بالدار ، وجعل الجنة مائدة ، أجيب بأنه لما كان الإسلام سبباً لدخولها اكتفى في ذلك بالمسبب عن السبب ، و لما كانت الدعوة إلى الجنة لا تتم إلا بالدعوة إلى الاسلام وضع كل منهما مقام الآخر ، و لما كان نعم الجنة

بمجرد التصديق المعبر بالايمان لا يرفع ما لم ينضم إليه قسط من الاقرار ، و التسليم المعبر عنه بالاسلام ، و أدناها اعتقاد فرضية الشرائع و الأحكام ، فصار الاسلام منقسماً إلى نوعين ، فالمسلم حقيقة من أدى الأركان كما وجبت ، وفي حكم المسلم الحقيقي من لم يؤدها غير أنه مقر بوجودها عليه ، و معترف بتقصيره بتركها ، و أما من أنكر وجوب الشرائع رأساً فليس له من الاسلام حظ قليل ولا كثير ، فلا يدخل الدار و لا هو ذاتي من أطعمة اللطيف الخبير .

قوله [و أنت يا محمد رسول الخ] و وجه التخصيص مع أن سائر الأنبياء دعاء إلى الجنة هداة إلى موارد الجنة أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا حصر لأحد على نبي منهم معين أن لا يدخل الجنة إلا بأن يؤمن به بل الأمر مرجو بعد كل

❦ و بهجتها هو المطلوب الأصلي جمل الجنة نفس المادية مبالغه ، كذا حقه

الطبي ، انتهى . ثم ذكر المصنف أنه مرسل ، قال الحافظ : يريد أنه منقطع بين سعيد و جابر ، وقد اعتد هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرشي عند الطبراني فإنه بنحو سياقه و سنده جيد ، و سعيد بن أبي هلال غير سعيد بن ميناء ، وكل منهما مدني ، لكن ابن مينا تابعي بخلاف ابن أبي هلال ، والجمع بينهما إما بتعدد المرئ و هو واضح ، أو بأنه منام واحد حفظ فيه بعض الرواة ما لم يحفظ غيره ، والجمع بين اقتضاره على جبرئيل وميكائيل في حديث ، و ذكره الملائكة بصيغة الجمع في الجانبين الدالة على الكثرة في حديث آخر ، فيحتمل أنه كان مع كل منهما غيره ، واقتصر في الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداءً وجواباً ، و وقع في حديث ابن مسعود عند الترمذي : إذا أما رجال عليهم ثياب بيض ، الحديث ، انتهى . قلت : وحديث ربيعة الجرشي الذي أشار إليه الحافظ أخرجه صاحب المشكاة برواية الدارمي بتغير بسير في السياق .

منهم ، فان أحداً من الناس لو لم يؤمن بإبراهيم عليه السلام (١) أو موسى عليه السلام ، وكذلك عيسى عليه السلام ، لكان في سعة أن يؤمن بنينا محمد ﷺ فينجو ، وأما إذا لم يؤمن به ﷺ فأتى يرجى له الجنة بعد ذلك .

قوله [ثم خط عليه خطاً] من هاهنا يستنبط جواز الأعمال المحظورة من الجن و دهم بل استحبابه ، و إنما منعه عن التكلم بهم لئلا يشعشع منهم أو لتغير ذلك من المنافع .

قوله [أشعارهم (٢) إلخ] يعنى أنهم كانوا كاللوط (٣) في أشعارهم وأجسامهم غير أنهم مع أنى لم أر عليهم ثياباً تسترهم لم أر عورتهم ، فكان كالأستثناء عما قبله حيث ساوهم بلوط .

قوله [إذا رقد نفخ] أى تنفس شديداً ، ويكون لقوة في البدن . قوله [إن

(١) أى في أزمته ، فيسعه أن يؤمن بالنبي ﷺ ، و أما إذا لم يؤمن بنينا

ﷺ الذى لا نبى بعده فبمن يؤمن بعده ؟ و يمكن أن يقال في وجه

التخصيص : إن المعروف عادة أنه إذا ذكر الأمير أو السيد أو الرئيس فيراد

به جماعته ، والنبي ﷺ سيد الرسل و إمام الأنبياء و خطيبهم ، و هم تحت

لوائه ، فذكره ﷺ مستلزم لذكرهم ، و المراد كل الأنبياء ، أو يقال : إن

التبثيل باعتبار هذه الأمة ، وكذلك حال الأنبياء عليهم الصلوات في أزمته .

(٢) ذكر في الحاشية : يجوز النصب في قوله أشعارهم و أجسامهم على نزع

الحافض ، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر عذوف أى مثلبهم ، و الله أعلم

بالرواية ، انتهى .

(٣) بضم الزاى وشدة مهلة ، جنس من السودان و الهنود ، هكذا في المجمع ،

و قال أيضاً : حديث ابن مسعود لا أرى عورة و لا قسراً ، أى لا أرى

منهم عورة منكشفة ، و لا أرى عليهم ثياباً ، انتهى . قال المجد : القسر

بالكسر غشاء الشئ خلقة أو عرضاً و كل ملبوس ، انتهى .

(٤) و كان النفخ في النوم من دأبه ﷺ كما في السجائل برواية ابن عباس : وكان

عنه تامان إلخ] بكسر الحمة ليكون كلاماً مستقلاً على حدة ، فإنه ليس بياناً لما تقدم من قولهم : ما رأينا قط عبداً أرقى إلخ لأن ذلك ليس بما يختص به ﷺ بل الأنبياء كلهم كذلك ، ولذلك لم يكن نوم الأنبياء يناقض طهارتهم ، وكذا تصير الأولياء أيضاً ، فانهم بقفون (١) على ما يتكلم به عنهم ، فكان مرادهم أنه يختص بخصائص لم يوتها أحد قبله ولا بعده ، وهو يشارك سائر الأنبياء في أن عنه تامان ولا ينام قلبه ، ثم ضربوا المثل له ليعلم (٢) لما عدوا أنه ﷺ يسمعه و يفهمه .

✽ إذا نام نفخ ، و قد ورد هذا اللفظ في البخاري في حديث ابن عباس حين

نام عند خالته ميمونة ، و أكثر ما يكون النفخ عنه استيقاظ النوم .

(١) أى يطمعون ، و قال الفارسي : يفضان غير منصرف ، و قبل : منصرف ،

ليجئ فعلائة منه ، يعنى فلا يقوته شئ مما يقولون ، فان المدار على المدارك

الباطنية دون الحواس الظاهرية ، و قال الطيبي : هذه مناظرة جرت بينهم

بياناً و تحقيقاً لما أن النفوس القلبية لا يضعف إدراكها بضعف الحواس

أى الحسية لاستراحة القوى البدنية ، بل ربما يقوى إدراكها عند ضعفها ،

كما مشاهد عند أرباب الصوفية (مكثراً في الأصل) انتهى . قلت : ومع

ذلك فعدم نقص الوضوء بالنوم خصيصة للأنبياء لا يشترك فيهم الأولياء .

و لا يذهب عليك ما في حديث ابن مسعود من اختلاف السياق لما تقدم ،

قال الحافظ : ظاهر حديث معبد بن أبي هلال أن الرؤيا كانت في بيت

النبي ﷺ لقوله : خرج علينا فقال : إني رأيت في المنام ، و في حديث

ابن مسعود أن ذلك كان بعد أن خرج إلى الجن فقرأ عليهم ، ثم أغشى عند

الصبح ، و يجمع بأن الرؤيا كانت على ما وصف ابن مسعود ، فلما رجع

إلى منزله خرج على أصحابه فقصها ، انتهى . قلت : و هذا بعد حل

الروايتين على قصة واحدة و لا مانع عن التعدد .

(٢) ينى ذكروا أول الكلام غيبداً و اختصاراً لأن النبي ﷺ هل يسمع

قوله [فقال سمعت ما قال هؤلاء] إلخ على زنة المتكلم من الحروف (١)

لابصيفة الحاضر ، فان سماع ابن مسعود كان غير مرتاب فيه .

قوله [وسليمان التيمي إلخ] إنما (٢) ذكر هاهنا سليمان التيمي مع أنه ليس

❖ أم لا ، ثم لما علموا أنه رضي الله عنه يعلمه ويضمه ضربوا له المثل ليعلم النبي ﷺ

ما قصدوه .

(١) و يؤيد ذلك ما في الخصائص برواية الطبراني و أبي نعم من طريق عمرو

البكالي عن ابن مسعود ، وفيه : ثم إن رسول الله ﷺ استيقظ ، قال : مارأيت

يا ابن أم عبد ؟ فقلت : رأيت كذا وكذا ، قال : ماخني على شئ بما قالوا ،

ثم نفر من الملائكة ، انتهى .

(٢) احتاج الشيخ إلى هذا التوجيه لما أنه يوجد في النسخ ذكر سليمان التيمي

و ليس له ذكر في الرواية ، و الحق أن في النسخ الهندية سقوطاً من

الناسخ ، و الصواب ما في المصرية و لفظه : و أبو عثمان التهمذبي اسمه

عبد الرحمن مل ، وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث عنه معتمر ، و هو

سليمان بن طرعان و لم يكن تيمياً ، و إنما كان بنزل بني تميم فنسب

إليهم ، انتهى . و علم بذلك وجه ذكر سليمان هاهنا ، فان الرواية المذكورة

رويت من طريقه أيضاً ، فذكره المصنف تبعاً ، و إن لم يأخذ سليمان عن

أحد من رواة السند المذكور ، فقد قال الزيلعي : روى أحمد في مسنده :

حدثنا عازم وعفان ، قالا ثنا معتمر ، قال قال أبي : حدثني أبو تيمية ، عن

عمرو البكالي ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : استبغى رسول الله ﷺ

فانطلقنا حتى أتينا مكان كذا و كذا ، فخط لي خطه و قال لي : كن بين

ظهرى هذه لا تخرج منها ، ثم ذكر حديثاً طويلاً ، و أخرج الطحاوي

هذا الحديث في كتابه المسمى بـ « الرد على الكرايسي » ثم قال : و البكالي

هذا من أهل الشام ، و لم يرو هذا الحديث إلا أبو تيمية ههنا ، و ليس ❖

بمذكور في الرواية فرقا بين النجى (١) و النجى ، فاعل السامع يلبس بينهما .
 [باب مثل النجى و الانبياء ﷺ و عليهم أجمعين] قوله [فأكلها إلخ]
 يعنى أن الشرائع التى كلف الله بها الأمم السابقة لم تكن كملت و لا تمت
 تقصود (٢) في المكلفين بها ، فبعث نبيا ﷺ مكلا ما بقى من الخيرات والبركات ،
 هاديا إلى أرشد السبل في الطاعات والعادات ، بشرائع لا خلاف في أنها أحسن
 الشرائع و لا شقاق ، ويشير إليه قوله : بثت لأتمم مكارم الأخلاق .

هو بالمجيبى ، بل هو السلى جبرى ليس بمعروف ، انتهى . قلت : ولا مانع
 من أن المصنف جعله مجمعا ، فذكر سليمان هذا هاهنا لذكره رواية جعفر
 ابن ميمون عن أبي ثيمة المجيبى قبل ذلك ، و سليمان أيضا أخذ عنه على
 هذا التوجيه ، فاسب ذكره هاهنا .

(١) هذا أيضا مبنى على النسخ الخمدية ، إذ فيها : و إنما كان ينزل بنى تميم ،
 و الصواب ما تقدم عن النسخة المصرية : إنما ينزل بنى تميم ، و المعنى أن
 سليمان لم يكن تيميا ، و إنما نسب إليهم لغزوله فيهم .

(٢) ما أجاد الشيخ أفلا يرد على تقريره ما أشكل على الشراح من إيهام النقص
 في الانبياء السابقين ، وزعم ابن العربي أن اللبنة المشار إليها كانت في أس
 الدار المذكورة ، و أنها لو لا وضعها لانقضت تلك الدار ، قال : و بهذا
 يتم المراد من التشبيه المذكور ، قال الحافظ : هذا إن كان منقولا فهو
 حسن ، و إلا فليس بلام ، نعم ظاهر السياق أن تكون اللبنة في مكان يظهر
 عدم الكمال في الدار بفقدها ، و قد وقع في رواية همام عند مسلم : إلا موضع
 لبنة من زاوية من زواياها ، فيظهر أن المراد أنها مكحلة محسنة ، و إلا
 لاستلزم أن يكون الأمر بدونها كان ناقصا ، و ليس كذلك ، فإن شريعة
 كل نبي بالنسبة إليه كاملة ، فالمراد هاهنا النظر إلى الأكل بالنسبة إلى الشريعة
 المحمدية مع ما مضى من الشرائع الكاملة ، انتهى .

قوله [و إنه كاد أن يطغى بها] فان الأمر إما مطلق أو مؤقت و التأخير في الأول لا يوجب مذمة و لا يعد المأمور به قاضياً ، وفي الثاني عصيان و المأمور بالتأخير فيه يعد قاضياً ، والأمر ليحيى عليه السلام الله كان من قبيل الثاني ، فذلك صح قوله : كاد أن يطغى بها ، وعيسى عليه السلام لم يكن بعد أخى إليه كتاب ، فلا يشكل أنه كيف أمر يحيى مع وجود عيسى ، و كيف ساء لعيسى عليه السلام أن يطلب نياحة من الذى هو دونه ، لأنها (١) كأنها مساوين إذا ، وفي قوله : «أخشى إن سبقنى بها» إشارة إلى جوار الخلف في الوعد وامتنع لغيره ، فان العذاب في حق الأنبياء لو استحال لذاته لم يكن تخشيه عليه السلام معنى .

قوله [فامتلاء و قعدوا على الشرف (٢)] يمكن أن يستنبط من هاهنا أن الامام إذا كان من أسفل وصار بعض القوم في موضع عال منه جاز عند الضرورة و الزحمة ، فان قوم عيسى لما ارتفعوا على الشرف بعد امتلاء بيت المقدس لم ينكر عليهم ذلك (٣) .

قوله [فقال] أى قال قائل و هو (٤) الصدقة هاهنا ، فان الصدقة تطفئ

- (١) علة لقوله : لا يشكل ، يعنى لم يكن يحى دونه ، بل كأنما مساوين .
- (٢) قال المجيد : الشرف محركة العلو و المكان العالى ، و شرفة القصر معروف و الجمع شرف ، انتهى . و في لغات الصراح : الشرفة كمنكره جمعه الشرف .
- (٣) مع كونه عليه السلام نبياً ، لجواز التفوق على الامام يشيت بالاولى ، والقصة و إن لم تكن في الصلاة لكن العلة و هى الازدراء بالامام مشتركة فان قدر الامام ليس بأجل من قدر النبي .

(٤) فان الصدقة هى التى فدت نفسها عرض المصدق الأسير ، وهذا هو الظاهر من سياق الترمذى ، و الحديث ذكره ابن الأثير في أسد الغابة بتغير يسير في بعض الألفاظ ، ولعله في أمر الصدقة : إنما مثل ذلك مثل رجل أسره العدو فأوثقوا يده إلى عنقه ، فقال : دعوى أئد نفسى منكم لجعل بعظيم القليل و الكثير حتى يفدى نفسه . الحديث .

غضب الرب ، ولا يرد البلاء إلا الصدقة والدعاء ، و اتقوا النار و لو بشق تمره
 قوله [السمع والطاعة] لما كان النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم بين في هذين
 القفظين ما يربو كثيراً على الخمس التي ينهاي عليه السلام ، فان السمع شامل لسمع
 أمر الله سبحانه وأنياته ونواهيهم إلى يوم القيامة ، فكأن المعنى إني آمركم أن تسمعوا
 أمر كل من آمركم موافقاً لأمر الله و رسوله و لو مباحاً ، لو أميراً (١) عليكم
 في كل ما لا يحصى تفاصيله ، ثم إن السمع البحت لما لم يقد فقد قال قوم من سمع:
 سمعنا وعصينا ، أردف السمع بالطاعة ، فشمل ما في الشريعة من الأركان والعادات ،
 و السنن و الطاعات ، و كرائم الأخلاق و الحسنات ، فله دونه ، ثم إنه خص
 منه بعض ما اهتم به فقال :

[و الجهاد و الهجرة] و هما مثل الأولين يشملان معاني لا تحصى ،
 وفي تخصيص الأمر بموافقة الجماعة مزيد اهتمام بها فان الناس بأصحاب النبي ﷺ إنما
 هو ملاك الأمر و سنن العمل .

قوله [و من ادعى دعوى الجاهلية] علاوة على الخمس التي و عد بها ،
 و ليس شيئاً يبين ما سبق ، فان كلا من السمع و الطاعة و الجماعة يشمله إلا
 أنه فصله و يته لما رأى ابتلاهم بذلك ، و المراد بدعوى الجاهلية يمكن أن يعم
 بحيث يصدق على كل ما عالف النشرع من الأمور ، وإن يخص (٢) بما اعتاده أهل

(١) أي لو كان الأمر أميراً عليكم ، والظرف في قوله : في كل ما لا يحصى متعلق

للفعل في قوله تسمعوا ، أو المصدر في قوله : لسمع أمر الله .

(٢) قلت : و لا يبعد أن يخص بما ذكر الحافظ برواية مسلم و ابن حبان

و غيرها من طريق أبان بن يزيد و غيره ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن

زيد بن سلام ، عن أبي سلام ، عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ : أربع

في أمي من أمر الجاهلية لا يتركوهن : الفخر في الأصحاب ، و الطعن في

الأنساب ، و الاستسقاء بالأنواء و التياحة ، انتهى . فان سند هذا الحديث

بواقي سند حديث الباب فأولى أن يضر به .

الجاهلية من دعاء أصنامهم ، أو دعاء أعوانهم على الحطام الدنيوي للحرب والفساد ،
و دعائهم فيما بينهم بأسماء منعم النبي ﷺ عنها .

قوله [عباد الله] منادى بحذف حرف النداء .

قوله [لا يسقط ورقها] هذا يحتمل أن يكون وجه (١) الشبه ، وأن يكون
بياناً لبعض خواصه ليسهل عليهم فهمه ، و مع هذا فهو بعض (٢) من الوجوه

(١) و يؤيد ذلك ما قال الحافظ : و وجه الشبه بين المسلم و النخلة من جهة
عدم سقوط الورق ما روى عن ابن عمر من وجه آخر بلفظ : كنا عند
رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : إن مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط
لها أئمة ، أتدرون ما هي ؟ قالوا : لا قال : هي النخلة ، لا تسقط لها أئمة
و لا تسقط لمؤمن دعوة ، انتهى .

(٢) اختلفوا في وجه الشبه في هذا التشبيه ، و كلام الشيخ يشير إلى أنه جامع
لأمور كثيرة ، قال النبي : أما وجه الشبه فقد اختلفوا فيه ، فقال بعضهم :
هو كثرة خيرها ، ودوام ظلها و طيب ثمرها ، و وجودها على الدوام ، فانه
من حين يطلع ثمرها لا يزال يؤكل منه حتى يبيس ، و بعضد أن يبيس
يتخذ منها منافع كثيرة من خشبها و ورقها و أغصانها ، فيستعمل جذوعاً
و حطباً و نصياً و محاضر و حصراً ، و غير ذلك مما ينفع به من
أجزائها ، ثم آخرها نواها ينفع به علفاً للابل وغيرها ، ثم جمال نباتها
و حسن ثمرتها ، و هي كلها منافع و خير و جمال ، و كذلك المؤمن خير كله
من كثرة طاعته و مكارم أخلاقه ، ومواظبته على صلاته و صيامه ، وذكره
والصدقة وسائر الطاعات ، هذا هو الصحيح في وجه الشبه ، و قال بعضهم :
وجه التشبيه أن النخلة إذا قطعت رأسها ماتت بخلاف باقي الشجرة ، وقال
بعضهم : لأنها لا تحمل حتى تلقح ، وقال بعضهم : لأنها تموت إذا مزقت أو
فسد ما هو كالقلب لها ، و قال بعضهم : لأن لظلمها رائحة المني ، و قال ﷺ

التي وقع التشبيه لأجلها، وهي عدم سقوط ورقها، والورق بهاء النخل وزينتها وحياتها
فهي لا تنفك عنها كالؤمن، فإن الإيمان لا ينفك عنه ساعة، وهو بهاءه وزيته
وحياته، وطيب ثمرتها ونفعها، كما أن ثمرة المؤمن - وهي الأعمال الحسنة - طيبة
نافعة، وأن النخل لا يطيب ثمارها بغير التأثير كما أن المؤمن لا يستجيد دينه
ولا يكمله إلا بتقوى وتعليم من الأستاذ والمرشد، وأن منفعة النخل تبقى بعد
قطعه في منافع شتى، فكذا المؤمن يخلف من آثاره ما ينتفع به، وقد يقال: إن
الماء إذا ارتفع على رأس النخلة فلما ثموت كما أن الإنسان كذلك.

قوله [فاستحييت الخ] أشار إلى أن (١) الأدب مع الكبراء أن لا يتكلم
بين أيديهم، لكن ذلك حسن في غير مسائل الدين وأحكامه، لقول عمر: لأن تكون
قلها الخ، وفي الحديث جواز إدارة الأساجي (٢) فيما بينهم وأن لا منع
بعضهم: لأنها تشق كالإنسان، وهذه الأقوال كلها ضعيفة من حيث أن

التشبيه إنما وقع بالمسلم وهذه المعاني تشمل المسلم والكافر.

(١) قال الحافظ: في الحديث استعجاب الحياء ما لم يؤد ذلك إلى تفويت
مصلحة، ولذا تمى عمر أن يكون ابنه لم يسكت، وقد بوب عليه المؤلف
في العلم والأدب. انتهى. بوب عليه بقوله «باب الحياء في العلم». كتاب
العلم، وبقوله «باب ما لا يستحي من الحق للتحقق في الدين». في كتاب
الأدب، وما أفاده الشيخ بوب له البخاري أيضاً في كتاب الأدب بقوله «باب
إكرام الكبير».

(٢) جمع أحجية أصله أحجوة، يقال له في الهندية جيستان، كذا في لغات
المقامات. ثم ما رواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي ﷺ أنه
نهى عن الغلو طات محمول على ما لا نفع فيه، أو ما خرج على سبيل تعنت
المؤول أو تعجيزه، قاله الحافظ: وفي البذل عن الخطابي: المعنى أنه نهى
أن يعرض للعلاء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليستزلوا فيها،
يستسقط رأيهم فيها، انتهى.

من امتحان (١) الرجل صاحبه إذا لم يقصد بذلك إهائته ، وقول عمر رضى الله عنه : لأن تكون إلخ إشارة إلى أن مسرة الرجل بعلو أحد من أقاربه وأولائه لا شاعة فيه إذا كان لأمر ديني ، وإنما هو من مسرة بمنه من الله تعالى وإحسانه على من يذنبه .

[باب ما جاء مثل الصلوات الخمس إلخ] اختلفوا في أن المغفور بالطاعات هل هي الصغائر من الذنوب أم كبائرهما أيضاً ، فقال أكثرهم (٢) : هي الصغائر فقط ولا يقتدر الكبائر إلا بالتوبة والاستغفار ، وقال بعضهم (٣) : إنها الكبائر

(١) ولذا بوب عليه البخارى في صحيحه ، باب طرح الامام المسألة على أصحابه ليختير ما عندهم من العلم ، انتهى .

(٢) قال الطيبى : إن الشارحين اتفقوا عليه ، وهكذا ذكر النووى والقرطبى في شرح مسلم ، كذا في الشامى ، و به جزم القارى والعينى وحكى عن ابن عبد البر الاجماع على ذلك بعد ما حكى في تمهيدته عن بعض معاصريه أن الكبائر والصغائر تكفرها الصلاة والطهارة لرواية البخارى وغيره : فتنة الرجل في أهله وماله تكفرها الصلاة والصوم ، الحديث . ولرواية الصنابجى : إذا توصلاً خرجت الخطايا من فيه ، الحديث . ثم رد عليه بأنه جمل وموافقة للرجحة في قولهم : إنه لا يضر مع الايمان ذنب . وهو مذهب باطل باجماع الأمة ، انتهى . وفي الدر المختار : قال عياض : أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة ، ولا قائل بسقوط الدين ولو حقاً لله ، كسدين صلاة و زكاة ، نعم لهم المظلل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط ، وهذا معنى التكفير على القول به ، انتهى .

(٣) ففي الدر المختار : هل الحج يكفر الكبائر ، قيل : نعم كعربي أسلم ، وقيل : غير المتعلقة بالآدمى كذى أسلم ، ثم حكى عن عياض الاجماع المذكور قبل ،

وتقدم ما حكاه ابن عبد البر عن معاصريه ، قال ابن عابدين : و في شرح

والصغار حتى حقوق العباد أيضاً كالخج ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه برواية ابن ماجه (١)

باب: مشى الطيبي على أن الحج يهدم الكبار والمظالم ، و وقع منازعة بين أمير بادشاه من الخنفة حيث مال إلى قول الطيبي ، وبين ابن حجر المكي حيث مال إلى قول الجمهور ، قال : و ظاهر كلام ابن الهمام الميل إلى تكفير المظالم أيضاً ، و عليه مشى الامام السرخسي ، و عزاه الشاوي إلى القرطبي ، انتهى .

(١) وانظرها : حدثنا أيوب بن محمد الهاشمي ، ثنا عبد القاهر بن السري السلي ، ثنا عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السلي ، أن أباه أخبره عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب أنى قد غفرت لهم ما خلا الظالم ، فأتى آخذ للظلم منه ، قال : أى رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة و غفرت للظالم ، فلم يجب عشية ، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد السماء ، فأجيب إلى ما سأل ، قال : فضحك رسول الله ﷺ ، أو قال : تبسم ، فقال أبو بكر و عمر : بأى أنت و أى إن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها فما الذى أضحكك ؟ أضحك الله سنك ، قال : إن عدو الله إبليس لما علم أن الله قد استجاب دعائى و غفر لأمى ، أخذ التراب لجعل يحثوه على رأسه ، ويدعو بالويل والثبور ، فأضحكنى ما رأيت من جزعه . انتهى بلفظه . وفى القول المسدد : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل فى زيادات المسند له : ثنا إبراهيم بن الحجاج الناجي ، ثنا عبد القاهر بن السري ، إلى آخر ما تقدم عن ابن ماجه ، ثم قال : و حديث العباس هذا قد أخرجه أبو داود (أى مختصراً قصة الضحك فقط) فقال : حدثنا عيسى بن إبراهيم وسعته من أبى الوائد ، وأنا لحديث عيسى أحفظ ، قالوا : أخبرنا عبد القاهر بن السري - يعنى السلي - ثنا ابن كنانة بن عباس بن مرداس ، عن أبيه ، عن جده ،

و إن كانت ليست بذلك (١) لما ورد (٢) لها من المتابعات والشواهد ، و هي

☀ قال : ضحك رسول الله ﷺ ، فقال أبو بكر وعمر : أضحك الله منك . وساق

الحديث ، انتهى كلام أبي داؤد ، و لم يذكر في الباب غيره و سكت عليه
فهو صالح عنده ، و أخرجه أيضاً الطبرانى من طريق أبي الوليد و عيسى
ابن إبراهيم جميعاً بنماه ، و أخرجه أيضاً من طريق أيوب بن محمد (أى
بسنده ابن ماجة) .

(١) هو من ألفاظ التضعيف ، يعنى والرواية المذكورة و إن كانت ضعيفة حتى
أوردها ابن الجوزى في الموضوعات و أعطاها بكنانة ، فانه منكر الحديث
جداً ، ورد عليه الحافظ ابن حجر في مؤلف سماه « قوة الحجاج في عموم
المغفرة للحجاج » ، قال فيه : حكم ابن الجوزى على هذا الحديث بأنه موضوع
سرود فان الذى ذكره لا يتمتع دليلاً على كونه موضوعاً . وقد اختلف
قول ابن حبان في كنانة فذكره في الثقات ، و ذكره في الضعفاء ، وذكر
ابن حنبل أنه قيل : إن له رؤية من النبي ﷺ ، وولده عبد الله فيه
كلام ابن حبان أيضاً ، و كل ذلك لا يقتضى الحكم بالوضع ، بل غاية أن
يكون ضعيفاً ، ويعتمد بكثرة طرقه ، انتهى . و في الدر المختار : حديث
ابن ماجة ضعيف ، وفي البداية . أشار ابن حبان في ترجمة كنانة من الضعفاء
إلى ضعف هذا الحديث ، و قال البخارى : لا يصح ، انتهى .

(٢) دليل لقوله : استدلو ، يعنى أن الحديث و إن كان ضعيفاً لكنهم استدلو
بذلك لما له من المتابعات والشواهد ، ففى « إنباح الحاجه » بعد ما تقدم من
قول الحافظ راداً على ابن الجوزى : و كل ذلك لا يقتضى الحكم بالوضع ،
بل غاية أن يكون ضعيفاً و يعتمد بكثرة الطرق ، و هو بمفرده
يدخل فى حد الحسن على رأى الترمذى ، ولا سيما بالنظر فى مجموع طرقه ،
و قصد أخرج أبو داؤد طرفاً منه و سكت عليه ، فهو صالح عنده ، ☀

أن الذى عليه السلام لما حج استغفر لآمنه في عرفات ، فاستجيب له فبهم إلا الحقوق التى لهم فيها بينهم ، ثم استغفر لهم ثانياً في المزدلفة فاستجيب له في ذنوب أمته عليه السلام

❖ و أخرجه الحافظ غياث الدين المقدسى في الأحاديث المختارة ما ليس في

الصحيحين ، و قال البيهقي بعد أن أخرجه في شعب الايمان : هذا الحديث

له شواهد كثيرة قد ذكرناها في كتاب البعث ، فإن صح شواهد ففيه

الحجة ، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى : « ويغفر ما دون ذلك لمن

يشاء » وظلم بعض بعضاً دون الشرك ، و قد جاء لهذا الحديث شواهد في

أحاديث صحاح ، انتهى ، وفي « القول المسند » : قد وجدت له شاهداً قوياً

أخرجه أبو جعفر بن جرير في التفسير من طريق عبد العزيز بن أبي داود

عن نافع عن ابن عمر ، فساق حديثاً فيه المعنى المقصود من حديث العباس ،

و هو غفران جميع الذنوب لمن شهد الموقف ، و أورد ابن الجوزى الطريق

المذكورة أيضاً ، و أعلاه بإسناد بن بكير الحنفى راوياً عن عبد العزيز

فقال : إنه مجهول ، قال الحافظ : ولم أجده للتقدمين فيه كلاماً ، و قد تابعه

عبد الرحيم بن عاتى القسائى ، فرواه عن عبد العزيز نحوه ، و هو عند

الحسن بن سفيان في مسنده ، فالحديث على هذا قوى لأن عبد الله بن كنانة

لم يثبت بالكذب ، وقد روى حديثه من وجه آخر ، وليس ما رواه شاذلاً ،

فهو على شرط الحسن عند الترمذى ، ثم وجدت له طريقاً أخرى من وجه

آخر بلفظ آخر ، و فيه المعنى المقصود ، و هو عموم المغفرة لمن شهد

الموقف ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، و من طريقه أخرجه الطبرانى

في معجمه عن إسحاق بن إبراهيم الدبرى عنه عن معمر عن سمع قتادة

يقول : حدثنا خلاص بن عمرو ، عن عبادة قال : قال رسول الله عليه السلام يوم عرفة :

أيها الناس إن الله عز وجل قد تطول عليكم في هذا اليوم ، فغفر لكم إلا

التي بعات فيما بينكم ، فلما كان يجمع قال : إن الله غفر لأصحابكم وشفع صالحكم

في طاليتكم ، الحديث . رجاله ثقات أثبات معروفون إلا الواسطة بين معمر و ❖

صغارها وكبارها من حقوقه تعالى عليهم و حقوقهم فيما بين أنفسهم ، و الايراد

❦ قتادة ، ومصر قد سمع عن قتادة غير هذا ، لكن بين هاهنا أنه لم يسمعه

إلا بواسطة ، لكن إذا انضمك هذه الطريق إلى حديث ابن عمر عرف

أن الحديث عباس بن مرداس أصلاً ، ثم وجدت لأصل الحديث طريقاً

أخرى أخرجها ابن مندة في الصحابة من طريق ابن أبي فديك عن صالح بن

عبد الله بن صالح عن عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده زيد ،

قال : وقف النبي ﷺ عشية عرفة فقال : يا أيها الناس إن الله قد تطول

عليكم في يومكم هذا ، فوهب مسيئكم لحسنكم ، وأعطى محسنكم ما سأل ، وغفر

لكم ما كان منكم ، و في رواية هذا الحديث من لا يعرف حاله ، إلا أن

كثرة الطرق إذا اختلفت الخارج تزيد المان قوة ، انتهى كلام الحافظ . و في

التعقبات على الموضوعات للسيوطي : حديث العباس أخرجه عبد الله بن أحمد

في زوائد المسند : و ابن ماجه والبيهقي في مسنده ، و صحيحه الضياء المقدسي

في المختارة ، و أبو داود طرفاً منه ، و مسكت عليه ، فهو عنده صالح ،

و قال البيهقي : له شواهد كثيرة ، و حديث ابن عمر أخرجه ابن جرير

في تفسيره ، والحسن بن سفيان في مسنده ، وأبو يعين في الحلية ، وحديث

عبادة أخرجه عبد الرزاق في مسنده ، والطبراني في الكبير ، و رجاله ثقات

إلا أن فيه مبهما لم يسم ، فإن كان ثقة فهو على شرط الصحيح ، وإن كان

ضعيفاً فهو عاصد للمسند المذكور ، و قد ورد الحديث من حديث أنس

أخرجه ابن منيع و أبو يعلى في مسنديهما ، و زيد جد عبد الرحمن أخرجه

ابن مندة في الصحابة ، وله شاهد مرسل أخرجه مسدد في مسنده و رجاله

ثقات ، انتهى . قال ابن عابدين : و الحاصل أن حديث ابن ماجه

و إن ضعف فله شواهد تصححه ، و الآية تؤيده ، و بما يشهد له

أيضاً حديث البخاري مرفوعاً : من حج و لم يرفث و لم يفسق رجع ❦

بأن العفو عن الظالم ظلم على المظلوم ، و إن كان متأثراً على الظالم ماقط ، فإن الله تعالى لا يغفر لهم إلا بعد أن يعد للظالمين أجوراً و نصراً جذاً من عند نفسه ، ولكن الاستدلال لا يتم به ، فإن المقصود - و هو أن الحج يغفر فيه الحقوق بأسرها و تسمى الذنوب عن آخرها - لم يثبت (١) بعد ، إذ غاية ما ثبت بهذه الرواية

داج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، و حديث مسلم مرفوعاً : إن الإسلام يهدم ما كان قبله ، و إن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، و إن الحج يهدم ما كان قبله ، لكن قال الأكل : إن الهجرة والحج لا يكفران المظالم ، إلى آخره . قلت : و سيأتى من الشواهد الدالة على عموم الغفران قريباً ، و قال القسطلانى فى حديث البخارى مرفوعاً : من حج لله فلم يرفث ، و لم يفت ، و لم ينجس ، كان له أجر عظيم ، قال الحافظ ابن حجر الحديث : هو يشمل الصغائر و الكبائر و التبعات ، قال الحافظ ابن حجر وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصريح بذلك ، انتهى . (١) إلا أن عموم الروايات الكثيرة تدل على ذلك كما سيأتى فى كلام الشيخ أيضاً ، و قد تقدم ذكر بعضها ، و فى الترغيب عن أبي هريرة مرفوعاً : من حج فلم يرفث ، و لم ينجس ، رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، رواه الشيخان و النسائى و ابن ماجه و الترمذى ، إلا أنه قال : غفر له ما تقدم من ذنبه ، و عنه مرفوعاً : العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، رواه مالك و السنة إلا أبا داود ، و عن ابن مسعود مرفوعاً : تابوا بين الحج ، فأنهما يغفران الفقر و الذنوب ، كما ينقى الكبر خبث الحديد ، رواه الترمذى ، وقال : حسن صحيح ، و ابن خزيمة و ابن حبان فى صحيحهما ، و رواه ابن ماجه و البيهقى من حديث عمر ، و عن عبد الله بن جراد مرفوعاً : حجوا فان الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء البدن ، رواه الطبرانى فى الأوسط ، و عن أبي هريرة مرفوعاً : يغفر للحاج و لمن استغفر له الحاج ، رواه البزار و الطبرانى فى الصغير ، و عن سهل بن سعد مرفوعاً : ما راح مسلم فى

المأخوذة عن ابن ماجه أن ذنوب الأمة قبلت فيها شفاعه النبي ﷺ في حجه فقبرت ،
وأما أن كل من حج فانه يغفر له كل ذنب وإثم وما عليه من حقوق الله وحقوق العباد
فغير ثابت (١) : إلا أن يعتذر عن المستدلين بأنهم لم يزيلوا بذلك إقامة حجة على أن
الحج يغفر فيه جميع ذلك بهذه الرواية ، بل الذي أراده أصحاب الاستدلال أن النفوس عن
حقوق العباد مباحة ، وليس بظلم ، فلما ظهر بالرواية جواز الصفح عنها وقد وردت في
أكثر العبادات بالحج و صلاة التيسير و غيرها صيغ ظاهرها العموم تحمل على

سبيل الله بجاهداً أو حاجاً مهلاً أو قليلاً ، إلا غربت الشمس بذنوبه
وخرج منها ، رواه الطبراني في الأوسط ، وعن عائشة مرفوعاً : من خرج
في هذا الوجه لحج أو عمرة فمات لم يعرض ولم يحاسب ، و قيل له :
ادخل الجنة ، رواه الطبراني و أبو يعلى و البيهقي و الدارقطني ، وعن جابر
مرفوعاً : من مات في طريق مكة ذاهباً أو راجعاً لم يعرض ولم يحاسب
أو غفر له ، وغير ذلك من الروايات .

(١) لكن العمومات المتقدمة تعم كل من حج ، وقد ورد نصاً ، قال ابن
عابدين : و روى ابن المبارك أنه عليه السلام قال : إن الله قد غفر لأهل عرفات
وأهل المشعر ، وضمن عنهم التبعات ، فقال عمر فقال : يا رسول الله ! هذا لنا
خاصة ؟ قال : هذا لكم و لمن أتى بعدكم إلى يوم القيامة ، فقال عمر :
كثير خير ربنا و طاب ، قلت : وهذا الحديث ذكره ابن الهمام مفصلاً ،
فقال : قال الحافظ المنذرى : روى ابن المبارك عن سفيان الثوري عن الزبير
ابن عدي عن أنس بن مالك قال : وقف النبي ﷺ بعرفات : الحديث ،
وفي مؤطا مالك عن طلحة بن عبيد الله أن رسول الله ﷺ قال : ما رزق
الشیطان يوماً حر أصفر و لا أحمر و لا أغبط منه في يوم عرفة ، وما
ذلك إلا لما يرى من تنزل الرحمة ، و تجاوز الله عز و جل عن الذنوب
المظالم إلا ما رزق يوم بدر ، انتهى .

العموم و لا يخص منه الكبار ، و المراد عند الأولين بهذه الصيغ خاص ، فكل ذنب هو باعتباره في نفسه كبيرة أو صغيرة ، فهو ينسبته إلى ما فوقه أو تحته صغيرة أو كبيرة ، هذا ولعل الحق (١) الذي لا ينبغي أن يعدل عنه أن الطاعات والعبادات بأسرها تنفاوت بتفاوت القائم بها إلى مراتب لا تحصى ، فكم من (٢) نائم له عند الله أعلى منزلة ومقام ، و رب قائم في جوف (٣) الليل ليس له من قيامه

(١) فله حرمه ما أجاد في الجمع بين الروايات والعمومات والأصول والخصوص ، و على هذا فلا يخالفه شئ من الآيات و الروايات ، كيف لا و هو الحامل رايات التحقيق والرافع ألوية التدقيق ، لسان الحقائق الإلهية والمعارف الربانية ، رحمه الله تعالى و من تبعه رحمة واسعة متزايدة إلى يوم القيامة .
(٢) ففي المشكاة برواية مالك و أبي داود و النسائي عن معاذ مرفوعاً : الغزو غزوان ، فأما من ابتغى وجه الله و أطاع الامام ، و أنفق الكريمة وباسر الشريك ، واجتنب الفساد ، فإن نومه و نبيه أجر كله ، الحديث . وروى هذا المعنى في روايات أخر ، وكذا ما ورد في أبي داود : من يكون له صلاة بليل يغلبه عليها نوم إلا كتب له أجر صلاته ، و كذا ما ورد في روايات : من يمنعه المرض عما يعتاده يكتب له ، و في الرحمة المهداة برواية الحلية عن سلمان مرفوعاً : نوم على علم خير من صلاة على جهل ، و غير ذلك مما في الباب .

(٣) و قد ورد مرفوعاً ، ففي المشكاة برواية الدارمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : كم من صائم ليس له من صيامه إلا الظمأ ، و كم من قائم ليس له من قيامه إلا السهر ، قال المنذرى : رواه ابن ماجه و النسائي و ابن خزيمة في صحيحه ، و الحاكم و قال : صحيح على شرط البخاري ، و لفظهما : رب صائم حظه من صيامه الجوع و العطش ، و رب قائم حظه من قيامه السهر ، انتهى .

غير ترك الهجوع و المنام ، و إذا كان كذلك كانت العبادات ليس بحكمها بأسرها واحداً (١) بل البعض منها ترك العبد كيوم ولده أمه إذا ندم فيها على ما فرط في جنب الله ، وتحسر على ما اكتسبه في سالف زمانه يده ، والبعض منها لا توجب إلا مغفرة صفاتها لا كبارها ، و لا عجب في أن البعض تورث له وبالا و يثق على العبد معتبة و نكالا ، فقد ورد (٢) أن الصلاة إذا لم يحافظ عليها المصلي و إن أدى أركانها و شرائطها ، فلها تدعو على المصلي و تقول : ضيعك الله كما ضيعتني ، إلى غير ذلك من الروايات ، و في حديث الباب إشارة إلى ما قلنا ،

(١) فقد أخرج أبو داود بسنده عن عمار بن ياسر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلوات ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، مدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها ، قال المنذرى : رواه أبو داود و النسائي و ابن حبان في صحيحه بنحوه ، و عن أبي اليسر مرفوعاً : منكم من يصلي الصلاة كاملة ، و منكم من يصلي النصف ، و الثلث ، و الربع ، و الخمس ، حتى بلغ العشر ، رواه النسائي بإسناد حسن ، و اسم أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي شهد بدرأ .

(٢) قال المنذرى : روى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى الصلوات لوقتها ، و أسبغ لها وضوءها ، و آتم لها قيامها و خشوعها ، و ركوعها و سجودها ، خرجت وهي بيضاء مسفرة تقول : حفظك الله كما حفظتني ، و من صلاها لغير وقتها ، و لم يسبغ لها وضوءها ، و لم يتم لها خشوعها ، و لاركوعها و لا سجودها ، خرجت وهي سوداء مظلة تقول : ضيعك الله كما ضيعتني ، حتى إذا كانت حيث شاء الله لفت كما يلف الثوب الخلق ثم ضرب بها وجهه ، رواه الطبراني في الأوسط ، و روى عن عمر بن الخطاب مرفوعاً : ما من مصل إلا و ملك عن يمينه و ملك عن يساره ، فإن أعيا عرجا بها ، و إن لم يتمها ضربا بها على وجهه .

فان النبي ﷺ شبه (١) الصلاة بالفعل ، و أنت تعلم ما في مراتب القسل من التفاوت ، فمن غاسل ليس له غير سقوط الفرض عنه لو جنباً ، و غير البرد لو طاهراً ، و من غاسل يهتم باغتساله بالماء الحار و الصابون و الاثنان إلى غير ذلك من الأسباب ، و آخر منهم يدخل في الحمام فلا يخرج في أقل من نصف يوم ، أقرامهم تماووا في تحصيل النظافة و نقاء البدن ؟ لا والله ! ولعلك تتوهم أن المرتبة الأخيرة من المشبه لا يتحصل في المشبه به ، فان شيئاً من صنوف القسل لا يوجب ثلوثاً و تلطخاً له ، كما في المشبه من إيرات صلاته سقطاً عليه و مقتاً من افقه عز وجل ، قلنا : هذا غير بعيد فان السؤال قد نشأ من عدم الممارسة بمحاض الاعراب ، و غدران القلوات ، فانها لعلول مكث المياه و كثرة ورود الخير والبعال و الجواميس و الجمال ، لا تورث شيئاً من النظافة بل ضده ، و إن حكم الفقه بطهارتها على حسب الشرع الشريف سباً على مذهب الشافعية و المالكية رحمهم الله تعالى ، فانه بعد غاسلاً باغتساله فيها ، و لم يحصل له برد الجسم و لا سرور القلب ، فكيف بإزالة الوسخ و الدرن ، والحدائق ذى الانعام و المن ، وفتنا الله بأداء طاعاته على حسب مرضاته ، و أجارنا عن وساوس الشيطان و نزغاته ، وأحلنا دار كرامته بمحض الطاعة و عباياته ، إنه كريم جواد ، ويده مقاليد الضلال والسداد ، و هو مالك أزمة الرشاد ، و أنامله قابضة على أفئدة العباد ، يصرفه (٢) كيف شاء على الصلاح و الفساد .

(١) إن كان لفظ المثل بفتح الميم و فتح المثلثة فتشبيه الصلاة بالقسل ظاهر ، وإن ضبط بكسر الميم وسكون المثلثة - وبالأحتمالين ضبطه القسطلاني وغيره من شراح الحديث - فالظاهر تشبيه القسل بالصلاة ، لكنه في الحقيقة تشبيه الصلاة بالفعل إذ ذاك أيضاً ، عكس في اللفظ مبالغة ، قال الفارسي : عكس في التشبيه حيث أن الأصل تشبيه المعقول بالمحسوس مبالغة ، انتهى .

(٢) فقد روى عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : إن قلوب بني آدم كلها ☀

قوله [مثل أمي مثل المطر إلخ] ذهب ابن عبد البر (١) الى ظاهره فقال: لا يمتنع أن يكون في آخر الأئمة من يفضل على بعض الصحابة رضى الله عنهم ، والجمهور على خلافه ، ولهم روايات كثيرة ثبت مرامهم ، منها قوله (٢) عليه السلام : خير القرون قوتي إلخ ، ومنها ما ورد (٣) : لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدماً أو نصفه ،

بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفه كيف يشاء ، ثم قال رسول الله ﷺ : اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك. كذا في المشكاة عن مسلم ، قلت : وقد تقدم معناه برواية أنس عند المصنف .

(١) فقد قال الحافظ تحت حديث القرون : اقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة

أفضل من التابعين ، والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، لكن هل هذه

الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد؟ محل بحث ، وإلى الثاني نعم الجمهور ،

والأول قول ابن عبد البر ، والذي يظهر أن من قاتل مع النبي ﷺ

أو في زمانه بأمره أو أنفق شيئاً من ماله بسببه لا يبدله في الفضل أحد

بعده كاتباً من كان ، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث ، والأصل

في ذلك قوله تعالى : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل الآية .

واحتج ابن عبد البر بحديث : مثل أمي مثل المطر ، الحديث ، وهو حديث

حسن له طريق قد يرتقى بها إلى الصحة ، وأغرب النووي فزاه في فتاواه إلى مسند

أبي يعلى من حديث أنس بإسناد ضعيف مع أنه عند الترمذي بإسناد أقوى

منه من حديث أنس وصححه من حديث عمار ، انتهى . ثم ذكر الحافظ مستدللات

ابن عبد البر والأجوبة عنها ، سيأتي تمامها في أبواب المناقب .

(٢) قال الحافظ في مبدأ الأحاديث : تواتر عنه ﷺ قوله : خير القرون قوتي ثم

الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، انتهى .

(٣) ذكر الشيخ الرواية بالمعنى ، وقد وردت بطرق عديدة وألفاظ مختلفة ذكرها

السيوطي تحت قوله عز اسمه : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح

أو كما قال ، فلما كان كذلك تعارضت الأخبار لا بحالة ، والجواب أن روايات فصل الصحابة ناطقة على فضلهم الكلى نسبة إلى من بعد ، وأما رواية الباب فانما المراد بها الفضيلة الجزئية ، ولا يبعد أن يكون في آخر الامة من يروى على الأولين بصفة لم تكن فيهم ، فان الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا دون في أيامهم من المسائل الشرعية والأصول الفقهية ما دون في أيام الفقهاء المجتهدين رضى الله عنهم ، فلا حيز في أن يحكم بأن هذا الزمان أفضل من ذاك في هذه الفضيلة ، ولا يلزم بذلك أسامة أدب الصحابة الكرام رضوان الله عليهم إلى يوم القيام ، ولا تفضيل لمولاء طعيم حتى يرد مخالفة الآثار المروية في إثبات فضل هؤلاء العظام ، و في حديث الباب إشارة إلى ما قلنا ، فان التشية لما وقع بالمطر كان أول الامة كأوله وآخرها كآخره ، ولا ينبغي على من له أدنى عارسة بعاداته سبحانه بأصحاب الزراعة أن ماء الربع (١) إنما هو قول المطر فلا يمكن أن ينذر في الأرض فتنبت من غير مطر ، وأما إذا مطر السماء أولاً فان الزرع قد تنبت ثم بعد ذلك قد يفيد المطر وقد يضر ، وشم وشم ، فلا حيز في أن يفضل بعض من الأمطار الأخيرة على الأمطار الأولية ، ولو حل مقال ابن عبد البر على تقريرنا لكان موافقاً للجمهور ، قلت : ولا يبعد (٢) أن يقال : إن

مقاتل ، الآية . والمشهور منها ما أخرجه ابن أبي شيبة والشيخان وأبو داود و الترمذى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : لا تسبوا أصحابي فوالذى نفسى بيده لو أن أحداً أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه ، انتهى .

(١) كذا في الأصل ، والصواب على الظاهر الربيع .

(٢) وبهذا التوجيه جزم بعض من سلف أجنباً ، وعلى هذا فيكون المراد بمحدث

المطر المشعر بالتردد من بعد القرون الثلاثة المقطوعة بخيرتهم أو من

بعد الصحابة .

المراد بالأول ليس هو الأول الحقيقي حتى يراد بأول المطر الصحابة الكرام، ومز
وردت فيهم الأخبار بل المراد بالأول من بعد هؤلاء، ولعل في التسمية إشارة إلى
ذلك إذ الأول الحقيقي من المطر إنما هو نفع محض وخير بحث فلا يحسن التريده فيه
بل المشبه (١) هو المطر الذي دار في كونه نافعاً وضاراً كما أتت الناس بسد
القرون الثلاثة كذلك .

قوله [ورمى بمحصتين] إحداهما وراء الأخرى، ولما كان كل منهما مع ذلك
قريباً منه منه صح الإشارة إليهما بلفظ موضوع لمرتبة واحدة من القرب والعد .
قوله [إنما الناس كابل مائة] على التوصيف بتوین اللفظين معاً، والمراد
الكامل (٢) في أي صفة أخذت، فالمسلمون في جنب الكفار كذلك، والعلماء في الجهلاء
والمقبولون في العوام كذلك إلى غير ذلك من الحلال الحسنة .

(١) كذا في الأصل، والصواب على الظاهر المشبه به .

(٢) هذا هو الصحيح المشهور في معناه عند عامة الشراح، قال القاري: لا تكاد
تجد فيها راحلة، أي ناقة شابة قوية مرصاة تصلح للركوب، فكذلك لا تجد
في مائة من الناس من يصلح للصحة وحمل المودة وركوب المحبة، فيعاون صاحبه
ويلين له جانبه، وقال الخطابي: معناه أن الناس في أحكام الدين سواء لا فضل
فيها لشريف على مشروف، ولا لرفيع على وضع، كابل المائة لا يكون فيها راحلة،
قال الطيبي: على القول الأول (لا تجد فيها راحلة) صفة لا بل، والتسمية مركب
تمثلي، وعلى الثاني هو وجه الشبه ويان لمناسبة الناس للابل، قال القاري: و
لا ينبغي ظهور المعنى الأول، وذكر المائة للتكثير لا للتحديد، فإن وجود العالم
العامل المخلص من قبيل الكيمياء أو من باب تسمية العنقاء، قلت: ما حكى
القاري عن الخطابي لم يحرم الخطابي بذلك بل ذكره قولاً كما حكى عنه
المحافظ إذ قال: قال الخطابي: تأولوا هذا الحديث على وجهين: أحدهما أن

قوله في حديث (١) سعيد بن عبد الرحمن المخزومي [عن سالم عن ابن عمر إلخ]

❦ الناس في أحكام الدين سواء كاتقدم ، والثاني أن أكثر الناس أهل نقص ، وأما أهل الفضل فعددهم قليل جداً ، فهم بمنزلة الراحلة ، قال الحافظ : وأورد البيهقي هذا الحديث في كتاب القضاء في تسوية القاضى بين الخصمين أخذاً بالتأويل الأول ، ونقل عن ابن قتيبة في معنى الحديث أن الناس في النسب كالإبل المائة التي لا راحلة فيها فهي مشوية ، وقال الأزهرى : الراحلة عند العرب الذكر التجيب و الأنثى التجيبة و الهاء فيها للبالغة ، قال : وقول ابن قتيبة غلط ، والمعنى أن الزاهد في الدنيا الكامل فيه الراغب في الآخرة قليل ، قال النووي : هذا أجود ، وأجود منهما قول الآخرين أن المرضى الأحوال من الناس الكامل الأوصاف قليل ، قال الحافظ : والعموم أولى ، وقال القرطبي : الذى يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذى يحمل أفعال الناس و الحسالات عنهم ، ويكشف كربهم عزيز الوجود كالراحلة في الإبل الكثيرة ، وأشار ابن بطلال إلى أن المراد بالناس في الحديث من يأتى بعد القرون الثلاثة ، انتهى ، قلت : وقد عرفت أن كلام الشيخ يعم هذه الأقاويل أكثرها بل كلها ما خلا القولين الذين مؤداهما التسوية .

(١) ليس هذا بيان القول بل محله ، وبيان القول (عن سالم) يعنى قول المصنف عن سالم عن ابن عمر الذى وقع في حديث سعيد ، ثم حاصل ما أفاده الشيخ في تقرير هذا القول أن قوله : عن سالم إلخ بعد قوله راحلة غير مربوط على الظاهر ، فوجهه الشيخ بأن المصنف أحال أولاً هذا الحديث على الحديث السابق بقوله : بهذا الاسناد صححه ، و تبه على لفظ من الروایتين بقوله (لا تجد) على أن الحديث السابق كان بلفظ الغائب ، وهذا بلفظ الخطاب ، ثم أراد المصنف أن يتم الاسناد الذى اختصره أولاً ، فقال : عن سالم إلخ ، فقوله : عن سالم ، موصول بقوله : عن الزهرى المتقدم على قوله : بهذا الاسناد ، و هذا غاية توجيئه الكلام عن الشيخ للنسخ الموجودة بأيدينا ❦

إنما أراد أن يتم الاسناد ويذكر المتن كلا فوصل قوله (عن سالم) بقوله السابق على قوله بهذا الاسناد عن الزهري، يعني أن رواية سعيد أيضاً إنما هي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر كما كانت رواية الحسن كذلك، إلا أن الترمذي اشتغل ببيان الفرق بين الروایتين قبل أن يذكر الاسناد بتمامه، ثم بعد بيان الفرق أكمل الاسناد وذكر المتن ليظهر بذلك أي يذكر المتن فرق آخر بين الروایتين، وهو أن المذكور في الثانية على الشك بين قوله راحلة و إلا راحلة .

قوله [إنما مثلي و مثل أمي إلخ] هذا الحديث واجب المراجعة إلى الاسناد آدم الله علوه ومجده، وأفاض على العالمين بره ورفده، فانه آدم الله ظلال جلاله و أدار علينا كؤوس نواله قررره على الذي لم أفهمه بعد ، ثم تبين (١) بعد

والظاهر عندى أنه من تصرف السامع ، جمع الكاتب هاتين النسختين اللتين

كانت إحداهما على الحاشية ، و الأخرى في المتن ، كما يدل عليه علامة النسخة ، ويدل عليه أيضاً سياق النسخة المصرية ، وهو هكذا: حدثنا سعيد ابن عبد الرحمن المخزومي ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري بهذا الاسناد نحوه ، وقال : لا نجد فيها راحلة ، أو قال : لا نجد فيها إلا راحلة ، انتهى . وليس فيها ذكر عن سالم إلخ ، فالظاهر أن هذا الكلام من قوله (عن سالم) إلى قوله (لا نجد فيها راحلة) نسخة الحاشية ، محل قوله بهذا الاسناد نحوه ، فتأمل .

(١) كان هذا على هامش الأصل فأدرجته في المتن ، و اختلفت الشراح في معنى

التشبيه ، والأجود ما أفاده الشيخ إذ المناسبة فيه تامة ، و حكى القسارى هذا المعنى باليسط فقال : شبه إظهاره بمحارم الله و نواحيه ببياناته الشافية الكافية من الكتاب و السنة باستيفاد الرجل النار ، وشبه فشو ذلك الكشف في مشارق الأرض و مغاربها بإضاءة تلك النار ما حول المستوفد ، وشبه الناس و عدم مبالاتهم بذلك البيان و الكشف وتعديهم حدود الله عزاسمه و حرصهم على اللذات ، و منع رسول الله ﷺ إمام بأخذ حزم

بالفراش التي يتقحمن في النار و بغاين المستوقد ، وكما أن غرض المستوقد هو انتفاع الخلق به من الاهتداء و الاستدقاء ، و غير ذلك ، والفراش لجهلها جعلته سبباً لهلاكها ، كذلك كان القصد بتلك البيانات اهتداء تلك الأمة و احتماؤها عما هو سبب هلاكهم ، و هم مع ذلك لجهلهم جعلوها موجبة لتوديمهم ، وفي قوله (أخذ بحجزكم) استعارة ، مثلت حاله في منح الأمة عن الهلاك بحال رجل أخذ بحجرة صاحبه الذي يهوى في قعر بئر مردية ، انتهى . وقال الحافظ قال النووي : مقصود الحديث أنه ^{مؤيد} شبه المخالفين له بالفراش ، ونساقطهم في نار الآخرة بتساقط الفراش في نار الدنيا ، مع حرصهم على الوقوع في ذلك و متعة إياهم . و الجامع بينهما اتباع الهوى و ضعف التمييز ، و حرص كل من الطائفتين على هلاك نفسه ، و قال ابن العربي : هذا مثل كثير المعاني والمقصود أن الخلق لا يأتون ما يحرم إلى النار على قصد الهلكة ، وإنما يأتونه على قصد المنفعة ، واتباع الشهوة ، كما أن الفراش يقتحم النار لا ليهلك فيها بل لما يعجبه من الضياء ، و قد قيل : إنها لا تبصر بحال و هو بعيد ، و إنما قيل : إنها تكون في ظلمة فإذا رأت الضياء اعتقدت أنه كوة يظهر منها النور ، فتقصده لأجل ذلك فتحترق و هي لا تشعر ، و قيل : إن ذلك لضعف بصرها ، فتظن أنها في بيت مظلم و أن السراج مثلا كوة فترى بنفسها إليه ، و هي من شدة طيراتها تجاوزه ، فتقع في الظلمة فترجع إلى أن تحترق ، و قيل : إنها تتضرر بشدة النور ، فتقصد إطفاءه فاشدة جهلها تورط نفسها فيما لا قدرة لها عليه ، ذكر مغلطاي أنه سمع بعض مشايخ الطب يقوله . و قال الغزالي : التَّأْيِيلُ وقع على صورة الأكواب على الشهباء من الإنسان بأكواب الفراش على التهاوت في النار ، ولكن جهل الآدمي أشد من جهل الفراش ❀

المعاودة أن الأمر فيه سهل، والمعنى أنى كوقد نار أضاءت ما حولها، فمن منفع بنورها، ومن هالك بالاعتداء وعدم الانتفاع بها، فكذلك أنى يثبت لكم الشرائع والأحكام فمن عمل فيها بما وجب تجا، ومن اعتدى فيها بالزيادة فيها كإخراج البدع أو نقصان كمدم العمل هلك ولم ينبج .

قوله [إنما أجلكم فيما خلا من الأمم] قيل : المراد بالأجل زمان نبوة (١) نبيهم و أيام بقاء شريعتهم ، من غير أن يرد عليها النسخ كما بين موسى و عيسى عليهما السلام ، أو كما بين عيسى و نبيسا محمد عليهما الصلاة و السلام ، و على هذا فلا ينطبق القليل إذ الزمان الذى عملت فيه شريعة عيسى عليه السلام أقل بكثير من زمان شريعتنا ، فالمراد بالأجل (٢) مدد أعمارهم وقصر أعمالهم ، ينى

لأنها باعترارها بظواهر الضوء إذا احترقت انتهى عذابها فى الحال ، والآدى يبقى فى النار مدة طويلة أو أبداً ، والله المستعان ، انتهى . و قال أيضاً فى موضع آخر : وحاصل القليل أنه شبه تنافت أصحاب الشهوات فى المعاصى التى تكون سبباً فى الوقوع فى النار بتنافت الفراش بالوقوع فى النار اتباعاً لشهواتها ، وشبه ذبه العصاة عن المعاصى بما حذرهم به و أنذرهم يذب صاحب النار الفراش عنها ، و قال عياض : شبه تساقط أهل المعاصى فى نار الآخرة بتساقط الفراش فى نار الدنيا ، انتهى .

(١) وبذلك جزم عامة شراح البخارى ، قال الحافظ : معناه أن نسبة مدة هذه الأمة إلى مدة من تقدم من الأمم مثل ما بين صلاة العصر و غروب الشمس ، انتهى . و أجابوا عما أورد عليه الشيخ بوجوه مختلفة ، مثل أن قول كثرة العمل مختص باليهود ، و غير ذلك .

(٢) وبذلك جزم القارى إذ قال : إن الأجل تارة يعبر عن جميع الوقت المضروب للمعرك كما فى قوله تعالى : « ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده » و قد يطلق على انتهاء العمر كما فى قوله تعالى : « إذا جاء أجلكم لا يستأخرون ساعة ، الآية » .

أمة محمد ﷺ مع قصر أعمارهم و قلة أعمارهم يؤنون من الأجور ما لم يؤت الأعمى
الساقطة مثله ، وعلى هذا بشكل ما ورد (١) من أن الأجير الأول ترك العمل عند

✽ والمراد هاهنا المعنى الأول ، فالتمنى إنما مدة أعماركم القليلة بحسب آجال من
مضى من الأعمى ، انتهى .

(١) و المراد منه ما ورد عند البخارى وغيره من حديث أبى موسى
مرفوعاً : مثل اليهود و النصارى كمثل رجل استأجر قوماً يعملون له
عملاً يوماً إلى القليل على أجر معلوم ، فعملوا له إلى نصف النهار ، فقالوا :
لا حاجة لنا إلى أجرك الذى شرطت لنا وما عملنا باطل ، فقال لهم : لا تفعلوا أكلوا
بقية يومكم وخذوا أجركم كاملاً ، فأبوا وتركوا ، واستأجر آخرين بهم فعملوا
أكلوا بقية يومكم هذا و لكم الذى شرطت لهم من الأجر ، فعملوا حتى إذا كان
حين صلاة العصر قالوا : لك ما عملنا باطل ، ولك الأجر الذى جعلت لنا فيه ،
فقال لهم : أكلوا بقية عملكم فإن ما بقى من النهار شئ يسير ، فأبوا ،
فاستأجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم ، فعملوا بقية يومهم حتى غابت
الشمس ، و استكملوا أجر الفريقين كليهما ، فذلك مثلهم و مثل ما قبلوا
من هذا النور ، انتهى . و لا يخفى ما فى حديث الباب و حديث أبى
موسى من التباين جداً ، واختلفت الشراح فى محلها ، فحاول جماعة منهم
الشيخ إلى جمعها فى قضية واحدة ، وإليه مال الخطائى كما حكاه عنه القارى
إذ قال : قال الخطائى : يروى هذا الحديث على وجوه مختلفة فى توقيت العمل
من النهار ، و تقدير الأجرة ، ففى هذه الرواية قطع الأجرة لكل فريق
قيراطاً قيراطاً ، و توقيت العمل عليهم زماناً زماناً ، واستيفاءه منهم وإيفاءه
الأجرة ، و هذا الحديث مختصر ، و إنما اكتفى الرواى منه بذكر ما
العاقبة فيما أصاب كل واحد من الفرق ، و قد روى البخارى من حديث ✽

الظهور و الأجير الثاني عند العصر إذ لا ينطبق ذلك على المشبه ، فإن الذين عملوا من قضي نحيه من الفرقتين لم يتركوا والذين تركوا العمل وهم يهود زمان النبي ﷺ و النصارى الموجودون في ذلك الوقت لم يعملوا حتى يصبح التشبيه ، والجواب إن الفعل من

عمر قال أوتى : أهل التوراة التوراة فعملوا حتى اتصف النهار عجزوا ،

فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتى أهل الانجيل الانجيل ، فعملوا إلى

حلاة العصر ، ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتينا القرآن ، فعملنا إلى

غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين ، فذه الرواية تدل على أن مبلغ

الأجرة لليهود لعمل النهار كله قيراطان ، وأجرة النصارى لنصف الباقي قيراطان ،

فلا عجزوا عن العمل قبل تمامه أعطوا على قدر عملهم ، و هو قيراط ،

انتهى . و إلى الوحدة مال ابن التين إذ جمع بينهما كما حكاه عنه الحافظ

باحتمال أن يكونوا غضبوا أولاً فقالوا ما قالوا طلباً للزيادة ، فلا لم يعطوا

قدراً زائداً تركوا ، فقالوا : لك ما عملنا باطل ، انتهى . وقال جماعة من

الشراح إلى التعدد ، و منهم الحافظ ابن حجر إذ قال : أما ما وقع من

المخالفة بين حديث ابن عمر و أبي موسى فظاهرهما أنها قصتان ، و حاول

بعضهم الجمع بينهما بضعف ، و قال ابن رشيده ما حاصله أن حديث

ابن عمر ذكر مثالا لأهل الأعذار ، لقوله : فعجزوا ، وذكر حديث أبي

موسى مثالا لمن أخر بغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : لا حاجة لنا

إلى أجرك ، انتهى . وقال أيضاً في موضع آخر : إنهما حديثان مبيحا في

قصتين ، نعم وقع في رواية سالم عن ابن عمر ما يوافق رواية أبي موسى ،

فرجحها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر ، لكن

يحمل أن تكون القصتان جريماً كاتبا عند ابن عمر فحدث بهما في وقتين .

البعض منسوب إلى كل الأمة فيصح التشبيه ، ثم إن القصة مشيرة إلى مسألة قديمة
و هي أن الاعتبار للعلم فإن الأجيرين لما لم يتموا العمل لم يستحقوا الأجر ،
و ما آتى لهم كان مئة و فضلا ، فإذا أضيف الحكم إلى حلتين كانت الأخيرة منهما
هي الموجبة .



تم الجزء الثالث و يليه
الجزء الرابع و أوله : أبواب
فضائل القرآن . .



فهرس الجزء الثالث من المكوكب الدرى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢	باب فى نعم الادام الحل	٣	أبواب الاطعمة
٢٣	باب فى أكل البطيخ بالرطب	٤	الحوان و السكرجة
٢٤	باب فى ما يؤكل له	٥	باب فى أكل الارنب
٢٥	غسل الايدى قبل الطعام	٨	باب فى أكل الضب
٢٨	كتاب الاشربة	١٠	باب فى أكل الضبع
٢	باب فى شارب الخمر	٩	باب فى أكل لحوم الخيل
٣١	لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحاً	١١	المجثة
٣٢	مثل عن البتغ وهو شراب العسل	١٢	باب القارة تموت فى السمن
٣٤	كل مسكر حرام وكل مسكر خمر	١٤	باب فى أكل الأصابع
٣٥	النهى عن الاوعية	١٤	استغفار القصعة
٣٦	نبيذ البسر و الرطب	١٥	أكل الثوم
٣٧	باب الشرب فى آفة الذهب و الفضة	١٦	القران فى النمر
٣٨	شرب الرجل قائماً	١٧	باب فى استحباب النمر
٣٩	كذا نأكل و نمشى	١٧	باب فى الأكل مع المجدوم
٤٠	شرب من زمزم قائماً	١٨	باب المؤمن يأكل فى معنى واحد
٤١	باب التنفس فى الالة	١٩	باب طعام الواحد يكفى الاثنين
٤٢	القذاة أراها فى الالة	٢٠	أكل الجراد
٤٣	النهى عن اختناث الاسقية	٢٠	أكل الجلالة
٤٤	باب فى أن ساقى القوم آخرهم	٢١	باب فى أكل السواء

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أبواب البر و الصلة	٤٣	باب النهي عن ضرب الخدام	٥٤
من أبر ؟ قال : أملك	٤٤	إقامة الحد على المملوك	٥٥
أى الأعمال أفضل	٥٥	باب فى أدب الولد	٥٦
وكان متكئاً فجلس وقال : شهادة الزور	٥٦	باب التكر لمن أحسن إليك	٥٧
و هل يشتم الرجل والديه ؟	٥٧	باب المجالس بالأمانة	٥٨
باب فى بر الخالة	٥٨	باب السخاء	٥٩
دعوة المظلوم	٥٩	باب البخل	٦٠
باب فى قطيعة الرحم	٦٠	المؤمن غر كريم	٦١
باب فى حب الولد	٦١	باب التفقة على الأهل	٦٢
باب فى رحمة الولد	٦٢	باب فى الضيافة	٦٣
من لا يرحم لا يرحم	٦٣	جائزة المسافر	٦٤
باب التفقة على البنات	٦٤	الساعى على الأرملة	٦٥
كان الثورى ينكر تفسير ليس منا	٦٥	باب الصدق و الكذب	٦٦
باب فى رحمة الناس	٦٦	باب فى الشتم	٦٧
الدين النصيحة	٦٧	باب فى فضل المملوك الصالح	٦٨
المسلم أخو المسلم	٦٨	أتبع السيئة الحسنة تمحها	٦٩
باب السر على المسلمين	٦٩	خالق الناس بخلق حسن	٧٠
باب فى مواساة الأخ	٧٠	باب فى سوء الظن	٧١
باب فى الغيبة	٧١	باب فى المزاح	٧٢
باب فى الحمد	٧٢	باب فى المراء	٧٣
باب فى إصلاح ذات البين	٧٣	الكلام على إبقاء الوعد	٧٤
باب فى حق الجوار	٧٤		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب في المداراة	٦٥	باب في الحية	٧٨
من تركه الناس اتقاء خشمه	•	إذا أحب الله عبداً حماه الدنيا	•
باب في الكبر	•	باب الدواء و الحث عليه	•
باب في حسن الخلق	٦٦	أنواع التوكل و الجمع بينه و بين	•
باب في الاحسان و العفو	٦٧	ما ورد في الأدوية و الرقي	•
باب في الحياء	•	باب لا تكرهوا مرضاكم إلخ	٨٠
باب التأني و العجلة	•	باب في الحبة السوداء	٨١
باب في خلق النبي ﷺ	٦٨	باب من قتل نفسه بسم أو غيره	٨٢
و لا شمعت مسكا الخ	٦٩	يسر كل مستحل معصية كافراً	٨٣
باب في حسن العهد	٧١	باب في كراهية التدأوى بالمسكر	٨٤
باب في اللعن و الطعن	٧٢	باب السعوط ولده ﷺ غير العباس	•
باب في كثرة الغضب	•	باب في كراهية الكي	٨٦
باب في الصبر	٧٤	باب الرخصة في ذلك	٨٧
باب في العي و الحياء	٧٥	باب في الحجامة	•
باب في النواضع	•	باب في كراهية الرقية	•
ما نقصت صدقة من مال	•	باب الرخصة في ذلك	٨٨
باب في الظلم	٧٦	باب الرقية بالمعوذتين	•
باب في تعظيم المؤمن	•	باب الرقية من العين	٨٩
باب في التجارب	•	باب أخذ الأجر على التمييز	•
باب المشيع بما لم يعط	•	و رخص الشافعي في العلم	•
أبواب الطلب عن رسول الله ﷺ	٧٨	باب الكأة و العجوة	٩٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب في كراهية التطيق	٩٢	باب الرجل يسلم على يدي الرجل	١٠٦
باب في تهريد الحمي بالماء	٩٣	الولاء لمن أعق	١٠٧
باب في الغيلة	٩٥	باب من يرث الولاء	١٠٨
باب دواء ذات الجنب	٩٦	تحوذ ثلاثة موارث إلخ	١٠٩
باب العسل	٩٧	أبواب الوصايا عن رسول الله ﷺ	
باب يستنقع في نهر جار	٩٨	أفأوصى بمالي كله	١١٠
أبواب الفرائض عن رسول الله ﷺ	٩٨	باب الحث على الوصية	١١١
باب في ميراث بنت الابن مع بنت الصلب	٩٩	باب أن النبي ﷺ	
باب في ميراث الاخوة من الأب و الأم	١٠٠	لم يوص بشئ	١١٢
باب نزول آية الوصية	١٠١	لا وصية لوارث	١١٣
باب ميراث العصة	١٠٢	باب الرجل يتصدق أو يعق	
باب ميراث الجد	١٠٣	عند الموت	١١٤
باب ميراث الجدة	١٠٤	لم تكن بريرة قضت من كتابتها شيئاً	
باب في ميراث الخال	١٠٥	باب الولاء لمن أعق	١١٥
باب الذي يموت ولبس له وارت	١٠٦	بيع المكاتب	
باب ترث الأنبياء من غيرهم	١٠٧	احتج بعضهم بهذا في أمر الغافة	
باب الميراث بين المسلم والكافر	١٠٨	باب حث النبي ﷺ على الهدية	١١٥
باب الميراث للورثة والمقل على العصة	١٠٩	أبواب القدر عن رسول الله ﷺ	
		باب التشديد في الخوض في القدر	١١٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب في أشراط الساعة	١٤٢	حتى يكون رأس الثور خيراً من	
إلا و الذي بعده شر منه	١٤٣	مائة دينار	١٦٦
الريح الحمراء	١٤٣	كأنها غيبة طافية	١٦٨
باب في قتال الترك	١٤٤	الايمان يمان	١٦٩
باب في القرن الثالث	١٤٥	الكفر من قبل المشرق	١٧٠
باب في الخلفاء	١٤٦	باب في ذكر ابن حباد	١٧١
اشا عشر أميراً ثم ماك بعد ذلك	١٤٦	مائة سنين و انحرام القرن	١٧٧
باب الخلفاء من قرش	١٤٨	أنا الجساسة	١٧٨
نبيه ﷺ و الخلاف في من سمي	١٤٨	من سكن البادية جفا إلخ	١٨٠
قرش	١٤٩	فتنة الرجل في أهله و ماله	١٨٠
رجل من الموالي يقال له	١٤٩	إذا مشيت أمتي الخطيئة	١٨٣
جيهاء	١٥٠	من ترك عشر ما أمر به إلخ	١٨٥
باب في المهدي	١٥٠	أبواب الرؤيا عن رسول الله	
باب في نزول عيسى عليه السلام	١٥٢	ﷺ	١٨٧
باب في الدجال	١٥٢	حقيقة الرؤيا	١٨٧
رؤية الباري تعالى في المنام	١٥٤	إذا اقترب الزمان إلخ	١٨٨
باب من أين يخرج الدجال	١٥٧	جزء من سنة وأربعين جزءاً	١٩٠
في سبعة أشهر	١٥٧	و لا يحدث به الناس	١٩١
لكن اقدروا له أي في الصلاة	١٦٠	باب ذهبت النبوة و بقيت	
ثم يدعو رجلاً شاباً فيقطعه	١٦٠	المبشرات	١٩٢
جزئين	١٦١	باب قوله ﷺ : من رأى في	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المنام إلخ	١٩٤	و لا ذى غمر لاخته	٢١٩
باب إذا رأى فى المنام		و لا القانع أهل البيت لهم	٢٢١
ما يكره	١٩٦	و لا ظنين إلخ	٢٢٢
و هى على رجل طائر	١٩٨	قبول شهادة أهل القرابة	
باب فى الذى يكذب فى حلمه	٢٠٠	لا سيما الولد و الوالد	٢٢٣
ثم أعطيت فضلى عمر		عدلت شهادة الزور لإشراكا	
بن الخطاب	٢٠١	بالله	٢٢٤
رأيت الناس و علمهم قص إلخ	٢٠٢	ثم الذين بلونهم ثم الذين	
باب فى رؤيا النبي ﷺ فى		بلونهم	٢٢٥
الميزان و الدلو	٢٠٣	أبواب الزهد عن رسول الله	
ورقة بن نوفل	٢٠٥	ﷺ	٢٢٧
فى نزعه ضعف و الله يغفر له	٢٠٦	مغبون فيما كثير من الناس إلخ	
لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب		مجرد العلم بدون العمل	٢٢٨
فى آخر الزمان	٢٠٨	اتق المحارم تصكّن أعبد	
كاذبين يخرجان من بعدى	٢٠٩	الناس	٢٢٩
أصبت بعضا و أخطأت بعضا	٢١٠	أحسن إلى جارك إلخ	٢٣٠
أبواب الشهادات عن رسول الله ﷺ	١١٤	باب فى ذكر الموت	٢٣١
الذى يأتى بشهادته قبل أن		و إن لم ينج فما بعده أشد منه	
يسألها	٢١٤	باب فى إنذار الرب ﷻ قومه	٢٢٣
لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة	٢١٦	أطت السماء و حق لها	
شهادة المجلود فى الحد	٢١٧	أن تنطق	٢٢٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب في قلة الكلام	٢٣٦	في سبيل الله	٢٥٥
باب في هوان الدنيا	٢٣٧	خروج أبي بكر وعمر للجوع	
الدنيا ملعونة و ملعون ما فيها		ثم انطلقوا إلى منزل أبي	
إلا ذكر الله و ما والاه	٢٣٨	الحسين	٢٥٧
باب مثل الدنيا مثل أربعة نفر	٢٣٩	لعن عبد الدينار	٢٥٩
باب في هم الدنيا	٢٤١	الجمع بين حديث الحجر و يطعمني	
باب في أعمار هذه الأمة	٢٤٢	ربي	٢٦٠
باب في تقارب الزمن	.	باب في الرياء و السمعة	٢٦١
باب في قصر الأمل	٢٤٣	باب المرأ مع من أحب	٢٦٥
عد نفسك من أهل القبور	٢٤٤	باب في البر و الأثم	.
باب لو كانت لابن آدم		البر حسن الخلق	.
واديان	٢٤٥	و الأثم ما حاك إلخ	٢٦٦
باب في الزهادة في الدنيا	٢٤٦	باب الحب في الله	٢٦٧
و هو يقول: ألهم التكاثر	٢٤٧	يعطهم الثنيون و الشهادة	.
باب في فضل الفقر	٢٥٠	باب في إعلام الحب	٢٦٨
الاختلاف في ترجيح الفقر		باب في كراهية المدح	
و التقى	٢٥١	و المداحين	.
و كان ﷺ عمرًا لفضيلتين	٢٥٣	لا يأكل طعامك إلا تقي	٢٦٩
باب ما جاء في معشية النبي ﷺ	.	باب الصبر على اليلاء	.
معنى قول سعد: إن أول من رى		باب في ذهاب البصر	٢٧٠
		باب في حفظ اللسان	.

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب في شأن الحساب والقصاص	٢٧١	آية الخوض	٢٨٦
أتدرون ما المغلس إلخ	٢٧٢	سبقك بها عكاشة	•
يقومون في الوشح إلى أنصاف	•	بش عبد عبد تخيل أو اختال	٢٨٧
آذانهم	•	إذا دفن الفاجر أو الكافر وحال	•
باب ما جاء في شأن الحشر	٢٧٣	الماضي	٢٨٨
و أول من يكسى إلخ	٢٧٤	و املوا فوالله ما الفقر أخشى	•
باب ما جاء في شأن الصراط	٢٧٥	عليكم	٢٩٠
أول ما تظلمني إلخ و الجمع	•	الجمع بين الأمر بالكيل وتركه	٢٩١
بينه وبين ما ورد ثلاثة مواطن	•	أخفت في الله وما يخاف أحد	٢٩٢
لا يذكر أحد أحداً	٢٧٦	لم يكن معه بلال إذ ذاك	٢٩٣
باب ما جاء في الشفاعة	٢٧٧	السك الطافي	•
أنا سيد الناس يوم القيامة	•	ما مأثته إلا ليستعني	٢٩٥
وإني قد كذبت ثلاث كذبات	٢٧٩	حل الصدقة لأزواج النبي ﷺ	٢٩٦
فأقول يا رب أمي	٢٨٠	يسقون من عصارة أهل النار	•
كما بين مكة و بصرى و تقدير	•	و فيه إشكال	٢٩٩
مسافة الخوض	•	أعلى مراتب التوكل	٣٠٤
شفاعتي لأهل الكبائر و أنواع	•	لا يعدل بالربعة	•
الشفاعة	٢٨١	أبواب صفة الجنة	٣٠٦
بشفاعة رجل من أمي	٢٨٢	الظل الممدود ممتلئ لما أنهم	•
باب ما جاء في صفة أواني	•	لا يرون فيها شمساً	٣٠٧
الخوض	٢٨٣	لو لم تذهب إلخ	٣٠٨
الجمع بين فضل التمسك و أثر	•		
الدعة	٢٨٥		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب في صفة غرف الجنة	٣٠٩	يوشك الفرات يحسر عن كنز	٣١٩
رداء الكبرياء على وجهه	٣١٠	أبواب صفة جهنم	٣٢٠
باب في صفة درجات الجنة	٣١٠	عق من النار	٣٢٠
باب في صفة نساء أهل الجنة	٣١١	باب ما جاء أن النار	٣٢٣
لكل رجل منهم زوجتان	٣١١	نفسين الخ	٣٢٣
و الاختلاف فيه	٣١٢	رأيت أكثر أهلها النساء ويشكل	٣٢٥
مجارم الآلة	٣١٣	ما ورد أن أدون أهل الجنة	٣٢٥
باب في صفة ثياب أهل الجنة	٣١٤	من له زوجتان	٣٢٥
باب في صفة طير الجنة	٣١٥	إن أهون أهل النار الخ بشكل	٣٢٦
باب في صفة خيل الجنة	٣١٥	بقوله تعالى : لا يحفف عنهم	٣٢٦
باب في كم صف أهل الجنة	٣١٥	العذاب الخ	٣٢٦
باب في سوق الجنة	٣١٥	و أخضع عذاباً أبو طالب	٣٢٦
في مقدار يوم الجمعة و هو	٣١٥	إسلام أبوي النبي ﷺ	٣٢٧
تخمين	٣١٥	أبواب الاعان عن رسول الله	٣٢٨
باب في رؤية الرب تبارك	٣١٦	عنه	٣٢٨
و تعالى	٣١٦	فاذا قالوها أى مع الفرائض	٣٣٠
أهل الجنة ليراقون في الفرقة	٣١٧	كفر من كفر من العرب	٣٣٠
الاشكال على ذبح الموت	٣١٧	و مناصرة الشيخين في مانع	٣٣٢
و أحاديث وضع القدم	٣١٨	الزكاة	٣٣٢
باب في احتياج الجنة و النار	٣١٨	باب في وصف جبرئيل الايمان	٣٤٣
		و الاسلام	٣٤٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أول من تكلم في القدر	٢٣٥	من طلب العلم كان كفارة	
الفرق بين الايمان والاسلام	٢٣٩	لما مضى	٣٥٩
الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه	٢٤٠	وعيد الحكيمان في السلم	
باب في إضافة القرائن إلى		الاحتجاج إليه	٣٦٠
الايمان	٢٤٢	باب في ذهاب العلم	٣٦١
فرق المرجحة	•	باب في الحث على تبليغ السماع	٣٦٢
آمركم بأربع إلخ	٢٤٥	رب حامل فقه إلى من هو	
باب الحياء من الايمان	٢٤٨	أفقه منه	•
باب حرمة الصلاة	٢٤٩	باب فيمن روى حديثاً و هو	
باب في ترك الصلاة	٢٥٠	يرى أنه كذب	٣٦٣
الحدود كفارة	٢٥٢	باب في كراهية كتابة العلم	٣٦٤
باب في علامات المنافق	•	باب الرخصة في ذلك	•
باب في سباب المسلم فسوق	٢٥٤	كثرة روايات أبي هريرة	•
قوله كفر يؤيد الخوارج	•	باب الدال على الخير كفعله	٣٦٦
باب فيمن يموت و هو يشهد		باب الأخذ بالسنة واجتناب	
أن لا إله إلا الله	٢٥٦	البدعة	٣٦٧
حديث البطاقة مع السجلات	•	سنة الخلفاء الراشدين	•
باب افتراق هذه الأمة	•	باب في فضل الفقه على العبادة	٣٦٩
إن الله تعالى خلق خلقه		حسن سمعت و لا فقه	
في ظلة	٢٥٧	في الدين	٣٧٠
أبواب العلم عن رسول الله ﷺ	٢٥٩	العلم الحجاب الأكبر	٣٧٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الحكمة ضالة المؤمن	٣٧٣	باب في كراهية أن يقول	٣٨٧
أبواب الاستيذان عن رسول الله ﷺ	٣٨٤	طلبك السلام	٣٨٧
باب في إفتاء السلام	٣٧٣	كان إذا سلم سلم ثلاثاً	٣٨٩
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا	٣٧٥	أحدهم استحي فاستحي الله منه	٣٩١
باب في أن الاستيذان ثلاث	٣٧٥	باب في المصافحة	٣٩٢
باب في فضل الذي يبدأ بالسلام	٣٧٨	باب في قبلة اليد و الرجل	٣٩٤
باب في كراهية الإشارة باليد	٣٧٩	إن داود دعا ربه و المراد	٣٩٤
في السلام	٣٧٩	من تسع آيات	٣٩٦
باب التسليم على النساء	٣٨١	باب في تسميت العاطس	٣٩٦
باب كراهية التسليم على الذي	٣٨١	حكم التسميت لمن حمد و لمن	٣٩٧
يا غاشية إن الله يحب الرفق	٣٨١	لم يحمد	٣٩٧
سأب النبي ﷺ بقتل	٣٨١	باب في كم يشمت العاطس	٣٩٨
باب السلام على مجلس فيه	٣٨٣	أخذ الشعور في كل أربعين ليلة	٤٠١
صلون و غيرهم	٣٨٣	باب في إعفاء اللحية	٤٠٢
باب التسام عند القيام و القعود	٣٨٣	حلق الشوارب	٤٠٢
باب الاستيذان قبالة البيت	٣٨٣	اشتغال الصائم	٤٠٣
الضيان على من قفا عين الناظر	٣٨٥	باب في حفظ العورة	٤٠٤
ضع القلم على أذنك	٣٨٥	و لا يجلس على تكرمته	٤٠٥
باب في كراهية التسليم على	٣٨٦	باب الرجل أحق بمصدر دابته	٤٠٥
من يبول	٣٨٦		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب الرخصة في اتخاذ الأنماط	٤٠٥	و في الحديث عدة أبحاث	٤٢٥
باب في ركوب ثلاثة على دابة	٤٠٦	باب في العدة	٤٢٢
باب في نظرة الفجأة	٤٠٦	باب في فداك أبي وأمي	٤٢٣
أفهيأوان أنثى واحتجاب النساء	٤٠٧	باب ما جاء في يا بني	٤٢٤
باب في كراهية اتخاذ القصة	٤٠٨	باب ما يكره من الأسماء	٤٠٨
لبن الواشحات و المستوشحات	٤٠٩	باب ما جاء في كراهية الجمع	٤٠٩
باب في كراهية خروج المرأة	٤١١	بين اسم النبي ﷺ وكتبته	٤٢٥
متقطعة	٤١١	باب في إنشاء الشعر	٤٢٦
طبيب الرجال ما ظهر إلخ	٤١١	يضع لسان منبراً في المسجد	٤٢٧
تقى عن المبترة الأرجوان	٤١١	خلوا بني الكفار عن مديله	٤٢٨
ثلاث لا ترد الوسائد والدهن واللبن	٤١٣	و بأيتك بالأنبار من لم تزود	٤٣٠
باب ما جاء في حفظ العورة	٤١٤	باب لأن يتلى جوف أحدكم قبحاً	٤٣٢
باب في النظافة	٤١٤	باب في الفصاحة و البيان	٤٣٣
باب في الاستئثار عند الجوع	٤١٤	اطفؤا المصابيح فان الفويسقة إلخ	٤٣٤
باب في دخول الحمام	٤١٤	إذا سافرتهم في الخصب فأعطوا	٤٣٤
لا يجلس على مائدة بدار عليهم	٤١٤	الايلى حظها من الأرض	٤٣٥
الخمر	٤١٤	أبواب الأمثال عن رسول الله ﷺ	٤٣٧
باب في كراهية لبس المعصر الرجال	٤١٦	نفيه الاسلام بالصراط	٤٣٧
لمرور المقسم	٤١٦	حديث ابن مسعود في ليلة الجن	٤٣٧
الشوم في ثلاثة	٤١٨	وجواز الأعمال للحفظ من الجن	٤٤٢
باب لا يتأجى اثان دون الثالث	٤٢٠	إن عيبه ثمانان إلخ	٤٤٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب مثل الذين يتولوا والآيات	٤٤٥	مثل أمي مثل المطر إلخ	٤٦٠
عليهم السلام	٤٤٥	إنما الناس كابل مائة	٤٦٢
إن الله أمر يحيى بخمس كلمات	٤٤٦	إنما مثلى و مثل أمي	
إن من الشجر شجرة لا يسقط		كمثل رجل استوقد ناراً	٤٦٤
ورفعها	٤٤٨	إنما أجلكم فيما خلا من الأمم	
جواز الأحاجي	٤٤٩	كما بين صلاة العصر إلخ	٤٦٦
باب في مثل الصلوات الخمس	٤٥٠	وهل هما حديثان أو واحد ؟	٤٦٧
التكفير هل يختص بالصغائر إلخ		الفهرس	٤٧٠

